

المركز القومي للترجمة



المشروع القومي للترجمة



ميراث الترجمة

المدينة الإغريقية

تأليف: جوستاف جلوتز

ترجمة: محمد مندور

تقديم: طارق مندور

1695

المدينة الإغريقية

المركز القومي للترجمة

تأسس في أكتوبر ٢٠٠٦ تحت إشراف: جابر عصفور

إشراف : فيصل يونس

سلسلة ميراث الترجمة

المشرف على السلسلة : مصطفى لبيب

- العدد: 1695

- المدينة الإغريقية

- جوستاف جلوتز

- محمد مندور

- طارق مندور

- 2011

هذه ترجمة كتاب:

La cité grecque

Le Développement des Institutions

Par: Gustave Glotz

حقوق الترجمة والنشر بالعربية محفوظة للمركز القومي للترجمة.

شارع الجبلية بالأوبرا - الجزيرة - القاهرة . ت: ٢٧٣٥٤٥٢٤ - ٢٧٣٥٤٥٢٦ فاكس: ٢٧٣٥٤٥٥٤

El-Gabalaya St., Opera House, El-Gezira, Cairo.

E.Mail:egyptcouncil@yahoo.com Tel.: 27354524 - 27354526 Fax: 27354554

المدينة الإغريقية

تأليف: جوستاف جلوتز

ترجمة: محمد مندور

تقديم: طارق مندور



2011

بطاقة الفهرسة
إعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية
إدارة الشئون الفنية

جلوتز ، جوستاف.
المدينة الإغريقية / تأليف : جوستاف جلوتز، ترجمة : محمد مندور،
تقديم: طارق مندور
القاهرة - المركز القومى للترجمة ، ٢٠١١
٤٦٨ ص ، ٢٤ سم
١ - الحضارة الإغريقية
(أ) مندور، محمد (مترجم)
(ب) مندور، طارق (مقدم)
(ج) العنوان
٩٣٨

رقم الإيداع ١٦٥٦٦ / ٢٠١٠
الترقيم الدولى 2-248-704-977-978-I.S.B.N.
طبع بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

تهدف إصدارات المركز القومى للترجمة إلى تقديم الاتجاهات والمذاهب الفكرية المختلفة للقارئ العربى وتعريفه بها، والأفكار التى تتضمنها هى اجتهادات أصحابها فى ثقافتهم، ولا تعبر بالضرورة عن رأى المركز.

المحتويات

9	تقديم : بقلم د. طارق منور
13	تصدير: بقلم هنرى بير

المدينة الإغريقية

مقدمة : تكوين المدينة

29	١- النظريات
34	٢- الوقائع
47	٣- عناصر وخصائص المدينة

الجزء الأول : المدينة الأرستقراطية

الفصل الأول : المدينة الهوميرية

67	١- إطارات المدينة
73	٢- الملك
79	٣- المجلس
83	٤- الجمعية العامة
90	٥- منافذ إلى المستقبل

الفصل الثانى: أصول الأوليجاركية وصورها

95	١- أصول الأوليجاركية
----	----------------------------

٢- أنواع الأوليغاركية ... 102

الفصل الثالث : النضم الأوليغاركية

١- الجمعية والمجلس ... 119

٢- الحكام ... 126

الفصل الرابع: مولد الديمقراطية ، والحكم الاستبدادي

١- أصول الديمقراطية ... 141

٢- النظام الاستبدادي ... 149

الجزء الثاني : المدينة الديمقراطية

الفصل الأول: الديمقراطية الأثينية

١- تاريخ الديمقراطية الأثينية ... 163

٢- مبادئ الديمقراطية الأثينية ... 174

الفصل الثاني: آراء في الديمقراطية

الفصل الثالث: جمعية الشعب

١- تكوين الجمعية ونظام عملها ... 203

٢- سلطات الجمعية ... 212

أ - الجمعية العادية ... 212

ب - الجمعية العمومية ... 218

٣- الدور التاريخي للجمعية ... 224

الفصل الرابع: المجلس

١- أعضاء المجلس ... 233

٢- البريتان ... 238

٢- سلطات المجلس ... 243

الفصل الخامس: الحكام

١- الديمقراطية والحكام ... 257

٢- تعيين الحكام ... 261

٣- طريقة عمل هيئات الحكام ... 271

٤- سلطات الحكام ومسئوليتهم ... 275

الفصل السادس: القضاء

١- المبادئ ... 285

٢- المحاكم والمرافعات ... 287

٣- خصائص القضاء والقانون ... 302

الفصل السابع: اتساع المدينة فى القرن الخامس

١- الأجانب والمواطنون ... 317

٢- العُصب الكبرى "سيماكيا" ... 325

أ - العصابة اللاسيديمونية ... 325

ب - الاتحاد الأثينى ... 328

٣- المدن المتحدة - aympolities ... 338

الجزء الثالث: تدهور المدينة

الفصل الأول: الأخلاق والأفكار الجديدة

١- الحياة الخاصة ... 349

٢- الفنون والآداب ... 356

الفصل الثانى: تطور الحياة الاجتماعية والسياسية

١- الطبقات ... 365

٢- صراع الطبقات ... 374

الفصل الثالث: فساد النظم الديمقراطية

١- جمعية الشعب فى القرن الرابع ... 387

٢- الالتزامات القضائية والمالية والحربية ... 400

الفصل الرابع: توحيد بلاد الإغريق.

١- فكرة الوحدة ... 413

٢- منح حق المواطن ، واستقلال المدينة ... 417

٣- العُصبات والاتحادات ... 421

٤- عصبة كورنثة ... 437

خاتمة: نهاية المدينة الإغريقية ... 445

تقديم

لهذه الترجمة قصة، فقد انتهى محمد مندور من ترجمته لهذا الكتاب منذ حوالى الخمسين عاماً أو يزيد، وظلت هذه الترجمة يُنص عليها فى قوائم ترجماته تحت عنوان (تحت الطبع)، وأحياناً تدرج دون ذكر ذلك... وحتى الآن، فقد صدرت أخيراً طبعة جديدة لترجمة د. مندور لرواية "مدام بوفارى" من إصدار المركز القومى للترجمة - سلسلة ميراث الترجمة - وعلى غلاف الرواية الخلفى ثبت بترجماته السابقة يحوى كتاب "المدينة الإغريقية".

عفواً.... سأحكى للقارئ حكايتى مع هذه الترجمة.

بعد مرور أكثر من أربعين عاماً على رحيل والدى محمد مندور، قُرر هدم المنزل الذى كنا نعيش فيه أنا وإخوتى الكبار مع أبى ووالدتى الشاعرة ملك عبد العزيز، وقبل أن أنقل محتويات الشقة بما فى ذلك محتويات (السندره) استعداداً لتسليم الشقة للمالك وإهداء المكتبة لأكاديمية الفنون، فوجئنا بالمالك ينقل الكتب والمخطوطات إلى مخزن للأسمنت؛ خوفاً من فكرة تحويل الشقة إلى متحف ثقافى.

ولكن فى النهاية نقلت الكتب والمخطوطات إلى منزلى، وبفحصها ومضاهاتها بما نشر لأبى من كتب ومخطوطات وخطابات، اتضح أن الكثير منها يستحق النشر، خاصة كتاباً فى نقد فنون السرد من رواية وقصص قصيرة وغير ذلك من فنون السرد، وكان أبى ينوى نشره ولكن العمر لم يمهله، وقد نشر أخيراً عن هيئة قصور الثقافة تحت عنوان "تأسيس فنون السرد وتطبيقاتها"، وقد تمكنت من نشر كتاب آخر له بعنوان "فى حياتى أساتذة وزملاء"، وكذا كتابين فى مجلد واحد بمناسبة مئوية

د. مندور تحت عنوان "الصحافة وحريتها - الفنون ووحدتها"، وصدر كذلك أخيراً كتاب "محاكمة الضمير الوطنى" عن قضايا د. مندور التى تصدى فيها للدفاع عن حرية الصحافة والدفاع عن الوطن ضد أطماع الاستعمار الإنجليزى وأبواقه. وتحت الطبع كتاب "فى الأخلاق والضمير" وتحت الإعداد كتاب عن خطاب مندور لرجال ٢٣ يوليو، وآخر عن وجدانيات وخطابات د. مندور.

كذلك وجدت جزءاً من ترجمة لكتاب "المدينة الإغريقية" لـ "ج. جلوتز" ثم وجدت أجزاء أخرى.. جزءاً فجزءاً، حتى اكتملت الترجمة.. ولم أكن أعلم من المترجم، هل هو أبى أم غيره؟ وبعد أيام من اكتمال الترجمة، وبينما كنت أقرأ فى كتاب "محمد مندور شيخ النقد"، للأستاذ فؤاد قنديل، ليساعدنى على الإلمام بما كتبه أبى، حيث إن هذا الكتاب الرائع قد كان بمثابة إعادة تعرف منى أنا الابن الأصغر لأبى، حيث إن نشاطى كان بعيداً بقدر ما عن الأدب والنقد، وجدت أن الأستاذ فؤاد قنديل يذكر أن د. مندور ترجم كتاب "المدينة الإغريقية"، فاتصلت بالأستاذ فؤاد الذى قال لى إن د. مندور ذكر له شخصياً قبيل رحيله بقليل أنه انتهى من ترجمة كتاب "المدينة الإغريقية" الذى بدأ ترجمته قبيل عودته من البعثة عام ١٩٢٩ ولكنه -الأستاذ فؤاد- لم ير هذا الكتاب المترجم. وبالبحث وجدت أن د. مندور أضاف هذا الكتاب فى حياته إلى ثبت أعماله المترجمة، مصحوباً بعبارة (تحت الطبع) فى كتابه "النقد المنهجى عند العرب". واستمر فى كل طبعات كتب مندور حتى الآن أن كتاب "المدينة الإغريقية" (تحت الطبع)، لهذا اتصلت بمكتبة "نهضة مصر" التى تنشر معظم كتب أبى لسؤالهم عن "المدينة الإغريقية" فوجدت أن لا علم لهم به.

وعن طريق "الإنترنت" بالاستقصاء عن ج. جلوتز اهتديت إلى أن هذا الكتاب نشر لأول مرة عام ١٩٢٨ للأستاذ/ جوستاف جلوتز، عضو المعهد الفرنسى والأستاذ بجامعة باريس.

ذهبت إلى دار الكتب والوثائق واستقصيت عن هذا الكتاب وترجمته، بحثت عن طريق اسم المؤلف، واسم المترجم، واسم الكتاب، وتساءلت : هل تُرجم إلى العربية من قبل، أم لا؟ ولكننى فى النهاية لم أجد إجابة أو أثراً.

مرة أخرى وعن طريق "الإنترنت" اتصلت بالمكتبة الفرنسية التي نشرت الكتاب وسألتهم : هل تُرجم هذا الكتاب إلى العربية من قبل؟ فأكدوا أن لا علم لهم بذلك... وبعد مرور أكثر من ثلاث سنوات على هذا الكشف، وبعد غوص في مخطوطات والدي وخطاباته تيقنت من أنه ترجم هذا الكتاب عبر سنوات طوال.. بعضه قبيل عودته عام ٢٩ مروراً بالأربعينيات، وأكمّله بعد ذلك حتى بداية الستينات. فقد لاحظت تغيير خطّه في الكتابة قبيل وبعد الجراحة التي أجريت له بالمخ في منتصف عام ١٩٥٠ ...، ولاحظت أن بعض أجزاء مخطوط الترجمة بخط والدتي ملك عبدالعزيز، فقد كان يملأ عليها كما هو معروف. وأخيراً لابد وأن أشكر الأستاذ محمود قرني الصحفي والشاعر الكبير على الجهود العظيم الذي بذله في مساعدتي على المراجعة.

وفي النهاية.. أرجو أن يكون هذا الكتاب المهم الذي يشرح ويوضح صعود وأفول الديمقراطية في اليونان القديم؛ زاداً للثقافة العربية من خلال خطة ترجمة أمهات الكتب الثقافية.

د. طارق مندور

ملاحظة: واستكمالاً لهذا الكتاب وجدت مخطوطاً آخر لترجمة _ عن الفرنسية _ غير مكتملة قام بها والدي لكتاب "اضمحلال حضارة.. أو نهاية الإغريق القديمة" المؤلف بالإيطالية لمؤلفه "كورانو بارجالو" مدير المجلة التاريخية الجديدة، ونقله إلى الفرنسية جورج بورجان أمين محفوظات الدولة ومحاضر بمدرسة الدراسات العليا. وإن كنت لم أقم بعد برحلة البحث عن هذا الكتاب، إذ لابد من يد تساعد في استكمال ما بدأه د. محمد مندور، إن كان هذا الكتاب لم يترجم بعد إلى العربية.

تصدير

اليونان المدرسة السياسية للإنسانية

(١)

إنه وإن يكن المجلد الحالى يساهم بأحد نواحيه فى دراسة "المعجزة الإغريقية" إلا أنه يشغل من ناحية أخرى مكاناً مهماً فى دراسة النظم السياسية، بوقوعه بين المجلدين السادس^(١) والثامن عشر من هذه المجموعة، وربطه بينهما.

لقد سبق أن أوضحنا أن هناك من المؤرخين، كما أن هناك من علماء الاجتماع من يرون أن علم الاجتماع يختلف عن التاريخ اختلافاً تاماً، ويتميز عنه تميزاً مطلقاً، هناك من علماء الاجتماع من لا يدخلون فى العلم غير القوانين الجبرية، وهناك من المؤرخين من لا يدخلون فى مجال بحثهم غير الملابس العارضة، وأولئك ولا يتفقون على أن مجال كل منهم يتعارض مع مجال الآخر. ومن رأينا كما هو معلوم أن التركيب التاريخى والدراسة الكاملة لحقائق الماضى الإنسانية تتضمن فى ذاتها الناحية الاجتماعية، وهذا رأى يزداد رسوخاً يوماً بعد يوم، ويلوح لنا أنه يزداد أيضاً

(١) المجلد السادس المشار إليه عنوانه "من القبائل إلى الإمبراطوريات"، تأليف الأستاذين أ. موريه و.ج. دافى؛ يتناول التنظيم الاجتماعى عند الإنسانية البدائية وفى الشرق القديم. والمجلد الثامن عشر عنوانه "النظم السياسية الرومانية"، تأليف "ليون هيمو" يتحدث عن النظم السياسية الرومانية ابتداء من المدينة إلى الدولة.

انتشاراً. فالبشر لا يظهرون للمؤرخ، ولا يعرفهم إلا وهم فى هيئة اجتماعية، ولحمة الحقائق المختلفة التى تكون التاريخ تحيكها الضرورات الاجتماعية، كما تحكيها- بحكم المنطق العقلى ذاته- الملابس العارضة وفيرة العدد. وإنه وإن يكن من بين المولعين بالتجديد والتعميم من يستطيعون بفضل الدراسات المقارنة، سواء فى النظم أو مجال الدين أو مجال الحياة العقلية والفنية أن يستخلصوا حقائق عامة، إلا أن التاريخ هو الذى يقدم مادة هذه التعميمات. وعندما تُنقل نتيجة المقارنات إلى لحمة التاريخ نراها تنير تطور الإنسانية، وتظهر الظواهر التى تتكرر فى المجموعات البشرية، كما تظهر مراحلها المنتظمة وتدعونا إلى أن نبحث بواسطة المنطق بمعناه الذى عرفناه عن الأسباب العميقة لتكرار تلك الظواهر.

(٢)

لقد كان هدف مجلدنا السادس إدخال الناحية الاجتماعية فى المركب التاريخى العام، وذلك باعتبارها اجتماعية بحتة، فعرضنا فيه لنشأة الهيئة الاجتماعية وللعلاقة بينها وبين الفرد، وعلى سبيل الفروض ميزنا مراحل مختلفة فى التنظيم الاجتماعى، وهى مراحل يتميز بعضها عن بعض تبعاً للتفاوت الذى يقوم بين طبيعة تلك العلاقات.

ونحن نتفق أن الهيئة الاجتماعية لا توجد إلا بواسطة الفرد، ولكن هذه الهيئة تكتم فى وقت معين أنفاس الفرد كى يتم تكوينها وترسيخ أصولها وذلك إلى أن يأتى يوم يظهر فيه الفرد على الهيئة بما يشبه الانتصارات التى تسير بها عن وعى نحو الكمال بفضل النمو الروحى الذى سمحت به.

لقد تتبعنا فى الشرق القديم تقدم التنظيم السياسى منذ البذور المتواضعة للسلطة الفردية، حتى تكوين الممالك المركزية القوية والإمبراطوريات الشاسعة. ولقد لاحظنا أن نمو الهيئات الاجتماعية فى تلك الحكومات العالمية يعزز توزيع العمل، وأن هذا التوزيع

الذى عززته الاختراعات الفنية والنشاط الفكرى والجمالى قد أدى بوجه عام إلى نمو الشخصية البشرية، ولكن هذا النمو يحده من الناحية السياسية الدور الذى تلعبه شخصية ممتازة. وكما يتقمص رئيس القبيلة روح (الطوطم) كذلك يركز الملك فى شخصه القوة المقدسة؛ فيجمع فى شخصه بين العنصر الإلهى والعنصر الاجتماعى. فهو الذى يخلق القانون، وممثلوه هم الذين يشرفون على الإدارة وعلى القضاء^(٢). ولقد حققت اليونان بوجه عام وأثينا بنوع خاص نوعاً أصيلاً من التنظيم السياسى وفى نفس الوقت حققت للشخصية البشرية نمواً لا مثيل له. وفى مقابل البربرى الذى يخضع للاستبداد ويؤله نرى الإغريق مواطنين حراً، وفى مواجهة الإمبراطورية، ذلك العملاق الشرقى، نرى الإغريق ينظم بمهارة دويلته الصغيرة، وفى المدينة الإغريقية من الإعجاز مثل ما فى فن الإغريق وفلسفتهم . لقد كونت تلك المدينة تجربة^(٣) البشرية، كونت مثلاً وأنموذجاً خالداً على وجه الدهر.

والأهمية المزدوجة للكتاب الذى هيات "جوستاف جلودز" لكتابه مؤلفاته السابقة، هى أنه استطاع بعلمه الخارق أن يتتبع تطور النظم الإغريقية وأن يحدد خصائصها الأساسية، وأن يغوص وراء تفصيلات حركتها العامة، ثم قدرته على أن يصوغ أو أن يوحى بالأفكار العامة التى يحملها مثل هذا الموضوع، وأن يسوقها نحو التفكير الاجتماعى. فهو يجمع بين الحرص البالغ على الواقعية وبين التفسير العميق.

(٢) فالتذكر ثورة المصريين عندما أطلق الفرد لشهواته العنان وثار على كافة النظم، "موريه، النيل والحضارة المصرية، ص ٢٥٥، وما بعدها .

(٣) انظر التصوير فى كتاب جارد "تكوين الشعب الإغريق" ص ١١. لقد عارض "زنوفيه" فى كتابه "مقدمة لفلسفة التاريخ التحليلية" ص ٩٢ على نحو يلفت النظر بين تلك الإمبراطوريات الكبيرة التى كانت تلقى بأجناس كاملة إلى الموت الأدبى، وبين أولئك البشر الذين خلقوا العلم الحر والقانون وتنظموا الجمهوريات الأولى.

لقد كان فوستيل دي كولانج يفسر على نحو خارق، كان يفسر خيراً مما يجب وأبسط مما يجب وبمنطق أكمل مما يجب . واحترام "جلوتز" لكتاب الأستاذ العظيم لم يمنعه من نقده، فالهيئات الاجتماعية "ليست أشكالاً هندسية بل كائنات حية"، "والحقيقة دائماً شيء مركب معقد، عندما تتناول البشر الذين يكذبون ويجاهدون ويخضعون لحاجات متباينة".

(٣)

إن ما نجده إذن في هذا الكتاب، هو أولاً نشأة المدينة "Polis" ذلك اللفظ الهروب الذى كان يطلق أولاً على "الأكروبول" (المدينة المرتفعة) أى القرية المحصنة بالمعارضة مع القرية المفتوحة "Komi"، قبل أن تدل على المدينة كلها. لقد استطاع "جلوتز" أن يوضح أصولها المتواضعة بواسطة بعض الوقائع المتناثرة ويعون الاستنتاجات الدقيقة، وهو يستخدم فى ذلك - بحذر وثبت - فقه اللغة وعلم الآثار، ثم ما توحى به الدراسة المقارنة للجماعات البشرية من أوجه الشبه التى لا تحصى. يبتدىء هو الآخر من العشيرة "Genos" العشيرة المنحدرة من جد واحد كعنصر أولى للهيئة الاجتماعية كى يصل خلال تجمع الأسر فى مجموعات لا تعرف طبيعتها على وجه التحديد. وخلال تجمع العشائر فى وحدات لأغراض حربية هى القبائل، إلى التنظيم السياسى للحياة المستقرة والإقامة فى صعيد واحد.

فقصائد هوميروس تصور هيئة اجتماعية فى سبيل التطور، فملك الملوك - وهو غير الملك البسيط رئيس العشيرة - هو الوسيط بين الآلهة التى ينحدر منها وبين البشر، ويتمتع بسلطة دينية لا تُنازع، أما سلطته السياسية فعارضة. وفى النظام الملكى عند هوميروس نتبين عناصر الأوليغاركية التى ستخلف النظام الملكى، بل ونتبين عناصر الديمقراطية التى ستتبدت يوماً صوت الشعب.

وعندما تنحى الأرستقراطية الملك كقائد للحرب ورئيس للقضاة، فإنه سيظل حبراً أعظم، على نحو ما حدث فى روما عندما تحول الملوك إلى أحبار. لقد استولت على

السلطة فى المدن طبقة تتفاوت قلة وكثرة، كما تتباين فى تكوينها خلال قرون عديدة. ولقد ركز "جلوتز" اهتماما كبيرا على تعدد الأشكال التى اتخذتها الأوليجاركية تعددا محيرا، فهى لم تكن بوجه عام حكومة خيار الناس. والأوليجاركية المختلطة تمس عن قرب الديمقراطية المختلطة حتى ليستحيل أن نحدد على وجه الدقة أين تنتهى إحداها وأين تبدأ الأخرى، ولقد حال إحساس "جلوتز" اليقظ، بتعدد الوقائع، بينه وبين إقامة فوارق وحدود مطلقة ممعنة فى التفكير النظرى.

وأخيراً نهضة النظام الديمقراطى، نظام قانون الدولة؛ ليحل محل قانون الرؤساء، ونظام المسئولية الفردية ليحل محل المسئولية الجماعية ذلك النظام الذى مهد له المستبدون أولئك الذين كان مبدؤهم ودورهم المؤقت الحط من الأرستقراطية والارتفاع بالدهماء، ولقد كان النظام الاستبدادى يحمل فى طياته من التناقض الداخلى جرثومة الفناء بمجرد أن يهب الحياة للديمقراطية.

ولقد ازدهرت الديمقراطية بفضل تحرير الفرد الذى يهب المدينة من القوة بقدر ما تهبه من الحرية، ولقد كانت أعظم أخطاء "فوستيل دى كولانج" أنه أقام تعارضا مطلقا بين سلطان المدينة الدامغ والحرية الفردية، بينما نجد على العكس من ذلك أن نمو الفردية والسلطة العامة قد سارا جنبا إلى جنب، مستندة إحداها على الأخرى، وبينما نجد آثار النظام الأوليجاركى تبقى لزمان طويل بالبليبوننتريا، وفى شمال اليونان نرى أثينا تدفع المدن البحرية نحو تطور طبيعى. لقد كانت ميزتها الخاصة أنها مدرسة الديمقراطية ويعتبر عام ٥٩٤، ٥٩٣ وهو تاريخ وضع دستور "سولون" وعام ٥٠٨، ٥٠٧ وهو تاريخ وضع دستور "كلستين" - عامين كبيرين فى تاريخ العالم السياسى - وباستطاعتنا أن نورد هنا ما أخذه "بلوتراخ" عن أفلاطون عندما قال إن "أثينا قلب بلاد اليونان النابض قد سكبت الحرية النقية للشعب حتى فاضت بها الكأس".

ومن الواجب أن نذكر أن الشعب هو مجموعة أعضاء المدينة لا مجموعة سكانها، وذلك لأن الأرقاء والأجانب لم يكونوا أعضاء فيها، ولم تكن العبرة بالإنسان كإنسان

وإنما كانت العبرة بالمواطن. وهذا - على الأقل - هو المبدأ العام، والشعب مجتمعا هو السيد، واختصاصاته عامة وسلطاته لا حد لها. وممثلو الشعب اللازمون للسلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية كان المبدأ في تعيينهم هو القرعة. ولقد صب جلوتز اهتمامه في الجزء الأكبر من كتابه على تحديد طبيعة تلك الديمقراطية الأثينية وتفصيل تنظيمها، ودراسة كيفية عملها فدرس الجمعية والمجلس والوظائف المختلفة.

وبعد دراسة مضيئة لذلك النظام المغلق المستقل المسمى "بالمدينة" بوجه عام وأثينا بنوع خاص أخذ المؤلف يظهر كيف أن الضرورات العملية قد أُلجئت - شيئا فشيئا وبالرغم من كل شيء - إلى فتح هذا "العالم الصغير" وكيف أن المصالح المشتركة للدفاع والمشكلات الموحدة قد خلقت المجموعات والاتحادات. ولكن - كما أوضحنا فيما سبق - كانت الروابط بينها من الارتقاء بحيث تركت للمدن وحدتها المنعزلة أحيانا، وأحيانا أخرى كانت رابطة الاتحاد المملاة بالقوة، لا تلبث أن تنفصم بمجرد أن تحس الدويلات الصغيرة بفرصة سانحة للإفلات من سيطرة الدولة الكبيرة المتسلطة عليها.

وإذا كانت أثينا قد بذلت الكثير لتوحيد بلاد اليونان، فإنها قد فعلت ذلك مدفوعة بنزعة سيطرة أثارت مقاومات عنيفة. نعم إن التضامن الإغريقي ووحدة الحضارة أخذا يظهران في المجال السياسي كلما ازداد الإحساس بهما، وذلك بدليل منح حق عضوية المدينة لا للأفراد فحسب بل للمدن، كما يشهد بذلك تعدد الاتحادات، ولكن الحاجة إلى الاستقلال الراسبة عن عصور الماضي كانت أشد قوة من الحاجة إلى التحالف، ومن روابط الوحدة الثقافية. وفي ذلك يقول أفلاطون "إنه لمن قوانين الطبيعة أن تظل المدن في حرب مستمرة أبدية".

إننا نعلم أنه لم يكن خلق بلاد إغريقية موحدة وشعب إغريقي إلا بواسطة الإمبراطورية، ولقد كان حلول النظام الإمبراطوري محل نظام المدينة نتيجة للفوضى النامية أكثر منه نتيجة لحاجة داخلية للوحدة. وهذه حقيقة أظهرها "جلوتز" بقوة. فإلى الحرب بين المدن تضاف الحرب بين المواطنين، وينمو روح الفردية والأثرة الجامحة

وباختفاء الطبقة الوسطى واستفحال عدم المساواة فى ظروف الحياة إلى حد جعل من الطبقة العاملة خطرا مهددا؛ انقسمت المدينة إلى قسمين متجاورين ومتعارضين، أى إلى مدينتين متعاديتين. وإذا كانت أثينا أقل تعرضا للحروب الأهلية ابتداءً من تولى "أيوكليد" وظيفة "الإركونت" سنة ٤٠٣-٤٠٢ فإن سلطة الشعب قد أخذ طغيانها يتزايد كما أخذت تعمل للمصالح الفردية أكثر من عملها لمصلحة الخزانة ومصلحة الدولة.

وهنا نأخذ فى تتبع ذلك الانحلال السياسى والقضائى والمالى والحربى الذى سيجعل من اليونان فريسة سهلة للطامحين، ولما كانت إدارة القوة ليست بأقل النزعات بين الشهوات المطلقة العنان، فإننا نرى فكرة الملكية تسبح فى الهواء. وهكذا نرى كيف أن الفردية الجامحة- جماعية كانت أو شخصية- بتقويضها لنظام المدينة قد وضعت بلاد اليونان تحت رحمة سيد، ومكنت من العودة إلى نظام "الملك الإله".

ولم يكتف المؤرخ الكامل "جوستاف جلودز" بأن يوضح خصائص الدساتير والنظم ويبين ما بينها من فروق دقيقة فى الزمان والمكان، بل دفعه إحساسه العميق بالحياة إلى أن يثير النشاط السياسى والاجتماعى لأفراد الشعب الإغريقى نفسه فى مناظر ولوحات طريفة أخاذة، وذلك باستخدامه للنصوص وإيراد تلك النصوص فى الحدود الدقيقة النافعة. وهكذا نرى شخصيات بارزة كالنبلاء ومحدثى الثراء والحكام المستبدين يعملون، كما نرى جمهور الشعب والأفراد العاديين من مزارعين وصناع وتجار وصائدى أسماك وبحارة، حتى ليخيل إلينا أن المؤلف قد حضر بنفسه الإكليزيا (الجمعية العمومية) واشترك فى الانتخابات فوق تل "البينكس"، أو جلس فى أحد مقاعد البولييه (البرلمان) وأنه قد شاهد ذلك البذخ الجارح فى تلك القصور الفخمة المقامة فى المدينة الآفلة. وبعبارة خاطفة هنا وهناك مثل "السخرة" و"المستنقعات الآسنة" و"منتديات البذخ" و"تخطيط المدن الضخمة"، نراه يقرب إلينا فى خفة ومهارة ذلك الماضى الذى يبعد عنا بما يجاوز الألفى عام. وهكذا نجد فى هذا الكتاب مؤلف "حضارة بحر إيجه" الذى استطاع دون غيره من المشتغلين باليونانيات أن يقرب بعلمه

وعبقريته إلى الكثيرين من القراء، منذ ثلاثين عاما، عالما مجهولا كل الجهل حتى أصبح مألوفاً لديهم.

* * *

من الملاحظات السابقة نزن أنه قد اتضح إلى حد كاف، كيف أن جلوتز يسلم للظروف التاريخية والملابس المتنوعة التي كانت موضع بحثنا بالمجلد العاشر بنصيبها العادل في نمو النظم الإغريقية، وهو يسوق تلك الظروف والملابس في لمحات دقيقة مشرقة، ولكنه من الواجب أن نظهر هنا كل ما يؤكد أو يتمم ما قلناه في غير هذا الموضع عن الضرورات المسيرة للنظم وعن الدور الذي يقوم به العنصر المنطقي في التطور الاجتماعي.

لقد لاحظ جلوتز بالطبع العلاقة الدقيقة التي تقوم منذ البدء بين التنظيم السياسى وبين الدين، فيقول: "إن الحاجة إلى الدفاع المتبادل الذى تمثله الأكروبول (المدينة المرتفعة) أو الأسوار تظهر - ككل ظاهرة اجتماعية فى العصور القديمة - فى صورة دينية، فكل مدينة ولكل أسرة إلهها". ولكنه يضيف: "إن كل تصور دينى إن هو إلا سمو لتصوير إنسانى. فالخوف من الآلهة كان فى حقيقته خوفا من قوة اجتماعية كانت تزداد سيطرة يوما بعد يوم، وتلك القوة هى الشعب". وفى هذا ما يؤيد نظريتنا القائلة بأن الهيئة الاجتماعية تستخدم وتضم إليها المعتقدات وتجعل منها نظاما ولكن الديانة إنما تصدر عن نفسية الفرد لا عن الحاجة الاجتماعية بمعناها الدقيق.

إن الحاجة الاجتماعية بمعناها الدقيق، إنما تظهر فى النظم السياسية والنظم الاقتصادية المتميزة بعضها عن بعض، وإن تكن وثيقة الاتصال فيما بينها.

فالآجورا أى "السوق" هى فى البدء الساحة العامة. فمحبو الاطلاع والمتسكعون يختلطون بالتجار والمتعاملين، وفى كافة ساعات النهار نجد هناك ندوة الملتقى التى يترىض فيها الناس وسط الهواء الطلق فيتسقطون الأخبار ويتحدثون عن السياسة

ويكونون أراءهم". وفوق الأجورا نشأت الجمعية العامة للشعب، وكما تنمو هناك الحياة الاقتصادية يمكن أن نقدر مدى التأثير الذي تحدثه هذه الحياة الاقتصادية فى الحياة السياسية. ونمو المدينة السياسى مرتبط ارتباطا وثيقا بازدياد الثروة المنقولة وتكوين طبقة زعماء الشعب وأرستقراطية المال المستحدث، وازدهار التجارة البحرية وسيطرة العملة، وبالاختصار ظهور سيطرة المال أو ما يسمى بال رأسمالية.

هذا النظام الجديد هو الذى يسبب التعارض فى المدينة الأرستقراطية بين الأشراف وكبار الأثرياء من جهة وبين الشعب الذى أصبح طبقة عمالية من جهة أخرى، حتى صار ذلك الشعب حزبا مهددا ثم منتصرا. ففى المدينة الديمقراطية وفى أثينا بنوع خاص، جاء وقت كان فيه الرخاء الاقتصادى والتوازن النسبى بين الثروات، يقابله نظام سياسى حكيم يقوم فيه توازن عادل بين سلطة الدولة الشرعية وبين الحقوق الطبيعية للفرد. ولكن عندما حفرت هوة عميقة بين الأغنياء والفقراء وعندما أصبح ذلك "الشعب" الذى يسمى سيداً يقاسى من الإفراط فى عدم المساواة بين المراكز الاجتماعية، وعندما اشتد الصراع بين الطبقات وأخذت النظريات الشيوعية تزدهر، نرى النظم الديمقراطية تفسد فساداً لا علاج له.

لقد كان النظام السياسى فى البدء مركباً، وهنا نرانا نتبع النظام الطبيعى فى التمييز وتقسيم العمل، فنرى النظام السياسى بأدق معانيه ينفصل عن النظام التشريعى الذى كان مختلطاً معه فى شخص الملك، عندما كان ذلك الملك يحتكر بين يديه هو والشيوخ تلك المبادئ الموحى بها التى تكون مجموعة القوانين السرية المقدسة الخاصة بالقضاء العائلى. ولقد كان إحلال القانون المكتوب أى الناموس محل التقاليد الشفوية ذلك الناموس الصلب من جهة والمرن من جهة أخرى فيما يختص بمسئولية الفرد من ناحية حقوقه وواجباته الصريحة إزاء الدولة. كان إحلاله محل المسئولية الاجتماعية نقطة تحول حقيقية، وكما نما التشريع نما كذلك التنظيم القضائى. وازدهار الدولة على حساب العشيرة وتطور الحياة الاقتصادية ببلاد اليونان تعددت الخصومات وأصبح القضاء مهنة، وعرفت أثينا بنوع خاص حياة قضائية غزيرة وذلك لأن القانون والمقاضاة قد أخذتا ينحيان فيها وسائل العنف.

لقد أظهر "جلوتز" - في صفحات ممتازة - الدور الذي قامت به أثينا في تطور القانون. ذلك الدور الذي كثيرا ما أنكر عليها. ولقد سنحت لنا الفرصة فيما سبق كي نستشهد بكتاب وضعه عقل ماهر، هو عقل "هنري أوفريه" ودرس فيه "الصور الأدبية للتفكير اليوناني". ولقد أقر فيه أوفريه لليونان بملكة خلق دساتير، "مركبات طموحة كانوا يرتجلونها بقوة التصويت السحرية لكي تنظم كل شيء وتتوقع كل شيء وتعد للشعوب سعادة أبدية تدوم بضعة أشهر". ولقد ألح المؤلف وبالغ في إظهار الصفة النظرية المجردة التي اتسم بها قانونهم العام. ففي أثينا مثلا تلوح حكومتهم تطبيقا للحساب العشري: عشر قبائل وعشرة قواد وخمسمائة عضو شيوخ وخمسة آلاف موظف قضائيا في العمل، وألف في الاحتياطى، وخمسون مواطنا في البريتينية (مضيفة العظماء) والسنة الرسمية عشرة أشهر فحسب.

وأما عن القانون المدنى، فالإغريق عاجزون كما يرى "أوفريه" عن أن يمنحوه العناية الهادئة التي يتطلبها. وأما الرومان فإنهم ينظرون إلى الأشياء في تفاصيلها. ولما كانوا مولعين بالمناقشات الجدلية فإننا نراهم يقتلون أصغر الأشياء بحثا "كيف يحدد حق المرور"، وكيف يُعقد ذلك الرهن العقاري، ومن يملك الأرض التي تجرى فيها تلك المجارى. إن لديهم صبر ذلك الفلاح العنيد الذي يعد السنابل وقيس بالقدم وبالإبهام تلك الأرض الطيبة التي يبيلها عرقه أكثر مما يبيلها رذاذ الأمطار، "الرومانى مشرع مدنى وليس كذلك الإغريق"، ومن الواجب أن نقرأ كل الجزء الأخير من الفصل الذى كتبه جلوتز عن القضاء، كى نحكم على اليونان حكما عادلا، ففي نظره أن أجداد مشرعى روما إنما كانوا المؤلفين المسرحيين والفلاسفة ومؤلفى الخطب، فالحرص على التوازن والإحساس الإنسانى هما الصفتان المميزتان للقانون الأثينى.

لقد أقام التفكير العملى فى روما صرحا قانونيا لكنه تميز بشيء من الجمود، وفى أثينا جعلت الرقة الطبيعية والإيمان الديمقراطى من التشريع شيئا مرنا متحركا. لقد بلغ حب البشر فى أثينا حدا قوض الأساس العقلى لنظام الرق ذلك النظام الذى كان يلوح أن المدينة ستفنى بدونه، وعلى الرغم من ذلك المبدأ الذى كان يعتبر الأجنبى عدواً

فإن تقدم الشعور الإنساني بل وروح السلام قد كان لهما أعمق الأثر على القانون الدولي العام والخاص.

وبالجملة يمكن القول بأن التمييز بين القانون والأخلاق في بلاد اليونان لم يتم بدقة وتحديد إلا في العصور المتأخرة. ولقد نتج عن ذلك أن رأينا القانون يصاغ متأثراً بالعنصر الأخلاقي في صورته المثالية، وإذا كنا نعثر أحياناً في كتابات الفلاسفة القدماء على اصطلاحات في مثل (الناموس غير المكتوب) أو (القانون الطبيعي) فإنه يكفي أن نقرأ النصوص بإمعان كي ندرك إن لفظة "ناموس" مستعملة في المعنى المألوف لللفظة (عادة) أو (تقليد) ومع ذلك فالفكرة بالنسبة للناموس تشبه الخميرة.

وفي الواقع إن المؤلف قد أظهر بوضوح في كتابه هذا أيضاً دور المنطق.

لقد أظهر المؤلف في الصفحات الأولى من كتابه تلك الدفعة الاجتماعية التي تحدثنا عنها في غير هذا المكان، وهي تُطلعنا على عمل تلك الإرادة الجمعية غير المحددة التي تخضع العشائر والقبائل للمصلحة العامة أي للشعوب، كما أخضعت الأفراد لمصلحة العشيرة. وفي صفحات كثيرة أوضح المؤلف أيضاً العلاقة التي تقوم بين النظم والجو الأخلاقي الذي تكونه المبادئ والأفكار "ليست هناك نصوص قانونية يمكن أن تنهض ضد مبادئ الأخلاق"، أو "يمكن أن تقاوم القوة الدافعة المتلاحقة المنبعثة عند الأفكار والمبادئ الجديدة". وهكذا نرى قوتين دافعتين تنبعث أولاهما عن الإحساس الباطني وإن يكن غامضاً، كما تنبعث الأخرى عن وعي يتفاوت وضوحاً بالمصلحة الاجتماعية وحاجات الجماعة. إن الهيئة الاجتماعية تقوم على الغريزة الاجتماعية، والأفراد يكونون العناصر الاجتماعية ولكن من الممكن أن يكونوا أيضاً - طبقاً لسلم الطبقات الذي وضعناه - عوامل اجتماعية بل ومخترعين اجتماعيين أي خالقين عن وعي للمنطق الاجتماعي. وفي بلاد اليونان كان للفرد تأثير قوى واضح على النظم السياسية وعلى التشريع أكثر منه في أي بلد آخر من العالم القديم. بل لقد بلغ من نمو الشخصية الفردية أن أصبحت تلك الشخصية في وقت من الأوقات خطراً على الهيئة الاجتماعية.

فالحكام المستبدون والمشرعون والقادة الشعبيون ثم رجال السياسة فيما بعد، قد أقاموا النظام الديمقراطي ثم أفسدوه. وفي فصل ممتع عن النظام الاستبدادي نرى "جلوتز" يحدد الدور الذي قام به أولئك القادة الشعبيون المهرجون الذين كانوا يخدمون الشعب كي يسيطروا عليه، وكان الشعب يستعين بهم حتى يأتى الوقت الذى يراهم فيه عبئاً ثقيلاً لا فائدة منه. وهو يقارن بين أولئك القادة وبين الأمراء الإيطاليين. ومع ذلك فقد كان هناك بناء مباشر أكثر وعياً للديمقراطية. وفي أثينا بنوع خاص برز رجال اتصلت أسمائهم بتكوين النظم الدستورية والتشريعية، مثل "دراكون" و"سولون" و"كليستن" و"أفيالتيس" و"بيركليس".

"لقد عاشت أثينا فى القرن الخامس قبل الميلاد وفقاً لقوانين سولون المدنية وقوانين كليستن السياسية". وكان دراكون قد أصلح من قبل قانون العشيرة المرتبط بالدين بتدخل الدولة فيه وبمبادئ الأخلاق المدنية، واستطاع سولون أن يقضى نهائياً على النظام الأوليجاركى (أى نظام حكم الأقليات) بإدخال إصلاحات اقتصادية واجتماعية موفقة وبتغيير الدستور تغييراً يسير به نحو الديمقراطية". ولو أننا حكمنا على كليستين بإصلاحاته لرأيناه رجلاً ممتازاً مثلاً صادقاً لليونانى ذى العقلية العملية والمنطقية معاً" لقد كان رجلاً متزناً ومجدداً معاً". ولما كان أكثر جرأة من سولون فإنه لم يرد أن يعمل فى ميدان التقاليد الحائر، لم يرد أن يكتفى بالترميم والتحسين ولم يعبأ بالتقاليد المرعية، فأخذ يجدد ويخلق خلقاً جديداً فى أهم ميدان، ونعنى به حياة الجمهورية ذاتها... وهذه فيما نعلم أول محاولة لإقامة دستور لا يستند إلى التقاليد بل إلى العقل". وفى النهاية نرى بركليس - تلميذ الفلاسفة - يحقق الديمقراطية الكاملة.

إنه لمن الصعب ألا نسلم عند دراسة تطور النظم الديمقراطية ببقاء آثار للدين ولكنه من الشاق أيضاً تحديد تلك الآثار، فالاقتراع مثلاً بواسطة حبات الفول كان فى مصدره استسلاماً لإرادة الآلهة. وهل باستطاعتنا أن نقول "إن جميع المبادئ التى

تلوح لنا اليوم صادرة عن العقل المدنى إنما اشتقت من الرغبة فى اكتشاف إرادة الآلهة. وأن "كل تلك الأفكار الأساسية التى تسيطر على الدول الحديثة مثل إرادة الشعب وعصمة الانتخاب العام من الخطأ، إنما تستمد خصائصها من أن الشعب قد احتل مكان الملك بعد أن احتل الملك مكان الآلهة". وعلى أية حال فإن أثينا قد حققت تحولاً عميقاً سريعاً لتلك العناصر الدينية التى تتضمنها الهيئات الاجتماعية البدائية وجعلتها عناصر عقلية بحتة. ولقد ذكر "جلوتز" وأورد ذلك التعليق الرائع الذى علق به "توسيديد" على الديمقراطية الأثينية ورأى "فى كل كلمة منه نوطاً ذهبياً صك بصورة المدينة الأثينية"، كما رأى فيه "مبادئ يلوح أنها قد كانت مصدر وحى لوثيقة إعلان حقوق الإنسان".

ولا تمكن المبالغة فى أهمية وجدة التفكير فى الهيئة الاجتماعية الذى أصبح يلزم منذ ذلك التاريخ التفكير فى الطبيعة، فالبحث عن الصالح الاجتماعى قد أخذ يزداد توغلاً فى مجال الدراسة النظرية حتى انتهى بأن أصبح نقداً لا هوادة فيه للنظام الديمقراطى والمساوى التى قد يقع فيها ذلك النظام، تلك المساوى التى قاد إليها بالفعل محترفو السياسة مدينة أثينا، وبلغ من هذا الاتجاه أن نجحت رغبته فى أن يصبح الفلاسفة ملوكاً فى المدن، أو أن يصبح الملوك والأسر المالكة فلاسفة خيرين، أى أن تتحد الفلسفة والسلطة السياسية.

لقد ولّد التفكير النظرى أنواعاً من الخرافات. ومع ذلك فإن أثينا لا تزال تعتبر - فى أوج عظمتها - مدرسة إنسانية جمعاء لا مدرسة اليونان فحسب. لقد مرت بها أوقات ممتازة استطاعت أن تحقق فيها خير توافق بين حاجات الدولة ومطامح الفرد، وذلك تحت سيطرة القانون الذى يُمكن للعقل والتفكير والمنطق.

وعندما قضت الظروف بأن يصبح النظام الإمبراطورى ممكناً بل واجباً، فإن صبح العالم بالصبغة الإغريقية قد أدى إلى نشر نظم المدينة، واحتفظ بالكثير من مبادئ الديمقراطية، ولكنه لم يحتفظ بتلك الأوضاع التى تظهر على خير وجه روح التشريع الأثينى وتبرز نزعة الفردية القوية ومحبته الجميلة للجنس البشرى. وفى العصور الحديثة نرى رجال الثورة وأساتذتهم من الفلاسفة يستوحون أثينا أكثر من استيحائهم لروما عندما يضعون أسس الدولة الحديثة.

ولكن المدينة كما يقول "جلوتز" بأصح عبارة كانت "شيئاً متناهماً في الصغر" من حيث الحيز الذي تشغله ومن حيث عدد المواطنين، وكان على الدول الحديثة أن تحل مشكلة أساسية عند محاولتها تطبيق النظم الإغريقية وخير ما فيها من الناحية المنطقية على هيئات اجتماعية ذات تركيب مختلف تمام الاختلاف. ولقد عثرت على نسخة من العقد الاجتماعي الذي يستمد وحيه خلال القرون والنصوص من الديمقراطية الإغريقية، ووجدت عليها هذه الأسطر التي ترجع إلى عام ١٧٩١ "إذا كانت جميع أجزاء النظام المعروض في هذا العقد الاجتماعي لا يمكن تطبيقها على حكومات الشعوب المنتشرة فوق مسطح كبير من الأرض، فإن هذا النظام سيظل إلى الأبد جديراً بالتحبيذ لما يحتويه من أفكار سامية عن مصلحة الهيئة الاجتماعية".

* * *

لا شك أنه من الواجب أن نقرأ دائماً "المدينة القديمة"، وذلك لأن هذا الكتاب يحتوي على جانب كبير من الحقيقة، فهو صرح رائع بما فيه من تخطيط نقى محدد ولكن مؤلفه "فوستيل دي كولاج"، لمبالغته في الربط بين النظم والمعتقدات، بالغ أيضاً في إظهار التشابه بين الإغريق والرومان كما بالغ أخيراً في إظهار التفاوت الذي يراه حاسماً وأساسياً بين الشعوب القديمة والمجتمعات الحديثة.

إن من الواجب أن نقرأ المدينة الإغريقية كما نقرأ المجلدات ١٨ و ١٩ و ٢٢ من سلسلتنا الخاصة بالرومان كي نفهم تطور الهيئة الاجتماعية في بلاد اليونان، وما للجمهورية الأثينية من فضل، بالرغم مما كانت تحمل من عناصر فانية ثم اتساع المدينة الرومانية إلى دولة إقليمية ثم إلى إمبراطورية.

إننا عند مطالعة كتاب "جلوتز" الغنى بالمعرفة كما قلنا، وبالتفكير وبالنصوص الموفقة وبالتلميحات المثيرة لنشعر - كما نشعر عند قراءة المدينة القديمة - بإحساس متنوع، وذلك لأننا نقع خلال تلك الصفحات العامرة بالتلوين وبسحر الحياة في كل لحظة على عبارات تمد روحنا بنوع آخر من الرضا.

هنرى بير

المدينة الإغريقية

مقدمة

تكوين المدينة

١ - النظريات

إن أبرز خاصية لليونان القديمة، والسبب العميق لكافة نواحي عظمتها وضعفها، إنما كان انقسامها إلى عدد لا حصر له من المدن التي تُكوّن دولا، وكانت الأفكار التي يفترضها مثل هذا التقسيم ضاربة بجذورها في العقلية اليونانية إلى حد من العمق بلغ درجة رأينا معها أكبر العقول في القرن الرابع قبل الميلاد تؤمن بأن وجود المدينة ظاهرة طبيعية. ولم يكن من المستطاع تصور نظام آخر غير هذا جدير بالإنسان الذي يستحق هذا اللقب. وقد وصل الأمر بأرسطو نفسه أن يضع النتيجة قبل السبب فيُعرّف الإنسان لا الرجل الإغريقي فحسب، بأنه "حيوان مدني"، وعنده أن هناك نوعين من الكائنات البشرية: أولئك الذين يتكدسون في قرى همجية لا نظام لها، أو يكونون قطعاناً هائلة في ملكيات مترامية الأبعاد، ثم أولئك الذين يشتركون على نحو منسجم في المدن، والأولون مولودون للرق كي يسمحوا للآخرين بأن ينظموا حياتهم تنظيمًا ساميًا.

والواقع أن الظروف الجغرافية لبلاد اليونان قد كان لها أثر قوى في إعطاء تلك البلاد شكلها التاريخي، فهي ممزقة تمزيقاً مستمراً بالنقاء البحر والجبل. وفي كل مكان نجد الوديان المنخفضة التي تحيط بها المرتفعات والتي لا مخرج لها غير الشاطئ، وهكذا تتكون مقاطعات لا عدد لها يُكوّن كل منها مهداً طبيعياً لهيئة اجتماعية صغيرة،

وهذه التجزئة الطبيعية سببت أو على الأقل سهلت التجزئة السياسية، فبعدد الأقسام الجغرافية الطبيعية تعددت الجنسيات المتميزة، ولنتصور أنه في واد مغلق مراعى على ضفاف الترع وغابات على سفوح الجبال وحقولاً وأشجاراً من العنب والزيتون تكفى لتقوت بضع عشرات المئات من السكان قلما يتجاوزون المائة ألف، ثم هضبة مرتفعة يمكن أن تستخدم ملجئاً في حالة الغزو وميناء للاتصالات الخارجية- نعم لنتصور هذا لنكون فكرة عما يمكن أن يعتبره الإغريق دولة مستقلة ذات سيادة.

ومع ذلك، فإنه لا يمكن القول بأن خلق المدينة لم يكن له غير سبب واحد كأنه القضاء المحتوم ونعنى به تأثير الأرض القوى على الإنسان، والدليل على ذلك هو أن أرسطو لم يخطر له هذا السبب ببال؛ عندما جعل من الإنسان كائناً "مدنياً" ثم إن الظروف الجغرافية في آسيا الصغرى وفي إيطاليا كانت مختلفة تمام الاختلاف عن الظروف المتحكمة في بلاد الإغريق ذاتها، فالجبال أقل وعورة وأكثر انخفاضاً والسهول أكثر امتداداً والمواصلات أكثر يسراً ومع ذلك نرى الإغريق يدأبون - فى وفاء لا يعرف الملل- على أن يدخلوا فيها النظام الدستورى الذى أنشأوه لبلاد أكثر صغراً وتمزيقاً ولذلك يجب أن نسلم بأنه قد اجتمعت إلى جوار تأثير البيئة الجغرافية فى تكوين المدينة الظروف التاريخية.

ولقد فكر فى تلك الظروف أرسطو فى العصور القديمة وفوستيل دى كولانج فى العصور الحديثة، فمؤلف "السياسة" يرى أن الإغريق قد مروا بثلاث مراحل: فالوحدة الأولى التى ظلت قائمة فى جميع الأزمنة لأنها وحدة طبيعية، هى تلك التى تنهض على اجتماع الزوج والزوجة والسيد والعبد، وتضم جميع الذين يأكلون على مائدة واحدة ويستنشقون دخان المذبح الواحد، ونعنى بها الأسرة "oikia". ومن الأسرة خرجت فى شكل أسراب - وكأنها مستعمرة- القرية "kome" وسكانها- أبناء وأحفاد الأسرة يخضعون لملك يزاوّل فى الأسرة الكبيرة كافة السلطات التى يزاوّلها فى الأسرة البدائية أكبر أعضائها سناً. وأخيراً تتكون الوحدة الكاملة أى المدينة باجتماع عدة قرى وتلك هى الدولة التى تولدها ضرورة الحياة وتستبقيها الحاجة إلى الرخاء، ولذلك

نراها لا توجد ولا تدوم إلا إذا ضمنت الكفالة الذاتية. وهكذا تعتبر المدينة ظاهرة طبيعية على نحو ما تعتبر الجماعات السابقة التي تطورت فنشأت عنها المدينة في نهاية الأمر، وهكذا يتضح كيف أن الإنسان الذي لا يمكن أن ينمو إلا في الأسرة، لا يستطيع أن يصل إلى مرحلة الازدهار الكامل إلا في المدينة، ومن ثم يعتبر بحكم الطبيعة "كائنًا مدنيًا".

وبفضل استخدام المنهج المقارن استخداماً محدوداً استطاع مؤلف "المدينة القديمة" في أيامنا هذه أن يصل إلى نتائج مختلفة في بعض النواحي ولكنها في مجموعها مشابهة، فقد بحث عن تفسير للنظم في المعتقدات البدائية في عبادة الموتى والنار المقدسة وعبادة واحدة في الديانة المنزلية، فهي كانت المبدأ المنظم للأسرة بمعناها الواسع، أي "العشيرة الإغريقية" Genos ومثلها في ذلك مثل العشيرة الرومانية Gens فضرورة تقديس الجد المشترك تستتبع ضرورة استمرار الأسرة وتصيب بصيغتها الخاصة القواعد المنظمة للزواج وحق الملكية والميراث؛ فتعطى رب الأسرة سلطة مطلقة بصفته أكبر الأحفاد المباشرين للجد الإلهي كما تعتبر أساساً لكافة قواعد الأخلاق.

واضطرت الأسرة تحت ضغط العوامل الاقتصادية والحربية إلى أن تتجمع في أفخاذ Phratries ثم تجمعت الأفخاذ في قبائل وأخيراً تجمعت القبائل في مدينة. ولقد سائرت الديانة - بحكم الضرورة - نمو الهيئة الاجتماعية ولكن الآلهة التي خرجت من الأسرة لا تختلف عن آلهة الأسرة ذاتها إلا في مدى انتشار عبادتها. فقد وجد موقد عام للنار المقدسة - ووجدت ديانة للمدينة تصيب كافة النظم، فكان الملك قبل كل شيء حبراً أعظم والحكام الذين خلفوا النظام الملكي كانوا في الجوهر أحباراً، وهكذا كانت السلطة السياسية تصدر عن وظيفة دينية، وما القانون إلا أمر إلهي، وما الوطنية إلا ورع نحو المدينة، وما النفي إلا طرد من ديانة المدينة. والسلطة الإلهية هي منبع سلطة الدولة وكل مطالبة بالحرية الفردية لم تكن تتصور إلا كتمرد على الآلهة، وفي مدن

منظمة على هذا النحو كان رؤساء العشائر يكونون طبقة ممتازة - كانوا يعتبرون أنفسهم أنداداً للملوك، وكانوا يسيطرون من عليائهم على أفراد الشعب وبخاصة على الدهماء المنحدرين من سلالات أجنبية فكل هؤلاء كانوا يتجمعون حولهم كأتباع، ومثل هذه السيطرة الطاغية لم يكن بد من أن تثير سلسلة من الثورات التي كان أولها تلك التي انتزعت من الملوك سلطتهم السياسية وقصرتهم على السلطة الدينية، ولكن رؤساء الأرستقراطية كانوا بمثابة ملوك حقيقيين كل في عشيرته، وغيّرت الثورة الثانية نظام الأسرة فمحت حق الابن الأكبر كما محت نظام التبعية، وأدخلت الثورة الثالثة أفراد الشعب في المدينة وغيّرت مبادئ القانون الخاص وغلبت المصلحة العامة في النظام الحكومي. ومع ذلك فقد حدث أن حاولت الثروة أن تحل محل الميلاد، فلم يكن بد من ثورة رابعة كي يستقر نظام الحكم الديمقراطي. ولم يكن من المستطاع أن تنمو المدينة أكثر من ذلك وقد أخذ الصراع بين الفقراء والأغنياء يعرضها للدمار، وأخذ نقد الفلاسفة يُظهر ما في هذا النظام من ضيق، وجاء الفتح الروماني فقوّض كل طابع سياسى لنظام المدينة، وأخيراً غرست المسيحية في النفوس فكرة العالمية، وغيّرت تغييراً نهائياً ظروف الحكم.

ولا يستطيع المرء إلا أن يستشعر الإعجاب بذلك البناء الضخم الذى أقامه فوستيل دى كولانج الذى تُقابل عظمة فكرته دقة فى التفاصيل ونقاء فى الصياغة، ومع ذلك فإنه من المستحيل أن نوافق اليوم على كل النتائج التى وصل إليها. ونحن لا نسمح هنا لأنفسنا بأن نلومه لعدم جرأته فى استخدام المنهج المقارن ذلك لا لأننا نحن أنفسنا لا نستخدمه ولكن لأنه فى الوقت الذى ظهر فيه "المدينة القديمة" لم يكن أحد منذ مونتسكيو قد استخدم ذلك المنهج بمقدرة مماثلة، ولكننا سنقف موقف الحذر ضد سحر هذا الكتاب الرائع من نواحى أخرى. فالمؤرخ عندما ينتقل من الأسرة إلى الفخذ ثم إلى القبيلة فالمدينة نراه - بالرغم من دفعه لهذه الشبهة عن نفسه - ينقل إلى المجموعات المتزايدة العدد - المعتقدات والعادات التى لاحظها فى المجموعة البدائية وكأنها قد ظلت بدون تغيير فى المجال الواسع الذى انتقلت إليه، وهكذا نراه ينتقل

بمنطق راسخ من مجال إلى مثله واضعاً الأسرة وسط سلسلة من الدوائر المتحاذية الآخذة في الاتساع، وما هكذا تتطور الجماعات البشرية فهذه الجماعات ليست أشكالاً هندسية، ولكنها كائنات حية لا تدوم ولا تحتفظ بذاتيتها إلا إذا تغيرت تغيراً عميقاً. وفي الحق أن المدينة الإغريقية - مع احتفاظها بنظام الأسرة - لم تستطع أن تتسع إلا على حساب تلك الأسرة، فقط اضطرت - في نواتها الأولى - إلى أن تستمد العون من نواحي النشاط الفردي الذي كانت تكبته. ولزمن طويل أخذت المدينة تكافح ضد العشيرة، وكل انتصار كانت تحزره نتيجة لإلغاء حق من حقوق رب العشيرة. وهكذا نلمح الخطأ الكبير الذي وقع فيه فوستيل دي كولانج الذي أخذ بنظرية المذهب الحر السائد في القرن التاسع عشر، فقال بوجود تعارض أساسي بين سلطة المدينة المطبقة وحرية الأفراد وذلك بينما تنطق الحقيقة - على العكس - بأن السلطة العامة ونمو الفردية قد سارا جنباً إلى جنب معتمدة إحداهما على الأخرى.

وهكذا لا نرى في الميدان قوتين اثنتين هما "الأسرة والمدينة"، بل ثلاث قوى هي "الأسرة والمدينة والفرد". وتداولت الغلبة هذه القوى الثلاث طوراً بعد طوراً.. وهكذا ينقسم تاريخ النظم الإغريقية إلى ثلاثة عصور:

في العصر الأول: تتكون المدينة من أسر تحتفظ احتفاظاً شديداً بحقوقها البدائية، وتخضع جميع أعضائها لمصلحتها الجماعية.

وفي العصر الثاني: تخضع المدينة الأسر لسلطانها مستعينة بالأفراد المحررين.

وفي العصر الثالث: تخرب الفردية الجامعة المدينة إلى حد يجعل قيام دول أوسع ضرورة حتمية.

٢- الوقائع

لقد رأينا كيف صور المنطق البحث منذ أرسطو حتى فوستيل دي كولانج، نشأة المدينة ولكن المشكلة ليست - لسوء الحظ- على هذه البساطة، فالتاريخ ليس خطأ مستقيماً، والحقيقة دائماً مركبة عندما تتعلق بالبشر الذين يكذبون ويكافحون ويخضعون لحاجات متباينة، وإذا كانت الظاهرة التي نريد تفسيرها قد حدثت في أزمنة لم تترك وثائق مباشرة، ووسط هجرات مزجت بين الأجناس والحضارات في جميع أجزاء العالم الإيجي، فإنه لا مفر من أن نتوقع دائماً تداخلاً في الأفكار والعادات على نحو مضطرب مخيب لكل أمل في سير خط التطور حتى لنرى أنواعاً من التقدم الفجائي تعقبها نكسات مروعة.

فالإغريق الأول الذين وصلوا إلى بلاد اليونان - أولئك الذين نسميهم بالإكيين والذين تسمى جزءاً منهم فيما بعد باسم الأيونيين والأبوليين، كانوا رعاة شبه رحل أتوا من شبه جزيرة البلقان. وقد اعتادوا التجول بقطعانهم بين مراعى السهل وغابات الجبل ولم يكن قد سبق لهم أن كونوا دولة، وكان الوطن عندهم هو بطن الأجداد الذي كانوا يسمونه موطناً أو معشراً ينحدر جميع أعضائه عن جد واحد ويعبدون إلهاً واحداً، وكانت هذه المعاشرة تتجمع في وحدات متفاوتة العدد لتكون جماعات أكثر اتساعاً تسمى بالأفخاذ أو عصابات حربية تسمى بالفيالق، وعندما كانت الأفخاذ تقوم برحلات كبيرة كانت تتجمع في وحدات صغيرة العدد متساوية دائماً وهي القبائل، وكان لكل من هذه القبائل إلهها ونداؤها الحربي وكل منها يجند له جيشاً ويخضع لملك، وإن كانت كلها تعترف بسيادة ملك اسمى هو ملك الملوك.

في تلك الأزمنة كانت للعشيرة وحدها نظام محكم دائم ومن الممكن تصور ذلك النظام بفضل بعض الذكريات التي انتقلت من الأغاني القديمة إلى الملاحم الهوميرية المعتبرة نسبياً أحدث منها عهداً والقصص الخرافية التي أخذت الأجيال تتناقلها حتى دُونَتْ بالكتابة ثم الرواسب التي تخلقت عن الحفلات الدينية وأخيراً بفضل المعلومات النادرة التي أمكن استخلاصها من الحفائر الأثرية، وفي النهاية بفضل المقارنات التي لا تحصى بين الجماعات البشرية.

عندما أخذت العشيرة تستقر على الأرض اليونانية ظل يجتمع حول الموقد المشترك جميع أولئك الذين يجرى فى شرايينهم دم الجد الأعلى. فتحت سقوف واحد رضعوا لبناً واحداً واستنشقوا دخاناً واحد وأكلوا خبزاً من نفس القدر، ولم تكن هناك ضرورة لتحديد القرابة فجميع أبناء العشيرة أخوة، ولزمن طويل كانوا يذكرون تلك الدور الواسعة التى تضم عدة مئات من ذوى القرابة، وقد تحدث هوميروس عن خمسين أخاً واشتتى عشرة أختاً كانوا يقيمون معاً فى دار بريام ومعهم زوجاتهم وأزواجهن ذلك فضلاً عن الأبناء.

وكانت الجماعة المكوّنة على هذا النحو تتمتع باستقلال كامل، ولا تقبل أى حدّ لسيادتها، ولم تكن تعترف بالتزامات غير تلك التى تملّوها ديانتها الخاصة، ولا تدرك من الفضائل غير ما يدعم شرفها ورفاهيتها، وكان كل ما تتكون منه تلك الجماعة من أشخاص وحيوانات وأشياء تربط بينها روابط متينة من التضامن المسمى "Philotes" وهى لفظة من الصعب العثور على مقابل لها فى اللغات الأخرى ولكن من الممكن ترجمتها بلفظة صداقة وإن كانت تدل على علاقة ذات صبغة قانونية أكثر منها عاطفية، وهذه الصداقة "Philotes" هى وحدها التى تثير وتحدد Aidos أى الإحساس بالواجب، وهكذا لا يوجد الواجب - المتبادل دائماً - إلا بين الأقارب وإن تفاوتت درجة قرابتهم.

هذا العالم الصغير لم يكن يستطيع الاحتفاظ باستقلاله الذى يعتز به ويستبقى التضامن الذى تصدر عنه قوته إلا إذا استطاع أن يعول نفسه، أو كما كان يقول الإغريق "إن الاستقلال الذاتى كان مشروطاً بشرط مادى هو الاكتفاء الذاتى". وهكذا كانت العشيرة تملك إلى جوار الدار ذات الموقد المقدس جميع الأرض المحيطة وبها قبر الجد المقدس، ثم كل ما يلزمها من حقول ومراع وأعاب وزيتون لازمة لإطعام كل تلك الأفواه. هذه الإقطاعية بما عليها من ماشية وبعض العبيد تعتبر ملكاً مشتركاً للجميع وملكيّتها - بحكم أنها مشتركة - لا تقبل النقل ولا التجزئة، وليست هناك قواعد للميراث وإنما تنتقل الإقطاعية إلى الأبد من كافة الأموات إلى كافة الأحياء، ولكن يتمتع كل فرد

– صغيراً كان أم كبيراً، رجلاً كان أم امرأة – بحق الانتفاع لا بد أن يعمل من أجل الجميع.

ورئيس العشيرة لا صعوبة في تحديده فالملك هو ذلك الذي يسمو إلى الجد الإلهي على أكبر نحو من التسلسل المباشر بين الذكور وبذلك يحمل في شرايينه أنقى دم وهو حبر الإله المتجسد فيه، وهو الذي يرأس الحفلات الدينية التي تجمع أفراد العشيرة حول الموقد المقدس وهو الذي يقدم الضحايا والقربان التي تضمن سعادة العشيرة، وهو لا يتمتع بسلطة مطلقة على زوجته التي يستطيع أن يعرضها أو أن يبيعها أو أن يقتلها دون أن يحاسبه على ذلك أحد فحسب؛ بل إن له على جميع أفراد العشيرة سلطة لا تحدّها حدود، وكى ينشر السلام الداخلى، نراه يعلن ويفسر وينفذ الإرادة الإلهية ويتسلمه الصولجان يتسلم النواميس وهى تلك القرارات المعصومة الصادرة عن حكمة فوق حكمة البشر والتي تكشف له عنها الأحلام والعرافات أو تفجرها فى أعماق ضميره، وهذه النواميس التي انتقلت من أب إلى ابن منذ بدء الزمان أخذت تزداد بما يضاف إليها من جديد جيلاً بعد جيل، حتى كونت مجموعة القوانين السرية المقدسة للعدالة فى الأسرة. ومن يملك هذه المجموعة له أن يفعل ما يشاء بكل من يرتكب جرماً ضد المجموعة فيتعرض للقضاء الإلهي، وباستطاعته أن يلجأ إلى الاختبار الإلهي كى يضمن القضاء على الجريمة أو إنقاذ الأبرياء، كما يستطيع أن يضع المجرم خارج العشيرة وذلك بأن يوقع عليه تلك العقوبة المروعة وهى إهدار الكرامة. وهو السيد الموكل بالعقاب والتهديد، ومن ثم بالمحافظة على النظام الاجتماعى.

ومع ذلك، وعلى الرغم من كل شئ، فقد كانت العشائر فى علاقات مستمرة، ولزمن طويل كانت حالة الحرب شبه مستمرة بين الأسر المتجاورة، فكانوا يقومون بغزوات فى أرض العدو وكان الرئيس يجعل من اغتصاب أكبر عدد من الماشية والنساء موضع فخاره ومجده، وكان الدم يسيل، والمطالبة بالدم والأخذ بالتأثر، تمتد فى سلسلة لا نهاية لها وحتى عندما تجمعت العشائر فى أفخاذ ثم فى قبائل؛ لم تتخل قط عن

نزعة الأخذ بالتأثر وكل ما تغير هو إخضاعهم تلك النزعة لقواعد عامة، كونت قانوناً أكثر اتساعاً من الناموس القديم، وذلك هو قانون العدالة. لقد ظل من حق جميع أفراد العشيرة المعتدى عليها أن ينتقموا من أفراد العشيرة المعتدية ولكنه أصبح من المقرر يُنَحَّى القاتل المسئولية عن عشيرته بالهرب ففي هذا التخلي عن مقر العشيرة المقدس ما يهدئ الشهوات الثائرة ويعيد النظام إلى نصابه. لقد استطاعوا أن يمدوا إلى أفراد العشائر المختلفة بل والمتعادية المشاعر والالتزامات التي لم تكن تقوم حتى ذلك الحين إلا بين أفراد العشيرة الواحدة، فأصبح الصلح ممكناً بين الخصوم بواسطة نظام التكفير، فكان القاتل يحل محل القاتل في الجماعة المعتدى عليها بواسطة التبني أو الزواج، وفي أغلب الأحيان كان المعتدى يفتدى نفسه بدفع ثمن الدم المراق "أى الفدية". وعلى أثر ذلك يعقد اتفاق صداقة وفي احتفالات رسمية تقدم الأسر التي كانت بالأمس متعادية الضحايا والقرايين إلى الآلهة المتأخية ويجلسون على مائدة واحدة ويمزجون دماهم في كأس التحالف، وهكذا أخذت العادات تشيد فوق قانون الأسرة قانوناً للأسر المتداخلة. وعن هذا القانون الأخير تولد شيئاً فشيئاً القانون العام.

والقاعدة التي أخضعت الأسر للمصلحة العامة لم تكن مجردة من كل جزاء، فالخروج على القواعد التي تحددها العادات كان يستتبع التعرض للنقمة الإلهية ولكن الفكرة الإلهية لم تكن قط إلا تسامياً بفكرة أكثر إنسانية، والخوف من الآلهة لم يكن في الواقع إلا خوفاً من قوة اجتماعية كانت تزداد سطوة يوماً بعد يوم وتلك هي قوة الشعب، وكانت لفظة الشعب تطلق على مجموع أفراد العشائر المجتمعة حول صولجان واحد، سواء فيما يتعلق بالأراضي أو بالمساكن، وكانت ألسنة الشعب - أى الرأي العام - تحدث أثراً لا تستطيع أية عشيرة أن تفلت منه.

لقد كان باستطاعتها أن تمنع - باسم النقمة الإلهية - وقوع أية جريمة أو أن تضطر المجرم إلى التكفير عن جريمته. نعم إنه لم يكن لذلك الرأي العام أية هيئة خاصة، ولم يكن يمثله شخص معين أو جهة رسمية محددة، ومع ذلك فإننا لا نستطيع

أن نقول إن تأثيره كان أدبياً بحثاً، ذلك لأنه فى الحالات القصوى وعند هياج الشهوات كان السخط ينفجر عنفاً ويكتسح كل عائق، فالعشيرة قد ظلت مسيطرة من الناحية القانونية ولكنها من الناحية الواقعية أصبحت تخضع، فى الغالب، لإرادة جماعية مجهولة تستطيع أن تضع سلاحاً مخيفاً بين يدي الملك.

هذه - فيما يبدو - هى الحالة التى كان عليها الأكيون عندما أتوا ليقيموا وسط الشعوب التى كانت مستقرة على ضفاف بحر إيجة وهم لم يكونوا إلا أقلية حربية اضطرت إلى حد ما إلى أن توفق بين أفكارها ونظمها وبين عادات الأغلبية التى سيطرت عليها. والظاهر أن سكان بلاد الإغريق الأقدمين السابقين على الهلنيين، وهى شعوب إقامة لا ترحل قد عرفت هى الأخرى نظام العشائر وأثار الدور الرحبة التى اكتشفت فى فاسيليكي وشمايزى وتيرا فته ومقابر نساأرا الضخمة ذات القباب تؤيد ما ورد فى الملاحم من فقرات تتحدث عن بريام الذى كانت تقيم معه اثنتا وستون أسرة صغيرة هو رئيسها، وعن نستور أو أيولوس وأسر أبنائهم الستة وبناتهم وعن الكينوس وأولاده الستة، وقد تزوج اثنان منهم، ولكن البقاع الأكثر تقدماً من العالم الإيجى كانت قد تخطت تلك المرحلة منذ زمن بعيد، ففى تلك البقاع نجد تجمعات كبيرة من الأسر الصغيرة كما نجد نظام المدن والحكومة الملكية، وفى جزيرة كريت بنوع خاص نجد القصور التى كان يسكنها سادة مترفون يحكمون شعوباً وفيرة العدد والثراء، كما نجد مدناً مفتوحة ذات طرق تحف بها بيوت صغيرة متلاصقة. وفى جزر السيكلاد نجد تحصينات مثل تحصينات شالاندرىانى فى سيره وهاجيوس اندرياس فى سيفنوس، لا يمكن أن تكون قد بنيت إلا بأمر من رؤساء أقوياء لحماية جماهير كثيفة. وفى العادة كان الطريق الكبير الممتد من تساليا إلى أطراف البليبوتيريا، تنتشر على جوانبه المراكز الزراعية. وكان الكثير منها مزدهراً فأوركومينا أخذت تثرى بتجفيف بعض الأراضى من بحيرة كويابيس، وهذا عمل استلزم عدداً كبيراً من الأيدي العاملة ونتج عنه نشوء عدد من القرى الجديدة. وكانت القرى والأكواخ تنهض عادة بالقرب من الهضاب التى كانت تستخدم كملجأ فى حالة الحرب والتى كان الرئيس

يجمع فوقها حوله الشيوخ ليتخذ قرارات عامة، وهذه المرتفعات كانت تحصن فى الغالب فيحاط بعضها بأسيجة من الخشب وهذه قد فنيت، ويحاط البعض الآخر بأسوار من الحجر.

لقد احتل الأكيون الغزاة أكثر الوديان ثراء وأقوى المرتفعات تحصناً، وفى وسط القلاع قامت قصور الملوك وعندما يسمح المكان كانت تقام أيضاً منازل لكبار الموظفين والأعيان، وفى أثينا نهض إلى جوار حصن إيريكته عدد صغير من المنازل المتواضعة وفى مَسِينَا وَسِعَ حول منتصف القرن الخامس عشر قبل الميلاد المحيط، بحيث يشمل جميع العاصمة الملكية، وعند ساق التلال كانت تتكدس الأكواخ التى يعيش فيها الفلاحون والأتباع ومعهم العمال والتجار الذين يقومون بسداد حاجاتهم، وأحياناً كانت تتجمع عدة قرى فتكون مدينة حقيقية، وعندما يكون الموقع ملائماً كان السيد النازل فى وكر النسر يُحَصِّلُ الإتاوات الباهظة من الأجانب العابرين وعند مفترق الطرق كانت تتدفق الجماهير.

والمدينة المرتفعة هى التى كانت تسمى "بوليس" Polis بينما تسمى المدينة المنخفضة "أستيه" Asty وفى جزء كبير من القصائد الهوميرية يحتفظ كل من هذين اللفظين بمعناه المتميز، فالأستيه هى المكان المعمار الذى تقود إليه الطرق والذى يستأجر منه السطح فحسب. والبوليس هى التى تستحق بأن توصف بالارتفاع فهى الأكروبوليس، وما أكثر الصفات التى تصفها بأنها وعرة حصينة البناء محاطة بالأبراج مزودة بالأبواب المرتفعة ولما كانت تضم معبد آلهة المدينة وقصر الملك فإنها وحدها هى التى توصف بالقداسة والغنى والفخامة والامتلاء بالذهب، فعندما تريد هيكييا أن تحمل إلى الآلهة أثينا القربان والدعوات نراها تجمع نساء طرواده فى الأستيه لكى تصعد معهن إلى البوليس. ولقد ظل هذا التمييز قائماً لزمان طويل فى جزء كبير من بلاد اليونان، ففي سنة ٤٢٦ ظل الهيون وهم أحد شعوب لكريدا الغربية يقاومون الإسبرطيين ما داموا مسيطرين على قرية صغيرة تسمى البوليس وظلت الوثائق الرسمية تسمى أوكروبول اتينا بهذا الاسم فى أوائل القرن الرابع قبل الميلاد وكذلك حصن الإكيين فى أياليسوس فى القرن الثالث قبل الميلاد.

ومع ذلك، فإن الأغاني الأكثر حداثة في الإلياذة، كما أن الأوديسا كلها لا تعرف التمييز بين لفظتى بوليس وأستيه، فباتساع المدينة المنخفضة - بفضل نمو الزراعة والتجارة - تراها تتخذ من الأهمية ما يعادل أهمية المدينة المرتفعة ولذلك نرى مسينا ذات الطرق الواسعة والخزانات المليئة بالذهب، كما نرى السيد المقيم فى عليائه يهتم أكبر الاهتمام العطوف بما يجرى فى المنخفض. وإنه لَمَّا يلفت النظر أن نرى ملوك الأسرة الأولى يدفنون فى قبور ذات حفر فوق التل المحصن، بينما ملوك الأسرة الثانية يدفنون فى قبور ذات قباب خارج السياج، فتلك ظاهرة لها دلالتها. لقد أخذ الناس والأشياء يختلطون فى المدينتين العليا والسفلى. وعندما أخذ سادة تيرانتا يوسعون من حصنهم ببناء أسوار المدينة المتوسطة تحت المدينة المرتفعة ثم أسوار المدينة القريبة من الأرض فإنهم بعملهم هذا قد أخذوا يصلون تدريجياً بعض أحياء الأستيه القديمة بالبوليس. وفى الملحمة لم تعد مدينة اليون المرتفعة توصف بأنها محصنة بالأبراج وإنما توصف بذلك الأستيه. وهكذا يتضح كيف أخذ هذان اللفظان يصبحان شيئاً فشيئاً مترادفين. وهذا هو ما نلاحظه فى كثير من الحالات حيث يطلق أحد اللفظين دون تمييز على مدينة اليون واتيكا وجنوس ولاسيديمونا وشيريا. ومع ذلك يلوح أن مجموعة المباني الأساسية هى التى كانت تسمى بالأستيه بالمعارضة مع الريف المحيط بها، وذلك لأن الريفيين كانوا يطلقون دائماً هذا اللفظ على المكان الذى يقوم فيه السوق. ولفظة بوليس المائعة لم تشمل هى الأخرى المدينة المنخفضة ذات الطرق الواسعة فحسب بل امتدت إلى كافة القرى الريفية التى كانت تعيش فى ظلالها، ويتطور محتوم أصبحت تطلق على جميع المقاطعة الخاضعة لسلطة رئيس واحد. وهكذا أصبحت هذه اللفظة - التى كانت فى الأصل لا تدل إلا على الأكروبول أو المدينة المرتفعة - تطلق على المدينة كلها أى على الدولة.

وكى نصل إلى هذه المرحلة لم يكن هناك ضرورة لتحطيم النظم الاجتماعية القائمة؛ فالمدينة قد أصبحت منظمة سياسية دون أن تمحى العشائر والأفخاذ والقبائل بل إنها لم تصبح كذلك إلا بتمثلها لتلك المجموعات التى كانت تحتل جزءاً متفاوت

الاتساع من الأرض، وأصبح سكان ذلك الجزء الذى يضم كل هذه العشائر يسمون باسم واحد هو الشعب. وأعطت المدينة لهذا الشعب مظهر الوحدة التى كانت تنقصه وإن ظلت تنظر إليه كمجموعات من العشائر المتداخلة لا كأفراد. وكان الملك لا يستطيع أن يصدر أوامر وأن ينفذها إلا بموافقة وبواسطة رؤساء القبائل. وهؤلاء الأخيرون لم يكونوا هم أيضاً يستطيعون شيئاً بغير رؤساء الأسر، وكل ما يمكن افتراضه هو أن صوت الشعب أخذ يعمل فى غموض على الحد من تضامن الأسرة ليحل محله تضامناً أكبر.

ولقد كان من الممكن أن يؤدى هذا التقدم ببلاد اليونان منذ أواخر الألف الثانى قبل الميلاد إلى فكرة المدينة، تلك الفكرة التى لم تتشكل إلا بعد ذلك بقرون، ولقد كان السبب فى هذا التأخير ما حدث من تدفق أجناس إغريقية أخرى على بلاد اليونان وكانت تلك الأجناس لا تزال فى حالة نصف همجية، إذ لم تكن قد تأثرت بحضارة بحر إيجه -نعم أخذت تتدفق منذ القرن الثانى عشر قبل الميلاد فى شكل أفواج متلاحقة، فكل تلك الشعوب التى نزحت من الشمال الغربى والتى سيُعرف جزء منها يوماً باسم الدوريين. ولقد أحدث هذا الطوفان انقلاباً عاماً؛ فانهارت الملكيات القديمة واختفت عظمة مسينا إلى الأبد. وليس من شك فى أن المقاطعات المغمورة كاتيكما التى حمتها جبال البارنيس واركاديا التى قامت بوقايتها هضابها الوعرة النافذة. لا شك أن هذه المقاطعات قد أفلتت من الكارثة بل وأصبحت مأوى لجماعات من الهاريين، ولكنها لم تكن غير مقاطعات زراعية صغيرة مقسمة إلى قرى ضامرة لم تكن لأية واحدة منها أية قدرة على أن تملئ نفسها على غيرها وفيما عدا تلك المقاطعات أخذ الغزاة يستولون على الأراضى ويستعبدون المنهزمين وينشرون أقدم عادات ذلك الجنس. وهكذا عادت الأمور عدة قرون إلى الوراء، وأخذ نظام العشائر والقبائل يسيطر من جديد وذلك مع اصطباغه بصبغة حربية قوية وهكذا أوقف وقفاً تاماً ذلك التطور الذى كان قد أخذ يخضع النظام القديم للمدينة أى للدولة، ولم يعد بد من استئناف الشوط من جديد.

فالمدينة أصبحت من جديد ذلك المكان المحصن أو ذلك المعسكر الذى يشرف منه الغازى على العبيد المنحنيين فوق الأرض، ففى لا سيديمونيا المنخفضة اجتمعت تحت

اسم سبارطة أربع قرى، وفي ارجوس قامت مدينتان مرتفعتان (أكروبول) فى لاديسا وأسبيس، ثم المدينة المنخفضة أقامت بها القبائل الدورية الثلاث، وقد سمحت لقبيلة رابعة غير دورية أن تقيم معها، وفى جزيرة كريت كانت تنهض جميع المرتفعات فوق الوديان الخصيبة.

لقد كانت هناك على الأقل منطقة واسعة استطاع الأكيون - الذين سيميز بينهم فيما بعد الأيوليون والأنيون- أن ينقلوا إليها النظم المتقدمة تقدماً نسبياً والتي أصبحت خاصة بهم. لقد عرفوا منذ زمن طويل آسيا الصغرى إذ استقروا أولاً فى بمغليا وقبرص ورودس وليزابوس ومقاطعة تروادة، ثم استقروا بعد ذلك فى عدة أماكن كانت فى الغالب جزراً استطاعوا أن يقوموا منها بجولات فى الداخل بقصد النهب أو الإتجار، وها هم يتدفقون الآن فى جماعات متفاوتة العدد دون أمل فى العودة يوماً إلى أوطانهم القديمة، وها هم يستقرون على طول الشاطئ وسط سكان كثيفى العدد، ولما كانوا مضطرين للدفاع عن أنفسهم ضد جماعات كانت تكون أحياناً دولاً حقيقية، فقد اضطروا إلى أن يتجمعوا فى مواضع استراتيجية أى فى مدن محصنة أو منيعة بطبيعتها، فعلى ضفاف الهرموس قامت القلعة الجديدة "Neon Teichos" وسميت ميناء كولوفون بقلعة الجنوب "Notion Teichos" وغطيت مقاطعة تيوس بسبعة وعشرين حصناً صغيراً كان الفلاحون يستخدمونها كملاجئ، ثم أصبحت مراكز للإدارة وسميت أبراجاً.

ودراسة معالم الأرض تؤيد المعلومات التى يمكن أن تُستقى من اشتقاقات الأسماء؛ فأريتريا كان مقرها الأصلي تلا، وفى ميليه نشأت المدينة القديمة فوق أكروبول التى تبعد عن البحر بمقدار مائة متر تقريباً، وكما تقول العبارة الهوميرية "كان الكبراء يدافعون عن المدن". وكان الفلاحون أنفسهم يقيمون بها دورهم ما داموا أحراراً وما داموا من أصل إغريقى. وأما أرض السهل فكانت تترك للسكان الأصليين أولئك الذين كان أهل ميليه وبريين يسمونهم "الجرجيين Gergithes" وهكذا تكونت أرستقراطية من أهل المدن الهيلينى الأصل فى مقابل جمهور العمال الزراعيين المنتمى

إلى جنس آخر، والذي كان يُكوّن طبقات منفصلة بعضها عن بعض تمام الانفصال مما لم يكن معه بد من أن تصبح النظم هنا أكثر تعقيداً منها في الجهات الأخرى.

وكان في اختلاط طوائف المهاجرين اختلافاً شديداً ما يدعو إلى زيادة التعقيد في تلك النظم؛ فمن جزيرة كريت إلى أرض تساليا نرى جميع المقاطعات ترسل جانباً من أولئك المهاجرين، وكانت كل مدينة من مدن الشرق تستقبل على دفعة أو دفعات أمواجاً مختلطة من السكان، ولم يكن بد من أن تحتل هذه العناصر غير المتشابهة مكاناً في إطار الدستور العام. وإذا كان الدوريون قد حملوا معهم نظام القبائل الثلاث، وكان رفاق النيليين قد جاءوا مقسمين بين القبائل الأيونية الأربع فقد كانت ثمة مجموعات لا صلة لها بتلك القبائل.

ولنحدد المسألة، فنقول إن القبائل كانت تتميز بأصولها وكانت الأسر الكبيرة تحتفظ بتنظيم دقيق، وتخلع اسمها على الموقع الذي تمتلكه. ففي ميليه كنا نجد الأسر الملكية كالنيليين والأندروكليين والبنتيليين والبارزليين وإلى جوارهم نلاحظ التيليين والاسكيريين والهيكلتيين، وفي جزيرة كيوس نجد الديموتيونيين والتريكيين وفي كاميروس نجد الهيبوتيين والجرايين والتوائيين وفي كوس نجد قرى الإنتيماكين والأركيين وفي كالما نجد الإسكاليين وفي رودس نجد البولييين.. إلخ. وحول أهم الأسر تجمعت أسر أخرى حيث تكونت منها عشائر وكانت كل عشيرة تحمل اسم الأسرة المسيطرة؛ حتى ليستحيل في بعض الأحيان التمييز بينها. ولا شك أن هذه كانت الحالة في كيوس منذ زمن طويل بالنسبة لأولئك الكليتيين الذين نراهم يبنون في القرن الرابع قبل الميلاد معبداً ينقلون إليه أدوات العبادة المشتركة التي كانت محفوظة من قبل المنازل الخاصة. ومن ثم نرى الإله يسمى أحياناً "زيس الأسرة" كما هو الحال عند الكليتيين وأحياناً "زيس العشيرة" كما هو الحال عند الأرياناكيين في جزيرة كيوس. ولا أدل على أهمية هذه العبادات من الناحية الاجتماعية من أن نلاحظ الحقيقة الآتية، وهي أن في كل مكان وجد فيه الأيونيون سواء في ميليه أو برين أو ساموس أو في

ديلوس أو أتينا، نجدهم يحتفلون بعيد الأسر والعشائر. وأما عن أهميتها السياسية فذلك ما تظهره تلك الفقرات التي يشير فيها هرميوس إلى إنه لا يمكن أن يُتصور تكوين جيش وبالتبعية تكوين أمة دون التقسيم إلى عشائر وهذا التنظيم العشائري الذي يرجع إلى تكوين المدن ذاتها قد أوضحه بعد ذلك بقرون رسم تخطيطي وجد على لوحة في كاميروس، حيث نجد في أعلاه كعنوان عام اسم الالتيمينيين أحفاد البطل المؤسس وتحت هذا الاسم تجتمع أسماء العشائر وكل عشيرة تضم عدداً من الأسر الموضحة أسماؤها كأسر.

وماذا كان مركز أولئك الإغريق الذين يقيمون على نفس البقعة التي تقيم فيها الجماعات العشائرية دون أن تكون جزءاً من هذه الجماعات؟ لقد كونوا - كى لا يظلوا منعزلين - كأفراد وكأسر صغيرة، جماعات مصطنعة تشبه الأسر أو العشائر وإن كانت تختلف عنها اختلافاً كبيراً من حيث الأصل. وتلك الجماعات هي المسماة بالطوائف *thiases* وتلك كلمة سابقة على العصر الهليني وقد احتفظ بها عند أقدم أحفاد الإكيين ثم نشرها في جميع بلاد الإغريق الاتيكيين وأفراد المستعمرين الذين تناثروا في كل مكان قبل عصر الهجرات الجماعية. وقد أصلت تلك الجماعات على نحو غامض الكثير من المعتقدات القديمة والكثير من عناصر الحضارة التي لم يكن بد من أن تظهر يوماً إلى وضوح النهار.

وإذا لم يكن من الممكن أن يُحدد يوماً الدور الذي قامت به تلك الجماعات في نشر عبادات ديونيزوس وأورفيوس وفي بعث الصناعة والفن، فإنه مما لا شك فيه أن هذا الدور قد كان عظيماً. وعلى أية حال فقد انتهت تلك الجماعات بالاندماج في العشائر وتلك حقيقة مؤكدة بالنسبة لأتيكا، ومن الممكن التسليم بها أيضاً بالنسبة لآسيا الصغرى، وهي تفسر لنا كيف أن إحدى عشائر كيوس في القرن الثالث قبل الميلاد كانت تضم إلى جوار الأسر ذات الجد المعروف كأسرة ديموجينيس وغيرها جماعات صغيرة تحمل اسم رئيسها كجماعة تلاجوس وغيرها، وفضلاً عن ذلك تكونت إلى جوار

القبائل العشيرية قبائل أخرى ثانوية كانت تضم الأفراد والأسر المنتمية للأقليات القومية، وليس من شك فى أن تلك القبائل لم تكن فى البدء تتمتع بكافة الحقوق ولكنها استطاعت بعد ذلك أن تقف مع القبائل الأخرى على قدم المساواة.. وهكذا نرى فى ميليه قبيلتين يرجح أنهما سابقتان للأيونيين تنضممان إلى القبائل الأيونية الأربعة، وهما قبيلتا البوريس Boreis والأونيوبيس Oinopes وتقدم لنا نفس المدينة أروع مثل نعرفه لجماعة غير عشيرية تنساب فى الهيكل السياسى. لقد كانت هناك جماعة دينية يبدو أن تاريخها يرجع إلى العصر المسينى وفى عصر التاريخ كان على رأسها زعيم يحيط به خمسة مساعدين، أى أنه كان هناك مجلس ممثلة فيه القبائل الست. وهكذا يتضح كيف أن ضرورة إقامة جماعات مختلطة من السكان فى سلام قد أدت إلى التوسع فى فكرة الجماعة خلال القرون التى تلت الهجرات الكبيرة.

وهكذا يتضح كيف أن عوامل التقدم قد كانت أسرع ما تكون عملاً وأعظم نتيجة فى أسيا الصغرى- فى تلك البلاد التى ظلت لزمان طويل مجالاً لاستعمار الجنس الهلنى فالإيونانيون القادمون من فجاج الأرض المختلفة قد كان من الأسر عليهم أن يتحللوا من تقاليد أصابها البلى فى كثير من نواحيها، وفى تلك البقاع أدت ظاهرة أخرى منذ القديم إلى نفس النتيجة، فالظروف الاقتصادية لم تكن فيها نفس ظروف بلاد الإغريق الأصلية، فالنظام الاقتصادى المحصور فى الملكية الزراعية يتميز خاصة بالمحافظة على العادات والنظم التقليدية، وفى المؤسسات الإغريقية بأسيا الصغرى كانت توجد منذ القدم موارد أخرى غير استغلال الأرض الخصبة. فعلى طول الشاطئ كانت توجد موانئ ممتازة ذات مرافق طيبة قريبة من جزر جميلة كبيرة واقعة فى الغالب على خلجان، تسهل مهمة الدفاع والتجارة، أو على مصاب أنهار تتوغل بعيداً فى داخل شبه الجزيرة. وكم فى هذه الأوضاع من تسهيلات لربط العلاقات مع البلاد ذات الحضارة القديمة كبلاد بحر إيجه وبلاد الشرق. وقد استفادت الملاحة واستفادت التجارة بسرعة من كل هذه المزايا فنما النظام المدنى وولدت الأسواق الناشطة المدن الكبيرة ففى ميليه مثلاً نزلت المدينة القديمة من الأكروبول كى تمتد فى اتجاه ميناء

الأسود، كما أن الثروة المنقولة أخذت تنافس الثروة العقارية وتخلق طبقة اجتماعية جديدة إلى جوار أرستقراطية الأرض والأصل وكان هذا سبباً آخر فى تغيير الأفكار القديمة الضيقة.

والتغيير الذى أخذ يعمل خلف الضباب على شاطئ آسيا الصغرى نراه يعمل على نفس النحو فى جميع بلاد الإغريق وإن يكن أبطأ خطى وأكثر غموضاً ففى كل مكان تنشأ قرى باسم رؤسائها مثل اكايده وكيونده فى هستيالا بجزيرة إيوبيا وفى كل مكان نرى عشائر تضم عدداً من الأسر حول اسم جد شهير فنجد فى دلف مثلاً اللياديين يجتمعون حول جد دينى كان يدين فى الماضى بإحدى عبادات جزيرة كريت، يرمز لها بالبلطة المزوجة. وأحياناً نجد القبائل الدورية الثلاث تضم إلى جوارها قبيلة غير دورية كما يشهد بذلك الهرنيون بمدينة أرجوس. وفى مقاطعة أتيكا بالذات نجد أكبر كمية من المعلومات فعشائر الأشراف هناك وفيرة العدد والكثير منها يشتق اسمه من وظيفة دينية مثل الإيمولبيين والكيريكيين فى أوليزيس والجفريين فى القدنا والبوزيك والألثريين والهيديانيميين والفريوريكيين والإيكيروتوميين. وكان الكثير منها من القوة بحيث فرض سلطانه على شعب بأكمله وأطلق عليه اسمه مثل الإسكمبيين والفيلانيين والبايونيين والبوتيين وغيرها. وتبعاً للعادة القديمة كانت العشائر تحى الأعياد تمجيداً لزيس العشائرى أو أتينا العشائرية وكان عدد القبائل أربعاً، وتميزت أتيكا بأننا نستطيع أن نتبع فيها اندماج المجموعات الصغيرة اندماجاً تدريجياً فى مجموعة أكبر من معظم المدن الإغريقية.

ففى تلك المقاطعة الزراعية كان فى البدء لكل جماعة بريتينية وأركونت خاصين بها، وبعد أنواع من الصراع التى احتفظت بذكرها القصص القديمة نشأت جماعات دينية وسياسية متباينة الأنواع وأشهر تلك الأنواع مجموعة من القرى التى كانت تدين بعبادة أتينا وسكانها هم الأتينيون الذين اتخذوا الأركتيين رؤساء لهم، كما اتخذوا مركزاً رئيسياً سموه الأكروبول بالمعنى الممتاز، وإن تكن قد قامت أكروبولات أخرى مثل

أكروبول الأمفكتونيين وأكروبول الميزوجيين. وقامت هنا جماعة ثلاثية وهناك جماعة أو مدينة رباعية. والمثل الأخير يدلنا على أن بقاعاً متواضعة كماراثون وتريكونتوس وأونيوييا وبروبالينتوس كانت مدناً مثل القرى السبع التي يذكرها هوميروس في ضواحي بيلوس أو مثل مئات القرى التي كان يسكن فيها أولئك السكان الذين جعل منهم الإسبرطيون أتباعاً مستضعفين. وفي هذه الظاهرة ما يدلنا على أن تلك المدن كانت مدينة متضاعفة الكبر قبل أن تندمج بحكم الموقع في مدينة واحدة تجمع في شعب واحد شعوب أتيكا كلها وتتخذ لها عاصمة أكروبول الأريكتيين.

٣- عناصر وخصائص المدينة

إذا كان ميلاد المدينة لا يزال محاطاً بالظلمات التي لا نتقدم خلالها، إلا على ضوء هروب وقائع مبعثرة وبواسطة خيط من الاستنتاجات الهشة، إلا أننا نستطيع على الأقل أن نتبين على نحو أكثر وضوحاً العناصر التي تكونت منها المدينة بعد تأسيسها. ففي المكان الأول تأتي مسألة الدفاع. فمنذ البدء يقوم مرتفع من الأرض يلجأ إليه سكان الريف عندما تتهددهم عصابة معادية أو جماعة من القراصنة، ولم تكن هناك مدينة تخلو من أكروبول واحدة أو أكثر. ثم أن امتداد المدينة الوطنية استدعى في الغالب بناء سياج ممتد. وقد حدثنا الملاحم عن قيام جدران محصنة بأبراج ومشقوقة بأبواب حول المدينة. ومن هنا نتبين ما قصد إليه أرسططاليس، عندما قال إن نظام الدفاع الممثل في الأكروبول يصلح للنظام الملكي ولحكم الأقلية بينما تفضل الديمقراطية القلاع المقامة في السهل. وليس من شك في أن المدن المفتوحة قد وجدت منذ أقدم الأزمنة في العصر التاريخي، فعندما نزل الدوريون في لاكونيا من المرتفعات التي كانوا يقيمون فيها في البدء نراهم يقيمون معسكراً على ضفاف الايراتوس، ولما كانوا واثقين من قوة صدورهم فإنهم لم يشيدوا أية أسيجة حول القرى الأربع التي تكونت منها إسبارطة، والكثير من بقاع آسيا الصغرى لم تشيد جدراناً تواجه بها الجيوش الليدية

إلى أن اضطروا إلى العمل بسرعة عند إحساسهم بالخطر الفارسيّ يتهددهم. فكميوس لم تكن محصنة في أواخر القرن الخامس ولا إيليس في مستهل القرن الرابع، ومع ذلك فإنه عندما كانت تنمو إحدى المدن وبخاصة عندما تكون غنية أو طامحة في القيام بدور سياسى كنا نراها تتحصن بسياج قوى، فمدينة ميليه في ايونيا، داسوس في ايوليس، وكنيد في دوريس كانت حصوناً. ولقد بنت أسرة بيزسترات حول الأكروبول وساحتها البلاجية القديمة سياجاً يعتبر محيطه كبيراً جداً بالنسبة لذلك العصر. ومن هنا نفهم كيف إن توسيديد عندما استعرض بنظرة خاطفة ماضى بلاد الإغريق البعيد يقرر أن فترة القرى المفتوحة قد أعقبتها فترة المدن المحصنة.

والحاجة إلى الدفاع المشترك التى تمثلها الأكروبول والأسيجة تتخذ - ككل ظاهرة اجتماعية فى العصور القديمة - مظهراً دينياً، فلكل مدينة إلهها كما أن لكل أسر إلهها، وكما يجتمع أفراد الأسرة حول مذبح الموقد العائلى، نرى المواطنين يحتفلون بديانة المدينة حول الموقد المشترك، وهناك تقدم الضحايا استجلاباً لحماية الآلهة وهناك تقدم الولائم الرسمية التى يتقاسم فيها رؤساء المدينة لحم الضحايا، ويتكون أولئك الرؤساء من كبار الحكام وأعضاء المجلس النيابى والمواطنين أو الأجانب الجديرين بهذا الشرف ولزمن طويل كان الموقد المشترك يقوم فى قصر الملك المعتبر كاهن المدينة الأكبر، والولائم التى يُستقبل فيها الكينوس محاطا بشيوخ المدينة أوليس استقبالا فخماً لا تختلف فى شئ عن تلك الولائم التى سيدعى إليها فيما بعد السفراء كضيوف عموميين.

وعندما سقطت الملكية نرى الموقد العام تسبغ عليه القداسة تحت اسم الآلهة هسيه ويصبح ملازماً للبناء الذى يقيم فيه رئيس أو رؤساء المدينة المسمى بالبريتان أو اللجنة البريتينية، وبذلك يصبح ذلك الموقد مركز البريتينية وتصبح هسيه حارسته، وفى خرائب أوليمبيا يجب أن نتصور عند المدخل معبدا صغيرا كان يقوم فى وسطه مذبح وحفرة مليئة بالرماد وفى الداخل حجر للطعام وغرفة للمطبخ مزودة بالأدوات اللازمة، ولم تكن هناك مدينة بغير بريتينية، فالبريتينية هو رمز المدينة كما يقول تيتليف بتعبيره

القوى "وعندما كانت إيتيكا مقسمة إلى عدة مدن صغيرة كان لكل منها بريتينيه خاص حتى إذا توحدت أصبح لهما بريتينيه واحد. وهى الدار التى انتزع الأركونت ملكيتها من الملك والتى عاد إليها مع ذلك الملك ومعه ملوك القبائل كى يقضوا بأحكام ذات طابع موغل فى القدم".

وكلما تأسست مستعمرة جديدة نرى المهاجرين المستعمرين يستعيرون من موقد مدينتهم الأصلية النار التى يتعهدونها فى البريتينيه الجديد الذى ينشئونه والمكان الذى يخصص للموقد ذى النار الدائمة الاشتعال كان من الممكن أن يحمل اسما آخر دون أن يكون لذلك أى تأثير، ففي مدينة كنيذ حيث كان الحاكم الأعلى ممثل الشعب يسمى الداميجورجوس. كانت الولايم العامة تقام بالداميجوريون، وعند الإكيين فى فتيوتيدا كان البريتينيه يسمى بيت الشعب "leiton" وهذا اللفظ الإغريقى يدعو إلى التفكير فى لفظ يشبهه فى الاشتقاق ويفيد معنى الطقوس؛ وهى تلك المشاهد الدينية الأصل التى كان عبؤها يقع على أكثر المواطنين ثروة والتى كانت تتميز بنوع خاص بما يسمى بالهستيازيس وهى عبارة عن الإنفاق والإعداد لوليمة مقدسة.

وغير بعيد من البريتينيه كان يقوم البولتيريون Bouleuterion حيث ينعقد المجلس. ومهما يكن النظام السياسى للمدينة، فإن المجلس كان أداة لا يمكن الاستغناء عنها، وعندما أصبحت الحكومة فى يد أولئك العظماء الذين كانوا يقومون إلى جوار الملك باعتبارهم الشيوخ لم يعد يكفيهم أن يمثلوا فى الموقد العام بواسطة البريتان وأصبح من الضرورى أن يخصص مكان لمداولاتهم، وبالمثل فى كل مكان حلت فيه الديمقراطية محل الأرستقراطية نرى الشعب الذى لم يكن من الممكن أن يجتمع بصفة دائمة يحتاج إلى هيئة محددة تُعد المراسيم وتتصل بالموظفين وتستقبل السفراء الأجانب وترسل مندوبين إلى الدار العامة. وسواء سُمى المجلس بالاسم الغالب وهو بولييه أو سُمى جيروسيا كما هو الحال فى بعض المدن، وسواء سُمى مبعوثوه إلى البروتينيه بالاسم الغالب وهو بريتان، أو سُمى بالاسم الخاص بالمجاريين وهو إيزمنات، فإننا لا نجد

مثلا لمدينة واحدة خلت منه، وانفصال البوليتريون عن البريتينييه يرجع إلى عهد موغل في القدم.

ودار المجلس في أوليمبيا التي أعيد بناؤها عدة مرات كانت مطابقة في تخطيطها للدار ذات القاع الدائري التي ترجع إلى ما قبل التاريخ، وربما كان من هذا الطراز ذلك المبنى الذي يتجه إليه الكينوس عندما تلقاه نوزيكا وهو على مدخل بيته متجهاً نحو مجلس الفياسيين. وفي إتيكا كان لكل قرية بوليه خاص بها قبل أن يحدث التجمع، وأما بعد حدوثه فقد اختفت كل تلك الدور ولم يبق غير بوليه واحد خاص بأتينا، وعندما اقترح ناليس على الأيونيين أن يتجمعوا دلهم على الوسيلة وهي أن يتركوا لكل مدينة حق حكم نفسها كشعوب، وأن يقيموا في عاصمة اتحادية بوليتريون واحداً، ومع أنه لم ينجح فإن فكرته كانت مصيبة. ولقد طبقت بعد ذلك بقرن في جزيرة رودس حيث تكونت منذ وقت مبكر المدن الثلاث لندوس وكاميروس وإياليزوس بأن ضمت إليها شعوب الجزيرة، وعندما قرروا في عام ٤٨٧/٤٧٨ أن يكونوا دولة واحدة نرى تلك المدن تنزل إلى مستوى الأحياء وإذا كانت قد احتفظت بحق إصدار مراسيم بواسطة جمعيات محلية، فإنه لم يعد لها غير بوليه واحد مشترك.

وطبقاً للنظام الدستوري في المدن لم يكن مجموع الشعب يزاوّل "حقوقاً سياسية"، أو على العكس كان يزاوّلها كلها، ولكن على أي حال لم يكن بد من أن يستطيع الاجتماع، ومن أجل هذا الاجتماع الذي كان يسمى أجورا كان لابد من ميدان عام يحمل نفس الاسم، وهذا الميدان كان قبل كل شيء السوق. وفي ذلك يقول أرسطو "في جميع المدن تقريباً لم يكن بد من البيع والشراء لسد الحاجات المتبادلة، وهذه كانت الوسيلة العاجلة للاكتفاء الذاتي وهو الهدف الذي دعا الناس إلى أن يتجمعوا في مجموعات" وكان من الضروري أن يكون الميدان الخاص بالمعاملات التجارية سهل الاتصال بطرق النقل الموصلة إلى البحر أو الآتية من الداخل والتسهيلات التي يمنحها ذلك الميدان لحاجات التموين جذبت في الغالب البريتينييه إلى جوار السوق، وهذا هو ما يقرره أيضاً أرسطو. كما أن حفائر بريين مثلاً تؤيد هذه الحقيقة ولكن الميدان لم يكن

معدا للمعاملات التجارية فحسب ففي وسط التجار والمتعاملين كان يختلط المتطفلون والمتسكعون، وفي جميع ساعات النهار كان الميدان المنتدب الذي يتريض فيه الناس في الهواء الطلق، ويتلقطون الأخبار ويتحدثون في السياسة، وفيه كانت تتكون تيارات الرأي. وهكذا كان الأجورا أكثر الأماكن ملائمة لانعقاد الجمعيات العامة التي يدعو إليها الملك أو رؤساء الأرستقراطية لكي تذاغ القرارات التي تتخذ في المقامات العليا أو تلك التي تتداول باعتبارها صاحبة السيادة، وفي المدن الحربية ذاتها التي كانت تمثل معسكرا لم يكن بد من وجود أجورا فكانت هناك واحدة إبان حرب تروادة، وفيها كان رؤساء الإكيين يلقون بلاغاتهم إلى المحاربين ويفصلون في المنازعات القضائية على نحو ما كان يفعل البريتيريون في روما.

وغنى عن البيان أن هذا النظام كغيره من النظم لم يكن بد من أن يتفاوت أحيانا في مئات المدن التي كانت تقسم بلاد اليونان، فمن الممكن أن تتعدد الأجورا بمعناها الجغرافي، ففي مدن تساليا ذات الحكم الأوليجاركي نرى ميدان السوق قد ترك للتجارة "وقد لوث" بالمحصولات، بينما نرى ميدان الحرية القائم عند قدم المرتفع المشيد فوقه البريتيني قد احتفظ به لمزاولة المواطنين الممتازين لألعابهم الرياضية، وفي المدن الديمقراطية وبخاصة في تلك التي امتد نطاقها نرى أن الأجورا القديمة بالغة الصغر شديدة الاكتظاظ بحيث تضيق عن احتواء الاجتماعات الشعبية المتزايدة العدد. ومن ثم نرى الآتينيين يجتمعون للتداول خلال القرن الخامس فوق تل البنيكس الذي أعده لهذه الغاية ولا يجتمعون بالأجورا إلا في حالات شاذة. ومن جهة أخرى نلاحظ أن الجمعيات لم تحتفظ باسم الأجورا إلا في المدن الثانوية مثل دلف ونوباكت وجورتين واركيزينا وكوس أو على الأخص في أحياء المدينة حيث توجد القبائل والشعوب أو في الجماعات الدينية وعند العشائر والطوائف. واسم أكليزيا هو عادة اللفظ الذي يطلق على الجمعيات الشعبية وذلك فيما عدا الدوريين الذي يفضلون غالبا لفظة هاليا halia (محكمة هاليا عند الآتينيين) ثم الأسبرطيين بنوع خاص حيث يستعملون لفظة إيبلا apaella ولكن هذه الاختلافات لا تمنع الإغريقيين من اعتبار وجود الأجورا كشرط أساسي

لحياة المدينة. وعند هوميروس يعتبر السكلوب متوحشين لأنهم لا يملكون جمعية للتداول، وعند هيرودوت أن الذي يميز الإغريق عن الفرس بنوع خاص إنما هو وجود أجورا عند الأولين بينها الآخرون لا يتمتعون في قراهم الإقطاعية حتى بوجود أسواق.

والعاصمة التي تتمثل سيطرتها في وجود أكروبول وبريتينيه وبوليتربون وأجورا تلحق بها ضواح متفاوتة الاتساع وهي في حاجة إليها كي تعيش. وفي تلك الضواحي توجد في الغالب الميناء وذلك لأن الأكروبول التي تحدد دائما موقع المدينة إلى الأبد تقوم في الغالب على مسافة من الشاطئ في مكان يختاره السكان الذين يخشون القرصنة وبواسطة هذا الميناء تتمكن المدينة المحاطة عادة بالجبال من أن تتعامل مع العالم الخارجى لكي تضيف إلى مواردها ما تحتاجه من ثروات. وعلى أية حال فإن الكتلة الأساسية المسماة بالمدينة يلحق بها عدد متفاوت من القرى والدساكر والعزب المسماة بالكوم Comai بل ويلحق بها أحيانا ما يسمى Poleis كما هو في الحال في لاكونيا. وفي المدن الصغيرة نلاحظ أن هذه القرى المبعثرة تزداد ندرة بحكم أن الفلاحين الأحرار يحتفظون عادة بمساكنهم فيها ويذهبون للعمل في الحقول من الصباح إلى المساء، وأما في المدن الكبيرة فعلى العكس من ذلك تكثر تلك القرى ويصل بعضها إلى شئ من الأهمية، ففي لاكونيا كان يوجد ما يقرب من المائة مدينة Poleis، وفي اتیکا عدد اكبر من ذلك من القرى المسماة دمس Demes وهذه العناصر المكونة للمدينة كانت تتمتع دائما باستقلال كبير في المسائل الإدارية ولكنه لم تكن لها سلطات سياسية إلا في حدود تكوينها جزءا من المجموعة، ولعل هذا الاستقلال الذي يتمتع به الجزء بالنسبة لكل لم يصل إلى حد أوضح منه في بعض تلك المقاطعات التي لم تضم مدينة واحدة بل ظلت مكونة من أكوام Comai وذلك بحكم احتفاظها بالحياة الزراعية البحتة. فايليدا مثلا لم تكن لها عاصمة قبل سنة ٤٧١ ومع ذلك فإن الحاكم الأعلى وصفار الملوك في كل محلة كانوا خاضعين إلى الهلانوديك Hellanodiquek وإلى الديميورج Demiurges الذين يمثلون السلطة المركزية.

وأخيراً، فإن أبرز خاصية للمدينة الإغريقية هي انقسام المواطنين فيها إلى قبائل وعشائر، ولا نريد أن نطيل القول هنا عن هذه التقسيمات لأننا قد أوضحنا بإسهاب أن تكوين المدينة لا يمكن تفسيره إلا بوجودها ولنقتصر بأن نلاحظ أن الخاصية المتصلة بنبل الأصل والعشيرة التي تميزت بها المدن عند نشأتها قد أخذت تتغير على نسب مختلفة بتقدم النظام الديمقراطي، فالعشائر قد اضطرت غالباً أن تضم إلى جوار الأسر طوائف مكونة من أناس أقل نبلاً، والقبائل القديمة اضطرت غالباً أن تتسامح فتقبل إلى جوارها قبائل من جنسيات متباينة حتى قبل أن تغلب العقلية الجديدة فكرة القبائل الإقليمية.

كانت المدينة المكونة على هذا النحو دولة صغيرة، ولنحاول تحديد الأفكار فنقول إن إسبارطة وأثينا كانتا شاذتين بامتداد أراضييهما، ومع ذلك فإن إسبارطة عندما وسّعت لاكونيا المسيانية نراها تصبح القوة الأولى في بلاد الإغريق وذلك لأنها تسيطر على مقاطعة تبلغ ٨٤٠٠ كم مربعاً، أى خمس البليبونيزيا (أكبر بقليل من مقاطعة المارن بفرنسا وأصغر بكثير من مقاطعة الجيروندي فيها)، ومع ذلك فيجب أن نلاحظ أن البقعة التي خصصت للمواطنين كانت تشمل ثلث هذه المساحة فحسب، وأما الباقي فكان يشمل ما يقرب من مائة مدينة يقيم فيها المستوطنون. وأما أثينا تلك المدينة التي تحتل في تاريخ الحضارة ذلك المكان الضخم فإنها لم تكن تمتلك في العصر الذي بلغ فيه امتدادها أقصاه، أى عندما كانت تضم إليها جزيرة سلامين ومقاطعة أوروبوس غير ٢٦٥٠ كيلو متر مربع (أقل من مقاطعة الرون بفرنسا) ولا بد من أن ننقل إلى الغرب لى نجد فى المستعمرات النزاعة إلى الغزو حيث نجد أرقاما مماثلة، فأراضى سيراكوزا بلغت ٤٧٠٠ كيلو مترا مربعا بعد أن ضمت إليها جيلا وأكرايا وكازمينيا وبذلك زادت عن مساحة أكراجاس التي كانت تبلغ ٤٣٠٠ وفيما عدا ذلك لم تتجاوز مساحة المدن الإغريقية أحد الأحياء الباريسية أو الدساكر، وفى أحيان كثيرة تصغر عن ذلك. ففي البليبونيزيا لا تتجاوز أرجوس المسيطرة ١٤٠٠ كيلو مترا مربعا وكورنثة ٨٨٠ وسكيونه ٣٦٠ وفيلونته ١٨٠، وفى القرن الخامس يمتد اتحاد البيوسيين فوق

٢٥٨٠ كيلو مترا مربعا تنفرد منه طيبة بنحو الألف والباقي تقسمه اثنتا عشرة مدينة بواقع ١٣٠ كيلو مترا مربعا لكل منها في المتوسط وفي فوسيدا التي تبلغ مساحتها ١٦١٥ كيلو مترا نجد اثنتين وعشرين سيادة وفي أسيا الصغرى نجد المدن الأيونية تتراوح بين ٢٠٠ و ١٥٠٠ كيلو مترا مربعا وذلك رغم اتساع المساحات فيها والمدن الأيولية تتأرجح حول المائة كيلو متر فحسب، ولننظر إلى الجزر فالصغيرة منها ومعظم الجزر المتوسطة تكون كل منها مدينة واحدة وذلك مثل ديلوس (خمسة كيلو مترات مربعة ونصف و٢٢ مع رينيه) ديترا (٨١ كيلو مترا مربعا) وايجينا (٨٥ كم مربعا) وميلوس (١٥٠ كم) دنكسوس (٤٤٨) وساموس (٤٦٨) وكيوس (٤٢٦) (Chios) وأما كيوس (Ceos) فبالرغم من أن مساحتها لا تتجاوز ١٧٣ كيلو مترا مربعا فإنها ظلت حتى القرن الرابع مقسمة بين أربع مدن تملك ثلاث منها عملة مستقلة، وأما الجزر الكبيرة وأعني بها تلك التي تتجاوز مساحتها ألف كيلو متر مربع فإن واحدة فقط قد استطاعت تحقيق وحدتها السياسية وهي رودس التي لم تتأسس فيها المدن الثلاث التي تغطي معا ١٤٦٠ كيلومترا إلا في أواخر القرن الخامس وجزيرة لزبوس التي تبلغ مساحتها ١٧٤٠ كيلو مترا مربعا كانت تضم خمس مدن في عصر هيرودوت الذي يلاحظ أنها كانت تضم من قبل أكثر من ذلك وكانت جزيرة اوييه البالغة ٣٧٧٠ كيلو مترا مربعا مقسمة في نفس التاريخ إلى ثمانية أقسام وأما جزيرة كريت البالغة ٨٦٠٠ كيلومتر مربع فقد كانت مقسمة في عصر هوميروس إلى تسعين مدينة بقي منها في العصر التاريخي ما يزيد على الخمسين.

هل يمكن القول بأن كثافة السكان كانت تعوض ضيق المساحة؟ إن من الممكن أن ينزلق الإنسان في هذه المسألة إلى أخطاء نتيجة لأمارات خادعة ووقائع يساء تفسيرها. والهجرة المستمرة التي نثرت الإغريق على جميع شواطئ البحر الأبيض المتوسط ظاهرة تدعو إلى التفكير، وأفلاطون يرجعها إلى ضيق الأرض وعجزها عن أن تغذى عددا ضخما من السكان، وبالفعل نرى مؤلف أغاني قبرص في عصر حركة الاستعمار الكبيرة يفسر ذلك القانون الجبري الذي يفنى الكثير من البشر بالحرب

تفسيرا لا نطن أن مفكرى العصور الحديثة يمكن أن ينكروه "أخذ صدر الأرض يعج بما لا حصر له من البشر وأخذت زيس الشفقة فرأى بعميق حكمته أن يخفف عن الأرض طيبة الثمار هذا العبء فألقى بينهم بذور الخلاف الحربى العاتى وذلك حتى يخلى الموت بعض الأماكن. ومع ذلك فإن شدة كثافة السكان فى المدن الإغريقية كانت نسبية وهى ترجع إلى سبب دائم هو اتساع رقعة الأراضى المجدية ثم إلى أسباب تاريخية منها احتكار الأرستقراطيين للملكية وتفتتها بواسطة الميراث ثم أن الاستعمار لم يكن السبب الوحيد الذى كان يمنع ذلك الشعب من التزايد بنسب كبيرة وهو شعب كان الفقر أخوا له من الرضاع، ففى كل مكان وكل زمان كان الإغريق يخشون كثرة النسل فى الأسر ولكى يتجنبوا هذه المحنة كانوا يحدون من التناسل حتى لنرى هيزيود ينصح بنظام الابن الواحد وكانوا يلجأون إلى كافة الوسائل كالإجهاض وقتل الأطفال وطرحهم فى العراء والعلاقات الجنسية غير الطبيعية، وكانت العادات تجيز كل هذه الوسائل كما كانت القوانين تبيحها والفلاسفة يؤيدونها بقوة وهكذا يتضح أن المدينة الإغريقية كانت متواضعة بعدد سكانها كما كانت متواضعة بمساحة أرضها.

كان هيبوداموس- مهندس ميليه ذا النزعة الاجتماعية الذى كان يبنى فوق الأرض وفى الهواء مدنا محكمة التخطيط الهندسى- كان يرى أن تضم المدينة المثالية عشرة آلاف مواطن وكان أفلاطون يرى أن يكون عدد المواطنين من الكثرة بحيث يستطيعون الدفاع عن مدينتهم ضد جيرانهم ومساعدة أولئك الجيران بالمعونة عند الضرورة، وإن كان يرى من جهة أخرى أن يكون العدد محدودا حتى يستطيع المواطنون أن يعرف بعضهم بعضا وأن يختاروا حكامهم عن بينة وهو يحدد عددهم الضرورى الكافى بطريقة فيثاغورية هى واحد $2 \times 3 \times 4 \times 5 \times 6 \times 7 = 5040$ ويناقش أرسطو تلك المسألة بإسهاب فىرى أن عدد السكان ومساحة الأرض هى الموارد الأولية التى يحتاج رجل الدولة والمشرع إلى معرفتها كى يزاوخوا أعمالهم وهو يحتم أن تتوفر لتلك المواد الخصائص اللازمة وأن تكون معدة بحيث تستطيع المدينة أن تنهض بالدور المحدد لها ولذلك لا يجوز أن نخلط بين المدينة الكبيرة والمدينة كثيفة السكان، فالعبيد والأجانب

سواء كانوا مستوطنين أم لا، ليسوا إلا سقطاً دنساً، ولا يجوز أن يعتد بغير المواطنين، والتجربة تدل على إنه من العسير إن لم يكن من المستحيل أن تنظم دولة شديدة الكثافة وإلا فكيف يمكن أن تطبق فيها القوانين الصالحة وأن يحتفظ بالنظام؟ والواقع أن هناك حداً لكبر المدينة كما أن هناك حداً لكل شيء آخر، فإذا تجاوزت المدينة هذا الحد بالنقص أو الزيادة عجزت عن أن تنهض بمهمتها، وجماعة تتكون من مائة ألف عضو لا تعتبر مدينة أكثر مما تعتبر جماعة من عشرة أعضاء.

وأصحاب النظريات لم يفعلوا غير إدراج الوقائع التي كانت تحت بصرهم في مذهب أو نظرية، فقليل جداً من المدن يتجاوز سكانها العدد الذي حدده هيبوداموس ومن الممكن أن نقدر سكان أتينيا في عصر بيركليس بحوالى أربعين ألف مواطن، وكانت هناك ثلاث مدن في القرن الخامس عشرة يقدر كل منها بنحو عشرين ألفاً أو أكثر من ذلك بقليل.. وهى سيراكوزا، وأكراجاس وأرجوس، وإن تكن سيراكوزا قد بلغ عدد سكانها في القرن الثانى خمسين أو ستين ألفاً، وذلك بسبب تجمع السكان المنهزمين وبسبب الاستعمار الداخلى، وبذلك أصبحت أكبر مدن بلاد الإغريق، ولو أننا انتقلنا إلى المدن التي يسكنها عشرة آلاف مواطن، وهى التي تتمثل فيها نماذج المدن الكبيرة لوجدنا أنها ليست كثيرة العدد.

ومن الممكن أن نضع فى هذه القائمة: فى آسيا الصغرى مدينة ميليه التي تحدث عنها هيبوداموس والتي كانت فى ذلك الوقت أصغر مما كانت عليه فى القرن السادس ومدينتى ايفيز وهاليكارناس، وفى بلاد الإغريق ذاتها مدينة طيبة ومدينة كورنثه ومستعمرة كورسير القديمة التابعة لها، ثم المدن الحديثة النشأة كرودس وميجالابوليس ومسينا، وفى كالسيديا مدينة اولينت، وعلى ضفاف البوسفور مدينة بيزنطة بعد أن اندمجت فيها كالسيدونيا، وفى ليبيا مدينة سيرين "برقة"، وفى بلاد إغريقيا الكبرى مدينتى تارنته وكروتونا، وفى صقلية مدينة جيل، وتحديد عدد السكان بهذا القدر فى تلك المدن لم يكن يتماشى مع المثل الأعلى الذي وضعه هيبوداموس، بل كان نفس المثل

الأعلى لجميع الإغريق في القرن الخامس، ولا أدل على ذلك من أن نلاحظ أن الأتينيين عندما أسسوا مدينة اينيا هوبوى، وهبيرون عندما استبدل مدينة أتينيا بمدينة كاتانا قد أرسلوا إلى المدن الجديدة نفس العدد المحتوم من المستعمرين وهو عشرة آلاف، ومن الممكن أن نحصر مئات المدن الإغريقية وأن نجد أن عدد المدن التي وصلت إلى هذا الرقم من السكان أو جاوزته لا يمكن أن يتجاوز عددها العشرين.

ولنواصل العرض فنجد أن المدن التي يتراوح عدد سكانها بين العشرة والخمسة آلاف والتي تعتبر مع ذلك مدناً مهمة ليست كثيرة العدد ومنها "ميتيلينه، وكبوس، وساموس، وارتيريا، وكالكيس، وميجارا، وسيكونه، وفليونته، وايليس"، كما نجد أن مدناً شهيرة مثل "مانتينيا، وتيجيبيا" لم تصل في عدد سكانها إلى هذا المستوى، فايجينا التي اشتهرت بالثراء زمناً طويلاً واكتسبت أهمية كبيرة بفضل تجارتها لم يكن يشغل رقعتها التي تبلغ مائة وعشرة كيلو مترات مربعة، إلا عدد يتراوح بين ألفين وألفين وخمسمائة مواطن. وتقول الأنباء المتواترة أن الإسبرطيين قد ابتدعوا بتكوين كتلة تتراوح بين تسعة وعشرة آلاف فرد، وفي عصر الحروب الميذية كان عددها ثمانية آلاف، ولكن مساوئ دستورها العتيق الذي لم يتماش مع الزمن لم تلبث أن أحدثت في سرعة قحطاً في الرجال حتى أصبح عددهم لا يزيد عن ألفين في سنة ٣٧١ عندما وقعت معركة لكثرا، وفي سنة ٢٤٢ لم يجد فيها الملك اجيس غير سبعمائة، وليس من شك أنه من الواجب أن نحسب في بلاد الإغريق حساباً كبيراً لمبدأ الأوليجاركية التي كانت تُقصر في حرص شديد شرف الانتساب للمدينة كمواطن على عدد قليل، كما يجب أن نذكر عندما نحصى عدد السكان في المدن الديمقراطية ذلك العدد الضخم من الأجانب والعبيد الذين كانوا يُنحون عن الأجور، ومع كل هذا فإن المدينة الإغريقية كانت من الناحية العددية شيئاً صغيراً جداً.

ولكنها كانت شيئاً عظيم الغنى بالصفات المعنوية التي أثرت تأثيراً حاسماً على الحضارة في المستقبل، ولو أننا ألقينا نظرة على بلاد العالم الهيليني لوجدنا أسراباً من الجماعات التي تحيا كلها حياة عميقة ولقد وصف منها أرسطو مائة وثمان

وخمسين، ولكن هناك ما يزيد على عشرة أضعاف ذلك الرقم، ففي كل مكان على مسافة بضعة كيلو مترات نرى مرتفعاً من الأرض، يقوم كحد فاصل، فقطاع صغير من الأرض يستند إلى جبل ويقطعه جدول صغير وتتعرج في ساحله بعض الخلجان يكون دولة، ويكفى أن نصعد إلى الأكروبول التي تعتبر ملجأه لكى يحيط بصرنا بالقطاع كله، فهذه المدينة وهذه الحقول وهذه الحدائق وهذه السفن الصغيرة هي الوطن كله، الوطن الذى أسسه الأجداد والذي يجب أن يتركه كل جيل أكثر جمالاً وأوفر رخاءً.

لقد استطاعت بعض العقول الكبيرة أن تهتدى بتفكيرها إلى وجود أمة إغريقية تتميز عن الأمم الأخرى بلغتها وشعرها وفنها وعبادتها لآلهة كبيرة، ولكن نفس تلك العقول ظلت لزمن طويل بعيدة عن أن تتطلع إلى وحدة إغريقية وذلك لأنها كانت ترى أن تفوق الإغريق إنما يرجع قبل كل شيء إلى فكرتهم عن المدينة، فعالم البرابرة كان يتكون من ملكيات مشوهة الضخامة ومن كتل بشرية همجية ليس لها نظام عضوى، والعالم الإغريقى وحده هو الذى كان يتفق مع طبيعة الإنسان بمعناها الكامل أى الإنسان المدنى.

هذه المدينة المستقلة كانت الحرية شرطها الأساسى ونقصد بها الحرية الجماعية، وأما الحرية الفردية فإنه من الممكن أن توجد بالتبعية وهى ليست أساسية حتمية، ولقد أعطانا هيروdotot إيضاحاً لهذا المعنى قد يبدو غريباً لأول وهله، ولكنه عظيم الدلالة، وذلك عندما يريد أن يقابل بين حرية الإغريق وعبودية الفرس فيحمل على الكلام رجلين من أهل إسبرطة، أى من أولئك الإغريق الذين كانت حياتهم تخضع لأشد القيود وأكثرها إحكاماً، وقد وقعت تلك الحادثة فى مدينة سوس.. حيث يأتى سبرتياس وبوليس ليقدما رأسيهما إلى ملك الملوك كى يهدئا من غضب رسل دارا الذى قتل فى اسبرطة، ويسألهما أحد قادة الفرس، لماذا لا يريدان أن يصبحا صديقين لملك يعرف كيف يحترم الشجعان فيجيبان بما يأتى: "أى هيدرانس.. إن النصيحة التى تقدمها لم توضع فى موازين عادلة، وأنها نصيحة رجل خبر نوعاً من الحياة ولكنه لم يخبر نوعاً آخر. إنك تعرف العبودية ولكنك لم تتذوق قط الحرية، إنك تجهل هل هى عذبة أم لا؟ ولو

إنك عرفتتها لأهبت بنا أن نقاتل فى سبيلها لا عن بعد بواسطة الحراب، ولكن بواسطة
الفؤوس فى أيدينا".

هذا العشق المبرح، عشق الاستقلال.. هو الذى جعل من المدينة الإغريقية مهما
تناهت فى الصغر دولة ذات سيادة، ولو أننا أخذنا مدينتين متجاورتين لوجدناهما
منفصلتين فى كل شىء، فالحدود المقدسة التى تفصل بين الأراضى تخط فواصل
حاسمة بين الديانات والقوانين والتقاويم والعملات والموازين والمكايل والمصالح ووشائج
المحبة. وما الوطن فى قرون ازدهار إغريقيا القديمة؟ إن اللفظ نفسه "باتريا" Patria
يدل على مدلوله، فهو يدل على ما يربط بين الأفراد الذين لهم جد واحد مشترك أى أب
"باتر" Patar، وكانت الباتريا فى أول الأمر هى العشيرة على نحو ما نشاهد فى آسيا
الصغرى، وينمو العشيرة على نحو ما نشاهد فى أيليس مثلاً أصبحت تكون مجموعة
أكثر عدداً تسمى فى الغالب قبيلة وانتهت بأن أصبحت الوحدة التى تضم جميع
المجموعات الصغيرة وهى المدينة. وهكذا يلوح لنا اليوم أن وطنية الإغريق كانت وطنية
برج الناقوس (أى وطنية القرية أو المدينة) ولكنها كانت شعوراً يزيد قوة وعمقاً تركزه
فى شىء محدد وبمجرد أن يقسم اليافع عند البلوغ يمين الولاء للمدينة كان يصبح
مديناً لها بدمه وكافة أفكاره، وهو لم يكن يكرس نفسه جسماً وروحاً على فكرة مجردة
بل على شىء مجسم يراه تحت بصره كل يوم، فأرض الوطن المقدسة هى دار الأسرة
ومقابر الأجداد والحقول التى يعرف جميع مالكيها، والجبل الذى يصعد إليه ليقطع
الأخشاب أو ليرعى القطيع أو يجنى العسل، والمعابد التى يحضر فيها تقديم القربان
والأكروبول التى يرتقيها فى موكب.. هى كل ما يحب، وكل ما يعتز به، وكل جيل يود أن
يتركه أكثر ازدهاراً مما تسلمه، وهذه المدينة- المدينة الوحيدة التى تتناهى أحياناً فى
الصغر- هى التى تدفع هيكتور إلى أن يستبق الموت، وهى التى تدفع رجل إسبرطة
إلى أن يرى تاج الفضائل فى أن يسقط فى الصف الأول، وهى التى تسوق المحاربين
فى سلامين إلى مهاجمة السفن على صوت النشيد الوطنى، وهى التى تجعل سقراط
يتناول السم احتراماً لشريعتها.

وبمجرد أن يخرج الإغريق من عالمه الصغير المتمثل في المدينة يجد نفسه في بلد أجنبي وغالباً في بلد معادٍ، ولمثل هذا الوضع نتائج خطيرة فالعداوات بين العشائر والأحياء لم تكد تهدأ بفضل سيطرة السلطة العامة، وقد تخلفت عنها دائماً آثار ففي أتيكا مثلاً لم يكن التزاوج جائزاً بين أهل بالينة وأهل هاجنونت، والنزاع بين الأحزاب كان يختلط لزمن طويل مع النزاع بين الأسر، وكان الثأر يزكى أوراها. وكان مجرد التقسيم الجغرافي يكفي أحياناً كي يستبقى داخل المدينة خصومات عجيبة، فأرسطو يسجل في عصره ذلك الخلاف الذي كان قائماً بين جزيرة كلازومينا الصغيرة وميكيترون فلا غرابة إذن في أن تظل المنافسات دائمة ودائية بين المدن المتجاورة، فتاريخ بلاد الإغريق القديمة ليس إلا نسيجاً من الحروب الصغيرة القاسية.. حيث كان التعصب الوطني ينفجر بكل عمق لكسب قطعة من الحصاد أو بقعة من الأعشاب.

لقد بذلت عدة محاولات لعلاج هذا التفتت وإدخال المدن في إطار أوسع ولكنها كانت تتطلب التخلي عن شيء من السيادة ولذلك كانت تصطدم بنفور لا يقهر.

فتجمعات كالورياودلف وبانيونيون كان يبدو أنه من الممكن أن تتحول من تجمعات دينية إلى اتحادات سياسية، ولكنها لم تنجح في ذلك وأصبحت مجرد بوّرات للمغامرات، كانت تتنازع فيها السيادة العبادات المشتركة فيها ومع ذلك فإن النظام الفيدرالي (الاتحادي) لم يكن يتطلب توضيح غير الاتفاق المتبادل على مسائل السياسة الخارجية، وإذا كانت الضرورة القاسية قد أوجبت هذا النظام فقد حق ذلك في آسيا الصغرى خلال القرن السابع والقرن السادس عندما حلق على جميع المدن خطر السيطرة الفارسية، ولكن الإغريق بدلاً من أن ينزلوا على حكم تلك الضرورة أخذوا يقتتلون بعضهم ضد بعض تحت نظر البرابرة، فكيوس تقاتل أرتريا، وساموس تقاتل بريينا وميليه، وبينما كانت تتأهب جيوش دارا كي تنشر السلام بفرض العبودية نرى مشروع اتحاد يفشل فشلاً ذريعاً بسبب عدم الاكتراث العام، وذلك بالرغم من أنه كان يرعى كل الجوانب الحساسة، وبالرغم من أن اتحاد بيوسيا قد ترك لكل مدينة نظمها

وحقها فى سك العملة فإن المنازعات كانت دائمة بين طيبة التى كانت تسعى إلى السيطرة وبين المدن الأخرى التى كانت ترفض الطاعة، وفى أركاديا حيث كانت حياة الرعاة تدعوا إلى تناثر السكان أكثر منها فى أية جهة أخرى قامت محاولتان للعمل ضد هذا التناثر: قام بالأولى أرسنقراط ملك أركومنيا فى القرن السابع، وقام بالثانية ليكوميديس فى مانتينيا، لكن محاولتان باعتا بالفشل.

وأما عن نظام الزعامة المسيطرة "هيجيمونيا" الذى أرادت أثينا واسبرطة أن تفرضاه فمن البديهي أنه قد لقي مقاومة عنيدة. وهل كان من الممكن أن يستند هذا النظام على الأقل إلى التجاوب السياسى أو إلى التضامن الحزبى من مدينة إلى أخرى؟ والجواب بالنفى، فحتى هذا لم يكن ممكناً، ففي أثناء حرب البليبوننيريا نرى أنصار الديمقراطية وأنصار الأوليجاركية بأثينا يؤيدون على التوالى فى كل مكان النظام الذى يعتزون به، ولكن هذا لم يكن له أى تأثير، فعندما كانت ثور إحدى المدن الخاضعة كنا نرى جميع الأحزاب تسير معاً يداً بيد. ولقد كان كليون على حق عندما قال: "أنه لا يعرف غير نظام واحد كفيل بالمحافظة على الإمبراطورية هو النظام الإرهابى، وغير طريقة واحدة للحكم هى طريقة الاستبداد الفردى"، كما أصاب السبياد عندما رأى أن كل مدينة تفضل أن تكون حرة فى ظل أى نظام عن أن تكون مستعبدة فى ظل النظام الذى تفضله.

هذه النزعة الاستقلالية الضيقة الغيورة عرضت الجنس الإغريقى كله إلى أخطار لم يكن فى مقدوره دفعها، فخطر غزو البرابرة الذى لم يستطع إغريق آسيا الصغرى الإفلات منه، أوشك أن يبتلع بلاد الإغريق الأوروبية التى وإن كانت قد أفلتت منه، فإن سلامتها قد ظلت لزمن طويل مهددة بالمنازعات والمصادمات التى كانت تقوم بين نزعات الأثرة المحلية، وعندما وجدت المدن فى النهاية نفسها قد أرهقت فى الخلافات التى لا نتيجة لها ولا موضوع وأحست بحاجتها إلى اتحاد يعوض خسائرها لم تستطع أية مدينة منها أن تحقق هذه الرغبة العامة ولم يكن بد من تدخل مقدونيا وروما تدخلاً عنيفاً.

ومع ذلك فقد كان استقلال المدن وفير الثمرات وكل مدينة كان لها طابعها المتميز وشخصيتها وحياتها الخاصة، فبفضل نظمها وشريعتها وديانتها وأعيادها وتمثيلها وأبطالها، وبفضل مناهج فهمها وتطبيقها للمبادئ الاقتصادية والسياسية والأخلاقية والعقلية الصادرة عن حضارة واحدة استطاعت كل مدينة أن تعطى تلك الحضارة مظهراً خاصاً متميزاً، وأدت المنافسة المثمرة إلى تعدد تلك المظاهر وإلى تشجيع الأصالة في التقليد، وكى تتحقق الإمكانيات الدفينة فى كل تلك الجماعات الصغيرة أفسح الطريق أمام جميع الطاقات الفردية.

الجزء الأول

المدينة الأرستقراطية

الفصل الأول

المدينة الهوميرية

١- أُطُر المدينة

لقد رأينا كيف أن الدويلات الصغيرة التي كانت تتكون منها بلاد الإغريق في العصور الهوميرية، إنما كانت هي المدن وكيف أن كلمة ديموس Demos كانت تدل إما على أرض الدولة وإما على سكانها، ولم تكن تستخدم إلا نادراً للمقابلة بين الجمهور والطبقة الحاكمة.

والمهم في المدينة هو العاصمة المسماة باليونانية بوليس polis أو أستيه Asty ولما كان كلا اللفظين يطلق على الدولة كلها فإن المواطنين كانوا يسمون أحياناً أستوي Ostoi أو بوليتاي Politai وهكذا كان للمدينة الهوميرية في الغالب مركز أساسي عبارة عن مكان محصن يقيم فيه رؤساء المدينة ويلجأ إليه جمهور الشعب في حالة الخطر.

وأما بقية الدولة فتشمل عدداً من القرى المتفاوتة الأهمية وكانت هي الأخرى تسمى أستيه أو بوليس، وإنه لما يدهشنا أن نلاحظ أنه لا يوجد في الملاحم القصصية لفظ يطلق على القرى والدساكر وذلك مع العلم بأن بلاد الإغريق كانت تضم مقاطعات لا تحتوي إلا على قرى، وكأن الشاعر يتحرج من استعمال لفظ عامي ولا يريد أن يتغنى إلا بالأبطال المنتسبين إلى ديار شهيرة، وربما كان لا يعرف غير آسيا الصغرى التي كان يتجمع فيها ملأ الأراضى في مراكز كبيرة وكانوا يستخدمون في زراعة أراضيهم مستأجرين أو عبيداً منتشرين في الضواحي، ومع ذلك فإنه يتركنا نلمح في المدينة عدداً غامضاً من القرى الصغيرة القائمة في ظلال العاصمة، وكلمة أستيه التي يطلقها الشاعر على أشهر المدن تنطبق أيضاً على عدد وفير من الأماكن في البقاع الزراعية البحتة، فكريت هي الجزيرة ذات التسعين أو المائة مدينة، ومع ذلك لا يذكر الشاعر من المدن الآلهة غير سبع، بل يمكننا أن نتساءل عما كانت عليه تلك المدن الآلهة في ذلك العصر؟

فأجاممنون يعد بأن يعطى ابنته سبع مدن صداقاً لزواجها، ولكن كل هذه المدن تقوم إلى جوار بيلوس الرملية وسط المراعى وحقول العنب، ومنيلاس يفكر فى إخلاء إحدى مدن لاكونيا كى يقيم فيها أوليس وعيشرته. وهنا أيضاً لا يمكن أن يكون المقصود مدينة كبيرة الأهمية. وبالجمله كانت العاصمة التى تلمع فيها أسماء رؤساء الأسر الكبيرة محاطة بعدد كبير من القرى والساكنات التى تعيش فيها الأسر الأصغر فى حياة تتفاوت من حولها الظلمات كثافة وخفة.. لقد كانت المدينة الهوميرية تشتمل فى عصر ازدهارها على ثلاث طبقات اجتماعية (طبقة الأشراف والطبقة العاملة، وطبقة الدماء).

والأشراف ينتمون إلى الأسر المنحدرة من الآلهة، فهم أبناء وربيبو زيس وكل منهم يحتفظ فى عناية بشجرة النسب التى يستمد منها كبرياءه، وهو ينتهز كل فرصة سانحة لى يبسط فى زهو قائمة أسلافه التى تربطه بالجد الإلهى، ولكن الثراء أخذ يُعتمد به كنقاء الدم. فالبطل الهوميرى لا يكاد يفرغ من تعداد أجداده حتى يحاول أن يبهر محدثه بتعداد أمواله.. فهو يمتلك أراضى طيبة القمح وهضاب تغطيها الأعناب، ومراعٍ ترعى فيها الأبقار والخيول آلاف مؤلفة فضلاً عن الحظائر التى تقطن فيها الحيوانات الصغيرة، وفى مخازنه تصطف دنان النبيذ الجيد والزيت المعطر وسبائك البرونز والحديد والصناديق المليئة بالملابس المطرزة والكؤوس الثمينة والأسلحة الفاخرة، وهو يجد لذته فى أن يظهر قوته بأن يقوم بغزوات أو بعمليات انتقام وأخذ بالثأر فى البر أو البحر. حيث يقتل الرجال ويخطف النساء والحيوانات أو يطلق عربته على جبهة جيش فى معركة ويقفز على الأرض وقد غطى جسمه كله بالبرونز وغرس أمامه درعه كالبرج العاتى وسيفه معلق إلى جانبه وحربته فى يده وألفاظ التحدى والسباب فى فمه فى انتظار أن يجرؤ ند له على مواجهته. وهو خلال ذلك يطربه أن ينشر مظاهر بذخه وأن يتمتع بما له من سطوة ونفوذ، فهو يذهب إلى قصر الملك ليحضر الولائم واجتماعات المجلس وهو يقف وسط الأجورا على استعداد لأن يدلى

برأيه فى الخلافات التى تقوم بين المواطنين، وهو فى الصف الأول أيام الأعياد التى تقدم فيها الضحايا والقرايين وتقام الولائم ثم تتبعها الأغاني والرقصات والألعاب.

وفى الحق أن الحياة كانت جميلة بالنسبة لأولئك العظماء جمالها بالنسبة للخالدين الذين ينحدرون عنهم، وعلى العكس من ذلك كانت الحياة قاسية بالنسبة لأولئك الذين لا يعتبرون أعضاء فى العشيرة ولسنا نقصد بذلك العبيد.. فهؤلاء لم يكونوا قط غير أدوات متحركة يفعل بها السيد ما يشاء ولا يهم المدينة من أمرهم شيئاً وكان عددهم فى ذلك العصر لا يزال قليلاً، وإنما نتحدث هنا عن الرجال الأحرار، فبعض من هؤلاء قد استطاع بعرق جبينه أن يصلح قطعة من الأرض، وأسعد هؤلاء من استطاع منهم بفضل المثابرة فى قلب الأرض وتسميدها وريها، أن يستثمر حديقة فواكه شبيهة بحديقة العجوز ليبرت. وأولئك الذين أقاموا فى ركن من الجبل كانوا يستطيعون أن يكونوا أسراً. ولكنهم لما كانوا يقتاتون غالباً بجذور الأعشاب بدلاً من الخبز أو حساء الشعير، فإنهم كانوا يحرصون على أن لا ينجبوا أكثر من طفل واحد وكان من بينهم من يجد مشقة كبيرة فى أن يعول الخادم الوحيد الذى يستعين به، وأما أولئك الذين لم يكونوا يمتلكون أرضاً، فإن بعضاً منهم قد استطاع أن يكون لنفسه مركزاً مقبولاً، فعشيرة الأشراف لا تستطيع أن تكتفى بذاتها ومن هنا نشأت فى المراكز الكبيرة بنوع خاص طبقة تعمل للجمهور وهى الطبقة العاملة والمهنة التى يزاولونها وراثية فى الغالب وذلك لأنها وسيلة عيشهم الوحيدة ابناً عن أب. وكان تقسيم العمل البدائى لا يترك لهم مجالاً للاختيار، فكان بعضهم يدخل فيما نستطيع أن نسميه بالمهن الحرة وهم العرافون والرسول والأطباء والمغنون، والبعض الآخر كان يعمل فى الحرف وهم ينقسمون تبعاً للمادة الأولية التى يستخدمونها، فهم النجارون الذين يجمعون بين العمل فى الحجر وفى الخشب وعمال الجلود والحدادون وعمال الخزف. ومعظمهم كان يقيم فى المدينة حيث تتجمع المهن اليدوية حول السوق. وبعض أفراد تلك الطبقة العاملة اكتسب شهرة واسعة وكان المعتقد أن أمهرهم يوحى إليه من الآلهة وكانوا يطلبون

أحياناً لأداء مهمات كبيرة فى البلاد الأجنبية ويستطيعون بذلك أن يكونوا ثروة يعتد بها ولكنهم كانوا يحسون دائماً بأنهم أقل مرتبة من ملاك الأراضى حتى لنرى العراف الشهير كالكاس نفسه يعرف أنه رجل قليل الأهمية رغم ترده على الملوك.

وتبقى بعد ذلك جمهرة الناس التى لم تكن تمتلك أرضاً ولا تزاوُل مهنة متميزة وهؤلاء كانوا يعيشون حسبما يستطيعون فالكسالى منهم يستجدون من باب إلى باب ويتربصون عند مدخل كل بيت كبير تقام فيه الولائم وكان الفعلة يدخلون فى طبقة الدماء المرتزقة ويعملون بالأجر، وعندما كانوا يلتحقون بالعمل لمدة طويلة كانوا يسكنون ويتغذون ويكتسبون حسبما اتفق، وعندما كانوا يُستأجرون لعمل محدد كانوا يتناولون أجراً عينياً يستقطع فى الغالب من ثمار عملهم، ولكنهم بالرغم من أنهم رجال أحرار لم يكونوا يتمتعون بأى ضمان وذلك بحكم أنهم لا ينتمون إلى عشيرة معينة. وبذلك لم يكن لهم مكان فى إطارات المدينة وعندما لا يكون للمرء موقع لا تكون له عشيرة ويكون محروماً من الحماية التى يبسطها على الفرد إله العشيرة. ومن ثم لا يكون له أى اعتبار اجتماعى وبالتالي يكون محروماً من كل حق. والفرد من الفعلة يلحق بالعمل بموجب عقد لا يربط صاحب العمل، وقد لا يعطى أجره المتفق عليه عند انتهائه من العمل، وقد يلقي به إلى الخارج وينهال عليه الضرب ويهدد بأن يباع عبداً وهكذا لم يكن لمن لا تحميه عشيرة أى ضمان ضد الظلم.

والواقع أن المدينة الهوميرية ليست مجموعاً مختلطاً من الأفراد الذين يعيشون فى بقعة واحدة من الأرض وإنما هى مجموعة من العشائر ومن الأفخاذ المكونة من العشائر ومن القبائل المكونة من الأفخاذ، وهى لا تشمل دون تمييز كل أولئك الذين لهم سكن فى حدود أرض المدينة بل تقتصر على أولئك الذين يكونون جزءاً من الجماعات المغلقة المؤلفة للمدينة، ولا علاقة لها بالأفراد المنعزلين، وإطاراتها هى الجماعات التى يدخل بعضها فى بعض والتى كانت موجودة قبل إنشائها. وكى يعتبر الفرد مواطناً كان لا بد أن ينتمى أولاً إلى جماعة من "الإخوة" أى من الأقرباء على أية درجة تكون

القراية وهى جماعة تتساند فى كافة ظروف الحياة ولا بد من أن ينتمى ثانياً إلى جماعة من "الزملاء" الذين تجمعهم قراية مصطنعة بفضل الالتزامات المتبادلة المنطوية تحت تضامن واسع وهكذا لا تكون للجماعة العامة حياة إلا بواسطة الجماعات الصغيرة المستندة إلى وحدة القراية والمؤلفة منها تلك الجماعة العامة.

وفى مثل هذا النوع من المدن ليست هناك إدارة ممكنة إلا بواسطة القبائل والأفخاذ وأخيراً العشائر.

لكى يُجَنِّدَ الجيش يطلب إلى كل رب أسرة أن يقدم رجلاً يختاره كما يشاء وإلا عوقب بالغرامة وذلك ما لم يدفع فدية. فنرى رب أسرة المرميدون يقترح بين أبنائه السبعة لى يعرف أيهم سيرحل، ولكى تكون وحدات ذلك الجيش يجمع "الزملاء" طبقة فطبقة وفى تلك المجموعات يطلق الزملاء بعضهم على بعض اسم الإخوة، ولكى تُصَتَّفُ الفرق فى المعركة نراها تجمع أفخاذاً وقبائل وتلك قاعدة نرى نستور يذكر بها اجاممنون فيقول "صَفُ الرجال فى قبائل وأفخاذ، حتى يقدم كل فخذ وكل قبيلة عوناً قوياً للأفخاذ والقبائل، وهكذا نرى كلمة فيلوبيس Phylomis التى كانت تطلق فى الأصل على صيحة القتال التى تصيحها القبيلة تستخدم لتدل على ضجيج المعركة بل ومجموع المحاربين.

ونجد نفس المبدأ فى تنظيم البحرية فعندما نستعرض فى الإلياذة قائمة السفن نحس أن عددها وعدد المحاربين القائمين على ظهرها يتناسب مع عدد المدن الموضوعة تحت رياسة القواد، أو عدد أقسام تلك المدن فدروس" التى يسكنها الدوريون تضم ثلاث مدن كبيرة، كل مدينة منها مقسمة إلى ثلاث قبائل ولذلك نراها ممثلة بثلاث سفن، وأما فيلوس فتأتى منها تسعون سفينة. وكى يفسر الشاعر هذا العدد نراه يعدد تسعة أماكن ولكنها أماكن غير متساوية الأهمية حتى تقدم كل منها نفس العدد من السفن، والتفسير الحقيقى نجده فى فقرة من الأوديسا تمثل سكان بيلوس وقد اجتمعوا فوق تسع مدرجات، وكل قسم من الأقسام التسعة يشارك فى تقديم الضحايا العامة بنفس العدد وبالمثل يقدم نفس العدد من السفن لتكوين الأسطول. وعندما لا تدعو الحاجة

لغير سفينة واحدة لا تتغير الطريقة، فعبء الجماعات يتحدد بتقديم الرجال الذين يحاربون فى السفينة فعندما يُنزل الكنيوس إلى البحر السفينة التى ستعود بأوليس إلى وطنه نراه يعلن أن البحارة يجنّون من الشعب ويحدد عددهم باثنين وخمسين. فلماذا هذا العدد؟ ذلك لأن أسكيريا بها ثلاثة عشر ملكاً، وعلى كل منهم أن يقدم أربعة رجال.

وكانت جميع الالتزامات العينية توزع بنفس الطريقة وقد رأينا نفقات الأعياد تقسم فى بيلوس بالتساوى بين أقسام الشعب التسعة، كما نرى الكنيوس يجمع الهدايا التى يريد تقديمها إلى أوليس فيطلب إلى كل ملك أن يقدم معطفاً وقميصاً وعملة من الذهب الخالص، ثم مقعداً ثلاثى الأرجل وحوضاً، ثم يضيف: "أن على كل ملك أن يُحصل كل ذلك من الشعب بأجمعه". وهكذا نرى أن جميع الإدارات العامة سواء منها الجيش والبحرية وما يمكن أن نسميه المالية كان يحترم المجموعات الطبيعية التى لم تكن المدينة لتقوم بدونها.

وكان جميع الرؤساء.. رؤساء العشائر والأفخاذ والقبائل ورئيس المدينة يحمل اللقب الوراثى لقب الملك "باسيلوس"، وكان يسمى أيضاً "ملكاً" مالك الأرض الذى يحضر جنى المحاصيل واقفاً فى إحدى خطوط الأرض وييده الصولجان، وهو يدعو أتباعه إلى إعداد وليمة الحصاد، وكل أولئك الملوك من أصغرهم إلى أكبرهم أبناء وربيبو زيس ومولدهم الإلهى يعطيهم الحق فى الصولجان. ذلك الرمز الذى يقدهه الأحرار والرسل والعرافون، وهؤلاء الملوك هم السادة والشيوخ والقادة والمستشارون، ولما كانوا يمثلون جماعات بعضها خاضع لبعض؛ فإنهم ينتظمون فى سلم من الكبراء والتابعين فيما يشبه النظام الإقطاعى، وهكذا نرى الملكية متفاوتة الدرجات وكلهم ملوك ولكن أحدهم أكبر من الآخر، كما أن هناك واحداً يكبر الجميع وهو ملك الملوك. وفى مدينة سكيريا نرى بوضوح هذا النظام، فالملك الكنيوس يحيط به أنداده الاثنا عشر، ومع أنه يقول فى نغمة "متواضعة أن اثني عشر ملكاً جليلاً يحكمون الشعب وأنا الثالث عشر.."، فإنه فى الحقيقة هو الأول والوحيد الذى يصدر الأوامر ذلك لأنه هو

الذى يحمل لقب "السلطة المقدسة" وهو الذى ينصتون إليه كإله ومع ذلك فإنه إذا كان يشرك معه فى السلطة أقوى الرؤساء وهم ملوك القبائل، فإنه فى حاجة- لكى يضمن تنفيذ الإجراءات التى يتفق عليها معهم- إلى أن يدعو الشيوخ العديدين رؤساء العشائر.

٢- الملك

ملك المدينة أو ملك الملوك هو إذن ذلك الذى يعتبر نسبه أكثر الجميع رسوخاً بالألوهية وجميع الناس يعرفون ذلك النسب، فأجاممنون ومنيلاس ينحدرون عن زيس بواسطة تانتال وبيلويس، واتريه واشيل بواسطة أياكوس، وبيليه و أوليس بواسطة ازكيزيوس، ولايبرت وايجومينيه بواسطة مينوس. وينحدر عن أبولون ملوك آخرون مثل اجاكس، أو عن بوزيدون مثل نستور والكنيوس، والملك يتقمص سلطة الإله كاملة وفى بعض البلاد يسلمون بأن هذه القوة الخارقة تنفذ بطول الزمن فتحتاج إلى تجديد، ففي جزيرة كريت كان مينوس يدخل كل تسع سنوات إلى كهف زيس كى يقدم حساباً عن أعماله، ويجدد تدشينه لمدة جديدة، وفى إسبارطة كان رجال الدين يجلسون كل تسع سنوات فى صمت متجهين بأبصارهم إلى السماء فى ليلة صافية خالية من القمر؛ فإذا رأوا شهاباً يسقط كان ذلك دليلاً على أن الملوك قد ارتكبوا إثماً ضد الآلهة وأصبح من الواجب إعلان سقوطهم. ولكن الملك يياشر فى الغالب سلطة مدى الحياة ثم يورثها لأكبر أبنائه سنأ، وعندما كانت الملكية مزعزعة نرى الطامعين فى عرش إيتاكه لا ينازعون فى حق تليماك الوراثة وإنما يسعون إلى التخلص منه ولا يرون سبيلاً للحلول محله إلا بأن يتصلوا بالأسرة المنقرضة عن طريق التزوج بامرأة آخر ملك، وإذا لم يوجد ولد آل الأمر إلى بنت الملك لتستمر فى سلسلة النسب، فهى وإن لم تعتبر وارثة إلا أنها الحلقة التى تنجب الوريث وكى يظل الدم نقياً تتزوج بأمس الناس قرابة من أبيها، فالكنيوس مثلاً يصبح ملكاً لسكيريا بزواجه من اريتيه بنت أخيه وسلفه

ركسينور، وفي آسيا الصغرى وحدها كان الملك يستطيع أن يختار أميراً أجنبياً ليكون صهراً له وخليفة في الملك ومع ذلك يجب أن يكون البطل قد تميز بأعمال من البطولة خارقة تشهد بأنه من سلالة أحد الآلهة.

وإذا كان الملوك حملة صولجانات، فإن ملك المدينة هو الأول في هذه الميزة، وذلك لأن صولجانه هو نفس الصولجان الذي حمله كبير الآلهة جد الأسرة. فالصولجان ذو المسامير الذهبية الذي يبرق في يد أجاممنون له قصة تضيف عليه الجلال.. لقد صنعه الإله هيفا تسيوس ومنحه زيس إلى هرميس ثم منحه الأخير إلى أسرة بيلويس فهو إرادة الإله مجسمة، وهو تلك العصا التي تخضع الشعب للملك وهو يومئ في نظر الجميع إلى ذلك الرجل الذي اختاره زيس بحكمة كي يضيف عليه قداسة إلهية يصحبها ما تقتضيه من عظمة النفس.

لقد تلقى إذن ملك الملوك من زيس الحق في تمثيل المدينة في كافة المناسبات، وفي الحق أنه هو المدينة كما سيقول يوماً الشاعر ايسكيلوس فهو يملك السلطة ويملك القوة، يملك حق العمل وحق الكلام.

إنه قبل كل شيء الرئيس الديني، إنه الحبر الأعظم. من يستطيع خيراً منه أن يتصل بالآلهة نيابة عن الجميع وأن يحصل على نعمائهم ويدراً غضبهم، وهو يقدم بيديه الضحايا فيقص الشعر من رؤوس تلك الضحايا ثم يوزعها على الحاضرين أو يلقي بها في النار، وهو يسكب الماء المقدس والشعير المقدس ويرتل الدعاء ويشرف على إعداد ولائم الطقوس، وقصره هو البريتيني وموقده هو الموقد العام الذي يجتمع حوله رؤساء الجماعة لكي يحضروا تقديم القرбан الذي يسبق المداولات العامة أو استقبال عظماء الضيوف. وكما أنه واسطة البشر عند الآلهة فهو أيضاً ممثل الآلهة بين البشر، ويتسلمه الصولجان يتسلم أيضاً أسرار الآلهة.. تلك الإحياءات الإلهية التي تمكنه من التغلب على كافة الصعوبات وعلى الأخص من تحقيق السلام الداخلي بكلمات الحق، وهذا الساحر الملكي يسبب سعادة أو شقاء شعبه حسبما يحسن أو يسيء القيام

بمهمته، وحسبما يدرك أو يجهل ما يجب عمله. وفى هذا يقول هوميروس "عندما يقيم ملك يخشى الآلهة ولا يسموا إليه عيب ميزان العدل؛ تخضب الأرض السوداء بالقمح والشعير وتشقل الفواكه الأشجار وتنتج الأغنام الحملان باستمرار ويفص البحر بالسماك.. كل شيء يزدهر عندما يحسن الملوك ويصبح الشعب سعيداً".

وفى وقت الحرب يعتبر الملك الرئيس الأكبر أكثر منه فى زمن السلم، فهو يحمل عندئذ ذلك اللقب الذى تقول إحدى وثائق الحيثيين أن أحد أبناء أترية كان يحمله فى القرن الثالث عشر، وهو لقب "كويرانوس" Koiranos، فذلك هو الوقت الذى "لا يعتبر فيه تقسيم القيادة شيئاً طيباً بل يجب أن يكون هناك كويرانوس واحد - ملك واحد - هو الذى اختاره ابن "كرونوس"، وإذا كان موغلاً فى الشيخوخة لا يستطيع أن يقود المعركة فإنه يعهد بسلطانه إلى خلفه، وفى الميدان يستطيع الملك الأعلى أن يجمع فى خيمة مجلس الحرب المكون من الملوك الخاضعين له كما كان يجمعهم من قبل فى قصره وهم يبدون رأيهم ولكنه هو الذى يفصل، فهو الذى يرتب المعركة ويعين لكل وحدة مكانها ويختار لكل فرقة رؤسائها، وكى ينفذ أوامره نراه يصدر أحكامه فى أجورا المعسكر وله حق الحياة أو الموت على الجميع، والمحارب المتمرد أو الجبان "لا يضمن أن يفلت من الكلاب والنسور"، ولا يستطيع أحد غير الملك أن يتعاقد مع العدو أو يتعاقد بصفة عامة مع الأجنبى وهو يستقبل الرسل والسفراء الذين يرسلون إلى معسكره أو إلى مدينته ويستمع إلى عروضهم ويدلى إليهم بجوابه، وإذا عقد اتفاقاً قدم الضحايا وأقسم اليمين الذى يقدر ذلك الاتفاق.

وكان من الطبيعى أن يتمتع بامتيازات خاصة ذلك الرئيس الذى يتحمل عبئاً ثقيلاً بالسهر على المدينة، فهو يرتدى الملابس القرمزية، ويحتل مركز الصدارة فى الاحتفالات ويسير على الرأس فى الموكب وإليه تقدم دائماً الكؤوس مترعة وخير قطع اللحم فى الضحايا، وذلك ما لم يعمد إلى أن يخص بها أحد جلسائه تشريفاً له، وهو فى حاجة إلى امتيازات أكثر أهمية. أليس هو الذى ينهض بنفقات الضحايا والقرايين التى تقدم للآلهة والولائم التى يدعى إليها العظماء والممتازون من الأجانب؟ إنه يمتلك وكأنه إله

ضيعة " Demenos تستقطع من أرض المدينة نصفها حقل قمح والنصف الآخر حديقة عنب وهو لا يملك مع ذلك غير حق الانتفاع بتلك الضيعة التي لا تدخل ضمن أملاكه الخاصة وهو يتقبل وكأنه إله الهدايا والإتاوات فى صورة حيوانات مستأنسة، وذلك بخلاف الضريبة التي يجمعها بواسطة عماله فى حالة المصاريف غير العادية اللازمة لاستقبال ضيف عام، فنرى مثلاً رجلاً من سيكونا يقدم إلى أجاممنون حصان سباق كى يعفيه من الخدمة العسكرية، بل إنه ليجبى رسوماً جمركية على البضائع المستوردة.

وعلى هذا النحو يجب أن نفهم ما ورد فى الإلياذة عن رجل من جزيرة ليمتوس يقدم إلى أجاممنون ومنيلاس ألفي صاع من النبيذ قبل أن يعرض للبيع الحمولة التى أتى بها من ذلك النبيذ، وأخيراً نرى الملك يفعل عند تقسيم الفنائم ما يفعله رؤساء القراصنة فهو يستولى أولاً على جُعله الخاص كرئيس وهذا الجُعل يحتفظ له به حتى عندما لا يتولى هو نفسه عملية التقسيم، ومن الممكن أن يصل هذا للجُعل إلى النصف ثم يستولى بعد ذلك على "النصيب" وهو ما يخصه كمحارب. وللحق أن تليماك لم يكن مخطئاً عندما قال فى سذاجة ساحرة: "إنه لأمر لا بأس به أن يكون الإنسان ملكاً". ومع ذلك فإن هذا الملك الإقطاعى لم يكن يباشر غير سلطة أبوية شبيهة بتلك التى ورثها فى ضيعته وكان المثل الأعلى عنده أن يسلك مسلك "الأب الصالح" ومديرو أراضيه لم يكونوا موظفين كباراً بل خدماً، فمدير اسطبلات أوليس كان عبداً قديماً وهو إيمية، وراعى الخنازير المقدس كان مع كل تبجيل رئيساً للرجال كسيده أوليس سواء بسواء وكان تحت قيادته - لحراسة الماشية التى يتراوح عددها بين سبعة الآلاف وثمانية الآلاف رأس - عدد وفير من الناس المرتبين فى درجات منهم رعاة البقر ورعاة الأغنام ورعاة الخنازير ورعاة الماعز ثم الخدم. ولكن الملك لم يكن فى قصره طائفة الخدم من الأحرار أو العبيد فحسب، بل كانت لديه حاشية كبيرة تجند من بين أفراد أسر الأشراف وهم المسمون تيرابونت Therapontes أى الأتباع أو السياس، وكانوا يحملون لقباً رسمياً ويقيمون فى القصر نفسه أو إلى جواره، وكانت وظائفهم مختلفة الأهمية ولذلك كانت درجاتهم متفاوتة، فبينما نجد من بينهم شخصيات معروفة بأسمائها

وأسماء آبائها نجد آخرين مجهولى الاسم يُستخدمون فى أعمال ثانوية. ففى الإلياذة مثلاً نجد بين حاشية "أشيل فونيكيس" مكلفاً بأن يعلمه فن الحرب وفصاحة اللسان و"بتروكل" ظله ونائبه يصدر أوامره إلى "أوتوميدون" رئيس الاسطبلات، وله هو نفسه حاشية وأتباع، وفى الأوديسه نرى فى بلاط مينيلاس سائسه الأول أتيونيوس على رأس حاشية كبيرة.

وفى الصف الأول من حاشية الأتباع نرى أولئك الذين يساعدونه فى وظائفه الدينية ويشاركونه فى صفته القداسة وأولئك هم الرسل، فهم كرسل لزيس وللشعر يعتبرون مقدسين عزيزين على الآلهة مبجلين من أكبر الرؤساء سلطاناً، والصولجان الذى يحملونه يشهد بالحكمة التى تلقوها من علٍ ومهمتهم خطيرة لأنهم وزراء الملك فى كافة مناسبات الحياة العامة فهم يساعدونه فى تقديم الضحايا والقرايين وفى خدمة الولائم التى تقام بعد ذلك فيصبون الماء على أيدي الحاضرين ويوزعون على كل منهم نصيبه العادل وعندما يكلفون بأداء مهمة لا يجرؤ أحد مهما كان مركزه أن يعصى لهم أمراً، فهم يدعون المجلس إلى الاجتماع، ولما كانوا يذيعون النداءات بين الشعب فإنهم يدعون أيضاً الجمعية العمومية ويحافظون فيها على النظام والسكون ويقدمون صولجانهم إلى الخطباء كى يكسبهم الحصانة، وهم يعاونون الشيوخ عندما يتناولون فض المنازعات فى الأجورا، وهم يهدئون الخواطر الثائرة وينقلون صولجانهم من قاضٍ إلى آخر بانتقال الكلام. وهم ينقلون إلى الجيش الرسائل المهمة ويعطون الإشارة لبدء القتال وسلطتهم المقدسة تمتد إلى الأجانب أنفسهم بل إلى الأعداء، ففى كل مرة يرسل أوليس رواداً مستكشفين إلى البلاد المجهولة نراه يضيف إليهم رسولاً. وفى حرب طرواده نرى رسل المحابين يمرون بلا خوف من معسكر إلى آخر وكأنهم سفراء أو برلمانيون وتدخلهم ضرورى كى تقدر المعاهدات وفى وسط المعمة يكفى أن يرفعوا صولجانهم بين المتحاربين كى تقف المنازلة ولقد ظل الرسل دائماً وكما كانوا فى العصر الهومييري. ولكن كيف ظلت مكانتهم الأدبية محفوظة بينما تدهورت مكانتهم الاجتماعية؟ السبب فى ذلك هو أن وظيفتهم قد ظلت بنوع خاص وقبل كل شيء دينية،

وعندما لم يصبح الحبر الأعظم الذى كانوا يتبعونه الرئيس الحقيقى للدولة أصبحت وظيفتهم قاصرة على قيادة الضحايا إلى المذبح ومزج الماء بالنبيد فى الكؤوس وتنظيف موائد الولائم وغسل يد المدعوين وتقديم اللحم والخبر إليهم. وبالرغم من التحاقهم بخدمة المدينة كموظفين عموميين وبالرغم من أن عائلات منهم كونت طبقات وراثية مثل التثبياديه فى إسبارطة والكريكين فى إيلوزيس فإن هذه الأسر والعائلات قد عجزت عن أن تحول وظيفتها الكهنوتية إلى وظيفة مدنية.

على أن الوضع يختلف بالنسبة للأتباع الآخرين، وإن تكن وظيفتهم فى نظام الملكية الأبوية قد كانت بلا ريب ذات صبغة منزلية وهذا ما يبدو للبصر عند أول وهلة، ففي القصر يقوم التابع الأول بعمل الساقى والسائس والمشرف على الإسطبلات فـ"باتروكل" يسكب الشراب ويقوم بطهى الطعام بعد طقوس التضحية ويقطع اللحم ويقدمه إلى المدعوين دون أن ينسى أن يقدم أطايبه للآلهة، وفى المعارك يتنافس خدم الملك فى الشجاعة كى يشرفوه، وأصغرهم مركزاً يساعدون سيدهم فى لبس سلاحه ويقودون الرجال الذين يأخذهم أسرى ويجربون الأعداء الذين يخرون تحت ضرباته من سلاحهم، وإذا جرح ضمدوا جروحه وقاموا على حراسته، وأبناء الأسر الكبيرة يقومون على رعاية خيله وعربته، وأكبرهم شأنًا يتولى مهمة السائق فيقوده إلى جبهة القتال.. حيث ينتحى جانباً من المعركة فى انتظار العودة به إلى المعسكر، وهذا هو الدور الذى يفتخر به أوتوميدون الشهير، ومع ذلك فإننا نرى وظيفة التابع الأول ترتفع أحياناً إلى الذروة فـ"باتروكل" خادم أشيل كان مع ذلك صديقه الحميم الذى يعاونه فى استقبال الضيوف وكان محل ثقته حتى لنراه يختاره وصياً على ولده إذا نزلت الكارثة، وإذا شاء أحد الملوك بسبب الشيخوخة أو لغيرها من الأسباب أن لا يرأس بنفسه جنوده فإنه يعطى سلاحه إلى أحد أتباعه وبذلك يسلمه القيادة العليا، وهكذا يبدو كيف أن المسافة بين الوظائف المنزلية والوظائف العامة فى الملكيات الأبوية لم تكن تتجاوز خطوة واحدة.

٣- المجلس

مهما تبدو سلطة الملك - فى بعض الأحيان - قوية فإننا نعرف أنه لم يكن يستطيع شيئاً بغير رؤساء الجماعات التى تتكون منها المدينة وهؤلاء الرؤساء هم الذين يكونون المجلس "Boule" ويحيطون دائماً بالملك، فالملوك الآخرون بالنسبة للملك الأعلى هم أعضاء المجلس، ولما كانوا يستمدون منصبهم من السلطة التى يزاولونها مدى الحياة فى عشائريهم وأفخاذهم وقبائلهم فإنهم يسمون بالشيوخ أو شيوخ الشعب مما يدل على أنهم فى الغالب رجال متقدمون فى السن وإن لم يصح ذلك فى كافة الأحوال. وجلسة المجلس المسماة توكوس "Thocos" تسمى أيضاً باسم أعم هو الأجورا، فإن هذا اللفظ كان يدل - قبل أن يطلق على المكان الذى تنعقد فيه جمعيات الشعب - على كل اجتماع، ولذلك كان أعضاء لمجلس يسمون - قبل كل شئ - برجال الأجورا.

ويجتمع المجلس بناءً على دعوة الملك وطبقاً لتدابيره وتبعاً للمسائل التى يراد علاجها توجه الدعوة إلى الرؤساء ذوى المركز الممتاز أو إلى جميع الرؤساء، وفى إحدى جلسات المجلس الضيقة التى لم تضم غير أنداد الكينوس الاثنى عشر، نراه يقرر استئناف المناقشة فى اليوم التالى مع الشيوخ الأكثر عدداً، وتنعقد الجلسات عادة فى قصر الملك أو فى سفينته، ومع ذلك حدث مرة فى الألياذة أن جرت المناقشة بالقرب من سفينة نستور، وفى حالة استثنائية فى الأوديسة نرى الكينوس لا يدعو ملوك الفياسيين إلى الاجتماع عنده بل يدعونه هم خارج قصره.

والدليل على أن قصر الملك كان فى الأصل هو البناء المسمى بالبرتينية أو البوليتيريو "Bouleuterion" هو أن كل جلسة للمجلس كانت تبتدىء بوليمة، وكان العظماء يستطيعون أن يأتوا إليه خلال العام كله ليشرّبوا ويأكلوا وكل دعوة للغذاء تعتبر دعوة للمجلس، وأعضاء المجلس يحملون لقباً شبه رسمى هو "المدعوون"، ونبىذ الشيوخ" يكون جزءاً من مخصصاتهم، وعندما لا تنعقد الجلسات نرى ردهة القصر

مكدسة بكؤوسهم وموائدهم فإذا انعقدت الجلسة حُملت كل تلك الأدوات إلى الميجارون أى الحجرة الكبرى.. حيث يقوم موقد الملك، المعتبر موقد المدينة، وأمام هذا الموقد تجرى طقوس القربان التى تسبق الوليمة، وعلى طول الجدران تصطف العروش التى يجلس عليها الملوك كى يتناولوا الطعام ثم يتداولون بعد ذلك وفى الوسط وفى مكان الصدارة يجلس الملك وهو الذى يتحمل نفقات تلك الولائم الدائمة، ولا غرابة فى ذلك فهو يتمتع بالإقطاع وبالهدايا والإتاوات المخصصة له وهو إنما يقوم بأحد أعمال الدولة، وشرب نبيذ الشيوخ هو فى الواقع شرب على حساب الشعب وعلى هذا النحو نستطيع أن نفهم كيف أن صغار رؤساء إيتاكة كانوا يعتبرون قصر أوليس أثناء غيابه كدارهم الخاصة.

وبانتهاء الوليمة يفتح الملك المناقشة بأن يعرض الأسباب التى دعت إلى الاجتماع أو يعطى الكلمة لأحد الرؤساء ليلقى تقريراً أعده، ولكن هذا الإجراء لا يصبح له محل إذا كان جدول الأعمال معروضاً من قبل وفى هذه الحالة لا ينتظر الشيوخ حتى يطلب رأيهم، فاللياقة تقتضى بأن يتناول الكلام أولاً أكبرهم سناً وهذا هو الامتياز الذى يتمتع به "نستور" فى مجلس الاكيين و"ايكينوس" فى مجلس الفياسيين بينما يعتذر "ديوميد" عندما يتقدم الآخرين رغم إنه أصغرهم سناً ويرى من الضرورى أن يسبب تدخله-استناداً لأصله وثروته- وكل خطيب مهم يكن شأنه، وسواء أكان الرئيس أم غيره يقف عندما يتناول الكلام وعند الضرورة يبدى الحاضرون أمارات موافقتهم ولكنهم لا يصوتون والملك وحده هو الذى يتخذ القرار لما له من سلطة مطلقة، فنستور يعرف جيداً أن كل ما يستطيعه هو تقديم نصائحه ويوضح ذلك بقوله "أى أجاممنون الذائع الصيت! أى ملك الرجال، ستكون الهدف الأول والأخير لهذه الخطبة فأنت ملك لشعوب عديدة وقد منحك زيس الصولجان والحكمة الإلهية لكى تقرر مصائرهما فأنت أحق من الجميع بإبداء رأى وبالاستماع لكى تنفذ الرأى الذى يصدر عن روح تعبر عن المصلحة العامة وأنت الذى تملك الفصل فيما يجب تقريره".

وإذا كان الشيوخ لا يملكون غير رأى استشارى فى المجلس فإن اختصاصهم كان يمتد على الأقل إلى كافة المسائل المهمة فهم يتبعون الملك إلى الجمعية العامة.. حيث يحتلون أماكن مخصصة لهم، ولهم حق الاقتراح فى منح الأمير إقطاعاً، ولهم دور يقومون به فى جميع العلاقات الخارجية، ولا يفوت الملك أن يستدعيهم كى يشتركوا فى استقبال ضيف ممتاز ويحيطهم علماً بعزمه عندما يريد أن يقدم إلى مثل هذا الضيف هدايا أو أن يعيده إلى وطنه فوق إحدى سفن الدولة، ويكلفهم بأن ينفذ كل منهم فى جماعته القرارات التى تتخذ كتجنيد البحارة وجمع النفقات.. إلخ. ويتفق معهم على إرسال بعثات دبلوماسية إلى الخارج وفى ميدان القتال يكونون بالطبيعة مجلس الحرب ويتدخلون بالفعل فى قيادة العمليات الحربية ويساهمون فى إتمام المعاهدات بحلف اليمين.

وفضلاً عن الاختصاصات التى كانوا يزاولونها تحت إشراف الملك كان لهم اختصاص آخر يستطيعون ممارسته فى غيبته، فلما كانوا يحكمون عادة بين أفراد عشيرتهم فإنهم كانوا يعتبرون المحكمين الطبيعيين فى المنازعات التى يمكن أن تنشأ بين العشائر المختلفة فقد منحوا- كالمالك نفسه- سر القوانين الإلهية فى نفس الوقت الذى منحوا فيه الصولجان، وباستطاعتهم أن يطبقوا كأعضاء فى مجلس الشيوخ تلك الحكمة فى كل المناسبات ما دامت مبادئ تلك الحكمة تعتبر كمنطوق العرافة قرارات لزيس وبواسطتهم استطاعت مبادئ الحكمة العائلية أن تتوغل شيئاً فشيئاً فى أصول العدالة بين الأسر.

نعم إنه لم يكن هناك قضاء ملزم، وكان كل فرد يحتفظ بحريته فى الدفاع عن نفسه وعن ماله مستعيناً بأقاربه، ولم تكن هناك سلطة تستطيع أن تحد من الحق البدائى للانتقام والصلح الخاصين، بل ولا تقديم العون لليتيم. ومع ذلك فقد كان أطراف النزاع يستطيعون بمحض اختيارهم أن يتقدموا إلى الشيوخ الذين كانت من مهامهم تهدئة الخواطر وإقامة السلام بفضل إحدى تلك الحكم التى تعلموها عن آبائهم والتى تنطق بالحكمة الإلهية فى لغة البشر ولنلتقط لهم صورة حية، ففى الأجورا

يحتشد الجمهور. وها هو نزاع ينشب فنرى رجلين يتجادلان حول حادثة قتل، فيعلن أحدهما أنه قد دفع فدية الدم، والآخر ينكر استلامها، ثم يتفقا على الرجوع إلى حكم ولكل منهما أنصاره الذين يشجعونه بالصياح، والرسل يحجزونهم بعضهم بعيداً عن بعض، وها هم الشيوخ يجلسون فوق مقاعدهم الحجرية المصقولة في الساحة المقدسة، وها هم ينهضون الواحد تلو الآخر ويتناول كل منهم الصولجان الذى يقدمه إليه أحد الرسل، وكل منهم يقترح حكماً حتى يلوح أحد تلك الأحكام أكثر استقامة فيستحق صاحبه دينارى الذهب اللذين أودعهما الخصوم كمصاريف للقضاء.

ولزمن طويل ظلت حالات هذا النوع من التحكيم نادرة، فقد كان الملك يجد متسعاً من الوقت لكى يرأس المحكمة وكانت أحكامه تجلب إلى المدينة النعمة الإلهية، ولكن تقدم الدولة على حساب العشيرة ونمو الحياة الاقتصادية فى بلاد الإغريق كلها، زاد من عدد الخصومات التى تعرض على الشيوخ، وكانت الجلسات تعقد عندئذ من الصباح إلى المساء، وأصبح الملك - حتى لو أراد - غير قادر على أن ينهض بهذا العبء، وأصبح الشيوخ أو على الأقل أولئك الذين راقتهم تلك المهمة يسمون بالقضاة وأصبحوا يقبضون الأمانات التى يودعها المتخاصمون ويحضرون ولائم الصلح، وبذلك أصبح القضاء مهنة وأصبح الملوك "أكلة الهدايا" الذين يضيق بهم هزيود ذرعاً وكانوا يلائمون بين أحكامهم ومصالحهم.

وهكذا نرى التعارض بين لوحة النعم التى تنتثرها عدالة الملك تقابل لوحة الكوارث التى يطلقها ظلم الشيوخ "عندما ينزل غضب زيس على الرجال الذين يسيئون استعمال سلطتهم فى الأجورا بإصدار أحكام ملتوية تطرح العدالة جانباً دون خوف من نقمة الإله، عندئذ ترى الأنهار تفيض والسيول تمزق السفوح فى كل مكان وتدفع أمواجها فى صخب شديد من الجبال إلى البحر وتحطم غرس الزارعين".

٤- الجمعية العامة

بعد الانتهاء من أخذ رأى مجلس الشيوخ، كان الملك يحتاج إلى أن يعلن للشعب القرارات التى اتخذها، وأن يعرف موقفه منها، فألى جانب رأى مجلس الشيوخ كان يوجد رأى الشعب أى رأى العامة بالمقابلة مع الخاصة. والأجورا هى قبل كل شيء الجمعية العامة. تلك التى يجتمع فيها جميع مواطنى المدينة وجميع محاربى الميدان، وبالجملة جمهرة أولئك الذين لم يشتركوا فى المجلس. فهى تكمل النظم التى تبدو ضرورية لكى توجد المدينة والتى بدونها يكون الناس متوحشين يعيشون كما تعيش جماعة السيكلوب.

والملك هو الذى يدعو الجمعية العامة كما يدعو مجلس الشيوخ، ولكى يقوم "أخيل" بدعوة الجمعية العامة فى جيش الأكين بدلا من "أجاممنون" لابد من أن تكون هناك ظروف استثنائية بحتة، وذلك لأن القاعدة مطلقة لا نزاع فيها وهى التى تفسر فوضى "أيتاكا" فى "الأوديسا" أثناء العشرين عاماً التى تغيب فيها "أوليس"، فلم يكن فى الجزيرة أجورا ولا ندوة، وعندما يبلغ "تيلماك" سن الرشد ويحاول استخدام حق أبيه نرى المتزمتين من الناحية الشرعية لا يستقرون على رأى، وكثيرا ما يحدث أن يدعوا الملك الجمعية والمجلس معا، وذلك كى يستطيع أن يحيط الجماهير علما- فى غير إبطاء- بالقرارات التى تتخذ فى اللجنة الصغيرة، وفى هذه الحالة تجرى دعوة عامة الشعب بالطريقة المعتادة أى بأصوات الرسل، وكان الملك يحتفظ لنفسه بالذهاب لإحضار الفوج الأول.

كانت الدعوة توجه فى الصباح الباكر" عند الضياء الأول للفجر ذى الأصابع الوردية". وقد كان خروجا على هذه القاعدة أن يدعوا "أجاممنون" و"مينيلاس" الجمعية العامة للمحاربين عند غروب الشمس، ولقد لقيا جزاءهما بأن وجدا الرجال وقد لعب النبيذ بعقولهم وساور التمرد نفوسهم، وفى الميدان يمكن أن تنعقد الجمعية العامة فى

أى مكان، فتتخذ مثلاً على رمال الشاطئ المنبسطة، وفي المدينة تتعقد فى الأجورا المعدة لذلك، وفى "طروادة" نجد مقرها فوق "الأكروبول" على مقربة من القصر ومن معابد "أبولون" و"أثينا". وفى المدن الساحلية مثل "بيلوس" و"اسكيرية" نجد مقرها بالقرب من الميناء أمام معبد لـ"بوزيدون". ويتخذ هذا المقر شكلاً دائرياً على نحو ما سنرى فى المبنى المسمى "اسكبتاس" بـ"إسبراطة" و"تولوس" بـ"أثينا". وفى مدينة "بيلوس" يتخذ مقرها شكل مدرج ذى تسع درجات، كل درجة تتسع لخمسائة مستمع، وفى وسطه داخل الدائرة المقدسة كانت تقدم أماكن الشرف على مقاعد من الحجر المصقول مخصصة للملك وللشيوخ. وعلى ذلك فقد كان الجميع يشهدون الجمعية جلوساً. وقد تأصلت تلك العادة حتى لئرى الحاضرين يجلسون على الأرض عند اجتماع الجمعية العامة للمحاربين، ولا بد من أن تكون هناك حالة ذعر كى يظلوا واقفين.

وقد يبدو عند مراجعة الأمور التى تعرض على الجمعية أن اختصاصاتها كبيرة، فقد كان يعرض عليها كل ما يهم الشعب، فكانوا يتشاورون فى الوسائل التى يعالجون بها الكوارث العامة مثل حالة الطاعون وحالة الخلاف بين الرؤساء، كما كانوا يتحدثون عن المكافآت التى تمنح لمن يؤدون خدمات عامة ويقدمون إليها الأجانب الذين يمرون بالمدينة ويراد تكريمهم فى العودة إلى وطنهم، ويعلنون الأنباء التى تأتى من الجيش فى ساحة القتال ويقترحون فتح باب المفاوضات فى الصلح، وفى أجورا الجيش كانوا يتناقشون فى إطلاق سراح المسجونين والأسرى ويتباحثون فى استمرار القتال أو التقهقر ويفحصون العروض التى يقدمها العدو، وفى هذا البرنامج ما يدعو إلى الاعتقاد فى سلطان الشعب السياسى، ولكننا سوف نرى أن دوره ينحصر غالباً فى مجرد الحضور دون أن ينطق أحد ببنت شفة أو يحرك ساكناً.

يذهب الملك غالباً إلى الأجورا عند خروجه من المجلس يحيط به الشيوخ، ويفتح الجلسة عارضا المسألة التى ستطرح للبحث وذلك ما لم يترك هذه المهمة للرئيس الذى تولى على نحو استثنائى الدعوة إلى الاجتماع، ويقف من يريد أن يتكلم ويتسلم

صولجانا من أحد الرسل وبذلك يصبح شخصه مقدسا، ولكنه لا يجوز أن نتصور أن كل إنسان كان يلقي بنفسه فى تلك الجلسة، فالأمر كان ينحصر غالبا فى الشيوخ، بل إن الذى كان يحدث دائما هو أن نرى نفس الأشخاص الذين أدلوا بآرائهم فى المجلس يتولون عرضها على "الأجورا" حتى لنرى اللفظين اللذين يطلقان على عضو المجلس وعضو الجمعية يكمل أحدهما الآخر.

ومن ثم كان أكبر الأشراف سناً هم الخطباء المألوفون فى الجمعية، وكانت تعلق على خطبهم أهمية كبرى حتى كانت شهرة الفصاحة والحكمة تتساوى مع شهرة الشجاعة، والملاحم لا ينضب مديحها لصوت "نسطور" العذب كما تشيد بشيوخ "طروادة" فتشبههم بالكروان ويوجه الخطباء أحيانا الحديث من الناحية الشككية إلى جميع الحاضرين دانيين أو طرواديين أو إيتاكين، ولكن الملك فى الحقيقة يتحدث إلى الرؤساء فحسب كما يتحدث الرؤساء إلى الملك، والمناقشة ليست إلا حواراً بين اثنين أو ثلاثة من الشخصيات الكبيرة.

نعم إن الرؤساء كانوا يتمتعون بحرية القول، وإذا كان نسطور يستخدم طريقة التلويح فإن "ديوميد" يتحدث فى غطرسة ولا يتجنب العنف، هذا هو "حق الأجورا" ولكن ماذا يستطيع رجل الشعب فى هذا المجال؟ ورجل الشعب لا قيمة له، وكل ما يمكن أن يحدث فى حالات شاذة هو أن يسمح رجل مسن لنفسه بأن يعبر عن القلق العام أو الرغبة فى الاستطلاع، وأما أن يجرؤ أحد الدهماء الذين لا يعرف لهم أصل على أن يقف غير مسلح بصولجان يحميه، ثم يتدفق بشتائم ضد الملك، فإن فى هذا خروجاً على النظام ويسخر جميع الحاضرين من مثل هذا الوقح ثم يشتمون، وعندما يهينه "أوليس" ثم يضربه بالعصا ينفجر الحاضرون بالتصفيق.

ولكن ليس معنى هذا أن رأى الشعب كان كمية مهمة، فقد كنت هناك دائماً وسيلة للتعبير عنه، ولو بعلامات الاستحسان أو همسات الاستنكار، وأحيانا بواسطة السمات، ومن الواضح أن هناك دائماً مجازفة فى اتخاذ قرار يتعارض مع إحساس

أولئك الذين سينفذونه، وإذا كانت هذه السلطة الشعبية لا تزال غامضة في "الإلياذة" فإنها أخذت تتحدد في "الأوديسا" ولكننا في الواقع لا نكاد نرى أحداً يتناول الحديث في الأجورا غير أعضاء المجلس، ومن الناحية الشرعية كان حق اتخاذ قرار يرجع إلى الملك وحده، ولنستعرض بالفعل كيف كانت الأمور تجري في الجلسات الكبيرة التي تصفها الملاحم.

ففي "الألياذة" نرى كاهنا أجنبيا هو "كريزيس" يطلب أن ترد إليه ابنته التي أخذت أسيرة مقابل الفدية، وهو يضرع إلى كافة الأكين وبخاصة إلى ابني أتريس ويرى جميع الأكين قبول طلبه، ولكن "أجاممنون" يرفض ويتهدد. ولما كان "أبولون" قد أخذ ينتقم لكاهنه بإطلاق الطاعون فقد دفعت الآلهة "هيرة" "أخيل" إلى أن يأخذ على عاتقه دعوة الشعب في "الأجورا" حيث تجري مشادة لفظية بالغة العنف فيندفع "أخيل" في أقذع الشتائم، ويصل به الحد إلى امتشاقه الحسام من غمده، ويجاوبه "أجاممنون" بحدة شديدة، ولا يسترد جلالته إلا بتصريح لا تعقيب عليه "إن هذا الرجل يريد أن يسمو فوق الجميع وأن يصدر أوامره للجميع وأن يسيطر على الجميع، ولكنني أعرف فردا لا يعتزم أن يطيعه". وبعد هذا الصراع الذي حاول "نسطور" عبثا أن يهدئ من حدته تنفض الجمعية دون أن نلمح وجود أى شخص آخر ثانوى على مسرح ما دار من صراع.

وعندما أعتقد "أجاممنون" أن يوم المعركة الحاسمة قد حان، نراه يحاول اختبار الروح المعنوية للجيش، فيدعوه إلى عقد الجمعية حيث يحضر محاطاً بأعضاء المجلس الذين أخبرهم بنواياه، ثم يقترح ركوب السفن للعودة، وإذا بتلك الكتلة المطيعة تتحرك عادية نحو السفن، ولكن "أوليس" يلقي بنفسه أمام هذا التيار وفي يده صولجان "أجاممنون" ويشرح للرؤساء كيف أنهم قد أساءوا فهم ما أراده الملك. أما الجمهور فإنه يرد إلى "الأجورا" بألفاظ التعنيف وبالضرب، ويعود الجميع إلى الجلوس فيما عدا "ترسيت" الذي يأخذ في الصياح معلنا أنهم لم يعودوا يطيقون صبرا على شن الحروب كي يحصلوا للملك على النساء والكنوز، ولكنهم يسخرون منه ثم يفضبون ويبتهجون

بالعقوبة التى أنزلت بذلك الوقح، وعندما يعلن "أوليس" أنه من الواجب مواصلة القتال يصفق له الجميع وعندما يوافق "أجاممنون" على خطة القتال التى يقترحها "نسطور" يصفقون له أيضاً، ثم تنفض الجمعية دون أن يعلن المحاربون رأيهم على أى نحو آخر، فلا مشاورات ولا أخذ أصوات، لقد قرر الملك وفى هذا ما يكفى.

ولقد حدث ذات يوم أن حملت أحداث الجلسة الملك على تغيير رأيه، ولكن دون أن ينال ذلك شيئاً من سلطته، فقد اقترح "أجاممنون" على جمعية المحاربين اقتراحاً جدياً هذه المرة يقضى بمغادرة طروادة والعودة إلى بلاد الإغريق. صمت رهيب، و"ديوميد" يرفض ويثير حنق "الأجورا" وينطق بلفظة الجبن. تصفيق، وتخرج الموقف ووقف "نسطور" ليطلب - تغطية للملك - أن يسوى الأمر فى اجتماع للمجلس، ويجتمع الشيوخ ويتجنب "نسطور" أن يثير أى حنق فى مواجهة سلطة الملك التى تبتدى بفضلها وتنتهى كل مناقشة، ولكنه يقتصر على أن يومئ إلى الملك بأن يتصافى مع "أخيل" الذى كان قد أهانه، ويستجيب "أجاممنون" الذى لا يستطيع أن يعترف بأخطائه دون أن يكون فى ذلك أى مساس بسيادته، ويمنح "أخيل" الهدايا ولكن على أن يظل خاضعاً لمن هو أعلى منه قدراً فى الملكية.

ولننظر فى النهاية كيف كانت جمعيات الطرواديين والأكيين تستطيع أن تشترك فى المفاوضات، ففى اجتماع يملؤه الصخب والفرع يقترح "أتينور" على الطرواديين أن يعقدوا الصلح ويدخل "باريس" تعديلاً على الاقتراح ثم يقبله الملك "بريام" الذى يضيف إليه من تلقاء نفسه طلباً بالهدنة لحرق جثث الموتى، ويتوجه الرسول "أيداتوس" إلى معسكر الأكيين مزوداً بالتعليمات الرسمية ويستقبل الرسول فى الأجورا، ولكنه لا يوجه الحديث إلا إلى الملك والرؤساء، وتقابل رسالته بصمت معبر ويطلب "ديوميد" فى كلمات موجزة رفض الشروط المعروضة، ويقول "أجاممنون": "لقد سمعت رد الأكيين وأنا أؤيده وهذا هو رأينا"، ومع ذلك يوافق دون أن يأخذ رأى أحد على وقف القتال لفترة وجيزة ويقسم اليمين، ولا يبقى لـ "إديوس" إلا أن يعود كى يحيط جمعية الطرواديين علماً بالرد الذى ينتظرونه بنافذ الصبر.

وفى الأوديسا لم تغير الجمعية من مظهرها وعلى الأقل فى الظروف العادية، فالملك الكينوس هو الملك الذى ينصت إليه الشعب وكأنه إله، وذلك لأن إليه يرجع "القول والعمل"، فبعد أن يتفق مع الملوك الاثنى عشر الآخرين على العودة بأوليس رسمياً إلى وطنه؛ نراه يدعو الجمعية ويقدم إليها الغريب النبيل، ثم يعلن إليها نبأ إعداد سفينته وينسحب على إثر ذلك محوطاً بحاشيته النبيلة، والشعب ينظر ويسمع ولا يقول شيئاً، حتى فى حالة غير عادية كحالة إيتاكة أثناء غياب أوليس لا نرى الشعب يكتسب أى حق جديد، بل على العكس من ذلك مادام لم يكن هناك ملك فلم تكن هناك جمعية. وأخيراً عندما يبلغ تليماك سن الرشد ويدعو الجمعية إلى الانعقاد فإن كل ما يسعى إليه هو أن يثير شفقة الشعب كى يوجه غضبه ضد منافسى أوليس، وكى يصل بالقوة إلى طرد الدخلاء الذين يأكلون ماله فيؤيده اثنان من المواطنين ويرد عليه فى عنف ثلاثة من المنافسين، ثم ماذا تفعل الجمعية؟ لقد حركتها الشفقة فسادها وجوم الصمت. وعندما يأمر آخر الخطباء بأن ينفض جمعها وأن ينصرف كل فرد إلى عمله تنفض الجمعية بون أن تحاول القيام بأى شيء لإظهار إرادتها.

وأما فى وقت الأزمات فكيف لا تظهر قوة الجماهير المتكتلة؟ والواقع أن الصيحات التى كان يُظهر بها الجمهور اتجاهاته كانت تبين إلى أى حد كان يمكن أن تصل حماسة الشعب، حتى لكانت تعلن امتشاق الحسام فى حالة المقاومة. ولنتذكر فى هذا الصدد الجلسة التى نهض فيها ديوميد ضد اجاممنون فالرؤوس تغلى ونسطور يرى بوضوح إلى أين تسير الأمور: إلى الحرب الأهلية وإلى نفس الاتجاه ترمى خطة تليماك عندما أراد أن يدفع أهل ايتاكة ضد أعدائه الشخصيين ولم يكن هناك حل غير هذا، فلم تكن ثمة إرادة مهيمنة تستطيع أن تملى قراراً والتصويت هو العلاج الوقائى ضد الحرب الأهلية، فإذا لم يوجد ولم توجد السلطة المطلقة لم يكن هناك غير أحد أمرين: إما الحرب الأهلية أو الاستسلام للفوضى. وهناك مثلان فى الأوديسا يطلعاونا على جلسة للجمعية تنتهى بتفكك أوامر الجماعة، فبعد الاستيلاء على طروادة يختلف

أجاممنون ومينيلاس على موضوع العودة، فيدعوان الجمعية إلى الانعقاد ويتبادلان ألفاظاً مُرة، وينهض الأكيون فى صخب مروع ويبقى بعضهم مع أجاممنون بينما يرحل الآخرون مع مينيلاس، وبالمثل نرى أهل إيتاكة يعقون الجمعية بعد مذبحه المنافسين ويطالب أعداء أوليس بالانتقام صائحين: إلى الأمام! بينما يجيب أنصاره: الثبات! الثبات! وما من سبيل شرعى لتهدئة هذا الخلاف فيتكون حزبان ويسرع الجميع إلى السلاح وتسيل الدماء، وكى يوضع حد لهذا الصراع الأهلى لابد من عقد صلح عام مصحوب بالرسوم والأوضاع الخاصة بعقد الأحلاف.

وفى المسائل القضائية لم تكن للشعب حقوق أكثر مما كان له فى المسائل السياسية، وكيف كان من الممكن أن يكون له مثل تلك الحقوق مع أن الشيوخ أنفسهم لم يكن لهم إلا مجرد تولى التحكيم فى المنازعات التى تقدم إليهم برضاء الطرفين؟ ولكن الشعب كان يستطيع فى هذا المجال أيضا أن يقوم بضغط أدبى أو أن يلجأ إلى وسيلة القوة، فكان رأى العام يضطر القاتل- مهما كانت قوته ومهما كان ضعف الأسيرة المعتدى عليها- إلى أن يأخذ طريقه إلى المنفى، فعندما يعدد تليماك أمام الجمعية العامة آثام المنافسين، ويعلن عجزه عن الدفاع عن نفسه؛ نراه يستنجد بسخط رأى العام. نعم إنه لم ينجح فى استنجاهه هذا، لكن أعداءه يمسك الخوف بتلابيبهم من أن ينجح فى محاولة أخرى، فيهيج ضدهم الشعب الساخط ويطردهم، وفى حالة الاعتداء على المدينة لا يشغل الشعب نفسه بمسائل الاختصاصات بل يلجأ إلى قانون الغابة، فنرى هكتور يقول لباريس: "لو أن الطرواديين لم يكونوا على ما هم عليه من جبن لرجموك بالحجارة منذ زمن بعيد"، وبعد الخيانة العظمى التى ارتكبها إيبيتيس نرى أهل إيتاكة يطاربونه محاولين قتله وانتزاع قلبه من جوفه وأكل أمواله، وهذا هو إيبيتيس نفسه الذى يحاول- عندما قتل أوئيس ابنه- أن يثير الجمهور ضد القاتل. وبالجمله فإن الشعب- فى زمن لم يكن فيه شىء يشبه ما يسمى بفصل السلطات فى المسائل المسماة قضائية وغيرها- لم يكن أمامه إلا الجهر بإحساسه على نحو غير منتج أو الانفجار فى ثورة.

٥- منافذ إلى المستقبل

وهكذا تظهرنا التقاليد العتيقة التي احتفظت بذكرها قصائد "هومير" على جماعات كانت لا تزال - بالرغم من مظهرها - فى مرحلة التطور الدائم، فالمدينة تتكون من كافة الجماعات التي نشأت قبلها ثم انضم بعضها إلى بعض، فهي مجموعة من العشائر. ومهما تكن قوة ملك المدينة فإنه محاط بملوك آخرين يستمدون مثله قوتهم من العشيرة، وإذا لم يكن هناك من ينازع فى سلطته الكهنوتية، فإن سلطته السياسية كانت مرهونة بالأحداث المفاجئة وبالنظريات الجديدة.

وإننا لنلمح فى بعض أجزاء الإلياذة ثم فى الأوديسا بنوع خاص كيف أخذت تنهار الملكية الأبوية. فبيليه عندما تقدمت به الشيوخوخة أخذ الخوف يستولى على لبه وأخذ ابنه البعيد عنه يتساعل فى لهفة عما قد يتعرض له من احتقار أو إهانة، بل والحرمان من مكانته. والنزاع بين الأخوة كما حدث مثلاً بين أجاممنون ومينيلاس بعد سقوط طروادة كان يعرض الأسر الملكية لأكبر الأخطار، وكانت الأقليات تمثل خطراً أكبر، فأخيل يعتمد على "باتروكل" فى حالة وفاته كى يمكن ابنه من تملك ثروته، ولكن أوليس يضع ابنه فى رعاية منتور العجوز، ومع ذلك فإننا نعرف ماذا كان مصيره، فمنافسو أوليس لا ينكرون الحق الوراثى ومع ذلك يحاول كل منهم أن يستند إليه فى أحد الأيام كزوج للملكة، وفى أثناء ذلك نرى أهل إيتاكة يأخذون فى النظر إلى إيريناكوس كإلهكما نرى أنتينوس يمنح أحياناً لقب "السلطة المقدسة" حتى ليتساعل الأجانب عما إذا كان صوت إلهى قد صرف الشعب عن الوارث الشرعى. وعندما يعود فى النهاية أوليس ويذبح المغتصبين ينهض حزب بأكمله للانتقام لهم، ولا ينتصر عليهم الملك ليصبح الملك الدائم إلا باتفاق ثنائى شبيه بذاك الذى ربط الملوك والشعب فى إسبرطة وعند المولوسيين.

والاختصاصات التي أفلتت من الملك كانت تذهب إلى أعضاء المجلس من ملوك القبائل ورؤساء العشائر، وعندما يعامل الكينوس الاثنى عشر ملكا المحيطين به معاملة

الأنداد، فإنه وإن يكن تصرفه هذا يعتبر تطفلاً ملكياً ومجاملة نبيلة، إلا إن لغته عندئذ قد أخذت تكشف عن حقيقة المستقبل. والظاهر أنه لم تعد هناك حاجة إلى تقرير كبير كذلك الذى يوجهه ديوميد إلى أجاممنون فى الجمعية العامة كى يسلم الناس بأن السلطة العامة لم تعد لصيقة بمنصب الملك، وحتى القوة الضخمة التى كان الملك يستمدّها من توليه قيادة الجيش أصبحت الآن فى خطر، فترى رئيساً صغيراً فى جزيرة كريت يرفض أن ينطوى تحت لواء ايدومينيه ويقوم بحملة إلى جوار الجيش النظامى ويقتل ابن الملك الذى أراد أن يحرمه من نصيبه فى الغنائم، وحتى أولئك الأشراف الذين كانوا يفتخرون بأنهم يخدمون الملك كأتباع نراهم وقد عينهم الملك فى ظروف استثنائية كأوصياء أو مديرين احتماليين أو قواد. ومثل هذه التعيينات كان من الممكن أن تنتزع نتيجة لضعف الملك أو بدونه، وسيأتى الوقت الذى ترد فيه الأرستقراطية منصب الملك إلى مستوى الوظيفة العادية حتى تصبح قيادة الدولة بين يدى مدير القصر القديم تحت اسم الأركونت أو البوليمرك ويتحول قصر الملك إلى إدارة عامة ويرتفع "مقسمو قطع اللحم" إلى مستوى إدارة الخزينة العامة باسم "مقسمو الأعضاء".

وإذا كنا نرى نظام الأرستقراطية ينمو ويتزعزع فى الملاحم وسط النظام الملكى فإننا نلمح أيضاً عنصراً ديمقراطياً وإن كان لا يزال جنيئاً، فإذا كان نور الأجورا فى الغالب دوراً سلبياً، فإن هناك حالات فى أحدث أجزاء الملحمة الهوميرية نرى فيها صوت الشعب يصبح قوة، ففي إحدى المرات يزمجر ذلك الصوت كى يضطر أحد الرؤساء إلى السير إلى الحرب وهو يردد: "لم تكن هناك وسيلة للمقاومة"، ولكن الشعب لم يكن يملك إلا الضغط الأدبى المحض أو حمل السلاح، وأما الوسيلة القانونية فإنها لم تكن موجودة، فقاعدة خضوع الأقلية للأغلبية وقاعدة أخذ الأصوات لم تكن قد اخترعت بعد. وحتى الصياح لم تكن له من الناحية الشكلية- قوة الإلزام التى كانت لصيحة بواه Boa عند الإسبرطيين، ولم يكن بد من أن تنتشب الحروب الأهلية ومن أن

تنزل الكوارث التي لا حصر لها، كي ينتهى الإغريق بتنظيم حقوق الأجورا التي لم يكن حينها قد حل. وعندما كانت تتشاجر أسرتان لم يكن أمامها غير الأخذ بالشأ، والحروب الخاصة لم تكن تنتهى إلا بمعاهدات سلام فعلية، ولم يكن الإغريق قد وصلوا بعد إلى مجرد الأخذ بمبدأ تعداد وتمديد قواتهم بالقسم الجماعى والحكم بالنصر دون إراقة دماء إلى الفريق الذى يقدم أكبر عدد من المقاتلين. وعندما كان يشتبك فى الأجورا فريقان؛ ولا يوجد ملك قادر على أن يتخذ قراراً، أو يتعذر الوصول إلى تسوية للنزاع؛ لم يكن بد من أن تشب الحرب الأهلية، ولم يكن قد حل بعد اليوم الذى كانوا يحددون فيه أى الجيشين أقوى بأن يطلبوا إلى كل فريق أن يطلق صيحة الحرب، أو إلى كل مواطن أن يرفع يده ليدل على الجانب الذى سيحارب معه إذا لم يكن بد من القتال، وإنما أصبح رأى الشعب هو مصدر السلطة عندما تغلب نظام أخذ الأصوات.

الفصل الثاني

أصول الأوليجاركية وصورها

١ - أصول الأوليجاركية

لقد كان أعداء الملك الطبيعيون هم صغار الملوك، رؤساء القبائل والأفخاذ الذين يستمدون قوتهم من العشائر، وذلك باعتبار أن السلطة العليا كانت تتركز في ذلك الملك ولم يكن ثمة شك في نتيجة ذلك الصراع. ففي الأوديسا نرى ملكية من نوع مغاير تمام المغايرة لذلك النوع الذي ازدهر في الإلياذة، فنرى الكينوس ملك الفياسين وقد أحاط به اثنا عشر ملكاً، يسمى نفسه في تواضع "الثالث عشر" ولنفترض أنه كان الأول بين الأنداد، فإنه على أية حال لم يكن يبرم أمراً دون استشارتهم. ويكفى أن يكون أوليس بعيداً عن "إيتاكة" وأن يكون ابنه قاصراً كي يتطلع جميع رؤساء البقاع المجاورة إلى احتلال مكانه بالزواج من امرأته. وحوالي أواخر القرن الثامن نرى أنه قد قضى الأمر ولم يعد للملكية الهوميرية وجود.

ولن يكون هناك استثناء من هذا التطور، إلا بالنسبة "للباتيين" في برقة، و"الكنيريين" في قبرص الذين يمكن أن يضاف إليهم "الآلييين" في لاريسا و"الإسكوبوبيين" في كرانون. ولكن هؤلاء كان بعضهم بعيداً خلف البحار في جوار مصر، أو على اتصال بالفينيقيين. ولم يكن البعض الآخر يجهر بلقب الملك رغم قوة سلطانهم ورغم المثل الذي ضربته أسرة المقدونيين. وثمة واقعة توضح الفكرة الهلينية، ففي بانتيكابيا عند نهاية البحر الأسود. كان الرؤساء المختارون من أسرة "الأركايانكتيين" ثم من أسرة "الإسبرطوكيين" يحملون اللقب ملك الإسكبت، وأركونت الإغريق.

وإذا كان قد بقي في جهات أخرى ملوك يحملون لقب مدى الحياة بطريق الوراثة، فإنهم لم يعودوا غير حكام محدودى السلطات. ففي إسبرطة نرى "الآجيين"

"والإيريونيون" كقادة وكبار كهنة، وقد هد من سلطانهم ذوو السلطة الحقيقية المسمون "إيفور"، وإننا لنجد عند الدوريين أكثر من مثل، فملك أرجوس قد احتفظ بوظيفته الحربية حتى منتصف القرن الخامس. وفي كورنثا استطاعت أسرة الباكيين حتى سقوطها النهائي سنة ٦٥٢ أن تعين من بينها ملكاً يحمل لقباً فخرياً لدى الحياة وأن تعين بريتان رئيساً سنوياً للحكومة، وفي إيونيا نفسها ظل البازليون أحفاد أندروكلوس يقدمون ملكاً لإيفيزا، ولكن هذا الملك بالرغم من ارتدائه الثوب الأحمر وحمله للصولجان لم يعد غير شخصية كهنوتية. وأما في كيوس، وأريتريا واسكبسيس وربما في كلازيمونا أيضاً، قد فقد البازيليون سلطتهم الملكية، ولكنهم استمروا على رأس الأرستقراطية المسيطرة، ولقد كان هذا أيضاً مصير "النيليين" في ميليه و"البانتيليين" في ميتيلينا.

وفي الغالب الأعم لم تعد الملكية - بعد أن نزلت إلى مستوى الوظيفة - منصباً لدى الحياة، كما أنها انتزعت من الأسرة التي كانت تنحصر فيها من قبل، وغدت لمدة عام كما غدت في متناول جميع أسر الطبقة المسيطرة. وفي نفس الوقت أصبحت محصورة في الوظائف التي قضت الأفكار الدينية أن لا تحرم منها، وهي الوظائف الكهنوتية. وأشهر مثال لذلك هو ما حدث في أتينيا، حيث لم يعد الملك إلا واحداً من تسعة "أركونت"، وهو المكلف بالعلاقات مع الآلهة، ولم يكن له حتى شرف تسمية العام باسمه. وهذا الملك الخاص بالضحايا نجده في عدد كبير من الجزر والمدن الأيونية: في سيفنوس ونكسوس وإيوس وكيوس وفيميليه، حيث انتقلت وظيفته إلى ألبيا مستعمرة ميليه. وفي ميجارا كان الملك أيضاً موظفاً عادياً ذا اختصاصات دينية، ولكن كان الأركونت الذي يسمى العام باسمه في المدينة الدورية وفي البلاد الصغيرة الواقعة في محيطها وفي مستعمراتها. ولظروف مجهولة كان ملك سيموتراس يعطى اسمه للعام ويباشر اختصاصات سياسية.

وبقاء هذا المنصب الذي أخذ يفقد كل وظائفه هو أحد تلك الخصائص التي تميز ذلك التخرج الذي كان يحسه القدماء في المساس بتنظيم الماضي، فحتى صفار الملوك

المحليين قد احتفظ بهم كموظفين. وفي بعض الأماكن نلمح حتى النهاية ملوكًا يشبهون أولئك الذين كانوا يبيعون العدالة في قرى بيوسيا أيام هزيود، وقد احتفظت أثينا بملوك القبائل الذين كانوا يحضرون إلى البريتينيه وينضمون إلى ملك المدينة كي يحموا الشعب من الانتقام الإلهي، بالحكم في تهم القتل التي توجه إلى الحيوانات والجماد. وفي إيليس كان الملوك الأفخاذ يكونون محكمة يرأسها أكبر موظفي الجهة. ولكن هذا النوع من الملوك نراه قائماً في آسيا الصغرى بنوع خاص. ففي ميتيلينا كانوا يفصلون مع البريتان في مسائل الملكية العقارية. وفي نيزوس في الاتهامات الخاصة بإهانة الحكام وبالهرب من الجندية. وفي كيمييه كانوا يجتمعون تحت رئاسة الفيصل، وكانت أعمالهم خاضعة لرقابة المجلس، وفي كيوس عقب ثورة ديمقراطية شبت حوالى عام ٦٠٠ نرى الملوك يعينون مع قائد حربى "ديماركوس" فى قانون واحد، ولكنه فى مدينة كان يوجد بها ملك نزل إلى مستوى "ملك قربان" كما يوجد فى "بريتان" يمكن الاعتقاد بأن الحزب المنتصر وضع اسم قائده الحربى بدلاً من اسم أحد أولئك الحكام المنتمين إلى النظام الأوليجاركى.

لقد استفاد من ضعف الملكية البدائية وتدميرها أولئك الذين عملوا لذلك منذ الأزل وهم يعون أو لا يعون ما يفعلون. فرؤساء العشائر الأقوياء أصبحوا سادة المدينة وظلوا كذلك خلال قرون. والعصر القديم كله كان خاضعاً لنظام نصف أبوى ونصف إقطاعى، كانت فيه المصلحة العامة عبارة عن توفيق غير مستقر بين عدة شخصيات تعود كل منها أن يسيطر على نويه.

وكان هؤلاء الأشخاص يتمتعون بنبالة الدم وكانوا يرجعون أصولهم إلى الآلهة، ولا أدل على تعليقهم أهمية كبرى على الممتد من بقاء العشائر التي تفرعت إلى أسر محصورة منذ زمن بعيد، ومن اهتمام العظماء بالاحتفاظ بالأنساب وبتاريخ بيوتهم، ولم يكن التفاخر فى أثينا بالانحدار من أسرة "الكميونيس" وفى إيلوزيس من أسرة "إيموليس" أقل من الافتخار فى آسيا الصغرى بالانحدار عن أسر ملكية. وحوالى عام

٥٠٠ نرى هيكاتيه يستعرض مزهواً فى مدينة "ميلييه" شجرة نسبه، ويرتفع فيها إلى الجيل السادس عشر بواقع ثلاثة أجيال لكل قرن، أى إلى منتصف القرن الحادى عشر عند تأسيس مدينته. وبعد ذلك العصر بقليل نرى نصباً جنازياً لأحد نبلاء كيوس يعدد له أربعة عشر جداً مما يعود بأصول أسرته إلى أوائل القرن العاشر. وفى أثينا كانت أسرة فيلايس تفتخر بعودتها إلى أصل مساو فى القدم فيزعم هيبيوكلايديس -أحد أفرادها وقد كان "أركونتاً" فى عام ٥٥٥ / ٥٥٦ أن جده الثانى عشر كان البطل أياس، ولم يكن ملوك إسبرطة يرجعون إلى أصول أقدم من ذلك مادام بوليدورس الأجيدى وتيوبومبوس الإيريونتيدى اللذين حكما حوالى عام ٧٢٠ تقول الراوية إنهما يرجعان، أحدهما إلى الجيل السابع والآخر إلى الجيل الخامس من أسرته.

وتقلبات الثروة ذاتها لم تكن تستطيع أن تسلب النبلاء مكانتهم الطبيعية وحقهم فى الاحترام. وفى الحق إن مثل هذا الانهيار كان نادراً وذلك لأنه كان يكفى أن ينتمى الإنسان إلى عشيرة شهيرة كى يكون له حق فى محاصيل ضيعة كبيرة وأرضها، وكى يتمتع بالثروات التى تستلبها أجيال عديدة على أسنة الرماح. وقد تكونت فى جميع أنحاء بلاد الإغريق طبقة من الأعيان كانت تطلق عليهم ألفاظ عامة، مثل: "الأفاضل" و"الأخيار" و"الأفاضل جميلو الطلعة" و"الأصلاء" و"السُّراة" و"الشرفاء" وكانوا أحياناً يحددون تلك الصفات؛ فيسمونهم مثلاً "كريمو المحتد" أو "سادة الأرض" أو "الفرسان".

وكانت الصفة الأخيرة هى صفة "الفارس" التى يتعلقون بها أكثر من غيرها، فالنبيل كمالك الأرض وكمحارب، يكرس جهده لتربية الخيل التى تمكنه من التفوق فى المعارك. وبينما كان الدهماء من الجند لا يتسلحون بغير الحربة الصغيرة بل وأحياناً المقلاع، كان النبيل يلقي العدو بأسلحته البرونزية الثقيلة، رأسه مغطاة بالخوذة ذات الحاجز، وبقية جسمه محمى بالصدار ذى الصفائح المعدنية وبالجوارب الحديدية، والدرع فى يده اليسرى، والحربة الطويلة فى يده اليمنى، والسيف ذو الحدين متدل إلى جنبه. وكان يحارب مترجلاً، ولكنه حتى منتصف القرن السابع كان يذهب إلى ميدان المعركة فى عربة يقودها سائق. وبعد ذلك التاريخ عدل عن العربة وأخذ يمتطى جواداً

يتبعه سائس فوق جواد آخر، وعلى أية حال فقد كان حصان الحرب ممتطى كان أو مشدوداً إلى العربية هو العلامة المميزة للنبلاء. وفي أكثر من موضع يوضح أرسطو العلاقة التي كانت قائمة منذ البدء بين الأوليجاركية ونظام الفرسان، وفي ذلك يقول: "إن أول حكومة خلفت الملكية عند الإغريق كانت تتكون من المحاربين، وفي البدء كانت من الفرسان، وذلك لأن الفرسان كانوا يكونوا قوة الجيوش ويضمنون لها النصر. وفي الواقع إن المشاة لم يكونون نوى جدوى بغير نظام دقيق، ولما كانت التجربة تعوزهم في العصور القديمة، فإنه لم تكن هناك قوة غير قوة الفرسان، ولما كانت تربية الخيل لا يستطيعها غير الأغنياء، فإننا نرى في تلك العصور أن جميع المدن التي كانت قوتها الحربية تتمثل في الفرسان كانت مدناً أوليجاركية. وفي البلاد الصالحة لمناورة الخيل تتكون بالطبيعة أوليجاركية قوية مادام الفرسان يكونون العنصر الأساسي في الدفاع الوطني وما دامت تربية الخيل لا يستطيعها غير أصحاب الثروات الكبيرة".

لقد كانت إذاً في عدد كبير من المدن الإغريقية طبقة مهيمنة من الفرسان. ومن هؤلاء جماعة "الهبوبوت" أي مربو الخيل في مدينة كاليس. وجماعة "الهببيس" أي الفرسان في "إيريتريا". وفي كولوفون وماجنيزيا مياندر في مقاطعة تساليا، وفي غيرها من مدن آسيا وكذلك كان الأمر في أتيكا قبل العصر الذي ارتفع فيه إلى قمة النبلاء ملاك الأراضي الذين كانوا يغلبون من أملاكهم أكثر من خمسمائة وحدة.

ولكنه حدثت في القرن السابع ثورة اقتصادية كان لها أكبر الأثر في الحياة السياسية والاقتصادية بجميع أنحاء بلاد الإغريق. فاكتشاف واستعمار عالم جديد قد أدى بفضل تنمية التجارة والصناعة إلى إحلال نظام النقد محل الاقتصاد الطبيعي. فكبار الملاك الذين اعتادوا أن يفوزوا بنصيب الأسد من الغنائم التي تعود بها الغزوات ورحلات القرصنة، قد أصبحوا قادرين على أن يحصلوا على مكاسب أخرى. فكانوا يملكون حقولاً وغابات، كروماً وأشجار زيتون، مناجم ومحاجر، وكانوا يبنون السفن، ويعودون من الخارج بما يملأ خزائهم. ولم يكونوا في حاجة حتى إلى الانتقال للإقامة في المدينة، إذ كانوا يقيمون فيها منذ الأزل، وكانت "الأجورا" هي مقر الحكومة كما كانت سوق الأعمال.

وهكذا غيرت الأرستقراطية من طبيعتها فى كثير من المدن الإغريقية. ففرسان كالكيس الذين كانوا يزرعون حقول القمح فى أرض السهل الخصيب قد أصبحوا أيضاً المستغلين لمناجم النحاس الغنية والمالكين لمصانع المعادن ومؤسسى المستعمرات فى ترافيا وفى الغرب، وفرضوا إرادتهم على اتحاد بنائى السفن المزدهر. ومربو المواشى الذين احتكروا المراعى فى جميع أراضى ميجارا، أخذوا يحولون صوف خرافهم إلى نسيج يبيعهونه إلى عامة الشعب، كما أخذوا يذهبون إلى مناطق البحر الأسود ليعودوا بالقمح والسمك من أسواق تلك الجهات. فـ "كركسوس" أخو الشاعرة "سافو" أحد نبلاء لزبوس؛ ينقل شحنة من النبيذ إلى مصر وينفق ربحها مع أجمل غوانى نوكراتيس. وصولون الأثينى الذى تنتمى أسرته إلى أسرة ميدونتيس الملكية، نراه يعرض ما يبد من ميراثه بفضل رحلات مربحة. وهكذا لم تصبح الثروة العقارية وحدها مصدر سلطة النبلاء، بل أصبح المال أيضاً.

ومع ذلك فإن النبلاء لم يكونوا وحدهم واضعى اليد على الثروات المنقولة، أى على المعدن النفيس الذى أخذ يُتداول بين طرفى البحر الأبيض المتوسط. ففي جميع بلاد الإغريق أخذت الطبقة العاملة من عمال وتجار تستولى على نصيبها، وتكون فوق الدهماء طبقة متوسطة. وهى لم تكن تمتلك أرضاً ولا خيلاً، ولكنها كانت تملك وسائل التسلح الخفيف، وكانت تصل أحياناً من القوة بفضل وفرة عددها إلى حد يهدد الفرسان بالخطر، بل إن بعض أفرادها استطاع أن يظهر من المهارة والذكاء والنشاط ما جعلهم يتفوقون على الآخرين، مما لفت إليهم الأنظار المبهورة بثراء مفاجئ. نعم إن طبقة النبلاء القديمة كانت تحتقر هؤلاء الأثرياء المحدثين حتى لىرى الشاعر تيوجنيس يُعْمَل فيهم نابه عندما يأخذ فى عضهم. ولكن لا عليهم من ذلك فكثير من السادة النبلاء الذين أصبحت مواردهم لا تتفق مع مراكزهم لا يرون بأساً فى أن يصهرروا إليهم أى أن يصهر الكبرياء المعدم إلى الثراء المزهو. وهكذا تكونت أرستقراطية مهجنة حيث احتفظ الأصل والأرض بمكانتهما، ولكن حيث أصبح سلم القيم الاجتماعية يقوم على

الثروة مهما كان مصدرها . حتى لنرى من يمتدحون العصور الغابرة يصيحون بقولهم "المال يصنع الرجال"، "المال يخلط الدماء" ولكن تلك الصيحات تذهب سدى. فالبذخ مؤهل سياسى وكى يصبح للفرد الحق فى مناصب الحكم يجب أن يكون على استعداد لأن يقدم الضحايا الفاخرة فى احتفال توليته وأن يقيم للشعب الولائم والأعياد ويزين المدينة بالمعابد والتماثيل، وفى هذا ما يفسر جدوى الظهور فى "الأجورا" فى قمصان بيض كالجليد، ومعاطف حمراء، وتزيين الشعر بالحناء وتجميل موتى الأسرة بنحر قطعان من الماشية على قبورهم وسكب قربان من الشراب من جرار ضخمة مثقوبة، حتى ليصيح تيوجنيس بقوله: "أى بلوتس (إله الذهب)! لأمر ما يبجلك البشر!" وفى الواقع أخذت الأرستقراطية تنقلب إلى بلوطقراطية أى "حكومة المال". وأصبح رجال الطبقة العليا يجمعون إلى الصفات المستمدة من نبل دمائهم صفات أخرى جديدة: كالأثرياء والمليئين!

وفى المدن العديدة التى استوطن بها هنا النظام كانت صفته المميزة دائماً هى وضع السلطة بين أيدي عدد قليل "أوليغوى" ولهذا كان الإغريق يسمون هذا النظام بالأوليغاركية، أى حكم الأقلية ولا يسمونه بالأرستقراطية؛ لأن هذا اللفظ قد احتفظ به بنوع خاص لحكومة الأخيار "أرستوى"، أى حكومة النبلاء القديمة، ثم حكومة الصفوة من رجال الفضيلة والفكر عند الفلاسفة اللاحقين. ولكن تكوين الطبقة المسيطرة كان متباين الاختلاف تبعاً لنشأتها. فثمة بلاد لم تشترك فى التوسع الاستعماري والتجاري وظلت مطوية على نفسها محتفظة بأخلاقيها وتقاليدها الزراعية فظل كبار الملاك هم المسيطرون فيها وتلك كانت حالة تساليا وإيليس. وعلى العكس من ذلك يمكن أن نضرب المثل بجزيرة منعها ضيق أرضها وجذبها من أن تكون لزمن طويل أرستقراطية من ملاك الأرض. ثم دفعها مركزها الممتاز فى البحر فجاءة إلى الصف الأول، وتلك هى جزيرة إيجينا التى لم تعرف قط غير أوليغاركية من التجار. وفى أغلب الأحيان لم يكن الدرع الفاصل بين الثروة العقارية والثروة المنقولة محكم الحلقات وأصبحت الثروة

كمقياس عام الخاصية المميزة للأوليغاركية. ولقد رأينا أمثلة لهذا النظام فى كاليس وميجارا ولزبوس وأتينا؛ ولعل أوضح مثل هو ذلك الذى نجده فى ميليه حيث كان يوجد سادة الأرض التى كان إله الخيرات "أمالتيه" يصب فيها الثروة! وكانوا يستخدمون فى زراعتها عبيدهم المسمون "بالجرجيت"، كما كان يوجد رجال الصناعة الذين يتحكمون فى جماهير الأيدى العاملة. وأخيراً رجال التجارة الخارجية الذين كانوا يواجهون الاستعمار والتجارة عبر البحار، وهؤلاء جميعاً كانوا يكونون معا طبقة الأثرياء التى تسيطر على السلطة العامة، وكان على رأسها أسرة "النيليين".

٢- أنواع الأوليغاركية

لقد رأينا فى نشأة النظام الأوليغاركى ما ينفى كل دهشة فى أن نجد أنواعاً متباينة من ذلك النظام، والفارق الأساسى بين الديمقراطية والأوليغاركية هو أن جميع الرعايا يعتبرون فى الأولى مواطنين بحكم القانون، وأما فى الثانية فالمواطنون بحكم القانون يتميزون عن المواطنين المتجنسين. فالأوليغاركية تفترض دائماً تقسيم رعاياها إلى طبقتين تشترك واحدة منهما فقط فى الحكومة. ولكن عدد الطبقة العليا يختلف كثرة وقلة من مدينة إلى أخرى فيمتد أحياناً إلى أغلبية الرعايا، ويقتصر أحياناً على أقلية متفاوتة. كما أن الامتيازات التى تتمتع بها تتفاوت اتساعاً وضيقاً فى الحقوق. وهى تستند أحياناً إلى نبالة المولد وأحياناً إلى الملكية العقارية مقدرة بحسب الدخل، وأحياناً أخرى إلى الثروة المنقولة وغير المنقولة مقدرة بحسب رأس المال أو الدخل. وفى الحالتين الأخيرتين كانت تحدد إما تبعاً لنصاب معين أو تبعاً لعدد الأفراد المنتمين إليها، ومن مدينة إلى أخرى كانت كل هذه العناصر تتداخل فى أوضاع متباينة.

وسط هذا التنوع المحير، نرى أرسطو يميز أربعة أنواع رئيسية، وبالرغم من أن تقسيمه يقوم على المنطق ومن ثم يعتبر تقسيماً مصطنعاً، إلا أنه مفيد مريح، ولذلك سوف نحتفظ به مع تصويبه. وأرسطو يدرس الأوليغاركية بعد النظام الديمقراطي

ولذلك يبتدئ بالنوع الأكثر اعتدالاً كي يصل إلى النوع المتطرف. ولكننا سوف نقلب الوضع كي نستطيع أن نتتبع التاريخ وتطور النظم الطبيعي كما يجب. وأرسطو كمفكر نظري يظل في عالم الفكر المجرد، أما نحن فسوف ننقث الحياة في الفكر بواسطة أمثلة محسوسة.

الأوليغاركية المتطرفة، أي النوع الرابع عند أرسطو، هي تلك التي يتمتع فيها الحاكم الأعلى بسلطة وراثية، ويمتلك من الثروات، ويقود من الأنصار والرعايا ما يجعل السيادة بين يدي رجل بدلاً من رجوعها إلى القانون، وهذا النظام يذكرنا بالملكية الأبوية في المدينة المنظمة في أسر، وتلك الأوليغاركية المركزة في أسرة.

وتاريخ تساليا القديمة كله هو تاريخ لعدد من الأسر. ففي سهل بلاد الإغريق المنبسط كان الشعب المنتصر قد قسم الأراضي بين الأسر المتجمعة في قبائل وأخضع السكان المنهزمين الذين لم يستطيعوا أن يعثروا على ملجأ في الجبال المحيطة. فكان السادة يملكون ضياعاً واسعة، وكانوا يزرعون الأرض الخصبة بواسطة قطعان من الأرقاء الذين كانوا يلتزمون بتقديم جعل سنوي، وكان السادة أنفسهم يقومون بتربية الماشية، وكانوا كفرسان مغامرين يهوون الصيد وصراع الثيران. وعندما كانوا يرحلون للحرب كانوا يأخذون في ركابهم فرقة من الأتباع على ظهور الخيل، وجموع كبير من الأرقاء المسلحين بالأسلحة الخفيفة، وفي لائحة أعداء أحد كبار الرؤساء نجد كل ضيعة ملزمة بأن تقدم أربعين فارساً وثمانين محارباً خفيفاً من المشاة. وكثير من أولئك الملاك الكبار كان يستطيع أن يفعل أكثر من ذلك، ففي القرن الرابع قدم أحد الأفراد إلى الآثينيين مائتين أو ثلاثمائة فارس ومعهم أتباعهم. وتعهد أحد المستبدين بأن يقوم وحده بتموين الجيش الآثيني باللحم مقابل ثمن صوري تافه، وكانت جميع الحقوق السياسية محتكرة لأولئك الملاك الكبار المسمون "بالأخيار". نعم لقد تكونت تحت هذه الطبقة طبقة أخرى من الفلاحين الأحرار. وفي بعض الجهات طبقة من التجار والصناع، ولكن القليل من هؤلاء كان يتمتع بحالة طيبة وذلك لأن الجيش لم يكن

يشمل إلا على اثنين من المشاة ذوى الأسلحة الخفيفة لكل فارس واحد، وهكذا لم تحتل الطبقة الوسطى أى مكان فى الدولة، وأسماء القبائل فى المدن الكبيرة ذاتها تدل على أنها لم تكن مكونة لزمن طويل إلا من النبلاء ومربيّ الخيول، وقد دونت على النقوش قوائم بأسماء الأسر.

وكانت الأجورا فى تلك المدن مقفلة فى كل وقت أمام الفلاحين البسطاء، وأمام رجال المهن. وهكذا كانت تساليا خاضعة كلها لإشراف ملاك الأراضى، ولكن جمهرة السادة كانت تخضع لكبار الرؤساء، ومن هنا وُجدَ ذوو البيوتات. فالألوديون أصبحوا سادة لارسا حتى استحقوا أن يتغنى بهم بندرا، وخطر لهم أن يصبحوا حكاماً "ساتراب" لبلاد الإغريق باسم "أكسرسييس" ملك الفرس. وفى كرانون اشتهر "الأسكوباديين" بما يملكون من كنوز، وظلت فرسال خاضعة حتى منتصف القرن الخامس ليبيت "الإيكيراديين" ثم لبيت "أباروس"، وكان لجميع أولئك الأمراء بلاط مزدهر يجذب إليه الشعراء أمثال سيمونيد وأناكريون، وكان كل واحد منهم يود أن لو وحد تساليا بشرط أن يحكمها كلها.

وكانت أوليجاركية الأسرة تصلح أيضاً لمدينة كبيرة من التجار وملاك السفن، كما تصلح لبلد زراعة وتربية مواشٍ، ولدينا الدليل فى كورنثا حيث منع ضيق رقعتها وجذبها من تكوين طبقة نبلاء من ملاك الأراضى، ولكن مكّن موقعها البديع على بحرين جماعة ملاك السفن النشطين الأذكىء من احتلال المكان الأول فى تجارة البحر الأبيض المتوسط وجمع ثروة ضخمة. وهذا هو ما فعله "البكياديون" الذين كونوا أسرة ظلت محتفظة حقاً بنقائها رافضة مصاهرة الأسر الأخرى، ومن الراجح أنها كانت تتولى قديماً منصب الملكية وأنها قد احتفظت لرئيسها بجلال الملك مع احتفاظها بتعيين أحد أبنائها فى المنصب الأول للدولة وهو منصب البريتان، وكانت سياستها تجارية قبل كل شىء فأعدت ميناء على خليج سارونيكاً وميناءً آخر على خليج كورنثه، ومدت بين الاثنين طريقاً من الخشب كى تنزلق فوقه السفن، وأنشأت مراكز للتجارة على طول

الساحل الشمالى الغربى لبلاد اليونان واحتلت مستعمرتى "كورسيرا" و"وراقوستا" والواقع أن أسرة البكياديين قد حولت أعمالها الخاصة إلى مشروعات عامة وأثّرت مع إثرائها المدينة، وقد ظلوا السادة المطلقين ما لازمهم النجاح.

لقد كان يكفى أن لا يكون رؤساء أسر النبلاء خاضعين لأحد منهم، كى توجد أوليجاركية الأسرة ذات الرعوس العديدة، وإن لم تكن بعد كثيرة العدد. وكانت دائرة الاختيار لمناصب الدولة محصورة فى عدد من الأسر. وكانت جميع الوظائف تنتقل بالوراثة من الأب إلى الابن، والفرق الأساسى بين هذا النظام والنظام السابق كان ينحصر- فى نظر أرسطو- فى أن السلطات لم تكن مركزة بين نفس الأيدى وكان القانون يتدخل بالضرورة كى يحتفظ بوراثة الامتيازات. وإن لم يكن ثمة دليل على أن الأمور كانت تجرى دائماً على هذا النحو على الأقل فى البداية. ففى المدن الزراعية يظهر أن هذا النوع من الأوليجاركية كان ذا طابع تقليدى بحت حيث نجد آثاراً من العصر الذى كان يوجد فيه ملوك تتفاوت درجتهم فى الملكية، مع تحفظ واحد هو أن أحدهم لا يستطيع أن يسمى نفسه عندئذ ملك الملوك. والمدن الحديثة نسبياً والمستعمرات وبخاصة تلك التى تحتكر فيها السلطة الثروة التجارية هى التى نتصور وجود دستور من هذا النوع فيها مدون فى نص تشريعى. وباستطاعتنا أن نرى أى نوع من المنافسات كانت تنشب فى الأوليجاركية ذات الأسر المتعددة. فمن ناحية كان الملوك نوو المركز المتواضع يطلبون المشاركة فى المزايا التى يتمتع بها الملوك الأكبر منهم، ومن ناحية أخرى كانت الأسر الأكثر ثراء مثل أسر ملاك السفن فى الموانئ تحاول احتكار جميع السلطات التى تقسمها مع الأسر الأخرى الأقل ثراء.

وأول مثال كان يمثل بلداً للريفيين هو إيليدا التى كان سكانها منتشرين فى قرى عديدة، ولم تكن بها حتى القرن الخامس مدينة واحدة، فكان سكانها يتمسكون فى عناد بالنظم القديمة. وبتقاليد وأخلاق الحياة المقدسة حتى ليقول "بوليب" إن المرء كان يعثر بها فى عصره على أسر لم يذهب فرد منها إلى مدينة إيليس منذ جيلين أو ثلاثة أجيال. وكان بها عندئذ عدد من الأفخاذ، لكل فخذ رئيسه وملوكه، كما كانت بها أرستقراطية محلية مكونة من عشائر تسيطر كل عشيرة منها على قرية وكانت السلطة

المركزية فى يد تسعين شيخاً كانوا يمثلون بلارب قبائل "الهيراقليديين" الثلاث وكان أولئك الشيوخ المعينون مدى الحياة يُختارون من نفس الأسر بواسطة نظام أُسْرِى. وكان أولئك الشيوخ يختارون بدورهم فى داخل تلك الأسر "الهيلانوديل" والزعماء الذين يتولون الإشراف على الأفخاذ.

وقد أخبرنا أرسطو عن كيفية انهيار هذا النظام كما عرفنا به، فيقول: "عندما تكون الأوليجاركية موحدة فإنها لا تتعرض لتدمير نفسها بنفسها فأعضاؤها قليلو العدد يقودون الجمهور؛ لأنهم يعرفون كيف يقودون أنفسهم. ولكن الأوليجاركية تتحطم عندما تنهض فى جوفها أوليجاركية أخرى، وهذا هو ما يحدث عندما يقبض بيت على الحكومة كلها ولا يشترك جميع أفراد تلك الأقلية فى المناصب الكبيرة ودليل ذلك هو ما حدث قديماً فى إيليديا. والذى حدث هو أن تخلت الأوليجاركية ذات الدرجتين عن مكانها لأوليجاركية يتساوى فيها جميع نوى الامتيازات فلكلهم حق الانتماء إلى طائفة الشيوخ والارتفاع إلى مكانة الهيلانوديل، وقد تضاعف عددهم وأصبحوا يُختارون بالقرعة. ويمكن أن نتساءل عندئذ عن عدد الأعضاء العاملين فى الأوليجاركية الأيلية. وما داموا قد أخذوا يعينون حاكمين ساميين بدلاً من واحد، فإنه من الممكن أن نتصور فى يسر أن عددهم قد أصبح ضعف عدد الشيوخ فى النظام القديم. وهناك ما يؤيد هذا الفرض، ففى إبيدور كانت الأوليجاركية تتكون من المائة وثمانين وهم السادة "ذوو الأقدام المنعمة" الذين يعينون أعضاء المجلس كما يعينون الحكام، وكان عددهم يتناسب مع القبائل الدورية الثلاث.

والمثل الثانى نأخذه من ميناء تجارى كبير "فماسليا" كانت محكومة فى عصر سترابون بواسطة مجلس مكون من ستمائة عضو معينين مدى الحياة، يسمى كل منهم "تيموكوس". ومن بين هؤلاء الستمائة كانت تتكون لجنة الخمسة عشر المكلفة بتصرف الأعمال العادية. وثلاثة من بين الخمسة عشر كانوا يباشرون السلطة التنفيذية. وأحد هؤلاء الثلاثة كان الرئيس الرسمى للمدينة ولم يكن من الممكن أن يصبح الفرد

تيموكوسا إذا لم يكن له ابن شرعى ولم يكن ينتمى إلى أسرة تتمتع بحق المواطن منذ ثلاثة أجيال. وبالرغم من أن نظام الستمائة يعتبر نظاماً بالغ الضيق فإنه قد جاء بعد نظام أكثر ضيقاً، فلفظة "تيموكوس" ترجع فى الواقع إلى نشأة المدينة لأنها خاصة "بأيونيا" موطن مؤسسيها. ولم تكن تطلق فى الأصل بحكم اشتقاقها وبحكم ما وجد فى المدن الإيونية إلا على عدد قليل من الأشخاص الذين يتقلدون وظائف عامة، وفى ذلك الوقت كانت جماعة المواطنين تتكون من بعض أسر تتمتع بامتيازات خاصة. وكان منصب التيموكوس مقصوراً على رؤساء تلك الأسر.

وهذه الأوليجاركية المتطرفة لم تستطع أن تبقى إلى الأبد. فأرسطو يؤكد أنها أخذت تصطبغ بالصبغة المدنية السياسية بمعنى أن "أولئك الذين كانوا مبعدين عن المناصب أخذوا يشاغبون حتى استطاعوا أن يصلوا إلى حق إضافة الابن الأكبر إلى الأب، ثم إضافة الأبناء الآخرين بعد ذلك". وكان فى مثل هذا الإصلاح تغليب لمصالح الفروع الخاصة على وحدة العشيرة، ونتج عن ذلك أن استطاعت الأسر الأكثر ثراء أن تتمتع بتمثيل أكبر فى الحكومة، وأصبحت الأوليجاركية أكثر اصطبغاً بالصبغة السياسية أى المدنية بل الجمهورية، بمعنى أنها أصبحت تفسح للثروة مجالاً أوسع من نبالة الدم، كما تقلصت أهمية العشائر لمصلحة الأفراد.

ولما كان نظام الوراثة القائم على درجة القرابة مطلقاً، فإنه لم يكن هناك بد من البحث عن وسيلة كى ينضم إلى طائفة المواطنين العاملين خير العناصر التى كانت مقصية عنها وذلك من مراجعة النظر مراجعة دورية فى السجل الذهبى. وقد تقرر فى ذلك الوقت أو فى إصلاح لاحق أن يكون عدد ذوى الامتيازات ستمائة. كان كل منهم يتمتع بلقب "تيموكوس"، وإن يكن هذا اللفظ قد غير من معناه إذا لم يعد يعطى أعضاء "السندريون" أى المجلس العاديين إلا مجرد الحق فى أن يرقوا إلى عضوية لجنة الخمسة عشر. ولقد مرت بنفس التقلبات مدن أخرى كثيرة يذكر أرسطو من بينها "هرقلية" و"إستروس" و"كنيد" وهكذا رأينا الأوليجاركية تتسع وتمر من نوع إلى نوع

آخر من الأنواع التى ميز بينها أرسطو، ولكن هذه الإصلاحات كانت أقل عمقاً مما يبدو. وفى تلك الموانى المزدهرة التى أخذ عدد السكان يزداد فيها بسرعة، لم تكن زيادة عدد المواطنين العاملين تتضمن حتماً تغيير العلاقة بين هذا العدد وبين المواطنين السلبيين الذين لا سلطة لهم. وعندما كان عدد قائمة نوى الامتياز يزداد قليلاً، فإن مبدأ الدستور لم يكن يتغير، وكان الأمر ينتهى بتكوين أوليجاركية جديدة داخل الأوليجاركية التى اتسعت. وعندما أصبح عدد "التيموكوس" فى مساليا ستمائة احتل الخمسة عشر مكانة التيميكوس القدامى. وقد رأى شيشرون فى حالة شعب مساليا "صورة بارزة للعبودية" ذكّرت به بنظام أثينا أيام حكم المستبدين الثلاثين.

وعندما تحولت الأوليجاركية من نظام الأسرة إلى النظام المدنى السياسى، فإنها لم تزل تعطى السلطة إلى أقلية من المواطنين، وإن تكن أقلية كبيرة إلى حد ما. فهى تفترض كما يقول أرسطو وجود عدد من الملاك أقل من عددهم فى النوع الأول (الأخير بالنسبة إلينا). وإن تكن ثرواتهم أكثر ضخامة. ولما كان الطموح يزداد بازدياد السلطة فإن هذا النفر قد أخذ يدعى لنفسه الحق فى التعيين لكافة وظائف الحكومة، ولكنه لما كانت سلطتهم لم تصل إلى الحد الذى يمكنهم من الحكم بدون قوانين، فإنهم قد لجأوا إلى التشريع كى يعترف لهم بهذا الحق. ولذلك نرى هذا النظام يقرر فى الغالب بواسطة قانون يحدد عدد المواطنين العاملين على نحو ثابت لا يتغير.

وهكذا نرى عدداً كبيراً من المدن يحكم بواسطة الألف، ومن هذه المدن نجد اثنتين فى آسيا الصغرى هما "كيميه" التى انتزع فيها الألف السلطة من الفرسان مما يدل فى الراجح على أن أرسطو راقية المال قد حلت محل أرسطو راقية المولد، ثم مدينة "كولوفون" حيث ظهر الألف فى الأجورا متدثرين بالمعاطف الحمراء التى تساوى وزنهم فضة، ومزينين بتيجان الذهب ومضمخين بالعطور. وفى لوكريدا الشرقية كانت عاصمتها "أوبانتا" محكومة بواسطة جمعية الألف. وكان معظم أولئك المواطنين الملزمين بتغذية حصان حرب يتمون بلا ريب إلى المائة بيت أى إلى الأسر التى كانت ترتفع

بنسبها النبيل إلى عصر "آياس". وفى أوائل القرن السابع عشر نقلت أوبونتتا نظمها إلى مستعمرتها "لوكر الزيفيرية"، ففيها أيضاً كان الألف يصدرون القوانين، وكانت الأسر الرئيسية تنتمى إلى نساء "المائة بيت" اللائى تبعن المستعمرين الأول. وقامت جمعية الألف فى مدينتين أخريين مجاورتين لـ "لوكر الزيفيرية" هما "كروتونا" و"ريجيون". وقد ظلت هذه الجمعية تنعقد إلى جوار الجمعية الشعبية تحت اسم سنكلييتوس أو إسكلييتوس، وقد كان هذا هو الحال فى أعماق صقلية فى مدينة أسكراجاس.

ولكن عدد الألف لم يكن قضاء محتوماً. ففي كثير من المدن الصغيرة نسبياً كان يحدث أن نرى الشعب الشرعى يضم عدداً أقل من المواطنين، دون أن تزداد الأوليجاركية لهذا السبب ضيقاً. وعلى العكس كنا نرى مدناً كبيرة تضم عدداً أكبر من المواطنين، ومع ذلك لا تزداد قريباً من الديمقراطية. وهكذا نلاحظ أن فى "مساليا" و"هرقلية البحر الأسود" لم يكن بد من توسيع الأوليجاركية بواسطة إصلاح تقدمى لى يقبل ستمائة عضو، وذلك بينما مجلس "سمندريون" الستمائة الذى كان يحكم "سيرافوزا" خلال عشرين عاماً قد ظل ممعناً فى الأوليجاركية فى مدينة كثيفة السكان.

وفى تاريخ أتينا الدستورى فى أواخر القرن الخامس نشاهد حقلاً خصباً للتجارب حامية الوطيس، حيث تتنازع الأحزاب فى غير هواة حول النسبة الواجب إقامتها بين عدد رعاياها وعدد المواطنين العاملين. وفى سنة ٤١١/٤١٠ عندما أصبحت أوليجاركية الأربعمائة بغیضة إلى شعب يتكون من حوالى ثلاثين ألف مواطن، كانت الفرصة سانحة لأصحاب المذاهب كى يبحثوا عن حل وسط. وشرع تيرامين قانوناً يضع سلطة الحكومة "بين أيدي أقدر الاثنين على خدمة الدولة بأشخاصهم وأموالهم، وعددهم خمسة آلاف كحد أدنى". وهكذا حرم دستور "خمسة آلاف" - الذى كان فيه هذا الرقم يعتبر الحد الأعلى لا الأدنى - خمسة أسداس المواطنين من حقوقهم السياسية. ولقد استطاع هذا الدستور أن يقوم خلال عدة أشهر من عام ٤١٠ بعد

سقوط الأربعمئة. وفي عام ٤٠٤ اضطرت معارضة تيرامين الثلاثين إلى محاكاته، فأعدوا قائمة بثلاثة آلاف مواطن رأوا أن يشتركوا في الحكومة، وأن تكفل لهم الضمانات ضد تحكم المستبددين. وأخيراً في عام ٢٢١ قرر أنتيبا تروس أن صفة المواطن لا تمنح إلا لمن يملك رأس مال قدره ألفا درخم مساوياً لدخل يتراوح بين مائتين ومائتين وأربعين درخماً. وقد أدى هذا النصاب إلى تنحية اثني عشر ألفاً من واحد وعشرين.

ومثل هذه الدساتير كانت تخفى علاوة على ذلك نظاماً أكثر إمعاناً في الأوليجاركية. فمجموعة المواطنين كان كل امتيازها ينحصر في حق حضور جمعية عامة عاجزة، وأما حقيقة السلطة فكانت مستقرة في مجلس ضيق. وهذا هو ما يظهره تاريخ الأوليجاركية الأثينية. فالتعيين النظري لخمسة آلاف ولثلاثة آلاف، لم يكن فيه أى حد لسلطة الأربعمئة ولسلطة الثلاثين المطلقة. نعم إننا هنا أمام محاولات ثورية، ولكننا نجد الأوليجاركية ذات الدرجات المتعددة حقيقة منتشرة وعادية في جهات أخرى. وإسبرطة هي أشهر مثل لذلك حيث نجد الأوليجاركية الهرمية، ففي الطبقة السفلى نجد الهيلوت الذين لم يكونوا أحراراً، ومن فوقهم نجد البيرييك الذين لم يكونوا مواطنين. وفوق هؤلاء نجد الإسبرطيين. وفوق الطبقة السفلى التي تحضر الجمعية الكبيرة المسماة "أبلاً" نجد الأنداد الذين يمتلك كل منهم قطعة من الأرض، ويدفع نصيبه في الولائم العامة يكونون وحدهم الجمعية الصغيرة التي يذهبون إليها في عدد أخذ في التناقص المستمر. وفوق الجميع نجد مجلس الثلاثين شيخاً، هذا المجلس نفسه يقوده الخمسة "إيفور". وهو الذي يباشر السلطة الفعلية. وعندما كانت أثينا خاضعة لسلطة الأربعمئة كانت "تسوس" بين أيدي الثلاثمئة وستين، وعلى غرار إسبرطة كانت كروتونا تبعاً لدستور بيتاجوراس تمتلك جمعية، وهيئة شيوخ علاوة على مجلسها الألفى.

والنوع الأخير من الأوليجاركية (الأول عند أرسطو) يتميز بوجود نصاب مرتفع بحيث ينحى الأكثر فقراً عن مناصب الحكم، ومع ذلك لا يمنع من ترك باب الطبقات

الممتازة مفتوحاً كي ينضم إليها مثلاً كل من يستطيع أن يحارب كـ"هيبوليت" أى كـ جندى خفيف السلاح. ومع أن المواطنين لم يكونوا يستطيعون أن يعيشوا بغير عمل، وأنهم كانوا يتمتعون برخاء لا يضطرهم إلى العيش على حساب الدولة. وعلى أية حال فإن عددهم كان من الكثرة بحيث لم يكن من الممكن أن تتركز السلطة فى شخص، ولم يكن بد من أن يعبر عنها قانون.

لقد كان هذا هو النظام المتبع فى البلاد التى يوجد فيها كثير من الثروات الصغيرة، فعند فلاحين مثل "الماليين" كان يتمتع بحق المواطن الكامل جميع "الهوبليت" القديما، أى جميع أولئك الذين يملكون سلاحاً كاملاً والذين أدوا الخدمة العسكرية. وفى المدن التى كونت اتحاد إبيوسيا خلال النصف الثانى من القرن الخامس والثلاث الأول من القرن السادس نجد السلطات السياسية مقصورة على جمعية من نوى النصاب، وجميعهم من ملاك الأراضى. وفى طيبة احتفظ القانون بعدد ثابت من الأصبغة التى لا تنتقل ملكيتها، وحرّم المناصب على كل من زاول مهنة صغيرة منذ أقل من عشر سنوات. وفى "تزيباً" كان يحرم من حقوقه السياسية كل من زاول مهنة آلية، بل وكل من يفلحون الأرض بأيديهم، وإن يكن من الحق أن النصاب لم يكن مرتفعاً، ففى أوركومينا كان محدداً بـ ٤٥ "ميدمين" أو ٢٣ هكتولرا من الحبوب، وهو ما كانت تنتجه خمسة هكتارات، فى زمن كانت الغلة فيه منخفضة، وكانت الأرض تزرع عاماً ثم تترك ضاحية للشمس عاماً آخر. ونستطيع معتمدين على عدد "الهوبليت" والفرسان الذين كانت تقدمهم كل مدينة للاتحاد أن نقدر عدد المواطنين فى طيبة بثلاثة آلاف، وبأكثر من ألف وخمسمائة فى "أركومينا" وبألف وخمسمائة فى "تيزبياً" و"تتاجرا"، وبسبعمائة وخمسين فى "إيتريزيس" و"تيزبين"، وبأقل من ذلك قليلاً فى "بلاتيا"، وبخمسمائة فى "هاليارد" و"ليباديا" و"كورنيا" و"أكرايفيا" و"كديبا"، و"كيرونيا" - وفى مدن كريت كان الشعب الشرعى يتكون من مواطنين ينضمون إلى جماعات الهيتاريا بعد أن يكونوا قد أدوا الخدمة العسكرية كأعضاء فى إحدى الفرق المسماة أجيلا، وكانوا

يعيشون معاً ويتناولون طعامهم معاً على حساب الخزينة. وكانوا يكونون كتلة كبيرة؛ ففي مدينة متوسطة الأهمية مثل مدينة "دريروس" كانت طبقتهم تضم في القرن الثالث مائة وثمانين شاباً، وهو رقم يقابل سبعة آلاف مواطن تقريباً. ولكن القبائل التي تضمهم جميعاً كانت تحتفظ بمكان خاص لتلك الطائفة المكونة من الأسر الممتازة التي كان يؤخذ من بينها من يتولون السلطة التنفيذية.

وأمثال هذه الدساتير هي التي كانت إسبرطة تدعو إليها في أواخر القرن الخامس، ولقد اقترح أحد السفسطائيين من عملاء إسبرطة على مواطنيه باسم أحد الأحزاب في تساليا هذا النموذج في ألفاظ ناعمة، فقال: "سيقال لي إن أهل لاسيديمونيا يقيمون الأوليجاركية في كل مكان، وهذا حق، ولكنها أوليجاركية تمنيناها منذ زمن طويل. واسم الأوليجاركية يصلح لمثل تلك الحكومات بالقياس إلى أولئك الذين يستحقونها في بلادنا ذات الحكومة الأسرية، وهل توجد في عصببتهم مدينة مهما تكن صغيرة لا يشترك ثلث مواطنيها في تصريف أمورها؟ ومن لا يملك الوسائل اللازمة لحصوله على السلاح واشتراكه في السياسية، فإن "لاسيديمونيا" ليست هي التي تنحيه عن الحياة السياسية، وإنما هي الثروة، وهو لا ينحى إلا للفترة التي يحصل فيها على النصاب الشرعي".

والأوليجاركية المختلطة تجاور عن قرب الديمقراطية المختلطة بحيث يستحيل أن نحدد في دقة أين تنتهي حداهن وأين تبدأ الأخرى، فمبادئ الدستور الأوليجاركي الذي كان مطبقاً في أتيناً منذ منتصف القرن السابع لم تكن في حاجة لأن تُغير تغييراً كبيراً بواسطة إصلاح "سولون" كي تصلح لنظام مهد الطريق للديمقراطية المطلقة. فذلك الدستور النصابي أو التيموقراطي كان يقسم الشعب إلى أربع طبقات تتوزع بينها المناصب والرتب تبعاً للدخل العقاري. وعندما ألغى كليستن هذا النظام وأعلن المساواة الكاملة تقريباً بين جميع الأتينيين، لم يمسك أعداء الديمقراطية عن إظهار أسفهم على "دستور الأسلاف"، وإننا لنعلم ذلك من تحليل منشور نسب فيه أحدهم

أراءه الخاصة إلى دستور مزعوم صادر عن "دراكون" وفيه يقترح منح الحقوق السياسية، بما فى ذلك دخول المجلس وشغل الوظائف الثانوية للمواطنين الذين يستطيعون أن يتسلحوا بسلاح الهوباسيت أى السلاح الخفيف، ولكن على أن يُنتخب "الأركونت" وأمناء الخزينة من بين أولئك الذين يمتلكون رأس مال قدره ألف درخم، وأن يُنتخب "الاسترابتيج" أى القواد و"الهيبارك" أى قادة الفرسان من بين أولئك الذين يمتلكون رأس مال قدره عشرة آلاف درخم، ولهم أولاد شرعيون يتجاوز سنهم العاشرة.

وفى الواقع إن خصوم الديمقراطية الأثينية كانوا يؤسسون- كلما استطاعوا تحقيق أغراضهم- أوليجاركية عنيفة مثل أوليجاركية الأربعمئة، وأوليجاركية الثلاثين، أو يعطون على الأقل السلطة إلى أقلية مثلما فعل "تيراميدن" و"أنتيباتروس"، ومع ذلك فقد وجد من رجال السياسة من ظنوا أنه من الممكن كبت الديمقراطية دون الوقوع فى الأوليجاركية، ففى عام ٤٠٣ اقترح المدعو "فورميزيوس" قصر الحقوق السياسية على الملوك الأثينيين، أى على ما يقرب من خمسة عشر ألف مواطن، من بين ما يزيد على العشرين ألفاً، وهكذا خلقت أوليجاركية بالغة الاختلاط، وإن كان فى ذلك تحطيم لمبدأ الديمقراطية.

وإلى كل هذه الأنواع من الأوليجاركية يضاف نوع أخير هو الديمقراطية السوفسطائية، ولقد أعطانا أرسطو تفصيلات طريفة عن الحيل التى كانت تسمح بأن ينتزع من الشعب فى الواقع الحقوق التى يعترف له بها نظرياً حتى تصبح مجرد خداع للأبصار، وهذه الحيل تتناول خمسة أهداف: الجمعية ووظائف الحكم، والمحاكم، وتملك الأسلحة، وساحات الرياضة.

"فبالنسبة للجمعية يسمح للجميع بحضورها ولكنهم يفرضون غرامة على المتخلفين، غرامة يلزم الأغنياء فقط بدفعها، أو بدفع غرامة أكبر من الفقراء. وبالنسبة لوظائف الحكم يحظر على من يملكون النصاب الاعتذار عن توليها بينما يسمح بذلك للفقراء. وبالنسبة للمحاكم تفرض الغرامة على الأغنياء الذين يمتنعون عن الجلوس

ففيها، بينما يعفى منها الفقراء، أو تكبر الغرامة على الأولين وتنخفض إلى حد التفاهة على الآخرين، كما نلاحظ في قوانين كارونداس. وأحياناً يكفي أن يسجل المواطن اسمه في السجلات المدنية كدليل على أنه قد دخل الجمعية أو المحكمة، ولكن من يتغيب بعد أن يسجل اسمه يتعرض لغرامات كبيرة، وهم يقصدون بذلك إلى أن يصرفوا الناس عن تسجيل أسمائهم وبالتالي عن الحضور في المحكمة أو الجمعية. وكان نفس النظام التشريعي متبعاً بالنسبة لتمكن الأسلحة ولمزاولة الرياضة البدنية، فكانوا يسمحون للفقراء بالأسلحوا أنفسهم بينما يعاقبون الأغنياء. وعند عدم التردد على ساحة الرياضة كانت تفرض الغرامة على هؤلاء ويعفون منها أولئك بحيث يذهب إليها الأغنياء خوفاً من الغرامة، ويمتنع الفقراء ما داموا لا يتعرضون بامتناعهم لأي أذى.

الفصل الثالث

النظم الأوليجاركية

لقد كانت للأوليجاركية نفس أدوات الحكم التي كانت للديمقراطية. ولو أننا نظرنا إلى الأمور نظرة سطحية لما وجدنا فارقاً بين النظامين، إلا في عدد الذين يستفيدون منهما، ففي كليهما يستطيع جميع المواطنین المتمتعين بحقوقهم أن يحضروا الجمعية وأن يجلسوا في المجلس وأن يختاروا حكاماً، ولكننا عندما ندقق النظر نجد أن مسألة العدد لها من الأهمية ما يجعل النظم المتحدة المظهر مختلفة في حقيقتها تمام الاختلاف.

١- الجمعية والمجلس

إن السيادة من حيث المبدأ مركزة فى مجموع المواطنين العاملين، وهم يزاولونها فى الجمعية المسماة "إكليزيا" أو "هاليا". وهم يُنحَوْن عن اجتماعاتهم بقية الشعب من الجمهور فاقد الأهلية المسمى "بليتوس". وفى مدن تساليا كانت الأجورا تسمى "ميدان الحرية"، ولكن على أى نحو يجب فهم هذا اللفظ؟ لقد كان الحكام مكلفين بأن يحتفظوا بالميدان العام نقياً من كافة السلع، وأن يبقوه محظوراً على الصانع والفلاح وكل فرد من هذا النوع.

فى الأوليجاركية التى يكثر فيها عدد الأغنياء كثرة نسبية، كان منطق النظام نفسه يقتضى أن يتخلى الأقل ثراء عن إدارة دفة الأمور إلى الأكثر ثراء، أى إلى المجلس، أو إلى جمعية ضيقة، أو إلى الحكام. وكانت هناك عدة سبل للوصول إلى هذه النتيجة، فأحياناً كان لا يسمح للجمعية إلا بمناقشة الاقتراحات التى تعد فى المقامات العليا، وتلك كانت وسيلة لإعطائها صوتاً فى المداولات مع حرمانها من حق المساس بالدستور، وكانت تمنح أحياناً الحق فى وضع خبراء لتنفيذ المشروعات التى تقرر خارجاً عنها ولكنها لا تملك تعطيلها، بل وأحياناً لم تكن تُعطى إلا رأياً استشارياً مع التخلّى عن حق اتخاذ القرارات إلى الحكام. ففى مدن كريت كان المواطنون المؤهلون يستطيعون أن يأتوا آلافاً إلى الأجورا، ولكن لم يكن لهم إلا الموافقة الشكلية برفع الأيدى أو بالتصويت السرى على المقترحات التى يقدمها إليهم المجلس والحكام، بل وأحياناً كانوا يُعتبرون الشهود الآليون الصامتون لبعض القرارات الرسمية مثل التبنى أو استقبال السفراء الأجانب.

لقد كانوا يرون من الأفضل عدم دعوة جميع المواطنين فى وقت واحد. ففى مدن "بيوسيا" فى القرن الخامس كان الشعب النَّصابى مقسماً إلى أربعة أقسام، تتداول

بالتناوب وظيفه المجلس وتقديم المشروعات للجمعية العمومية للحصول منها على الموافقة النهائية التي لم يكن فيها أى شك. وعلى هذا النحو لم يكن يشترك فى إدارة الأمور من بين سكان طيبة البالغ عددهم ثلاثة آلاف تقريباً غير ٧٥٠ مواطناً فى نفس الوقت. وقد وضع مشرعو المذاهب من الآتينيين حدوداً لهذا النظام بوضع دستور الخمسة آلاف، فهذه الخمسة آلاف كانت تقسم هى الأخرى إلى أربعة أقسام، وفى كل قسم كان الرجال الذين يبلغون الثلاثين من عمرهم يكونون مجلساً، وكان كل من هذه المجالس يقوم لمدة سنة، وعلى هذا النحو كان المجلس العامل يتكون من ٨٠٠ إلى ٩٠٠ عضو تقريباً. وفى المناسبات الخطيرة كان من الممكن أن يضاعف المجلس. وفى هذه الحالة كان كل عضو يختار عضواً إضافياً من بين المواطنين الذين تتوفر فيهم نفس شروط السن، وكانت الجلسات تنعقد فى الظروف العادية كل خمسة أيام، وكان مكتب المجلس يتكون من خمسة مراقبين يعيّنون بالقرعة، وفى كل يوم يعين واحد من الخمسة بالقرعة أيضاً ليتولى الرئاسة. وكل عضو لا يكون حاضراً وقت افتتاح الجلسة كان يدفع غرامة قدرها درخم واحد، وذلك ما لم يكن قد حصل على أجازة نضامية. ولكن هذا التنظيم ظل حبراً على ورق ما دام زعماء الأوليجاركية المتطرفة وهم الأربعمئة يتمتعون بالسلطات الثورية، وقد حصلوا على حق دعوة الخمسة آلاف عندما يرون داعياً لذلك، ولكنهم لم يفعلوا ذلك مرة واحدة. ومع ذلك فقد قام هذا التنظيم فعلاً خلال العدة أشهر التى أخرج فيها نظام "تيرامين" العودة إلى الديمقراطية. فهناك وثيقة رسمية تنبئنا بقيام لجنة من المراقبين لهم رئيس.

وبدلاً من تقسيم الجمعية إلى عدة أقسام كانت الأوليجاركية تفضل أحياناً أن تقيم بين الجمعية العامة والمجلس جمعية ضيقة متمتعة بثقتها. وهذا هو ما حدث فى إسبرطة. فمن حيث المبدأ كان لجميع الإسبرطيين البالغين من العمر الثلاثين والمقيمين فى القبائل، والمعدّين بالتربية العامة والمقبولين فى الولائم العامة؛ الحق فى حضور "الأبلا" أى الجمعية العامة، وكان عددهم فى الأصل تسعة آلاف كما نعلم، وكانوا

يجتمعون فى سهل يقع على ضفة نهر "الإيراتوس" بين جسر "بايكا" وبين "السكناكيون"، وكانوا يتناقشون فى الهواء الطلق وقد جلس الملوك والشيوخ على كراسى خاصة، بينما تكس الآخرون على المقاعد أو جلسوا على الأرض. وكانت الجمعية تنعقد انعقاداً عادياً مرة فى كل شهر على الأقل وقت تمام القمر، ولكن الدورات غير العادية كانت عديدة، وحتى أواسط القرن الثامن كانت الأبلات تتمتع بسلطات واسعة. فكان لها حق التعديل وإن لم يكن لها حق الاقتراح، وكانت تعلن الحرب وتشرف على عمليات القتال، وتعقد معاهدات التحالف والصلح وتعين الشيوخ والحكام وتسوى المسائل الخاصة بوراثة العرش، وكانت تصوت بالصياح، وفى حالة الشك بطريقة الانحياز إلى أحد الجانبين، وهكذا كانت الأبلات تملك "السيادة والقوة".

ولكن عدد الأنداد أخذ يتناقص بسرعة، فالالتزام بتملك قطعة من أرض المدينة والتعهد بنفقات الولائم العامة هوى بالكثيرين منهم إلى الطبقة السفلى، وفى نفس الوقت رفعت الثروة المتزايدة عدداً قليلاً فوق مستوى الأنداد فكونوا الأرستقراطية المسيطرة. وقد وضع هؤلاء النبلاء الكبار الملكية تحت وصايتهم، وشلوا الجمعية العامة، وعندئذ أخذت الأبلات تجتمع فى بناء مسقوف يكفى لاحتواء حفنة المواطنين الحاضرين. وإذا كانت قد استمرت فى انتخاب الحكام فإنها اتبعت فى ذلك نظاماً صبيانياً يلفى فى الواقع حقها. وأما كهيئة مداولة فإنها لم تعد تستشار إلا من الناحية الشكلية، ويطلب إليها إبداء رأى ولكن دون التقيد به، وفى ذلك يقول القانون "إذا أبدى الشعب رأياً منحرفاً فإن الشيوخ والملوك لا يسايرونه"، وقبل الدخول فى حرب أو حلف اليمين على معاهدة يحرص رؤساء المدينة على تعرف رأى الأغلبية، ولكن ذلك لا يمنعهم من أن يفعلوا ما يريدون، وعندما يتخذون قراراً فى مسألة داخلية فإنهم يعلنونه كأمر صادر إلى من يلزمهم اتباعه.

ومع ذلك فإن الأربعة وعشرين شيخاً والخمسة مراقبين لم يكونوا هم كل النبلاء. ففي الظروف الخطيرة كانوا يجمعون فى لجنة سرية الحكام الرئيسيين والشخصيات

الأكثر ثراءً واعتباراً. وهذا المجلس الأكبر من "الجيروسيا" أى مجلس الشيوخ، والأصغر من "الأبلا" أى الجمعية العامة، هو الذى يسمى بالجمعية الصغيرة التى لم يرد لها ذكر فى التاريخ الذى قصه القدماء غير مرة واحدة، ولكننا نعلم أن أوليحاكية إسبرطة كانت محاطة بالأسرار الغامضة ونظام أوشكنا أن لا نلمح وجوده- ربما كان معتبراً جهازاً أساسياً فى حكومة إسبرطة.

ولا شك أن الهيئة التى ورد ذكرها كثيراً تحت اسم "اسكلييتوس" أو "سنكيتوس" إنما كانت جمعية صغيرة على الطريقة الإسبرطية، جمعية منتقاه بكل دقة. وهذه الهيئة كانت تعمل حاملة أحد الاسمين فى مدينتى رجيون وأكرياجاس إلى جوار "أهاليا" أو "ألبولا". وفى كروتونا إلى جوار "الإكليزيا" و"الجيروسيا". بل لقد وجدت مدن كانوا لا يدعون فيها الجمعية إلى الإنعقاد اكتفاء بدعوة "السنكلييتوس".

وفى الأوليجاركيات التى تحتوى على عدد قليل من المواطنين كانت الجمعية تستطيع أن تحتفظ احتفاظاً فعلياً بحقوقها على نحو أيسر. ففى مدينة بولوفون كان الألف كلهم من كبار الأثرياء وكانوا يحضرون جميعاً إلى الأجورا على الأقل لكى يعرضوا بذخهم، وفى أوبونتيا كان الألف يشرعون القوانين فى جمعية عامة، وفى كروتونا كان الألف يستشارون فى مسائل السلم والحرب كما تستشار السنكلييتوس، وفى "مساليا" كان الستمائة "إيموكوس" المعينون مدى الحياة يجتمعون فى سندريون ويكونون الأساس الصلب لهرم مدرج.

وفى مثل هذه الأوليجاركيات المحدودة كان فى الواقع من الصعب التمييز بين الجمعية والمجلس، ففى مساليا مثلاً من الممكن أن يعتبر "السندريون" جمعية عامة أو أن يعتبر "بوليه" وأن يعتبر الخمسة عشر "بوليه" أو لجنة تنفيذية. وفى إيبيدورا يقولون أن المائة وثمانين كانوا يختارون من بينهم أعضاء البوليه المسمين "أرتينوس". ولكن اسم هؤلاء "الأمرين" يدل على أنهم لم يكونوا يختلفون كثيراً عن أرتينوس مدينة أرجوس المجاورة التى كانوا يكونون فيها هيئة من كبار الحكام متميزة عن البوليه تمام

التميز، والفارق الوحيد هو أن المدن الصغيرة لم تشعر بحاجة إلى أن تتخير مجلساً من بين أعضاء الجمعية، بينما كانت المدن الكبيرة تقوم فيها منذ عصر الأوليغاركية ثم في ظل النظام الديمقراطي بعد ذلك- هيئة تسمى بولا وهالييايا.

من كل ما نستطيع علمه عن الجمعية في المدن الأوليغاركية تخلص النتيجة الآتية: وهي أنه ما دام المبدأ الأوليغاركي يحرم الفقراء من كافة الحقوق، ويرفع الأكثر ثراءً فوق الأقل ثراءً فإنه لم يكن بد من أن تتركز السلطة السياسية في المجلس.

وحيثما كان المجلس ذا صبغة أسرية، فقد كان يسمى عادة "جيروسيا". وكان هذا الاسم شديد المطابقة لذلك لأنه لم يكن يدخله إلا المتقدمون في السن فحسب، بل لأن أعضاءه كانوا يحتفظون بمقاعدهم فيه مدى الحياة. ففي إسبرطة حيث لم يكن المواطن يستطيع أن يصبح عضواً في الأبلأ قبل سن الثلاثين، لم يكن من الممكن أن يختار شيخاً، أى عضواً في "الجيروسيا"، قبل أن يصبح معفياً من كل خدمة عسكرية- أى في سن الستين-، ثم يظل عضواً بعد ذلك مدى الحياة. وبالرغم من هذه السن المتقدمة فإن الانتخابات كانت قليلة الحدوث، وذلك لأن الجيروسيا الإسبرطية لم تكن تضم غير ثمانية وعشرين عضواً بالإضافة إلى الملكية أى ثلاثين عضواً من بينهم اثنان بالوراثة.

ويتحدث بلوتارك عن هذه الانتخابات بنغمة شعرية؛ فيقول "لقد كانت أروع المعارك بين البشر، وأقواها على إثارة الصراع، وكانت تدور بين الأخيار والحكماء لانتخاب أكثرهم خيرية وحكمة. وكان ثمن النصر صكاً بالفضيلة يمنح مدى الحياة مشفوفاً بسلطة شبه مطلقة في الدولة". ولكن الحقيقة لم تكن بهذا الجمال، فالمرشحون كانوا يُختارون داخل محيط بالغ الضيق من المتمتعين بالامتيازات، وكذلك المحكمون المكلفون بإعلان - أى من المرشحين- قد أثار أكبر الصيحات المستمرة. ومن السهل أن نتصور أية فوضى كانت تسود مثل هذا الانتخاب.

ولقد أوضح أرسطو- الذي لا يتهم بالقسوة نحو النظم الأرستقراطية- نتائج هذا النظام بقوله "يميل الإنسان إلى الظن بأن الجيروسيا كانت تكفل للمدينة كل ضمان،

وذلك بحكم تكوينها من رجال ناضجين تربوا على نحو يحقق الفضيلة، ومع ذلك فإن سلطة تدوم مدى الحياة فى اتخاذ القرارات المهمة تعتبر نظاماً غير مبرراً من العيوب، وذلك لأن للذكاء كما للجسم شيخوخته". والتربية التى يتلقاها أعضاء الشيوخ لم تكن بحيث يطمئن المشرع كل الاطمئنان إلى فضائلها، ولقد رأينا أناساً من الذين تقلدوا هذا المنصب تصل إليهم الرشوة، ويضحون بالمصلحة العامة فى سبيل المحسوبية، ولذلك ربما كان من الأفضل أن لو لم يعفوا من كل مسئولية".

فى إيليدا لم يكن التسعون شيخاً الممثلون للقبائل الثلاث يعينون بنفس الطريقة التى يعين بها الثمانية وعشرون فى إسبرطة، فلم يكن هناك بالنسبة لهم حد أدنى للسن، لأن كلاً منهم كان يمثل عشيرته وكان الولد يخلف أباه، ولكنهم لما كانوا يظلون فى مناصبهم حتى الموت، فإنهم كانوا فى جملتهم هم أيضاً شيوخاً فى السن، ومن هنا نرى كيف كان المجلس يتكون فى المدن الأخرى التى يحمل فيها اسم جيروسيا مثل "أيفيز" و"كروتونا".

ولكن المجلس لم يكن فى حاجة إلى أن ينعت بصفة خاصة كى تظهر طبيعته الأوليجاركية. وقد يسمى "بوليه" فى النظام الديمقراطى، ويتكون من أعضاء معينين مدى الحياة، وفى هذه الحالة كان البوليه الأوليجاركى يضم عادة كبار الحكام بعد خروجهم من مناصبهم. وفى آتينا العتيقة كان يتكون من الأركونت القدماء. وهذا المجلس الأرستقراطى لن تمحوه الديمقراطية فى أى وقت، ولن يتوقف عن الاجتماع فوق "الأريوباجوس" أى تل أريس بآتينا، كى يفصل فى قضايا القتل، ولكنه قبل أن يقصر البوليه الحقيقى اختصاصه على هذه المسائل القضائية، كان يجمع إلى القضاء العالى سلطة مطلقة فى جميع المسائل المتعلقة باحترام القوانين، والمحافظة على النظام ومسئولية الحكام، والعلاقات مع الخارج. ومن الراجح أن نرى هيئة مماثلة بكيوس فى البوليه الذى أقامت الثورة إلى جواره فى عام ٦٠٠ بوليه شعبى آخر.

وأما فى كريت فلم يكن شك فى أن حكام كل مدينة فيها وهم المسمون "كوزميس" كانوا يدخلون البوليه بعد انقضاء العام الذى يتقلدون فيه منصب الحاكم ثم يظلون فى

المجلس مدى الحياة، ولا يتردد أرسطو فى أن يطلق على هؤلاء الأعضاء اسم الشيوخ. وفى كنيذ لم يكن البولييه يتكون بنفس الطريقة التى يتكون بها فى كريت وفى أتيناً لأنه كان يضم عدداً محدوداً من الأعضاء ولكن أولئك الأعضاء كانوا يظلون أيضاً مدى الحياة ويبتون فى المسائل المهمة تحت رئاسة "الأفستير".

رأت بعض الأوليجاركيات خطراً فى وجود بولييه كثير العدد، فأحلت محل المجلس الكبير مجلساً ضيقاً أى لجنة. ويرى أرسطو فى هذه اللجنة التحضيرية نظاماً يتعارض تعارضاً أساسياً مع مبدأ الديمقراطية فيقول: "إنها لضرورة حتمية أن توجد هيئة مكلفة بإعداد مناقشات الشعب حتى توفر عليه وقته، ولكنه إذا كان عدد هذه الهيئة قليلاً كان هذا هو الأوليجاركية، ولما كان عدد أعضاء تلك اللجنة التحضيرية قليلاً، فإن اللجنة المذكورة تأخذ صبغة أوليجاركية. وحيثما توجد الهيئتان معاً أى اللجنة والبولييه نرى اللجنة هى المسيطرة ذلك لأن البولييه يقوم على المبدأ الديمقراطى بينما تقوم اللجنة على المبدأ الأوليجاركى".

والرأى الذى يبديه أرسطو يستند إلى عدة أمثلة، فحكومة التجار التى قامت فى كورنتا بعد سقوط "الكبسيليديين" كانت تستند إلى "جيروسيا" مكونة من ثمانين عضواً يُختارون من القبائل الثمانى، كانت كل قبيلة تعين تسعة أعضاء عاديين ثم عضو لجنة. وكان أعضاء اللجنة الثمانية يكونون مجلساً أعلى، وكان هذا المجلس هو الذى يقدم المسائل إلى الجيروسيا معدة إعداداً كاملاً، وقد نقلت كورنتا هذا النظام إلى واحدة على الأقل من مستعمراتها.. ففى كورسيرا كان أعضاء اللجنة يعملون باتفاق مع اللجنة التنفيذية للبولييه، وكان رئيسهم هو الذى يرأس جمعية الشعب، وهكذا نستطيع أن نفسر كيف أن لفظ عضو اللجنة التحضيرية كان يطلق فى المدن الأخرى أحياناً على نفر منهم، وأحياناً أخرى، بل وغالباً، كان يطلق على هيئة من كبار الحكام الذين يديرون من الخارج أعمال المجلس. ففى دلف كان أعضاء المجلس الثلاثين يقسمون إلى قسمين نصف سنويين. وكان زعماء كل قسم يعينون مع الأركونت فى الوثائق الرسمية.

ولذلك لا غرابة فى أن نرى هؤلاء الأعضاء يسمون فيما بعد "أعضاء اللجنة التحضيرية". وفى بلاد أخرى مثل "هستيايا" نرى أعضاء اللجنة التحضيرية يتولون السلطة التنفيذية، وفى أيرتيريا يلوح أنهم كانوا رؤساء الدولة، فكانوا هم حراس الأختام والمحفوظات، وبين أيديهم كان المواطنون يحلفون اليمين، كما كانوا يعلنون الجوائز العامة، ويديرون المالية والسياسة الخارجية، كما كانوا رؤساء "البوليه"، وبهذه الصفة كانوا يحررون النصوص التى تجرى عليها المداولات، ولم يكن الموظفون الآخرون يملكون أن يقترحوا مراسيم إلا بواسطةهم، وبالجمله كانوا - كما يقول أحد النقوش - هم الرؤساء. وفى عام ٤١١ بعد أن وقعت كارثة صقلية ورفع الحزب الأوليجاركى فى أثينا رأسه، نراه يبدأ بمحاكاة هذا النظام فيجرد البوليه من سلطاته ويعهد إلى لجنة تحضيرية من عشرة أعضاء بمهمة درء الخطر العام باتخاذ إجراءات استثنائية، ثم يضيف إلى هذه اللجنة عشرين عضواً جديداً، ويكلفها بإعداد المراسيم التى تراها ضرورية لسلامة الدولة، ثم بوضع دستور جديد.

٢ - الحكام

كى نفهم مركز الحكام فى المدينة الأوليجاركية، يجب أن نعود إلى الماضى كما نلمحه من خلال الملاحم، فقد مر زمن كان الملك يزاول فيه سلطته بواسطة من كانوا يعاونونه فى مجلسه، وهم الشيوخ أو الرؤساء، وعندما لم يعد هو السيد ظلت السلطة التنفيذية بالطبيعة بين أيدي أولئك الذين ظلوا يكونون الجيوسيا أو البوليه، فأصبح المجلس هو هيئة الحكم العليا وظل دائماً كذلك. وهذه الحقيقة الأساسية تظهر حتى فى المدن التى تحولت فيها الأوليجاركية منذ زمن طويل إلى ديمقراطية، إلى حد أن أرسطو عند وصفه لدستور أثينا؛ نراه يجمع كافة مناصب الحكم الأخرى حول "البوليه" الذى يضعه فى القمة. ولكن هذه الحقيقة تبدو أكثر وضوحاً فى النظام الأوليجاركى الذى تتصل أصوله اتصالاً مباشراً بالنظم الهوميرية، والعلاقات الوثيقة الدائمة بين مناصب الحكم وبين المجلس تفسر الكثير مما يبدو شاذاً فى مظهره.

وقد رأينا كيف أن أعضاء اللجنة التحضيرية كانوا يعتبرون- تبعاً للمدن المختلفة- مديرين لأعمال البولييه، أو مفوضين لأمر الإدارة. وقد ظل تقسيم العمل السياسى غير محدد أيضاً بالنسبة "للأرتينوس" أو "الأرتينيس" فى إيبيدورا وأرجوس. وهناك عدة نظم تستحق الاهتمام من هذه الناحية، وهى: نظم "الديميرجوس" و"التيموكوس" و"الأيسمنتيس" و"البريتان".

ولفظه "ديميرجوس" تدل فى ذاتها على قدمها السحيق، فهى ترجع إلى العصر الذى ابتدأ فيه تنظيم المدينة يتخلص من نظام الأسرة، فهم كالصناع "أولئك الذين يعملون للجمهور". ونظام الديميرجوس من أشد النظم غموضاً فى بلاد الإغريق وأقلها تحديداً، ومع ذلك فقد انتشر فى البلييونيزيا (أركاديا، وإيليدا وأكايا وأرجوليدا)، وفى المؤسسات التى أقامها الدوريون والأكيون خلف البحار (أمورجوس، وأستيبالايا، ونيسيروس، وكنيد، وكرسونيوس فى منطقة البحر الأسود، وبيتيليا فى إغريقيا الكبيرة)، وهناك مدن ظهر فيها هذا النظام فى وضوح على شكل مجلس بالغ القدم مثل إيليدا وكان يعمل أحياناً فى هذا الوضع إلى جوار البولييه الأحدث عهداً، كما نرى فى أرجوس مثلاً. وفى مدن أخرى نراه يتحول فى صراحة إلى هيئة حكم عليها تتمتع دائماً بحق خلع اسمها على السنين، ولكنه فى الغالب يستحيل علينا تمييز اختصاصاتها، وليس ذلك لنقص الوثائق الكافية فحسب، بل لأن هذا النظام أيضاً كان شيئاً غامضاً مهجناً قليل التطور.

ونظام التيموكوس لم يوجد إلا فى مدن إيونيا ومستعمراتها، وفى هذا اللفظ ما يدل على أن أصحاب هذا المنصب كانوا كبار الحكام، ولا شك أنهم كانوا كذلك فى العصور البعيدة القدم على الأقل، وابتداء من القرن الخامس نرى إلى جوارهم حكماً آخرين، ولكنهم احتفظوا دائماً باختصاصات دينية. ولما كانوا يسيطرون على البريتينيه فقد ظلوا كالبريتان على صلة وثيقة بالمجلس، ففى تيبوس نراهم يطلقون- باسم المدينة- اللعنات التى تضمن احترام القوانين، ويرأسون حفلات العبادة ويشتركون مع

الاستراتيج في اقتراح المراسيم. وفي بيينا كانوا يقترحون على المجلس المراسيم، وكان مقرهم هو الموقد العام المسمى "تيموكيون"، وفي "نقراطيس" كانوا يوقعون الغرامات على مقدمى الضحايا الذين لا يقومون بواجبهم نحو "البريتينية".

ونظام "اليسمينيتوس" كان أكثر غرابة. فاللفظ يدل على أنهم كانوا حفظة المجاملات والعادات الطيبة. وتاريخه يعود بنا إلى العصر الذى لم يكن الإيونيون قد انفصلوا فيه بعد عن بلاد الإغريق ذاتها. والذى اتخذت فيه باترسيا فى مقاطعة أكيا إلهاً "ديونيسوس- الأيزميتى". وفى آسيا الصغرى لم يكن هؤلاء "الأيزمنوت" رؤساء البروتوكول يعملون كأعضاء فى المجلس. وفى الملاحم الهوميرية كان هؤلاء الأشخاص المنحدرون من سلالة الأمراء يختارون كى يُنظَّموا الرقص والألعاب فى الأعياد. ولذلك لا يدهشنا أن نرى فى ميليه جماعة الأشراف القدماء يتخيرون كل عام "أيسمينيتوس" لكى يرأس الاحتفالات العامة وعلى رأسه التاج حتى كان يسمى فى المدينة نفسها بحامل التاج "استفانوفور" الذى تسمى السنة باسمه "إييونيموس". وهكذا أصبح منصب "الأيزميتوس" هو منصب الحكم الرئيسى فى المدن الإيونية. وفى نكسوس أصبحت السنة تحمل اسم اثنين من أصحاب هذا المنصب. وفى تيروس كان أيسمينيتوس واحد له الحق فى أن يحكم أحكاماً قضائية تصل إلى حد عقوبة الإعدام. والظاهر أن إيوليدا قد استعارت هذا النظام عن إيونيا، ذلك لأن أرسطو أشار إليه فى كتابه عن دستور كيميه.

وعلى أية حال فإن الإيوليين قد أعطوا هذا اللفظ الخاص بالمشرف على العادات معنى أوسع، فكانوا يطلقونه على الشخصيات المزودة بسلطات استثنائية كى يعيدوا السلام بين الأحزاب، ويصدروا مجموعة قوانين. وهكذا أصبح نظام الأيسمينيتوس نوعاً من الديكتاتورية فى الداخل يمنح لزمان محدد أو لمدى الحياة، أى أصبح نظاماً استبدادياً انتخابياً كما يقول أرسطو. ومن هنا نرى بتاكوس الذى خلد فى ميتيلينا هذا المنصب يسميه خصومه الذين تسيطر عليهم الذكريات الهوميرية مستبداً أو ملكاً.

وبينما كان هذا المنصب يتقلده فى آسيا الصغرى حكام عاديين أو استثنائيون، نراه يبقى متصلاً فى إحدى مقاطعات بلاد الإغريق ذاتها بنظام البولية، فكان أهل ميجارا الدوريون يطلقونه على أعضاء اللجنة الدائمة فى البولية. وإلى جوار "البوليتيريون" أى قاعة مجلس الشيوخ كان يقوم عندهم "الأيسمنيون" وقلدت مستعمرات ميجارا نظمها من هذه الناحية، فكان نظام الأيسمنتيس يقوم فى سيلينونتتا منذ القرن السادس كما وجد فى سالامبريا وكالسيديونا وكالاتيس وكرسومينوس، وفى تلك المدن كان يوجد رئيس لهذا النظام يتولى أيضاً رئاسة البولية على نحو ما كان يفعل رئيس البريتان بآتينيا.

وأما عن البريتان، فإن نظامهم هو الذى يظهر لنا بوضوح كيف أن الشيوخ الذين كانوا يحيطون بالملك الهوميرى قد استولوا على السلطة، وكيف أنهم أخذوا يباشرون تلك السلطة كهيئة أو يعهدون بها إلى فرد. وقد كان فى كل مدينة بريتانىه يقدمون فيه الضحايا الرسمية على المذبح العام ويقسمون لحمها بين الضيوف العموميين، وقديماً كان البريتانيه هو القصر. حيث كان الملك يدعو الملوك لأخذ رأيهم ولسكب نبيذ الشرف، وأما الآن فقد أصبح جميع الرؤساء، بمن فيهم الملك، سادة هذا البناء المقدس الذى يحمل اسمه وهم يكونون المجلس. وكان هذا المجلس يقسم فى الغالب أقساماً تتناول وظيفة البريتان بالتناوب. واستمر الحال على هذا المنوال حتى فى المدن التى حطمت فيها الديمقراطية النظم الأوليجاركية، ولكنه كثيراً ما حدث أيضاً أن تركزت جميع سلطة الأرستقراطية بين يدي بريتان واحد، ولم يكن هذا البريتان عندئذ رئيس المجلس فحسب بل كان فى الواقع رئيس الجمهورية المتولى للسلطة التنفيذية.

والصورة الأولى لهذا النظام كانت مألوفة فى بلاد الإغريق ذاتها. حيث كانت جماعة البريتان تكون عادة لجنة فى البولية حتى ولو كانت مكلفة باختصاصات خاصة، كما حدث فى دلف. حيث كانت مهمتها محصورة فى المسائل المالية، وكانت الصورة الثانية مألوفة فى آسيا الصغرى. فأرسطو يذكر البريتان كحاكم أعلى لمدينة ميليه، وتخبرنا النقوش أن السنين كانت تسمى باسمه فى هاليكارناس وكيوس ديتوس

وجامبريون، ثم فى مدن لزبوس بنوع خاص كميتيلينا وميتيمنا وإيريزوس وأنتيسا، وبواسطة كورنثه التى تعتبر شاذة فى بلاد الإغريق ذاتها عرف الغرب نظام البريتان الواحد، ففى كورسيرا وريجيون كانت السنون تحمل اسمه.

وعلى غرار نظام الأيسميتيس والبريتان يلوح أنه لم تكن هناك حاجة إلى الإكثار من عدد الحكام، فالارستقراطية اكتفت بأن وضعت رئيسها إلى جوار الملك، ورأى الملك الذى أصبح هو نفسه فى مرتبة الموظف سلطته تنتقل إلى منافسه فى سرعة، ولقد سمى نبلاء آتينا مبعوثهم السنوى هذا باسم الأركون وبتكليفهم له بالمحافظة على حق العشيرة القديم نراهم يجعلون منه الشخصية الأولى فى الدولة، تلك التى تخلع اسمها على السنين والتى تحمل محل الملك فى البريتانيه. وعند اللوكويين سكان أوبونتا كانت الأركونتي يسيطر سيطرة مطلقة على جميع الإدارة وكان يرأس بنوع خاص الهيئات القضائية، وفى البلاد التى كان فيها البريتان شخصاً واحداً كان هو الذى يحتل هذه المكانة السامية، ويقول أرسطو: "إن سلطته فى ميليه قد بلغت حداً جعلها تنقلب فى سهولة كبيرة إلى النظام الاستبدادى، وفى كورنثه تمكن الباكياديون من أن يصبحوا السادة المطلقين خلال تسعين عاماً باحتفاظهم سنوياً بمنصب البريتان وبإعطاء هذا المنصب جوهر السلطة الملكية". والواقع أن اسم الحاكم الأعلى قد بلغ من التباين حداً نرى معه أحد قوانين الأليين لا يستطيع أن يعدد جميع الألقاب التى يحملها فى نواحي البلد المختلفة فيسميه بلفظ عام غامض هو "ذلك الذى يتولى اسمى وظيفة".

وعندما أخذت المدن فى الاتساع رأينا التقدم فى تقسيم العمل السياسى والإدارى يؤدى إلى زيادة عدد الموظفين والحكام. وهذه الظاهرة تتضح فى المدن الأوليجاركية ذاتها وإن تكن بنسبة أقل منها فى الديمقراطيات، ويكفينا أن نضرب لذلك مثلاً ما حدث فى آتينا حيث نرى نبلاء المدينة القديمة يقيمون إلى جوار الملك والأركونتي بوليماركوس مكلفاً بالأمور الحربية، ثم ستة قضاة "تيسموتيتيس" يتولون القضاء.

والواقع أن تنظيم القضاء كان الحاجة الماسة التي تتطلبها بلاد الإغريق خلال القرون التي خضعت فيها للنظام الأوليجاركى.

فقديماً كان الملوك ومن حولهم أعضاء المجلس يستشارون فى الخصومات باتفاق أطرافها وعندما انقلب هذا القضاء التحكيمى إلى قضاء إجبارى كان من الطبيعى أن يوزع حق القضاء بين الحكام ورثة الملوك وبين المجلس كهيئة مستقلة. وفى بيوسيا سوى هزيود وأخوه نزاعهما الخاص بالميراث بواسطة ملوك تيزبيه، وفى آتينا كان الأركونت الملك ومعه - فيما يبدو- ملوك القبائل يرأس المجلس الذى ينظر فى القضايا الخاصة بالنظام العام ويحكم فى المسائل الجنائية فوق الأيروباج "تل اريس"، وفى كورنثه كانت الجيروسيا هى التى تتولى القضاء فى المسائل الجنائية والسياسية، وفى إسبرطة لم يعد للملوك اختصاص فى غير المسائل الدينية، بينما احتفظت الجيروسيا بحق الفصل فى المسائل الجنائية وبالاشتراك مع الأيفور فى نظر جميع المسائل التى تتعلق بأمن الدولة من قريب أو بعيد وفى "لوك" كان الأركونى يفصلون فى المسائل المدنية، ولكن المسائل الشائكة منها كانت تعرض على الكوزموبوليس وإذا لم يقبل أحد الطرفين حكمها حوت القضية إلى جمعية الألف العامة التى كانت تحكم بشنق الخاسر فرداً كان أو حاكماً.

ومع ذلك فلما كان الملك - منذ العصر الهوميرى- لا يستطيع أن ينتظر فى الأجورا من الصباح إلى المساء حتى يأتية من يطلب تحكيمه فى المنازعات، فإنه كان ينتدب لهذه المهمة من يسمونه الديكاسبولوس. وهكذا نرى فى بعض المدن إلى جوار المجلس أو الحاكم المتولى سلطة القضاء العليا قضاة خاصين لنظر القضايا قليلة الأهمية، ومن هؤلاء الديكاستيس الذين نراهم يجلسون للقضاء فى جورتيينا فى مرتبة أوفى من الكوزميس، وهم لا ينظرون إلا فى قضايا القانون العادى ولكل منهم اختصاص خاص يزاوله بواسطة سكرتير محفوظات، ولا شك أن القضاة الذين كانوا يعملون عند اللوكرين من سكان أوبنتا تحت إشراف الأركوس لم يكونوا مختلفين عن

هؤلاء القضاة، وفي هذه الطائفة أيضاً يجب أن ندرج القضاة الذين وضع دراكون نظامهم فهؤلاء القضاة البالغ عددهم واحداً وخمسين كانوا يكونون هيئة تحل محل مجلس الأريوباجوس في نظر قضايا القتل الخالي من سبق الإصرار.

ونحن لا نستطيع أن نتمهل كي نقدم قائمة لكافة الوظائف، ولذلك نكتفى بتوضيح خصائص الأهم منها.

في نظام الأوليجاركية الأسرية كانت الوظائف وراثية ولمدى الحياة ومن ثم لم تكن تخضع لأية مسئولية، وهذا عيب خطير لم يغب عن فطنة أرسطو، وبالطبيعة كان هذا هو الحال في الدول التي تتركز السلطة العليا فيها في أسرة واحدة، كما كان الحال في إمارات تساليا، بل وأيضاً في الدول التي كانت السلطة فيها مقسمة بين بعض الأسر مثل ماساليا وكنيد واستروس وهرقلية، وأما في النظام الأوليجاركي المختلط فقد كانت الوظائف سنوية وإن كان مبدأ استمرارها مدى الحياة يمكن في هذه الحالة أن نلقاه في تكوين المجلس، فالأركونت باتينا والكوزميس بكريت لم يكونوا يعودون إلى الحياة العادية عند خروجهم من وظائفهم، إذ كانوا يكونون وحدهم البولي، وكانت الصفة الأوليجاركية واضحة في هذا المبدأ إلى حد جعل الديمقراطية الآتينية لا توافق على بقاءه في الأريوباجوس إلا بتخفيضه بإضافة نظام الاقتراع إليه.

إذا كان حق الانتخاب امتيازاً يتفاوت عموماً وقصراً، فإن حق الترشيح كان هو الآخر أكثر تفاوتاً فشروط الترشيح كانت تحدد أحياناً بالميلاد وبذلك كانت تعطى الأوليجاركيات المعتدلة في نواحي أخرى طابعاً أسرياً. ففي كريت كان المواطنون المتجمعون في "هيتايريات" موزعة بين القبائل يختارون الكوزميس من بين أسر معينة، وهي الأسر التي تكون النخبة الممتازة في كل قبيلة، وبعض المستعمرات مثل تيرا وأبولونيا كان نظامها يقصر اختيار حكامها على أحفاد المستعمرين الأول. وفي أغلب الأحيان كان النصاب هو الذي يحدد حق الترشيح.

وعند أفلاطون وأرسطو كان هذا التعيين المستند إلى المكانة الاجتماعية طابعاً مميزاً للأوليغاركية. ومع ذلك فقد أبدى أرسطو تحفظاً بقوله إنه إذا كان الاختيار يمتد إلى جميع ذوى النصاب فإن النظام يعتبر عندئذ أرسقراطياً بأسمى معنى لهذه الكلمة. ولا يعتبر فى الواقع أوليغاركياً إلا إذا قصر الاختيار على دائرة محددة. بل إنه ليلاحظ أن هناك من الأسباب ما يدعو إلى اعتبار مثل هذا النظام وسطاً بين الأوليغاركية والديمقراطية.

وبالرغم من أنه يتخذ من مبدأ النصاب أحياناً إمارة مميزة للنظام الأوليغاركى فإنه يسلم مع ذلك بأن الديمقراطية يمكن أن تخضع مباشرة الوظائف العامة لشرط النصاب المتواضع. والواقع أننا نلاحظ فى تاريخ أتيناً أن احتكار المناصب الكبرى التى عهد بها النبلاء إلى أكثر المواطنين ثراء، قد احتفظ به فى نظام الطبقات ذات النصاب بواسطة "سولون" و"كليسثين"، وهذا هو السبب فى أن نرى الأحزاب الرجعية تستند فى بعض المناسبات إلى اسمى هذين المصلحين الكبيرين اللذين يعتبران بوجه عام مؤسسى الديمقراطية. وفى حالات استثنائية كان الحكام يُختارون من بين رؤساء الجيش. فعند "المالين" كان يشترط فيهم أن يكونوا قد تولوا قيادة أثناء الحرب، وعلى أية حال فإن تعيين الحكام يؤدى إلى تكوين أوليغاركية داخل الأوليغاركية.

واشترط حد أدنى من السن لمباشرة الوظائف العامة، كان باستمرار إحدى القواعد التى يراعيها النظام. والمدن الديمقراطية قد اتخذت بلا ريب مثل هذه الاحتياطات. فالدستور الآتينى مثلاً إذا كان يسمح لجميع المواطنين بدخول الإكليزيا بمجرد بلوغهم سن الرشد وتأديتهم للخدمة العسكرية، فإنه لم يكن يفتح لهم أبواب البولييه والهليا إلا فى الثلاثين، ولم يكن يسمح لهم بالفصل فى القضايا عن طريق التحكيم إلا فى سن الستين.

ولذلك يمكن القول بأن الأوليغاركية الآتينية لم تذهب أبعد من ذلك بكثير فى هذا السبيل، ففي سنة ٤١١/٤١٠ لم يحدث غير التمسك بإبقاء سن الثلاثين شرطاً لعضوية

المجلس. وإذا كان بعض النظريين قد اقترح تطبيقه على كافة الحكام، فإن هذه الفكرة لم تنجح واكتفى بتحتيم سن الأربعين في أعضاء اللجان التي كُلفت بوضع الدستور الجديد أو بإعداد قوائم بالمواطنين. ولكن المدن ذات الصبغة الأوليجاركية البحتة قد ذهبت إلى أبعد من ذلك فهي لا تكتفى بجعل عضوية المجلس لدى الحياة، فهي تكون الجيروسيا من بين شيوخ السن كما حدث في إسبرطة.. حيث كان الأعضاء يتحتم فيهم الانتهاء من سن الستين، أو تكون البولييه من الحكام بعد خروجهم من الوظائف وهي توصل أمام الشبان إيصاداً محكماً باب مناصب الحكم المهمة.

وفي مدن صقلية يعترف الديمقراطيون أنفسهم بأنه لا حيلة مع القوانين التي تعترض سبيل الطموح المبكر. وفي كالكيس لم يكن بد من بلوغ الأربعين كي يتطلع المواطن إلى أية وظيفة، بل وإلى أية سفارة. والمشرف على الساحة الرياضية في كوريسوس كان لابد أن يقل سنه عن الثلاثين، وكتبة القوانين في تيسوس وبعض أعضاء اللجان في أندانيا عن الأربعين، وهناك مرسوم صادر في كورسيرا يقضى بأن يختار البولييه من يشغل وظيفة معينة من بين الأثرياء والذين يقع سنهم بين الثلاثين والسبعين عاماً. وبالجمله فإن الأوليجاركيات الإغريقية حتى عندما كانت لا تسمى أعضاء المجلس بالشيوخ كانت تجنح جنوحاً طبيعياً نحو حكومة الشيوخ.

إن في أصل مناصب الحكم وتنظيمها ما يدل على المكانة الممتازة التي كانت تحتلها في المدن الأوليجاركية، واختلاط السلطات الذي يمنع في الغالب التمييز بين دور المجلس ودور الحكام الأعلى. كان ينقلب عادة إلى مصلحة الفرد على حساب مصلحة الهيئة غير المتميزة باسم خاص. فأولئك الذين كانوا يبرزون بتعيينهم كنخبة داخل نخبة، كانوا يعتبرون بفضل اتساع اختصاصاتهم سادة الجمهورية. ولا غرابة إذن في أن نرى الحكام بوجه عام يتمتعون باحترام أكبر في الأوليجاركيات منهم في الحكومات الديمقراطية، فكانت أشخاصهم وكراماتهم محمية حماية قوية بواسطة القانون.

ففي إسبرطة التي تمثل المثل الأعلى للمدينة الأرستقراطية، كان القابضون على السلطة العامة يحظون من الجميع بطاعة مطلقة، بينما نرى المواطنين في المدن الأخرى

وبخاصة كبارهم يأبون أن يظهروا فى مظهر من يخشى الحكام ويرون مثل هذه الخشية غير جديرة بالرجل الحر، بينما نرى نوى المكانة الأولى بين الإسبرطيين يزعمون بأن يظهروا منتهى التواضع أمام أى شخص يمثل القانون. وهذا هو السبب فى أننا نرى الفلاسفة يعتبرون الأوليجاركية نظاماً متوتراً تحكيمياً، وبعبارة واحدة "استبدادياً" أى نظاماً يزاوُل فيه الحاكم سلطة مماثلة لسلطة السيد على خدمه.

هذا هو النظام الذى عرفته بلاد الإغريق كلها والذى ظل باقياً فى البلاد التى استمرت وفيه للحياة الريفية. وإنه لمن الطبيعى أن يعثر على الوصف المثالى للمدينة الأرستقراطية فى "أنشودة الأرض أم الجميع": "سعيد ذلك الذى تبجلينه فى قلبك الشفيق، فلديه فيض من كل شيء، حقله الخصب محمل بالحصاد، ومراعيه غنية بالماشية، وبيته مليء بالخيرات، والمدينة ذات النساء الجميلات يرأسها سادة يحكمون باسم قوانين عادلة، ويصاحبهم الرخاء والسعادة، أبناءهم ينعمون بمسرات الشباب، وبناتهم العذارى يلقين بأنفسهن إلى مرج الجوقات المزينة بالورود، ويرتعون فوق أزهار المراعى النضيرة. هذه هى حياة من تبجلينه أيتها الإلهة الجليلة".

مثل هذه الحكومة لا يمكن أن تعيش إلا بالنظام السليم، وفوضى الاستبداد لا تدوم. ولقد لاحظ أرسطو أن الحكومة الأوليجاركية والحكومة الاستبدادية، هما أقل الحكومات ثباتاً، وذلك لأن عدم المساواة تخلق بالضرورة السخط، والسخط الدائم يصل دائماً إلى إزالة ما يسببه. ولقد استطاعت الأوليجاركية فى سهولة أن تدوم بدوام الظروف التى أدت إلى نشأتها: الثراء المكون من الأموال العقارية فحسب، وتركز عدد كبير من الأتباع حول مالك كبير، وفقدت فى الغالب سبب وجودها حيثما أدى نمو النظام التجارى والنقدى إلى تكوين طبقة قوية من التجار والصناع داخل الشعب. وفى الغالب كان محور الصراع هو مناصب الحكم العليا.

وعندما كانت الأوليجاركية تصر على أن لا تتخلى عن شيء، كانت تصل إلى أن تملى على أعضاء البولييه - بواسطة أيمانٍ قاسية، الالتزام بكره الشعب، وتحفظ بالسلطة

لمن يثبتون بأعمالهم إخلاصهم في هذا الكره. وفي أحيان أخرى كانت الأوليجاركية تضطر إلى أن تصالح الشعب، فتنزل عندئذ إلى أنواع غريبة من أنصاف الحلول، فبعد إصلاح صولون رأى النبلاء أنفسهم معرضين للدخول في صراع ضد طبقة صغار الفلاحين وضد طبقة أرباب المهن في المدينة؛ فقسمت مناصب الأركوننت، إذ بواسطة اتفاق عابر عين خمسة أركوننت من بين النبلاء وثلاثة من بين الفلاحين واثنان من بين أرباب المهن. وفي تارانت احتفظت الأوليجاركية بالسلام الداخلي بنفس الوسيلة، فضاعفت كل الوظائف وأعطت كل وظيفة لشخصين: واحد منتخب لتضمن صلاحيته، والآخر يعين بالقرعة كي يحصل الشعب على نصيبه. وفي أغلب الأحيان كان الأوليجاركيون يستبقون الشعب خاضعاً بإعطائه قطعة من العظم يمتصها، وهي المناصب الثانوية. وفي الدستور الذي حاكمه الأربعمائة في سنة ٤١١ كانت جميع المناصب ذات الأهمية ينتخب المجلس من يشغلها من بين أعضائه، وأما الوظائف الصغرى فكان يعين فيها من خارج المجلس بواسطة القرعة.

لقد كان قضاء محتوماً على النظام الأوليجاركي أن يخلق باستمرار عدم المساواة حتى بين من يتمتعون بالامتيازات. وكان احتكار المناصب يعطى لبعض الأسر أو لعصابة ما من السلطة ما يجعل الأغلبية المنحاة عن الوظائف تأبى الاستمرار في الخضوع بمجرد أن تستشعر الوعي بقوتها. وقد أُلح أرسطو في إظهار هذه الحقيقة، وهي أنه كثيراً ما تحطم النظام الأوليجاركي تحت الضربات التي تسدد إليه لا من عامة الشعب بل من طائفة ضد أخرى، فقدم لنا مثلاً لوحة مخيفة لكريت الأوليجاركية "لقد تصور أهل كريت -لكي يعالجوا عيوب دستورهم- وسيلة حمقاء بلغت من العنف ما يتنافى مع كافة مبادئ الحكم، فكان الكوزميس يعزلون غالباً نتيجة لتآمر زملائهم أو تآمر المواطنين العاديين، كما كان من الممكن أن يستقيلوا خلال سنة حكمهم، وكان الأقبح من كل هذا أن يلغى هذا المنصب كلية عندما تتآمر الأسر القوية على عدم الخضوع للقضاء، وعندئذ من الواضح أن لا تكون هناك حكومة فعلية بل حكومة وهمية أو على الأصح يقوم نظام لا يستند إلا إلى العنف. فالعصابات تدعو الشعب باستمرار

إلى السلاح، وتعين لها رئيساً ويحارب بعضهم بعضاً، وما الذى يميز عندئذ هذه الفوضى عن حالة انعدام الدولة الوشيك، وانحلال الرابطة السياسية.

وكانت هذه النتائج المتولدة عن النظام الأوليجاركى من الكثرة والانتشار بحيث نرى هيروبوليت عندما يحاول وصف هذا النظام، لا يتحدث إلا عن الضغائن والعنف والفوضى والمذابح.

الفصل الرابع

مولد الديمقراطية، والحكم الاستبدادي

(١)

أصول الديمقراطية

بينما كانت العشائر الكبيرة تحتكر السلطة المتزايدة فى المدينة، ماذا كان حال كل أولئك الذين انحدر بهم مولدهم إلى وضع حقير؟.. لقد كان الصناع الذين يعملون لصالح الجمهور وكان الفلاحون الذين لا يكادون يتميزون عن الرقيق لا يستشعرون أى أمل فى إمكان إصلاح وضعهم. وأما المزارعون فكانوا يرون وضعهم يسوء يوماً بعد يوم، ففتات الأرض التى كانوا يفلحونها بعرق جبينهم كانت كالضالة بين الضياع الكبيرة، فأراضى النبلاء التى كانت محمية من انتقال ملكيتها إلى الغير بفضل حق الاسترداد المخول للورثة كانت دائمة التوسع عن طريق الاستصلاح وعلى حساب المراعى العامة، وعن طريق شراء القطع الصغيرة وتحقيق البيوع الوفاية وهكذا تكونت فى بعض المدن فوق طبقة الفرسان أنفسهم نخبة من كبار الملاك كما حدث فى أيتكا.

وعلى العكس من ذلك كان الفلاحون لا يكادون يستطيعون العيش مهما بلغ خضوعهم لقانون العمل القاسى "الذى فرضته الآلهة على البشر" وأكثرهم دهاء لم يكن يريد غير ابن واحد كى لا يتجزأ ماله وكى لا يترك أسرة من البائسين، وكان هؤلاء يستطيعون إذا أسعفتهم الظروف المواتية أن يكونوا طبقة من متوسطى الزراع الذين يملكون زوجاً من البقر لحرث الأرض، ويستطيعون فى حالة الحرب تسليح أنفسهم على نفقتهم الخاصة، ولكن الأغلبية العظمى كانت تعيش على الحرمان. وفى السنين العجاف كانوا يضطرون إلى أن يقترضوا من السيد المجاور عدة أقداح من الحبوب التى يحتاجونها كى يعيشوا ويبدروا الأرض، وكانوا يربونها بالربا وبمجرد انزلاقهم فى هذا

السبيل لم يكونوا يستطيعون الخروج منه، وكان المدين المعسر يخر فى سلطة الدائنين هو وزوجته وأبناؤه، وأشد ما كان فى وضع هذه الطبقات الدنيا من ظلم يدعو إلى اليأس، هو أن كل رجل لا ينتمى إلى عشيرة ذات امتيازات، كان يُسلم بلا دفاع إلى السادة الجشعين غير المسؤولين ليقضوا فيه قضاءهم. وكان الظلم هو خير مورد للدخل عند هذا النفر من "آكلى الهدايا" ولقد شاهد "هزيود" هذه الأحكام العرجاء ووقع فريسة لها فلم يملك إلا أن يستغيث منها بزوس حامى العدالة وأن يوصى البؤساء الذين يقعون بين مخالب الظالمين بالاستسلام كما يستسلم الكروان بين مخالب الصقر.

مثل هذه الحالة كان من الممكن أن تدوم إلى ما لا نهاية، لو أن الحالة الاقتصادية فى بلاد الإغريق لم تتغير تغيراً تاماً منذ القرن الثامن، فحتى ذلك الحين لم يكن للمدن موارد ثروة غير الزراعة وتربية الماشية ثم القليل من الأرباح التى كانت تحصل عليها من المقايضة التجارية ومن القرصنة، ولكن الإغريق أخذوا ينتشرون على جميع شواطئ البحر الأبيض المتوسط بحثاً عن الأراضي الجديدة والعملاء الجدد. فبين المستعمرات والمدن الأصلية تتداول بغير انقطاع المنتجات الطبيعية والمواد الأولية والسلع المصنوعة، وتبدى التجارة والصناعة نشاطاً غير مألوف، فبحوار الموانئ المطروقة كثرت "الورش" ونظمت الأسواق، وإن تكن المبادلة كانت تتناول عندئذ بعض السلع التافهة مقابل عدد من المواشى أو الأدوات المعدنية، وكان هذا مبدأ عصر النقود، فبواسطة قطع الإلكترون والذهب والفضة الصغيرة اللامعة أخذ ينتشر نظام الائتمان والشغف بالمضاربة، وأخذت الرأسمالية المتزايدة الجراءة تسيطر على العالم الإغريقى، وهى تصيح: إلى الراء يا حياة البؤس الغابرة! أفسحى الطريق لوفرة المال.

ولم يكن بد من أن يكون للثورة الاقتصادية رد فعل قوى على النظام السياسى والاجتماعى. نعم إن بعض المقاطعات ظلت بمعزل عن هذه الحركة، فالجزء الأكبر من البليونيزيا وبيوسيا وفوسيدا وتساليا، وأكارنانيا وإيتوليا وإيبيرا قد احتفظت بأخلاق وعادات الزراعة والرعى، واحتفظت معها بنظم ظلت ملتزمة مبادئ العشائر

والأرستقراطية. ولكن فى غير هذه البقاع أخذ نظام المدينة يتطور تطوراً كبيراً فعدد كبير من المدن التى أخذت تعمل فى الملاحة البحرية أصبحت مدناً كبيرة فى آسيا الصغرى بدلا من كيمييه القانعة بأن تكون قرية ريفية ذات قوانين عتيقة، نرى عشرات الموانئ وعلى رأسها ميليه، تنعم برخاء منقطع النظير. وفى جزيرة إيبيا على شاطئ الإيريب نرى إريتريا وكالكيس تساهمان فى الاستعمار بنصيب وافر، ويضيفون إلى محاصيل السهل منتجات المناجم المجاورة. وعلى خليج سارونيك الذى يصله بخليج كورنثه برزخ من عدة كيلومترات، نرى جميع المواقع المهمة: كورنتا وميجارا وإيجينا، ثم آتينا فيما بعد تصل إلى القوة السياسية بواسطة التجارة والصناعة.

ومن الذى استفاد من هذه الثروة المنقولة الآخذة فى الزيادة؟ لقد ذهب الجانب الأكبر منها فى بادئ الأمر إلى من كانوا يمتلكون الثروة العقارية، فالنبلاء أخذوا يستغلون المناجم والمحاجر التى تقع فى ضياعهم الواسعة، وحولوا محصولها إلى نقود. والسبائك التى تكدست فى خزائنهم جمعت الدهماء والعبيد فى الورش التى يمتلكونها، وبدلاً من فتوة القرصنة نراهم ينطلقون فى مشروعات أكثر ضماناً وأوفر ربحاً، ومع ذلك فإن الذين أثروا لم يكونوا النبلاء وحدهم، فإلى جوارهم وجدت الآن طائفة من البرجوازية أى من الطبقة الوسطى الغنية. كان بعضها من حثالة الأسر الكبيرة وخرج البعض الآخر من بين الدهماء، وكان لديهم ما يمكنهم كلما سنحت الفرصة من شراء الأراضى، وكانوا يستطيعون هم أيضاً أن يربوا الخيل إذا عن لهم ذلك، وكانوا ينشرون أمام الأبصار عن طيب خاطر بذخهم حديث العهد. وفى البدء كانت أرستقراطية المولد تحتقر محدثي الثراء، كما كان رئيس القراصنة يحتقر فيما مضى ربان السفينة التجارية، ولكنها لم تلبث أن احتضنتهم بمجرد أن رأت فى مصاهرتهم نفعا ماديا، ولم لا؟ "أليست الثروة هى التى تكون الرجل". لقد أصبحت سيطرة المال هى التى تتحكم فى المدن، ففى كولوفون مثلاً لم يكن الفرسان غير طائفة مكونة من ألف. وفى نظام كانت السلطة تتناسب فيه مع الثروة، أصبح البذخ لا يعتبر وسيلة

لإشباع اللذات أو إرضاء الغرور فحسب، بل إماراة اجتماعية وفيصلاً حقيقاً فى القيم السياسية.

إذا كان نظام الاقتصاد التجارى الصناعى والنقدى قد غير من تكوين الطبقة المسيطرة فإنه كثيراً ما أدى إلى تقوية الطبقات الأخرى أو إلى خلق طبقات جديدة. وهو الذى أوجد منذ ذلك التاريخ تعارضاً بين الشعب من جهة والنبلاء والأثرياء من جهة أخرى. وفى العصر الهوميرى لم يكن للصناع أية علاقة بالمزارعين. وعندما قدرت إيرادات كل فرد بمعيار النقود حدث تقارب طبيعى بين جميع أولئك الذين استطاعوا أن يصلوا بفضل العمل إلى رخاء متواضع وبذلك تكونت برجوازية متوسطة تنتظم جميع أولئك الذين يستطيعون الحصول على سلاح كامل فى عصر أدى فيه تقدم الصناعة إلى تسهيل الحصول عليه بثمن أزهد. وأخذ عدد المشاة الذين يحاربون فى الفرق المكتظة يتزايد بنسب كبيرة وبنفس النسب ازدادت القوة الحربية فى المدن. ولكن الفرسان فقدوا تفوقهم الحربى، فعندما لم يتخلوا عن السلطة للأوليغاركية الأكثر اتساعاً المكونة من الهوبليت كما فعلوا فى إسبرطة، رأوا أنانيتهم تجابها مطالب أولئك الذين أدوا من الخدمات ما يعطيهم الحق فى المطالبة بالحقوق السياسية وفى تولى المناصب، ولكن الطبقة الوسطى أو المتوسطين- كما كان يسميهم أرسطو- لم يكن عددهم كبيراً، إذ كانت طبقتهم تفرغ من أعلى بواسطة المصاهرة مع النبلاء، كما تفرغ من أسفل بالآلام التى تنزل بالزراعة وبالعمل اليدوى.

وبوجه عام أدى الاقتصاد الجديد إلى زيادة سريعة فى الطبقات الدنيا وإلى تردي أوضاعهم كلما ازداد الأغنياء ثروة ازداد الفقراء فقراً، وأصبحت الحياة قاسية على أجيال الفلاحين الذين أخذوا يعتادون أن يشتروا وأن يبيعوا بالقيم النقدية، فكانوا مضطرين أن يدفعوا غالياً ثمن السلع المصنوعة التى يحتاجون إليها من المدينة بينما يبيعون بثمن منخفضة منتجاتهم الطبيعية، وذلك بسبب التسهيلات التى منحت للمنافسة الأجنبية بفضل اتساع الملاحة البحرية، وأصبحوا يلجأون إلى الاستدانة أكثر

مما كانوا يفعلون فى الماضى. والآن وقد أصبحت كل المعاملات تجرى بواسطة النقود، فإن الدائنين الذين اشتدت قسوتهم أصبحوا يقتضون ربحاً تجارياً بالغ الارتفاع وأصبح الربا ينخر فى عظام الصغار الذين أصبحوا يباعون عبيداً فى الخارج هم وجميع أسرهم إذا عجزوا عن الوفاء بديونهم، فإذا استطاعوا أن يصلوا إلى الاستمرار فى زرع حقولهم عن طريق المزارعة بشروط قاسية اعتبروا أنفسهم سعداء. وإنه لمن الشاق أن نتصور بؤس أولئك المزارعين الذين لم يكن لهم حق فى غير سدس المحصول فى بلاد أتيكا التى لم يكن فيها الاثنان وخمسون لتراً من الحبوب، والتسعة وثلاثون لتراً من النبيذ تساوى أكثر من درخم واحد من الفضة.

وإذا كان الفلاح الإغريقى المنهك بالعمل والمنعزل فوق أرضه قد ظل فى خير العصور منعزلاً عن السياسة، فمن المؤكد أنه لم يستطع فى العصور القديمة أن يتردد على أجورا المدينة وأن يشتغل بالمسائل السياسية، بينما كان البؤس يترصده وينحط بمستواه، ومع ذلك فقد كانت فى الطبقات الدنيا عناصر يمكن أن تهتم بالسياسة ونعنى بذلك شعب المدينة من صغار الصناع والباعة والعمال والفعلة والصيادين والبحارة، وهم أكثر الناس تواضعاً بين أرباب المهن الذين تسميهم الملاحم صنّاعاً، وجمهرة المرتزقة الذين تسميهم دهماء، وهذه الطبقة العاملة كانت تعيش من يوم إلى يوم بواسطة الأجور التى استمرت فى الانخفاض باستخدام الآلة الإنسانية المسماة الرقيق استخداماً مطرد الزيادة. ووجد أبناء البلد أنفسهم مختلطين بالأجانب الوافدين من كل فج، ولكنهم استطاعوا فى النهاية أن يحسوا بتضامنهم وأن يجدوا الوسيلة لاتحادهم بحكم إقامتهم متكئين فى نفس القرى أو نفس الموانئ.

لقد أصبح جيش التمرد معداً فى حاجة إلى رؤساء.

وإذا بالنخبة البرجوازية القادرة على أن تحصل على الحقوق السياسية المحرومة منها بشجاعتها وذكائها وتعودها على العمل تضع نفسها على رأس تلك القوة التى وجدت تحت تصرفها. وعندئذ وجدت المدينة نفسها منقسمة انقساماً واضحاً إلى

قسمين. وكان قد انقضى الزمن الذى يكتفى فيه الساخط بأن يئن مبتهلاً إلى السماء. وحل العنف محل التصوف. لقد ابتدأ صراع الطبقات.

وكان صراعاً مخيفاً دام زمناً طويلاً، فمنذ القرن السابع إلى الفتح الرومانى كان تاريخ اليونان مليئاً بالثورات، والثورات المضادة والمذابح والنفى ومصادرة الثروات، ولم يحدث أن اتخذت الضغينة الحزبية من القسوة مثلاً اتخذت فى تلك المدن الصغيرة التى أصبح فيها الصراع الداخلى أخذاً للثأر الحقيقى. وفى وسط العاصفة التى كانت كل موجة ترتفع فيها دائماً إلى أعلى من سابقتها، كنا نسمع صيحات فرح أو غضب وحشى تثير قشعريرة حتى لينفجر الشاعر ألكيه فى ميتيلينا بالفرح لنبا قتل رئيس الحزب الشعبى. وتيجونيس شاعر "ميجارا" ينتفض بالغضب ضد دهماء الفلاحين الذين كانوا فيما مضى غريبين عن كل حق وكل قانون، يبلّون جلود الماعز فوق جنوبهم ويرعون خارج الأسوار كالعبيد، ويطلق ما فى نفسه من مرارة على "أولئك التجار الذين يحكمون"، ولا يفكر إلا فى "أن يسحق بقدميه أولئك الرعاع الذين لا مخ لهم" ثم ينفجر بصيحة أكلى لحوم البشر قائلاً: "أه ليتنى أستطيع شرب دمائهم". وكى نتصور مبلغ العنف البغيض الذى يمكن أن تصل إليه الشهوات البشرية، يجب أن نقرأ اللوحة التى يخططها توسيديد للحروب الأهلية التى زادت الحرب الخارجية ضراماً، ومع ذلك فقد يكون هناك ما هو أشد هولاً، وهو قسم الضغينة والوحشية الذى كان يقسمه فى برود أمام المسبح عند الدخول إلى مجلس ممثلى الأوليجاركية فى بعض المدن.

أول مطلب تقدمت به الديمقراطية بعد أن نظمت نفسها فى حزب كان هدفه إعلان القوانين، وكان جميع أعداء الأرستقراطية يلتقون عند هذا المطلب وكان الناس قد سئموا تلك الحكم الملتوية التى كان النبلاء يطلقونها كتعبير عن إرادة الآلهة، والتى لم تكن فى الغالب إلا استغلالاً فاجراً لاحتكار بغيض عفى عليه الزمن، وكانت الأجيال المتعاقبة قد طال بها انتظار اليوم الذى يذكر فيه القاضى، وقد حلف اليمين "أركوس" المنتقم من الحنث باليمين، وأن يكون للمظلمات التى تحملها "ديكيه" إلهة العدالة إلى

عرش زيس أثرها على الأرض. لقد أخذوا يريدون معرفة القانون، واستخدام الكتابة التي كانت قد اختفت خلال عدة قرون، أخذ يعود إلى الانتشار: لقد أخذوا يطالبون بالقوانين المكتوبة.

وقد تحقق هذا التقدم أول الأمر في مستعمرات إغريقيا الكبرى وفي صقلية. ففي تلك البلاد الجديدة كانت عملية التقنين أسرع وأسهل منها في بلاد إغريقيا القديمة، وذلك لأن العادات كانت أقل عدداً من أن تقدم حلولاً لكافة المشاكل، كما أنها لم تكن تتمتع بقداسة القدم الذي لا تعيه الذاكرة. وحوالي ٦٦٣/٦٦٢ أعد "زاليكوس" مجموعة قوانين بمدينة لوكر، وبعد ذلك بثلاثين عاماً، أعد "كارونادس" مجموعة أخرى بمدينة كتاننا، وحاز عمل هذين المشرعين نجاحاً كبيراً، وبخاصة مجموعة "كارونادس" وقد نسخت في المدن الأخرى بكالسيديا الغربية. ولا شك أن أندروداماس الريجيوني قد استوحاها عندما شرع لكالسيديا في تراقيا، ثم مرت المجموعة إلى جزيرة كوس ومنها إلى آسيا الصغرى في تيوس وليبيدوس حتى وصلت إلى كبادوس. وليس بالمستبعد أن يكون تأثير مستعمرات صقلية قد امتد إلى كورنثة وطيبة عندما وضع فيدون للمدينة الأولى تشريعاً ووضع "باكياذ فيلولاولوس" تشريعاً آخر للثانية.

ثم إن إغريقيا القديمة لم تتأخر هي الأخرى في أن تضع لنفسها وبوسائلها الخاصة قوانين مكتوبة أو مجموعات قوانين. ويلوح أن كريت قد بذلت منذ القرن السابع مجهودات جبارة لتضع عن هذا السبيل حداً لحروبها الأهلية. وإلى هذا العصر يرجع كثير من القوانين المدرجة في مجموعة جورتيانا الشهيرة وكذلك القانون الخاص بالضرب والجرح الذي أصدرته مدينة إلتينا الغامضة وقديس الإيليون من جانبهم في معبد أوليمبيا لوحة من البرنز حفروا عليها وثيقة قانونية في الدرجة الأولى من الأهمية إذ تصيب المسؤولية الجماعية بضربة قاضية. وهكذا نرى إلى أية أصول ترجع التشريعات الأكثر شهرة من بين الجميع وهي تلك التي أعدها دراكون لآتينيا في عام ٦٢١/٦٢٠ سولون في عام ٥٩٤/٥٩٣ .

وكانت لنشر القوانين آثار كبيرة، وإن يكن عدد كبير من بينها قد احتفظ بآثار

أرستقراطية قوية بحكم أنها قد انتزعت من أوليجاركية حريصة على أن تنقذ كل ما تستطيع إنقاذه من امتيازاتها.

فهؤلاء المشرعون القدماء قد وضعوا ما استطاعوا من قيود ضد مصالح طبقة التجار، وضد تداول الثروة مثل: عدم جواز التصرف في ثروة الأسرة وتحديد عدد ثابت دائم من أنصبة الأرض، واشتراط إجراءات رسمية في حالة البيع العقاري وحظر الصلح بواسطة الوسطاء وضرورة تحرير عقود بالكتابة وتنظيم التعامل بالائتمان. ولكن مجرد تمكين الجميع من معرفة القوانين وضمان المدينة لتنفيذها يحدد مرحلة في تاريخ القانون، فرؤساء العشائر الكبرى قد فقدوا إلى غير رجعة امتياز الحصول على الصيغ التي تنظم الحياة الاجتماعية والسياسية وتفسيرها كما يريدون. فلم تعد هناك أقضية تصدر عن تقاليد غامضة تشوهها ذاكرة غير أمينة وضمان مأجورة، بل أصبح الحكم لناموس يشرع في وضوح النهار، ويحدد في دقة توزيع الحقوق والواجبات، ويخضع للتغيير تبعاً لمقتضيات المصلحة العامة رغم استمرار صفته المقدسة، وهكذا انهار نظام العشائر من أساسه، وأصبحت الدولة تتصل بالأفراد اتصالاً مباشراً، وفقد تضامن الأسرة من الناحية الإيجابية والسلبية سبب وجوده.

وفي جميع الحالات التي لم تعد الدولة تعترف فيها ولو ضمناً بحق الانتقام والصلح الخاصين، أصبحت تُملى قضاها على الطرف المجنى عليه، وكى تحمل المواطنين على قبوله أخذت تردع كل عنف في شدة لم تتجاوز مع ذلك قط حد القصاص. وعندما كانت تقضى للمدعى بترضية مالية كانت تأخذ نصيبها مقابل مصاريف التقاضى، وبذلك تفصل بين الغرامة وبين التعويض، ولكن العشيرة بفضل حظر الأخذ بالثأر إذا كانت قد حرمت من حق جماعى، فإنها قد حررت أيضاً من مسئولية جماعية. وقضاء الدولة لم يكن يستطيع أن ينسب إلى كل فرد إلا مسئوليته عن أعماله الخاصة وكان إعلان المسئولية الفردية بعبارة "سلام وتحية لعشيرة المتهم" سبباً في العظمة الأدبية والأهمية التاريخية التي تعزى إلى الوثيقة الإيلية الراجعة إلى القرن السابع.

(٢)

النظام الاستبدادي

لقد كان المشرع يعمل دائماً وسط الحرب الأهلية والشهوات المطلقة العنان، فلم يكن يقوم في استجمام بعمل مدروس بل يسعى إلى حقن الدماء بواسطة الصلح، وكان يعين باتفاق كي يتدخل كحكم بين الأحزاب المزمجرة. ولما كان يزود بسلطات استثنائية فإنه كان يصبح طوال مهمته الحاكم الأعلى للمدينة. واسنا ندرى على وجه التحديد اللقب العام الذي كان يحمله، ولكننا نلاحظ فقط في آسيا الصغرى أن لقب "أيزمنتيس" الذي كان يدل غالباً على الحاكم الأول قد كان من الطبيعي أن يطلق على ذلك الذي يفترض فيه فعلاً، وكما يدل اشتقاقه أنه كان خير من يعلم العادات الطيبة ويستطيع تنظيم التشريع والحقوق. وإذا كان "صولون" قد سُمي "كيسموتيتيس" أو مجرد "أركونت" فإنه كان في الواقع "أيسمنتيس" حقيقياً بأوسع معاني الكلمة، كما كان معاصره "بتاكوس" في "ميتيلينا" بالمعنى الضيق.

وكانت مثل هذه المهمة وقتية تمنح أحياناً لزمان غير محدد، أي إلى انتهاء المهمة المكلف بها، وأحياناً لزمان محدد: سنتان أو خمس سنوات، بل وأحياناً عشر. وعلى أية حال فإنها كانت تضع السلطة العامة بين يدي شخص واحد. وعند أرسطو أنها كانت "استبداداً منتخباً"، وعند "دينيس الهاليكارناس" الذي كان تحت نظره تاريخ روما كانت "ديكتاتورية"، أي ديكتاتورية داخلية طبعاً، وبمجرد أن ينتهي إنقاذ الدولة بواسطة ثورة سلمية كان المنقذ يعود إلى حياته العادية. وفي الغالب كان يصعب- في المدينة المضطربة بمنازعات الأحزاب- العثور على رجل يستطيع أن يوحى بالثقة وأن يرضى الجميع. "فبتاكوس" ظل يكافح عشر سنوات ضد عداوة العصابة الأوليجاركية، كما كان "صولون" هدفاً لهجمات الفقراء والأغنياء على السواء، وفي عدة مناسبات كانوا يرون الالتجاء إلى المحكمين الأجانب لكي يضعوا حداً للمنازعات ويحققوا الإصلاح

التشريعي، وحوالي منتصف القرن السادس استدعى "أرسطاركوس" من أثينا و"ديموناكس" من "منتينيا" كوسطاء للصلح، الأول بواسطة "إيفيز" والثاني بواسطة "سيرينا"، ووضعاً لهاتين المدينتين دستورين ديمقراطيين. وبعد ذلك بقليل رأينا "ميليه" وقد أنهكها الصراع مدة جيلين بين طائفة "البلوتيس" وطائفة "الكايروماخا" تُقرر الاحتكام إلى نفر من "الباريين"، ويقوم هؤلاء بتحقيق ثم يقررون تسليم الحكومة إلى الملاك الذين احتفظوا بأراضيهم في حالة زراعية طيبة أثناء المحنة، أي إلى الطبقة الوسطى التي ظلت بمعزل عن الحرب الأهلية.

ولكن أوليجاركية النبلاء والأغنياء لم يكن لديها دائماً من الحكمة ما يحملها على التنازل عن بعض امتيازاتها. وعندئذ كان الشعب يلجأ إلى آخر وسيلة، وهي تسليم زمامه لحاكم مستبد وذلك كي يحطم كل مقاومة، وكي يصل بأي ثمن إلى تحسين حالته المادية أو إلى الحصول على الأقل على ظاهر من الحقوق السياسية.

وما هذا النظام الاستبدادي؟ إن كل ما فيه شاذ خارج عن المألوف. وفي الحق إن لفظة "مستبد" عند ظهورها في العالم الإغريقي كانت تعتبر سبة. والراجح أنها قد أتت من "ليديا" في عصر "جيجيس"، وكانت تدل في الأصل على "السيد" و"الملك"، كما كانت تنطبق هي ولفظة "بازيليوس" المساوية لها على بعض الآلهة. وبسبب أصلها وإطلاقها على المستبدين الشرقيين، فإنها اتخذت معنى القبح عند أعداء من يستولون على سلطة مطلقة، لا باتفاق مشروع بين الأحزاب بل بواسطة ثورة. وهؤلاء الحكام لم يطلقوا قط على أنفسهم اسم "المستبدون". ولقد كان من الممكن أن يأخذوا لقب "ملك" الذي لم يكن قد ترك ذكريات سيئة، والذي كان من المستطاع أن يعطيهم شيئاً من القداسة، ولكن الواقع أن معظم المدن كانت لا تزال تحتفظ بملكها الذي لم يعد غيره موظف ديني من مرتبة ثانوية، ومن ثم لم يعد هناك لقب رسمي عام يمكن أن يطلق عليه، وهذا هو السبب في أن نراهم يلقبون منذ العصور القديمة باللقب الذي كان ينزله بهم خصومهم! وكل أنواع السباب والافتراءات التي كانت ضغينة الأوليجاركية تصبها عليهم، أصبحت

تلقى قبولاً من الديمقراطية عندما لم تعد في حاجة إليهم. وعندما أدركت أن حكومة الأهواء الفردية تناقض مبادئها. وعند ذلك رأينا جميع الإغريق يتسابقون في رجم هذا النظام اللعين، فهو أسوأ النظم، وهو تشويه للنظام الملكي، واغتصاب للسلطة بالختل أو العنف، وهو وضع لفرد فوق القوانين. ولما كان المستبد قد وضع نفسه خارج نطاق القانون، فإنه لم يعد يستطيع العودة إلى نطاقه، وأصبحت حياة ذلك السيد القادر على كل شيء مباحة لمن يريقتها بعد أن وضع نفسه خارج القانون.

وقبل أن يصبح "المستبد" شخصية أسطورية مشئومة، كان قد لعب دوراً تاريخياً. فقد كان "الزعيم الشعبى" الذى يقود الفقراء ضد الأغنياء أو الدهماء ضد النبلاء. كان الرئيس الذى تتبعه الجماهير معصوبة الأعين وتترك له زمام كل أمر ما دام يعمل لمصلحتها. ولذلك لم يوجد النظام الاستبدادى فى جميع بلاد الإغريق، ولو أننا استثنينا "صقلية" التى وضع فيها النظام الاستبدادى حداً للمنازعات الداخلية كى يقود الدفاع الوطنى لوجدنا أن هذا النظام لم يقم إلا فى المدن التى أخذ فيها النظام الصناعى والتجارى يتغلب على الاقتصاد الزراعى، تلك المدن التى كانت محتاجة إلى يد حديدية لتنظيم الجمهور وإطلاقه للهجوم على طبقة متمتعة بامتيازات.

ولقد رأى أرسطو بفطنته المألوفة أن ازدياد الثروة قد كان السبب الأساسى فى ظهور الحكم الاستبدادى. وهذا حق لا شك فيه. نعم إن الصراع بين الطبقات كانت تُركية أحياناً البغضاء بين الأجناس، كما حدث مثلاً فى ميليه.. حيث كان يضمّر الجرجيتيين عداوة قديمة لحزب الكيروماخا، وكما حدث فى "سكبيونا" حيث رأينا "الأورتاجوريين" يقودون الدهماء من سكان البلاد الأصليين إلى الانتقام من الإغريق الدوريين. ولكن الواقع أن المدن كانت كلما ازدادت ثراء تمهد السبيل لانتشار النظام الاستبدادى، وابتداء من شواطئ آسيا الصغرى المجاورة لمقاطعة "ليديا" المتخمة بالثراء إلى شواطئ نهر الإيريب وخليج ساونيك وخليج كورنثا نرى قائمة الحكام المستبدين تنطبق على خريطة الموانئ الكبرى. وإذا كانت "إيجينا" تعتبر استثناءً، فذلك لأن التجار لم يضطروا إلى أن يواجهوا أرستقراطية زراعية فى تلك الجزيرة الصغيرة الجدة

الأرض، وإذا كانت أتينا قد أخفقت فيها محاولة قلب النظام التى قام بها "صولون" عام ٦٢١ ولم تتحول إلى النظام الاستبدادى إلا فى عام ٥٦٠، فذلك لأن تشريع صولون قد دفع- خلال تلك المدة- مدينة ظلت زراعية حتى ذلك الوقت فى اتجاه جديد، ولقد يبدو متناقضاً أن نحاول أن نكون أكثر دقة من "توسيديد" فنقيم علاقة بين النظام الاستبدادى وبين تصدير الفخار، ومع ذلك فإن هذا الفخار كرمز للتجارة الدولية يفسر لنا كيف أصبحت ميليه سيدة على الأسواق فى عصر "تراسيبولوس"، وكورنثة فى عصر "كبسيلوس" و"بريانديروس" وأتينا فى عصر "بيزستراتوس" وخلفائه.

وكما أن الفروع الصغيرة والمهجنين فى الأسر الكبيرة، هم الذين سددوا الضربات الأولى إلى نظام العشيرة، فإن المستبدى الذين تولوا قيادة الطبقات الدنيا قد كانوا فى الغالب من بين من مرقوا من المعسكر المضاد فقد وصلوا فى الغالب إلى الاستيلاء على السلطة بفضل توليهم لمنصب كبير من مناصب الحكم أو قيادة حربية وذلك بتحريكهم فى الوقت المناسب لعصبة من الأنصار المسلحين، فتراسيبولوس كان بريتاناً وكبسيلوس كان باسيلوس، وأورتاجوراس كان قائداً كما كان معظم المستبدى فى صقلية ضباطاً. وفى بعض الأحيان كانوا يستندون إلى تعضيد أجنبى فصولون استعان بالميجاريين فى محاولته قلب نظام الحكم فبيزستراتوس عاد من المنفى وبصحبه عدد من المرتزقة الذين جمعهم من كل مكان وبخاصة أولئك الذين أتاه بهم "ليجداميس"، وطلب "ليجداميس" بدوره العون من "بيزستراتوس" كى يدخل "نكسوس" منتصراً. وفى آسيا الصغرى كان المستبدون يعينون أثناء سيطرة الفرس بواسطة ملك الملوك سيدهم جميعاً وفى جميع الحالات كان المستبد يستقر فوق الأكروبول وهو محاط بحرس كبير ثم يأخذ فى نزع السلاح العام، وفى نفي أخطر ممثلى الأوليغاركية واعتبار الآخرين رهائن يسيطر عليها.

ولم تكن هناك عندئذ أى جدوى فى تغيير الدستور، وخصوصاً وأنه كان من العسير المحير نقل هذه الحالة الواقعية إلى نصوص قانونية ولذلك يندر أن نرى

المستبدين يوقفون القوانين السياسية، كما أنهم لم يلغوا قط القوانين المدنية، وكانوا يكتفون بإخضاع تطبيقها لمصلحتهم الشخصية، ثم بإكمالها عند الضرورة بأحكام تحقق مصالح الطبقات الدنيا، وكانوا يتولون المناصب الأكثر ملائمة لخططهم وهم على ثقة من إلزام زملائهم صمت الاستعباد، وفي الغالب كانوا يحتقرون تولى المناصب العامة بأنفسهم ويكتفون بأن يعهدوا بها سنوياً إلى أصدقائهم وإلى أقاربهم بنوع خاص مبتدئين بأبنائهم، وهكذا أصبحت الحكومة الاستبدادية حكومة عائلية أى نظاماً أسرياً أخذ يتجه نحو الوراثة بعد أن كان قاصراً على مدى الحياة.

نعم إن هذه الحكومة قد أنقذت المظاهر واحترمت صور الدستور فتركت للمحاكم العادية حق الفصل فى القضايا الخاصة، كما لجأت بين الحين والحين إلى الجمعية لتطلب إليها الموافقة على بعض الاقتراحات الشعبية تحت مراقبة الحراس، ولكن كل هذا - حتى عندما كان السيد ذا نزعة إنسانية ويستحق أن يوضع بين حكماء الإغريق السبعة- لم يخف الأصول الثورية لهذا النظام، كما لم يخف صفة الاستبدادية.

كان المبدأ العام عند المستبدين هو الحط من الأرستقراطية والارتفاع بالعامه، ولنذكر فى هذا السبيل الوصية التى وجهها "تراسيبولوس" إلى "بريانديروس" بقوله: "فلنقطع السنابل التى ترتفع فوق غيرها" ومعنى ذلك هو الدعوة إلى الإعدام والنفى ومصادرة الأموال والتجسس، وكان من الممكن الالتجاء إلى وسائل أكثر رفقا وأبوم أثراً، فكى يحطموا نظام النبلاء لم يكن هناك خير من أن يحلوا القبائل المكانية محل القبائل الأسرية، وبذلك يصبح لكل المواطنين حق مساو فيها، ولقد خطرت هذه الفكرة لـ "كلستمنيس" حاكم "سكيون" المستبد فضرب بذلك مثلاً تلقاه فى حرص حفيده وسميه مصلح أتيانا الديمقراطي.

وكان لا بد أيضاً من أن تحد السيطرة التى يمنحها للنبلاء إشرافهم على الكهنوت الوراثة وإقامتهم لحفلات العبادة التقليدية، ولقد كانت للمستبدين سياسة دينية عبر عنها أرسطو بقوله: "إنهم يحسنون صنفاً إذ يتظاهرون بتقوى مثالية، وذلك لأن المرء أقل خشية للظلم من جانب سيد يعتقد أنه مليء بالخوف من الآلهة، كما أنه لا يميل إلى

التأمر ضد من يعتقد أن الآلهة حليفته". وكان المستبدون يطلبون إلى القانون الإلهي الحكم بشرعيتهم التي يرفض القانون البشرى الحكم بها، ولذلك فإن "كيسيليس" وأتباعه و"أورتاجوراس" وأتباعه ومستبدى صقلية كانوا يدافعون عن سلطانهم بل وعن حياتهم، عندما نراهم يغمرون معابد دلف وأوليمبيا بالهدايا، وعندما كانوا يستشيرون العرافين قبل البدء فى أى مشروع، وعندما كانوا يقيمون المعابد وينحرون الضحايا ويحيون الأعياد ويقودون المواكب، ومع ذلك فقد كانوا يتميزون بين العبادات وكانت تقواهم تتجه أولاً إلى آلهة الإغريق العامة وإلى آلهة المدينة، ولكنهم كانوا يحرصون على أن لا يعتبروا آلهة قومية كل تلك الآلهة التى اتخذت طابعاً أرسقراطياً فى العشائر والقبائل والمدن نفسها. وعلى العكس من ذلك كانت الآلهة الشعبية والأبطال الريفيون يحظون بتبجيلاتهم الخاصة. وبخاصة إذا كانت تمت بعلاقة إلى المكان الذى صدرت عنه أسرة الحاكم المستبد، وبذلك كانت تتسم بطابع أسرى مع اتسامها - فى نفس الوقت - بطابع ديمقراطى، ولقد طرد كليستمنيس على نحو مخز أوراستوس الذى كان يعتز به النبلاء الدوريون من سكيون ووضع بيزستراتوس أرتميس برورونيا فوق الأكروبول وعمل على نشر أسطورة تيسسيوس الديياكرى ورواج عبادة "ديونيسوس" إله الخمر والمرح يرجع بوجه عام إلى عصر الحكام المستبدين.

ولكن مهمة الزعماء الشعبيين الأساسية هى رفع المستوى المادى لصغار الناس، وقد كانت هذه المهمة شغل الحكام والمستبدين الدائم، وكانت المشكلة الزراعية تتطلب حلاً عاجلاً، وقد عولجت بلا ريب بواسطة أموال المنفيين، وعلى أية حال فإننا نلاحظ أن فلاحي أتيكا الذين كانوا يطلبون عبيداً من صولون إعادة النظر فى الملكية الزراعية لم يعوبوا يطلبون شيئاً بعد حكومة بيزستراتوس، وفى مقاطعة "ميجارا" استولى "ياجينيس" على السلطة بانقضاضه على قطعان كبار مربى الماشية على رأس عصاة جائعة، ولم يستطع إلا أن يحد من حق الرعى العابث الوهمى كى يوزع الأراضى على أنصاره. وهكذا هبت بفضل الحكام المستبدين نهضة كبيرة فى إصلاح الأراضى أدت

إلى اتساع جديد فى زراعة الكرم والزيتون، وما إن رضيت نفوس الملاك الجدد حتى استقروا على الأرض ولم يعودوا ينزحون إلى المدن المكتظة، بل لم يعودوا يترددون على الأجورا، وكى يقرؤا فى قراهم كان بيزستراتوس يرسل إليهم قضاة متنقلين، وكان "أورتيجيس" يفصل فى القضايا عند أبواب "أريتيريا" ولا يترك أحداً من سكان القرى يدخل المدينة، وكان "برياندرؤس" يعقد مجالس محلية فى أقاصى أرض كورنثة.

وبقيت أعقد مشكلة وهى كيفية المحافظة على السكون بين الطبقات العاملة فى المدن وقد نظر الحكام المستبدون إلى هذه المشكلة أيضاً ببصر ثاقب، ففى وسط صناعى ككورنثة كان الرق يلقى ثقلاً كبيراً على الأجور، فحظر "برياندرؤس" دخول أرقاء جدد، وبعد أن ضمن للعمل أجراً عادلاً وتقديراً عاماً سمح لنفسه كما سمح معاصره "صولون" بأن يجدد تعاليم العشيرة القديمة ضد الطفيليين الذين كانوا يعيشون عالة على الدخل العام دون أن يساهموا فى العمل المشترك، فأصدر قانوناً ضد تسكع الكسل.

وكان الحكام المستبدون وبخاصة من خلفوا منهم أثراً على صفحة التاريخ من كبار البناة. وكان هذا أحد مبادئهم. وقد فسر أرسطو هذا المبدأ تفسيراً غريباً، فزعم أنهم كانوا يريدون إفقار رعاياهم كى يشغلهم كفاح الحياة اليومى عن التأمّر، ولكن هذا ليس صحيحاً، فإنهم إذا كانوا قد حرصوا عل أن يشغلوا أهل المهن فقد كان ذلك على العكس لكى يوفروا لهم الرخاء وبذلك يخمدون فى نفوسهم كل رغبة فى المعارضة، كما كانت لديهم أفكر أخرى فقد كانوا بفضل المشروعات العامة كشق مجارى المياه وإقامة السدود ييسرون الحياة على سكان المدن ويعززون التجارة البحرية، وبفضل مشروعات التجميل كانوا يكسبون الآلهة إلى جوارهم، ويوحون إلى الشعب بعزة قومية تنسيهم حريتهم السلوبة. ولقد التصق اسم برياندرؤس إلى الأبد بنبع بيرينا ولم يؤد شىء إلى انتشار محبة الشعب لبيزستراتوس مثلما أدت النافورة ذات التسعة أقدام والمعبد ذو المائة ساق. وقد أصبحت أعمال بوليكرائتس مضرب الأمثال فى بلاد

الإغريق وتحدث عنها هيرودوت الذى رآها رأى العين بإعجاب كبير. وهكذا نرى الحكام المستبدين يدفعهم حرصهم على حماية الصناعة والتجارة والملاحة بكافة السبل، إلى الاهتمام بعظمة الإنشاء والتعمير فى عواصمهم.

وكى يضيف هؤلاء السادة رونقا إلى مجدهم وإلى عظمتهم الشخصية، لم يروا أن يظلوا فى عزلة قاسية فوق الأكروبول محاطين بحراسهم، فاتخذوا لأنفسهم بلاطاً فتجمع حولهم عدد كبير من الخدم وأصبح لهم طبيبههم ووصائفهم وأحياناً ولدانهم المرد وقدموا للشعب أعياداً رائعة لم تكن تقتصر على الضحايا والولائم والشراب بل يرتفع بريقها بفضل المسابقات الغنائية والحفلات المسرحية. وكانت هباتهم السخية تجلب إليهم من كل فج المعمارين والنحاتين والشعراء، وعلى نحو ما فعل أمراء النهضة فى إيطاليا كان مستبدو الإغريق ينتزع بعضهم من بعض - بالمزايدة - كل نوى المواهب، ويحاولون أن يعارضوا أثراً شهيراً بأثر أكثر جمالاً.

ومع ذلك فهذه المنافسات لم تتجاوز حدود اللياقة وبوجه عام ومع استثناء ضباط صقلية الذين كانوا مضطرين إلى تبرير سلطتهم الواسعة بانتصارات يحرزونها ضد السيكوليين القرطاجنيين، فإن الحكام المستبدين كانوا يحبون السلام وكانوا يعلمون أن إثارة النفوس فى زمن الحرب تصبح قوة لا تدفع، وأن أقل هزيمة تطيح بسلطتهم وبحياتهم، وكانوا يحسون بالتضامن فيما بينهم وذلك بحكم تعرضهم لخطر مشترك هو عداوة الأرستقراطية فكان "برياندرس" يستشير "رازيبولوس" ويعرض على "بيتاكوس" وساطته الخيرة وساعد "ليجداميس" "بيزاستراتوس" رداً للجميل وقام وهو مطمئن فى جزيرته بمهمة الحارس على الرهائن التى أودعها إياه محمية بعد أن أصبح حامياً، وكما وجدت المصلحة بين هؤلاء المستبدين؛ وحد بينهم أيضاً الزواج فقد نشروا من مدينة إلى أخرى سياسة الأسرة التى كان يزاولها كل منهم فى مدينته فزوج "بروكليس الأبيدورى" ابنته من "برياندرس" واتخذ "قياجينيس" من "صولون" صهراً، وفى صقلية لا حصر للمصاهرات التى من هذا النوع، ومن يدرينا قلو أن نظام الحكم الاستبدادى

قد كتب له البقاء لربما كان يستطيع أن يمزق استقلال المدن الضيق، وأن يؤدي ببلاد الإغريق إن لم يكن إلى الوحدة فعلى الأقل إلى نظام اتحادى، ولقد حاول بيزستراتوس بالفعل وأصاب شيئاً من النجاح فى أن يحمل الأيونيين من سكان الجزر على الاعتراف بزعامة أتينا ورأى "بوليكراتيس" نفسه جديراً بأن يمثل الجنس الهلينى فى مواجهة الإمبراطورية الفارسية.

ولكن هذا النظام لم يكتب له الدوام فى أى مكان. فبعد أن أدى الخدمات التى كانت تنتظرها الطبقات الشعبية، وبعد أن ساهم بقوة فى الرخاء المادى ونمو الديمقراطية، نراه يختفى فى سرعة مدهشة والعبقريّة ذاتها لم تستطع أن تحتفظ به والمثل الوحيد لأسرة بقيت خلال قرن هو مثل أسرة "أورتاجوراس" فى "سيكيون". وأما فى غيرها فقد استطاع ابن مؤسس النظام أن يحتفظ بالسلطة، ولكن الوراثة لم تمتد إلى أبعد من ذلك. وعندما استشيرت عرافة دلف بالنسبة إلى "كبسيلوس" يقولون إنها ضمنت السعادة "له ولأولاده ولكنها لم تضمنها لأولاد أولاده"، وسواء كانت هذه النبوءة حقيقية أم محررة بعد الحادثة، فإن العرافة قد نطقت بمبدأ عام. كيف نفسر قصر حياة مثل هذا النظام القوى؟ إن اختلاف طبائع الحكام المستبدّين فالبعض قاسٍ والبعض ضعيف وصعوبة ضمان انتقال سلطة مغتصبة داخل أسرة يمزقها الحسد، كل هذا ليس إلا ملايسات لا تفسر ظاهرة عامة، ولكن هل يمكن أن نستند إلى عيوب هذا النظام على نحو ما فعل الفلاسفة والمؤرخون القدماء ونؤمن بضرورة حدوث رد فعل حتمى ضد الإسراف اللعين؟ والواقع أن بعضاً من المستبدّين قد رأوا من مصلحتهم ومن هوى نفوسهم أن يكتبوا الروح العامة، وأن يثيروا الشك والحذر بين المواطنين وأن يخدموا روح المبادأة والفكر الحر والمواهب وأن لا يجمعوا حولهم غير الأخساء والعاجزين والجواسيس والمتملقين، ومع ذلك فإن هذا النظام الموجه ضد الأرستقراطية قد ظل قائماً ما دام متمتعاً بتأييد الشعب، ولكن هذا التأييد لم يكن بد من أن يكون موقوتاً، فالشعب لم يكن يرى فى النظام الاستبدادى غير حل مؤقت، وكان يستخدمه

كمعول ينقض به قلعة الأوليجاركية، وبمجرد حصوله على النتيجة كان يسرع إلى طرح سلاح يجرح يديه. وفي ذلك يقول أرسطو "ليس هناك رجل حر يستطيع أن يتحمل عن رضا مثل هذه السلطة"، لقد كانوا يحتملونه بحكم الضرورة وكانوا يتخلصون منه في نشوة، والحاكم المستبد الذي حمله الشعب إلى السماء وكان مستعداً أن يعمل لصالحه خلفه صنم بعيد عن الشعب بحكم تربيته أكثر قسوة وأقل كفاءة، وكلما أصبح الاستبداد أقل نفعا ازداد طغياناً، ولقد كان هناك تناقض داخلي يقضى عليه بالموت بمجرد أن تولد الديمقراطية.

الجزء الثانى

المدينة الديمقراطية

الفصل الأول

الديمقراطية الأثينية

(١)

تاريخ الديمقراطية الأثينية

لقد كان تطور الحياة السياسية فى بلاد الإغريق واضح المعالم حتى نهاية القرن السادس، فالمدينة أصبحت قوية بتحرير الفرد من استعباد الأسرة، وقد أصبح الفرد حراً بفضل حماية المدينة له، ولكنه منذ أن تحققت تلك النتائج وجدت مدن احتكرت فيها السلطة العامة الأسر الكبيرة التى استطاعت الإبقاء على امتيازاتها الوراثية، بينما وجدت مدن أخرى أصبحت فيها تلك السلطة العامة فى يد مجموع الأفراد المحررين. وفى مواجهة المدن الأرستقراطية والأوليغاركية نهضت المدن التى استطاع فيها صوت الشعب أن يملئ سيادة الشعب، ولكن فى أى اتجاه كان سيحدد مصير بلاد الإغريق؟

لو أن الأمر كان قاصراً على القوة المادية لما احتل شكاً، فإسبرطة تمتلك قوات ضخمة منذ أن أصبحت على رأس عصبة البليبونيزيا، حتى لفراها تنتخب بالإجماع لتولى قيادة الجيش والأسطول الإغريقين فى الصراع ضد الميديين، ولكن الأمر كان يتعلق بشيء آخر غير التنظيم الحربى، وهل كانت العبقرية الهلينية تستطيع أن تتفتح فى ظل نظم مشابهة لنظم إسبرطة؟ وهل كانت تستطيع أن تؤتى كل تلك الثمار إذا كانت الدولة لا مهمة لها - كما كانت الحال على ضفاف الإيروتاس - غير الإعداد الجسمى والنفسى لجند ممتازين، والمحافظة على دستور يحقق هذا الهدف؟ لا، إن إسبرطة المطوية على نفسها والمتجهة بكليتها نحو ماض تريد أن تستبقه إلى الأبد تعتبر مثلاً كاملاً لما كانت تستطيع أن تكون عليه مدينة أرستقراطية حوالى عام ٥٥٠ ولكنها تعتبر فى القرن الخامس حالة فريدة، يمكن أن تهمل عندما نحاول تصوير التطور العام للمدينة. وكى تستطيع بلاد الإغريق أن تقوم بدورها التاريخى، كان لابد لها من أن تعمل بقوة فى اتجاه تطورها الطبيعى ومن أن يبذل الأفراد فى حرية

جهودهم فى سبيل المصلحة العامة، وكان لابد من أن تظهر بين المدن التى سارت فى عزم فى طريق الديمقراطية الجديد مدينة مهيأة لأن تسير على الرأس، وقادرة على أن تقود الآخرين خلفها. وعندئذ تحقق مهمة مجيدة وتصبح مدرسة الديمقراطية، وهذه كانت مهمة أتينا. وكان كل ماضيها يعدها للعمل الديمقراطى الذى حققته.

كان الآتينيون يفتخرون بأنهم نبتوا فوق أرضهم. ومعنى هذا أنه لم يكن لديهم جنس مسيطر ولا جنس مغلوب على أمره، أى لم يكن لديهم من يشبهون الهليوت الذين كانوا يعملون لحساب الإسبرطيين. وعندما كون هؤلاء السكان الأحرار المتجانسون دولة كان ذلك عن طريق الإقامة فوق أرض واحدة على نحو جعل من جميع سكان أتينا أثينيين على قدم المساواة وجعل من أتينا عاصمة لشعب موحد بون أى شبه باتحاد بيوسيا الذى كانت طيبة تدعى زعامته، وهكذا نرى الوحدة الجنسية والإقليمية تحقق لآتينا منذ أقدم العصور وعلى نحو دائم الشرط الأدبى والمادى اللازم لتحقيق المساواة السياسية. وحدث فى هذه المدينة ما حدث فى المدن الأخرى من اضمحلال الملكية لمصلحة الأرستقراطية، ولكن عشائرها كانت- على الأقل- متساوية فيما بينها ولم يكن فيها ما يشبه أسرة أجيس وأسرة أپريميونتيس اللتين احتفظتا فى إسبرطة بالميزات الملكية. وفى داخل العشائر ذاتها تغلبت الديمقراطية إذ كانت القرارات تتخذ بالإجماع. وتحت طبقة النبلاء كانت جمهرة الشعب المؤلفة من المزارعين والرعاة والصناع والصيادين والبحارة ترى أن كل فرد يجب أن يكافأ وفقاً لعمله، كما تعودت على أن تناقش مسائلها المشتركة فى هيئاتها وجمعياتها.

وكما حدث فى كل مكان دخلت الطبقات الشعبية فى صراع مع الأوليغاركية ثقيلة الوطأة، فالفلاحون الذين تعرضهم الديون إلى الاسترقاق والتجار الذين يستنكرون ألا تسمح لهم الثروة ذاتها بالتطلع إلى الحقوق السياسية، كل هؤلاء اتفقوا فيما بينهم للمطالبة بنشر القوانين التى كان النبلاء يحتفظون بها سرّاً مقصوراً عليهم. واستطاعوا أن يصلوا إلى تعيين تيسموتيت أى مشرعين للنهوض بهذه المهمة، ولكن المشروع لم يصل إلى نهايته؛ فتأججت الضغائن ولطخت الأرض دماء الثأر، وحاول النبيل الشاب

"سيلون" أن يستقر فوق الأكروبول حاكماً مستبدًا. ولم ينجح إلا أن يثير الحفائظ إلى حدّ جعل أعداءه لا يتورعون عن الاعتداء على حرمة الآلهة كي يذبحوا أنصاره.

ثم ظهر "داركون". رجل استطاع أن يحقق في بضعة أشهر عملاً جاهدت عبثاً في سبيله سنين طويلة فرق من الرجال، وقد ترك اسماً مخيفاً مفرعاً لأنه سلح الدولة بالسلطة القضائية. وقد اتهم بأنه مشرع دموى لأنه حاول أن يضع حداً لسفك الدماء، فالحروب الأهلية كانت سلسلة من المعارك الخاصة التي كانت تشنها العشائر بعضها ضد بعض بكل ما تملك من قوى وكى يدفع الطرف المجنى عليه إلى الالتجاء للمحاكم نراه يحدد شروط الأخذ بالثأر وشروط الصلح، وكى يفك جماعات الأسر نراه يحدد درجات القرابة ليكون على أساسها وحدات داخل الأسر كما يتطلب فى بعض الحالات من الأقارب الذين يطلب منهم اتخاذ قرار أن يكون بالإجماع.. وهكذا نراه يدعو إلى الفردية داخل العشيرة.

لقد كان هذا تقدماً كبيراً ولكنه غير كاف، فالأرستقراطية الأرضية قد احتفظت بكافة امتيازاتها، وكانت توسع من ضياعها على حساب صغار الفلاحين وتسترق جمهرة المدنيين العاجزين عن السداد كى تبيعهم فى الخارج أو تربطهم بالأرض دون أن تعطيهـم شيئاً غير سدس المحصول، وكان الموقف حرجاً، فهناك حزبان مشتبهان يصل كل منهما بمطالبه إلى حد التطرف، أحدهما يستند إلى شرعية التقاليد بينما ينادى الآخر بعدالة ثورية.. فهل تصبح "أتیکا" بلد كبار الملاك والرقيق، مثل لا كونيا وتساليا؟ أم تطرح جانباً الحقوق المكتسبة فتلغى الديون وتشرع فى توزيع جديد للأراضى؟

ووجدت أتينا هذه المرة أيضاً الرجل الذى يستطيع حل هذه المشكلة المفرعة فنهض صولون بين المعسكرين المتعادين كالحـد الفاصل غير عابئ بالهجمات التى تأتية من الطرفين، وقام بما يمكن أن يسميه ثورة وسيطة؛ فأزال الحواجز التى كانت تعزل النبلاء عن الطبقات الأخرى، واحتفظ بامتيازات العشائر التقليدية. وكى يحرر الأرض

اتخذ إجراء عاماً مباشراً فأعفى القطع ذات العشرة أنصبه، بينما ألغى جميع الملكيات المشتركة الأخرى وجند كل الأرض بسلسلة من القوانين على أساس دستور من الصداق وحق الميراث وحرية الوصية. وكى يحرر الفرد حدّ من السلطة الأبوية وحظر بنوع خاص الاسترقاق بسبب الدين بكافة صورته بما قى ذلك الاسترقاق الجنائى. وبذلك أعلن وثيقة تحرير المواطن الآتينى من استعباد الدين. ولما كان يدرك أن الزراعة لا تكفى لحياة سكان عديدين فى بلد فقير بطبيعته فقد بذل الجهد كى يدفع إلى الأمام التجارة والصناعة؛ فاستجلب من الخارج أرباب المهن وبسط الحماية على الأجانب المتوطنين، وقام بإصلاح نقدى فتح أبواباً جديدة أمام التجارة البحرية.

والى جوار هذا التغيير الاقتصادى والاجتماعى، قام بإصلاح سياسى، فلم يعد يوجد فى نظر الدولة غير مواطنين أحرار، ولم يعد هناك تمييز بسبب المولد وإن ظل للثروة حسابها. فبموجب نظام كان يسعى إلى الوجود منذ حين؛ انقسم المواطنون إلى أربع طبقات على أساس الأنصبه:

١- طبقة الخمسمائة ميدمن: وهى التى تغل أرض كل فرد فيها خمسمائة ميدمن من المحصولات الصلبة (٢٦٠ هكتولتر) أو خمسمائة مترتيس من السوائل (١٩٥ هكتولتر).

٢- الفرسان : الذين تغل أرض كل منهم على الأقل ثلاثمائة (١٥٦ أو ١١٧ هكتولتر).

٣- الزيجيت : هم الذين يحصلون على مائتين على الأقل (١٠٤ أو ٧٨ هكتولتر).

٤- التيت : هم الذين لا يملكون أرضاً أو لا تغل أرضهم الحد الأدنى، وهو مائتا

وحدة.

وكانت التزامات وحقوق هذه الطبقات محددة بالنسبة لنصابهم، فطبقة التيت كانت تستطيع بحكم أنها من المواطنين أن تجلس فى الجمعية وفى المحاكم، ولكن أفرادها لا يؤدون الخدمة العسكرية إلا كمجدين، كما أنهم لا يعينون فى مناصب الحكومة. وطبقة الزيجيت كانت ملزمة بأن تتسلح بسلاح الهوبليت كما كانت تستطيع أن تتطلع إلى بعض الوظائف الثانوية وأما أعضاء الطبقتين الأوليين فقد كانوا ملزمين بالحضور إلى الجيش بحصانهم وبدفع الجعل المسمى ليتورجيه، ولكن لهم الحق فى تولى المناصب الرئيسية، فكانت الطبقة الأولى تدفع أكبر جمل وتتمتع بأعلى المناصب كمنصب الأركونت ومنصب أمين الخزانة. وقد أصاب واضع هذا الدستور فى إيضاح خصائصه عندما قال: "لقد أعطيت الشعب من السلطة ما يكفيه دون أن أنزع عنه شيئاً من كرامته أو أن أضيف إليها شيئاً"، وإصلاح صولون الحذر المؤقت من الناحية السياسية، ولكن الجريء النهائى من الناحية الاجتماعية يعتبر بدءاً لعصر الديمقراطية فى عام ٥٩٤/٥٩٣ .

ومع ذلك فإن أثينا لم تبق فى هدوء لزمّن طويل، فقد كان من الضرورى أن يسمح للصناع والتجار بالدخول فى الطبقات الثلاث الأولى، وفى سنة ٥٨١ على الراجح وضعت المعادلة بين الميديم والميتريت والدراخمه، أى بين الدخل العقارى والدخل المنقول. ولكن هذا الإجراء لم يكن كافياً فالتنظيم الأسرى لم يكن قد اختفى إلا من الناحية القانونية، وأما من الناحية الواقعية فإن سلطة العشائر قد ظلت محسوسة. ومن ناحية أخرى لم يكن الحزبان المتطرفان قد ألقيا سلاحهما وذلك لأن أياً منهما لم يكن قد حقق أهدافه كاملة وكان الحزب الثالث الذى يتمسك بدستور صولون يجد مشقة فى الدفاع عنه. وهكذا أخذت تتقاتل فرق ثلاث تمثل كل منها طبقة اجتماعية وتجمع أنصارها من أحد أنحاء البلاد وعلى رأس كل منها أسرة كبيرة، فنبلاء السهل كانت تقودهم أسرة "فيلاييس" والتجار وصيادو الشواطئ تقودهم أسرة "الكيميون" وصغار فلاحي الجبل تقودهم أسرة "بيزستراتوس". وفى سنة ٥٦٠ كتب لبيزستراتوس النصر، فاستولى على

الحكومة الاستبدادية التي فشلت عامة الشعب في تقديمها لصولون، فحل المشكلة الزراعية حلاً دائماً بأن قسم أراضي الإصلاح والضياح المنزوعة ملكيتها على النبلاء وبذلك تكونت طائفة قوية من صغار المزارعين ضربت أوتادها الصلبة في الأرض وأخذت تعتاد معالجة المسائل المحلية وشجع التجارة البحرية بسياسة خارجية بعيدة النظر ساقطت البحارة نحو جزر السيكلار. ونحو تراقيا التي كان يأتي منها الذهب ونحو البحر الأسود مصدر القمح، وفي نفس الوقت رفع من مثالية تلك الديمقراطية الزراعية والمدنية بواسطة الأعياد التي كان يحتفل بها تكريماً لديونيزوس وبواسطة الحفلات التمثيلية والمباني الفخمة التي أقامها. ولما كان قد ترك الدستور قائماً، فإنه قد قام بتربية الشعب سياسياً في جلسات الجمعية وفي المحاكم.

وما أن انتهى النظام الاستبدادي من تأدية الخدمات التي انتظرها منه الشعب حتى اختفى، وكان هذا هو مصيره الطبيعي في المدن الإغريقية. ولقد خيل لأنصار الأوليجاركية أثناء برهة من الزمن أن سقوط نظام بيزيستراتوس سيخدم مصالحهم، ولكن كليستينيس من أسرة الكميون خيب أملهم.

لقد أنجز كليستينيس ببصيرة نافذة العمل الذي ابتدأه صولون وأعطى للدستور الديمقراطي شكله النهائي. وأراد أن يحول دون عودة النظام الاستبدادي، وأن يحطم تنظيم النبلاء القوي في الأفخاذ وفي القبائل الإيونية الأربع، وأن يمنع تجمع الطبقات الاجتماعية في مناطق. وبعد أن شرد آخر الحكام المستبدين، وشرد أطفاله لزم بقية أفراد الأسرة الذين بقوا في أتيكا السكون، وهم يحسون بسيف الطرد بقرار نفى من الجمعية مسلطاً فوق رؤوسهم. ولم يعد لتنظيمات الأسر مكان في الدولة، وخلقت ظروف وجد فيها، جميع المواطنين أنفسهم مقسمين حسب محال إقامتهم. فوجدت المدينة كلها نفسها مقسمة إلى نجوع، لكل نجع جمعياته وحكامه وإدارته. وأصبح كل مواطن مسجلاً في سجل أحد هذه النجوع. وصفة ديموطيقى أي نجعي المضافة إلى اسم الفرد، تثبت أنه مواطن. وكل النجوع التي يزيد عددها على المائة كان يجب أن تقسم إلى عشر قبائل، ولكنها قبائل مكانية لا أسرية، وهكذا أصبح من المستحيل على القبائل

القديمة أن تجد نفسها فى القبائل الجديدة، وإن ظلت هناك خشية من أن تستمر المنافسات الإقليمية بواسطة المصاهرة بين القبائل المتجاورة. ولكى يتقى هذا الخطر تصور كلستينيس حيلة بارعة، فرأى من المفيد أن ينشئ أيضاً دوائر تعتبر وسطاً بين النجوع والقبائل، ولذلك قسم أجزاء الدولة الثلاثة، وهى: المدينة أو "أستى"، والشاطى أو "برليا"، والداخل أو "ميسوجيا"؛ كلاً منها إلى عشرة أقسام، وحدد بالاقتراع لكل قبيلة قسمًا فى كل من الأجزاء الثلاثة. وبذلك أصبحت كل قبيلة تتكون من ثلاثة نجوع أى من ثلاثة أثلاث. وهكذا أصبحت القبائل وإن كانت مكانية- إلا أنها لا تشغل بقاعاً موحدة، ولا تمثل مصالح يمكن أن يعارض بعضها البعض.

وطبق النظام العشرى للقبائل على جميع نظام المدينة السياسى والإدارى، فالبوليه يتكون من خمسمائة عضو باعتبار خمسين عضواً لكل قبيلة يؤخذون من النجوع بالنسبة لعدد سكانها، وكل قبيلة فى البوليه تتولى بالتناوب تكوين اللجنة الدائمة خلال عشر السنة. ولما كان عدد الأركونت تسعة، فقد أضيف إليهم سكرتير كى تمثل القبائل العشر فى الهيئة، والجيش يتكون من عشر فرق تسمى "فيلاي" يقود كلاً منها قائد يسمى "فيلاركوس" وبذلك كان الشعب يظهر فى كل مناسبة مكوناً من عشرة أجزاء، وأصبح هذا النظام العشرى البسيط القائم على المنطق البحت، ومن ثم المتعارض مع كافة التقاليد يكون جزءاً لا ينفصل من النظام الديمقراطى لا فى آتينا وحدها، بل وغالباً فى المدن الإغريقية التى تخلصت فيما بعد من النظام الأوليجاركى.

هذا الدستور، أى هذا البناء الرائع الذى يتخذ فيه التفكير السياسى طابعاً هندسياً، كان ملائماً لروح عامة كوتتها قرون من التجارب إلى حد أن أى حزب لم يعد يستطيع معارضته. وقد يحدث أن يدخل عليه بعض الديمقراطيين شيئاً من التعديل ولكنهم لن يغيروا منه شيئاً جوهرياً. وقد يقوم الأوليجاركيون بثورات ويدعون إلى العمل لعودة "دستور الأجداد" كاملاً قاصدين بذلك الدستور الذى حطم إلى غير رجعة النظام الأوليجاركى، ولكن آتينا القرن الخامس قد عاشت وفقاً لقوانين صولون المدنية وكليستينيس السياسية.

وقبل مضي عشرين عاماً على هذا الإصلاح الكبير، ابتدأ بالنسبة لآتيننا ذلك الاختبار القاسى المتمثل فى الحروب الميدية ولكنها خرجت منه أقوى مما كانت. فالاتحاد الوطنى وفى وقت ما الهجرة الجماعية أدت إلى اختلاط الطبقات فمشاة مراثون وبلاتيا كانوا أبطال النصر، كما كان مجدفي السفن من سلامين وميكال وإيريميدون. وكانت المدينة مدينة بسلامتها إلى "ألتيت" و"الزيجيت"، وكبار الملاك على السواء. وكيف لا يكون فى هذا ما يشعل الروح الديمقراطية؟ وبعد ذلك مباشرة وضعت المدن البحرية آتيننا على رأس اتحاد كبير، وظل الأسطول لزمان طويل مصدر قوتها وإنشاء ميناء ومدينة فى بيريه وازدهار التجارة والصناعة ونمو الثروة المنقولة ووفرة النقود، وفى كلمة واحدة: كل ما أدى إلى عظمة آتيننا الاقتصادية والسياسية وجعلها عاصمة عالم البحر الأبيض المتوسط. كل هذا كان من نتيجته إضعاف القيمة الحقيقية للنصاب وتمكين المواطنين من أن يرتقوا فى يسر من طبقة إلى أخرى، وكان فى هذا توسيع مستمر للديمقراطية ونقل تدريجى لمركز الثقل نحو جمهور المنتجين والبحارة.

وحوالى سنة ٥٠٠ أدخلت على دستور كلستينيس إصلاحات مهمة، فمجلس الخمسمائة نُظِم التنظيم النهائى، وإنشاء هيئة القواد "ستراتيجوس" العشرة المنتخبين سدد ضربة جدية إلى هيئة الأركونت؛ وبذلك أمكن إدخال تغيير عميق على هذه الهيئة فى عام ٤٨٧ / ٤٨٦ فتقرر أن يختار الأركونت بالاقتراع واحداً عن كل قبيلة من بين الخمسمائة مرشح المعينين بواسطة ناخبى النجوع، والمختارين، لا من بين الطبقة الأولى (طبقة الخمسمائة مديم) فحسب، بل وأيضاً من طبقة الفرسان، وبذلك تغير تكوين الأيروباجوس المؤلف من الأركونت بعد خروجهم من مناصبهم. وذلك بالخط من قيمته دون تغيير الطابع الأرستقراطى لذلك المجلس العتيق، فمن عام إلى عام كانت الإيروباجوس تنقص جدارته بالمهمة التى ناطتها به التقاليد حتى أخذ يظهر كنظام ناب عن العصر. وذلك لا بسبب دوام أعضائه المختارين من بين الأثرياء والنبلاء فحسب، بل وأيضاً بسبب السلطات التى ورثها فاختصاصاته القضائية والسياسية كانت غير محددة، ولكنها لما كانت تشمل الإشراف على القوانين فإنها كانت تصبح فى بعض

المناسبات مبهظة، وفضلاً عن ذلك فإن الخدمات التي أداها في أحلك اللحظات أيام الغزو الفارسي كانت قد أدت إلى ازدياد سلطته، وجعلت منه حكماً في الحياة العامة ولم يكن بد من أن يهاجم الشعب هذا الحصن الأرستقراطي.

وفي عام ٤٦٢ كان إيفيانتييس رئيساً للحزب الديمقراطي، وبواسطته تطهرت الأيوباجوس أول الأمر بمحاكمات قضائية ثم تلقت الضربة القاضية فحرمت من وظائفها "المضافة" الغامضة التي أعطتها حراسة الدستور ومكنتها من فرض إشرافها على الحكومة، ففقدت اختصاصها في نظر الجرائم التي تهم المدينة والاعتداءات التي تقع من الأفراد أو الموظفين ضد النظام العام، ولم تحتفظ إلا باختصاصاتها ذات الصبغة الدينية وإن ظلت تلك الاختصاصات واسعة، إذا كانت تشمل فضلاً عن الإشراف على الأراضي المقدسة الحكم في جرائم القتل مع سبق الإصرار، وأعطيت السلطات التي سحبت من الأيوباجوس إلى جمعية الشعب وإلى البولييه، وإلى محاكم "الهليا" ولقد حكم بلوتارك على هذا الإصلاح حكماً قاسياً، فطبق على إيفيانتييس كلمة أفلاطون عن الرجال الذين "يسكبون الحرية الصافية للشعب حتى تترع الكؤوس" ولم يلحظ أن بسط السلطات التي تجمعت في الأيوباجوس كان ضرورة يستوجبها تقدم النظم السياسية في مدينة كبيرة، وأنه ما دام هذا الفصل قد تحقق بواسطة الديمقراطية، فإنه لم يكن من الممكن إلا أن يتم في صالحها.

ولقد دفع إيفيانتييس حياته ثمناً لتفانيه في سبيل الشعب، ولكن كان إلى جواره معاون يستطيع أن يتم عمله هو بيريكليس أحد أحفاد أسرة كليستينيس، الذي جمع إلى الذكاء الموهوب فصاحة وقوة شخصية ومهارة في معاملة الرجال مكنته من أن يخدم الشعب مع سيطرته عليه.

كان إصلاح إيفيالتيس قد خلق خطراً كبيراً، فحتى ذلك العهد كانت القوانين الأساسية محاطة بحماية قوية فكانت الأيوباجوس مع البولييه إحدى المراسي التي تستقر إليها سفينة الدولة. وبدون يقظة تامة كانت القوانين معرضة لفقد ثباتها عاجزة عن أن تقاوم تيارات الرأي العام المختلفة، وقد رأى بيريكليس هذا الخطر في وضوح،

ووجد الوسيلة لتلافيه. فالدعوى الجنائية بعدم الشرعية رفعت القانون فوق النزوات الشعبية والخصومات الحزبية، وذلك بأن منحت كل مواطن حق الدفاع عنه كممثل اتهام، وحددت جزاءات خطيرة كضمان لسيادته. وكى لا تصبح الديمقراطية كلمة خاوية كان لابد من تمكين أفراد الشعب المنهمكين فى تحصيل رزقهم من أن يكرسوا وقتهم لخدمة الجمهورية. فخمسمائة مواطن كان عليهم أن يجتمعوا بالبولىه خلال عام بأكمله وأعضاء محاكم الهيا التى كان اختصاصها فى البدء محصوراً فى الفصل فى الاستئناف الذى يرفع إليها عن قرارات الحكام، أصبحت تحكم الآن ابتدائياً وانتهائياً فى المسائل المتزايدة العدد المتعلقة بالمواطنين الآتينيين وبالمدين الداخلة فى الاتحاد. وكانت تتكون من هيئة تضم ستة آلاف عضو يزاول العمل نصفهم فى المتوسط خلال جميع أيام العمل. وكان هناك ألف موظف فى البلاد أو فى الخارج، وخمسمائة حارس فى مصانع السفن... إلخ.. وهكذا لم تكن المسائل العامة تتطلب مساهمة جميع المواطنين فى الجمعية من وقت إلى آخر فحسب بل كانت تتطلب من ثلثهم مجهوداً مستمرا، ولما كان نصف المواطنين أى عشرين ألفاً تقريباً لا يملكون دخلاً قدره مائتا درخم، التى بدونها يصبح الفرد من الدهماء "تيت"، والتى تعتبر الحد الأدنى للحياة، فكيف كان يمكن إجبارهم على التنازل عن أجرهم خلال سنة أو خلال أيام عديدة؟

وإذا نحينا من جهة أخرى عن المجلس وعن المحاكم وعن الوظائف كل من لا يملكون شيئاً، فكيف كان يستطاع منع النظام - مهما زينا به أى اسم - من أن يتحول فى واقعه إلى أوليجاركية؟ وهنا أيضاً تصرف بركليس التصرف الواجب، فقرر أن تمنح الدولة مكافآت للمواطنين الذين يتخلون فى سبيل خدمتها عن مزاولة مهنتهم، وأصبحت قاعدة المكافآت عنصراً أساسياً فى الديمقراطية، ولكنه لما كانت المكافآت فى القرن الخامس تمنح لمن يقدمون خدمات دائمة أو استثنائية، فإن المواطنين لم يكونوا يحصلون عليها لمجرد مزاولتهم حقهم المدنى بحضور جلسات الجمعية، وإنما كانت تمنح لأعضاء المجلس وأعضاء الهيا ولعظم الموظفين، وبخاصة المختارين بالقرعة.

وكان الأركونت من بين هؤلاء. فمنذ عام ٤٨٧ - ٤٨٦ كان الفرسان يدرجون مع الطبقة الأولى ذات الخمسمائة ميديمن في قائمة الخمسمائة مرشح الذين تقترحهم النجوع كي تجرى بينهم القرعة. وبعد ذلك بعشرين عاماً أى بعد إصلاح إيفيالتيس بستة أعوام خطوا خطوة أخرى، وكانت آتينا قد عرضت جنودها فى بيوسيا لمحن قاسية وكافاتهم عن ذلك بإعطاء طبقة الزيجيت حق الوصول إلى منصب الأركونت، ولكنها كانت فى الواقع مكافأة فخرية وذلك لأن إصلاح إيفيالتيس كان قد قلل من أهمية منصب الأركونت، فالهيئة المكونة من الأركونت القدماء لم تعد لها اختصاصات سياسية، كما أن سلطات البوليه المتزايدة خفضت أيضاً من استقلال الحكام الإدارى. ومع ذلك فقد ظلت مكانة تلك الهيئة العتيقة كبيرة. ومادامت تمنح راتباً وتعين بالقرعة فإنه لم يعد هناك سبب مشروع كي تظل محصورة فى الطبقات العليا الثلاث، وهكذا فتحت أبوابها للطبقة الرابعة طبقة التيت. وكى لا تصبح تلك الإدارة مجرد مهزلة، كان لا بد من إلغاء الانتخابات السابقة فى النجوع، تلك الانتخابات التى كانت تترك الميدان مفتوحاً لمناورات الملاك. فالقرعة الأولى هى التى تُخرج المرشحين من القبائل العشر قبل أن تُخرج القرعة الثانية من يشغلون المناصب. ولكن لماذا إذن هذه القائمة الطويلة من المرشحين؟ وما هى إلا تعقيد ييسر للنجوع ألاعيبها ولذلك تقرر ألا تشمل القائمة غير مائة اسم باعتباره عشرة عن كل قبيلة، وهكذا وصلوا إلى النظام الكلاسيكى للقرعة. "بواسطة حبة الفول".

كى تثبت الحقوق التى حصل عليها الشعب فى القرن الخامس، رأوا من الخير حمايتها من الاغتصاب الذى كانت تتعرض له بالفعل. ويجب ألا ننسى أن الديمقراطية بل الديمقراطية المتطرفة- إذا نظرنا إليها من وجهة نظرنا الحديثة ولم نحكم عليها طبقاً للمبادئ بل تبعاً للأشخاص الذين كانوا يستفيدون منها- لم تكن قط فى المدن الإغريقية غير نوع من الأرستقراطية. والمواطنون فى أتيكا كانوا أقلية. وإلى جوارهم كان يعيش عدد من الأرقاء مساو لهم على الأقل، وعدد لا يكاد ينقص عن نصفهم من الأجانب المتوطنين. وكان هؤلاء الأجانب المولودون فى البلاد من عائلات مدمجة منذ

زمن بعيد ينتظرون كل فرصة وبخاصة سهولة الزواج المختلط كي يندسوا فى طبقة المواطنين. وكانت صفة المواطن تحمل من المزايا المادية ما يجعل الشعب يحرص على أن لا يسمح بتزايد عدد من يحملون هذه الصفة على هذا النحو. وفى سنة ٤٥١ - ٤٥٠ استصدر بركليس نفسه قانوناً يقضى بالألا يعتبر أتينياً إلا من كان مولوداً لأب وأم أتينيين، وأصبح هذا القانون إلى الأبد جزءاً من الدستور.

(٢)

مبادئ الديمقراطية الأثينية

فى أواسط القرن الخامس قبل الميلاد كان النظام الديمقراطى فى أتيناً قد اتخذ صورته النهائية، فأصبح ذلك النظام الذى ظل قائماً حتى نهاية الاستقلال الإغريقى، ولكن قيمة الدستور تتوقف على الروح التى يطبق بها. وفى عصر بركليس كانت الحياة السياسية فى أتيناً تشهد بتوازن كامل بين حقوق الفرد والسلطة العامة.

الحرية الفردية مطلقة، ومنذ أن حظر صولون ضمان دين بشخص المدين اتسع هذا المبدأ اتساعاً لا حد له. فأى مواطن لا يمكن لأى عذر أن يُسترق أو أن يخضع لأى نوع من الاستعباد، ولو كان مشروطاً أو موقوتاً. فحق حبس المدين المعسر لم يعد قائماً، لا لحساب الدولة ولا لحساب الأفراد. وكذلك الأمر بالنسبة للمسئولية الفردية، فالحظر الذى أصدره صولون ينطبق من باب أولى على أسرة المدين وبالتالى على أسرة المحكوم عليه جنائياً. نعم إن بعض الجرائم الخطيرة كجريمة الخيانة العظمى كانت تستتبع فى أوائل القرن الخامس جزاءات جماعية، ولكن الدولة أخذت تعدل تدريجياً عن هذا الحق اللعين. وقبل نهاية القرن لم تكن عقوبة الموت ولا عقوبة التشريد تحل بأبناء المذنب. وهكذا أصبحت أتيكا أرض الحرية الكلاسيكية. فليس هناك أرقاء من بين المواطنين. والأجانب أنفسهم كانوا يستنشقون فيها هواء منعشاً كما كانت تجذب إليها

المنفيين من بلاد الإغريق كلها منذ هيرودوت الهاليكارناس حتى جورجياس الليونتينى. وديمكريت الأبديرى، الذين قدموا للإقامة فيها. وقال هيرودوت إنه من الأفضل أن يعيش الإنسان فقيراً فى ديمقراطية من أن يتمتع بظاهر من السعادة فى بلاط ملك.

وكان الآتينيون الفخورون بأن يكونوا مواطنين أحراراً أشد افتخاراً بأن يكونوا متساوين. بل إن المساواة عندهم كانت شرط الحرية، فهم بحكم أنهم إخوة ولدوا من أم مشتركة لا يمكن أن يكونوا أرقاء أو سادة بعضهم على بعض. والألفاظ الوحيدة التى يستخدمونها فى لغتهم لتمييز النظام الجمهورى عن غيره من النظم هى "إيسونوميا" أى المساواة أمام القانون، و"إيسيجوريا" أى المساواة فى حق الكلام. وكانوا أبعد ما يكون عن حمل ألقاب النبالة حتى لنجehl اسم الأسرة نفسه. ولا نرى كل آتيني بغير تمييز يضيف إلى اسمه اسم نجعه، وأقصى ما نلاحظه أن نرى أبناء البيوتات يسخون على أنفسهم بذكر اسم أبيهم ولكنهم لا يذكرون قط اسم عشيرتهم. وأوسع أبناء أسرة الكيمون ورد ذكره باسم بركليس ابن اكسنيبيس من نجع كولارجوس.

وإذا كان من الحق أن البيوت الكبيرة قد احتفظت لنفسها بمكانة تسمح لها بتقديم رئيس للحزب الديمقراطى نفسه، فإن الدولة لم تعد تعرف أسراً وإنما تعرف أفراداً متساوين فيما بينهم فحسب. فجميعهم نفس الحقوق إذا يستطيعون دخول الجمعية كى يتكلموا إذا أرادوا أو يعطوا صوتهم، وذلك لأن النظام التمثيلى لم يكن موجوداً. ولو أنه وُجد للاحَ قيدٌ أوليجاركى على المساواة فى حق الكلام أى الإيسيجوريا. ويستطيعون الجلوس فى الهيا كقضاة إذا بلغوا السن المطلوب كما يستطيعون أن يصبحوا مرشحين للمجلس وللوظائف العامة الأخرى تبعاً للشروط القانونية. وهم ملزمون بالتناوب بأن يطيعوا كما يتولون القيادة. وهم يشتركون فى الأعياد العامة وفى المواكب وفى تقديم الضحايا، وفى الألعاب والحفلات المسرحية دون أى تمييز غير حق الصدارة الممنوح للحكام فالمساواة هى التى يضعها الآتينيون فى القمة من دستورهم وفى ذلك يقولون "إن الجدارة هى التى تفتح الطريق أمام الأمجاد

العامة أكثر من الطبقة الاجتماعية، ولا يمكن أن يمنع أحد من خدمة المدينة بسبب فقره أو غموض أصله".

قد يُظن أن الآتينيين قد كذبوا أنفسهم باحتفاظهم بنظام صولون القائم على الطبقات ذات الأنصبة، ولكن هذا غير صحيح، فصولون كان قد حدد الحقوق والواجبات بالنسبة للثروة. وعندما أصبحت الحقوق متساوية ظلت الالتزامات وحدها غير متساوية، وظلت خاضعة للتناسب مع النصاب. فالطبقة الرابعة أى "ألتيت" يعمل أفرادها فى الأسطول كمجدفين، وعند الحاجة يعملون فى الجيش كمشاة خفاف، وهم لا يُلزمون بدفع شئ لخزانة الدولة ماداموا لا يملكون من الدخل الحد الأدنى الخاضع للضريبة. والطبقة الثالثة أى الزيغيت يعملون كهوبليت أى مشاة مسلحين تسليحاً خفيفاً ويدفعون ضريبة الحرب الاستثنائية المسماة "أيسفورا" والفرسان يخدمون فى فرقهم ويدفعون كل فى دوره الجعل العادى. وأفراد الطبقة الأولى ذات الخمسمائة ميديمن يخدمون أيضاً كفرسان. ولكنهم يتحملون فوق ذلك نفقات السفينة ذات ثلاثة الصفوف من المجدفين، وهى نفقات ثقيلة يدفعونها لإعداد السفينة والإنفاق عليها ويتولون قيادتها.

الحرية والمساواة حقوق لم يكن المواطنون يستطيعون مزاولتها إلا إذا أملاوا على المدينة بعض الالتزامات، فكان على الدولة أن تضع قوتها فى خدمة الأفراد، وكى تضمن لكل فرد حريته ضماناً تاماً، كان لابد من أن تختفى آخر بقايا المسؤولية الجماعية، وكى تضمن سيادة المساواة بتمكين صغار المواطنين من المساهمة المشروعة فى الحياة العامة كان لابد من منح تعويض لمن يضعون أنفسهم فى خدمة المدينة. ولكن تلك الالتزامات كانت أوسع مدى. وإذا كان المولد والثروة لم يعودا يمنحان امتيازات فى الحياة العامة، فإنه قد ظل هناك أغنياء وفقراء، وكان لابد من اتخاذ إجراءات كى يستطيع الفقراء استخدام حقوقهم المدنية. والمساواة السياسية تنول إلى الاختفاء إذا كان عدم المساواة من الناحية الاجتماعية صارخاً. والحرية تنول إلى مبدأ مجرد إذا لم يصاحبها حد أدنى من الملكية أو سهولة دائمة فى الوصول إليها. وما دامت الدولة تملك

السلطة، فإن عليها واجب علاج عيب خطير بالنسبة لكل هيئة اجتماعية وقاتل بالنسبة للديمقراطية عليها أن تحمي حقوق ومصالح طائفة من الناس بشرط ألا تتجاهل وألا تدوس بالأقدام حقوق طائفة أخرى ومصالحها. وتحت رئاسة رجل كبركليس استطاعت أتينا أن نقوم بعمل رائع من التكافل والمحافظة على سلامة الهيئة الاجتماعية فلا تقسيم للأرض ولا إلغاء للديون. وفي بلد لا تمثل فيه الثروة العقارية غير جزء من الثروة العامة، وتنتشر فيه الثروة المنقولة انتشاراً واسعاً بفضل التجارة واستغلال إمبراطورية كبيرة كان يكفي اتخاذ إجراءات جزئية، وأن تكون مدروسة درساً دقيقاً لملاقاة الحاجات العاجلة.

ونظام الرواتب كان أحد هذه الإجراءات، ووجدت إلى جواره إجراءات أخرى كثيرة. ونظام "الكليروكية". (منح إقطاعيات بالقرعة للمواطنين في المستعمرات) سمح بتوطين مئات من أفراد الطبقة الرابعة "التيت" في المستعمرات، وقد منح كل منهم قطعة من الأرض تغل دخلاً مساوياً لدخل أفراد الطبقة الثالثة "الزيجيت". وكى تعطى عملاً لأصحاب المهن الذين بقوا في العاصمة، أصبحت الدولة "مقاولاً". فهي أولاً في حاجة إلى أسطول وإلى مصانع للسفن وإلى سوق للقمح وإلى أسوار دفاعية تربط بين المدينة والميناء. وإلى تشييد مبان ونُصب تجعل الأكروبول فريدة الجمال في العالم. وبالنسبة لمن لا يستطيعون العمل كانت المساعدات العامة منظمة تنظيمًا قويًا، فأيتام الحرب يُنشأون على حساب الخزينة، ويعتبر كل منهم ربيباً للأمة، ويمنح عند بلوغ سن الرشد عدة كاملة من السلاح اللازم للهوليت أى جندي المشاة الخفيف.

وكانت تمنح معاشات لمشوهى الحرب. وبعد ذلك بزمان كانت تمنح مساعدات للمصابين من جراء العمل. وفي الظروف العادية كانت المدينة تهتم بأن توفر الخبز للجميع بثمن رخيص. وكانت تتوفر على ذلك عدة هيئات من الموظفين، وتشريع خاص بأكمله، وكان مفتشو الحبوب يسهرون على أن تباع الحبوب بالثمن المحدد وعلى أن يبيع الطحانون الدقيق والخبازون الخبز بما يناسب هذا الثمن، وأن يكون الخبز بالوزن

المحدد. وكى يمنع التخزين كان محظوراً على تجار الحبوب أن يشتروا فى الدفعة الواحدة أكثر من خمسين حملاً. وكى تسهل عملية التمويل وتتنظم التجارة كان كل مستورد يلزم بأن يوجه إلى أتينا ثلثى الحبوب التى تصل إلى بيريه. وعلى كل مقرض للتجارة البحرية المحفوفة بالخطر أن يحمل إلى أتيكا السلع ذات الضرورة الأولى وفى مقدمتها القمح. كما كان محظوراً على كل صاحب سفينة ساكن فى أتيكا أن يحمل قمحاً إلى غير بيريه. وتضاف إلى ذلك الغنائم الطيبة التى كان يستفيد منها الشعب بأجمعه، فعندما كان أمير أجنبي يرسل كهديّة سفينة محملة بالحبوب، وعندما كانت حملة منتصرة تمكنهم من نهب محصول بلد عدو، كان كل مواطن يتقدم يحصل على نصيب، وعندما كانت تقدم الضحايا فى مواعيد منتظمة إلى الآلهة، كان كل مواطن حاضر ينال قطعة طيبة من اللحم.

وفى سنّى الحرب وعلى الأقل فى المدة بين عام ٤١٠، ٤٠٦ كان المعدمون يُمنحون كل يوم إعانة قدرها أوبولان (ثلث درخم) وهى المسماة "بالديوبوليا". وبعد أن تفى الدولة بحاجات الجمهور المادية، نراها توفر له أيضاً المتع العقلية والأدبية. فالالتزام بإعداد جوقة كان يفرض على الكثيرين من الأغنياء لإقامة مسابقات غنائية ومسرحية كان يخف إليها شعب محب للجمال، وكان إظهار الكرم بتقديم جوقة فخمة مثقفة إحدى الوسائل الطيبة فى اكتساب الشهرة الشعبية. بل أتى زمن لم تعد تكفى فيه التزامات الأفراد وأصبح الفائض من الميزانية يعطى منه للفقراء ما يدفعون به أجر دخول المسرح وما ينفقونه فى متعتهم أيام الأعياد.

إذا كانت المدينة تقر بأن عليها واجبات نحو الأفراد، فذلك لأنها لم تكن فى النهاية غير مجموع المواطنين. فحكومة الشعب المباشرة قد انقلبت فى قوة لمصلحة الأغلبية، ولكن طوال حياة بركليس لم يخلط الآتينيون بين مجموع المصالح الخاصة وبين المصلحة العامة، فالتزامات المدينة نحو المواطنين كانت تسبقها التزامات المواطنين نحو المدينة، وكانوا يقبلونها بالترحاب.

لم يكن الآتينى مرتبطاً بعقد ضمنى غامض، ففي سنة بلوغه سن الرشد، وقبل أن يقيد فى السجل الذى يضمن له حق المواطن، كان يقسم فى حفل رسمى اليمين المدنى. ويقول اكرزنيفون إن القانون كان يوجب مثل هذا اليمين فى كافة بلاد الإغريق وكان الشبان الآتينيون يقسمونه فى معبد أجرولوس، والقسم الذى كان يؤدى فى القرن الخامس نعرف منه تعهداً واحداً وهو "عدم الاعتراف بحدود لأتيكا إلا فيما خلف القمح والشعير والكرم والزيتون". ولكننا أكثر معرفة بالنسبة للقرن الرابع الذى قد استمر - بلا ريب فى مجموعه- يسير وفقاً للتقاليد. والحفل لا يخلو من عظمة، فالشبان يتسلمون سلاحهم فى حضرة الخمسمائة، ويمدون أيديهم فوق المذبح وهم يتلون العبارات الآتية: "لن أذنس هذا السلاح- لن أتخلى عن زميلى فى المعركة- سأقاتل من أجل آلهتى ومن أجل موقد الأسرة وحيداً أو مع غيرى. لن أترك الوطن منقوصاً، بل سأتركه أكبر وأقوى مما تسلمته. سأطيع الأوامر التى تصدرها إلى حكمة الحكام. سأخضع للقوانين القائمة، وللقوانين التى يصدرها الشعب باتفاق عام. وإذا أراد أحد أن يقلب هذه القوانين أو أن يعصاها لن أسمح له بذلك، لكننى سأحارب من أجلها إما وحيداً أو مع الجميع- سأحترم دين آبائى". وهذه هى الالتزامات التى كان على المواطنين أن يتحملوها قبل أن تصبح لهم حقوق. وهذه هى التعهدات التى كانت تجدد أمام الآلهة من عام إلى عام سلطة المدينة المطلقة.

وهذه السلطة المطلقة كان مجموع المواطنين هم الذين يزاولونها فى الديمقراطية. والنظرية الدستورية فى الديمقراطية الآتينية بالغة البساطة، وتتلخص فى كلمة واحدة: "الشعب سيد". وسواء أكان يجلس فى الجمعية أو فى المحاكم، فهو سيد مطلق فى كل ما يتعلق بالمدينة. ومع ذلك فإن المبدأ السياسى فى كل زمان وفى كل مكان يتعرض لتفسيرات مختلفة، ولا يأخذ معناه الدقيق إلا بالتطبيق العملى، فالمعاصرون لهيرودوت كانوا يستخدمون نفس الصيغة التى كان يستخدمها معاصرو أرسطو وديموستين، ولكنهم لم يفهموها ولم يطبقوها بنفس الطريقة. وفى القرن الرابع قبل الميلاد وصلوا

بهذا المبدأ إلى نهايته، فقالوا: "إن للشعب الحق في أن يفعل كل ما يحلو له، فهو سيد القوانين ذاتها". وفي القرن الخامس كان الشعب ملكاً ولكنه لم يكن بعد حاكماً مستبداً، فهو يسلم بأن هناك حداً لنزاعات الأغلبية حتى ليتمكن أن يقال عن الآتينيين في ذلك العصر ما قيل عن الإسبرطيين في حياتهم العامة وحياتهم الخاصة: "إنهم أحرار ولكنها ليست حرية مطلقة، ففوقهم يقوم سيد هو القانون".

فدعوى الخروج على القانون كانت تقف أمام اندفاعات الإكليزيا، كما تقف أمام جموح الزعماء الشعبيين. وقد احتفظت هذه الدعوى بآثرها الفعال حتى بعد موت بركليس. ولقد حدث ذات مرة أن رفض الشعب احترام تلك الدعوى، ولكنه لم يلبث أن تبين خطأه. وكان ذلك في عام ٤٠٦ بمناسبة المحاكمة البشعة التي تناولت القواد المنتصرين عند جزر الأرجينيز. ففي وسط الخواطر الهائجة حاول مواطن شجاع أن يوقف الإجراءات التي رسمها مرسوم صدر من المجلس ومن الشعب، بإثارته دفعاً بعدم الشرعية. ولكن الجمهور صاح قائلاً إنه من الإجرام أن يحرم الشعب من سلطته في أن يفعل ما يريد، وعبثاً حاول بعض أعضاء المكتب، ومن بينهم سقراط، أن يحتجوا على أخذ الأصوات فاضطروا فيما عدا سقراط أن ينحنوا أمام التهديدات. واتخذ القرار وقضى على المتهمين بالموت وقادوهم إليه، ولكن لم يمض زمن وجيز حتى أخذ الآتينيون الندم ووجهوا الاتهام بمرسوم من "البيروبوليه" إلى أولئك الذين خدعوا الشعب وقضى على المجرم الأول بالموت جوعاً، وقد انصب عليه بغض الجميع. وقد أظهر هذا الدفع إلى أي حد كانت القاعدة حاسمة ملزمة. ففي القرن الخامس كانت السيادة الشعبية لا تريد أن تكون سلطة حكمية أي استبداداً، وكانت الديمقراطية تسلتزم أن يكون أساسها احترام القانون.

ولكن ماذا كان يمثل القانون بالنسبة للإغريق بوجه عام وبالنسبة للآتينيين بوجه خاص في القرن الخامس قبل الميلاد؟

مهما يكن من تعارض النظريات السياسية عند الأوليجاركيين والديمقراطيين، فإنه قد كانت لديهم عن القانون فكرة تكاد تكون موحدة، ومع ذلك فإننا عندما نحاول

تصوير تلك الفكرة، لا نلبث أن نصطدم بتناقض فريد، فالقانون يبدو فى مظهر مزدوج، فهو شىء مقدس لا يتغير، وهو عمل إنسانى أى مدنى كما نقول اليوم، ومن ثم عرضة للتغير، ونستطيع بالتحليل أن نميز هاتين الصورتين اللتين تلوحان عندئذ غير قابلتين للتوفيق بينهما. ولكنهما فى الواقع كانتا تختلطان على نحو ما فى التطبيق اليومى.

فمن ناحية دخلت عدالة العشيرة الإلهية "themis" فى قضاء المدينة بتحويل أجل القوانين الإلهية "themist" إلى ما يسمونه بالقوانين الوضعية "thesmoi" وهذه اللفظة الأخيرة هى التى كانت تطلق فى أقدم العصور على القواعد الأساسية فى القانون العام. فهذه القواعد كانت فى جوهرها دينية، ولم تكن تميز الناحية الدنيوية عن الناحية الروحية.

فكانت تضم قواعد الطقوس كما تضم الأحكام التشريعية. ولم تكن تختلف فى شىء عندما تعالج الملكية والزواج والميراث والجنايات والجناح والعلاقات السياسية، أو عندما تحدد طقوس تقديم الضحايا والواجبات نحو الموتى وصيغ الصلوات أو الإيمان، ولكن من أين أتت؟ ذلك ما لا يعلمه أحد، وبعبارة أدق إننا نجهل تاريخ نشأتها الأولى، ولكن أحداً لا يشك فى أنها قد أقيمت أو وضعت إلى الأبد بواسطة الآلهة، الآلهة التى تُعبد فى الأسر وفى المدينة، وعلى الأخص آلهة المدينة الكبيرة، فهم الذين أوحوا بها إلى البشر.

وأكثر تلك القوانين جلالاً، تلك التى نبتت من الأرض مع أول سنبله من القمح، صدرت عن الإلهة "ديميتر" حاملة القانون thesmo phoros وانتقلت تلك القوانين من قرن إلى قرن عن طريق الرواية الشفهية، الأب يسلمها إلى الابن فى العشيرة، والعشائر التى تنقلها إلى الكهنة أو إلى حكام المدينة، كما تنتقل فى المدينة نفسها بواسطة رجال المحفوظات. hes mnemones و hieromnemes و aisymnetai وكانت عبارة عن نصوص شديدة الإيجار موزونة كى تعلق بالذاكرة فى سهولة. وكانت ترتل بنغمة لا تتغير، ولم تكن فى حاجة إلى حيثيات ما دامت أوامر علوية، ولم تكن فى

حاجة إلى تقديم أسباب لأنها كانت مفروضة من سلطة إلهية. وعندما تصبح غامضة بمضى الزمن أو غير كافية كانوا يلجأون في تفسيرها إلى مفسرين تعتبر مهمتهم كهنوتية. وكل ما حدث هو أن شعروا في النهاية بحاجتهم إلى جمعها فعهدوا بهذا العمل إلى مشرعين *thesmothetes* ولكن صفتها المقدسة حالت دائماً دون المساس بها. وظل هذا المبدأ مطلقاً حتى إنه عندما تحررت القوانين من رقابة الآلهة لجأوا إلى وضع قوانين جديدة دون أن يلغوا القديمة، وهكذا كان يحدث أن يستند المتقاضون في إحدى القضايا إلى نصوص متعارضة. وهذه المعتقدات القديمة الخاصة بالسلطة الإلهية للقوانين المسماة *thesmoi* ظلت لاصقة بنوع خاص إلى جزاءات القانون الجنائي فهناك صيغ محملة باللعنات، والعقوبات التي تعج بها. وبخاصة الطرد من نطاق الهيئة الاجتماعية المسمى إهدار الكرامة *Athimia* كان لها من السلطان بحيث كانت تنهال من تلقاء نفسها على من يثيرها، ولم تكن هناك حاجة حتى إلى المحاكمة كي يقع الفرد تحت أذاها.

ومن ناحية أخرى كان يوجد قانون غير مدين بشيء إلى الوحي الإلهي وهو الناموس (*Nomos*). وهنا نجد كل شيء بشرياً، فالناموس يتميز قبل كل شيء بأنه مكتوب، وهو لم يعد ملكاً خاصاً لبعض المتميزين الذين ورثوه عن الآلهة. وقد تجرد من كل سر غامض وأصبح معروفاً من الجميع مملوكاً للجميع، ومن وضعه يعلق به اسمه فالجميع يعرفون أنه من وضع صولون أو كليستينيس أو أى مواطن عادى، ولم يكن يستطيع أن يندمج في التشريع لو أن الشعب لم يوافق عليه، أو لم توافق عليه الأغلبية ولم يوضع لتحقيق مصلحة عامة. ولذلك يجب أن يحدد لكل فرد حقه وواجبه. فالناموس هو تنظيم توزيع العدالة (*Nemesis*). وهذا هو السبب في أننا نرى أرسطو يعلن أنه لا نظام خارج حدود القانون، فالناموس هو الميزان أو المقياس العام الذي يحقق أكبر كمية من العدالة، وهو القاعدة الصلبة التي تحكم الشهوات الفردية والجماعية وهو السيد الذي يحول دون الإسراف في الحرية، والقانون المهيمن الذي يحقق إلى جواره سيطرة

العقل "mous و logos" وهكذا لا تستطيع القوانين حتى ولو كانت مثالية أن تأخذ من الإنسان إلا خير ما فيه. ولكنها فى الواقع كانت حسنة أو سيئة تبعاً للدستور وتبعاً للمدينة، وإن ظلت بالضرورة ناقصة، وظلت دائماً معيبة بإحدى نواحيها فهي ليست ذات قيمة مطلقة حتى ليقولون إن صولون رد يوماً على شخص سألّه عما إذا كان قد منح الآتينيين خير القوانين بقوله: "لا". ولكنى أعطيتهم أكثرها ملائمة لهم". ولما كانت القوانين البشرية غير معصومة فإنها ليست خالدة، وهى لا تدوم إلا ما دام ضمير الشعب يقبلها. وإذا أخذ القانون العرفى يتغير فى صمت بتطور الأخلاق والعادات على نحو غير محسوس فإن القانون المكتوب يتعرض للتغيير كلما دعت الحاجة. والواقع أن الناموس شىء نسبى تواضعى ولذلك لا عجب إذا رأينا كلمة ناموس تستخدم أيضاً للتعبير عن مقام موسيقى وللتعبير عن كل عملة متداولة.

عندما يتحدث الإغريق عن القوانين لا نراهم يفعلون كما نفعل اليوم عندما نضع القوانين الدستورية فى مكان خاص، وذلك لأنه لم يكن هناك لأى مدينة دستور مدون فى وثيقة، بل كان يحل محله مجموعة من العادات والنصوص المدرجة فى القوانين المختلفة، وبهذه المجموعة كانت تظهر "روح المدينة" وإذا كان أرسطو يتحدث باستمرار عن الدستور، فإنه يقصد بذلك نظام المدينة الذى يتمثل فى تنظيم مناصب الحكم بوجه عام والمناصب العليا بوجه خاص وتوزيع السلطات ومسند السيادة وتحديد الهدف الذى تسعى إليه الجماعة السياسية. وفى هذا ما يكفى كى نستطيع أن نفعل ما فعله الفيلسوف فنميز الدستور عن القوانين العادية، على شرط أن نسلم بأن الدستور إن هو إلا انعكاس للمبادئ الأساسية التى تتضمنها القوانين.

ولكن القوانين بدورها لا تكون عند الإغريق كلاً منظماً، أو كما نقول بلغتنا الحديثة "مجموعة"، فقد كانت تصنع من يوم إلى يوم وعلى الأقل منذ العصر الذى كلف فيه لأول مرة أحد كبار المشرعين مثل زاليكوس وكارونداس ودراكون وبتاكوس بتدوين العادات القائمة أو بوضع أحكام جديدة، ومع ذلك فإنه لم يكن بد من ترتيب تلك

النصوص وتقسيمها على نحو ما، ولكن هذا التقسيم قد عمل حتى عندما تولاه كبار المشرعين، لا وفقاً لنظرية منطقية ولكن على أساس تسهيل استخدامها عملياً فهم لم يفكروا إلا في تزويد كل منصب بالوثائق اللازمة له. وإذا كان هناك شيء يشبه من قريب أو من بعيد مجموعات القوانين الحديثة فقد كانت تلك الأنواع من الأدلة أو كراسات الالتزامات التي كان يزود بها موظفو الدولة. ولقد عبر أرسطو عن ذلك تعبيراً فيه الدقة الكافية بقوله "إن القوانين- فيما عدا المبادئ الدستورية التي تحتويه- هي القواعد التي يتبعها الحكام في مزاوله السلطة وفي ردع الاعتداءات على تلك القوانين".

والأمثلة على ذلك كثيرة. فالأثينيون قد سمو عدداً من القوانين المفردة بحسب موضوعها، فقالوا قانون ضريبة السفينة ذات ثلاثة الصفوف من المجدفين، وقانون رفع الدعاوى وقانون المناجم والقوانين المالية والقوانين التجارية. ولكن الغالب عندما تجمع القوانين أن يوضع على كل منها رسمياً اسم الحاكم أو المحاكم المكلفة بتطبيقها. وفي الجلسة السنوية التي يعقدها الشعب كى يستشار فى القوانين القائمة وضرورة الاحتفاظ بها أو تعديلها، تجرى عملية التصويت بالتتابع على القوانين المرتبطة بالمجلس، فالقوانين المشتركة بين المناصب المختلفة، كالقوانين المتعلقة بالأركونت التسعة وأخيراً تلك القوانين المتعلقة بمناصب الحكم الأخرى.

وكان هناك قانون للإيروباجوس وقانون للمحكمين العموميين، وقانون للملك وقانون لأمناء الخزينة وقانون للأركونت كان يضم من الأحكام المتنافرة ما يتفق مع اختصاصات ذلك المنصب. وعلى نفس النحو جرى العرف فى البلاد الأخرى، ففي كورسيرا نجد قانوناً خاصاً برئيس أو منظم الألعاب العامة. وفي مجنيزيا نجد قانوناً خاصاً بالبولىماركوس أى القائد العام. وفي ميليله نجد قانوناً خاصاً بلائحة الأجور وتربية الشبان، وكذلك كان الأمر فى مملكة برجام، حيث عثر على قانون بلائحة البلدية وهى اللائحة التى ستستوحىها تنظيمات البلديات بالإمبراطورية الرومانية. كما عثر فى مصر الرومانية على ورقة بردى تعرفنا بلائحة الصيارف الخاصين. ومع ذلك فإن هذه

القوانين المشتقة المصادر وهذه القواعد الموزعة فى اللوائح ذات الصفة العملية، هى التى يصفها الإغريق بالعظمة الأدبية والجلال الإلهى اللذين خلعتهما عليها القوانين الإلهية القديمة، وكانت هى التى تنظم جميع حياة الهيئة الاجتماعية وحياة الأفراد، وكانت الرابطة الأدبية والمبدأ الحيوى للشعب. ومن هنا أوحى هذا الخليط باحترام دينى حتى لنرى "هرقليت" أول علماء الطبيعة فى إيونيا عندما يستخدم جدله المنطقى فى دراسة المسائل الأخلاقية، يرجع القانون إلى مصدر إلهى ثم يدلى بهذا التصريح الوطنى الذى يبدو فوق مستوى الإيونيين، فيقول: "يجب على الشعب أن يقاتل من أجل القانون كما يقاتل من أجل سور المدينة". وجميع أراء الإغريق فى القانون منذ المعتقدات القديمة حتى أحدث النظريات ومنذ التمييز بين الطبيعة والقوانين، كما أوضحه السفسطائيون فانقلب وبالأعلى عليهم، كل هذا نجده مختلطاً غير خال من التناقض ولكن مصاغاً فى نفحات متسامية فى فقرة تنسب إلى ديموستين هذا نصها "إن حياة جميع البشر، من يسكن منهم فى مدينة كبيرة ومن يسكن فى مدينة صغيرة تنظمها الطبيعة والقوانين. وبينما نجد الطبيعة لا قاعدة لها ومختلفة باختلاف الأفراد نجد القوانين شيئاً عاماً منظماً موحداً بالنسبة للجميع، وهى تسعى إلى الحق والجمال والمنفعة.

نعم هذا هو ما تسعى إليه وبمجرد أن تعثر عليه لا تلبث أن تصوغه أحكاماً عامة موحدة متساوية بالنسبة للجميع، وهذا هو ما يسمى بالقانون. ومن واجب الجميع احترامه لسبب نخصه بالذكر من بين غيره من الأسباب، وهو أن كل قانون إنما هو ابتكار وهبة من الآلهة كما أنه وصية لجان الحكماء، وهو العقد المشترك بالمدينة يجب على جميع سكانها أن يرتبوا حياتهم على مقتضاها". ولكن أسمى فكرة استطاع إغريق أن يكونها عن القوانين المدنية شبه المقدسة، هى تلك التى يعرضها سقراط فى حديثه الشهير فى حوار "كريتون".

ولو أننا جردنا هذا الحديث من الصورة الرائعة التى يخلعها عليه الحوار المثير، لظل مضمونه عظيم الفائدة؛ إذ ينبئنا عن مدى احترام نفس رفيعة للقوانين حتى ولو

كانت تحكم عليها بالفساد. فمن يخرج على القانون يحطم المدينة كلها بقدر ما يستطيع، والدولة لا يمكن أن تدوم إذا ظلت الأحكام الصادرة بغير تنفيذ، وإذا استطاع الأفراد محو أثرها، فعليهم أن يقبلوها ولو كانت ظالمة، وذلك لأن المواطن مدين بطاعة القوانين بموجب اتفاق غير قابل للنقض، وهو مدين للقوانين و للدولة بمولده وبتربيته فقد أتى إلى الدنيا وتغذى ونشأ بواسطة القوانين فهو عبدها وليس له عليها نفس الحق الذي لها عليه.

وكما لا يستطيع أن يبادل أهله أو سيده إساءة بإساءة وضربة بضربة، فهو كذلك لا يستطيع هذا مع القوانين ومع الوطن. ومكانة الوطن أسمى من مكانة الأم ومن الواجب أن نتحمل منه كل شيء، والواجب يقضى بأن ننفذ أوامره ما لم نحملة على تغيير رأيه بالوسائل المشروعة. وكل فرد حر في أن يتخلى عن حقوقه كمواطن في المدينة بعد أن يحصل عليها وفي أن يغادر الوطن ومعه جميع ما يمتلك ولكن من يبقى يتعهد عن بيئة بإطاعة القوانين. والخلاصة أن الديمقراطية الآتينية في القرن الخامس تظهر في صورة مباشرة السلطة بواسطة مواطنين أحرار متساوين تحت سلطان القانون.

والقانون الذي يحمي المواطنين بعضهم ضد بعض، يحمي أيضاً حقوق الأفراد ضد سلطة الدولة، كما يحمي مصالح الدولة ضد الإفراط في الفردية. وقبل السنوات الأخيرة من القرن الخامس لا نرى ما يدل على أن الحرية قد تدهورت إلى فوضى أو عدم نظام، وأما عن الشعور بالمساواة فإنه لم يصل إلى حد إنكار التفوق العقلي. ونحن في مدينة نشر فيها أنجزاجوارس صديق بركليس الفكرة القائلة بأن "الروح شيء لانهاى وسيد مطلق"، وهي التي تبعث الحركة عند نقطة ما كي تدفعها إلى الأمام ثم إلى الأمام دائماً. وقد اتخذت هذه النظرية معنى سياسياً، فحتى تتولى بلاد الإغريق قيادة البرابرة، وهذا ما يجب أن يكون، لا بد من وجود مدينة على رأس المدن الإغريقية الكبرى، ولا بد من أن يوجد في هذه المدينة رجل لرياسة الشعب. وكى تحقق الديمقراطية الآتينية رسالتها نراها تخضع للدكتاتورية الأدبية العبقرية.

الفصل الثانى

آراء فى الديمقراطية

كان الآتينيون يدركون تمام الإدراك أن إقامة الديمقراطية فى مدينة كثيفة السكان كمدينتهم يعتبر تجديداً كبيراً، وكانوا يفخرون بدستورهم. ومن بين أنظمة الحكم الثلاثة التى يميز بينها الإغريق كانوا يرون أن نظاماً واحداً هو الجدير بالكرامة الإنسانية وهو ذلك الذى يجابه المبدأ الأوليجاركى بمبدأ المساواة، ويقيم الحق فى الحرية ضد الاستبداد، فالحرية والمساواة كانتا شعار الآتينيين وقد أضافوا إليهما "الإخاء" تحت اسم "المحبة البشرية". وكانوا يستشعرون الكبرياء عندما يقارنون مدينتهم بالمدن الأخرى، وبخاصة إسبرطة التى كانت معقلاً لجميع أعداء الأفكار العزيزة عليهم. ولاشك أن رجال الدولة والشعراء الآتينيين قد بالغوا فى المديح، عندما تحدثوا عن دستورهم، ولكن هذا الغناء الشعري له قيمة تاريخية، فهذا السيل العاطفى يعرفنا بروح شعب ومن الحماسة ما يكشف عن مثل أعلى.

والمثل الأعلى لآتينيا لم يستطع أحد أن يعرضه فى فصاحة أفخر وأقوى من توسيديد، وقد حرص هذا المؤرخ على أن لا يتحدث بلسانه الخاص وإلا لاح غير مخلص لأنه لم يكن يشعر بأية محبة لسياسة بلده، ولكنه نسب إلى صديق أناكساجوراس- إلى الروح المحركة للديمقراطية الآتينية- إلى ذلك الأوليمبى الذى سيطر خلال ثلاثين عاماً بقامته الفارعة فوق صفائر الأجورا اليومية- نسب إلى بيركليس ذلك التعليق الرائع الذى تشبه كل لفظة منه نوطاً ذهبياً صكت عليه صوت آتينيا إلهة المدينة.

فقد دُعِيَ كى يلقى رثاء للمحاربين الذين ماتوا فى سبيل الوطن، فأعلن أنه لن يتمهل عند مديح كل الذين ساهموا فى الماضى والحاضر فى عظمة آتينيا، ولكنه سيعرض النظم والأخلاق التى تعتبر السبب الأساسى فى قوتها وازدهارها.

فأكد أولاً "أن الدستور الذى يحكمنا لا ينقصه شىء مما نجده عند الشعوب الأخرى، وهو أنموذج للجميع ولا يقلد أحدا واسمه الديمقراطية، وذلك لأنه يهدف إلى مصلحة أكبر عدد لا إلى مصلحة "أقلية" والمساواة هى أول مبادئه، ففي الحياة الخاصة لا يعرف القانون أى تمييز بين المواطنين وفي الحياة العامة لا يتعلق الاعتبار بالمولد ولا بالثروة، وإنما يتعلق بالجدارة فحسب. وليست الميزات الاجتماعية وإنما الكناية والموهبة هما اللذان يشقان السبيل إلى المجد. ومثل هذه المساواة التى تفتح المجال أمام القيمة الشخصية لا تسمى فى شىء إلى الحرية، وكل فرد حر فى تصرفاته دون أن يخشى حب الاستطلاع المريب ولا نظرات الاستنكار ولكن حرية الأفراد تحددها حقوق الدولة والتزامات النظام المدنى. فالنظام العام يقتضى الخضوع للسلطات القائمة والطاعة للقوانين وبخاصة قوانين الإخاء التى تضمن حماية الضعفاء والقوانين غير المكتوبة التى تنبعث من الضمير العام.

مثل هذا الدستور يغدق على الجميع خيرات وفيرة، فالحياة فى أتيننا أكثر سحراً منها فى أى مكان آخر، والأعياد الدورية ترفه عن النفس والتجارة البحرية تحمل إليها منتجات العالم أجمع، وكل ذلك لا يمنع التدريب على الحرب، ولكن كل شىء يتم فى وضوح النهار دون سرية غامضة ودون إكراه، فليس هناك قانون يخلق المدينة أمام الأجانب وليست هناك تدريبات مجهدة تجعل الشجاعة فضيلة مكتسبة بالتربية فالشجاعة الطبيعية تكفى للآتينيين كي يظهروا فى ساعات الحرج أنداداً لأعدائهم الذين ينفقون حياتهم فى عمل متصل. هذا فضلاً عن مسوغات فخار أخرى، فهم يحبون الجمال فى بساطة وهم يتعهدون العلم دون أن يفقددهم ذلك شيئاً من قوة نشاطهم. والثروة عندهم ليست موضوعاً للتفاخر بل أداة للعمل، والفقر ليس عاراً إلا إذا لم يعمل الفرد شيئاً للتخلص منه، فكيف لا يستطيع مثل هؤلاء الرجال أن يسهروا على مصالحهم ومصالح المدينة معاً؟ وفى أتيننا يفهم أرباب الحرف فى السياسة وأى فرد يقف بمعزل عن الأمور العامة يعتبر لديهم كائناً لا فائدة منه، وعندما يجتمعون فى هيئة يعرف المواطنون كيف يتخذون قراراً سليماً، وذلك لأنهم لا يعتقدون أن القول يضر

بالعمل وهم يريدون على العكس من ذلك أن ينبعث الضوء من المناقشة، وبينما تصدر الجراءة في البلاد الأخرى عن الجهل ويسبب التفكير التردد، نراهم في آتينا يسوقهم التفكير إلى الجسارة، وآخر خاصية تميزهم عن غيرهم من الشعوب هي الكرم، فهم يحسنون إلى الغير دون حساب أو قصد خفى، ويرون في مواصلة أداء الخدمات ما يمنع التراخي في عرفان الجميل، ويختتم بركلييس بقوله: "وفى الجملة؛ آتينا هي مدرسة الإغريق".

إنه وإن تكن هذه الأقوال أكثر جمالاً وترتيباً من أن تعطى صورة دقيقة كاملة للحقيقة الواقعة، فإنها مع ذلك لا تعدو تسليط ضوء مشرق عليها، ولكنها لا تشوهها. والذي يستوقف النظر بنوع خاص في هذه الفصول التي كتبها توسيديد ليس الاعتبارات التي يخص بها المساواة الديمقراطية، فهي اعتبارات مألوفة تذكرنا بالعبارات العامة التي تتردد عن مبدأ المساواة والتي كثيراً ما عرضها هيروبوت ويوروييد، وإنما الذى يجب أن يستوقف الانتباه هو العبارات الخاصة بالعلاقة بين الدولة والفرد، فهناك صيغ يخيل للمرء أنها قد أوجت بوثيقة "إعلان حقوق الإنسان" والحرية السياسية ليست إلا نتيجة للحرية التي يتمتع بها جميع المواطنين في حياتهم الخاصة فأين إذن ذلك الضغط الذى يزعم أحد الآراء الخطيرة أن سلطان المدينة العاتى كان يفرضه عليهم؟ لقد تعودوا أن يعيشوا كما يحلو لهم وأن يتدخلوا - إذا أرادوا - بكل يسر في المناقشة التي تنير القرارات المشتركة. وهذا هو ما يقصده يوروييد عندما ينطق "تيزيه" بطل الديمقراطية بقوله: "الحرية تتلخص في هذه الألفاظ، وهى: أن من يريد أن يقدم للمدينة رأياً طيباً ما عليه إلا أن يتقدم وأن يتكلم"، فكل فرد الخيار بين أن يبرز إلى الميدان برأى أو أن يلزم الصمت، فهل هناك مساواة بين المواطنين أجمل من هذه؟! والخلاصة أن الديمقراطية الآتينية في القرن الخامس قبل الميلاد قد هدفت - بواسطة كل هذه المبادئ - إلى إقامة توازن دقيق بين السلطة الشرعية للدولة وبين الحق الطبيعي للفرد.

ولكن هذه الصورة المشرقة تعارضها صورة أخرى حالكة الألوان، فنفس المؤلفين الذين يصوغون المديح يقدمون أيضاً نقداً قاسياً. ففي كتاب هيرودوت عندما يتحدث "أوتانيس" مثنياً على الديمقراطية يرد عليه "ميجابيز" بالفاظ عنيفة، فيقول: "إن الجمهور لا يملك أى حس عملى وهو أشد ما يكون غباء وإسرافاً، ولكن الحاكم المستبد يعرف على الأقل ماذا يفعل بينما الشعب لا يعرف ذلك؟ وكيف يستطيع معرفته وهو محروم من التعليم ومن الإدراك الطبيعى للخير والجمال، وهو يهوى على المشروعات ويدفعها دون تفكير وكأنه سيل الشتاء؟" وفي تراجيديا يوروبيد نرى الأجنبى الذى رد عليه تيزيه يندد "بالخطباء الذين يثيرون الجمهور ويقودونه فى كل اتجاه خدمة لمصلحتهم الخاصة، وقد امتلأوا اليوم سحراً ومنتعة، لذلك الجمهور، ويصبحون فى الغد ضارين ثم يخفون بالسب والوقية أخطأهم كى يفلتوا من العقاب". وعنده أن الديمقراطية لا يمكن تبريرها حتى لو خلت من الديماجوجيا، وذلك لأنه يتساعل "كيف يستطيع الشعب العاجز عن كل تفكير مستقيم أن يقود المدينة فى الطريق الصحيح"، وأما "توسيديد" فإنه يضع الصورة التى رسمها أيون فى مواجهة الصورة التى رسمها بيركليس وينطق بقوله: "إن الرجال العقلاء يعرفون جيداً قيمة الديمقراطية.. وليس هناك جديد يقال عما فى هذا النظام من تخطيط معروف".

ومع ذلك، فإن المؤرخين والشعراء المصممين على أن يروا ما للديمقراطية الآتينية وما عليها؛ ليسوا هم الذين سدوا إليها أشد الضربات، وإنما هو رجل سياسى عدو سافر، هو المؤلف المجهول لكتاب اسمه "جمهورية الآتنيين" الذى وضع لزمن طويل بين مؤلفات كزينفون. وهذا الكتيب الذى يرجع فى الراجع إلى عام ٤٢٤ ق.م كتب به أرسقراطى متفطرس ومفكر بارد الأعصاب، وكأنه يلقي محاضرة فى جمعية طائفية وهو يتابع تفكيره بمنطق لا يختلج، وفى هدوء يمكنه من أن يقوم بتحليل عميق للدستور الذى يبغضه، دون أن يترك حقه يلقى الظلمة على تفكيره، ولكنه يبلغ مع ذلك من الحقد والتعصب درجة تجعله لا يوجه الحديث إلى الديمقراطيين الذين لا يرى جدوى فى محاجاتهم، ولكنه يحاول فقط أن يبذر الأوهام عن أنصار الأوليجاركية المعتدلين،

وهو يرى أنه من الجنون أن يُظن أن الديمقراطية يمكن أن تتحسن، وهي بغيضة لأنها تجارى طبيعتها، وهي تظل مطابقة لمبدئها لأنها لا تستطيع أن تفعل غير ذلك.

والمساواة الديمقراطية، أى سيطرة العدد، لا بد أن ينتج عنها عجز الأخيار وتسلط الأشرار، وليس هناك إصلاح يمكن أن يمنع الجمهور من أن يظل جاهلاً لا يعرف النظام ولا الشرف، "وذلك لأن الفقر يدفع الرجال إلى الأعمال الوضيعة بسبب انعدام التربية والتعليم نتيجة لعدم وجود المال". والحكومة الديمقراطية تؤدي إلى سيطرة أسوأ العناصر فى المدينة وهذه هى الحقيقة الأولى الضرورية. "قد يقال إنه لا يجوز أن يسمح للجميع بدون تمييز بالكلام وبالاشتراك فى المجلس، بل يجب أن يقصر هذا الحق على من وهبوا القدرة على التمييز والحكم، ولكنه من صواب الرأى أن يترك الدهماء يتكلمون، وذلك لأنه لو انفرد فضلاء الناس بالكلام والاشتراك فى المجلس لكان فى ذلك الخير لمن يشبهونهم دون عامة الشعب، وعلى العكس من ذلك عندما يستطيع كل صعلوك أن يقف كى يتناول الكلام لا بد أن يوجد صعلوك آخر يستطيع أن يكتشف ما فيه مصلحته ومصلحة أشباهه. ومع ذلك فقد يرد على هذا الرأى بالتساؤل عن الكيفية التى يستطيع بها فرد كهذا أن يقدر مصلحته ومصلحة الشعب؟

وعلى أية حال فإن مثل هؤلاء الناس يفهمون جيداً أن الجهل وانعدام الشرف عند رجل من طبقتهم أجدى عليهم من فضيلة وحكمة رجل شريف لا يستشعر نحوهم غير النفور والبغض. ومثل هذه التخبطات لا يمكن أن تحقق المثل الأعلى للمدينة، ولكنه ليس هناك ما هو أجدى منها للمحافظة على الديمقراطية. والشعب لا يحرص على أن تقوم فى المدينة خير القوانين إذا كان لا بد من خضوعه لها. وهو يريد أن يكون حراً وأن يحكم. وأما أن تكون القوانين بعد ذلك سيئة، فهذا هو آخر ما يأبه له". وهذه عبارات لازعة مستهترة. والمؤلف عندما يؤكد أن الجمهور لا يفعل الشر نتيجة اندفاع أو خطأ، بل نزولاً على طبيعة ذلك النظام، أو لأن الشر هو فى بساطة خير ذلك الجمهور؛ فإنه لا يقصد بهذا التأكيد إثارة الابتسام بسخريته اللاذعة بل يرمى إلى الإقناع عن طريق

الملاحظة النافذة معتقداً أنه محايد غير متحيز، وأنه فى الواقع كذلك كلما اطمأن إلى أن الحقيقة لن تسيء إلى مجادله، وإذا كان يثور ضد اعتداءات القضاء الأتيني فإنه يعترف بأن كثرة عدد القضاة الملحقين لكل محكمة تعوق الدسائس والرشوة، ويسلم بأن نظاماً آخر كان لا بد أن تصدر عنه أحكام أقل عدلاً، وهو فضلاً عن ذلك يبدى أسفه لأن الديمقراطية الأتينية لا ترتكب غير مظالم قليلة، ولا تزيد كثيراً فى جيش الساخطين. وليس هناك مديح أجمل من هذا الأسف.

مثل هذه النظرية بالغة الإحكام، تلائم بقسماتها الرئيسية الفلاسفة الذين لا يتصورون سيطرة مشروعة لغير الذكاء.

لقد وجدت نزعة سقراط العقلية فى ديمقراطية عصره مادة خصبة للنقد، وهو لم يكن يشعر بظل من الاحترام بجمعية مكونة من طحنة القمح وصانعى الأحذية والبنائين وعمال المعادن والفلاحين والباعة المتجولين وتجار المهملات، ولم يكن ذلك لأنه يحتقر الأعمال العديدة. وقد كان هو نفسه أبناً لصانع لم يكن يحب شيئاً أكثر من إيقاظ النفوس فى الحوانيت وفى السوق، ولكنه كان مؤمناً بأنه لا فضل ولا فضيلة إلا فى المعرفة، وكان يخيفه أن يرى المدينة محكومة بالجهل، وكان يرى فى تعيين الحكام بالقرعة انحطاطاً.

وهكذا نفهم كيف اتهم "انيتوس" سقراط باحتقار القوانين القائمة، ومع ذلك فقد دفع عن نفسه كل تفكير فى قلب النظم القومية بالقوة. وفى الواقع أنه قد أظهر بالرغم من كل شيء نوعاً من العطف على الديمقراطية الأتينية، وقد اعترف فى سذاجة ساحرة أنه لم يرغب قط فى أن يغادر وطنه كى يوفق بين سلوكه ونظريته. وبالرغم من مديحه المتصل لدساتير لاسيديمونا وكريت، فإنه لم يشعر بأية رغبة فى أن يذهب ليراها عن قرب. ولما كان منطقياً مع نفسه فإنه كان يسلم بأن استمراره فى البقاء داخل هيئة اجتماعية له الحرية فى أن يخرج منها يعتبر تعهداً ضمناً باحترام قوانينها، وفضلاً عن ذلك "كيف تروق لفرد مدينة لا يحب قوانينها"؟ وهو كذلك لم يقصد إلى أن يعيش

فى مدنيته كمهاجر؁ وهو لم يكن يرى بإعجاب فى بيركليس المثل الأعلى للخطيب فحسب؁ بل كان يود أن لو ساهم كل مواطن فى رفع اسم أثينا عالياً فى الخارج. وكان يرى من واجبه أن يساهم فى الحياة السياسية. ولقد عين عضواً بمجلس الشيوخ وضرب "برتيان" مثلاً رائعاً للشجاعة المدنية؁ عندما واجه الجمعية وهى فى حالة هذيان بجلال القوانين. ويلوح أن سقراط الحقيقى هو ما عرّضه كزينوفون فى كتابه "الذكريات الخالدة" فهو لا يقبل أن يمتنع كوميديس الخبير بالأعمال عن خدمة بلده؁ وهو يلوم جبن المواطن الذى يريد أن يوجه النصيح للحكام عندما تسنح الفرصة وأن يتشدد بالكلام فى المنتديات الأرستقراطية؁ ولكنه يحس بالرهبة أمام الجماهير الشعبية. ولم يكن هو بل تلميذ غير أمين على فكرته؁ ذلك الذى أعلن أن حالة آتينا تدعو إلى اليأس وأن كل تدخل لن تكون له غير نتيجة واحدة؁ هى تعريض من يقوم به للموت؁ وأن مكان الرجل الصادق العزم على محاربة الظلم دون أن يضحي بنفسه بغير جدوى؁ إنما هو فى الحياة الخاصة لا فى الحياة العامة.

والواقع أن أفلاطون قد أصدر ضد الديمقراطية بوجه عام حكماً بإدانتها بغير تحفظ. وهو يعارض معارضة تامة النظرية التى صاغها توسيديد على لسان بيركليس؁ وهو يتساءل: هل الحرية خير؟ ويجيب بأنها مصدر كل شيء. كما يتساءل عن الدستور الآتينى وهل هو المثل الأعلى؟ ويجيب بأن تشريعات إسبرطة وكريت هى الأكثر قرباً من الأهداف التى يسعى إليها؁ فيجب أن يسود النظام فى المدينة كما يجب أن يسود فى النفوس؁ ويجب أن يحمى التفاوت الشخصى؁ وأن يحظر الخاص كى نصل إلى أن يفكر الجميع على نفس النحو فى كافة المسائل. ولن نصل إلى هذا إلا فى اليوم الذى تسيطر فيه على جمهور الطبقة العاملة الجاهلة طائفة الفلاسفة مستندين إلى طبقة المحاربين؁ ومتحررين من كل إثرة لتوحيد الثروة والنساء والأطفال. والديمقراطية على طرفى نقيض مع هذا المثل الأعلى؁ فهى نظام الفردية الذى يفعل فيه كل فرد ما يريد؁ وهى لذلك عرضة لتنوع محير فى الصور؁ ولعدم استقرار دائم.

والحرية التي تؤسسها والتي تخلع على الحياة العذوبة والإشراق ليست إلا عدم وجود أية قاعدة، أو هي السديم الذي لا يعتبر فيه بريق الموهبة والعبقرية ذاتها غير أضغاث أحلام وعجز. والمساواة التي تزهو بها ليست إلا عدم مساواة صارخة ما دامت تضع على نفس المستوى أناساً غير متساوين، وهي بتسليمها لكل رغبة بنفس المشروعية ولكل طموح بنفس الحق؛ تخلق الفوضى والفساد الخلقى وتجعل من الاعتدال ضعفاً ومن تَحَرُّج الضمير سذاجة، وعندما تصل مدينة إلى هذا الحد لا يصبح دستورها غير رداء مزركش الألوان، بل إنه لمن الخطأ عندئذ أن نتحدث عن دستور ما دام يتغير باستمرار تبعاً للأهواء. ومثل هذا الدستور نستطيع أن نجد من نوعه في السوق كل ما نريد. وبالجمله من المحتوم أن تنتهى الديمقراطية إلى حكومة الوحوش، وسيطرة ذلك الحيوان البشع الذى يمثله الجمهور، وهى بمثابة بعث للطبيعة التيتنية.

ويصل أرسطو بتحليل نافذ إلى حكم مشابه فى قسوته، وهو يبتدىء بملاحظة أن نظم الحكم الثلاثة فى حالتها المطلقة، وهى الملكية والأرستقراطية والجمهورية كلها متساوية فى التعرض للنساء. وبينما تنحدر الملكية إلى النظام الاستبدادى والأرستقراطية إلى الأوليغاركية ينحدر الدستور الجمهورى إلى الديماجوجيا. ولنتتبع خطوات تفكيره.

أول كل شىء هو أن نعرف ما الديمقراطية؟ وإنه لخطأ شائع أن نجعلها تركز على حق الأغلبية فى السيطرة فحسب، ففى الأوليغاركية أيضاً الأغلبية مسيطرة، وإنما هناك ديمقراطية عندما ترجع السيادة إلى جميع الرجال الأحرار بون تمييز بسبب الثروة، وعلى ذلك فليست هناك ديمقراطية عندما تحكم أقلية من الرجال الأحرار أغلبية من الرجال المحرومين من الحرية، وكذلك لا توجد ديمقراطية عندما لا ترجع السيادة إلا إلى الأغنياء حتى ولو كانوا أغلبية. وبالاختصار: "لا توجد ديمقراطية حقيقية إلا عندما يكون الرجال الأحرار - وأن يكونوا فقراء - أغلبية ويعتبرون أصحاب السيادة".

وبهذا التعريف تأخذ الديمقراطية صوراً متعددة وذلك لأسباب متباينة، وأول ما يلفت النظر هو تعدد العناصر الإنسانية التي تتكون منها المدينة، فجميع تشكيلات الطبقات نلقاها في الديمقراطية. حيث يعتبر المزارعون وأرباب الحرف والتجار والبحارة والفعلة جميعاً مواطنين. فمن ناحية إذا كان المبدأ الديمقراطي يقضى بأن تكون السيادة للشعب، فإن هناك عدة طرق لتنظيم حضور المواطنين في الجمعية، ومن ناحية أخرى إذا كانت السيادة تتضمن حق البت في مسائل السلم والحرب والتحالف وقطعه، وفي التشريع والقضاء العالى وتقديم الحسابات، فإن هناك عدة طرق لتوزيع الاختصاصات بين الشعب وبين من ينتدبهم من حكامه. ومن ثم يكون هناك محل كي نعمل هنا ما يُعمل في التاريخ الطبيعي عندما يحددون الأعضاء المميزة في كل نوع كي يردوا إليه الفصائل.

وأول نوع من الديمقراطية وأقدمها وخيرها يتميز بالمساواة القائمة على القانون، فالفقراء والأغنياء أصحاب سيادة بنفس الدرجة. وهذه هي الديمقراطية بأسمى معانى الكلمة، وذلك لأنها تعطى الجميع نصيباً متساوياً من حقوق المواطن، وهي توجد في بلاد الزراعة والرعى.. حيث تصغر الثروات وحيث يعمل الجميع ليكسبوا عيشهم، فلا يتوفر وقت فراغ، ولذلك لا يجتمعون في الجمعية إلا في الحالات الضرورية كي ينتخبوا الحكام أو ينتخبوا الناخبين، وكى يتسلموا الحسابات، وأما فيما عدا ذلك فإنهم يتركون مهمة الحكم إلى المواطنين النادرين الذين لديهم وسائل كافية تمكنهم من الاشتغال بالسياسة، ويرى أرسطو في هذا النظام نوعاً من الدستور الذى يعتز به لأنه يعزز الطبقة الوسطى.

وهناك نوعان آخران من الديمقراطية تسلمان بسيادة القانون، ولكنهما تختلفان في حق الترشيح لمناصب الحكم. وفي الدور الذى تقوم به الجمعية، والنوع الثانى الذى كان منتشراً إلى حد ما يشترط نصاباً متواضعاً لتولى المناصب، أو يشترط شروطاً قاسية للاشتراك في الجمعية. ولما كان هذا النظام يمكن من حسن الاختيار دون أن

يثير الغيرة، فإنه عادة يترك للحكام حرية كبيرة فى التصرف حتى إن الشعب ليكتفى بانتخابهم ثم مطالبتهم بالحساب. ويوافق أرسطو أيضاً على هذا الترتيب، وذلك لأنه يعطى السلطة للنخبة المختارة ويجبرها على أن تحكم بالعدل بجعلها مسئولة أمام طبقة أخرى. وفى النوع الثالث يصل جميع المواطنين نون أى تمييز إلى مناصب الحكم، ولكن تكوين الجمعية وحقوقها تتفاوت تفاوتاً كبيراً، فأحياناً يدعى المواطنون إلى الجمعية بالتناوب على أقسام، وأحياناً يدخلون بالتناوب أيضاً وعلى أقسام فى هيئات الحكام التى تجتمع فى جمعيات محدودة كى تناقش المسائل العادية، وهم لا يدعون إلى جمعية عامة إلا كى يعتمدوا القوانين، ويفصلوا فى المسائل الدستورية، ويستمعوا إلى تقارير الحكام. وفى جهات أخرى يجتمعون للانتخاب والتشريع وتسليم الحساب والسلام والحرب، بينما يترك الباقي إلى الموظفين المختصين.

وفى النهاية يأتى النوع الأخير من حيث صلاحيته وتاريخ ظهوره، وهو الديمقراطية التى لا تسلم فيها الجماهير بسيادة القانون الذى تدعى ملكيته، وتتولى إصداره بمراسيم. ومثل هذا النظام لا يمكن أن يوجد إلا فى المدن الكبيرة وذلك لأنه يمكن من السيطرة طبقة لا اعتبار لها فى دول الزراعة والرعى، وهى طبقة العمال اليدويين والتجار.

فهذه الطبقة المنحطة التى لا تمت أعمالها بصلة إلى الفضيلة، تطن باستمرار فى الأسواق والشوارع، وهى دائماً على استعداد كى تعدو إلى الجمعية، بينما الفلاحون المنتشرون لا يشعرون بمثل تلك الحاجة إلى الاجتماع. إنها ملك بألف رأس! لا يخضع للقانون وينصب نفسه حاكماً مستبداً. وتلك طبيعة هذا النظام! ولذلك تعتبر هذه الديمقراطية فى نوعها مقابلة للنظام الاستبدادى بالنسبة للملكية. فهى بدلاً من أن تعطى الأولوية لخيار المواطنين، نراها تضطهدهم وتضع المتملقين فى موضع الشرف. وبمجرد أن تختفى سيادة القانون يظهر حتماً فى غيبته نوع خسيس هو المعروف بالمهرجين الشعبيين (الديماجوج) الذين يستخدمون وسيلتين، فهم من جهة يلفقون

المراسيم الخادعة التي ترجع كل شيء إلى الشعب، وذلك لأن سلطتهم لا يمكن إلا أن تتسع بالتوسيع من سيادة الشعب التي يسيطرون عليها. ومن جهة أخرى يحكون الحكام بالاتهامات الدائمة التي يوجهونها إليهم أمام القضاء الشعبى. وآخر نوع من الديمقراطية هو ذلك الذى يستشار فيه الشعب بطريقة مباشرة فى كافة الشئون ولا يستطيع أى حاكم أن يتخذ قراراً بدون الرجوع إلى الجمعية.

وعندما تصل الديمقراطية إلى حد أن كل شيء يبت فيه بمرسوم، فإنه لا يعود هناك وجود للدستور. والواقع أنه كى يقوم مثل هذا النظام الديمقراطى لا بد أن تكون السيادة العليا للقانون الذى يحدد القواعد العامة، ويأتى الحكام فيفصلون فى الشئون الخاصة وفقاً للمبادئ التى يضعها. والدولة التى يبت فيها فى كافة المسائل بواسطة المراسيم لا تعتبر ديمقراطية بالمعنى الصحيح.

ومع ذلك فقد قدم أرسطو شيئاً من العزاء إلى تلك المدن التى عاب فيها بقسوة وجود هذا النظام. ولما كان أسوأ الدساتير هو فساد خيرها، فإن الديمقراطية التى لا يرتفع مثلها الأعلى إلى مستوى الأرستقراطية، ومن باب أولى إلى مستوى الملكية، فإنها تحتل عند انحطاطها، أى فسادها، مكاناً طيباً، فهى أخف النظم حملاً من بين النظم التى تفسد، بحيث يمكن القول إنها أسوأ الحكومات الصالحة وخير الحكومات الفاسدة.

إنه لمن السذاجة أن ندهش لتفاوت الآراء هذا التفاوت الكبير فيما يختص بالديمقراطية الآتينية، ففي عصر تجاوزت فيه المدن الديمقراطية والمدن الأوليجاركية كان الحزب الحاكم فى كل منها يلقي معارضة عنيفة مستوحاة من المبادئ المعارضة له. وتوسيديد يحدثنا عن المثل الأعلى الذى خاض الآتينيون من أجله حرب البليبونيزيا. وإكزسنيفون المزيف يعرض علينا الآراء التى كانت تسيطر على عقول الطوائف الأرستقراطية قبل أن تقوم ثورة الأربعمئة، وإن يكن كل منهما قد عاش فى زمن لم تكن تستطيع فيه الفردية أن تقوم بأى عمل ضد السلطة العامة، بالرغم من تحررها

منها. وكانت المنازعات الحزبية ذات صبغة سياسية أكثر منها اقتصادية واجتماعية، ولكنه لم تلبث أن جاءت أجيال من الآتينيين لم تعد تسمع حديثاً عن الأوليجاركية، فدفعت مبدأ الديمقراطية إلى نتائج المتطرفة، ولم تعد تخضع لغير مصالحها الشخصية والمادية البحتة، وعندئذ يمكننا أن نفهم الآراء التي أبدتها الفلاسفة في الديمقراطية وهم الذين انسحبوا من الحياة العامة فلم يميزوا منها غير جوانبها السيئة. وكان مما يدعوهم إلى المبالغة في جانب الشر، ما هو معروف من اتصال الفلسفة السياسية بكافة تقاليدنا بولائم الطوائف الارستقراطية.

ولسوف نلتقى فيما بعد بالمدينة كما رآها أفلاطون وأرسطو، ولكننا نبدأ أولاً بتوجيه نظرنا إلى تلك المدينة التي كان بركليس يعتز بها بحق.

الفصل الثالث

جمعية الشعب

(١)

تكوين الجمعية ونظام عملها

لدخول الإكليزيا كان يُشترط شرطان:

١ - أن يكون الشخص أثينياً أى مواطناً. وحتى أواخر القرن الخامس كانت هذه الصفة تلحق بكل من ولد من أب آتينى، ولكنه فى عام ٤٥١/٤٥٠ أوجب قانون بركليس على المواطن أن يكون أيضاً ابناً لأم أثينية وأصبح أبناء الأم الأجنبية منذ ذلك التاريخ مهجنين فى نظر القانون العام. وكانت صفة المواطن يمكن أن تُكتسب كما يمكن أن تفقد فى حالات خاصة، وكانت تمنح بمرسوم من الشعب مكافأة على خدمات استثنائية، وكانت تسلب بإهدار الكرامة أو الحرمان من الحقوق المدنية إما لزمن مؤقت وإما بصفة نهائية.

٢ - كان لابد من وصول الشخص إلى سن الرشد، وكان هذا الرشد يكتسب عند سن الثامنة عشر بالقييد فى سجلات المنطقة. ولكنه لما كان كل فرد ملزماً فى الغالب بأن يبدأ بتمضية سنتين فى الخدمة العسكرية، فإنه قلما كان يحضر إلى الجمعية قبل بلوغ سن العشرين .

وعملية الحصر كانت سهلة إذ لم تكن تستدعى غير الرجوع إلى صور السجلات المنشورة فى المناطق، ولكن هذه السجلات لم تكن دائماً أمينة، فالأجانب المتوطنون كانوا يصلون إلى قيد أسمائهم ومن ثم يتسللون إلى الجمعية. وبالرغم من تعرض هؤلاء الأجانب إلى دعوى خطيرة خاصة بهم كانت تؤدى إلى الحكم عليهم بالاسترقاق فإن عدد أولئك المسجلين زوراً كان يبلغ من الكثرة حداً يدعو إلى مراجعة القوائم

مراجعة عامة فى فترات متباعدة وكان من النادر - كما يقول أرسطوفان - أن تتكون الجمعية من «الدقيق الصافى» نون اختلاط بـ «الردة».

ومن جهة أخرى لم يكن يحضر الجمعية قط غير جزء من الشعب ويمكن تقدير عدد المواطنين فى عام بحوالى ألف، ومثل هذا الجمهور لم يكن «البنكس» يستطيع أن يتسع له ومع ذلك فقد كان كافياً عن سعة، وفى زمن الحرب كان معظم اليافعين بعيدين عن أثينا لتجنيدهم فى فرق المشاة أو الفرسان أو المجدفين، وفى زمن السلم كان الريفيون المتعوبون على أن يعيشوا منتشرين والذين لا يهتمون بغير حقولهم يحجمون عن رحلة طويلة أحياناً وباهظة التكاليف، وخطأبو «أكارنيس» كانوا يبقون فى غابات «البارنيس»، وصغار التجار فى القرى البعيدة لم يكونوا يتركون حوانيتهم إلا فى المناسبات الكبيرة وأهل السواحل لم يكونوا يرتاحون إلى التخلي عن يوم أو يومين من الصيف، وأما الأغنياء فإنهم لم يكونوا يحبون إقلاق راحتهم وكان الفرسان يترددون فى ترك قصرهم فى كولونوس كى يختلطوا بال جماهير وحتى أولئك الذين كانوا يقيمون فى المدينة لم يكونوا دائماً على استعداد كى ليتحملوا مَلل جلسة طويلة. والآثيني عندما لا يكون لديه عمل يسره أن يتمتع باللهو فى ظلال الأشجار التى غرسها سيمون فى الأجورا أو أن يتسكع فى السوق بين الحوانيت أو أمام المحاكم، وكان حملة القوس من «الأسكينيين» يضطرون أحياناً إلى أن يدقوا دعوة التجمع وإذاعة النبأ. وبالجملة كان ينذر أن يجتمع فى «البنكس» أكثر من ألفين أو ثلاثة آلاف مواطن كانت غالبيتهم العظمى من سكان المدينة. وبعض القرارات كان يجب أن تؤخذ - كما يقولون - بواسطة الشعب مكتملاً ولكن «الكوروم» فى مثل هذه الحالات كان فى الواقع ستة آلاف.

ومع ذلك فإن الامتناع عن التصويت لم يكن قد أصبح وياً فى القرن الخامس، وأعداء بيركليس أنفسهم لم يكونوا يتخلون فى سرعة عن المعركة، وكانوا يرون متكتلين فى «البنكس» كى يؤيدوا رئيسهم توسيديد ابن ميلزياس. والفلاحون أنفسهم عندما تعرض مسائل مهمة كانوا يرتنون قميص العيد وأحذية «لاكونيا» كى يبدأوا الرحيل بالليل فى جماعات صغيرة بأيديهم العصى والمعطف يتطاير فوق ظهورهم أو يستقر

مرتّباً فوق أذرعهم ثم ينزلون إلى أثينا وهم يرددون أغان قديمة ولكن أغلبية الإكليزيا كانت تأتي من أطراف المدينة كأحياء "ميليتين" و"سيراميك" و"بيريه"، حتى ليقول أرسطو إنها لم تكن مكونة إلا من رجال الحرف وأصحاب الحوانيت والمرتزة، ويفسر هذه الظاهرة بقوله «إن جميع هؤلاء الناس المتسكعين في أسواق وشوارع المدينة كانوا على استعداد لأن يجتمعوا في الجمعية». وسقراط لم يكن يرى بالبنكس غير أصحاب الحرف، وعلى أية حال فإنه قبل القرن الرابع لم تظهر ضرورة لدفع الأثينيين إلى الاهتمام بالمسائل العامة عن طريق فرض صكوك حضور الجمعية وكل أتيني كان يذهب إلى الجمعية عن رضا «حاملًا معه ما يلزم لشراجه في قرية صغيرة، مع قطعة من الخبز وبصلتين وثلاث زيتونات».

في أول الأمر لم تكن الإكليزيا تجتمع غير مرة واحدة في عهد كل بريتان، أي عشر مرات في العام، ولكن تقدم النظام الديمقراطي أدى إلى ازدياد عدد المسائل التي تعرض على الشعب، حتى انتهى الأمر بأن كانت تعقد ثلاث جلسات أخرى منتظمة في عهد كل بريتان، وسميت الجلسة الوحيدة القديمة بالجلسة الرئيسية، وأصبحت الجلسات الثلاث الإضافية بدورها "قانونية"، ونظام تسلسل تلك الجلسات وأيام انعقادها كانت تتفاوت من عهد بريتان إلى عهد بريتان آخر، حتى لقد كان يحدث أحياناً أن يجدوا مشقة في تحديد أيام لانعقادها في الفترات التي تقع بين أيام الأعياد والأيام الحرم، وفي السنة كلها لم يكن هناك غير موعدين ثابتين لجلستين الأول في ١١ «هيكاتومبايون» بحيث يترك للمجلس الحديث التكوين الوقت اللازم كي يُلم بالأمور، ثم تلك الجلسة التي كانت تعقد بعد الأعياد الديونيزية الكبيرة في ٢١ "إيلافيبليون". ولكنه إذا كانت الجلسات العادية لم تكن محددة المواعيد، فإن كلاً منها كان له جدول أعماله أي برنامج المحدد ولما كانت الجلسة الرئيسية قد ظلت في عهد كل بريتان خلال زمن طويل الجلسة الوحيدة، فإن برنامجها كان يحفل بشتى الموضوعات كانت تقترح على الثقة عبر إدارة الحكام وتتداول في تمويل البلاد والدفاع عنها، وتتسلم اتهامات الخيانة

العظمى وتقرأ الوثائق الخاصة بالعقارات المنزوعة ملكيتها والدعاوى المقامة بخصوص التركات. وفي عهد البريتان السادس كانت تقرر علاوة تطبيق قانون النفي إذا كان هناك محل لذلك، وتعرب عن تأييدها الأدبي للاتهامات الموجهة بسبب النكث بالعهد أى التحلل من التعهدات المأخوذة نحو الشعب، وأما الجلسات الثلاث الأخرى فكان برنامجها أكثر تحديداً، كانت واحدة تخصص لتظلمات المواطنين الذين كانوا يتقدمون - بعد أن يضعوا غصناً من الزيتون على المذبح - بطلب صك تعويض عن قرار اتخذ ضد قانون قائم أو حكم قضائي صادر أو يطلب مزاراً يرمى إلى رد أموال ضائعة أو إعفاء من عقوبة. وكانت الجلستان الأخريان تخصصان لبقية الشئون، وفي كل منهما تسوى ثلاث مسائل دينية، وثلاث مسائل دولية يقدمها الرسل أو السفراء، ثم ثلاث مسائل عادية أى إدارية بنوع خاص. وفضلاً عن ذلك، فإن هذه البرامج لم تكن محددة على نحو إلزامي وجدول الأعمال الذي كان يعد لم يكن ملزماً وكان يكفي أن توضع إحدى المسائل بجدول الأعمال في المهلة القانونية كي تمكن مناقشتها، وتلك المهلة كانت أربعة أيام وكان تعليق البرنامج بمثابة دعوة إلى الاجتماع.

ومع ذلك فقد كانت الجمعية كما نقول اليوم هي صاحبة السيطرة على جدول أعمالها، فحدث مفاجئ قد يستدعي إجراءً سريعاً كما أن مناقشة إحدى المسائل قد لا تنتهى في جلسة واحدة. وفي مثل هذه الحالة لم يكونوا ينتظرون الجلسة العادية المقبلة بل كانوا يدعون الجمعية إلى جلسة غير عادية دون حاجة إلى إعلان البرنامج أو ملاحظة المهلة القانونية، بل كانوا يجتمعون أحياناً بصفة مستمرة مع حظر الخروج عن المسألة المطروحة وفي حالة النكبات العامة كان البريتان - نزولاً على حكم الضرورة القاسية - يدعو إلى الانعقاد «جمعية الفرع والصخب، وتتم الدعوة بواسطة البوق بالنسبة لسكان المدينة وبإضرام نار في الأجورا بالنسبة لسكان الريف، وبفضل لائحة وضعها الزمن وتعرضت للخروج عليها مراراً استطاعت الجمعية أن تحقق مزايا العمل المنظم مع تجنب مضار القيود الجامدة.

كانت الجلسة تبدأ فى الصباح الباكر منذ انبثاق الصباح، وكانت إشارة البدء تعطى بنشر علم فوق «البنيكس» فعندئذ كان البوليس يبدأ فوراً فى إغلاق الشوارع المؤدية إلى الأجورا منتدى المتسكعين كى يرد المواطنين إلى الوجهة الصحيحة.

وكما حدث فى كافة المدن الإغريقية كان مقر الإكليزيا أول الأمر فى الأجورا، وهى الميدان العام الذى كانت توجد به فى العصر الهوميرى «الحلقة المقدسة»، وكانت تحتفظ فى بعض المدن باسم «الأجورا المقدسة»، ولكنه فى القرن الخامس لم يعد ميدان السوق الكبير يستخدم إلا للجلسات النادرة التى كان يجتمع فيها الشعب بأكمله، وكان تل البينيكس أكثر ملائمة لانعقاد الجمعيات العادية، وكانوا يصلون إليه بواسطة سفح حاد، وقبل الوصول إلى القمة يصل المرء إلى منبسط يشرف منه على منظر رائع فوق البحر والأجورا والأريوناجوس وأعمدة مدخل الأكروبول وفوق هذا المنبسط أعد المكان فى شكل نصف دائرى مستطيل عمقه سبعون متراً وقطره ١٢٠ متراً، وينحدر خفيفاً من المحيط المكون من جدار خارجى قوى نحو الوسط.

وفى هذه المساحة التى تبلغ ستة آلاف متر مربع، كان يمكن أن يتجمع خمسة وعشرون ألف شخص وقوفاً وفوق المقاعد التى أعدت كان يمكن أن يجلس مع ذلك ثمانية عشر ألف مستمع، وكانت المنصة مسطحة مرتفعاً منحوتاً فى الصخر محاطاً بسيج، وكانت واجهتها تسعة أمتار، ترفعها عن الأرض ثلاث درجات ارتفاعها متر وعشر سنتيمترات، وفى قاع المنصة تقوم أسطوانة من الصخر محيطها ثلاثة أمتار هى مذبح زيس الأجورى، وخلف المنصة على مكان أكثر ارتفاعاً كان يوجد مقر المكتب الذى تؤدى إليه درجات سلم عن يمين المنصة ويسارها، وفى مواجهة المكتب كانت توجد بأعلى الحائط منذ عام ساعة شمسية من صنع ميثون العالم الفلكى، وما كان يدور أو يقال فى تلك الساحة غير المسقوفة لم يكن من الممكن أن يرى أو أن يسمع من الخارج، وذلك لأن حائط الجدار كان يتممه سور ممتد على حدود الساحة، وكان لهذا السور ميزة مزدوجة فهو يصد المتطفلين عن الاستطلاع وهو يرد الصوت إلى المستمعين.

وكان رئيس الإكليزيا فى القرن الخامس هو رئيس البريتان، وكان يعين كل يوم بالقرعة، ولم يكن هناك استثناء إلا بالنسبة للجمعيات الانتخابية والجمعيات العامة التى تعقد فى الأجورا، فهذه كان يرأسها الأركونت التسعة، وكان يعاون الرئيس "رسول" هو الذى يوجه باسمه الرسائل إلى الجمعية والسكرتير هو سكرتير المدينة الذى يقرأ الوثائق الرسمية، وعند ساق المنصة وفى الصف الأول من المدرج كان يجلس البريتان المكلفون بالمحافظة على النظام وتحت إمرتهم القواسون بقيادة ستة مراقبين للكلام.

وقبل كل مناقشة كانوا يقومون بطقوس دينية، فالمطهرون يذبحون الخنازير فوق المذبح، وبدمائها يخطون الدائرة المقدسة حول الحاضرين، ثم يقرأ السكرتير ويتلو الرسول اللعنة ضد كل من يحاول أن يخدع الشعب وفضلاً عن ذلك فالجمعية كانت تظل فى كل لحظة تحت نظر الإله، فالجلسة ترفع بحكم القانون فى حالة العاصفة أو الزلزال الأرضى أو خسوف الشمس بمجرد أن يرى المفسرون فى تلك الظاهرة إشارة من زيس.

وبمجرد الانتهاء من هذه المراسم، يأمر الرئيس الرسول بأن يقرأ تقرير البولييه عن المشروع الوارد بجدول الأعمال وكان القانون يحظر على الرئيس أن يدخل فى جدول الأعمال أو يطرح للمناقشة أى اقتراح بغير طريق البولييه؛ ولذلك كانت الجمعية تلتزم بأن تحيل إلى المجلس كل اقتراح صادر عن أحد الأفراد، وتحظر على نفسها أخذ رأى عليه عند القراءة الأولى. ولكن المجلس لم يكن له حق الفيتو أى الاعتراض، وتقريره لم يكن قط يتضمن رفضاً صريحاً للاقتراح ما دام الشعب قد أولاه نظرة اعتبار. وكان التقرير ينتهى عادة بالموافقة أو بدون اتخاذ قرار وكان رأى المجلس فى الرفض يظل مضمراً تحت عبارة "والخير هو ما يراه الشعب"، وبعد قراءة التقرير، وفى الحالة العادية عندما يكون التقرير بالموافقة يأخذ الرئيس فى أخذ رأى برفع الأيدى عن الاحتمالين، وهما الموافقة المطلقة البسيطة على التقرير أو الانتقال إلى المناقشة ولما كان رأى يؤخذ منفصلاً عن كل مادة فى التقرير، فإن المناقشة قد تجرى - إذا تقررت - فى جزء من التقرير أو فيه كله.

وتبدأ المناقشة بقول الرسول "من يريد الكلام؟". والظاهر أنه كان يصيح فى العصور القديمة بقوله "من يريد الكلام من الآتينيين الذين جاوزوا الخمسين من عمرهم؟"، ثم يمر بالتدريج إلى الأعمار الأقل، ولكن امتياز السن كان قد اختفى، ومع ذلك فإن أى شاب لم يكن يسمح لنفسه بأن يأتى فى الصدارة، كما أنه كان هناك من المواطنين من يحضرون الإكليزيا من باب التسامح، ولكن دون أن يكون لهم الحق فى الكلام وهم أولئك الذين كانوا تحت نير قضايا تستتبع العقوبة المخلة بالشرف المسماة "إهدار الكرامة" وذلك لأنهم - حتى قبل صدور الحكم - كانوا موسومين ألياً بالقوة السحرية للعنة اللصيقة بالقانون، وكان لابد لهم من أن تطهرهم المحاكم من تلك اللعنة قبل أن يشتركوا بنصيب إيجابى فى الحياة العامة، وإذا تجرأ أحدهم فخرج على هذا الحظر، جاز لكل مواطن أن يطلب إلى الرئيس سحب الكلمة منه، على شرط أن يتعهد بأن يرفع عليه دعوى فرعية هى دعوى التحرى، وهى دعوى تعرض المتهم إلى خطر الحكم "بإهدار الكرامة الكامل النهائى"، وإن كانت تعرض موجه الاتهام للحكم عليه بالغرامة عن البلاغ الكاذب أو الدعوى الكيدية، وهكذا كانت تقصى عن المنصة غير الجديرين كما تحمى حرية الكلام من المفترين وبالجمله فإنه فيما عدا حالة استثنائية بحتة كان مسموحاً لكل أتينى أن يؤيد رأيه أمام الإكليزيا، وكانت الحرية المتساوية فى الكلام هى الشرط الأساسى للنظام الديمقراطى، ولكن من البداهة أن هذا الحق لم يستخدمه غير عدد قليل جداً وهم رؤساء الأحزاب ومساعدوهم الذين كانوا يتحملون عبء المناقشة. والمواطن الذى يدعى إلى المنصة يضع على رأسه تاجاً من الريحان، ويصبح مقدساً محصناً، ولكن ما حقوقه؟

لكل أتينى حق الاقتراح وهذا الحق الذى يستتبع نوعاً من المسئولية يذكر فى ديباجة المرسوم بذكر اسم من اقترحه قال فلان، وسواء أكان مقدم الاقتراح حاكماً يعمل فى حدود اختصاصاته أو مواطناً يتدخل بصفته الشخصية، فإن باستطاعته أن يدلى بحجة فى الموضوع عند القراءة الأولى، وأن يحصل على: أن تكون عبارات الإحالة على البولييه تحدد اتجاه التقرير، مما يسمح فى الغالب بالموافقة على المرسوم النهائى

برفع الأيدي دون مناقشة، فإذا جرت مناقشة استدعى الأمر بالضرورة قيام مقدم الاقتراح على المنصة، ولكل أتيني أيضاً الحق فى التعديل، وهم لا يلزمون بإعطاء أصواتهم بلا أو نعم على تقرير المجلس وصياغة المرسوم تميز دائماً بعناية الجزء المأخوذ من التقرير أو من الاقتراح والجزء الذى يرجع إلى مقدم التعديل الذى يُذكر اسمه صراحة، ومن الممكن بدلاً من الإضافة إلى التقرير أن يقدم مشروع مضاد للشروع الأصلى، وهذا هو ما يحدث فى الغالب عندما يكون التقرير بغير قرار ختامى أى معارضاً للمشروع.

كانت حرية الخطباء إذن مطلقة، وهى التى تُكون سيادة الإكليزيا، وهى حرية كاملة قبل تدخل البولييه، كما تظل كاملة بعده، ولكنه لا يجوز أن ينحل حق أساسى للمواطن وأن يضر بالمدينة وذلك ما تعالجه لائحة الجمعية، فكل اقتراح وكل تعديل أو مشروع مضاد يجب أن يصاغ تحريرياً، ويقدم النص إلى السكرتير الذى يراجع الصياغة ويساهم إذا دعا الأمر فى إدخال تعديلات الصياغة الضرورية قبل الإحالة على الرئيس وإساءة استعمال حق الاقتراح تُردع بشدة، وكل اقتراح غير قانونى يجب أن ينحى بواسطة السلطة التى لمكتب البريتان، ويمكن تقديم مقدمه إلى المحاكم ومع عدم الإخلال بالجزاءات القاسية، فإن ثلاث إدانات لهذا السبب تستتبع تجريداً خاصاً من الحقوق فيفقد المواطن أهليته لتقديم أى اقتراح بعد ذلك وللرئيس من جهة أخرى سلطة كافية لمنع كل مقاطعة أو كل انحراف أثناء المناقشة، وباستطاعته أن يرجع الخطيب إلى الموضوع، وليس هناك مثل يدل على أن سلطته كانت عرضة للمنازعة.

وعند قفل باب المناقشة يعرض البريتان الموضوع للتصويت، وهم بعملهم هذا يتحملون المسؤولية وذلك لأنه من واجبهم أن يرفضوا أخذ الأصوات بل وأن لا يعرضوا للمناقشة اقتراحاً غير قانونى، ولكن معارضة أحدهم لا تسقط رأى زملائه، فإذا أصر على رأيه تعرض لإجراءات دعوى مستعجلة باستغلال النفوذ يقضى فيها ضده بالغرامة على الأقل. ومن هنا يظهر كيف أن سقراط لم يكن له بد من شجاعة أدبية

كبيرة كى يعارض فى مثل هذه الحالة الشهوات الجامحة ويجرى التصويت برفع الأيدى وفى حالة الشك يعيد الرسول العملية والعملية المضادة حتى يعلن المكتب أن النتيجة واضحة مؤكدة وكان التصويت السرى قاصراً على الجمعيات التى تتخذ فيها إجراءات خطيرة ضد الأفراد، وعلى الجمعيات العامة التى تؤخذ فيها الأصوات على النفى أو على الحظر القانونى، وعلى الجمعيات العادية التى تحكم فى جرائم الخيانة العظمى، والرئيس يعلن نتيجة التصويت. وإذا كان جدول الأعمال قد انتهى يعلن رفع الجلسة وإذا كانت المناقشة لم تنته يعلن إحالة إلى جلسة مقبلة.

وحتى بعد انتهاء التصويت كان يحدث أن يعرض البريتان موضوعاً لمناقشة ثانية فى حالات شاذة يرون من قرائن جدية أن التصويت فيها قد تم بالمفاجأة فعندئذ يدعون جمعية جديدة أو يوافقون على إعادة طرح المسألة الأساسية للمناقشة لمناسبة مسألة متصلة بها ولقد حدثنا توسيديد مرتين عن دراما من هذا النوع، وفى سنة ٤٢٨ قررت الجمعية إعدام جميع سكان ميتيلينا الذكور الثائرين، ولكنه فى أثناء الليل فزع الآتينيون من هذا القرار الدامى، وفى اليوم التالى أسفرت مناقشة ثانية عن قرار أقل قسوة. وفى عام ٤١٣ ق.م تقرر إرسال حملة إلى صقلية. ولكن بعد ذلك بخمسة أيام، وفى أثناء جلسة لمناقشة الاستعدادات اللازمة رجع نيكياس إلى نفس الموضوع الذى بت فيه والتفت إلى المكتب صائحاً: "وأنت أيها البريتان إذا كنت تعتقد أن من واجبك السهر على سلامة الدولة وإذا كنت تريد أن تظهر وطنيتك فعليك أن تعيد الموضوع إلى التصويت وإلى إعادة المناقشة وإذا كنت تخشى العودة إلى شىء أخذت عليه الأصوات، فعليك أن تذكر أن هذا الخروج على القانون لا يمكن أن يكون موضع مؤاخذه عندما يتم أمام كل هؤلاء الشهود"، وقد أجيب إلى طلبه فأعيدت المناقشة.

(٢)

سلطات الجمعية

أ - الجمعية العادية

بعد أن رأينا تكوين الإكليزيا ونظام عملها بقى أن نبحث عن قرب اختصاصاتها وهى اختصاصات من السهل - من حيث المبدأ - تحديدها فى نظام ديمقراطى مطلق، فالشعب السيد يستطيع كل شىء، ومع ذلك فلنا أن نتساءل عما كان يقصده الأتينيون نظرياً بالسيادة، وعما إذا كانوا يقبلون من الناحية العملية أن تخضع لبعض القيود.

تبعاً للتعريف الذى وضعه أرسطو فى القرن الرابع والذى يسرى على القرن السابق أيضاً كانت السيادة تشمل حق السلم والحرب بما يتبع ذلك من حق عقد وفسخ الأحلاف، وحق وضع القوانين وإصدار عقوبة الإعدام والنفى ومصادرة الأموال وحق تسلم الحسابات وعلى هذا تختص الإكليزيا.

(١) العلاقات الخارجية.

(٢) السلطة التشريعية.

(٣) أهم جزء - وبخاصة الجزء السياسى - من السلطة القضائية، مع العلم بأن المسائل التى لا تحتفظ بها لنفسها تعهد بها إلى محاكم صادرة بطريق مباشر عن الشعب.

(٤) الإشراف على السلطة التنفيذية وفى الواقع تعيين جميع الحكام والإشراف عليهم .

فى مسألة السياسة الخارجية كانت سلطات الجمعية بعيدة المدى، فهى لم تكن تفصل فى السلام والحرب وفى الأحلاف فحسب، بل كانت تعنى بآئفه المفاوضات، وكانت تعين السفراء وتعطيهم تعليماتها وتتلقى تقاريرهم، وكانت تستقبل الرسل

والسفراء المرسلين من المدن الأخرى. وفي الظروف العادية كانت تستقبلهم في جلستين في عهد كل بريتان والاتفاقات التي تعد معهم في البولييه لم تكن إلا تقارير تحولها الجمعية إلى مراسيم بدون تعديل أو بعد تعديلها. وعندما توافق على المعاهدات كانت تعين الأشخاص الذين يبرمونها بحلف اليمين أو تتقبل اليمين من الطرف الآخر.

وحق تقرير السياسة الخارجية كان يصبح حقاً وهمياً إذا لم يتضمن حق تقرير الوسائل. فكافة المسائل الحربية والبحرية كانت من اختصاص الإكليزيا. ففي زمن السلم كما رأينا كانت تستمع في الجلسة الرئيسية في عهد كل بريتان إلى تقرير عن كل ما يختص بالدفاع بما في ذلك حالة الأسطول، ونحن نعلم أنهم لم يكونوا يتخلون عن خدمة سفينة عتيقة إلا بمرسوم من الشعب، وفي زمن الحرب كانت تحدد دفعات التجنيد ونسبة المواطنين والأجانب الذين سيخدمون في المشاة الخفيفة، والمواطنين والأجانب والأرقاء والمرتزقة الذين سيخدمون كمجدفين، وتعين قواد الحملة التي تأمر بها وتتسلم التقارير وتدير العمليات وتأمّر بالانسحابات بواسطة مراسيم، وهذه السلطة التي تفرضها على الرؤساء الحربيين قد زادت منها بواسطة السلطات الضخمة التي أعطتها إياها سيادتها القضائية فنراها تحكم بالنفي أو بالإعدام على القواد المنهزمين بل وفي ذات مرة على القواد المنتصرين.

إذا لم نتبين حقائق الأشياء خلف المظاهر بدا لنا أنه من الشذوذ بل الجنون أن يناط بأربعين ألف فرد متمتعين بحقوق متساوية تولى أدق المفاوضات وقيادة الجيوش والأساطيل. وهناك حقيقة ثابتة، وهي أن آتيناً قد اتبعت في القرن الخامس سياسة خارجية لا تنقصها العظمة، وأنها قد خلقت أفخم إمبراطورية بحرية عرفها العصر القديم، فكيف نفسر هذه الحقيقة؟ إن من الواجب أن نسلم بأن الأربعين ألف فرد الذين كانوا يكونون الشعب الآتينى قد عرفوا كيف يخضعون مصالحهم الصغيرة وشهواتهم الشخصية للمصلحة العامة ولعاطفة الوطنية السامية، وكانوا يعرفون كيف يقبلون القيادات الضرورية. وفي الواقع إن الدور الأساسي في السياسة الخارجية، وفي الدفاع الوطنى كان منوطاً بالبولييه الذى مثل عنصر الاتزان في جمعية كان لابد أن

تندفع وأن تتخبط لو ترك لها الحبل على الغارب، وفي البولييه كان خمسمائة آتينى يقضون العام كله فى دراسة المسائل التى تعرض على بقية الشعب، فهم الذين كانوا يستقبلون أولاً السفراء ويفاوضونهم، ثم يقدمونهم بعد ذلك للجمعية ويحصلون منها على الموافقة على القرارات المتخذة من قبل، كما كانت لهم اليد العليا فى الإدارة الحربية ومن الواجب أن نذكر أن "كليون" بالرغم من شقشقته الشعبية لم يستطع أن يسيطر على النفوس إلا بعد أن دخل البولييه. ومما لا شك فيه أن بركليس لم يستطع أن يملئ سيطرته العبقريّة خلال ثلاثين عاماً إلا بواسطة تلك الهيئة الضرورية.

وكى نحدد فى دقة سلطة الإكليزيا التشريعية، يجب أن نستوضح فى جلاء المعنى الدقيق للفظـة "ناموس" أو قانون، واللفظة "مرسوم". ولا ينبغى أن نوجه اللوم للديمقراطية الآتينية لأنها تركت التمييز غامضاً بين هذين المدلولين الأساسيين، ونحن فى عصر لا يزال كبار الفقهاء فى كافة البلاد يجدون مشقة كبيرة فى تحديد مدلول هذين اللفظين، بل إن الديمقراطية الفرنسية نفسها قد أدخلت فى القاموس السياسى لفظاً مهجناً هو "مرسوم بقانون".

على أية حال، فإن القانون العام فى آتينيا كان يقرر من حيث المبدأ أن أى مرسوم صادر من المجلس أو من الشعب، لا يمكن أن يتغلب على القانون، ولكن أرسطو يعلن من جهة أخرى "أن سيادة الشعب" تمتد إلى القوانين ذاتها، ويقرر أن هذه الحقيقة كانت قائمة منذ القرن الخامس ما دام الآتينيون كانوا عندئذ يحكمون دون أن يعيروا القوانين نفس الاعتبار الذى كان لها من قبل. والتناقض صريح ليس له غير تفسير واحد، فمن حيث المبدأ كان الورع الدينى يمنع الإكليزيا من أن تسمح لنفسها بحق إلغاء القوانين القائمة إلغاءً رسمياً وتشريع قوانين جديدة ولكنها كانت تعرف كيف تتغلب على هذا المبدأ وتجد الصيغ الضرورية كى تشرع بواسطة مراسيم. والآتينيون فى القرن الخامس إنما كانوا يقصدون "بالقوانين" كافة القوانين وبخاصة الدستورية التى أصدرها دراكون وصولون وكليستينيس. وهم لم يلغوا أى واحد منها، ولكن ذلك لم

يمنعهم من تعديل نظام الأركونت مرتين، من حذف الجانب الأكبر من أختصاصات الأريوباجوس، ومن إدخال قيود على حقوق المواطن. وقد رأى أرسطو في ذلك إسرافاً معيباً لأنه كان يرى الحقيقة خلف المظهر وأما المؤرخ فإنه وإن كان مضطراً إلى أن يصدق أرسطو من حيث الوقائع، إلا أنه يعرف الضرورات الأبدية وطبيعة التطور البشرى ولذلك لا يرى في هذه الوقائع غير ظاهرة طبيعية لا يمكن الحكم عليها إلا بعد تبين أسبابها ولا شك أن الفيلسوف يعلن "أن سيادة القوانين هي شرط قيام النظام الدستوري"، "وأن الدولة التي يتم فيها كل شيء بواسطة مراسيم لا تعتبر ديمقراطية بمعنى الكلمة وذلك لأن المرسوم لا يحمل قواعد عامة"، ولكنه بقى أن نعرف هل كان الشعب الآتينى - عندما يصدر قوانين في شكل مراسيم- يسلك سبلاً أخرى ويتخذ احتياطات أكبر مما يتخذ عندما يقرر قرارات عارضة بواسطة مراسيم عادية.

هذه مسألة لا تحتل الجدل ونحن نعرف في الواقع سلسلة من المراسيم التي تعتبر بحكم طابعها العام قواعد حقيقية ذات قيمة تشريعية بل ودستورية، وهي لم تقترح على الإكليزيا بواسطة الإجراء العادى القاضى بتقديم المجلس تقريراً، وهي مراسيم تتعلق بتحديد وضع مدينة منضمة إلى الاتحاد أو النظام السياسى لمستعمرة أو بتنظيم المشكلة الخطيرة الخاصة بتقديم البواكير إلى إلهات أوليزيسز، وفي كل هذه الحالات كانوا يلجأون إلى مراسم رسمية خاصة، وهي نفسها تلك التي كانت تستخدم عند تجديد نسخ النص الأسمى لقوانين دراكون الأساسية فكانوا يعينون لجنة من النساخ مشابهة لمجلس المشرعين، وهو تلك اللجنة التشريعية التي عملت بصفة استثنائية بعد سقوط الأربعمئة وبعد سقوط الثلاثين، ثم عادت كي تعمل بصفة منتظمة خلال جزء كبير من القرن الرابع والمشروع الذى أعده النساخ هو الذى تقدمت به البولية مع ملاحظاتها إلى الجمعية فاعتمدته نهائياً.

وثمة احتياط آخر، فأى مرسوم جديد يمكن أن يمس القوانين القائمة يُعرضُ مقدم هذا الاقتراح الثورى الباغى إلى اللعنة والعقوبة التي تستتبعها ما لم يتقدم في

ضراعة كى يحصل على العفو مقدماً والحصانة التى يلتمسها لا تمنح له إلا فى جمعية عامة وبالاقتراع السرى بواسطة ستة آلاف صوت على الأقل وفى الحق ليس لنا أن نزعم أن الجمعية الآتينية كانت تستخدم سلطتها التشريعية فى استخفاف.

وكان الشعب أيضاً سيد القضاء ولكنه يفوض السلطة القضائية إلى جماعات من المواطنين يجلسون فى المحاكم، وتحتفظ الهيئة العامة فى الإكليزيا بحق التدخل فى المسائل التى تمس مصالح الدولة، وبحق تقديم ما ترى فيه نفعاً من توجيهات إلى المحاكم عن طريق التصويت المستند إلى آراء سابقة.

ولما لم يكن موجوداً فى آتينا هيئة عامة تستطيع تمثيل السيادة الشعبية. فقد كان يحدث أن يطلب إلى الشعب مواطن عادى أن يمنحه تأييداً أدبياً عوضاً عن التوكيل الرسمى قبل أن يتابع الإجراءات ضد مرتكب جنحة أو جناية ضارة بالمدينة، وهذا هو الهدف من "عريضة التفويض" *probole*. وهو الإجراء الذى تبدأ به المحاكمة، وعندما يراد القصاص من أولئك الذين اعتدوا على قداسة بعض الأعياد أو من الدسائس المفتريين الكذب، وبوجه عام من جميع من يخدعون الشعب، وفى القرن الخامس استخدم هذه الوسيلة أصدقاء القادة المنتصرين عند الأرجينيس ضد من اتهموهم وفى القرن الرابع استخدمها ديموستين ضد ميدياس وإنه وإن لم يكن للإكليزيا فى مثل هذه الحالة أن تصدر حكماً إلا أنها لم تكن تحرم نفسها من الدخول فى الموضوع وكانت تعطى الكلمة للطرفين وتأخذ رأى بـ "نعم"، إذا وافقت على الاتهام وإلا إذا انحازت إلى الدفاع. وعلى أية حال فإن مقدم الاتهام إذا انتصر لم يكن ملزماً بمواصلة الدعوى، وكان يستطيع أن يكتفى بتلك الترضية الأدبية، وإلا قدم "التيسموتيت" أى المشرعون عريضة التفويض والموافقة عليها إلى المحكمة.

وكانت الدعوة المسماة *eisangelia* أى البلاغ الداخلى، أخطر من ذلك بكثير وكانت ترفع على المتلبس بجريمة ضد سلامة الدولة، فتسلمه مكتوف الأيدي والأرجل إلى القضاة. وفى القرن الخامس لم يحدد أى نص الأعمال التى تقع تحت طائلة هذه

الدعوة وإذا كان من الحق أنه قد صدر فى أوائل القرن الرابع قانون ينظم المحاكمة فى مسألة "الإساءة الخطيرة إلى الشعب"، فإن هذا القانون حدد حالات تطبيق "الأيس أنجيليا" عن الماضى (الخيانة العظمى والتآمر... إلخ) دون أن يحددها بالنسبة للمستقبل حتى رأيناها تمتد فتستخدم فى حالات الاعتداء على الأخلاق العامة، وفى الزنا مثلاً. وعندما كان يقدم اتهام من هذا النوع فى إحدى الجلسات الرئيسية، كانت الإكليزيا تأخذ رأى أولاً على قبول الاتهام أو رفضه، وفى حالة القبول كان يكلف المجلس بأن يقدم تقريراً عما إذا كانت المسألة يجب أن تقضى فيها الإكليزيا أم محكمة هلياست تحت رئاسة التسموتيت، وإذا احتفظ الشعب بحق الفصل فى الدعوى فإن سلطاته لم تكن محددة فيما يختص بالعقاب، وإذا تخلى عنها كان يحدد فى مرسوم تقديمها للمحكمة القانون الذى يجب أن توقع العقوبات الواردة به فى حالة الإدانة، وهكذا يبدو ما كان لتلك الدعوى من خطر، وإن كان من الواجب أن نلاحظ أن الإكليزيا لم تكن تفضل إلا فى الدعوى ذات الصفة السياسية الواضحة، وأن عدم تحديد الجريمة كان يقابله على الأقل من الناحية العملية عدم تحديد العقاب.

وسيادة الشعب فى مجال السلطة التنفيذية لم يكن يزاولها فى الطبيعة إلا بواسطة الحكام الذين سوف نبحث- عن قرب- دورهم فى الدولة، ونكتفى هنا بأن نحدد وضعهم بالنسبة للإكليزيا، فالحكام الذين لم يختاروا بالقرعة من بين الشعب كانوا يعينون بالانتخاب والجمعيات الانتخابية لم تكن سوى جمعيات خاصة تنعقد كغيرها فوق "البنيكس" وتأخذ فى أعمالها بواسطة مرسوم يأتىها من المجلس وبمجرد أن يتسلم الحكام مناصبهم يخضعون لإشراف مستمر. وفى عهد كل بريتان أى تسع مرات فى العام يلزمهم أن يجددوا سلطاتهم باقتراع على الثقة التى إذا لم يحصلوا عليها أحيلوا لهذا السبب إلى المحاكم. وأدق إشراف هو ذلك الذى ينصب على الرؤساء الحربيين والسياسيين والقواد، وإن يكن الحذر وسوء الظن يمتد إلى جميع طوائف الموظفين وبخاصة إلى من يتصرفون فى الأموال، وجميع الإدارة المالية ترجع إلى الشعب فهو الذى يقرر المبالغ اللازمة للحرب والسفارات... إلخ، بل والعشر درخمات

اللازمة لحفر المرسوم الذى اتخذه، وهو لا يترك بريتاناً يغادر منصبه دون أن يطلع على قوائم الأموال المنزوعة ملكيتها، وفوق كل ذلك كان الحكام عند مغادرة مناصبهم يتقدمون بحساب أمام لجننتين عن إدارتهم المالية وإدارتهم الإدارية.

ب - الجمعية العمومية

كقاعدة عامة كانت مراسيم الجمعية تعتبر صحيحة، دون اشتراط "كوروم" أى نسبة خاصة. فمهما يكن عدد الحاضرين ورقم الأغلبية فإن مواطنى الإكليزيا كانوا يعملون باسم كافة المواطنين، ولكنه كانت هناك - كما رأينا - حالات يجب أن يؤخذ القرار فيها كمبدأ بالإجماع أى فى الواقع بجزء كبير من الشعب يمكن أن يعتبر حقاً ممثلاً للشعب كله، وكانت هناك نظريتان لكل منهما أصولها التاريخية نظام الموافقة الاجماعية المأخوذ من "التييميس"، أى قانون الأسرة القديم الذى كان يقضى عند المناقشات المهمة فى العشيرة بأن تسقط معارضة فرد واحد رأى جميع الآخرين، ثم نظام الأغلبية المأخوذ من الديكيه أى القانون المعمول به بين الأسر والقائم على التوفيق بين القوى المتعارضة، وهو يتصل بهذا القانون بواسطة الصراع القضائى والتأمر، أى بواسطة العادة التى تعترف بالنصر للفريق الأكثر عدداً، وفى آتينا كانت الجمعية العامة التى تدعى فى الأجورا، وتقسم إلى قبائل، هى التى تعتبر ممثلة لإجماع المدينة وما يمكن أن يسمى بأقل إجماع هو الرأى الذى يؤخذ بواسطة ستة آلاف صوت.

فى القرن الخامس كانت الجمعية العامة فى آتينا تجتمع فى حالتين:

- ١ - كى تعين من يجب طرده من الآتينيين تطبيقاً لقانون النفى.
- ٢ - كى تمنح الحصانة أو العفو إما إلى مقدم اقتراح غير قانونى، ولكنه ضرورى، أو إلى أشخاص محكوم عليهم بإهدار الكرامة، وهاتان الحالتان يلوح عند النظرة الأولى أن لا علاقة بينهما، ولكن هناك مع ذلك علاقة وهى تتضح عندما نذكر أن

الجمعية العامة كانت تعمل فى القرن الرابع فى حالة ثالثة، وهى حالة منح حق المواطنة فبالنفى وبالحصانة كانت الهيئة الاجتماعية تخرج - باسم مصلحة عليا - على قواعد القانون العام التى تضمن للأفراد الحقوق المدنية، ومن حيث المبدأ لم يكن الآتينيون يقبلون القوانين الفردية، وكانوا يرون كالرومان أنه لا امتيازات لهم، ولكنهم كانوا يقبلون المرسوم الفردى نزولا على مقتضيات الدولة، والمراسيم التى من هذا النوع هى التى يستخدمون عند اتخاذها مراسم خاصة، مثلما يبعدون عن أتيكا رجلاً لم يقع تحت طائلة القانون الجنائى، أو عندما يمنحون صكاً بالحصانة أو بالعفو.

وهذا هو موضوع بحث أحد النظم الواسعة الشهرة فى آتينا وهو نظام "النفى بالمحار" *dstracisme*:

جميع مؤرخى العصور القديمة يتفقون فى نسبة هذا النظام إلى "كلستينيس" مؤسس الديمقراطية الآتينية ومع ذلك فإن أرسطو يرجع إلى عام ٤٨٧ - ٤٨٨ أول حالة لتطبيق هذا القانون أى بعد كلستينيس بعشرين عاماً ثم أخذ - فيما يقول أرسطو - يطبق بعد ذلك تباعاً خلال ثلاث سنوات متتالية مما دعا إلى محاولة إنكار نسبه إلى كلستينيس وفى الواقع أنه لا يبعد أن يكون أرسطو لم يعلم بأقدم حالات النفى بالمحار إلا بواسطة مرسوم العفو الذى استرجعهم من المنفى فى عام ٤٨٠ - ٤٨١ ولما كان هذا النفى ينتهى بحكم القانون بانتهاء عشر سنوات، فإن مرسوم العفو لم يورد غير أسماء من نفوا بعد عام ٤٩٠ - ٤٩١ ومع ذلك فإنه من الجراءة التى لا طائل ورائها أن نرفض إجماع القدماء مع أنه من السهل أن نفسر ندم قانون كلستينيس الطويل فنظام "النفى بالمحار" لم يكن عند البدء ما آل إليه فيما بعد، وعندما أنشأه كليستينيس كانت البلاد خارجة من عصر حروب أهلية كانت تستتبع باستمرار المسئولية الجماعية للعشائر، وفى خلال قرن حدث عدة مرات أن نفى أبناء عشيرة "الكميون"، جماعات وفى عام ٥٠٨ حدث أن نفى إيزاجوراس رئيس الأوليجاركيين سبعمائة أسرة، ولم يكن هناك من هوأجدر من كليستينيس أحد أفراد عشيرة الكميون بأن يحس ببشاعة هذه

العادة وكان الآتينيون، كما يقول أرسطو لا يودون إلا أن يستخدموا "التسامح المألوف عند الشعب"، ولحماية النظام من جماعة بيزيسترات اكتفوا بنفى المستبدين وأبنائهم. وأما عن أعضاء الأسرة الذين لم يشتركوا فى الاضطرابات، فقد تركوهم يقيمون فى البلاد مع إنذارهم بأنهم إذا تحركوا أبعدوا عن البلاد لمدة عشر سنوات، وقد لزموا السكون لزمان طويل ولكنه من خلال الحرب الميدية الأولى حامت حولهم شبهات بالاتصال بهيبيار خائن وطنه القديم، بل إن عشيرة الكيمون نفسها أو على الأقل بعض أفرادها حامت حولهم شبهات وبعد الانتصار فى مراثون قرروا معاقبة أصدقاء المستبدين واشتدت ضربات السلاح المسلط على رؤوسهم. وفى عام ٤٨٧ صدر مرسوم بنفى أحد أقارب بيزيسترات، وهو هيباركوس بن كارموس الذى أصبح رئيساً للأسرة وفى سنة ٤٨٦ وهى السنة التى اضطرت فيها الطبقة الأولى، طبقة الخمسمائة ميدمن إلى اقتسام مناصب الأركونت مع الفرسان؛ صدر مرسوم بنفى ميجاكليس ابن هيبوكراتس، أحد أفراد عشيرة الكميون، وفى سنة على الراجح صدر مرسوم بنفى ألسياد القديم.

ولكنه لما كان هذا النظام لم يعد قاصراً على الأسرة التى وضع فى الأصل من أجلها، فإنه قد أصبح مفيداً للمدينة فى وضع حد للمشاحنات الداخلية، وفى الظروف الخطيرة وبخاصة إزاء الخطر الفارسى، لم يكن هناك محل لبقاء النزاع المستمر حول مسألة الدفاع الوطنى وماذا يصنعون عندما يعوق بولاب الدولة حزبان متساويان فى القوة تقريباً؟ وقانون صولون القديم الذى كان يقضى بإهدار الكرامة على المواطنين المتهمين بعدم التعاون السياسى فى حالة الاضطرابات كان قد أصبح واضح العجز، كما أنه كان قد أهمل ولم يعد يطبق وكانت مصلحة الجمهورية العليا تقضى إذن بحماية عمل الأغلبية ضد الضربات النابية وذلك بإبعاد رئيس الأقلية عن البلاد. وهكذا نرى فى السنوات السابقة على الحرب الميدية الثانية كيف أنه بينما كان تيموستوكليس يدعو إلى ضرورة إنشاء أسطول كبير كان خصومه يتخذون طريقهم إلى المنفى فى

سنة ٤٨٤ نفى إكسنتيبوس، وفي سنة ٤٨٣ نفى أرسيتيد وعندما نفكر في السياسة الخارجية يتضاعل التناقض الذي يلوح بين مراسيم النفي المتتالية وبين مرسوم العفو الذي ألغاه في عام ٤٨١ كي يجتمع جميع المواطنين في اتحاد مقدس.

واختفاء المستبدين النهائي وهزيمة الفرس لم يتركاً مجالاً لاستخدام النفي إلا في السياسة الداخلية ولفترة جديدة استخدمته الأحزاب لمحاربة بعضها البعض. ففي عام ٤٧٢ نفى أنصار سيمون تيموستيكليس وفي عام ٤٦١ نفى أنصار إيفيالتيس سيمون ورأى بركليس صديقه دامون يقضى عليه بالنفي وذلك قبل أن يلحق نفس الجراء في عام ٤٤٣ بخصمه الرئيس توسيديد بن ميليزياس، ومنذ ذلك الحين نرى السلاح الذي أعده كليستينيس ينتظم باستخدامه في غير موضعه، ففي ذات مرة لا نستطيع تجديدها أراد الشعب أن يأخذ الرأي على حالة نفي، ولكن الأصوات تشتتت على نحو لم يجتمع معه النصاب ولقد كان من الممكن أن تظل هذه المحاولة الفاشلة لو لم نكتشف في عام ١٩١٠ وسط كومة من الأنقاض كسرات المحار وعليها الأسماء المختلفة وقد أقيت في المهملات، ومع ذلك فقد حاولوا أن يفصلوا بين نيكياس وألسبياد بأخذ الرأي على النفي ولكن في آخر لحظة أخذ الفريقين الخوف، واتحدا كي يعطيا أصواتهما ضد سياسى بئس مكروه من الجميع هو هيوربولوس وكانت هذه خاتمة نظام النفي بالمحار.

وفي الجمعية الرئيسية أثناء مدة البريتان السادس، وبعد نصف السنة مباشرة كان البريتان، وفقا لجدول الأعمال، ولكن بدون قرار من المجلس - يأخذون رأي الشعب فيما إذا كان يريد أو لا يريد استخدام حق النفي، وكان الرأي يؤخذ خلال الجلسة دون مناقشة، وفي حالة الإيجاب كان يحدد اليوم الذي تجرى فيه العملية في جمعية عامة، وكان من الواجب الإسراع لأن النفي لم يكن له معنى إلا قبل الانتخابات وكانت الانتخابات تجرى كل عام من مدة البريتان السابع إلى مدة التاسع.

وفي الجلسة الفاصلة كانت الأجورا تنقسم إلى عشرة أقسام، لكل قبيلة قسم وكان المكتب يتكون من الأركونت التسعة ومن حولهم جميع أعضاء البولية، وكان

التصويت يجرى بواسطة كسر من المحار، يكتب كل مواطن عليها اسم من يعتبره عدوًا للشعب، وتلك عادة قديمة كانت تستخدم قبل كليستينيس للحكم بالتشريب، وكان الكورم هو ستة آلاف، ولكن هل كان يجب كما يقول بلوتارك أخذ ستة آلاف صوت أم كان يجب اجتماع ستة آلاف صوت على اسم واحد كما يقول فيلوکور؟ ومن الواجب أن ننظر إلى روح هذا النظام وإلى مبدأ الموافقة الاجتماعية، وعندئذ يلوح لنا أنه لم يكن من المعقول أن يقبل الآتينيون شرعية حرمان المواطن من حقوق دون أن يجتمع ضده من الأصوات قدر ما كان يلزم اجتماعه في القرن الرابع لمنح حق المواطنة إلى أجنبي وفي مجموعة من ثلاث وأربعين حالة نفى كشفت لنا عنها جلسة نفى يجهلها التاريخ نقرأ خمسة أسماء مختلفة فضلاً عن خمسة أسماء لا تُقرأ.

وفي اليوم الذي أخذ فيه الرأي؛ لو كان يكفي حضور ستة آلاف مواطن لأمكن أن يقضى على مواطن بالنفى بألف صوت ومائتين وواحد، بل وربما نفى بستمئة صوت واحد وهذا ما لا يمكن التسليم به، وكانت نتيجة التصويت تعلن فوق البنيكس، وكان على المحكوم عليه بالنفى أن يغادر البلاد في ظرف عشرة أيام لمدة عشر سنوات، وكان يحتفظ بجميع حقوقه المدنية. وفي البدء كان له حق الإقامة أينما شاء خارج حدود أتيكا ولكن في عام ٤٨٠ أصبح محظوراً عليه أن يقيم في أى مكان يقع قبل رأس جيرايستوس (في جنوب جزيرة إيبيه ورأس سكيلايون في شرق الأرجوليدا) وهو يسترد جميع حقوقه السياسية عند انتهاء المدة المحددة، وذلك ما لم يقصر هذه المدة عفو، كما حدث في حالة المنفيين الخمسة ما بين عامي ٤٨٧ و ٤٨٣ وكما حدث بالنسبة لسيمون وربما بالنسبة لتوسيديد أيضاً.

والضرورة التي تدعو لعقد جمعية عامة لمنح الحصانة يمكن تفسيرها بالمعتقدات الدينية وفي رأى الإغريق كان جزاء القوانين والأحكام القضائية لعنة تنبعث من تلقاء نفسها ضد كل من يمسها وتعرض من يستهدف لها لعقوبة إهدار الكرامة، ومع ذلك فقد كان يحدث أن تستوجب سلامة الدولة الاستماع إلى شهادة غير ذى أهلية كأجنبي

أو رقيق، أو حمل مجرم على الاعتراف على شركائه، وكان قانون قاس يقضى بإهدار الكرامة على المدين للدولة، ويحظر على المواطنين أن يقدموا - وعلى البريتان أن يعرضوا للتصويت - أى اقتراح بإعفائه من الدين أو منحة مهلة للدفع تتجاوز الحد الأقصى وهو مدة البريتان التاسع، أو رد اعتباره إليه قبل أن يحصل على إيصال الدفع، فما العمل إذا كانت المصلحة العامة تقضى رفع هذا الحظر؟ وخزائن المعابد كانت تحميها القوانين ضد الاستهتار بالدين فكيف يمكن التصرف فيها عند حالة القوة القاهرة؟

والواقع أن المسائل المالية هي التي كانت تعرض في الغالب بسببها حالات محرجة للضمير، ولكننا نرى الآتينيين يصلون في القرن الخامس إلى حلها بالرغم من أنهم كانوا لا يزالون شديدي التخرج من الناحية الدينية، وها هو مثل تاريخي، ففي عام ٤٣١ كانوا قد أصدروا مرسوماً يقضى باستخدام خزانة الإلهة آتينا في حاجات الحرب ما عدا مبلغ ألف "تالنتا"، رأوا أن تبقى كاحتياطي فوق الأكروبول وتقرر أن يحكم بالإعدام على كل من يقدم أو يعرض على الجمعية اقتراحاً يمس هذا الاحتياطي، وذلك ما لم يضع أسطول معاد المدينة في خطر الموت، وفي عام ٤١٣ بعد كارثة صقلية، وخيانة إيونيا نرى الشعب يأخذ الذعر وتعوزه الموارد، فيقرر إلغاء تلك العقوبات والرجل الجري الصادق الوطنية كي يفكر في اقتراح كان يمكن أن يقوده إلى الهلاك - لم يكن بد من أن يتحرر أولاً من الموانع القانونية - لقد كان في حاجة إلى تصريح وإلى حصانة لم يكن يستطيع الحصول عليهما إلا بمرسوم فردي تصدره جمعية عامة، وهذا الإجراء الاستثنائي نو المراسم الضخمة المعقدة كان يستخدم باستمرار في القرن الخامس في إدارة الأموال، وذلك بحكم عدم وجود خزانة عامة منفصلة عن الخزانات المقدسة.

الدور التاريخي للجمعية

وبعد أن تابعنا الشعب فى الجلسات الاستثنائية بالأجورا، يجب أن نعود معه إلى "البنيكس" إذا أردنا أن نكون فكرة عامة عن الدور الذى قامت به الإكليزيا.

ومن الممكن أن نطيل الحديث عن مساوئها كما أطالوا قديماً، وكما يطيلون فى أيامنا هذه والذى لاشك فيه أن موهبة الكلام كان لها فى الجمعية الآتينية كما أن لها فى كثير من البرلمانات الحديثة أثر أكبر بكثير من أثر سلامة التفكير، وكانت الشقشقة(*) تغلو الحكمة فى سلم القيم، حتى لقد قال أحد المعاصرين فإن الإكليزيا كانت أكبر شياً بمجتمع من السفسطائيين منها باجتماع مواطنين يتناقشون فى مصالح الدولة. نعم إن هؤلاء المتشدين يتحرزون أحياناً، ولكن متى؟ إذا كان المتحدث رجلاً مثل أنتيفون نصير الأوليجاركية، فلن تخدمهم ألفاظه المعسولة، ومع ذلك فمن هى تلك الشخصية التى يقول توسيديد أنها حذرت الشعب من شقشقة الخطب؟ أليس هو كليون أخطر الجميع وأعنفهم، وما كانت نصيحته الممتازة إلا إمعاناً فى المهارة، مهارة الديماجوج الماكر الذى لديه من الأسباب ما يحمله على الاعتقاد بأن الدولة تحكم بواسطة التافهين خيراً مما تحكم بواسطة الأذكاء الممتازين، وهو يخفى مكره بالجملة على شقشقة الخطباء، وهذا الشعب الذى يتهاقت فى نهم على كل مسابقة فكرية أو بدنية يرى فى البنيكس ساحة أو مسرحاً وبينما تمر جلسات الدراسة فى هدوء العزلة نرى الجماهير تعدو إلى المعارك الخطابية فى أيام الصراع السياسى الكبير.

وقد يكون الفرد منهم قد اتخذ وضع التفكير والروية على مقعده فى الهواء الطلق بعيداً عن جو القاعات المحموم، ولكنهم لا يلبثون أن يتجمعوا كأصدقاء وأن يثير

(*) الشقشقة : رنة أشبه بهدير الجمل. ويقال : هدرت شقشقة فلان، أى ثارت ثورته، وأفصح فى الكلام. ويقال، بهذا المعنى المقصود هنا : فلان شقشقة قومه زعيمهم، المتحدث عنهم.

بعضهم البعض وها هم الخطباء يضرمون الشهوات، وبعد أن ينقضى اليوم فى انفعالات عنيفة ترهق الأعصاب ينذر الشفق بوجوب الانتهاء، وفى هذه اللحظات يؤخذ الرأى فى سرعة برفع الأيدى على إجراءات لا يلبثون أن يستشعروا الندم بسبب الموافقة عليها، وذلك بعد الموافقة بأشهر قليلة أو يشمئزون منها بعد ساعات، فهم يتخلون عن بركليس لخصومة، ينحونه ثم لا يلبثون أن يعيدوه إلى الحكم وهم يقضون بالموت على قواد منتصرين، وما أن ينفذ الإعدام حتى ينقلبون ضد من وجهوا إليهم الاتهام وهم يقررون إعدام سكان ميتيلنيا المتمردين ولكنهم يحتمون عقد جلسة فى اليوم التالى كى يصدرُوا عنهم عفواً، ثم إن ضيق الأفق السياسى المحدود بمحيط البنيكس يجعلهم "يجلسون كمشاهدين للأقوال وسامعين للأفعال" وقد غاب عنهم العالم الخارجى وخيل إليهم أن الموافقة على مرسوم لها نتيجتها الآلية وكأن القرار عندهم عمل وهم يعتمدون اعتماداً راسخاً على جيوش لا توجد إلا على الورق وأخيراً فإن هذا الشعب الذى يعرف أو يعتقد أن السيد المطلق يستشعر غروراً ملكياً، وشدة إعجابه بنفسه تملؤه دهشة وامتعاضاً عندما يرى إرادته لا تتحقق ويتهم بالعصيان أو الخيانة من كفهم بتنفيذ تلك الإرادة.

هذه عيوب من الحق أن نعترف بوجودها فى الجمعية الآتينية، ولكنه مهما تكن جسامه مساوى هذا النظام فإن مزاياه التى لا تقدر تشفع لتلك المساوى، وهى مزايا لصيقة بطبيعة ذلك النظام، ويزيدها قيمة أنها اقل بريئاً، فقد كانت الإكليزيا بالرغم من كل شىء المدرسة التى يتربى فيها الشعب، وفى تلك الديمقراطيات القديمة التى لم تكن تعرف النظام التمثيلى لم تكن السياسة بالنسبة للمواطن العادى مجرد التزام بأن يضع صوته فى الصندوق فى فترات متباعدة بل كانت بالنسبة له مهمة مستمرة وواجباً يؤديه فى كل لحظة، فهو يزاول وظيفة عامة غير محددة ومن ثم لا نهاية لها، حتى ليسمىها أرسطو وظيفة لا نهائية، بذلك كان كل فرد يتعلم مهنة المواطن بالمران العملى، وأحياناً كانوا يكتسبون هبة الكلام بالاستماع إلى المتكلمين، وكم من مواهب استيقظت

على هذا النحو كما يقول أرسطوفان، وكما تدل حالة ديماد وبمتابعة مناقشات البينيكس كان كل مواطن يستطيع أن يلم بكافة المسائل الكبيرة أو الصغيرة وأن يزن الآراء المختلفة وهناك من الوقائع ما يشهد بأن الآتينيين كان لديهم من ملكة النقد ما يحميهم من أن ينساقوا مرات كثيرة فى أعقاب التأثير الخطائى والنغمة العامة فى الخطب التى وصلتنا تكشف عن مستمعين ذوى ذوق صاف اعتادوا الأفكار النبيلة ولنقل ما نشاء من سوء عن اندفاعات الجمهور الآتينى فإن هذا الجمهور نفسه هو الذى صيغت له كل تلك الحكم الخاصة بالوطن والقانون والحرية والمساواة وحب البشر، وهى حكم لا يمكن أن تفقد شيئاً من عظمتها وجمالها بعد أن أصبحت أشياء دارجة فى التراث الأدبى للإنسانية وإذا كان من الحق أن المدنية الكاملة كما يقول أرسطو هى تلك التى يؤدى فيها جميع الأعضاء فى نزاهة ودقة واجبههم المدنى، وإن لم يكونوا كلهم بالبداهة من خيار الناس فإن أتيننا قد قاربت على الأقل الكمال فى عصر بركليس قبل أن تطلق العنان لغرائز الأفراد، وقبل أن تترك الأخلاق العامة تنحدر إلى مستوى الأخلاق الخاصة.

ولذلك ينبغى إذا أردنا أن نقدر دور الجمعية تقديرًا سليمًا أن نميز بين القرن الخامس والقرن الرابع، ويظهر هذا التمييز فى ضوء ساطع عندما نبحث السلسلة التى يكونها أولئك الذين تولوا قيادة الشعب الآتينى فى تلك العصور، فالكتلة الشعبىة قد كانت لها فى الواقع روح، وكان هناك دائماً رئيس حزب تمكنه ثقة الأغلبية من أن يزاوئ سلطة خاصة غير مدونة فى الدستور. وهى نوع من السيطرة عن طريق الإقناع وكانت هذه الشخصية بمثابة رئيس وزراء الديمقراطية وإن لم تحمل لقباً رسمياً، وكانت ومن حولها مساعدوها تدافع عن سياستها ضد رئيس الحزب المعادى وتظل لها السيادة ما دامت تحصل على موافقة الإكليزىا على اقتراحاتها. وفى العصر الذى كان الشعب يتحمس فيه بنوع خاص للمسائل الكبيرة ذات المنفعة العامة القومية، كان يفضل اختيار المنفذين لسيادته من بين القادة المكلفين برعاية العلاقات الخارجية، وكان يختارهم فى الغالب من الأسر الشهيرة التى تستطيع أن تعدد عدة أجداد وتمتلك

ضياءً واسعة وسيمون ابن ملتيادس وبركليس أحد أبناء عشيرة ألكميون وكلاهما من كبار الملوك، يعتبران مثلين رائعين لأولئك القادة الذين أداروا دفعة الأمور في القرن الخامس وكأنهما رئيسا وزارة، وكان خلفاؤهما من بين التجار والصناع دون أن يكونوا "جزّار الخنازير"، الذي يسخر منه "أرستوفان"، ولكن "ليسيكليس تاجر الخراف" و"كليون دابغ الجلود"، و"كليفون صانع المزهري"، و"هيباربولوس صانع المصابيح" فهؤلاء كانوا يمثلون أثناء الحرب البليونيكية طبقة تختلط على الأقل مصالحها الخاصة بمصالح الجمهورية حتى لنراهم يسعون إلى الاحتفاظ بإمبراطوريتها البحرية كي يحتفظوا بسيطرة مدينتهم الاقتصادية، وبالجمله فإن الجمعية الشعبية في أتينيا لم تكن أقل توفيقاً في اختيار قادتها من الجمعيات الحديثة الصادرة عن الشعب بطريق الانتخاب.

وكانت تعرف كيف تتخذ الاحتياطات الضرورية ضد اندفاعاتها ولقد سبق أن لاحظنا عند استعراض نظام عملها بعضاً من الإجراءات الواقية التي كانت تحيط بها مناقشاتها؛ فكانت تحظر على نفسها إقرار أى اقتراح دون أن تعرضه على المجلس لمناقشته ولم تكن تأخذ الرأى على المراسيم إلا عند القراءة الثانية، وكل إجراء فردى يخرج على مبادئ القانون العام سواء اتخذ فى مصلحة فرد أو ضدها لم يكن يعتبر صحيحاً إلا بموافقة نسبة كبيرة من الأصوات. ولكن انتباهنا يجب أن يتجه بنوع خاص إلى النظم التي كانت تهدف إلى حماية القوانين ضد إساءة استعمال المراسيم.

فى القرن الخامس لم تكن الحاجة قد ظهرت بعد لترتيب إجراءات منتظمة دائمة لإجراء تعديل فى القوانين القائمة أو إصدار قوانين جديدة وفى بعض الحالات المهمة مثل تحديد وضع المدن الاتحادية، أو تنظيم المسألة الخطيرة الخاصة بالبواكير المستحقة لإلهات «أوليزيس»، كانت نتائج بحثهم يحولها المجلس إلى تقرير، وتحولها إلى كليزيا إلى مراسيم وفى كل مرة كانت الديمقراطية تعود بعد ثورة أوليجاركية كانوا يكلفون لجنة من المشرعين كي تعمل مع البولييه فى حصر القوانين التي يجب أن تلغى والقوانين التي يجب أن تستبقى وهكذا نرى أولئك المشرعين يعملون بعد سقوط الأربعمائة من عام - ثم بعد سقوط الثلاثين ممن عام - ولكن مشرعى القرن الخامس،

المحررين كذلك ، كانوا يختلفون كل الاختلاف عن المشرعين الذين كان عملهم خلال جزء كبير من القرن الرابع هو الحد من سلطة الجمعية فى المسائل التشريعية، فهم لم يكونوا عندئذ غير مساعدين مكلفين من الشعب بمهمة خاصة موقوتة.

ولقد هدتهم الحكمة المبكرة إلى أن يطلبوا إلى نظام آخر - نظام قضائى - كبح سلطة الإكليزيا المطلقة والاحتفاظ بها داخل الحدود المعقولة وهذه الخدمة التى كانت تؤديها الدعوى العامة ضد الاقتراح غير المشروع. وفى الواقع كانت هذه الدعوى بأصولها وإجراءاتها إحدى الأسلحة الخطيرة التى كان يملكها القانون الجنائى فى آتينا.

وقديماً كانت القوانين الصادرة عن الآلهة محمية بالقوة المقدسة المنبعثة عن اللعنة وعندما وجدت قوانين مكتوبة كانت تقوم على حراستها أجل محكمة وهى الأيوباجوس التى كانت اختصاصاتها دينية فى جوهرها ثم جاء إصلاح إيفيالتيس فجرد قضاة الأيوباجوس من كافة الوظائف التى كانت تجعل منهم حراس الدستور وعندئذ لم تجد الديمقراطية لنفسها رقابة خارجية ففرضت هى على نفسها تلك الرقابة، وكان أول ما استخدمت فيه سيادتها هو أن وضعت لنفسها حدوداً لا تتخطاها.

فكان كل مواطن يستطيع أن يخف إلى حماية القانون بمطاردة من يقدم اقتراحاً غير مشروع بل ومطاردة الرئيس الذى لم يرفض أخذ رأى على مثل هذا الاقتراح وكان مقدم الاتهام يرفع شكواه مكتوبة وقد حدد فيها القانون الذى يرى أنه قد اعتدى عليه كما كان يستطيع أن يعلن عن عزمه مع قسم اليمين أمام جمعية الشعب قبل أو بعد أخذ رأى على النصوص التى يراها غير مشروع. وكان هذا الإعلان الرسمى يؤدى إلى إيقاف صحة المرسوم إلى أن يصدر الحكم وكانت المحكمة المؤلفة من ألف محكم على الأقل، وأحياناً من ستة آلاف، تنعقد تحت رئاسة المشرعين، وكان من الممكن أن يهاجم كل اقتراح لعيب فى الشكل، إذ يكفى ألا تلاحظ قواعد الإجراءات الدقيقة نقطة فنقطة، والرسوم يعتبر غير شرعى إذا كان قد عرض على الجمعية قبل أن يسبق

بحثه بواسطة المجلس ووضَّعُ تقريرٍ عنه، أو إذا لم يكن البريتان قد أدرجوه فى جدول الأعمال والقانون يعتبر غير شرعى إذا لم يكن قد اقترح بعد أخذ الرأى فى انعقاد أول جمعية من السنة، ثم أعلن فى الزمان والمكان المعينين .

ومن البديهى أن عدم الشرعية المستندة إلى الموضوع لا إلى الشكل كانت أشد خطورة، فإذا كان الأمر يتعلق بمرسوم لم يكن محظوراً على مقدم الاتهام أن يحتج بالضرر الذى سينجم عنه كى يحرك النفوس ضد المتهم، ولكنه كان ملزماً بأن يدل فى وضوح على مناقضة المرسوم للقوانين القائمة، وإذا كان الأمر خاصاً بقانون كان لكل فرد أن يطالب بتعويض عن الضرر الذى لحق بالجمهورية وذلك باستخدام دعوى خاصة، ولكن دعوى عدم الشرعية لم تكن تحرك إلا ضد قانون جديد يتعارض مع قانون لم يسبق إلغاؤه، وهكذا كان يتعرض لمسئولية خطيرة كل من يوقعون على مرسوم تتخذه الإكليزيا أو على قانون يعتمده المشرعون، وكان عقاب عدم الشرعية متروكاً للمحكمة، وهو فى الغالب الغرامة المتفاوتة القدر، ولكنه كان أحياناً الحكم بالإعدام، وبعد ثلاثة أحكام بالإدانة لعدم الشرعية كان المواطن يفقد حقه فى تقديم أى اقتراح للجمعية وكان التقادم المسقط لجريمة مقدم اقتراح غير شرعى هو مدة عام، وأما الاقتراح نفسه فلم يكن هناك تقادم بالنسبة له بل كان يظل دائماً عرضة للإلغاء بحكم من المحكمة .

وهكذا يبدو أن آتينا عرفت كيف تمنع المواطنين من إساءة استعمال حقهم فى الاقتراح، ومن ثم حددت فى الواقع السلطة التشريعية فى الديمقراطية. وقبل أن يقدم اقتراح كان الخطيب يعلم أن حياته ستظل معرضة للخطر خلال عام، ومن هنا كانت الجمعية تحظر على نفسها تغليب الشهوات والنزوات على التقاليد ومصالح المدينة الدائمة، فالشعب السيد كان يضع نفسه تحت سيادة القانون، وبإخضاع نفسه لهذا النظام كان يجنى ثماراً طيبة، فكانت لديه وسيلة لا تسقط لإصلاح أخطائه، وكان الشعب يسمح لرجال الدولة المنهزمين بأن يستأنفوا حكم الشعب أمام الشعب بعد أن يزداد استنارة. وكان الشعب يزيل من القوانين فى حدود الممكن كل تناقض وكل

غموض حتى استطاع أن يستغنى عن فقهاء القانون بفضل الإيضاحات المستمرة التي كانت تُدخل على النصوص. وأخيراً لاقت الديمقراطية الآتينية خير جزاء بخضوعها لدعوى عدم الشرعية، وذلك بأن جعلت من العبث كل محاولة لتدمير الدستور بالطرق الدستورية ولم تترك للحزب الأوليجاركى غير سبيل واحد وهو الثورة ولم يكن الأربعمئة كما لم يكن الثلاثون يستريحون إلى مثل هذا النظام ولكن انتصار الديمقراطية ثبت من أركانه.

الفصل الرابع

المجلس

(١)

أعضاء المجلس

الشعب سيد؛ اختصاصاته عامة شاملة، وسلطاته غير محدودة ولكن وفقاً لحكمة لنكون التي طبقها أحد المرهفين من دارسى العصور القديمة بحق على الديمقراطية الآتينية، فقال: إن من الممكن أن ترتب الأمور بحيث يحكم جزء من الشعب باستمرار، أو يحكم كل الشعب بعضاً من الوقت ولكن لا يمكن أن نصل إلى أن يحكم كل الشعب كل الوقت. وكى يستطيع الشعب تحديد قراراته كان فى حاجة إلى أن يعد له العمل وأن تأخذ المراسيم شكلاً منتظماً قبل أن تعرض عليه، حتى يستطيع أن يعطى رأيه عن نصوص دقيقة مدروسة فى عناية، ومن ناحية أخرى لم يكن الشعب يستطيع أن يجتمع على نحو دائم لكل يتحقق من تنفيذ إرادته بالتفصيل، وكى يشرف على الإدارات العامة، كما لم يكن يستطيع أن يقوم بأجمعه بمفاوضات مع ممثلى الحكومات الأجنبية؛ ومن ثم لم يكن بد من أن يمنح تفويضاً إلى هيئة مزودة بسلطة المداولة وموضوعة على رأس السلطة التنفيذية. وهذه الهيئة هى التى سماها الآتينيون بالمجلس أى البولييه، واعتبروها السلطة الأولى فى الجمهورية، وهكذا إذا أردنا أن نبحث فى الدستور الآتينى عن شىء يشبه النظام التمثيلى فى البرلمانات الحديثة، فإن من الواجب أن نلتمسه فى البولييه لا فى الإكليزيا.

وعندما أحل كليتينيس مجلس الخمسمائة محل مجلس الأربعمائة القديم وضع له تنظيماً لم يحتج إلا إلى تعديلات بسيطة فى سنة ٥٠١ كى يظل قائماً بعد ذلك بعدة قرون. وفى عام كان قد بلغ من تغلغله فى حياتهم حداً جعل آتينا تمليه فى ذلك العام

على أهل إيريتريا، حتى ليعتبر المرسوم الذى اتخذ فى هذه المناسبة أقدم وثيقة تعيننا على تعرف ذلك المجلس بشىء من التفصيل وكانت الخمسمائة مقعد موزعة بين النجوع بالنسبة لأهميتها، بواقع خمسين لكل قبيلة وفى القوائم الرسمية نجد أعضاء المجلس مرتبين دائماً بحسب القبائل والنجوع. وبذلك نستطيع أن نقول بحق إن البولييه كان المجلس الكبير للنجوع، وهذا هو السبب فى أن نرى النجوع حتى عندما حرمت من حق التدخل فى اختيار الحكام بواسطة القرعة، قد احتفظت مع ذلك بحق إرسال ممثلين لها فى المجلس. وكان أعضاء المجلس يختارون بالقرعة بواسطة حبة الفول من بين أبناء النجوع الذين يتجاوزون الثلاثين من عمرهم، والذين يرشحون أنفسهم لهذه العضوية.

وبنفس القرعة كانوا يختارون عضواً احتياطياً مع العضو الأسمى ليملاً الفراغ إذا خلا المقعد لأى سبب من الأسباب، ولا يجوز أن نتخيل أنه قد كان هناك تزامم على الترشيح لمقاعد المجلس، وذلك لأن الأمر كان يتطلب تخصيص عام بأكمله للمسائل العامة. وإذا كان العضو يتقاضى مكافأة فإنها لم تكن كبيرة فى القرن الخامس وفى عصر أرسطو لم تكن غير خمسة أسداس الدرخم للعضو العادى، ودرخم بالنسبة للبريتان، أجر نصف يوم بالنسبة للعامل. وفضلاً عن ذلك، فإن الطموحين الذين كانت على حياتهم بعض المآخذ لم يكونوا يجرؤون على التقدم لأنهم كانوا يخشون اتهام المجلس لهم باستغلال النفوذ مما يستتبع ذلك من محاكمة، ولذلك لا يدهشنا أن نلاحظ أن أبناء الأسر الصغيرة أو عديمى الموارد، كانوا أبعد ما يكونون عن تكوين أغلبية بالبولييه. ونزو اليسار أو الأغنياء أنفسهم لم يكونوا يأسفون على شىء إذ يرون القانون يحرم العضوية فى المجلس أكثر من مرتين، بل إن هذا الخروج على القاعدة العامة التى كانت تحظر شغل الفرد لأحد المناصب أكثر من مرة واحدة - لتدل على أنه قد كان هناك شىء من الصعوبة فى العثور كل عام على خمسمائة عضو جديد. ولو أننا نظرنا إلى العدد اللازم خلال ثلاثين أو أربعين عاماً لا تضح لنا كيف أن كل أتينى شريف متوسط الحال كان يستطيع إذا أراد أن يصبح عضواً فى المجلس لمدة سنة على الأقل فى حياته.

وقبل أن يتولى مهمته كان كل عضو يقسم اليمين، وفي عام ثبتت صيغة القسم التي ظلت قائمة في عصر أرسطو، ونستطيع أن نستنتج من الفقرات التي وصلت إلينا أن هذا القسم كان يشير إلى كل اختصاص وإلى كل التزام متعلق بالمنصب. وكان العضو يقسم بأن يزاوِل وظيفته وفقاً للقوانين وعلى النحو الذي يحقق أكبر مصلحة للشعب، وأن يحتفظ بالسِر في مسائل الدولة وأن يحترم الحرية الفردية بتمكين المواطنين من الإفلات من الحبس وفاء للدين عن طريق الكفالة، وذلك فيما عدا بعض الحالات المحددة على سبيل الحصر وأن يتخذ إجراءات استغلال النفوذ ضد أعضاء المجلس وضد الأركونت الخاصين بالسنة المقبلة، وإلى هذه الصيغة كانوا يضيفون تبعاً للظروف ولزمن طويل أو قصير بعض التعهدات الخاصة الأخرى، فمرسوم ديموفانتيس الذي أسقط، بعد سقوط الأربعمئة - حماية القانون عن كل من يتآمر ضد الديمقراطية - أوجب قسماً موحداً على جميع المواطنين وفي مقدمتهم أعضاء المجلس - وفي نفس الوقت أقسم الأعضاء باحترام تنظيم جديد خاص بأن يشغل كل عضو في قاعة المجلس المكان الذي يحدد له بالقرعة، وبعد عودة الديمقراطية أقسموا أن يحترموا العفو العام بعدم قبول أى تبليغ وعدم القبض على أحد إلا في حالة الخروج على الحظر.

ولمدة قرن كان يبدأ تولى العضوية في أول السنة الرسمية، وكانت السنة من ٣٦٠ يوماً وهي تلك التي طبقها كلستينيس على نظامه العشري، وهي لم تكن تنطبق على السنة المدنية بالرغم من السنين الكبيسة وهكذا نرى المجلس في سنة ٤١١ - ٤١٠ يبدأ عمله في ١٤ من الشهر الأخير، ولكنهم في سنة ٤٠٨ - ٤٠٧ وضعوا حداً لهذا الشذوذ بإلغاء التقويم الخاص، وفي يوم افتتاح المجلس كان الأعضاء يقدمون، ضحية افتتاح ويعصبون رؤوسهم بتاج الرياحان رمزاً لحصانتهم المقدسة. ومنذ تلك اللحظة كانوا يستحقون المكافأة، ولكن لما كان حضورهم غير منتظم، فإنهم كانوا يتسلمون فقط صكوكاً بالحضور يستبدلون بها فيما بعد بالنقود، فضلاً عن هذه المكافأة كانوا يتمتعون ببعض الامتيازات كالإعفاء من الخدمة العسكرية خلال سنة العضوية. كما كانت لهم

مقاعد ممتازة وهذه الامتيازات كانت تقابل الالتزامات والمسئوليات الخاصة وكان للمجلس، كهيئة، سلطة نظامية على أعضائه، فإذا ارتكب أحدهم عملاً معاقباً عليه أمكن طرده لعدم الجدارة، وكانوا عندئذ يستخدمونه لإعطاء الأصوات ورق الزيتون ومن هنا سمي هذا النوع من الطرد المختصر الإجراءات «الطرد الزيتوني» والعضو الذي يتخذ ضده مثل هذا الإجراء يستطيع أن يستأنف حكم البولييه أمام نفس البولييه وقد ازداد استنارة وعندئذ نكون دعوى حقيقية. وفي حالة الإدانة يستطيع البولييه أن يقضى بغرامة في حدود اختصاصه وإذا رأى أن الجزاء الذي يملك توقيعه لا يكفي أحال المتهم إلى المحاكم الشعبية.

وعند انتهاء مدة العضوية يجب على المجلس كله أن يقدم حساباً إلى الشعب، وبالرغم من أن المجلس يعتبر هيئة عادية، فإن تقديم حسابه كان يتم وفقاً لإجراءات خاصة هي أن تقدم الجمعية للمجلس، المنتهى كل عام دليلاً رسمياً على رضاها أو عدم رضاها. فتمنحه تاجاً من الذهب في أحد المعابد أو ترفض منحه إياه. وحتى سنة ٢٤٣-٢٤٢ كان الأعضاء أنفسهم يدرجون هذه المسألة في جدول الأعمال، ولكن بعد ذلك التاريخ كان خلفهم هم الذين يدرجونها، وفي أثناء المناقشة التي تدور حول التاج كانت تستعرض جميع أعمال المجلس، وكانت هناك حالة يحظر فيها القانون حظراً تاماً تشريف الأعضاء المنتهية عضويتهم، وهي حالة عدم بناء العدد المقرر من سفن الحرب ورفض المكافأة لا تصيب المجلس كهيئة إلا بتعزيز أدبي ولكن كافة المسئوليات الشخصية التي تظهرها المناقشة تعرض على محكمة لفحصها.

والبريتان هم الذين يدعون المجلس للانعقاد، ويعلنون جدول الأعمال ومكان الاجتماع وفي حالة الاستعجال تتم الدعوة بصياح المنادي أو بصوت البوق، وفي حالة الخطر العام يظل المجلس منعقداً على الدوام حتى ليقتضى الليل كله فوق الأكروبول فيما عدا البريتان الذين يظلون في ألتولوس. وفي الظروف العادية يجتمع كل يوم ما عدا أيام الأعياد والأيام الحرام وكانت الجلسات العادية تنعقد في البوليتوريون أي دار

المجلس الواقعة فى جنوب الأجورا ولكن كانت هناك جلسات غير عادية تنعقد فى الأليزيينون الخاص بالمدينة بعد الاحتفال بالأعياد الدينية وفى ترسانة البيرييه للمناقشة فى بناء السفن وتسليحها وذلك على الرصيف المعد لإبحار الأسطول وأخيراً فوق الأكربول.

وكقاعدة عامة كانت الجلسات علنية، وكان المستمعون لا يفصلهم عن الأعضاء إلا حاجز وفى حالة الجلسات السرية كان البرتيان يرسلون القوأسين الذين يعملون تحت إمرتهم كى يربوا الحاجز إلى الخلف؛ ويستبقوا الجمهور بعيداً. وكان الأفراد العاديون لا يدخلون المجلس إلا إذا أدخلهم البريتان بسبب مصلحة عامة أو - كما تقول ألسنة السوء - مقابل هدية وعلى نحو استثنائى - عندما أخذوا فى مراجعة القوانين مراجعة عامة فى سنة ٤٠٤ - ٤٠٣ صدر من الشعب مرسوم يبيح لجميع المواطنين الحضور لإبداء رأيهم وكانت نفس القاعدة تنطبق على الحكام. ولكن من البديهي أنه كانت لديهم تسهيلات كبيرة كى يدخلوا المجلس وعلى أية حال كى يعدوا إليه تقاريرهم، والقواد نوع خاص كانت صلاتهم بالمجلس متصلة؛ فكانوا يستدعون إلى البوليتريون حيث لهم الحق القانونى فى الدخول.

وفى داخل البولتيريون كان يوجد مكان مقدس به مزيج مخصص لهستيا إلهة المجلس ومن حوله صور زيس وهيرا وأثينا أرباب المجلس وفى هذا المكان كان الأعضاء يمهدون للجلسة باسترضاء جميع الآلهة نوى الرأى السديد بواسطة قربان وصلاة، ثم بإعلان المنادى، اللعنة تصيب كل من يتقدم باقتراح مضلل... ثم يأخذون مقاعدهم فى مواجهة المنصة ومنذ أن دلت تجربة الانقلاب الأوليجاركى فى سنة ٤١ على مدى ما تستهدف له حرية الكلام من خطر نتيجة لتجمع أعضاء كل حزب فى مكان معين داخل القاعة. أصبحت المقاعد، تحدد للأعضاء تبعاً للقبائل وأصبح كل عضو يقسم بالآل يحتل مقعداً آخر. والبريتان هم الذين يكونون مكتب المجلس ورئيسهم يرأس الجلسة وكان جدول الأعمال يضم المسائل التى تتطلب وضع تقارير يتم التقدم بها إلى الجمعية فى جلستها المقبلة، ثم المسائل الملحقة بها بواسطة قرارات سابقة للمجلس

نفسه أو مراسيم من الشعب، وعلى أية حال فقد كان المجلس دائماً صاحب الرأي النهائي فى جدول أعماله، وكان المجلس مسلحاً بلائحة قاسية، فكل عمل أو فعل يتعارض مع اللائحة يمكن أن يعاقب بعد رفع الجلسة بغرامة خمسين درهماً، فإذا كان الجرم جريمة تستحق عقوبة أكبر يعد المكتب اقتراحاً بهذا المعنى ويرجى الموضوع إلى الجلسة القادمة حيث يؤخذ قرار بالاعتراع السرى لنذكر هنا أن الطرد النهائي كان يمكن أن يقضى به على المذنب.

(٢)

البريتان.

لقد حان الوقت كى نبحث عن قرب اللجنة الإدارية للبولية، وهى تتكون من أولئك البريتان الذين سبق أن رأيناهم يعملون فى عدة مناسبات، وبوليه الخمسمائة لم يكن أكثر استطاعة من الإكليزيا على أن يظل منعقداً دون انقطاع العام كله ولم يكن له بد من تصريف الأمور العادية وإعداد أعماله من لجنة مستمرة - لجنة إدارية. ولكن المبدأ الديمقراطي لم يكن يجيز أن يظل نفس الأفراد طوال العام رؤساء للمجلس الذى يعتبر صورة مصغرة للإكليزيا، ولما كان المجلس مكوناً من عشرة أقسام، لكل قبيلة قسم فإنه لم يكن أبسط ولا أكثر ملائمة لآراء كلستينيس الدستورية من أن تتولى القبائل بالتناوب مناصب البريتان، ولكل منها عشر السنة، وكان ترتيب توليها لهذه المناصب يحدد بالقرعة. ولكننا لا نعلم هل كان هذا الترتيب يعد للسنة كلها عند ابتداء المجلس لعمله، أم كان يتم عند بدء كل فترة من الفترات التسع الأولى؟ ووفقاً للتقويم الرسمى كان تقسيم السنة إلى عشر فترات ميسوراً فالسنوات العادية كان عدد أيامها والسنوات الكبيسة ٢٦٠ مما يجعل كل فترة ٢٦ أو ٢٩ يوماً لكل قبيلة ولكنه فى عام - عندما اتخذت السنة المدنية المكونة من ٣٥٤ أو ٣٨٤ يوماً أساساً للحياة العامة أصبح التقسيم العشرى مستحيلاً وفى رأى أرسطو أن الأربع فترات الأولى قد جعلت من ٢٦ أو ٢٩ يوماً

والسنة الأخيرة من ٣٥ أو ٣٨ ولكن هذه القاعدة لم تكن مطبقة إلا فى بعض ما لدينا من وثائق بينما تتضمن الأخرى اختلافات كبيرة فى توزيع الأيام الزائدة.

وكان البريتان يقيمون فى مبنى خاص مجاور للبولىتيريون ويسمى سكياس Skias كما يسمى أيضاً بالتولوس Tholos نظراً لشكله ذى القبة المستديرة وكانوا يتناولون فيه وجبات طعامهم، ولما كانوا يتحملون نفقات إضافية فإنهم كانوا يتقاضون أوبولا - أى سدس درخم - عن كل يوم يعملون فيه زيادة على أيام عمل أعضاء المجلس الآخرين أى درخماً واحداً فى الجملة. وكان رئيسهم يتقاضى فوق ذلك عشر أوبولات وفوق المذبح القائم فى الإسكياس كانوا يقدمون الضحايا من أجل سلامة الشعب. ولكنه لا يجوز أن نقيم علاقة بين منصب البريتان وبين البريتينية وهو البناء الذى يقوم فيه الموقد المشترك والذى تدعو فيه المدينة من تريد تبجيلهم، كما لا ينبغى أن نتصور أن الإقامة فى الإسكياس كانت حتمية على الخمسين بريتان، فالقبيلة كانت تشمل ثلاثة أثلاث، وكان كل ثلث يتولى العمل فى مناصب البريتان بالتناوب.

وكان رئيس البريتان يعين كل يوم بالقرعة وكان يتولى منصبه الرفيع من غروب الشمس إلى الغروب التالى، ولا يمكن أن يلى المنصب غير مرة واحدة. وهكذا كان خمسة وثلاثون على الأقل وأحياناً تسعة وثلاثون بريتاناً من بين الخمسين، يتولون إذن الرئاسة، أى أن كل آتينى متوسط ما دامت لديه الفرصة لدخول المجلس إذا أراد، فقد كانت لديه أيضاً الفرصة لأن يصبح رئيساً للجمهورية خلال يوم من أيام حياته. وتلك كانت حقيقة هذا المنصب فرئيس البريتان كان رئيس البولىه ورئيس الإكليزيا، وكان يمتلك خلال ليلة ويوم مفاتيح المعابد حيث توجد الخزينة والمحفوظات كما كان لديه ختم الدولة وقد احتفظ بهذه الامتيازات حتى عندما تخلى فى عام ٣٧٨ - ٣٧٧ عن رئاسة الجمعيات البرلمانية لرئيس المراقبين التسعة الذين كانوا يعينون بالقرعة من بين أعضاء المجلس المنتمين إلى القبائل غير المتولية لمناصب البريتان.

ولسوف تظهرنا اختصاصات البولييه على اختصاصات اللجنة الدائمة، وبواسطة البريتان كانت البولييه تتصل بالإكليزيا وبالحكام وبالمواطنين العاديين كما تتصل بالسفراء وبالرسل الأجانب. وفي حالة الاستعجال كانوا يدعون المجلس والجمعية والقواد، وكانوا يدخلون إلى المجلس الشخصيات التي يرى الشعب أو يرون هم أنفسهم أنه من المناسب أن يستمع إليه. وفي الغالب كان يتقدم إليهم جميع من يحملون خطابات أو رسائل متصلة بمصلحة عامة، ولم تكن قوات الشرطة توضع تحت تصرفهم للمحافظة على النظام في المجلس وفي الجمعية فحسب، بل ولإلقاء القبض الضروري في حالة التلبس بالجرائم الضارة بالمدينة وبأمر من الجمعية كانوا يكلفون بصفتهم مفوضين من قبل البولييه بأن يحيلوا القواد إلى المحاكم، وأن يعملوا على سداد القروض التي تقتريها الدولة.

وبسبب هذه الوظائف كانت القبيلة المتولية لمناصب البريتان لا تتحمل المسؤولية المشتركة مع البولييه فحسب، بل وتتحمل مسؤولية أعمالها الخاصة كما يتحمل أيضاً كل بريتان مسؤولية أعماله الخاصة أيضاً. ولذلك نرى البولييه والشعب ابتداء من القرن الرابع يستنون سنة منح مكافأة خاصة إلى القبائل التي تتولى مناصب البريتان وإن لم تمنح تلك المكافأة كما سيحدث فيما بعد إلى جميع القبائل بلا تمييز، بل إلى كل قبيلة تحرز النصر فتستحق التمجيد من المدينة. وعلى العكس من ذلك كانت إدارة المناقشات في الجمعية تعرض المكتب إلى مؤاخذات خطيرة بل وإلى اتهامات صريحة وكانت المراسيم تذكر اسم الرئيس حتى يمكن البحث عنه حتى بعد أخذ الرأي بالموافقة ومع ذلك فلم يكن البريتان متضامنين في المسؤولية، ولقد دال سقراط في ملابسات فظيعة على أن كل بريتان يستطيع أن يتخلص من التورط الذي لا يراه جديراً به كما يقول ديموستين: إن الاشتراك في تقديم الضحايا والقربان لا يمنع من تميز الأخيار عن الأشرار.

وكي تحسن النهوض باختصاصاتها المتعددة، كانت البولييه تختار برفع الأيدي أو بالقرعة لجاناً خاصة بعضها للعام كله، والبعض الآخر للفترة اللازمة لأداء مهمتها،

ومن بين تلك اللجان «الجماعون» أى جامعو الشعب وكان عددهم ثلاثين يُنتخبون لمدة عام: ثلاثة من كل قبيلة وواحد من كل ثلث قبيلة. وكانوا يشتركون مع المسجلين فى مراقبة الدخول فى الجمعية تحت إشراف القبيلة المتولية لمناصب البريتان وفى القرن الرابع زاد دورهم أهمية عندما نيطت بهم عملية تسليم المواطنين الذين يصلون فى الموعد المحدد صك الحضور الذى يسمح باستلام الأوبولات الثلاث، كما كانوا يمثلون، لسبب لا نعلمه بوضوح، المجلس فى المسابقات الأوليمبية بآتيننا، وعند تقديم بعض الضحايا للإلهة أثينا.

وعلى أية حال فقد كانت تسنح لهم فرص يستحقون فيها - تمجيدات فخرية لصدورهم عن روح عادلة وكى ينهض البولييه بأحد اختصاصاته الرئيسية وهو الإشراف على الإدارة البحرية كان يعين فى داخله لجنتين: واحدة مكونة من عشرة ملتزمين كى تشرف- بالاشتراك مع المهندسين الذين ينتخبهم الشعب- على بناء السفن، ودفع أثمانها للمقاولين من حساب خاص بواسطة أمين الخزانة، والأخرى كى تتصل بمديرى الترسانات المكلفين بصيانة السفن العاملة. وكان يعمل تحت إشرافهم خمسمائة حارس، وعشرة محاسبين كانوا يعينون بالقرعة فى عهد كل بريتان كى يراجعوا أوراق الموظفين الحسابيين وهذه المراجعة الجزئية الوقتية كانت تمهد لتقديم الحسابات النهائية الشاملة بعد انتهاء الدورة أمام الحكام المختصين، ولكن بالاشتراك مع عشرة مراجعين أو مصححين، لكل واحد منهم مساعدان، والثلاثون يعينون جميعاً بالقرعة بواسطة البولييه. وفى نقوش القرن الخامس ثم القرن الرابع بنوع خاص يظهر أيضاً عدد كبير من اللجان الكهنوتية المكلفة بالإشراف على احتفالات متنوعة على أعياد «هفايستوس» والضحايا التى تقدم فى أوليزيس لتدشين البواكير، أو إحياء الطقوس على عيد ديونيزوس حيث تنحر الذبائح لسلامة المجلس والشعب وهذا النوع من اللجان يتكون فى العادة من مجموع البولييه، ولكنه فى إحدى المرات تكون من القسم المتولى لمناصب البريتان.

وكان البريتان وأعضاء اللجان فى حاجة - كأعضاء المجلس على العموم- إلى سكرتير وأمين محفوظات يكون ملما بالصيغ الرسمية المعروفة فى تحرير المراسيم، وتمكن الثقة به فى إعلان وترتيب الوثائق الرسمية والمحافضة عليها وحتى سنة ٣٦٧ كان سكرتير البولييه هو الذى يتولى هذه المهام. وكان البولييه ينتخب من بين أعضائه الذين لا يتولون منصب البريتان، ومن ثم كانت مدته مطابقة لمدة البريتان وكان اختيار الشعب يضع فى هذا المنصب أشهر الشخصيات وأعظمها نزاهة، ومع ذلك فإنه إذا كان اسم السكرتير يذكر فى الديباجة وفى عنوان المراسيم، مع اسم القبيلة المتولية مناصب البريتان واسم الرئيس فإن هذا الذكر لم يكن لتبجيل هذه الشخصية، وإنما كان للتأريخ ولإثبات رسمية الوثائق، وإمكان الإحالة إليها تبعاً لمكانها فى المحفوظات وكذلك كانوا يعينون سنة البولييه باسم سكرتير الفترة الأولى للبريتان، وفى معبد أم الآلهة أى فى «المثرون» كانت ترتب لوحات وأوراق البردى التى يقوم فى وسطها عرس سكرتير البولييه، وهناك كان يوجد إلى جوار أصول المراسيم والقوانين أكداس من الحسابات والملفات القضائية بل ومنذ إدارة «ليكيرج» كانت توجد النسخ الرسمية لكبار مؤلفى التراجيديا، ومع ذلك فلم يكن مفتاح المثرون لدى السكرتير بل كان يمر من يوم إلى يوم بين أيدي الرؤساء.

ولما لم يكن لديه الوقت الكافى لاكتساب الخبرة اللازمة فإنه كان يضطر أن يلجأ إلى سيد الدار الحقيقى وهو الرقيق العام الملحق بالمحفوظات. وبين سنين ٣٦٨ - ٣٦٧، ٣٦٢ - ٣٦٣ عدل نظام السكرتارية تعديلاً تاماً، فأصبحت أحد مناصب الدولة مدتها سنة، ويعين من يشغلها بالقرعة من بين جميع المواطنين. وبمفارقة عجيبة أخذ السكرتير الجديد يسمى باسم كان أكثر ملاعة للنظام القديم وهو اسم سكرتير هيئة البريتان. وهو وإن تكن مدته قد طالت إلا أنه لم تعد له المكانة التى كان يتمتع بها عندما كان يختار من بين أعضاء المجلس ولتجنب المناقشة بين القبائل كان يختار بالتناوب من كل قبيلة فى بادئ الأمر طبقاً لنظام تحدده القرعة، ومنذ سنة ٣٥٦ - ٣٥٥ تبعاً للترتيب

الرسمى، ولما كان المسئول عن الوثائق العامة المكلف بحفظ المراسيم الصادرة وبأخذ نسخ صور من كافة الوثائق الأخرى، فإن سكرتير هيئة البريتان هذا كان يحضر بالضرورة جلسات المجلس وإن لم يكن عضواً فيه، وكان من مساعديه ومن مرؤسيه «سكرتير المراسيم» أو «القوانين» الذى كان يعين هو الآخر بالقرعة، وكان يحضر أيضاً جلسات المجلس مادام مكلفاً بأن يأخذ صوراً من المراسيم والقوانين وفضلاً عن السكرتير الخاص بالمحفوظات كان يوجد سكرتير آخر واسمه «سكرتير الشعب» أو «المدينة» الذى كان اختصاصه ينحصر فى قراءة الوثائق فى الجمعية وفى المجلس، ولما كان من الضرورى أن يمتلك صوتاً جميلاً، فقد كان ينتخب.

وتحت تصرف البريتان كان يوجد مناد معين من قبل المجلس لإلقاء التصريحات اللازمة فى الجمعية، وقد كان يظل فى منصبه دون تقيد بمدة.

(٣)

سلطات المجلس

كان المجلس يعتبر فى نفس الوقت لجنة تحضيرية ولجنة تنفيذية وهيئة حكم عليا، وتبعاً لذلك كانت لديه ثلاث وسائل لتنفيذ سلطاته المختلفة، فكان يرسل للجمعية تقارير تتخذ أساساً لمراسيم الشعب كما كان يتخذ هو نفسه مراسيم مستقلة لتنفيذ تفاصيل القرارات المتخذة وأخيراً كان يشترك بطريق مباشر أو غير مباشر فى الرأى والعمل مع هيئات الحكم الأخرى.

وقد سبق أن رأينا كيف أن جمعية الشعب قد ألزمت نفسها إلزاماً مطلقاً بالأخذ بتناول غير المشروعات التى يقدمها إليها البولييه بتقارير يبدى فيها أو لا يبدى رأياً محددة، فكل مرسوم من الشعب يفترض دائماً وجود تقرير من البولييه وفى بعض الأحيان يذكر التقرير بألفاظ صريحة فى المراسيم، ولكن فى الغالب يكتفى فى المرسوم بالإشارة إلى التقرير بعبارة «لقد رأى البولييه كما رأى الشعب» بل إن مناقشة مشروع

تعدده لجنة خاصة من النساخ وتعيين مشرعين وتبين مشروعية لمراجعة قانون الجلسات الخاصة بالانتخابات تبتدى كلها بقراءة تقرير من المجلس، وكل بوليه مسئول عن جميع الاقتراحات التى يقدمها للجمعية، وعن هذه الاقتراحات فحسب. ومن ثم فكل تقرير ضاق وقت البوليه عن تقديمه للشعب يختفى معه.

والأمور العادية كانت تتطلب قرارات سريعة فى كثير من الحالات ولم تكن تستدعى العرض على الجمعية. ولذلك كان البوليه يصدر مراسيم تنفذ دون إجراءات أخرى وكان يتمتع بتصريح ضمنى بإصدارها بحكم التزامه بتطبيق القوانين ومراسيم الشعب وفى الظروف غير العادية كان مزوداً رسمياً بسلطات مطلقة لتكملة نصوص هذا المرسوم أو ذاك وعلى أية حال فقد كان ملزماً بأن يظل فى حدود اختصاصاته وأن يحذر الخروج على القوانين أو المراسيم المعهود إليه بتطبيقها وإلا تعرض لدعوى عدم الشرعية.

وأخيراً كان البوليه يتمتع بنوع من التفويض العام من الشعب لبسط سلطته على الحكام. وبمناسبة هذا التفويض يعدد أرسطو جملة كبيرة من الموظفين الذين كانوا يعتبرون خاضعين للمجلس الذى كان يشرف عليهم جميعاً صغيرهم وكبيرهم ويتولى الإدارة بالاشتراك معهم ويتسلم تقاريرهم ويعطيهم تعليماته، فلا شىء يجرى خارجاً عنه فى كل الأمور التى تهم المدينة.

ولما كان البوليه يعتبر الواسطة بين أثينا والدول الأجنبية، فقد كان يستقبل السفراء قبل أن يقدمهم إلى الإكليزيا، ويتفاوض معهم قبل أن يعرض على الشعب نتيجة مفاوضاته فى صورة تقرير يقدمه. وكان البوليه من ناحية أخرى يعطى التوجيهات الضرورية إلى الوزراء الأيتنيين الذين يرسلون فى مهمة وكان أحياناً يختارهم بناء على أمر من الجمعية، وكان يتسلم مراسلاتهم، وكان هو الذى يرسل مراسيم الشعب إلى الدول المختصة ويقسم اليمين باسم المدينة على معاهدات السلم والتحالف، وكان هو المعين رسمياً لاستقبال ضيوف الشعب بكل ما يجب نحوه من رعاية، سفراء كانوا أو محسنين أو مصلحين.. وهكذا ندرك الدور الكبير الفعال الذى كان يقوم

به البولية عندما كانت آتينا على رأس اتحاد دولي. ففي القرن الخامس نراه يتدخل في تركيز القبائل ويعد بناء على اقتراح أعضاء لجنة لتقنين المشروعات الخاصة بالمدن والمقاطعات وكافة بقاع الاتحاد. وفي القرن الرابع نراه حلقة الاتصال بين الإكليزيا الآتينية ومجلس الاتحاد الدولي. ويكفي للتدليل على أهمية السلطة التي يزاولها البولية في العلاقات الخارجية أن نذكر أنه لم ينعقد في جلسة سرية إلا لتناول هذه المسائل.

وكان المجلس دائم الاتصال بالقواد لا من أجل مسائل السياسة الخارجية، بل أيضاً وبنوع خاص بسبب اختصاصاته الحربية، فهو يسهر باستمرار على الدفاع عن المدينة. وفي القرن الخامس كان له بلا ريب حق مراجعة قوائم المشاة ما دمنا نراه يشرف في القرن الرابع على إدارة منظمة اليافعين ويراجع قائمتهم ويتسلم تقرير المشرف عليها وهو مختص بنوع خاص - بالفرسان، ففي كل عام تكمل قائمة الفرسان إما بواسطة قوادهم وإما - في عهد أرسطو - بواسطة مشرفين خاصين للتجنيد يقدمون القائمة إلى قواد الفرسان، وكان عمل هؤلاء وأولئك يعرض على أعضاء المجلس للموافقة وكان الأعضاء يعطون رأيهم عن كل اسم ويحذفون أسماء أولئك الذين يقسمون إنهم غير صالحين جسمى أو مالياً للخدمة فوق حصان، وكان المجلس أيضاً يتولى التفتيش على الخيل وإذا رأى أن حصاناً سيئ التغذية حرم الفارس من بدل العليقة، وكان يسرح الخيول غير الصالحة، بعد أن يسمها بعجلة على صدغها.

ولكن المجلس في بلد كان أكثر اعتمادها على الأسطول لا على الجيش - كان يرى أن الإشراف على الإدارة البحرية، إحدى وظائفه الأساسية، وكانت عنايته تشمل الرجال والمعدات على السواء. ولما كان مسئولاً عن بناء السفن وإصلاحها، فقد كان يعهد إلى لجنة السفن بتمثيله في مصانع بيريه، كما كان يصدر لوائح إدارية وعندما كان ينهض بهذا الالتزام على نحو موفق كان الشعب يمجده بمرسوم فخري ولم يكن هذا التمجيد يمنح له إلا إذا تم بناء العدد المحدد من السفن. وكان إعداد المراسي والأدوات أيضاً محل عنايته. وكان لابد من تصريح منه لجميع القطع المستهلكة.

ولتجنيد البحارة كان أعضاء المجلس من كل قبيلة يعملون باتفاق مع الرؤساء الشعبين، وكان مديرو مصانع السفن والترسانات والمتعهدين يخضعون لقضاء المجلس الذي يستطيع أن يعاقبهم فى حدود اختصاصه أو يحيلهم إلى القضاء، كما كان يستطيع أن يضاعف العقوبات التى تقضى بها المحاكم على متعهدى السفن بتغيير سفينة أو أدوات إذا لم ينفذوا هذا الحكم فى الوقت المحدد. وفى كل مرة تقلع فيها وحدة من الأسطول كنت ترى أعضاء المجلس على الأرصفة ومعهم القواد، وفيما بعد المندوبين المنتخبين خصيصاً لهذه المهمة. وكانت الجمعية تعهد إليهم فى هذه المناسبة بتطبيق القوانين بكل دقة على متعهدى السفن المقصرين وكان يحدث أحياناً أن يطلب المجلس إلى البريتان رفع دعوى إعدام على القواد الذين يخلون بواجبهم.

ولو أننا قصرنا النظر على التنظيم الإدارى لوجدنا أن البولييه كان له اختصاصات أوسع مدى فى المسائل المالية. وهنا يمكننا أن نقول إنه حتى عصر ليكرج كانت الفوضى ضاربة أطنابها بسبب تعدد جهات الحكم المكلفة بالإيرادات وبالمصروفات وبالخزينة لو لم يكن هناك قليل من النظام ومظهر من الوحدة اللذين يفرضهما البولييه.

فهو الذى يعنى بالحصول على الموارد اللازمة للميزانية وبخاصة وقت الحرب، وفى حضوره كانت تتم بواسطة موظفى البيوع عمليات مزادات الدولة المسماة ببيوعاً، كما تتم كذلك البيوع الحقيقية، وتلك كانت الحالة بالنسبة لعهد جباية الضرائب التى كانت تودع ملفاتها فى البولييه مرتبة فى دقة، وبالنسبة لعرض امتيازات المناجم التى كان المجلس يعين نهائياً المنتفعين بها برأى يؤخذ برفع الأيدى، وبالنسبة لبيع الأموال التى تتول إلى الدولة لعقوبات قضائية أو التى يطالب باعتبارها أملاكاً عامة، ويقضى القضاء بذلك وبالنسبة لتأجير الأراضى المقدسة التى كانت تحمل إلى المجلس العقود الخاصة بها منقوشة على ألواح وكان يحملها الملك بصفته الحبر الأكبر فى المدينة، لا موظفو البيوع. وكانت جميع صكوك الاستحقاق ترتب بحسب تاريخ حلول دفعها ثم

يعهد بها البولييه إلى أحد أرقاء الدولة. وفي أيام الدفع يقوم المحصلون العامون باستلام المال، وفي ردهة البوليتوريون ذاتها كان هؤلاء المحصلون يحذفون المبالغ المدفوعة أو يسجلون تخلف المدين مع زيادة المبلغ المتخلف إلى الضعف. وكان القانون يبيح للبولية فى هذه الحالة حق الجباية أو وضع المتخلفين فى السجن. ولما كان أعضاء المجلس مكلفين بكافة الإيرادات فقد كانوا يتسلمون أيضاً الهدايا الاختيارية ويشرفون على دفع بيع الحبوب المستحقة لإلهات أوليزيس كبواكير، وفى موعد تكوين أول اتحاد حربى كانوا يحددون نصيب المدن المتحالفة بالاشتراك مع المنظمين، وفى حضورهم كان الجباة يتسلمون تلك الأنصبة وفى عيد ديونيزوس، ويسلمونها إلى الصيارفة العموميين.

وخلال العام كله كانت أعين البولييه مسلطة على الأبواب التى تصرف فيها أموال الدولة، فهو مكلف بموجب القانون بمراجعة مبررات المعوزين العاجزين الذين يطلبون الإعانة اليومية المقدرة بأبولين. وهو يكلف بمرسوم خاص بتخفيض نفقات البناء إلى الحد الأدنى، والذي يشغله قبل كل شىء هو مراعاة تنفيذ قانون الميزانية تنفيذاً دقيقاً والجباة أو المحصلون يتسلمون عند تولى مناصبهم جميع الدخل ويوزعون بين الحكام المختلفين وفى اليوم التالى يحملون إلى ردهة المجلس هذا التوزيع مسجلاً فى لوح فيقرأونه، مادة مادة ويسألون المجلس عما إذا كان لأحد علم بحاكم أو فرد عادى ارتكب مخالفة فى التوزيع. وفى هذه الحالة يطلبون قراراً فورياً عن مسألة الإدانة، وفى أثناء التنفيذ السنوى يمنع البولييه كل اختلاس أو تجاوز للاعتمادات وفى القرن الرابع كان يتفق مع المشرعين على المصروفات غير المدرجة بالميزانية، ولذلك لا يدهشنا أن نراه يراجع فى أثناء كل فترة من فترات البريتان بواسطة لجنة حسابات كافة الموظفين الماليين كما يجرى تحت إشرافه جرد الخزائن المقدسة وانتقالها من يد إلى أخرى.

وقد رأينا أن اختصاصات البولييه المالية تشمل مصاريف المشروعات العامة ولكن سلطاته فى مثل هذه المسألة كانت أوسع مدى، فهو يختص بكل ما يتعلق ببناء المباني العامة وصيانتها وإذا كان الأمر يتعلق بمبنى كبير وجب أولاً صدور مراسيم من المجلس

ومن الشعب كى توضع المواصفات بواسطة مهندس وتحرر شروط المقابلة، وفى الأعمال الأقل أهمية كتوصيل المياه أو بناء مذبح أو تمثال، يترك الشعب الأمر للمجلس وكافة المزايدات تتم بواسطة موظفى البيوع فى حضور المجلس، والمجلس يشرف على جميع الأعمال أثناء تنفيذها بواسطة مشرفين خاصين، وفى حالة ارتكاب المهندس أو المقاول لمخالفة يقدم المجلس تقريراً إلى الإكليزيا. وإذا جزم بالإدانة حوّل الموضوع إلى المحكمة. وبعض حسابات الأعمال العامة تُظهر نشاط المجلس؛ فحسابات البرتينون مؤرخة بأرقام المجالس التى تتابعت منذ البدء فى التشييد. ولدينا مثلاً حسابات البولييه الرابع عشر، وهناك مرسوم صدر بالطرق العادية لتحديد ما إذا كان معبد «أتينا نيكيه» سيكون له باب من البرنز أو الذهب والعاج، ومرسوم آخر اقترحه البولييه بالاتفاق مع المشرفين والمهندس لتحديد أجر الفنان.

ويشرف البولييه أخيراً على الإدارة الدينية، فيعنى بالمعابد وبالمباني الأخرى ويحضر التسليم السنوى للمال والتماثيل والزينات وجميع العتاد المقدس إلى خزنة الإلهة أتينيا وغيرها من الآلهة، والأعياد الكبيرة تلقى عليه مهاماً كثيرة، ففى أعياد البناتينية أنفق وقتاً طويلاً فى اختيار الطنافس التى تزين وشاح الإلهة. ولقد اتهم بالتحيز فى آرائه فحرم من هذا الاختصاص الذى أعطى لمحكمة تعين بالقرعة، ومع ذلك فقد ظل البولييه مختصاً بالإشراف على صنع تماثيل النصر الذهبية التى تقدم للإلهة، وعلى المكافآت التى تمنح فى المسابقات التى تجرى فى أعياد البناتينيه وهو مسئول عن النظام فى أعياد ديونيزوس وهو يتخير من بين أعضائه الرسل المقدسين الذين يرسلون إلى دلف وأعضاء اللجان الدينية الأخرى. وفى أحد نقوش القرن الخامس نرى المجلس يبعث بالرسل إلى المدن الحليفة وغيرها من مدن الإغريق كى يطلب إليها إرسال بواكير الحبوب إلى أوليزيس، ويتسلم تقريراً عن بواكير الزيت ويقضى بناء على طلب الملك بمعاقة الجرائم التى ارتكبت على أرض «البيلاجيكون» المقدسة. ويرينا نقش آخر من نقوش القرن الرابع المجلس، مشغولاً بتحديد ساحة الأورجاس فى أوليزيس والإشراف عليها كما ينبئنا عن إرسال المجلس لأحد أعضائه إلى دلف؛ كى يستشير عرافتها عن هذه الساحة المحظورة.

ويفضل التفويض العام الممنوح له من الشعب صاحب السيادة، وهو التفويض الذى يجعل منه هيئة عليا للحكم، كانت للبولى اختصاصات فى الشرطة وفى القضاء.

ولقد سبق أن لاحظنا أنه يزاول فى بعض الظروف حق الوقاية على إساءة استعمال السلطة، ولنجمع هنا حالات استخدامه لتلك الرقابة فتسجيل الآتينين البالغين سن الرشد فى التسجيلات المدنية لا يعتبر نهائياً إلا بعد موافقة البولى وإذا ظهر أن اسماً قد أدرج بغير حق أمر بحذفه وبمعاقبة المندوبين الشعبين المسئولين عن هذا التزوير بالغرامة، وهو يراجع أيضاً التسجيل السنوى لقوائم الفرسان وطلانهم كما يفحص الدواب والرجال على السواء، وكذلك الحال فى مراجعة قوائم العجزة الذين يطلبون المساعدة الاجتماعية، ويبحث البولى أيضاً حالة أعضاء المجلس والأركونت الذين يعينون فى نهاية كل دورة للسنة المقبلة، وفى أول الأمر كان له حق مطلق فى الطرد ولكن المطرودين أصبح لهم فيما بعد حق الاستئناف أمام المحكمة.

وعندما تلقى البولى من كليستينيس ثم من أفالتيس الوظائف السياسية التى كان يزاولها حتى ذلك الحين الأريوباجوس نراه يرث - مع حق الإشراف على تنفيذ القوانين - حق القضاء التابع لذلك الإشراف. ولما كان له الإشراف على إدارة الموظفين وبخاصة موظفى المالية فقد كان له أن يقدمهم للمحاكمة أمامه وإدانتهم إذا ثبتت عليهم تهمة الإخلال بواجبات منصبهم أو الخروج على القوانين.

وكان قضاء البولى فى المسائل الجنائية - فى أول الأمر - مزوداً بعقوبات غير محددة. وكان يملك الحق المطلق فى الحكم بالغرامة والسجن بل والإعدام، ولكن هذا الحق ضيق وأصبح محصوراً فى حدود غرامة المخالفة، ولم يعد البولى يستطيع أن يحكم بغير استئناف بأكثر من خمسمائة دراخم، وفيما جاوز هذا المبلغ كانت جميع أحكام الإدانة التى يصدرها يستأنفها المشرعون أمام المحكمة الشعبية التى يعتبر حكمها وحدها نهائياً بل أتى وقت كان يمكن فيه استئناف الحكم بالغرامة الذى يصدر من البولى فى حدود اختصاصه، ولقد قص علينا أرسطو الظروف التى تم فيها أول

وأهم هذه التغييرات، فقال إنه حدث ذات يوم أن أسلم البوليه إلى الجلاد شخصاً يدعى ليزيماكوس، واقتيد هذا الشخص إلى مكان التنفيذ، وإذا به ينتزع من بين يدي الجلاد بواسطة شخص اسمه ايميليديس الألوبيكى الذى أعلن انه لا يمكن إعدام أى مواطن إلا بحكم من الشعب، وبالفعل قُدّم إلى الهيلىا وقضت ببراءته. ونحن نجهل - لسوء الحظ - تاريخ وقوع هذه الحادثة المثيرة ومع ذلك فيلوح أن السلطة القضائية العليا التى خولها كليستينيس للبوليه قد نزعت منه قبل الحروب الميدية وربما فى عام ٥٠١ - ٥٠٠ عندما تقرر حلف أعضاء المجلس اليمين، وبذلك يكون البوليه قد فقد سيادته القضائية التى آلت إلى الهيلىا فى نفس الوقت الذى فقد فيه سيادته الدبلوماسية التى استولت عليها الأكليزيا. وعلى أية حال فمنذ القرن الخامس أُعلن مبدأ «لا إعدام بغير حكم من الشعب مجتمع فى الجمعية». وإذا كان الأوليجاركيون قد خرجوا على هذا المبدأ فى عامى ٤١١، ٤٠٤ بل وخرجت عليه الديمقراطية عند عودتها فى عام ٤٠٣ فإن هذه القاعدة قد أعيد الأخذ بها قبل ٣٦٨ وفى هذه المرة أصبحت دائمة.

وقد استخدم البوليه على الأقل باطراد حقه فى توقيع العقوبات داخل الحدود التى قيده بها القانون، فهو يعاقب بناء على طلب الملك كل من يعتدى على قداسة بيلارجيكون وهو يعاقب من تلقاء نفسه متعهدي السفن الذين لا يقومون بواجبهم والمهندسين الذين يرتكبون أخطاء فى ترميم الجدران والبائعين والمشتريين الذين يستخدمون موازين ومقاييس غير مشروعة والمراقبين الذين يهملون، وبالرغم من حرمان البوليه، من حق إصدار أحكام بالإعدام فإنه قد ظل لزمّن طويل يصدر أوامر بالقبض فى حالات الإجرام الخطيرة أو الخيانة العظمى كما فعل مثلاً فى عام ٤٠٦ ضد القواد الذين لم يقوموا بواجبهم وفى السنة التالية ضد المهرج الشعبى كليوفون، ولكنه تعرض باستخدام هذا الإجراء إلى نقد عنيف وهجوم خطر. وفى هذه الناحية أيضاً ضيّقت سلطته، وفى سنة ٤٠٣ تضمن حلف الأعضاء لليمين أيضاً حق إجراء القبض وبعد ذلك بنصف قرن ضَمِنَ نفس اليمين حرية المواطنين فيما عدا الخونة والمتآمرين والمتزمتين والمتهمين بالاختلاس بشرط تقديم ثلاثة كُفلاء من البرجوازية.

وبدلاً من أن يعمل البوليه بالاشتراك مع أحد الحكام أو أن يعتبر نفسه مختصاً كان يحركه أحياناً أحد الأفراد، فهو يتسلم شكاوى ضد الحكام الذين لا يحترمون القوانين، فكانت تتخذ أمامه أحياناً إجراءات الدعوى السريعة بون بلاغ أو عريضة رسمية بواسطة القبض الذى يقوم به متولى الاتهام أو المحضر ضد أولئك الذين يؤخذون متلبسين بالجريمة، أو الذين يشتبهون بالإجرام فى بعض الجرائم التى ترتكب ضد النظام العام مثل من يدخل فى مكان عام أو يشترك فى عمل برغم سبق الحكم عليه بإهدار الكرامة، وفى أحيان أخرى كانوا يلجأون إلى قضاء الخمسمائة بواسطة بلاغ مكتوب، وتلك هى الوسيلة التى كانت تستخدم عادة لإنقاذ مصالح الخزينة وأموال الدولة ولردع الخروج على قوانين الجمارك والتجارة وأخيراً يقوم البوليه بدور كبير فى الإجراءات الخاصة بتوقيع عقوبات سريعة عن الجرائم التى ترتكب ضد الدولة.

وقديماً كانت الأوروباجس هى المختصة بالحكم فى الجرائم الموجهة ضد الدستور وكان صولون قد أعطاها هذا الحق بموجب قانون ولكن الجمعية فى عصر الحروب الميديّة أعطت نفسها حق القضاء فى الأعمال التى تتعلق بسلامة المدينة مثل الخيانة أو تضليل الشعب، وبعد إصلاح أفيالتيس أصبحت كل الجرائم الواقعة تحت طائلة الدعوى العامة كالجرائم الموجهة ضد سلامة الدولة أو الجرائم غير العادية التى لم ينص عليها القانون، يمكن أن تحول إلى المجلس أو إلى الجمعية، وعندما تعرض الدعوى العامة على المجلس نراه يبدأ بتحديد مسألة الإدانة وفى حالة الإيجاب يأخذ فى مداولة جديدة كى يقرر ما إذا كانت العقوبة التى ترك للمجلس أمر تقديرها كافية وما مقدارها فى الحدود القانونية المقررة له، أو تحويل الموضوع إلى المشرعين فى الجمعية أو إلى المحكمة الشعبية لتوقيع عقوبة أكبر. وعندما كانت تعرض الدعوى العمومية على الجمعية مباشرة كانت تلك الجمعية لا تباشر الإجراءات إلا بعد أخذ رأى على القبول أو الرفض وفى حالة القبول كانت تكلف المجلس بتحضير مشروع مرسوم للفصل فيما إذا كانت ستقضى هى فى الموضوع أم تحيله إلى محكمة للفصل فيه.

ومنذ أن جعل كليستينيس من النجع الخلية الدستورية للهيئة السياسية أصبح المجلس الممثل للنجوع الأداة الأساسية للديمقراطية الأتينية وزادافيا ليتس من سلطته بجعله يحتل مكان الأيريو باجوس فى دستور الأجداد. ومنذ ذلك الإصلاح الحاسم تغيرت ديباجة المراسيم؛ فحلت عبارة «لقد رأى البوليه ورأى الشعب» محل عبارة «لقد رأى الشعب» ولذلك يعترف أرسطو بأن البوليه قد احتل فى البدء مكانا بارزاً فى الديمقراطية، ولكنه يضيف أنه تجرد من سلطته منذ أن أصبح المواطنون يؤجرون لحضور الجمعية، وذلك لأن الشعب - كما يقول - قد أصبح يتدخل فى كل شىء منذ أن أغدقت عليه المكافأة وهكذا نجد فى تاريخ المجلس فترتين مختلفتين تمام الاختلاف.

والمؤرخون المحدثون يرفضون أحياناً مثل هذا التمييز. والواقع أن الأثينيين فى القرن الرابع كانوا يرددون أن مدينتهم تقوم على ثلاث منظمات أساسية: الجمعية والهيليا اللتان يعمل فيهما الشعب مباشرة، ثم البوليه الذى يرسل إليه الشعب ممثلين وفى جميع العصور كان رجال السياسة يرون فى البوليه مركزاً ممتازاً، يدفعون منه الحكومة والإدارة إلى العمل وكانوا يجدون فيه دائماً كما يجدون فى الجمعية كتلة من السامعين الصامتين وبعض الخطباء. وكان يكفى أن ينال رئيس حزب الأغلبية عضوية فى مجلس الخمسمائة كى يثق من جذب الشعب خلفه، وإملاء آرائه على كافة الحكام، وقد ابتدأ كليون فى عام ٢٢٨-٢٢٧ مجده المدهش فى الزعامة أو التهريج الشعبى كعضو فى المجلس كما أمل ديموستين بصفته عضواً فى المجلس أيضاً أن يشارك بنصيب أكبر فى مفاوضات عام ٢٤٦ ولكن هل معنى هذا أن أرسطو قد ضلته آراؤه الخاصة، وأنه لم يكن هناك حقاً فرقاً جدياً بين البوليه فى القرن الخامس، وبينه فى القرن الرابع؟ لو أننا نظرنا إلى الأشياء عن قرب لما أحسنا بهذا الإحساس. والواقع أن المجلس المعين بالقرعة والمزود بالمكافأة قد ظل حتى شبوب الثورات التى حددت انتهاء حرب البليبونيزيا - حجر الزاوية فى النظام الأتيني - وعندما يريد توسيديد أن يعرف الديمقراطية بالمعارضة مع الأوليجاركية نراه يستخدم عبارة «الشعب والبوليه

المختار بواسطة حبة الفول» وبالفعل كان همُّ الأوليجاركيين الأول - عند انتصارهم في عام ٤١١ - إلغاء مجلس الخمسمائة كي يُحلوا محله مجلساً، من أربعمائة يدققون في اختيارهم ولا يدفعون لهم أجراً. وإذا كان مجلس الخمسمائة قد أعاده حزب تيرامينيس فإن الديمقراطية لم تعتبر منتصرة إلا في اليوم الذي أصبح فيه أعضاء هذا المجلس يعينون بالقرعة بواسطة حبة الغول. وفي القرن الرابع لا نرى البولييه يقوم بنفس الدور المهم في المسائل الداخلية، ولا ريب أن الشعب لم يجد بدءاً من أن يلجأ إليه في العلاقات الخارجية ومن الواجب أن نسلم بأن المؤرخين في هذه الناحية على حق عندما يستندون إلى جلسات البولييه السرية كي يرفضوا القول بأن سلطاته قد تدهورت من عهد بيركليس إلى عهد ديموستين. ولكن فيما عدا ذلك نراه في مركز ثانوى بالنسبة لجمعية الشعب، ومن ثم نتبين لماذا لم يخطئ أرسطو - الذي لم يكن يهتم إلا بالحياة الداخلية في المدن - عندما يعلن أن دفع أجور للجمعية قد أضعف البولييه.

الفصل الخامس

الحكّام

(١)

الديمقراطية والحكام

لم يكن الشعب يستطيع - حتى مع وجود مجلسه الدائم - تحقيق رغباته إلا إذا عهد بجزء من سيادته إلى بعض الحكام. وهكذا انتهى الأمر إلى التمييز في الوظائف العامة بين المناصب ذات الطابع الحكومى أو السياسى، والوظائف الإدارية البحتة فضلاً عن الوظائف الثانوية التى كان من الممكن أن يعهد بها إلى الأجانب والأرقاء، كما يعهد بها إلى المواطنين.

وكان تفويض السيادة يعطى إلى كبار الكبار فى حدود اختصاصاتهم السلطات الآتية:

١- الحق فى أن يعملوا من تلقاء أنفسهم وفقاً للقوانين التى تخولهم السلطة أو لأن يستشيروا الجمعية أو المجلس لاتخاذ قرارات جديدة.

٢- الحق الأساسى فى أن يحكموا أو أن يتخذوا إجراءات ملزمة تتضمن الحق فى عقاب المذنب بتوقيع غرامة يختلف حدها الأعلى تبعاً لمناصب الحكم من خمسين إلى خمسمائة درخم، أو إحالة المذنب إلى المحاكم لتوقع عليه عقوبة أشد.

٣- الاختصاص القضائى فى جرائم محددة، وهو اختصاص لا يشمل حق الحكم ولكنه يقتصر على تسلم الشكاوى وإجراء التحقيق وتولى رئاسة المحكمة.

ولما كانت سلطة الحكام صادرة عن سيادة الشعب، كان المبدأ الديمقراطى يقضى بإمكان تولى كل مواطن لتلك السلطة، على ألا يجوز أن نفهم هذه الإمكانية على النحو المبتذل الذى قد نميل إلى الأخذ به اليوم، وهو لم يكن يعنى فقط أن كل مواطن له الحق فى الوصول إلى أسمى المناصب العامة، بل كان يتطلب وجوب وصول كل مواطن إلى

هذه المناصب فى حدود الممكن حتى ليقول أرسطو: «إن أولى خصائص الحرية هى التناوب بين الطاعة والحكم». ويقول مؤلف «مينيكسين» أيضاً إن هذا هو الشرط الأساسى للمساواة، وذلك «لأنه ليس هناك عبيد وسادة بين الإخوة المولودين من أم واحدة». وينتج عن ذلك فى الديمقراطية «أنه لا تفرض الطاعة على أحد إلا إذا كان يستطيع أن يحكم بدوره وهكذا يتم الجمع بين الحرية والمساواة» وعلى هذا لم يكن أى مواطن محروماً من شرف الحكم مهما يكن مولده أو ثروته. وهذا هو الواقع والتميز الوحيد المقبول كان التميز المستند إلى الجدارة والاستتارة بحيث تصبح الجمهورية محكومة بأرستقراطية مع موافقة الشعب، وهذا هو المثل الأعلى.

ومن أجل الأسراع فى حركة التناوب التى تصل بجميع المواطنين إلى المناصب العامة وتدخلهم فى الصفوف، كان تولى المناصب لفترة قصيرة، ومعظمها كان سنوياً وكقاعدة عامة كان محظوراً تولى المنصب الواحد عدة سنوات متتالية وكذلك الجمع بين المناصب المتعددة فى السنة الواحدة، ومع ذلك فقد كانت هاتان القاعدتان تقبلان استثناءات، فكان من الممكن تولى عضوية المجلس سنتين، والمناصب الحربية، وبخاصة مناصب القواد كان يمكن تجديد توليها من عام إلى عام دون أى قيد أو حد. ولكن تكرار المدة على هذا النحو، كان لابد له من مبررات استثنائية. وفى الواقع لم يكن من الميسور تولى منصبين ولو مختلفين فى عامين، وذلك لأن كل مرشح لمنصب ثان كان لابد له من أن يقدم أولاً الحساب عن منصبه الأول. وهذا أمر لم يكن ممكناً إلا إذا كان الترشيح الجديد لأحد المناصب النادرة التى لا يبدأ توليها عند أول السنة المدنية، أى فى واحد من «هكتا طومبايون» بل عند أعياد الباناتينية فى العشرين من نفس الشهر. ومن ناحية أخرى، كان من الممكن أن تضاف وظيفة غير عادية إلى منصب عادى والأركونت القدماء كانوا يستطيعون الحصول على منصب آخر بالرغم من عضويتهم فى الأيروبايوس وهكذا نرى بركليس الذى ظل قائداً خمس عشرة مرة متتالية، يختار أثناء ذلك مشرفاً على الأعمال العامة، كما نرى أركونتيين وتيموستوكل يختاران قائدتين بعد أن كانا أركونتيين.

ونفس السبب الذى أخضع المناصب للقاعدة الدستورية الموجبة لسنويتها أدى إلى الأخذ بقاعدة تولى هيئة من عدة أفراد لكل منصب، وكان أعضاء كل هيئة مستقلين بعضهم عن بعض وإذا لزم قيام علاقة بينهم تولى المجلس هذه المهمة، ولم يكن هناك استثناء إلا بالنسبة للهيئات ذات الوظائف الحربية، حيث لم يكن بد من وجود تسلسل فى الرئاسة، وبالفعل كان القواد الرؤساء يصدررون أوامرهم إلى ضباط المشاة، وإلى ضابط الفرسان مع التسلسل فى الرتب وأما المناصب المدنية فقد كانت كلها متساوية أمام القانون العام ولكنه من الناحية الواقعية كان جميع الناس يميزون بوضوح بين المناصب الكبيرة والوظائف الصغيرة. وكان لهذا التمييز ما يبرره، فالمناصب التى تستتبع أخطر المسئوليات والتى يتولى شاغلوها علاج مسائل الدولة الأساسية ويقومون بقيادة الجيش - لم تكن ذات أجر، ولم يكن المواطنون من الطبقات الدنيا يحرصون عليها. وعلى العكس من ذلك كانوا يرون من مصلحتهم التمسك بشرط النصاب الذى يجعل من مسئولية الحكام المالية شيئاً حقيقياً، والوظائف التى يسعون إليها هى الوظائف ذات الغلة.

ومع ذلك فقد كانت الرواتب بالغة التواضع وبالنسبة للقرن الخامس ليست لدينا غير شواهد نادرة، ولكنها ذات دلالة فمن حسابات الإركتيون ٤٠٩ - ٤٠٨ نتبين أن العامل والصانع كان يتقاضى كل منهما درهماً فى اليوم، وأما المهندس المكلف بإدارة الأعمال، ووكيل الحسابات الذى يمسك الدفاتر، فلم يكن لهما غير ميزة واحدة هى أن يدفع لهما الأجر عن السنة كلها أو على الأصح عن فترة كل بريتان دون تعطل، ومع ذلك فالمهندس لا يحاسب إلا بواقع درخم فى اليوم، وأما وكيل الحسابات فلا يتقاضى غير خمس أوبولات وبعد ذلك بثمانين عاماً عندما ضوعف أجر العمل الفنى، نتبين من حسابات "أوليزيس" أن المهندس كان يتقاضى درخمين فى اليوم، ولكن المشرف على الدفاتر لا يتقاضى غير أوبول واحد، وفى نفس العصر بينما نرى صك الحضور بالجمعية يساوى درهماً أو درهماً ونصف، نرى الأركونت لا يتقاضى يومياً غير أربعة أوبولات كبذل غذاء، وكذلك اليافعين، وإن كانوا يلزمون بتغذية المنادى ولاعب الناي وأحد الأركونت التسع وهو المقيم فى سلامين كان يتقاضى درهماً مثل مدربي اليافعين

ومدربو المسابقات الرياضية كانوا يتقاضون أجرهم عيناً، فيتناولون غذاءهم فى البريتينه، ولكن فقط لمدة ستة عشر يوماً التى يقضون خلالها كل وقتهم للإعداد لألعاب الباناتينية، والمبعوثون المرسلون إلى ديلوس كانوا يتقاضون درهماً فى اليوم من اعتمادات ديلوس والحكام المرسلون إلى إقطاعيات ساموس وسكيروس وليمنوس أو إمبروس كانوا يتقاضون مجرد بدل غذاء، وإذا كان هناك استثناءات من حظر تولى وظيفتين فى نفس السنة، فإن مثل هذه الاستثناءات لم تكن موجودة بالنسبة للوظائف ذات الأجر.

ومبدأ المساواة عند الآتينيين لم يكن واجب التطبيق على الأفراد فحسب، بل أيضاً على مقاطعات البلاد، وهذا هو السبب فى أن نرى عدد الحكام فى كل هيئة متمشياً منذ عهد كلستينيس مع النظام العشرى للقبائل، وسواء أكانوا منتخبين أو معينين بالقرعة، فإن عددهم فى الغالب كان عشرة، وإلا استنبطوا الحيل للتخلص من هذا العدد شبه المقدس فهم يخففون من سوء حظ القبيلة غير الممثلة فى هيئة الأركونت بأن يعينوا منها سكرتيراً. وإذا كان عدد الرؤساء المشرفين فى أوليزيس سبعة، فقد أضافوا إليهم سكرتيراً وأمينين لصندوق الإلهات، وعندما يتخطى العدد عشرة نراهم يصلون به إلى الثلاثين كى يرضوا الأثلاث فى كل قبيلة. وهكذا نرى ثلاثين قاضياً للقبائل، وذلك قبل أن يجعل المستبدون الثلاثون من هذا الرقم شيئاً بغيضاً وعندما كانت تدعو الحاجة إلى عدد كبير من المرشحين كى تجرى القرعة بينهم، كان يقسم العدد المخصص لكل قبيلة بين النجوع المكونة لها، وقد ظل هذا النظام متبعاً لزمان طويل فى تعيين الأركونت، ولكنه لما كان نظاماً يتسلل إليه الفساد بسهولة فى النجوع الصغيرة، فقد اضطروا إلى العدول عنه فيما عدا إجراء القرعة لاختيار أعضاء المجلس الخمسمائة وحراس الترسانات الخمسمائة أيضاً، وعلى العكس من ذلك عندما كان عشرة حكام أكثر مما يجب نراهم يكتفون أحياناً بخمسة باعتبار واحد عن كل قبيلتين، ومن أمثلة ذلك المشرفين على الطرق، والمشرفين على تقديم القضايا خلال كل شهر وفى اختيار الحكام غير العاديين لم يكن من المستطاع التقيد دائماً بقاعدة كلستينيس، فالسفراء المرسلون إلى الخارج كانوا يؤخذون بعدد متفاوت من بين جميع المواطنين، ومع ذلك، فقد جرى الديمقراطيون على العرف العام بمجرد أن أصبح ذلك ممكناً بل إنه

لجدير بالملاحظة أن نرى الأوليجاركيين الثائرين أنفسهم يحترمون هذا العرف، فى ٤١٣ - ٤١١، وفى عام ٤٠٤ عندما أعدوا على أساس النظام العشرى، ثم النظام الثلاثينى، مجلس الأربعمئة، وعندما نظموا حكومة الثلاثين الاستبدادية، وأخيراً نرى الآتينين ينجحون فى التوفيق بين النظام العشرى للقبائل وبين بعض المناصب ذات الرئاسة، وهكذا نرى سكرتير المجلس تقدمه القبائل بالتناوب من سنة إلى أخرى.

(٢)

تعيين الحكام

كان تعيين الحكام يتم بالقرعة أو بالانتخاب، وابتداء من القرن الخامس كان التعيين بالقرعة هو الإجراء الديمقراطى المفضل، وبه كان يجرى تعيين جميع الحكام الذين لم يكن من الضرورى اختيارهم تبعاً لأرائهم السياسية أو لمواهبهم، ولكن لا يجوز أن نظن أن التعيين بالقرعة اخترعه الديمقراطيون أو أنه كان يحمل دائماً معنى المساواة الذى آل إليه، ولتحديد هذه الواقعة لا نرى خيراً من تتبع طريقة تعيين الأركونت خلال القرون.

لقد أراد معظم المؤلفين أن يرى فى تعيين الأركونت بالقرعة إجراء متأخراً فى التاريخ، وقد أرجعوا فكرته إما إلى كلستينيس أو إلى أرسطيد بل وإلى إفيالتيس وبركليس. ولكن فيستيل دى كولانج الوفى لنظريته العامة التى ترجع كافة النظم إلى أصول دينية يرى أن التعيين بالقرعة كان تحكيمياً حقيقياً للإله، وأنه استخدم فى تعيين الأركونت منذ البداية، وإن فيستيل دى كولانج لهو المحق. والواقع أن أرسطو يؤكد فى كتاب السياسة أن صولون قد احتفظ بطريقة اختيار الحكام كما وجدها وأن هذه الطريقة كانت فى جوهرها أرسقراطية وهو يخبرنا فى «دستور أثينا» أن صولون قرر أن يجرى تعيين الحكام بالقرعة من بين قوائم للمرشحين معدة من قبل بواسطة القبائل التى كان عددها عندئذ أربعة وأن كل قبيلة كانت لاختيار الأركونت التسعة تقترح، عشرة مرشحين من بين أفراد الطبقة الأولى، أى طبقة الخمسمئة ميديمن. وليس فى

هذا تناقض من أرسطو ولكنه يلفت نظرنا إلى أن صولون وإن يكن قد احتفظ بالطريقة القديمة فى التعيين، إلا أنه قد وفق بينها وبين الدستور الجديد، فالأربعون مرشحاً الذين توضع أسمائهم فى صندوق القرعة لم يعودوا يُختارون بواسطة رؤساء الأسر الكبيرة وتبعاً للمولد فحسب، بل يختارون بواسطة جميع المواطنين وتبعاً للثروة .

ولاشك أن هذا المصلح كان يعتز أيضاً بجعله الاختيار بالقرعة أكثر أمانة وذلك لأن مجلس الأركونت القدماء وهو الأريوباجوس الذى كان يعهد إليه باختيار الحكام كان يجد فى سهولة الوسيلة لتحويل التعيين بالقرعة وجعله اختياراً إرادياً ولكن صولون كان فى الواقع مخدوعاً، فالتحايل والتزوير قد استمرا، وفى خلال القرن الرابع كله كان منصب الأركون الأول هدفاً لكافة الطامحين، فأحياناً تصل إليه كبار الشخصيات مثل دروبيديس صديق صولون ورئيس النبلاء هيبوكليديس من عشيرة فيلاييس، وأحياناً كانت الدسائس واغتصاب السلطة تحول دون هذا المنصب بطريقة منتظمة ومن هنا كانت تأتى أعوام الفوضى.

وفيما بعد نرى بيزاستراتوس وأبناءه يرتبون أمورهم على نحو ما كانوا يفعلون فى الانتخاب العادى، بحيث يؤول هذا المنصب إلى أصدقائهم الأقربين مثل بيزستراتوس الصغير وميلتياديس وهابرون ثم يؤول إلى إيزاجوراس رئيس الحزب الأوليجاركى بعد طرد المستبددين، ويأتى إصلاح كليستينيس فيغير النظام القديم فى نقطتين، وكى لا يخرجوا على النظام العشرى المطبق فى كل التنظيم السياسى نراهم يضيفون إلى الأركونت التسعة سكرتيرى المشرعين، ويضعونه فى مرتبة أدنى وأعضاء الهيئة العشرة يعينون بالقرعة واحداً عن كل قبيلة بالتناوب وهم يحددون أربعة مرشحين عن كل من القبائل العشر الجديدة بدلاً من عشرة المرشحين الذين كانوا يطلبون إلى كل من القبائل الأربع القديمة ولكن هؤلاء المرشحين كانوا فى الماضى - يختارون دائماً من بين المواطنين الممتازين، ومن رجال الدولة مثل الكيكميون وهيباركوس وتيموستوكل وأرستيد، ولكن كيف كانت تولد هذه المناصب التى تملأ بالقرعة كل هذه المنازعات وكيف كانت تنتهى بانتظام إلى أكبر الشخصيات سيطرة أو أكثرهم جدارة؟ وذلك ما يفسره أرسطو عندما يقول: «إن اختيار الحكام

بالقرعة من قائمة للمرشحين بالانتخاب لا يخلو من خطر إذ يكفي أن يتضامن بعض المواطنين ولو كانوا قليلى العدد كى يتحكموا دائماً فى الانتخابات» فمن الممكن مثلاً أن تستنفذ قبيلة حقها فى الترشيح بتركيزه على اسم واحد وبذلك تصبح القرعة صورية، ومن الثابت أنه حتى بعد الحرب الميدية الأولى كان اختيار الأركونت بالقرعة عبارة فى أغلب الأوقات عن انتخاب، وإن كان من الواجب أن لا ننسى أنه كان انتخاباً يكون امتيازاً للآتينيين المنتمين إلى الطبقة الأولى.

وفى عام ٤٨٧ - ٤٨٦ حدث إصلاح كبير فى طريقة تعيين الأركونت، وكان ذلك الذى أخذ فيه الشعب يصدر كمرسوم تلو الآخر بنفى الأشخاص المتهمين بمهادنة المستبدين والمنفيين ومهادنة الفرس، وكان لابد من منع أنصارهم من الاستمرار فى المناورات الانتخابية التى كثيراً ما كانت تضمن لهم مناصب الأركونت كما لم يكن بد من جعل التعيين بالقرعة حقيقة واقعة ومثل هذا الإصلاح لم يكن فيه خطر ما دامت مقاليد الحكم بين أيدي القواد المنتخبين، وكان من الممكن إذن أن يجرى اختيار المرشحين لمناصب الأركونت على أساس أوسع فانتقل حق الترشيح من القبيلة إلى النجوع، وكى تستطيع كل النجوع أن تقدم عدداً من المرشحين يتناسب مع عدد سكانها فقد أعطيت كل قبيلة حق تقديم خمسين مرشحاً لمناصب الأركونت كما ترشح خمسين لعضوية البولييه أى خمسمائة فى المجموع، ولكن الطبقة الأولى التى كانت تقدم فى سهولة أربعين لم يكن من الممكن أن تقدم ما يساوى قدر هذا العدد اثنى عشرة مرة ونصف، ذلك فضلاً عن أنهم كانوا حريصين على أن يكافئوا على الأقل احدى الطبقات الأخرى التى كافحت فى ماراتون فأعطوا إلى الفرسان حق المساهمة فى ملء مناصب الأركونت بواسطة القرعة بل يلوح أنه حدث بعد غزوتى الفرس اللتين افقرتا الملاك، وبعد انتصارات سلامين وبالاتيه بفضل الاتحاد الوطنى بين كافة الطبقات، نعم يلوح أنه حدث أن صدر عندئذ بناء على اقتراح أرسنيد فى عام ٤٧٨ مرسوم سمح باختيار الخمسمائة مرشح من بين أبناء الشعب كله دون تمييز بسبب النصاب، ولكن هذا الإجراء كان على أية حال استثنائياً، أهملوا فى صدده القانون ولكنهم لم يعدلوه وإصلاح إفيالتييس نفسه قد ترك هذا القانون قائماً.

ولم يحدث تخفيض جديد فى النصاب المطلوب إلا فى عام ٤٥٧ - ٤٥٦ عندما كانت أثينا فى حرب مع البيوسيين والإسبرطيين فقد كانت مضطرة إلى أن تطلب من طبقة الزيجيين مجهوداً جباراً لا فى فرق المشاة كما جرت العادة فحسب، بل وفى فرق الفرسان أيضاً، ومكافأة لهم على هذا المجهود فتحوا أمامهم السبيل إلى مناصب الأركونت وبذلك لم يعد محروماً من تلك المناصب غير الطبقة الأخيرة طبقة التيت، وأصبح من المستحيل الإبقاء على مثل هذا الاستثناء زمناً طويلاً بل لم يعودوا فى حاجة إلى قانون لإلغائه، واكتفوا بنقض النظر عن إقرارات النصاب التى تعمل عند الإحصاء وقد لاحظ هذا أرسطو وسخر منه عندما قال «عندما يطلب إلى من يتقدم إلى القرعة لنيل أحد المناصب أن يحدد طبقته لم يكن يخطر ببال أحد أن يجيب بأنه من طبقة التيت».

وما دام كل مواطن كان يستطيع أن يتطلع إلى منصب الأركونت، فقد بدا أنه من الملائم لمبدأ الديمقراطية أن يلغى الانتخاب فى اختيار النجوع للمرشحين، وأن يحل محله نظام القرعة داخل تلك النجوع وبذلك أصبحت هذه القرعة المزبوجة التى كانت مستخدمة من قبل فى تعيين أعضاء المجلس هى الطريقة المثلى للتعيين بواسطة حبة الفول، ولابد أنها كانت مستعملة منذ القرن الخامس، وعلى الأرجح بعد زمن قليل من إجراء الإصلاح الذى نزع من الطبقتين الأوليين امتيازهما، وكان الدافع الأساسى لهذا الإصلاح هو الرغبة فى وضع حد للمناورات السياسية التى كان الانتخاب بالقائمة يفسح لها المجال فى دوائر صغيرة كالنجوع، ولكنهم استمروا فى العبث بصناديق القرعة كما كانوا يعبثون بالانتخابات فما العمل؟ لقد قرروا حول أواخر القرن الخامس وربما فى عام ٤٠٣ أن تجرى القرعة لاختيار المرشحين لا بواسطة النجوع بل بواسطة مجموع القبيلة، وعندئذ لم يعد هناك محل للاستمرار فى جعل المرشحين خمسمائة، ولما لم تعد القبيلة مضطرة إلى أن ترضى كافة النجوع فقد أصبح كافياً أن تقدم عشرة مرشحين، والمبدأ فى ذاته لم يمس ما دام عدد المواطنين الذين يشتركون فى القرعة لم يحدد، وأصبحت عملية القرعة مبسّطتين. وهكذا وُضع نظام نهائى للتعيين بعد أن أدى التزوير والحاجة إلى محاربته إلى التخبط فى هذا النظام خلال قرنين.

وتعيين الحكام بواسطة القرعة يلوح لنا اليوم من الحمق، بحيث يصعب علينا أن نتصور كيف أن شعباً ذكياً قد تصور مثل هذا النظام واحتفظ به، ونحن عندئذ نحكم عليه كما كان يحكم أنصار الأوليجاركية أو الفلاسفة القدماء وفي ذلك ينطق إكزينوفون سقراط بقوله «إنه من الجنون أن يعين حكام المدينة بواسطة حبة الفول، بينما لا يقبل أحد أن يعين بالقرعة ملاح أو بناءً أو لاعب ناى، أو أى رجل من أية حرفة، مع أن أخطاء هؤلاء أقل ضرراً من الأخطاء التى ترتكب فى الحكم».

ولكنه من الأفضل أن نفهم بدلاً من أن ننتقد، فالقرعة قد اخترعت فى أزمنة سحيقة كان البشر لا يعرفون فيها وسيلة أفضل لتعيين رؤسائهم من الالتجاء إلى الآلهة. ولقد احتفظت بها أجيال أحدث عهداً رأت فى حكم الإله ميزة تهدئة المنافسات الدامية بين الأسر الكبيرة، وهى الآن لا تزال - حتى فى المدن الأوليجاركية - تخفف من حدة المنازعات الحزبية وتمنع أية طائفة منتصرة من أن تفرض استبداد الأغلبية فى الحكومة كلها، وفى كافة الإدارات وأن تلقى اليأس فى نفوس المعارضة. كما أنها محت أفة المناورات الانتخابية.

ولقد ضرب أرسطو مثلاً بمدينة هيرايا فى أركاديا، حيث ألفوا الانتخاب لأنه كان يفسح المجال للدسائس وما كان للديمقراطية أن تتخلى عنها وهى فوق كل ما تقدم تمنح جميع المواطنين حقاً متساوياً فى تولى مناصب الحكم. وفضلاً عن كل ذلك فمن الواجب أن نعترف أن مضار القرعة كانت تخفف كثيراً عند التطبيق، فالعاجزون كانوا يحجمون عن الاشتراك فيها خوفاً من السخرية والمشكوك فى نزاهتهم خوفاً من دعوى إساءة استعمال السلطة. وشغل المناصب بواسطة هيئة كان يسمح بالوصول إلى متوسط مقبول. وعملية تعيين رئيس كانت تدخل الاختيار فى القرعة نفسها ومعاونة المساعدين، ثم وجود موظفين ذوى خبرة فى المكاتب كانت تعوض عدم خبرة الرؤساء. وأخيراً نلاحظ أن نظام الانتخاب قد احتفظ بأهمية كبيرة بالرغم من تقدم القرعة.

وجميع الحكام الذين كانت تتطلب فيهم كفاءة مهنية أو ضمانات مالية كانوا يعينون بالانتخاب برفع الأيدى وتلك كانت القاعدة منذ القرن الخامس بالنسبة

للموظفين الحربيين القواد العموم العشرة، وقواد الفرق العشرة والقائدين العامين للفرسان، وقواد فرق الفرسان العشرة، وضباط التجنيد العشرة، وكذلك بالنسبة لرؤساء المصالح الفنية، وعلى الأرجح بالنسبة أيضاً لأمناء الخزانة الاتحادية فى القرن الخامس، وفى القرن الرابع بالنسبة لمديرى الحفلات، والمشرف على المياه والينابيع. ويذكر أرسطو من بين أفراد تلك الطائفة أمين خزانة سفينة الساحل وأمين خزانة سفينة أمون، كما يخبرنا أن الإكليزيا كانت تنتخب المهندسين المكلفين ببناء سفن الأسطول، وأن المجلس كان يختار مندوبين من بين أعضائه العشرة يكلفون بالإشراف على متعهدى السفن.

وأخيراً يسرد الكثير من التفاصيل عن الطريقة التى كان يعين بها مديرى وأساتذة اليافعين، ولكنه كانت هناك فوق ذلك عدة مناصب يعين فيها بالانتخاب، وفى طليعتها نجد فى النصف الثانى من القرن الرابع ذلك المنصب التالى الذى أضفى عليه الخطيب ليكيرج شهرة واسعة. وهو بمثابة منصب وزير للاقتصاد الوطنى، وكان شاغله يسمى «بالمفوض الاقتصادى»، وكان ينتخب لمدة أربعة أعوام، ثم تأتى الوظائف غير العادية، فعندما كان الشعب يقرر تنفيذ أعمال عامة كان يعين برفع الأيدى المهندس ويضيف إليه بنفس الطريقة لجنة مشرفين مزودة بسكرتير وأحياناً بأمين صندوق، وكثيراً ما كان يوزع أعمال بناء السفن أو التحصينات بين القبائل الست، وفى هذه الحالة كانت كل قبيلة تعين مندوباً أو أكثر، وإن كان ذلك لا يمنع اعتبار تلك اللجان مكلفة بوظيفة عامة.

وأخيراً كان معظم الحكام المكلفين برياسة الأعياد الكبيرة ينتخبون من بين المواطنين القادرين على أن يزيدوا من بهائهم بثروتهم، ومن أمثلة هؤلاء الأربعة مشرفين على الأعياد الدينية الذين كان اثنان منهما يختاران من بين مجموع الأتينيين، واثنان من عائلات إيمولبيس وكيريكييس الكهنوتية، وكذلك كان الأمر بالنسبة للمشرفين العشرة على أعياد ديونيزوس حتى عام ٤٥١ فمئذ ذلك التاريخ أخذوا يعينون بالقرعة، إذ أصبحوا يمنحون مبلغاً كبيراً من المال مقابل نفقاتهم، وإذا كانت معظم المناصب

الدينية تُملاً بالقرعة، فإن أقدم تلك المناصب كان وراثياً فى بعض الأسر، وعلى سبيل الاستثناء كان بعضها انتخابياً وبالنسبة لوظائف دينية أخرى كان الانتخابات يشغل محلاً كبيراً.

وكان يوم الانتخاب يحدده العرافون فى أثناء فترة البريتان الأولى بعد السادسة التى تسفر فيها العرافة عن دلائل ميمونة، وعندما تنعقد جلسة الانتخاب لتبدأ عملها لا تلبث أن ترفع إذا أظهرت الآلهة عدم موافقتهم، وهذا ما حدث فى ٢١ مارس سنة ٤٢٤ فى الساعة الثامنة صباحاً، عندما شرعوا فى أخذ الأصوات وإذا بالنشوة تشيع بين خصوم كليون إذ أدى خسوف الشمس إلى إرجاء العملية إلى جلسة لاحقة. وهكذا يتضح أنه كان من الممكن إذا لم تعترض الآلهة - أن تجرى الانتخابات منذ أوائل الفترة السابعة للبريتان "منتصف فبراير"، ومن ناحية أخرى لم يكن من المستطاع، الانتظار إلى أبعد من الفترة التاسعة وذلك حتى يتوفر الوقت للانتهاء من إجراءات الصلاحية، ومن الدعاوى التى تنجم عنها أحياناً، ولنفس السبب كان يجب أن تجرى القرعة فى نفس الوقت مع الانتخابات، ولو أننا صدقنا الأقصوصة اللاذعة لتبين لنا أن الانتخابات التى حملت سوفوكليس إلى منصب القائد فى عام ٤٤٠ قد جرت فى الواقع فى أوائل الربيع وكان تعيينه بفضل نجاح تمثيلية أنتيجونا، أى بعد أعياد ديونيزوس التى كانت تقام من العاشر إلى الخامس عشر من شهر أيلافيبوليون "آخر مارس" أى فى جلسة أثناء فترة البريتان الثامنة، وإذا كانت هذه الأقصوصة موضع جدل من حيث التاريخ فهى تبدو على أية حال مطابقة للواقع.

وكانت الانتخابات تجرى دائماً فوق البنيكس فى الهواء الطلق حتى عندما أخذ الشعب ابتداء من عام ٣٣٢ يعتاد عقد جلسات الجمعية العادية فى المسرح، وكانت عملية الانتخابات كغيرها من عمليات الإكليزيا تبدأ بقراءة تقرير المجلس الذى يجيزها ولم تكن الانتخابات تجرى قط إلا بطريقة رفع الأيدي وعندما كان الأمر يتعلق بتعيين الهيئات المكونة من عشرة حكام، كانت الانتخابات تجرى بطريقتين، فإما - وهذا هو الغالب - أن يُختار واحدٌ من كل قبيلة، أو أن يُختاروا جميعاً دون تمييز من بين مجموع الآتينيين. ولما كان الجيش مقسماً إلى عشر قبائل فقد كانت الطريقة الأولى هى المطبقة

على قواد المشاة العشرة وعلى قواد الفرسان ومندوبى التجنييد العشرة أيضاً، وأما القائدان العامان للفرسان اللذان، هذان كان كل منهما يعين لخمس قبائل، فكانا يختاران بالضرورة من بين جميع الآتينيين. وأما القواد العامون فكانوا فى أول الأمر يختارون وفقاً للطريقة الأولى ثم أصبحوا يختارون فيما بعد وفقاً للطريقة الثانية.

والراجع أن هذا التغيير قد حدث عندما أخذ بركليس يعاد انتخابه من سنة إلى أخرى، فعندما أصبح لا يمكن أن يعتبر الممثل الحقيقى لقبيلة أكمانتيس، بل الممثل للمدنية كلها حصلت قبيلة أكمانتيس من وقت إلى آخر على ممثل ثان، وحدث ذلك ثلاث مرات خلال عشرة أعوام وهكذا اضطروا نزولاً على حكم الواقع إلى عدم التمسك بمراعاة القاعدة القديمة فى دقة حتى إننا لنعرف عن القرنين الخامس والرابع إحدى عشرة حالة كان فيها لنفس القبيلة ممثلان فى الهيئة، ومع ذلك فإذا نالت قبيلة لسبب أو لآخر خطوة خاصة، فإنهم كانوا يحاولون على الأقل أن يمثل فى الهيئات أكبر عدد ممكن من القبائل.

ومن السهل أن نتصور أن المرشحين للمناصب كانوا يلجئون إلى كافة أنواع المناورات، وعندما كانت القرعة مسبوقة بانتخابات تجرى فى النجوع كانت الرشوة مزدهرة فى تلك البرك الأسنة، ولقد فضلت الديمقراطية القرعة المزوجة لأسباب تتعلق بالأخلاق السياسية ولكن الانتخابات كانت تفسح المجال لمناورة ماهرة، ففى كل عام كانوا يحضرون المشهد الذى يصفه ديموستين بقوله: "إن من يهدفون إلى المناصب الانتخابية وإلى المركز الذى تمنحه، تستعبدهم الخطوة الجالبة للأصوات فتراهم يذهبون من شخص إلى آخر وكل منهم يحلم بأن يصبح القائد الميمون، " ومنهم من كان يلجأ إلى وسائل مسرحية فجندى قديم يكشف عن صدره ليظهر آثار الجراح، وآخرون من المستهترين يشترون الناخبين مقدرين أنهم يقومون بعملية استثمار وأنهم إذا نجحوا سيستردون الضعف، وكانت الأحزاب تنظم نفسها لتأييد مرشحها فكانت تتكون لجان لها مندوبوها ولها خزينتها وكان الأوليجاركيون يتجمعون فى القرن الخامس فى جماعات قوية يمكن أن تقارن بأندية التمانى tammany الأمريكية.

ومع ذلك فلا ينبغي أن نعتقد أن المناورات قد كانت لها آثار عند الآتينيين أسوأ من آثارها عند أى شعب آخر من شعوبها القديمة أو الحديثة، ففي كثير من الانتخابات لم يكن لها مجال، مثل حالة تعيين المشرفين على اليافعين، فقد كان آباء الشبان يجتمعون عندئذ كل قبيلة على حدة وبعد أن يقسموا اليمين ينتخبون من بين أعضاء قبيلتهم الذين يتجاوزون الأربعين عاماً ثلاثة مواطنين يرون أنهم أشرف وأخطر من يمكن أن يعهد إليهم بالعناية بأبنائهم ومن بين هؤلاء الثلاثة يختار الشعب واحداً عن كل قبيلة كرقيب ثم يختار من بين جميع الآتينيين المدير الذى يعتبر رئيساً لجميع اليافعين، وفي الانتخابات ذات الطابع السياسى ذاتها لم يكن الآتيونيون عاجزين عن أن يحسنوا الاختيار.

ولقد تناول بالبحث أحد العلماء المركز الاجتماعى للشخصيات التى تولت مناصب فى عهد ديموستين، وقد أثبت بحثه أن أسمى الوظائف وهى تلك التى كانت تستتبع أكبر المسئوليات كان يشغلها فى الغالب أناس من أصل طيب أثرياء أو مثقفون. ويلاحظ بلوتارك أن ذلك الجمهور الذى كان يسلك مع المهرجين الشعبيين مسلك السمار أو المتملقين من الملوك تزجية للفراغ كان يعرف كيف يصنع رجال الدولة الحقيقيين فى المراكز المهمة، وكان بنوع خاص يعين أجدر الناس فى قيادة الجيوش وهو يبدى هذه الملاحظة بمناسبة «فوكيون» الذى انتخب قائداً خمساً وأربعين مرة بالرغم من انه كان يبغض الجماهير، ولم يطلب فى حياته شيئاً ولقد كان باستطاعته أن يضيف أن ديمقراطية قادرة على أن تعطى السلطة العليا خلال أكثر من ثلاثين عاماً إلى رجل كبركليس لم يكن يعوزها بلا ريب الجد وروح المثابرة، وعلى العكس ضربت مثلاً فريداً فى تاريخ العالم.

وبمجرد تعيينهم بالقرعة أو بالانتخاب لم يكن الحكام يتسلمون مناصبهم إلا بعد الخضوع لإجراءات الصلاحية. وفى عصر أرسطو كانت تلك الإجراءات تتم فى الغالب أمام المحكمة، ولكن بالنسبة للأركونت التسع كانت تشمل بحثاً مبدئياً أمام مجلس الخمسمائة وفى القرن الخامس كان المجلس وحده هو المختص بالحكم، وفى القرن

الرابع أصبح للحاكم الذى يردده المجلس حق الاستئناف أمام المحكمة التى تصدر حكماً نهائياً، ونحن نعرف جيداً إجراءات استغلال النفوذ الخاصة بالأركونت، فكانوا يبدأون بإلقاء أسئلة على حاكم المستقبل عن مولده «من أبوك»؟ ومن أى نجع؟ ومن أبوك؟ ومن أمك؟ ومن أبو أمك؟ ومن أى نجع؟ ثم يطلبون معرفة ما إذا كان عضواً فى عشيرة ذات أصل طيب قديم، وهل يشترك فى عبادة أبولون باترووس وزوس هركيوس؟ وأين توجد تلك المعابد؟ وهل يملك مقابر للأسرة وأين هى؟ وأخيراً يسألونه عن حياته الخاصة والعامة، وهل يسلك سلوكاً طيباً إزاء أهله؟ وهل يدفع الضرائب ويؤدى التزاماته العسكرية؟ وبعد أن يجيب على كل هذه الأسئلة يطلب إليه الرئيس أن يقدم شهوداً لتأييد أقواله، وإذا وجه أحد الشهود اتهاماً أعطى الرئيس الكلمة للاتهام ثم للدفاع وبعد ذلك يؤخذ رأى برفع الأيدي فى المجلس وبالتصويت السرى فى المحكمة وإذا لم يتقدم أحد باتهام يؤخذ رأى مباشرة، وكان أخذ رأى فى الماضى أمراً شكلياً بحثاً؛ فقاض واحد كان يدلى بصوته ولكن فيما بعد كان على كل القضاة أن يدلوا بأصواتهم، وذلك حتى يستطيع القضاة تنحية المرشح غير الشريف الذى ينجح فى التخلص من كل موجهى الاتهامات.

وعلاوة على الأسئلة العامة التى كانت توجه إلى كافة الحكام المعينين، كانت توجه أسئلة خاصة تبعاً للمناصب وذلك لأن عدداً كبيراً من تلك المناصب كان مقيداً بشروط خاصة، فالأركونت كان يجب ألا تكون به عيوب جسمية. والملك كان يجب أن تكون له زوجة حية ولا تكون قد تزوجت غيره فى حياتها، والقواد كان يجب أن يكون لهم أبناء شرعيون وأن يمتلكوا عقاراً فى أتيكا، وأمناء الآلهة الأخرى كان يجب أن ينتموا من حيث النصاب إلى طبقة الخمسمائة ميديمن. والشروط المفروضة على أعضاء الهيئتين الأخيرتين تظهر عليها مسحة أرسقراطية تثير الدهشة عند النظرة الأولى، ولكننا نقدر أن الشعب كان يتطلب من الحكام الذين يستطيعون التصرف فى المالية تصرفاً خطيراً أن يقدموا ضمانات شبيهة بالتى تطلب اليوم ككفالات، وفضلاً عن ذلك فإن الاستجواب

الخاص بالصلاحية إذا كان يلوح محدوداً من ناحية الشكل، فإنه فى الواقع لم يكن كذلك وكان من السهل توسيعه إلى غير حد، فجميع حياة شاغل المنصب كانت معروضة للبحث أمام كافة المواطنين، وكانوا يرون هذا الوضع عادلاً لأنه يسمح بتنحية غير الصالحين والأبناء الأشرار والجند ورافعى الضرائب الفاسدين وجميع المواطنين المحكوم عليهم بإهدار الكرامة أو المهديين بمثل هذا الحكم وكذلك جميع أعداء الديمقراطية.

(٣)

طريقة عمل هيئات الحكام

كان معظم الحكام يتولون مناصبهم فى اليوم الأول من العام، ولكنه خلال القرن التالى لإصلاح كليستينيس كانوا يسايرون التقويم الرسمى الذى يقسم السنة العادية ذات الـ ٣٦٠ يوماً والسنة الكبيسة ذات ٣٩٠ يوماً إلى عشر فترات بريتان، ومن ثم لم تكن تطابق التقويم المدنى الذى كان سنته العادية ٣٥٤ يوماً والكبيسة ٣٨٤ يوماً مقسمة إلى اثنى عشر وثلاثة عشر شهراً، وهكذا كان يوجد فرق بين التقويمين يصل أحياناً إلى عشرين يوماً وفى عام ٤٠٨ - ٤٠٧ أو قبل ذلك بقليل عندما أعابوا النظر فى النظم الديمقراطية بعد سقوط الأربعمئة، قرروا أن يكون تولى المناصب منذ ذلك الحين فى أول السنة المدنية، أى فى اليوم الأول من شهر "إيكاتو مبايون" ومع ذلك فقد ظلت بعض المناصب تُشغل قبل وبعد عام ٤٠٨ - ٤٠٧ فى العشرين من نفس الشهر عند الاحتفال بأعياد الباناتينية، والمنظمون العشرة الذين يتولون المسابقات كانوا يديرون الألعاب فى تلك الأعياد، كانوا يظلون فى الخدمة أربع سنوات أى من الباناتينية الكبيرة إلى الباناتينية الكبيرة، وبعض الحكام الآخرين كانوا يتولون مناصبهم فى نفس اليوم وإن كانت مناصب سنوية. وفى القرن الخامس كان منهم أمناء خزينة الآلهة وأمناء الآلهة الأخرى، وفى القرن الرابع أمين الخزينة الحربية والمشرفون على المسابقات وعلى المياه.

وجميع الحكام كان عليهم أن يُقسموا اليمين قبل تولي المنصب، وكان هذا اليمين يختلف تبعاً للمنصب، ولكنه كان يتضمن دائماً التعهد باحترام القوانين وعدم قبول الرشوة، وكان الأركونت يقومون بتقديم تمثال من الذهب بحجمهم، إذا قبلوا هدايا وكانوا يقسمون اليمين مرتين متتابعتين: الأولى وهم وقوف فوق حجر اليمين القائم بالأجورا أمام الرواق الملكي. وفي المرة الثانية كانوا يذهبون في صحبة القواد وغيرهم من الحكام إلى الأكروبول؛ ليحلفوا هناك اليمين بين صورة الآلهة ومنضدة وضعت عليها تيجان من الريحان، وكانت هذه التيجان رمزاً لكرامتهم وبواسطتها تصبح أشخاصهم مقدسة وبعد أن يتم تنصيبهم يقدمون للآلهة ضحية افتتاح.

وكان لكل هيئة بناء أو مكان بسيط يتناول فيه أعضاء الهيئة من الحكام طعامهم وتوجد به صالة الجلسات والمكاتب ويلتحق به عدد من الموظفين المتفاوتين كثرة وقلة.

وكان لبعض الحكام مساعدون يعتبرون هم أيضاً حكاماً؛ إذ كانوا يحلون محل الحكام كما كانوا يخضعون هم أيضاً لاستجابات الصلاحية كما كانوا يقدمون حساباً في آخر العام فكل واحد من الأركونت الثلاثة نوى الوظائف الخاصة كان له مساعدان يختارهما هو بنفسه، وفي الغالب من أسرته، وكان يتداول معه في بعض المسائل ويتفق عليها بحيث يكونون في هيئة الأركونت الكبيرة هيئة صغيرة خاصة، مثل هيئة المشرعين. وإلى عشرة الرؤساء الشعبيين كان ينضم عشرة آخرون يمكن أن يعملوا منفصلين كل مع رئيس أو يعملوا جميعاً مجتمعين في هيئة واحدة مع الرؤساء، ولما كان هناك أيضاً مساعدون للقواد وغيرهم من نوى المناصب، فإنه يمكن القول بأن هذا النظام قد كان عاماً تقريباً.

وكان لهيئات الحكم مهما تكن ضئيلة - كما كان للمجلس وهو الهيئة الرئيسية - سكرتير كاتب، وأمين للمحفوظات، كانت وظيفته سنوية، وكان سكرتيريو أهم الهيئات (القواد وأمناء الخزائن.... إلخ) بل والسكرتيريون الملحقون بالمشرفين على الأعمال العامة، كان كل هؤلاء السكرتيرين من المواطنين، وكانوا في مركز الحكام. ومن الواجب أن نفرّد مكاناً خاصاً لسكرتير المشرعين؛ فقد كان يلحق كأركونت عاشر كي يكون لكل

قبيلة ممثل في الهيئة، وأنه وإن يكن استجواب الصلاحية بالنسبة إليه غير محاط بنفس المراسم التي يحاط بها المشرعون، كما أنه لم يكن يمتلك حق الحكم بالغرامات ولا حق رئاسة محكمة إلا أن مركزه مع ذلك لم يكن ضئيل الاحترام بالنسبة لمنصب إضافي كمنصبه.

وتحت هؤلاء السكرتارية الذين كانوا يكونون نخبة ممتازة، كنا نجد إلى جوار الحكام عدداً وقيماً من صغار السكرتيريين والكتبة الذين كانوا في الغالب من الأجانب أو من المعتقين بل أيضاً من المواطنين المتواضعين الذين كانوا في حاجة إلى كسب عيشهم، وكانوا سيئى السمعة. وبفضل خبرتهم بالمكاتب والمحفوظات كانوا يحيطون علماً بالوثائق الرسمية كما يكتسبون تجربة تمكنهم من أن يقودوا بطريقة شريفة أو غير شريفة رؤساء محدثين يعينون لمدة عام ولذلك كان القانون يحظر على الكتبة أن يستمروا في نفس الوظيفة أكثر من عام واحد، ولذلك كانوا ينتقلون من مصلحة إلى أخرى كي لا يفقدوا رواتبهم وأخيراً كان للحكام الرئيسيين منادون يقومون بالدعوات وبالإعلانات، كما كان لهم لاعبو الناي الذين يوقعون تقديم الضحايا التي يحتفل بها تحت رئاستهم. وكل هؤلاء الناس كانوا ينتمون إلى طبقة المستخدمين المأجورين الذين يطلق عليهم اسم لا يحمل الكثير من الاحترام.

وكان عدد كبير يلحق ببعض الإدارات كخدم وهؤلاء لم يكونوا قط مواطنين بل لم يكونوا من الأحرار إلا في النادر، وكانوا على الدوام تقريباً من الأرقاء العموميين وكان الموظفون المكلفون بتنفيذ الأحكام الجنائية هدفاً لبغض عام. وكان لابد من الالتجاء إلى التجنيد من بين الدهماء كي يوفرأ لهيئة الأحد عشر الأيدي العاملة اللازمة؛ الجالدة ذلك الكائن الدنس الذي لم يكن يستطيع أن يبقى في المدينة، ورجال التعذيب وحراس السجون. وكان الأرقاء العموميون يعملون حجاً بالاً للمشرعين الذين يستخدمونهم في كافة العمليات المادية اللازمة لتنظيم وإدارة المحاكم.

وكان أرقاء آخرون يكونون فرقاً يستخدمها رجال البلدية كحراس للشوارع وعمال طرق، كما يستخدمها المشرفون على الأعمال العامة. ونحن نعرف أخيراً أرقاء كانت أعمالهم الإدارية في مستوى أرفع منهم كتبة الحسابات الذين يمسون دفاتر الأمناء

والقواد، وأمين محفوظات "المثروون" وأمين محفوظات البولييه الذى كان يحتفظ بالوثائق اللازمة لمزاولة اختصاصاته المالية (قوائم الأراضى التى يعطيها المشرفون على الأملاك العامة إلى الأفراد لاستغلالها أو التى يعطيها الملك مع تسجيل قيمة الإيجار ومواعيد الاستحقاق ودخل الضرائب غير العادية).

والمساواة الديمقراطية لم تكن تسمح بأى تفاوت بين أعضاء الهيئة الواحدة، ومع ذلك فالأركونت التسعة الذين خلقت مناصبهم فى عصور مختلفة والذين تجمع بينهم علاقة مصطنعة لم يكونوا يكونون هيئة كالهيئات الأخرى، فالمشرعون الستة كانوا يتبعون القاعدة العامة ولكن الأركونت والملك والبوليماركوس كانت لهم اختصاصاتهم المتميزة وكان كل منهم يعمل منفرداً وكان الأركونت الحقيقى يمكن أن يعتبر رئيساً للجميع حتى كانت السنة تسمى باسمه، وبذلك كانت له الصدارة الأدبية على جميع الحكام دون استثناء. وفى الهيئات الأخرى لم يكن بد فى الغالب من وجود رئيس بالرغم من المساواة من حيث المبدأ، وكان هذا الرئيس يعين أحياناً للعام كله كما هو الحال بالنسبة لأمناء الخزينة وأحياناً أخرى كان يختار بالتناوب، وفى العصور الأولى مثلاً كان كل قائد يتولى الرئاسة والقيادة العليا يوماً كل عشرة أيام.

وكانت المسائل تعالج بواسطة الهيئة كاملة أو باسمها بواسطة أحد الأعضاء وهكذا كان أعضاء الهيئة مسئولين بالتضامن ومنفردين أمام الجمعية خلال كل فترة من فترات البريتان، أو عند خروجهم من المناصب أمام القضاة المختصين. وفى هيئة القواد لم يستطع مبدأ الإدارة والمسئولية المشتركة أن يلتئم مع ضرورات الحرب فكانت الجمعية تعين قائداً أو عدداً من القواد لكل حملة وتحدد لكل واحد اختصاصاته وتعين أحياناً قائداً أعلى ومن الواضح أن المسئولية فى مثل هذه الحالة كانت شخصية أو أن التضامن كان جزئياً.

(٤)

سلطات الحكام ومسئوليتهم

لقد كان الحكام يتمتعون بامتيازات عديدة، والظاهر أن الدولة كانت تمنحهم حصانة توقف بعض الإجراءات. وذلك لأننا لا نعلم حالات كان فيها أحد الحكام هدفاً لدعوى كمواطن عادى. على أية حال فقد كانوا محاطين بحماية خاصة فى مزاولة وظائفهم. ويقول هيموستين فى ذلك «إن الإهانة التى توجه إليهم تمتد إلى القوانين، وإلى التاج رمز السلطة العامة، بل تمتد إلى اسم المدينة ذاتها». وتعتبر الإهانة جريمة تعاقب بعقوبات قاسية والحاكم الذى توجه إليه الإهانة، يمكن أن يقضى على المعتدى بغرامة، وهذا هو ما فعله مثلاً أحد القواد ضد جندى، كما تشهد إحدى المرافعات التى وصلت إلينا، وإذا كان الحد الأعلى لعقوبة المخالفة يلوح له غير كاف، فإنه يستطيع أن يحيل المذنب إلى المحاكم، ويحصل فيها على عقوبة رادعة مثل الحرمان التام من الحقوق المدنية، وللحكام فوق ذلك امتيازات شرفية، فهم يشغلون مكاناً خاصاً فى المواكب وفى كافة أنواع الاحتفالات، فتحجز لهم أماكن فى المسرح، وفى الولائم التى تعقب تقديم الضحايا تقدم إليهم أنصبه ممتازة كما كان يقدم للرؤساء فى العصور الهوميرية وقد عدد مرسوم عدد القطع التى تحجز من ضحايا الأعياد البناتينية لتكريم البريتان والأركونت وأمناء خزينة الإلهة وكهنة الطقوس والقواد العامين، وقواد الفرق.

ومع ذلك، فإن حاسة الديمقراطية لم تكن تلتئم التئاماً تاماً مع الاحترام العميق للحكام فكل مواطن - بحكم أنه كان يتناوب الطاعة والقيادة - كان يرى نفسه مساوياً لأولئك الذين بأيديهم القيادة والذين يطلبون منه الطاعة. وهذا كان موقف الجماهرة العظمى إزاء الحكام، ذلك الموقف الذى يزعم المغرضون أنه كان ينطوى على المباهاة باحتقارهم ومن البين فضلاً عن ذلك أن رجال الأحزاب الذى كانوا يواجهون مثل هذا اللوم إلى الشعب، كانوا هم أنفسهم من يستحقونه وأكثر. وفى سنة ٤٢٦ لم يبع أرسطوفان من مسرحية «البابليون» إلا مرضاة لهم وقد كان كليون عندئذ عضواً بالمجلس، وكذلك الأمر عام ٤٢٥ فى مسرحية «الكارنيين» عندما كان لماكوس قائداً.

هذا، وقد كان من المستحيل أن يستشعر الشعب كثيراً من الهيبة نحو حكام كانوا خاضعين باستمرار لسلادته. وكى يتحصن من إساءة استعمال السلطة كان الشعب صاحب السيادة يقوم بإشراف دائم على خُدّامه فأى مواطن كان يستطيع أن يقوم بمفرده بمراقبة أى موظف، وفضلاً عن ذلك فكل شىء كان يتم بأمر المجلس أو الجمعية أو كان يجرى على الأقل تحت ملاحظتهما، ولم تكن أية إدارة تشرع فى أى عمل دون أن تطلب إلى المجلس رأيه أو مساعدته ومعظم الحكام وبخاصة أولئك الذين يتصرفون فى أموال الدولة كانوا خاضعين للاختصاص الجنائى للمجلس وكانوا ملزمين بأن يقدموا فى فترة كل بريتان حساباتهم أمام لجنة من عشرة قضاة يختارون بالقرعة بواسطة المجلس من بين أعضائه، وكان المجلس يستطيع من تلقاء نفسه أو بناء على نتائج تحقيق لجنة القضاة أن يحاكم أى حاكم على الغدر على أن يكون له فى حالة الإدانة حق الاستئناف أمام المحكمة، بل لقد كان مسموحاً للأفراد أن يرفعوا دعاوى أمام المجلس ضد أى حاكم يتهمونه بعدم احترام القوانين. وفى هذه الحالة أيضاً، كان للمدان حق الاستئناف أمام القضاء الشعبى، ولكن الإكليزيا احتفظت بسلطة مباشرة واسعة النطاق على جميع أولئك الذين كانوا أدوات تنفيذ وقتية لإرادتهم.

وقد أتى وقت كانت فيه الجمعية الأساسية فى كل فترة بريتان تباشر إجراءات أخذ الرأى برفع الأيدى على نتيجة إدارة الحكام، فكانت تثبتهم فى وظائفهم إذا رأت أنهم قد أحسنوا النهوض بمهمتهم وإلا عزلتهم وحولتهم إلى المحكمة، بل وحتى قبل أن تنظم وتستقر إجراءات أخذ الرأى على الثقة لم تتردد الإكليزيا فى أن تعزل القواد الذين لم تكن محتاجة إليهم وأن ترفع عليهم الدعوى العامة لجريمة الغدر، وعندما أصبح إدراج عملية الاقتراع على الثقة فى جدول أعمال الجمعيات الرئيسية شيئاً مطرداً، أصبح من الممكن أن يسبق توجيه الاتهام العزل أو أن يلحقه. وفى القرن الخامس كانت الإكليزيا فى الغالب تنظر بنفسها الدعوى العامة، بينما نراها تفضل فى القرن الرابع إحالتها إلى محكمة الهليا، وفى حالة البراءة كان الحاكم المعزول يعود إلى عمله، وفى حالة الإدانة كانت العقوبات يحددها الشعب كما يحلو له، سواء فى الهليا أو فى الإكليزيا وكانت أحياناً عقوبات فظيعة.

وفيما عدا الأحوال الخطيرة التي كانت في العادة ذات صبغة سياسية، كان الحكام يبقون في مناصبهم حتى نهاية العام، ولكنه كان ينتظرهم عندئذ امتحان جدى. فكل واحد منهم كان مسئولاً بالتضامن مع هيئته ومسئولاً بمفرده في شخصه وفي أمواله عن كل جناية أو جنحة أو خطأ ارتكب في إدارته، وكى لا تظل تلك المسئولية لفظاً فارغاً لم يكن للحاكم حق مغادرة البلار أو التصرف في أمواله أو الانتقال إلى أسرة بطريق التبني. وبالجملته تهريب أو إخفاء أى مبلغ يمكن أن يتول إلى الدولة قبل أن يحصل على إخلاء طرفه وقبل أن يتم هذا الإجراء كان محظوراً أخذ الرأى أو طلب أخذ الرأى على مكافأة لأحد الحكام عن الطريقة التي أدى بها وظيفته والدعوى التي رفعها "إشين" ضد ديموستين بسبب التاج الذى منح له قبل إخلاء طرفه، تتركز كلها في هذا الحظر القانونى.

ومسئولية الحكام كانت مضاعفة، فهي أولاً مالية ثم أدبية وسياسية، فكل مواطن كان ملزماً عند تسليم سلطاته بأن يقدم حساباً عن الأموال العامة التي كانت تحت تصرفه، أو أن يقدم إقراراً مكتوباً بأنه لم يكن المتصرف فيها فإذا تهرب من هذا الالتزام بوسائل غير مشروعة أو لم يقم به فى المواعيد القانونية تعرض للدعوى العمومية، وكان هذا الحساب يسمى «تقريراً logos» وكان المراجعون الذين يفحصونه يسمون «قضاة الحسابات logistes»، ولا يجوز أن نخلط بين هيئة هؤلاء القضاة وبين لجنة البولية التي كانت تحمل نفس الاسم والتي كانت تسهل لها العمل بالفحص الذى كانت تقوم به فى فترة كل بريتان، وكان هؤلاء القضاة يعينون بالقرعة وكان عددهم ثلاثين فى القرن الخامس وفى القرن الرابع لم يكونوا غير عشرة، ولكن كان لهم عشرة مساعدين أو وكلاء أو نواب يعينون أيضاً بالقرعة، وبعد أن يقسموا الملفات فيما بينهم فى غرف الحسابات كانوا يقومون بمراجعتها خلال الثلاثين يوماً ولم يكن عملهم قاصراً على التأكد من مطابقة الحسابات للمستندات الرسمية المودعة فى محفوظات المتروون، ولكنهم كانوا عند الضرورة يطلبون إلى المختصين كل ما يلزم لاستيفاء المبررات الضرورية. وإذا أسفر فحص المستندات المكتوبة أو التحقيق عن ارتكاب الموظف الحسابى عملاً يستوجب العقاب أو المؤاخذه أمر القضاة نوابهم باتخاذ

الإجراءات القانونية. وإذا اقتنع النواب بتوفر أركان الجريمة رفعوا باتفاق مع القضاة أمام محكمة الهلّيا دعوى بالاختلاس، أو بالرشوة أو بالغدر، وبالعكس إذا رأى القضاة ونوابهم الحساب سليماً حرروا شهادة ببراءة الذمة، وقدموها إلى المحكمة المختصة وحدها لإعطاء إخلاء الطرف.. وهكذا يظهر أن الكلمة الأخيرة - سواء أرفعت دعوى أم لم ترفع - إنما كانت لهيئة تحكيم تكون على الأقل من اثني عشر عضواً، وأمام المحكمة التي كان يرأسها قضاة لجنة الحسابات، كان النواب يمثلون السلطة العامة، ولكن كل مواطن كان يستطيع بناء على طلب يصيح به المنادى الخاص بالقضاة - أن يقدم شكواه بمناسبة الحسابات المعروضة، وكان قرار المحكمة نهائياً وفي حالة الإهمال البسيط في استخدام الأموال العامة كان الموظف المذنب يلزم برد المبلغ الذي ضاع على الخزينة، وفي حالة الخطأ الجسيم كانت الإدانة تقضى بدفع عشرة أمثال المبلغ وفي حالة البراءة كان الموظف يفوز بحمايتين بحكم من السيادة القضائية للشعب، وبمبدأ القانون الإتيكي المقدس القائل بأنه لا يجوز أن يحاكم فرد مرتين لنفس الجرم.

ولكنه إذا تحرر نهائياً فيما يختص بالحسابات، فإنه يظل مسئولاً عن كل عمل آخر من أعمال إدارته وفضلاً عن تقديم الحسابات بمعناها الضيق المحدد، كان القانون العام في أتيننا يقضى بتقديم حساب واسع وغير محدد يسمى "حساب الاستقامة"، لينظر أمام قضاة الاستقامة. وهؤلاء القضاة أو المقومون كان عددهم عشرة، واحد من كل قبيلة، وكان لكل واحد منهم مساعدان، وكان الثلاثون يختارهم المجلس من بين أعضائه بالقرعة، وفي خلال الأيام الثلاثة التالية للمحاكمة التي حركها قضاة الحسابات ونوابهم كانت تجتمع محكمة الاستقامة بقضائياتها ومساعدتها وقت انعقاد السوق أمام تمثال البطل الذي تحمل القبيلة اسمه، وكان كل مواطن يستطيع أن يتقدم إليها ليرفع ضد الموظف الذي تمت محاكمته عن الحسابات دعوى خاصة أو عامة بسبب تصرفاته الأخرى، فكان ينقش على لوحة بيضاء اسمه واسم المتهم والجرم المدعى، مع تقدير الضرر الناتج والعقوبة المطلوبة، ويقدم تلك اللوحة إلى المحكمة وكانت المحكمة تفحص الشكوى، وإذا رأتها مقبولة بعد التحقيق أحالتها إلى الجهات المختصة، فالدعوى الخاصة تحال على قضاة النجوع بتقديم المسائل الخاصة بالقبيلة

إلى القضاء، والدعوى العامة كانت تقيد فى مكتب المشرعين وإذا رآها هؤلاء المشرعون أيضاً قائمة على أساس قدموها إلى المحكمة الشعبية التى كان حكمها نهائياً .

والإجراءات العادية فى تقديم الحسابات لم يكن من الممكن أن تطبق على القواد فكثيراً ما كان يحدث أن يغادر هؤلاء القواد أتينا بسبب العمليات الحربية فى آخر السنة أى فى يوليو، بل لقد كان يحدث أن يعاد انتخابهم بالرغم من غيابهم قبل انتهاء العام بعدة أشهر، ولذلك لم يكونوا ملزمين بتقديم حسابات إلا عند التخلّى عن سلطاتهم، بعد سنة أو عدة سنوات أو فى خلال العام إذا عزلوا بناء على اقتراع الثقة برفع الأيدى، وهو الاقتراع الذى كان مصوباً عليهم بنوع خاص، وعندئذ كان عليهم أن يبرروا تصرفاتهم أمام المشرعين، وكان هؤلاء يرجعون فى الراجع إلى قضاة الحسابات لمراجعة المستندات، ولكنهم لم يكونوا يرجعون إلى قضاة الاستقامة لنظر التصرفات الأخرى. وعلى أية حال فإنهم كانوا يقتصرون على تحضير الموضوع وتقديمه إلى المحكمة وكان القضاء الشعبى وحده هو الذى يستطيع إدانة أو إخلاء طرف القواد عند ترك مناصبهم.

وهكذا كان الحكام خاضعين لإشراف دقيق مستمر، ولم يكونوا يستطيعون عمل شىء دون موافقة المجلس الذى يستنير بلجنة إشراف مستمرة، وكان لابد من أن يحصلوا تسع مرات فى العام من الجمعية على اقتراع بالثقة، وإلا أوقفوا وأحيلوا على المحاكم. وفى نهاية العام كانت تفحص جميع المستندات الخاصة بحسابهم بواسطة محكمة المحاسبة المكونة من قضاة الحسابات. وكان كل مستند من مستنداتهم يفحص بناء على طلب أى إنسان بواسطة قضاة الاستقامة الذين يعملون كغرفة اتهام بل كثيراً ما كان ينص فى القانون والمراسيم التى يتولون تنفيذها على جزاءات يتعرضون للحكم بها عليهم إذا أخلوا بواجبهم، وكانوا معرضين كل يوم إلى سباب وفسائس المهرجين الشعبيين والجواسيس، كما كانت تتربص بهم أحقاد خصومهم، وكانت تُعلّق فوق رؤوسهم جزاءات قاسية تتهددهم من الدعوى العامة ومن دعوى عدم الشرعية، ثم ألم

يكن من الواجب أن يسيطر الشعب على هؤلاء الموظفين ما دام يحتفظ لنفسه بكافة اختصاصات السيادة؟ إن مبدأ الحكم الديمقراطي ذاته كان يحتم تلك السيطرة على السلطة التنفيذية.

وهكذا كان الحكام يخضعون لسلطة استبدادية حقاً، والأدب والتاريخ مليئان بالشواهد المتضافرة على هذه الحقيقة في القرنين الخامس والرابع، ولندكر ذلك النظر المعبر في مسرحية «الفرسان» لأرستوفان حيث نرى مهرجاً تافهاً يتنافس مع جزار خنازير؛ أحدهما كى يستبقى ثقة الشعب والآخر كى ينتزعها، وذلك بالتسابق فى إشباع حاجاته فنراهما ينثران الوعود لتقديم الشعير والدقيق الفاخر والفطائر الطيبة واللحم المشوى وذلك لما علماه «من أن قيادة البينكس ستئول لمن يتفوق فى إكرام الشعب» «والى من يفوز بالتقدير من الشعب ومن بطنه» ولكن الويل للفائز، فالشعب يريد أن يغذى لصاً كرئيس أوحده، بشرط أن يزدرد فطيرته اليومية، ولكنه لا يكاد يراه تام الأهبة حتى يطعنه الطعنة القاضية.. ومعظم الموظفين لم يكونوا يفوزون برعاية أكبر من هذا السياسى الذى يرفع إلى مستوى الوزير الأول وفى ذلك ينطق أكزينوفون أحد الآتينيين بقوله «لقد كانت المدن تسلك مع الحكام نفس المسلك الذى أسلكه مع خدمى فأنا أريد من خدمى أن يقدموا لى كل ما يلزمنى فى وفرة وأن لا يمسوا شيئاً والمدن تريد من الحكام أن يوفرُوا لهما أكبر المنافع وأن يتجنبوا المساس بأى شىء».

ومن الواضح أن هناك مبالغة فى سخرية الكاتب الكوميدي وفى انتقادات رجال الفكر، ولقد ذهب فيلسوف - من الراجع أنه ديموكريت - ابن مدينة أبدير - إلى أبعد من ذلك عندما قال: إن من المستحيل فى النظام السياسى الحالى أن لا ترتكب الحكومات شروراً حتى ولو كانت حكومات ممتازة، وذلك لأن شأنها شأن النسر الذى يسلم فريسة للنمل. ومع ذلك فالعنف هنا ليس إلا فى التعبير ونحن أمام العيب المألوف فى الديمقراطيات. والواقع أن سوء ظن الشعب الآتينى المماحك لم يفلت منه أحد حتى ولا بيركليس نفسه عند نهاية عهده، فقد كان يقدم حساباً من سنة لأخرى عن كل دائق ينفقه، ولكنه احتاج إلى اعتمادات سرية من أجل الضرورات الدبلوماسية، وكان فى

هذا ما يكفى لاتهامه بالغدر وعبثاً أعلن أنه استخدم المال فى النفقات الضرورية، فقد صدر الحكم بإدانته وأدت الروح الحزبية ومنافسات الأشخاص إلى كثرة المحاكمات التى لم يكن يرفعها دائماً الديمقراطيون وحدهم. فالغرامات وأحكام الإعدام كانت تهطل كالطرر. ومن غير شك لم تكن مهنة الاتهام خالية من أخطار، فالجواسيس كانوا يشذبون إذا لم يحصلوا على خمس الأصوات، ولم يكن المتهم يكتفى بأن يتجنب الضربات بل كان يرد بالمثل. ولقد رأينا إيشين عندما اتهمته تيماركوس لمناسبة تقديم حساباته يصل إلى إدانة خصمه لجريمة ضد الأخلاق ولكن هذا لا يمنع من أن نرى القواد والسفراء البؤساء ومديرى المالية غير الشرفاء أو سيئى التصرف ومديرى السجون المهملين بل وموظفى التموين الذين يعجزون عن فرض احترام القوانين على تجارة الحبوب يعاملون فى الغالب كمجرمين ويقضى عليهم بالإعدام.

والأشخاص نورو الجدارة العادية والخلق الأميل إلى التخوف كانوا يحسون دائماً - بحكم تعرضهم المستمر للشبهات - بعبء المسؤولية الباهظ المضنى، وفى المثل الخاص بنيكياس ما يظهر الأثر المدمر للأعصاب الذى يحدثه الخوف من الإكليزيا، فقد كان قائداً ممتازاً، ولكن فكرة البنيكس كانت تشله فبعد الهزائم الأولى فى صقلية لم يجزؤ على أن يأمر بالانسحاب الذى كان من الممكن أن ينقذ الجيش. وتوسديد يحدثنا عن سبب تردده فقد كان متأكداً من أن الأتينييين لن يوافقوا على إجراء لم يقرروه وأنهم سيقضون بإدانة القواد دون أن يروا الموقف بأعينهم، وإنما سيستندون إلى التأكيدات الفصيحة التى يتطوع بها الخطباء، كما كان يعتقد أن الجند عند رجوعهم إلى أثينا سيحملون القواد مسئولية ألامهم ويرون فيهم خونة مرتشين. وبدلاً من أن يضيع فريسة لاتهام ظالم مشين فضل أن يهلك وسلاحه بيده، فدفع الشجاعة الحربية إلى حد التهور وذلك لأن الشجاعة المدنية كانت جد شاقة بالنسبة إليه وكم من الحكام فقدوا على هذا النحو روح التصرف والاطمئنان اللازم كى ينهضوا بمهماتهم على نحو مشرف.

الفصل السادس

القضاء

(١)

المبادئ

لعل النظام القضائى يُظهر - أكثر من أى نظام آخر- ذلك التوازن المحكم بين السلطة العامة والحرية الفردية التى كانت المثل الأعلى لآتينا فى القرن الخامس.

فالشعب هو القاضى الأعلى، وهو يملك من الناحية النظرية حقاً مطلقاً على حياة وأموال كل فرد، ولنذكر تصريح فيلوكلليون فى مسرحية "الزنابير" لأرستوفان فعندما يدخل الهيليا نراه يرفع رأسه منتفخ الأوداج بالكبرياء، ثم يصيح: "أليست سلطتى مساوية فى كبرها لسلطة أى ملك؟ أليست سيطرتى مساوية لسيطرة زيس؟". والواقع أن محاكم الهيليا الشعبية كانت تحتل فى المدينة مكاناً ضخماً، وكان هذا نتيجة حتمية للتقدم الذى أحرزته الأفكار الديمقراطية، فالقضاء قبل ذلك حتى عندما لم يعد احتكاراً للنبلاء كان يتولاه الأريوباجوس والحكام. وحتى عندما أنشأ صولون الهيليا لم يعطها غير اختصاص استئنافى كان يخولها حق الإشراف على الأحكام التى يصدرها الحكام، دون الأحكام التى يصدرها الأريوباجوس، وكان لابد من إصلاح عام ٤٦٢ كى يمنح الشعب نهائياً السلطة القضائية التى استلزمتهما الضرورة التاريخية. ففى نفس الوقت الذى حطمت فيه سلطات الأريوباجوس قصر اختصاص الحكام على سلطة التوجيه؛ أى على مجرد تفويض باستلام عرائض الدعاوى وتولى التحقيق ورئاسة المحاكم المختصة. ومنذ ذلك الوقت لم يعد هناك وسيط بين سيادة الشعب والمتقاضين.

ولكن حقوق الفرد ظلت قائمة بل ازدادت رعاية. والظاهر أن كل مواطن لم يكن يستطيع الاطمئنان إلى مزاولة حقوقه إلا إذا ضمنها له الشعب ببسط سيادته عليها

ولقد بلغت النزعة الفردية حداً نرى معه القضايا المتعددة الطرفين يجب أن يرفعها كل فرد من المدعين على كل فرد من المدعى عليهم، كما أن القضاء لم يكن ينظر عند الأتنيين شيئاً من تلقاء نفسه حتى المسائل الجنائية ذاتها، فلم يكن هناك موظف يقوم برفع الدعوى. ولم تكن هناك غرفة اتهام ولا نيابة عامة تدافع عن مصلحة الهيئة الاجتماعية. ومن حيث المبدأ كان المجنى عليه أو ممثله الشرعى فى رفع الدعوى هو الذى يقدم العريضة ويتناول الكلام فى الجلسة دون مساعدة محام، وجريمة القتل ذاتها كان يمكن أن تظل بغير عقاب إذا لم يتقدم أحد أقارب القتيل كمقتص للضحية.

ومع ذلك فعندما كان الجرم يمس مصلحة عامة، كان كل مواطن يستطيع أن يعتبر نفسه مجنياً عليه، وأن يتقدم لمساعدة القانون. وهكذا نراهم يميزون بين نوعين من الدعاوى، الدعاوى الفردية والدعاوى العامة، وفى حالة الدعاوى الفردية يودع الطرفان الرسوم القضائية كعقوبة رادعة لنزعة التقاضى. وكان للمدعى دائماً حق التنازل وإذا قضى له استطاع أن يحصل فضلاً عن موضوع النزاع على تعويض ولكنه هو الذى يتولى عبء التنفيذ وفى حالة الدعاوى العامة يلزم دافع الاتهام وحده بإيداع المصاريف وإذا تنحى أو لم يحصل على خمس الأصوات على الأقل ألزم بدفع غرامة مقدارها ألف دراهم، ويقع المدان تحت طائلة عقوبات مؤذية للشرف أو مالية، والعقوبات المالية تحصل لمصلحة المدنية ولكن الصراع فى الحالتين يجرى بين الطرفين والقاضى المختص لا يكلف إلا بجمع التصريحات والأدلة المقدمة من الطرفين وأعضاء الهيلىا ليسوا إلا محكمين يحضرون المرافعات كقضاة معسكر.

والإجراءات غير العادية ذاتها تفسح المجال لنشاط الأفراد، ولقد رأينا ماذا كانت تلك القضايا السياسية التى ترفع أمام الجمعية أو المجلس عن طريق الأفراد، وفى حالة التلبس بالجريمة أو الجريمة المشهورة وبخاصة عندما يكون المتهم مجرماً من الطبقة الدنيا أو أجنبياً يمكن أن يتسلل هارباً، كانت للمواطنين عن وسائل معروفة بأسمائها الخاصة، فكانوا يستطيعون أن يقبضوا بأيديهم على المجرم ليقودوه أمام المحاكم أو يقوبوا الحاكم إلى محل وجوده؛ كى يتولى القبض عليه أو يقوموا بتبليغ الحاكم

المختص كى يتولى الأمر. وفى هذه الحالات لم يكن الإعلان السابق ضرورياً وكان يصدر حكم جزئى أو يقضى بالحبس الاحتياطى الذى كان يوقفه تقديم ثلاث كفالات صورية، وأخيراً فى حالة إلحاق ضرر مادى بالدولة نتيجة للخروج على القوانين الخاصة بالتجارة أو الجمارك أو المناجم كان الأفراد هم الذين يتقدمون بالدعوى وكى يتشجعوا على ذلك كانت الدولة تجعل لهم مصلحة فى أحكام الإدانة، ففي القرن الخامس كانوا يتناولون مكافأة قدرها ثلاثة أرباع الغرامة المحكوم بها وفى القرن الرابع نصفها.

وإذا كان مبدأ السيادة الشعبية قد وصل إلى هذا الحد من التشويه فى مسائل القضاء، فإنما كان ذلك لأن بقايا الماضى كانت متأصلة فى مثل هذه المسائل، وهذا ما سوف تزيده ظهوراً دراسة نظام المحاكم والمرافعات.

(٢)

المحاكم والمرافعات

كانت جريمة القتل العمد - بسبب الدنس الذى يلصق بمرتكبيها والذى يخشى انتقاله إلى المدينة كلها - تعتبر دائماً جريمة ضد البشر وضد الآلهة وهى على خطورتها لم يكن من المستطاع أن يقوم بإجرائاتها أمام القضاء أى مواطن بواسطة دعوى عامة، وإنما كان يقوم بها ألصق المواطنين قرابة بالقتيل بواسطة دعوى خاصة، كما أن، لم يكن من الممكن أن يقضى فيها أى نفر من المواطنين وإنما كانت تختص بنظرها المحاكم شبه الدينية التى يرأسها رئيس العبادات القومية وهو الملك.

وكان أقدم تلك المحاكم وأهمها هى تلك التى تنعقد فوق تل أريس إلى جوار الكهف المخصص للآلهة المسماة "إيمينيد"، وهى مجلس الأيروباجوس، وبالرغم من تجريدها منذ عام ٤٦٢ من سلطاتها السياسية، فقد ظلت اسماً ضخماً كما احتفظت بمكانتها المستمدة من ماضيها المجيد. وقد ظلت مكونة من الأركونت القدماء كما ظلت

معتبرة خلال القرون المتتابة "أجل وأعدل المحاكم"، وكان اختصاصها يمتد إلى جرائم القتل مع سبق الإصرار، والجراح المرتكبة بقصد القتل، وحريق منزل مسكون والسم، والأحكام التي كانت تصدرها هي الإعدام في حالة القتل والنفي ومصادرة الأموال في حالة الجروح. وكانت تلى الأريوياجوس المحاكم المكونة وفقاً لتشريع دراكون من واحد وخمسين قاضياً، وكان عددها ثلاث "البالاديون" وكانت مختصة بالقتل غير العمد والتحريض على القتل إذا كان المجنى عليه مواطناً، وتختص بجرائم القتل سواء منها العمدى وغير العمدى، إذا كان المجنى عليه أجنبياً مستوطناً أو غير مستوطن أو رقيقاً وهي تقضى بالنفي لزمن محدد دون مصادرة الأموال، ولكن المحكوم عليه لا يستطيع أن يعود إلى أتيكا إلا بتصريح من أقارب القتيل ثم "الدلفنيون" وهي مختصة - إذا قرر الملك المكلف بالتحقيق أن القتل مشروع أو له ما يبرره - وتلك هي الحالة عندما يُقتل المجنى عليه في الألعاب، وهو يصارع أو في الحرب خطأ أو وهو متلبس بجريمة خاصة بعلاقات غير مشروعة مع زوجة أو أم أو أخت أو الخليفة الحرة للقاتل

وأخيراً في "فريياتيس" على شاطئ البحر كان يحاكم أولئك الذين حكم عليهم بالنفي المؤقت للقتل غير العمدى، ثم عادوا فارتكبوا جريمة قتل جديدة مع سبق الإصرار، وذلك لأنهم لما كانوا لم يتطهروا من دنس الجريمة الأولى، وكان دخول أرض أتيكا محظوراً عليهم فإنهم كانوا يقدمون دفاعهم من فوق زورق أمام القضاة الجالسين على الشاطئ، فإذا برئوا عادوا إلى الخارج، وإذا أدينوا نفذ فيهم الإعدام. وفي النهاية كانت هناك محكمة خامسة للدم مكونة من الملك ومن ملوك القبائل، وكانت تنعقد أمام البريتنيه وفي وظيفتها كما في تكوينها - بنوع خاص - ما يدل على أن أصلها موغل في القدم وهي تحكم غيابياً على القاتل المجهول كما تحاكم في حزم الحيوان والجماد من الحجر أو الحديد أو الخشب الذي يتسبب في قتل رجل قبل أن تطهر الأرض بحمله أو إلقائه خلف الحدود.

وجميع الإجراءات التي كانت مستخدمة في مسائل الدم، كان عليها طابع واضح من القدم، وإذا عفا المجنى عليه قبل أن يلفظ أنفاسه الأخيرة لا يستطيع أحد أن يفعل شيئاً ضد القاتل، ولا طالب بالقصاص حماية المجنى عليه وهم وفقاً لقانون دراكون

الأب والأخوة والأبناء، فإذا لم يوجدوا فأبناء العم وذريتهم، وفي المرتبة الثالثة عشرة أفراد من العشيرة يختارهم الـ ephetes والمجموعتان الأوليان تستطيعان - كما كان الحال أيام الأخذ بالثأر الفردي - أن تعقدا صلحاً مع القاتل ويخلياه من المحاكمة مقابل مبلغ من المال، ولكن كي يعتبر الصلح صحيحاً يجب أن يقبله بالإجماع جميع الأقارب الذين يعترف بهم القانون وإلا تحركت الإجراءات بواسطة الأقارب من المجموعة الأولى يعاونهم أقارب المجموعة الثانية، ثم الحلفاء من الأنسباء والأصهار وأخيراً أعضاء العشيرة والأجنبي المستوطن كان يمثله حاميه أو رئيسه في العمل، والرقيق يمثله سيده.

وكانت الدعوى تُفتح باحتفال مسرحي - فأقارب القتيل يتجهون إلى قبره، حيث يثبتون فوقه حربة ويكون ذلك بمثابة إعلان الحرب؛ فينبني على ذلك صدور إعلان من الملك يقضى بتنحية المتهم عن الأماكن المقدسة، بل وعن الأجورا حتى يوم المحاكمة - وهذا هو الإخراج من حظيرة الدين - ويجري التحقيق في ثلاث جلسات علنية تتعقد لفترة شهر، فاصل بين كل منها - وتجرى المحاكمة في الهواء الطلق حتى ينجو القضاة ومسئولو الاتهام من العدوى التي ينشرها الدنس اللاصق بالمتهم - وفي ذلك اليوم يخلع الملك تاجه - وقبل جميع المرافعات تقدم ضحية يذبح فيها كبش وخنزير وثور أمام المذبح ويقسم الطرفان يمينا معلناً لوقائع الدعوى.

وفي الأريوباجوس كان الطرفان يقفان على قطعتين من الصخر، هما حجر الإساءة وحجر العقاب الصارم، وكان لكل من الطرفين حق تناول الكلام مرتين، وبعد المرافعة الأولى كان المتهم يستطيع أن يتجنب الحكم ضده بالنفي الاختياري والتخلي عن أمواله، وإذا تساوت الأصوات بين الاتهام والدفاع كان المتهم يستفيد مما يسمونه صوت الإلهة أتينا - وذلك تخليداً لذكرى الصوت الذي تقول التقاليد أن أتينا أعطته في صالح أورست. ومن يحكم ببراءته كان ينزل من تل أريس كي يتجه إلى كهف الإمنيد كي يهدئ ويشكر تلك الإلهات بضحية يقدمها، وينحو عام كان لابد للمتهم بالقتل - كي يتخلص من الحرمان الديني الناتج عن الاتهام وهو الحرمان الذي يمد النفي الاختياري من مدة سريانه - من أن يخضع لإجراءات التكفير والتطهير التي تحددها الطقوس وتفسيرات رجال الكهنوت المعقدة.

وجميع المسائل التى لم تكن تدخل فى اختصاص محاكم الدم، كانت تخضع من حيث المبدأ للاختصاص الشعبى، وتلك كانت مهمة ضخمة. ولقد سحب عدد كبير من الخصومات من الحكام ومن الأوروباجوس بواسطة إصلاح إفيالتيس، عندما أدى اتساع الاختصاص التجارى ونمو الإمبراطورية وتقييد السلطة القضائية فى المدن الخاضعة لآتيننا - عندما أدى كل هذا إلى جعل آتيننا مدينة القضايا، فقد كان لابد من التخفيف على المحاكم العادية بتخليصها من التوافه.

وقديماً كان بزيستبراطس قد أوجد نظام "قضاة النجوع" كى تنتظر أمامهم قضايا أهل الريف. ولكن هذا النظام اختفى، ثم أعيد إلى الوجود فى سنة ٤٥٢ - سنة ٤٥٢ فكان هناك ثلاثون قاضياً متنقلاً بواقع ثلاثة عن كل قبيلة، وظيفتهم الانتقال كل واحد إلى ثلث قبيلة للفصل ابتدائياً ونهائياً فى المنازعات التى لا تتجاوز قيمتها عشرة دراخمت - وما تجاوز هذه القيمة كانوا يحولونه إلى المحاكم المدنية العامة.

وكان على جميع الآتينيين البالغين الستين من عمرهم أن يقيدوا أسماعهم فى سجل القضاة كى يزاولوا مهنة القاضى لمدة عام، بعد حذف أسمائهم من القوائم الحربية. وكل مواطن يتهرب من هذا الالتزام يقضى عليه به إهدار الكرامة ما لم يكن قائماً بأعباء وظيفه عامة أو محجوزاً فى الخارج. وكان القضاة مقسمين إلى عشرة أقسام لكل قبيلة قسم وكان لكل قسم مقر ثابت فى محكمة أو معبد. وأما قضاء المحكمين فكان اختصاصه يقود بالإحالة من قضاة القبائل، إما بطريق مباشر عندما كانت تعرض على أولئك القضاة مسائل تتجاوز اختصاصاتهم أو بطريق غير مباشر عندما كان نفس القضاة يقومون بدور الوسطاء بين المحكمين وبين الحكام الذين يطلب إليهم نظر دعوى خاصة متوسطة الأهمية. وكان قضاة القبائل يقتسمون فيما بينهم المنازعات بطريق القرعة وكان نظام التحكيم يوفر مزايا كبيرة للمتقاضين. فهو سريع ومختصر الإجراءات وكان المحكم يتولى التحقيق والحكم وبذلك تخف المصاريف فكل من الطرفين يدفع رسماً زهيداً عبارة عن درخم واحد مقدماً ودرخم مؤخراً وبمجرد أن يلم المحكم بالموضوع يحاول الصلح، فإذا لم ينجح أصدر حكمه وعززه بيمين رسمية -

فإذا قبله الطرفان انتهى الأمر عند هذا الحد، وإذا رفضه أحدهما استأنفه أمام "محكمة الهيليا"، وإذا ادعى أن المحكم قد ظلمه استطاع أن يرفع ضده الدعوى العمومية أمام هيئة المحكمين، وأن يحصل على إدانته وذلك فضلاً عن دعوى إهدار الكرامة التي يعتبر إثباتها بمثابة عزله.

وبالرغم من التخفيف الذي نتج عن نظام "قضاة النجوع" والمحاكم المدنية العامة فإن المحاكم الشعبية قد ظلت مثقلة بعبء القضايا. وفي خلال قرن ونصف ظلت مسألة تنظيم القضاء - بحيث ينهض بمهامه - شغل الديمقراطية الشاغل وقد انقضت في سبيل هذا العمل الشاق مجهودات كبيرة من المثابرة والمهارة.

وكان كل آتيني يستطيع أن يحصل على منصب القضاء في "الهليا" بشرط أن يكون بالغاً الثلاثين من العمر، وأن يكون متمتعاً بطاقة حقوقه المدنية وبالتبعية ألا يكون مدينًا للخزانة العامة. ومن يتولى هذا المنصب دون حق قانوني كان يحاكم بدعوى خاصة سريعة تعرضه لعقوبات متروكة لتقدير القضاة، وإذا حكم عليه بغرامة وضع في السجن حتى الوفاء بالدين السابق الذي سبب المحاكمة وبالغرامة المقضى بها وكانت الدولة في حاجة إلى ضمانات أخرى - فأعضاء "الهليا" كانوا ملزمين بأن يقسموا كل عام يميناً فوق تل "أردتوس".

وصيغة هذا اليمين غير معروفة لنا إلا عن القرن الرابع ومع ذلك فمما لا شك فيه أن عملية حلف اليمين كان مأخوذاً بها منذ زمن طويل، وها هي التعهدات الرسمية التي كان يلتزم بها القضاة "سأعطى صوتي وفقاً لقوانين الشعب الآتيني ومجلس الخمسمائة ومراسيمه، ولن أعطى صوتي لحاكم مستبد ولا لأوليجاركي. وإذا هاجم أحد سلطة الشعب الآتيني أو تحدث أو دفع إلى التصويت ضدها لن أوافق على ذلك ولن أكون في جانب إلغاء الديون الخاصة ولا توزيع الأراضي ومنازل الآتنيين، ولن أرجع المنفيين ولا المحكوم عليهم بالإعدام، ولن أصوت ضد من يقيمون في البلاد لنقيهم نفيًا يتعارض مع القوانين القائمة، ومع مراسيم الشعب الآتيني ومجلسه ولن أقبل هدايا بصفتي عضواً في الهليا لا بنفسى ولا بواسطة غيرى رجلاً كان أو امرأة بعلم منى

ويدون أى احتيال أو مناورة. وسوف أنصت لمتولى الاتهام وللمتهم بحياد مطلق وسأصوب رأى على موضوع القضية المحدد فى دقة، وإذا خُنت الأمانة فليُنزل بى الهلاك أنا وبيتى وإذا وفيت بالأمانة وبررت بقسمى فليكن الفلاح نصيبى".

وفى القرن الخامس كان عدد أعضاء "الهليا" محدداً بستة آلاف، فهو العدد الذى كان يمثل فى نظر القانون العام إجماع الشعب ومن الواجب ألا ننسى أن اسم "الهليا" فى كثير من المدن ظل يطلق على الجمعية، وكان الستة آلاف قاض يختارون بالقرعة من بين المواطنين الذين يستوفون الشروط القانونية؛ وكانت كل قبيلة تقدم ستمائة كانوا يؤخذون على الراجح من النجوع بالنسبة لعدد السكان وكانت عمليات القرعة تجرى بواسطة الأركونت التسعة والسكرتير كل منهم فى قبيلته.

وبعد حلف اليمين كان القضاة يوزعون بالقرعة بين المحاكم المختلفة وبالتالي بين الحكام الذين كانوا يرأسون تلك المحاكم وكانوا يرتبون الأمور، بحيث تكون القبائل العشر ممثلة تمثيلاً قانونياً فى كل قسم. وهكذا كانت لفظة *dicastere* تطلق فى نفس الوقت على المحكمة وعلى أعضائها وكان لفظ *dicastes* يطلق عادة على القضاة، بينما كان لفظ *helisate* يطلق بنوع خاص على القضاة الذين يجتمعون فى الأجورا لتكوين "محكمة هليا المشرعين القديمة". وهكذا كان القضاة يعرفون إلى أية محكمة ينتمون وبأى حاكم يلتحقون خلال السنة كلها، ففلان ينتمى إلى الهليا تحت رئاسة المشرعين والآخر إلى المحكمة القريبة من الأسوار مع الأركونت، وهؤلاء إلى محكمة البرابست مع الأحد عشرة وأولئك إلى محكمة التسعة أو إلى الإبيون وبذلك كانوا يعرفون مقدماً القضايا التى ستعرض عليهم. كما أن المتقاضين لم يكونوا يجهلونهم. وإننا لنتصور متاعب هذا النظام ولكن الذى كان يخفف من تلك المتاعب، ويفت فى عضد الرشوة كان كثرة عدد القضاة الذين يكونون المحكمة.

وإذا كان من الحق أن عددهم لم يكن ستمائة بسبب التغييب المنتظر، فإن عددهم كان بانتظام خمسمائة أو على الأصح خمسمائة وواحد تبعاً للقاعدة العامة التى كانت تنظم انقسام الأصوات بالتساوى، وفى القضايا المهمة وبخاصة القضايا السياسية

كانت تجتمع عدة أقسام لتكوين المحكمة، وقد استدعى الأمر اجتماع قسمين لنظر قضية عامة، بل إننا لنعلم أن بركليس حوكم أمام ألف وخمسمائة وواحد من القضاة. وفى عام ٤٠٤ قررت الجمعية محاكمة بعض المواطنين عن جريمة التآمر ضد سلامة الدولة أمام محكمة مكونة من ألفى عضو، بل إن أنوسيد ليتحدث عن قضية خاصة بعدم الشرعية نظرت أمام ستة آلاف قاض أى أمام الهليا بأقسامها المجتمعة.

وإننا لنتصور الإجراءات الخاصة التى كان يستلزمها عقد تلك المحاكم ولما لم تكن هناك أيام بطالة غير أيام الأعياد وأيام الجمعية فى الراجح أن تلك المحاكم كانت تعمل خلال ثلاثمائة يوم من كل عام. وفى الجلسات الإجبارية كان من المستحيل تقييد الحضور، لأن أحداً لم يكن يقيد نفسه ولإغراء القضاة لم يكن من المستطاع فى النظام الديمقراطي غير الأخذ بعكس الوسيلة المستخدمة فى المدن الأوليجاركية فبدلاً من الحكم بغرامة على الغائبين كان يصرف تعويض للحاضرين، وكانت مكافأة القضاة ضرورة مطلقة وإلا تخلت الديمقراطية عن سيادتها القضائية، وكانت تلك المكافأة تؤخذ بواسطة رجال الحسابات المكلفين بالتوزيع من مصاريف القضاء والغرامات وكانت محددة بأوبولين ثم بثلاثة ابتداء من عام ٤٢٥، وهى فضلاً عن ذلك لم تكن تساوى غير أجر نصف يوم من العمل لو قيس الأجر بتكاليف غذاء الشخص، ولم يكن فيها ما يغرى رجال الريف المقيمين بعيداً بأن يتركوا حقولهم ويقوموا برحلة طويلة ليفصلوا فى قضايا صغيرة لمواطنين مجهولين، بل وللفضل فى قضاياهم هم أنفسهم مما اقتضى إرسال قضاة متجولين. وهكذا أصبح القضاة بنوع خاص من سكان المدن ولكن الأغنياء الذين كان لديهم ما يشغلهم والذين لم يكن فى الأوبولين أو الثلاثة ما يغريهم كانوا يتجنبون الاشتراك فى تلك المحاكم. وكانت أغلبية القضاة تتكون من الطبقتين المتوسطة والدنيا فى المدينة والميناء والضواحي.

وكان البعض يرى فى المكافأة دخلاً لا بأس به إلى جوار دخلهم الضئيل بينما كان الآخرون يرون فى الاشتراك فى المحاكم تمضية لليوم بدون عمل على نحو مريح وفيلوكوليون يرى فيه وسيلة لإضافة حلوى إلى قائمة العشاء وهو يهتز نشوة مقدماً

كلما فكر في الفطيرة المنفوخة التي ستقدمها له زوجته، وفي القبلات التي ستجود بها ابنته على أبيها العزيز، والعجائز بنوع خاص كان يسرهم أن يعودوا بشيء إلى المنزل وهم قضاة الهليا الذين يتذكرون في جوقة أريستوفان، - ريفهم في سعادة ويحركون ذكرياتهم التي ترجع إلى خمسين عاماً، وباستطاعتهم أن يكونوا معاشاً متواضعاً بفضل عمل مشرف قليل المتاعب. وفضلاً عن ذلك فإن السبب المالي لم يكن السبب الوحيد الذي يدعوهم إلى الإقبال على هذه المهنة، فأية فرصة أكثر متعة بالنسبة لأولئك الثرثارين المدمنين من الاجتماعات اليومية التي تعودوها، وأي سرور أحب إلى غورها المبتذل من مداعبات المتقاضين الماكرين وتملقات أشهر الخطباء.

ولما كان هؤلاء القضاة في الواقع محكمين، فإنه لم يكن بد من أن تحضر القضايا بعناية ليوم المرافعة، ومن ثم كان لهذا التحضير أو التفسير أهمية كبيرة لأنه كان يتناول التحقيق كله قبل إدارة إجراءات المرافعة، وكان هذا التنسيق يعود في الأغلبية الساحقة للقضايا إلى الأركونت بالنسبة للقضايا المتعلقة بالقانون الخاص وإلى البوليماركوس بالنسبة للقضايا الخاصة بالأجانب المستوطنين أو الممتازين وإلى المشرعين في القضايا التي تمس المصلحة العامة، وكان الأحد عشر وهم حراس السجون يقدمون القضايا ذات الإجراءات المختصرة التي تستتبع الحبس الاحتياطي وعندما أصبحت آتينا ذات سيادة بحرية وتجارية كبيرة أحست بالحاجة إلى إيجاد قضاة نوى اختصاص خاص للمنازعات التي تتطلب حلاً سريعاً.

والقضاة البحريون الذين ألغى نظامهم بعد عام ٣٩٧ وحل محلهم المشرعون كان يدخل في اختصاصهم بنوع خاص قضايا أصحاب السفن ومتعهدي النقل وعمال الميناء، ثم أضيفت إليها ابتداءً من عام - قضايا إبعاد الأجانب الذين ينتحلون صفة المواطنين. وكان الأيساجوجيس وعددهم خمسة يقدمون المسائل التجارية التي يجب أن يفصل فيها خلال شهر، وهي تشمل أيضاً مطالب المدن الاتحادية الخاصة بمقدار الاشتراك.

وكانت الدعوى ترفع من المدعى نفسه ومعه شاهدان تكفي شهادتهما في حالة المدعى عليه كي يفصل في القضية غيابياً، وكل شكوى كانت تودع مكتوبة بين يدي

المحاكم سواء أكانت الدعوى عامة أو خاصة، وإذا قبلها الحاكم تودع المصاريف فوراً وفى حالة الدعاوى الفردية الخاصة يودع الطرفان مصاريف ثلاث درخمت إذا كانت قيمة الدعوى تزيد على هذا المبلغ، ولكن من يخسر الدعوى يرد إلى من ربحها ما دفعه وأما فى الدعاوى العامة فالمتهم هو الذى يدفع الرسم وهو عبارة عن مبلغ ثابت ضئيل كما يدفع البريتانيا إذا كانت له مصلحة فى الغرامة المحتملة وفى دعاوى المطالبة بالميراث أو الأموال المنتزعة ملكيتها بغير حق يودع المدعى عشر القيمة، فى الحالة الأولى، وخمسها فى الحالة الثانية على أن تضم الأمانة إلى نفس المبلغ.

ويحدد الحاكم يوماً للتحقيق. وفى أثناء ذلك ينشر الطلب ويبدأ التحقيق بحلف يمين يتناول أقوال الطرفين ويحدد موقفهما وتضم صيغة التحرير، إلى الملف وإذا أقر المدعى عليه بأن الطلب مقبول من ناحية الشكل انتقلت القضية نهائياً إلى الموضوع وإلا استطاع المدعى عليه أن يتقدم بدفعين، يقوم الأول على شهادة الشهود والثانى على حجج أخرى وبذلك يقلب الوضع ويصبح المدعى عليه مدعياً، ولا بد من أن يقضى فى الدعوى الفرعية كى تسقط الدعوى الأصلية، أو تستمر فى طريقها ووسائل الإثبات فى وقائع الدعوى هى القوانين والعقود وشهادة الرجال الأحرار وتصريحات الأرقاء التى تنتزع منهم بالتهديد، واليمين الذى يقسمه أطراف الخصومة، كما تضم إلى الملف المستندات الرسمية الأصلية أو صورها والموقع عليها توقيعاً ثابتاً، ومحاضر كافة الأحداث مهما صغرت وبعد انتهاء التحقيق يحتفظ الحاكم بالملف مختوماً داخل صندوق حتى اليوم المحدد للمرافعة، إذا كان الأمر يتعلق بدعوى عامة. وأما إذا كان يتعلق بدعوى خاصة، فإنه يحوله إلى محكم لمحاولة الصلح فإذا فشلت تلك المحاولة وضع المحكم جميع المستندات فى صندوقين منفصلين أحدهما باسم المدعى والآخر باسم المدعى عليه ويضع عليهما خاتمه، ويضم إليهما حكم التحكيم مدوناً على لوحة ثم يسلم الجميع إلى قضاة قبيلة المدعى عليه المكلفين بتقديم القضية إلى المحكمة ويحظر على أطراف الخصومة أن يثيروا فى المرافعة أية وسيلة من وسائل الإثبات كنص قانون أو إنذار أو شهادة... إلخ غير ما أثاروه فى التحقيق.

والحاكم الذى أجرى التحقيق يطلب إلى المشرعين أن يحددوا يوم المرافعة وعدد القضاة الذين سيحكمون وفيما عدا القضايا التجارية التى كان يتعين نظرها فى نفس الشهر كان تاريخ جلسة المرافعة فى الغالب بعيداً، فالجدول كان مزدحماً كما أن التأجيلات كانت تتابع بسبب الخصوم الذين كانوا يلجأون إلى كافة أنواع المناورات وإجراءات التحايل بفضل الأيمان التى كانت تعارضها عبثاً أيمان مضادة وهكذا كانت بعض القضايا تظل متداولة خلال سنوات، وفى النهاية إذا تغيب أحد الخصوم كان المدعى عليه إما أن يقضى عليه غيابياً وإما أن يعفى من الطلبات الواردة فى الدعوى.

وأخيراً يأتى يوم المرافعة وكانت المحكمة محاطة بسياج يقطعه باب تمكن الرؤية خلاله. وكل مرة كانت الدعوى فيها تثير الشهوات؛ كان المتسكعون يتجمعون حول السياج. ومع ذلك ففى عام ٤١٥ عند محاكمة الخارجين على الطقوس الدينية أراىوا فرض نوع من السرية احتراماً للإلهات فمدوا حبلاً على بعد خمسين قدماً من السياج ووضعوا عليه حراساً من الأرقاء العموميين كي يُنحُوا الجماهير بعيداً، وفى الداخل كان يجلس القضاة على مقاعد من الخشب مغطاة بالحصير وفى القاع يجلس الرئيس على منصة من الحجر يشرف منها على الحاضرين وإلى جواره السكرتير أو الكاتب والمنادى وحملة القوس أى القواسون من السكيتيين المكلفين بالمحافظة على النظام وأمامه منصة المرافعات، وعلى اليمين واليسار منصتان أخريان مخصصتان للخصوم حيث يظلون ما داموا لا يتناولون الكلام وفى المسافة الواقعة بين المنصتين توجد منضدة تفرز عليها الأصوات بعد أخذها.

وتبتدى الجلسة فى الصباح الباكر ويجب على القضاة أن يستيقظوا قبل الفجر إذا أراىوا أن لا تضيق عليهم المكافأة، وذلك لأنه فى الساعة المحددة يعطى الرئيس إشارة يقفل بعدها الباب فى وجه المتأخرين، ومن يحضرون فى الميعاد يتسلمون عند الدخول صكاً يستبدلونه عند أخذ الأصوات بصك آخر يقبضون عند الخروج مقابله وهو ثلاثة أوبولات.

وهم يبدعون فى المحكمة كما يبدعون فى الجمعية بتقديم ضحية وبالصلاة، ويعد ذلك مباشرة يأمر الرئيس المندى بقراءة قائمة القضايا المعروضة، وذلك لأنهم ينظرون عدة قضايا خاصة فى الجلسة الواحدة بينما لا ينظرون غير دعوى عمومية واحدة فى الجلسة ثم يقرأ الكاتب عريضة الدعوى أو وثيقة الاتهام والتصريح الذى يعارضها به الدفاع.

وتعطى الكلمة للمدعى ثم للمدعى عليه على التوالى، وكل فرد يتحدث عن نفسه ما عدا غير القادرين من النساء أو القصر أو الأرقاء أو المعتقين أو الأجانب المستوطنين الذين يمثلهم وصيهم الشرعى أو سيدهم أو رئيس عملهم والمدعى عليه الذى لا يستطيع أن يتقدم بمرافعة عن نفسه يطلبها من رجل محترف أى من محرر مرافعات، ويحفظها عن ظهر قلب ولكن لا يجرؤ هو ولا المحرر على أن يعترف بذلك. ومع ذلك فالمتهم بل ومتولى الاتهام يستطيع كل منهما أن يطلب إلى المحكمة السماح له بأن يحل محله صديق أمهر منه فى الكلام ونذر أن يرفض هذا التصريح بشرط أن لا يتناول هذا المحامى أو السندىك أجراً وفى هذه الحالة كان الخصم الأصلى يستطيع إما أن يكتفى بمقدمة من بضع كلمات ثم يترك الكلام لمساعدته، وأما أن يحيط مرافعته بمقدمة قوية أو يتبعها بتفسير تكميلى، وهذا التعاون كان مطرد فى القضايا السياسية وكان أعضاء الهيئات الأوليغاركية يعتبرونه أحد التزاماتهم الأساسية.

وكان من القواعد المقررة فى القضايا الخاصة دون غيرها أن يسمح للمدعى بالتعقيب و للمدعى عليه بالرد مرة ثانية، ولكنه كان لابد من أن يصدر الحكم فى نفس اليوم ما لم تظهر إمارة من زيس كعاصفة أو زلزال يضطر الرئيس بسببها أن يرفع الجلسة، ولذلك كان لابد من الإسراع. وفيما عدا بعض القضايا ذات الطابع العاطفى كالقضايا الخاصة بالقصر والشيوخ إلخ كان زمن المرافعات محدداً فى دقة. وكانت الساعة المائية تقوم بهذا التحديد. وفى الدعاوى الخاصة كان الخصوم يمنحون وقتاً متفاوت طوياً وقصراً حسب قيمة القضية. وفى القرن الرابع حيث أصبح النظام أكثر دقة منه فى القرن الخامس، كان كل خصم يمنح من عشرين إلى أربعين دقيقة للمرافعة

الأصلية ومن ثمان إلى اثنتى عشرة دقيقة للمرافعة الثانية، على ألا يدخل فى ذلك الوقت المخصص لقراءة القوانين والمراسيم وأوراق الملف الأخرى. وفى القضايا العامة التى تخضع فيها العقوبات للتقدير كان اليوم يقسم إلى ثلاثة أقسام ثلث للاتهام وثلث للمتهم وثلث للقضاة.

وحتى عام ٣٩٠ تقريباً كان يجب أن تدلى شهادة الشهود شفويّاً، ولكنه منذ ذلك التاريخ أصبحت تحرر بالكتابة مقدماً ويقروها الكاتب وكان محظوراً على كل خصم وعلى شهوده أن يقاطعوا الخصم الآخر، وذلك ما لم يوافق على ذلك موافقة صريحة أو يوجه هو نفسه إليهم أسئلة وفى هذه الحالة تستمر الساعة المائية سائرة بالنسبة إليه ومثل هذه الحوادث كانت تعطى للمرافعات حياة غريبة، وفى أحيان أخرى كانت تولد انفعالاً عميقاً وتلهب الشهوات فى القضايا الجنائية والسياسية بل وأحياناً فى بعض القضايا المدنية.

وعندما كان المدعى يحس أن الأمور تتطور فى غير صالحه كان يستطيع حتى آخر لحظة أن يسحب شكواه وفى الدعاوى الخاصة كان له أيضاً هذا الحق عند البدء فى إخراج الأصوات من الصندوق لحصرها، سواء أكان ذلك من تلقاء نفسه أو بناء على اتفاق مع المدعى عليه على شروط صلح أو الالتجاء إلى تحكيم خاص، وعندئذ لم يكن يتعرض لعقوبة غير فقد الرسوم المودعة وفى القضايا العامة كان متولى الاتهام المنسحب يعاقب بغرامة قدرها ألف دراهمة وبالحرمان من حق التقدم بعد ذلك بشكوى من هذا النوع، ومع ذلك فإننا نعلم باتفاقات من هذا النوع عقدت بثمن من المال بموافقة الحكام.

وفى خلال المرافعات كان دور القضاة هو دور المحكمين الصامتين السلبيين، وبعد ذلك مباشرة كان المنادى يدعوهم إلى التصويت، وكانوا يصوتون دون مداولة وكانت سرية التصويت تضمن حريته. وفى القرن الخامس كان كل قاض يعطى محارة صغيرة أو حجراً كى يلقيه وفقاً لرأيه فى أحد الصندوقين اللذين يمر أمامهما وبعد عام ٣٩٠

تصوروا نظاماً أضمن سرية التصويت، فكل محكم كان يتسلم قطعتين من البرونز إحداهما غير مثقوبة للبراءة، والأخرى مثقوبة للإدانة، وهو يلقي القطعة التي يريد أن تحسب في صندوق من البرونز والأخرى يلقي بها في صندوق من الخشب، كإثبات على الأخرى وكان المنادى يعلن نتيجة التصويت والرئيس ينطق بالحكم الذي تحدده الأغلبية البسيطة.

وفى حالة البراءة كان الأمر ينتهى عند هذا الحد ولا يبقى إلا توقيع العقوبات على بعض متولى الاتهام أو المدعين وهى عقوبات آلية على القضايا الهوجاء، فمتولو الاتهام الذين لا يحصلون على خمس الأصوات كان يقضى ضدهم كما يقضى على المنسحبين بغرامة وبنوع خاص من إهدار الكرامة، وفى عدد كبير من الدعاوى الخاصة مثل الدفوع التى تقدم ضد الدعاوى الأصلية ودعاوى التواطؤ والدعاوى المرفوعة ضد الأوصياء أو ضد المدينين كان المدعون الذين ترفض طلباتهم يلزمون بأن يدفعوا للمدعى عليهم تعويضاً محدداً بسدس قيمة الدعوى.

وفى حالة الإدانة كان هناك فرضان محتملان والواقع أن القانون الإغريقى كان يميز بين القضايا ذات التقدير والقضايا الخالية من التقدير أى أن العقاب كان أحياناً متروكاً لتقدير القضاة وأحياناً محدداً من قبل بواسطة قانون أو مرسوم بالإحالة إلى محكمة، بل وأحياناً باتفاق سابق بين الطرفين. وبناء على ذلك كان الحكم بالإدانة فى النوع الثانى من القضايا يستتبع العقاب بدون أى إجراء آخر وفى بعض الأنواع من القضايا المحددة على سبيل الحصر كانت المحكمة تضيف عقوبة تبعية إلى العقوبة المنصوص عليها فى القانون بناء على طلب أحد أعضائها وبعد أخذ الرأى عليها فى عملية تصويت خاصة. أما فى قضايا النوع الأول، فكان لابد من إجراء جديد لتحديد مقدار العقاب الجنائى أو المالى، وكان كل من متولى الاتهام والمتهم يقترح جزاء على المحكمة وهذا هو التقدير والتقدير المضاد وكانت تمنح لهما فترة بسيطة من الزمن لتبرير اقتراحهما ثم يؤخذ الرأى فى عملية تصويت ثانية لا يستطيع القضاة أن يدلوا فيها برأى غير الموافقة على أحد الاقتراحين دون أن يكون لهم الحق فى اتخاذ سبيل

وسط، وبينما كان هذا التصويت يتم على نفس النحو الذى تم به التصويت الأول نراهم فى القرن الخامس يستخدمون لوحة مغطاة بالشمع يخطون فوقها خطأ طويلاً أو قصيراً حسبما يرونه من الحكم بالعقوبة الأشد أو الأخف، وهذا الإجراء الذى يرمى إلى الحد من السلطات التحكيمية هو الذى يفسر الحكم على سقراط بالإعدام.

والتشريع الجنائى الذى تطبقه المحاكم كان يقوم عند الرأى العام وفى نظريات الفلاسفة على فكرة التأديب والتعويض أو الردع والدفاع عن الهيئة الاجتماعية، وكان مبدأ المسؤولية يطبق على نحو مضطرد الدقة، وظل يطبق على هذا النحو كما كان يطبق فى العصور السحيقة على الحيوانات والجمادات التى تتسبب فى القتل وكان تعدد العقوبات منصوصاً عليه فى القانون عن الجرائم ذات الجزاء غير الخاضع للتقدير مثل جرائم الاعتداء على الدين والخيانة التى كانت تعاقب بالإعدام وبمصادرة الأموال معاً وأما فى الجرائم ذات الجزاء الخاضع للتقدير، فإن العقوبة الجنائية كانت تنفى العقوبة المالية وكان انعدام القصد وعدم المسؤولية العضوية الطفولة والجنون والغضب والشهوة والإكراه تكون ظروفًا مخففة وكان العود والجرائم التى ترتكب فى احتفال عام أو مقدس تستتبع على العكس قسوة خاصة، وكانت الإجراءات والعقاب تختلف غالباً تبعاً لما إذا كان الطرفان من المواطنين أو كان أحدهما أو كلاهما من الأجانب المتوطنين أو من الأرقاء.

والعقوبات الجنائية كانت الإعدام الذى يقضى به بنص القانون على القتل مع سبق الإصرار والاعتداء على الدين والخيانة كما يمكن أن يقضى به على عدة أنواع من الجرائم المشابهة فى القضايا ذات الجزاء التقديرى - والنفى الذى يحل غالباً محل الإعدام - وإهدار الكرامة الذى كان عبارة عن وضع الفرد خارج الهيئة الاجتماعية ثم خفت وطأته فأصبح نوعاً من التجريد من الحقوق المدنية والاسترقاق الجنائى والسجن الخاصين فى الغالب بغير المواطنين والقاصرين على حالات استثنائية، والجلد الذى كان يوقع على الأرقاء فقط والعقوبات المخلة بالشرف هى الحرمان من القبر - وهى عقوبة يمكن أن توقع بحكم يصدر بعد الوفاة وحرمان النساء الزانيات من التزين

بالحلى ومن دخول المعابد واللجنة التى تصب على بعض المحكوم عليهم غيابياً والتسجيل على نُصب مزرٍ بالشرف كقائمة سوداء، والعقوبات المالية هى المصادرة التامة أو الجزئية للأموال والغرامات والتعويضات.

ويعلن الحكم إلى صاحب الشأن بورقة مكتوبة لتنفيذه، وفى القضايا العامة يسلم الحكم إلى الحكام المختصين مثل الأحد عشر، ورؤساء السجانين والجلاد وإلى الموظفين المكلفين ببيع الأموال المصادرة. وإذا كان الحكم خاصاً بمسألة سياسية أودع فى المحفوظات وفى القضايا الخاصة يسلم الحكم إلى الطرف المنتصر ولا تتدخل الدولة فى التنفيذ إلا فى حدود ما لها من مصلحة تريد المحافظة عليها، والغرامات يحصلها صراف. وإذا كان هناك جُعل يتعين دفعه للإلهة أثينا، فإن جبايته يقوم بها أمناء خزينة الإلهة. وكانت هناك قاعدة عامة فى جميع بلاد الإغريق تقضى بأن يحل الحاكم المقصر محل المدين بغرامة لم تدفع.

ومن حيث المبدأ يعتبر الحكم كتعبير عن إرادة الشعب أمراً نافذاً مسيطراً كاملاً. ومع ذلك، فالتدخل منه لم يكن مستحيلاً فى المسائل الجنائية، فما أبرمه الشعب يستطيع أن ينقضه الشعب على شرط أن تحترم قوة الشئ المحكوم به. وكانت هناك عدة وسائل الموجهة إلى هذه النتيجة، بعضها قانونى والبعض الآخر سياسى، فالمحكوم عليه غيابياً يستطيع أن يعارض فى الحكم خلال شهرين بشرط أن يثبت بالدليل المعزز باليمين أن غيابه كان له ما يبرره من عيب فى الإجراءات، ودعاوى شهادة الزور وأعمال التدليس ودعاوى التقدير كانت تعطى المحاكم فرصة تعويض الضرر الناشئ عن حكم مالى أو تقدم للمحكوم عليه بعقوبة جنائية الواقعة الجديدة التى يستند إليها فى طلب إلغاء الحكم ومن ناحية أخرى كانت الجمعية تحتفظ فى المسائل القضائية كما تحتفظ بكافة المسائل الأخرى بسلطتها العليا، فلها حق العفو، ولكن أحداً لم يكن يستطيع أن يلجأ إلى طلب العفو إلا إذا حصل مقدماً على ما يسمى بالأديا adxia وهو عبارة عن صك بالتعويض لا يصدر إلا بموافقة ستة آلاف صوت وهذا الإجراء الرسمى يسبق

دائماً كل مرسوم بإعادة الاعتبار، وهو وحده الذى يعطى العفو الجماعى قيمته القانونية وهذا العفو الجماعى لا يمنح قط إلا فى المناسبات الغير عادية كإجراء يتطلبه الأمن العام، وهو وحده الذى يحمى من تهمة عدم الشرعية إجراءات العفو الفردى واسترجاع شخص منفى، وإلغاء إهدار الكرامة وإسقاط دين عام. وهكذا استطاع الشعب الأتىنى أن يجد وسيلة للمحافظة على السيادة الجزئية لقضاته الذين ينتدبهم مع الاحتفاظ بالسيادة المطلقة الكاملة التى لم يكن من الممكن أن يتمتع بها غير مجموع المواطنين.

(٣)

خصائص القضاء والقانون

لقد كانت النظم القانونية التى وضعناها هدفاً لكثير من النقد عند القدماء والمحدثين، فما رأى فى هذا النقد؟

إن ما لفت أنظار المعاصرين لا يزال يلفت نظرنا، عندما نقرأ مرافعات الخطباء هو الميل المسرف إلى التحايل فى الخصومة والالتجاء إلى التلاعب بالإجراءات على نحو منفرد. ولقد تساءل أحد خصوم الديمقراطية عما إذا كانت هناك قضايا عامة وخاصة فى جميع بلاد الإغريق الأخرى قدر ما كان فى آتىنا وحدها؟ ومما لا شك فيه أن الأفراد كانوا يذهبون إلى القضاء بسهولة مؤسفة، وأن تقديم الحسابات والطقوس الدينية كانت أوكاراً للقضايا، وأن عدم وجود نيابة عامة كان سبباً فى انتشار طائفة محترفى تقديم البلاغات، وقد كان المؤلف الكوميدي على حق عندما تخيل اسم "ديكاىو بوليس" أى مدينة القضايا.

وإنه وإن لم يكن هناك سبيل لإنكار هذه الواقعة، إلا أنه يتعين مع ذلك تفسيرها، فهذه الحماسة لخوض المعركة ترجع إلى غريزة الكفاح المتأصلة عند الإغريق وعلى العموم عند شعوب البحر الأبيض المتوسط. ولو أننا أرجعناها إلى أصولها وإلى الماضى الذى لا يزال قريباً لرأينا فيها دليلاً على تقدم كبير فى العلاقات الاجتماعية،

فقديماً كان الخصوم يبحث بعضهم عن بعض وسلاحه في يده، وفي خلال القرن السادس كله كنا نرى نزعة الأخذ بالتأثر تغطي أرض "أتيكا" بالدماء، فالإسراف في الخصومات القضائية قد حل محل الإسراف في استعمال العنف، وهو يدل على أن المواطنين قد كبحوا جماح شهواتهم كي يخضعوها للقانون، ووباء مقدمى البلاغات يأتى من أن الآتينيين كانوا لا يزالون قريبين من العهد الذى لم يكن فيه قضاء الدولة إجبارياً وهو شر كان له أيضاً ما يقابله، فإذا لم يكن هناك نيابة عامة فإن القضاء قد ظل مستقلاً عن الحكومة، وحق المواطنين فى تقديم الدعاوى الخاصة أو العامة إنما هو أحد الحقوق الناتجة عن الحرية.

ولكن لنترك المتقاضين كي تلتفت نحو القضاة. وهنا أيضاً لا نجد فى الغالب إلا ما يثير اللوم، فهم ينتقدون المكافأة، فهؤلاء المحكمون الذين يفدون إلى المحكمة بمجرد اعتمادهم كي يستوثقوا من استبدال صك الحضور فى المساء بأبولين أو ثلاثة والذين يتلهفون إلى ميعاد شرب اللبن من القدر يعرضون على النفوس التى تستشعر شيئاً من الحساسية مشهداً منفراً. ونظام توزيع أجور على مئات بل آلاف من المواطنين ألم يكن فيه ما يصرفهم عن العمل المنتج؟ ثم ألم يثقل فى نفس الوقت الميزانية إلى غير حد؟!

وأخيراً أية حكمة تدعو إلى جمع جمهور كبير فى مقاعد القضاء بالمحاكم لقد كان هذا تسليماً بالاختصاص الشامل لغير المختصين، وتنكيلاً بالعدالة بواسطة الجهل بالقانون. ولم يكن من الشاق على المترافعين الماهرين، وعلى محررى المرافعات الخبثاء أن يجادلوا خارج موضوع الدعوى وأن يستشهدوا بنصوص جانبية وأن يتقدموا بتفاسير خادعة مضللة، وكان هناك ما هو أسوأ من كل ذلك، فالالتجاء إلى مبادئ الأخلاق وإلى العواطف الإنسانية كان يمكن المترافعين من التأثير لا فى القضاة الشعبين من نواحي ضعفهم، وإثارة الشهوات، حتى كنا نرى المتهمين يصطحبون إلى جوارهم فوق المنصة أقاربهم وزوجاتهم وأطفالهم مبللين بالدموع كي يثيروا شفقة القضاة وكان الجميع يتظاهرون بالوطنية أو بالإخلاص للديمقراطية كما كانوا ينقبون فى حياة الخصم كي يصبوا على رأسه أقسى أنواع السباب والاتهامات القاسية، وما تكاد قضية تمس السياسة حتى نرى دار المحكمة تتحول إلى جمعية عامة ولم يكن

القضاة يتحرزون من الخضوع للروح الحزبية، فالتحزب كان يتنكر فى ثياب العدالة كما أن القانون لم يكن يستطيع إلا أن يلزم الصمت عندما كان الإحساس بالمسئولية المهنية يحل محله الكبرياء المستمد من السيادة غير المسئولة. كما أنه لم يكن يفصح عن شيء فى عدد كبير من القضايا التى كان يترك فيها للقضاة سلطات تحكمية فى موضوع العقاب. وكان نظام الدعاوى التقديرية يسمح للمحكمة بأن تسوى بين الجرائم البالغة الاختلاف، ولم يكن هناك استئناف. وهكذا نفهم كيف أن آتينا قد ارتكبت بإدانتها سقراط أكبر خطر قضائى.

وهذا النقد الذى لا ننكر قوته يمكن مع ذلك أن تقابله بأنواع من الردود، وهنا أيضاً يجب - كى يسلم حكمنا على نظم القرن الخامس - أن نلقى عليها ضوء الماضى، وألا نقبل أقوال خصوم هذا النظام كقضايا مسلم بها.

فمكافأة القضاة لها أصول بعيدة نجدها فى المدينة الهوميرية، فالشيوخ كانوا يحملون الخصوم على إيداع قطع من الذهب ثمناً للتحكيم المطلوب، ولم يكن "آكلوا الهدايا" المسيطرون فى "بيوسيا" يقومون بمهمة القضاء فيما بعد بالمجان. فلماذا لا تسير الديمقراطية على نفس الخطة، بينما أصبحت التضحية بيوم عبثاً أشد ثقلًا بالنسبة لصغار الناس. أو فضلاً عن ذلك فإن المكافأة كانت بالغة الضالة. وفى العصر الذى وضع فيه هذا النظام فى آتينا وكانت المكافأة أبولين نراها فى هاليكرناس نصف "أكتوس"، أى سبعة أضعاف قيمتها فى آتينا. وفى الحق إن هذه المكافأة لم يكن فيها ما يدعو المواطنين إلى الكسل حتى ولو كانت ثلاثة أبولات، فهى لم تكن تعدو تمكينهم من أن يضيفوا حلوى إلى قائمة العشاء، وإذا كانوا عجائز مكنتهم من أن لا يعتبروا فى أسرهم أفماً لا فائدة منها، وأما الخزانة العامة فلم يكن لها شأن بهذا الموضوع إذ أن المكافأة كانت تدفع من الصندوق الخاص بإيرادات القضاء، فالقضاة كانوا يعيشون من القضاء. وبالجمله فإن مكافأة القضاة لاتستحق اللوم الذى سيوجه يوماً بظاهر من الوجهة إلى مكافأة أعضاء "الإكليزيا".

ولو أن عدد القضاة كان أقل كثرة لكانت مكافأتهم أقل استحقاقاً للنقد، ولكننا عندما نرجع إلى العصر الذى أنشئت فيه "الهلّيا" نستطيع أن نتبين أنه لم يكن من الممكن إنقاص عدد القضاة عما كان عليه. ولقد قصد صولون إلى أن يقيم الشعب كله ضد الأحكام التهكمية التى يصدرها الحكام، عندما أعطاه حق إصلاحها بالاستئناف. ولذلك وجب أن يكون الشعب الشرعى مكوناً فى الهلّيا كما هو مكون فى الجمعية العامة من ستة آلاف مواطن. وكل ما كان يمكن ويجب عمله هو أن تقسم "الهلّيا" عندما تحكم ابتدائياً أو استئنافياً إلى عدد من الهيئات القضائية يكفى كى تنهض بمهمتها. ولقد طبقوا عليها كما طبقوا على غيرها من النظم قاعدة التقسيم العشرى. وهذه الهيئات الضخمة من المحكمين كانت لها مضارها بل وأخطارها، وهذا ما لا يقبل الشك فلم يكن لديها الفقه القانونى، وكثيراً ما كانت تتساق وراء أسباب غريبة عن العدالة البحتة.

ومع ذلك، فلا ينبغي أن نبالغ فى النقد ولا أن نخرج به عن حده، ولقد كانت إدانة سقراط نتيجة محزنة لذلك النظام الذى كان يلزم القضاة بأن يختاروا بين العقوبة التى يقترحها متولى الاتهام والعقوبة التى يقترحها المتهم، وبذلك يمنعهم من أن يتدخلوا فى تحديد العقوبة وتقدير حد وسط. ولقد وجد متولو الاتهام المشقة كبيرة فى الحصول على حكم بالإدانة بالرغم من أن المتهم رفض أن يتقدم بأى استعطاف يمس كرامته، ولقد كان سقراط يستطيع فى سهولة أن ينجو بحياته بأن يعارض تقرير ميلوتوس الذى طلب الحكم بالإعدام بتقرير مضاد كان من المرجح أن ينتهى بعقوبة معتدلة، ولكنه لم يرد وهو فى سن الشيخوخة أن يتنكر لماضيه ورسالته، فأعلن فى غير تحدٍ وبِعِزّة ساخرة أن رجلاً مثله يستحق أن يتناول غذاءه فى "البريتينية" خلال ما تبقى من عمره، أى أن المدان طلب أكبر مكافأة يمكن الطموح إليها، وتحت إلحاح أصدقائه وافق على مضض أن يقترح دفع غرامة قدرها ثلاثون مينا، ولكن القضاة لم يستطيعوا الرجوع عن رأيهم الأول بسبب عقوبة تكاد تكون صورية. لقد أراد سقراط أن يموت؛ فمات.

ولا يجوز أن نسيء استخدام هذا المثل، ولا الأمثلة التى تقدمها القضايا السياسية فى القرن الخامس كى نقول إن الشعب المتولى القضاء فى المحاكم كانت

لديه دائماً نزوات استبدادية، وعلى أية حال فهناك نقد لا يمكن توجيهه إليه وهو الرشوة، فعدد القضاة كان أكبر من أن يُشتري. ولدينا على هذه الحقيقة شواهد ثمينة، فأحد الأوليجاركيين الآتنيين يحجم عن إنقاص عدد القضاة فى المحاكم لأنه يرى إنه "أن من السهل التلاعب عند عدد قليل من القضاة والحصول بواسطة الرشوة على أحكام كثيرة أقل عدلاً". وأول آتيني حصل على البراءة بالرشوة - فيما يقول أرسطو - كان "أنيتوس" فى عام ٤٠٩، وكان هذا الشخص أحد من قاموا باتهام سقراط فيما بعد، وبالجمع بين ما له وما عليه نجد أن المذهب الديمقراطي لم يؤد إلى التنكر للعدالة على نحو أكثر إثارة للنفس مما أدت أو تؤدى إليه المذاهب السياسية والاقتصادية فى أى نظام. ولدينا فى هذا الصدد اعتراف نفس الرجل الأوليجاركى، فهو يعلن أسفه من أنه لا أمل فى تأسيس الثورة على سخط المواطنين المحكوم عليهم بإهدار الكرامة، وذلك لأن مثل هذه الأحكام كان من النادر فى آتينا أن تكون غير عادلة، وهذا تمجيد رائع صادر من عدو للنظام الذى يمقته.

والذى يبقى رغم كل شىء - من الشهرة التى ذاعت عن القضاء الآتيني - هو سرعة تغير ثبات القانون الذى يطبقه. ولقد كانت آتينا - عند رأى الدارج - موطن الفنون والآداب والفلسفة، ولكنها لم توهب قط الملكة الفقهية. ولكن هل من الممكن أنها لم تضع على قوانينها وعلى قضائها كما وضعت على كل شىء طابعها العقلى وحسها العملي؟ وقد جرت العادة عند الحكم على الفقه الآتيني بمقارنة القانون الآتيكى على نحو إرادى أو غير إرادى بالقانون الرومانى، وهم فى الواقع يأخذون على قانون فى معمة فترة الانتقال أنه لم يكن قانوناً تام التطور، ومن النقد ما يعتبر مدحاً، فعدم وجود وحدة، وعدم وجود روح التقنين المنظم، وما يتبع ذلك من عدم ثبات المبادئ والقواعد - كل هذا لم يكن ليحدث لو أن آتينا ظلت وفية فى تعصب لعاداتها وقوانينها القديمة، ولم تأخذ باستمرار فى التمييز بين ما يجب الإبقاء عليه قائماً، وبين ما يجب تجديده وإنه لمن دواعى مجدها أن ظلت فى القرن الخامس الموقد الملتهب الذى تخرج منه الأفكار ليتناولها كل يوم الشعراء والفلاسفة بالطرق والتشكيل، وفى المسرح وفى مدارس السفسطائيين كانت تناقش مسائل قانونية كبيرة، وفى الأورستيا يدعو

"أيسكيلوس" الشعب المهتز بالانفعال، إلى التفكير فى المسئولية الجنائية وفى اختصاصات "الأوروباجوس"، ولأول مرة فى العالم يبحث "بروتاجوراس" عن الأسس العقلية لحق العقاب، وفى دفعة واحدة يكتشفها كلها كى يعارض أو يؤيد قيمتها وأنثيفون يؤلف سلسلة من المرافعات التى لا تعتبر تمرينات على الخطابة القضائية بقدر ما تعتبر نماذج للمحاجة الفقهية الجديرة حقاً برجل يعتبره "توسيديد" مفكراً عميقاً وهؤلاء هم الأسلاف العظام لفقهاء القانون، وهم فوق ذلك لم يريدوا أن يكونوا نظريين فحسب، ولقد كان لبروتاجوراس بنوع خاص أثر كبير، فعندما تأسست فى "توريو" مستعمرة من كافة الأجناس الإغريقية عهد إليه بأن يمدل من أجلها قوانين "زاليكوس" وكان صديقاً حميماً لبركليس، ونحن نعلم أن رجل الدولة والفيلسوف قد قضيا يوماً كاملاً فى مناقشات فقهية لمسألة خاصة بالمسئولية الجنائية.

ونظام القضايا التقديرية قد كان له على الأقل ميزة تمرين قضاة غير محترفين على كافة الدقائق القضائية، فكان يدعوهم إلى عقد مقارنات وأقيسة مستمرة، وبذلك مكنهم مثلاً من أن يدخلوا عدة أنواع من الجنايات والجنح تحت طائلة القانون القديم الخاص بالاعتداء على الدين وبالخيانة، وبذلك أصبح من الممكن الحكم فيها بالإعدام ولكنه على العكس من ذلك مكنهم من تخفيف الأحكام والعقوبات التقليدية تبعاً للأفكار الجديدة والأخلاق الأكثر رفقاً، وقد كان الشعب المزود بسلطة مطلقة وسيادة قضائية تامة لا يقبل أى قيد لا على قسوته ولا على تسامحه، ولكنه كثيراً ما كان يضع سلطنة المطلقة فى خدمة شعوره الإنسانى أكثر مما يضعها فى خدمة فورات غضبه القصيرة المفاجئة، وكان يتخلص قبل كل شئ من الصيغ الشكلية والقواعد المتحجرة كى ينتصر للحقوق الفردية ويبحث عن العدالة.

وقانون آتينا الجنائى كله يسيطر عليه الحرص على تمتع المواطنين بالحق المطلق الكامل فى التصرف فى أشخاصهم، وهذا هو ما يعطى ذلك القانون طابعه الخاص وليس هناك نقد وجه إلى القضاة الآتينيين أكثر من النقد الموجه إلى إسرافهم فى أحكام الإدانة المالية، وهم يلمحون أحياناً إلى أن المنفعة هى التى كانت تدفعهم إلى

هذا الإسراف إذ كانوا يريدون ملء صندوق المكافآت، والواقع أن تاريخ آتينا قد مرت به فترات خطيرة كان لابد فيها من أن يريشوا السهام من كل خشب، كي يغطوا حاجات الخزينة. وحتى في الأوقات العادية كانت المصادرات والغرامات من الكثرة بحيث تثير الريب في سهولة. ولكنه من الواجب أن ننظر إلى الأشياء كما كانت، فالعقوبات المالية كانت تحل محل العقوبات المقيدة للحرية التي تسخو بها المحاكم الحديثة والتي كان الكثير منها يبدو للآتينيين غير ممكن التحمل والحكم بالمصادرة لم يعد يجمع بينه وبين الحكم بالإعدام منذ أواخر القرن الخامس، وبذلك أصبح بمثابة فدية وأنقذ كثيراً من الأرواح. وأما الغرامات فإن كثرة الحكم بها ترجع إلى أن كرامة المواطنين لم تكن تتفق منذ عهد "صولون" مع العقوبات المقيدة للحرية، والسجن والحبس الاحتياطي كانا يليقان بالأجانب المستوطنين، والجلد بالأرقاء، ولكنها لم تكن عقوبات يمكن تطبيقها على الآتينيين حتى ليقول "ديموستين" "أنه لا يجوز المساس بشخص الرجل الحر إلا عند الضرورة القصوى. ولو أننا أردنا أن نعرف الفرق بين الاسترقاق والحرية لوجدناه أوضح ما يكون في أن الرقيق يسأل في جسمه عن عصر كافة خطاياها، بينما الرجل الحر يظل مهما انحطت درجته في البؤس سيداً لشخصه".

ولكن هناك شعوراً آخر يحرك القضاء الآتينى ويحمّله على النهوض بإصلاحات كبيرة، وهو الشعور الإنساني. والإغريق بوجه عام قوم ودعاء إذا قيسوا بجيرانهم من البرابرة، وهم لا يتفنون في العقوبات كما يفعل الآسيويون، وعندهم عنف الغضب ولكن نون وحشية المخمورين كأهل "تراقيا" والآتيونيون يعتزون أكثر من جميع الإغريق الآخرين بأنهم يستشعرون في جميع الظروف نحو المحن ذلك العطف الذي يكون في نظرهم ميزة النفوس المهذبة المثقفة إلى ذلك الحب الإنساني الواسع الذي كانوا أول من سموه بـ "حب البشر". وليكن "الببوسيون" قساة حقودين، فواجب الآتيينيين نحو أنفسهم يقتضيهم أن يكونوا عادلين رحماء، وهم يريدون إذا ذكر قانون يحمى الضعفاء - حتى في أقاصى عالم البرابرة - أن تمجد رقة أخلاقهم، وهذه الرحمة تمتد حتى إلى المجرمين، بل وإلى المحكوم عليهم بالإعدام، فعندما لا يكونون أشراراً وضيعين لا يسلمون إلى الجلاذ بل يسمح لهم بأن يفلتوا منه بالانتحار وأن يطلبوا إلى حارس السجن كأس السم الذي

يضمن لهم نهاية سريعة خالية من الألم، ومن باب أولى كان للبراءة تأثيرها في قلب القضاة.

وفي كل لحظة أثناء تطبيق القانون كانوا يلتفتون إلى إصلاحه، وليس من شك في أن قوانين آتينا كانت بوجه عام معتدلة ومتسامحة وجميلة بإنسانيتها، وكانت في ذلك مصلحة لجمهرة الناس وخاصة لصغارهم. ولكن القوانين لم تكن تتناول كل شيء، كما أن منها ما لم يبلغ قط أو يصلح، بل ظل يلقي على أسره بعض المجرمين مسئوليات مخيفة، وكيف السبيل إلى التجديد في قوانين قدسها الزمن والاسم الذي تحمله؟ والتجديد أمر ضروري كما أن العقل يقضى بأن لا تظل القوانين ثابتة لا تتحول لقد أدى الاتينيون في بساطة واجبهم كقضاة بقلوبهم كبشر، فهم دائماً على استعداد لأن يعفوا، ومتولو الاتهام يحاولون دائماً أن يحذروهم من الإفراط في الإحساس، ويكفي أن تأتي امرأة وأطفال مهددون بمصير مظلّم ويقفوا إلى جوار المتهم ثم يأخذون في الثغاء كي تتأثر المحكمة على الفور حتى يقول الرجل الطيب "هكلوكليون": "ماذا نعمل؟" إننا لنحس بقسوة غضبنا تهدأ درجة. وهذا صحيح فهم جميعاً مثله، وإنهم ليفضلون أن يبرئوا مذنباً عن أن يدينوا معه أبرياء. وبهذه الطريقة ظل القضاء يعدل القانون كما ظل يعدل نفسه بواسطة "محبة البشر".

وفي خلال القرن الخامس نلاحظ الإلغاء التدريجي لكل ما بقي من مسئولية الأسرة وفي سنة ٤٧٩ اعتُبر أحد أعضاء المجلس خائناً فرُجم هو وزوجته وأولاده. وحوالي سنة ٤٦٥ - ٤٦٠ أملت آتينا على الإرتريين قانوناً يقضى بأن يعاقب الخائن بالإعدام هو وأولاده ما لم يبرهن الأولاد على الإخلاص نحو الشعب، أي ما لم يحصلوا على صكوك غفران لا تُرفض إلا في حالة الإجرام الشخصية. وفي عام ٤١١ عندما حكم بالإعدام على "أركيبتوليموس" و"أنتيفون" الأوليجاركيين لم يذكر الحكم أولادهما. ووفقاً لقانون النفي كان جميع أقارب "بيزوستراتس" مهددين منذ عام ٥٠٤ بالنفي. وفي عام ٤٧١ ظل أبناء "تيموستيكل" المنفي يقيمون في هدوء بآتينا ما طابت لهم الإقامة. وفي مرسوم لعام ٤٤٤ - ٤٤٣ كان إهدار الكرامة أي الحرمان من الحقوق المدنية لا

يزال وراثياً، وفي عام ٤١٠ نرى خصماً يقول للمحكمة. "إننا لنراكم أيها القضاة تأخذكم الشفقة من العار الذي يتهدد الأبناء كما يتهدد الآباء المتهمين، وترون الآباء أبرياء من أخطائهم رفقا بالأبناء". ولقد سمح ظرف حاسم للشعب بأن ينتصر هنا أيضاً لمبدأ المسؤولية الفردية والعفو الشامل الذي وضع حدا للحرب الأهلية في عام شمل أبناء الثلاثين مستبداً، وعندما حاول أعداؤهم الشخصيون الخروج على قانون هذا العفو رفض الشعب أن يجاريهم. ولكن يبقى في الحق تعدد استخدام المصادرة التي تعتبر بحكم الضرورة عقوبة جماعية شأنها في ذلك شأن غيرها من العقوبات المالية، ولكننا قد رأينا فيما سبق الحكمة التي دعت الأتنيين إلى الإكثار من هذا النوع من الجزاءات.

لقد كانوا يمسون الأموال كي يتجنبوا المساس بالأشخاص، وقد كانوا فضلاً عن ذلك يحسون في قوة بالآثار الظالمة التي تنجم عن بعض المصادرات، وكانوا يبذلون كل جهد لتخفيف تلك الآثار، فكانوا يتركون دائماً بعض الموارد لمن تمسهم المصادرات عن طريق غير مباشر.

وبينما كان القضاء الأتيني يحقق خيرات الحرية والإخاء للمواطنين، نراه يطبق إلى حد ما مبدأ المساواة حتى على أولئك الذين يلوحون محرومين منه بحكم الطبيعة وهم الأرقاء. فمن الناحية المنطقية كانت فكرة المدينة تجعل من الرقيق ملكاً للمواطنين، أي آلة بغير اسم ولا أسرة وبغير ملكية ولا حقوق. وبنتيجة منطقية أخرى نرى فكرة الديمقراطية التي ترعى دائماً الضعفاء تدفع الشعب إلى أن يتبين أن ذلك الشيء المسمى رقيقاً له وجه بشري وأن تلك الآلة لها روح لأن الرقيق نفسه يجب أن يعامل وفقاً للمحبة البشرية، ولقد أوضح السفسطائي أنتيفون سلسلة القضايا المنطقية التي وصلت بالنفوس الحرة إلى تلك النتيجة الثورية وفي أحد أوراق البردي ما يمكننا من تتبع مراحل تفكيره، فهو يضع كمبدأ أن أبناء الأسر الطيبة ليسوا أحق بالاحترام من غيرهم "إننا جميعاً وفي كل شيء متحدون في المولد"، ولكن شيئاً عندئذ لا يحدد الإغريق والبربري "إننا نستنشق جميعاً الهواء من الفم والخاشيم و....." وهنا تلفت ورقة البردي، ولكننا نجد البقية في تلك الأبيات الشعرية النابضة التي تنطق بها إحدى شخصيات

الكوميديا "إننى يا سيدى، وإن أكن رقيقاً إلا أننى مع ذلك إنسان مثلك، وقد صنعنا من نفس اللحم، وليس هناك رقيق بالطبيعة وإنما القدر هو الذى يسترق الأجسام".

ولقد عملت الضرورات الاقتصادية فى نفس الاتجاه فعمل الرقيق أخذ يتخذ صوراً أكثر رفقاً، فبعض الأسياد الذين لم يكن لديهم عمل لا يترك الأجسام التى يمتلكونها بغير إنتاج، كانوا يؤجرونها إلى أصحاب الأعمال الذين يبحثون عن عمال. وسرعان ما وجدت طائفة تشتري اليد العاملة لمجرد استثمارها، وقبض أجرها من يوم إلى يوم أو من شهر إلى شهر. ولكن العلاقة بين الأرقاء المؤجرين وملاكهم لم تلبث أن أخذت فى التراخى، وعندئذ رأوا من الأبسط أن يتركوا الأرقاء ذوى المهن الفنية يزاولون تلك المهن كما يريدون بشرط أن يدفعوا إلى السيد الذى أصبح من ذوى الريع الجعل الذى يهمله. وهكذا تكونت طائفة من الأرقاء الذين يستقلون فى مساكنهم والذين لا يميزهم عن العمال الأحرار شىء غير الجعل الذى يلزمون باستقطاعه من أجرهم اليومي لسيدهم وهو أوبول أو أوبولان يومياً.

وأخيراً كانت الدولة هى الأخرى تلجأ إلى عمل الرقيق وبخاصة فى تشييد وصيانة المبانى والمكاتب والطرق، مما أدى إلى ظهور طائفة جديدة من الأرقاء المميزين حقاً، فلم يكن لهم فقط الحق فى المسكن الخاص دون أن يدفعوا عنه جُعلاً، بل إنهم بفضل إلمامهم بالقراءة ومعرفتهم للمحفوظات وخبرتهم الإدارية كانوا يقومون بإرشاد الحكام الذين يعينون بالقرعة ويتغيرون كل عام، وكانوا يبسطون على هؤلاء السادة الظاهرين سلطة خفية، وبذلك يصلون إلى القيام بدور مهم.

ومن هنا لا يدهشنا أن نرى الآتينيين يتركون للأرقاء حرية، كان من الممكن أن يحسدهم من أجلها المواطنون الفقراء فى كثير من المدن الأوليجاركية. ومن الواضح أن مصلحة السادة كانت تقتضى منح الأرقاء حرية الكلام التى يرون فيها وسيلة لإصلاحهم، كما أن مصلحة المدينة كانت تقتضى عدم إثارة مشاعرهم فى النواحي التى كانوا يكونون فيها تجمعات ذات خطر. ولكن هناك ما هو أكثر من ذلك، فالآتينيون كان يدفعهم حقاً شعور ديمقراطى، والأوليجاركيون كان يثير حفيظتهم ما يلوح لهم القمة فى الإباحية، وأى امتهان أكبر من أن لا يستطيع الأسياد ضرب الأرقاء أو تنحيثهم عن الطريق العام، لا لشىء غير ذلك السبب المحزن، وهو أنهم يرتدون نفس

الملابس التي يرتديها الأسياد، وبذلك لا يمكن تمييزهم. وهذه هي "فوضى الأرقاء" التي يرى فيها أرسطو خاصية مميزة للديمقراطية، وقد جعل الشعب الآتينى من هذا المأخذ موضع فخار.

فهو لا يسلم بأن يزاول أحد غير السيد حق التأديب الجسماني على الرقيق، وهو لا يسلم للسيد بأن يصل حقه إلى حد الحياة والموت. ومن يقع فريسة لضرب تحكمى مستمر يستطيع أن يجد ملجأ حامياً فى بعض المعابد، وأن يطلب أن يباع إلى سيد آخر. وقتل الرقيق لا يبيح فقط المطالبة بتعويضات، بل يستطيع سيده أو حاميه أن يحصل من "البلاديون" على حكم بنفى القاتل. والرقيق محمى فى شرفه بنفس الدعوى العامة التى تحمى المواطن وهذه قاعدة أكثر إثارة للإعجاب من القاعدة السابقة وذلك بسبب المبررات التى يتفق "إيسين" مع "ريموستين" فى إيرادها عنها "إن كل هذه العناية لا يبذلها المشرع من أجل الأرقاء، ولكنه يرى أن أى فرد يرتكب فى الديمقراطية مثل هذا الاعتداء لا يعتبر صالحاً للحياة المشتركة فى المدينة، وهو يرى من واجبه أن لا يدخل فى اعتباره صفة الشخص المعتدى عليه، بل الجرم نفسه وذلك لأن المدينة هي - فى اعتقاده - المعتدى عليها"، ولكن أحدث الأفكار وأجراها فى القانون الآتينى قد كانت إعطاء الأرقاء ضمانات ضد الحكام وضد ممثلى المدينة نفسها.

وفى جميع بلاد الإغريق كانت لوائح "البوليس" تقضى بتوقيع غرامة على الرجل الحد وجلد للرقيق، ولكن بينما كانت مرأى الجلد متروكة فى جميع البلاد الأخرى لتقدير الحاكم أو الجلاد، فإنهم فى آتينى قد وضعوا حداً أعلى للعقوبة الجسمانية والعقوبة المالية خمسين درهماً وخمسين جلدة. وهذه الجزئية الصغيرة فى التشريع تعتبر أساساً كبيراً بالمبادئ، فالقانون لم يضع - فى حدود الممكن على قدم المساواة ذلك الذى كان من الممكن أن يعاقب فى بدنه، وذلك الذى لم يكن من الممكن أن يعاقب إلا فى ما له فحسب، بل نراه يعترف. لكائن مجرد من أهليته القانونية بحق يواجه به ذلك القانون نفسه ونحن هنا أمام مثل واضح لتلك المتناقضات الخيرة الجميلة الناتجة عن دخول الأفكار الديمقراطية على التشريع القديم وكان الآتيونيون يستمدون منها كبرياءهم النبيل إذ يرون فيها إمارة على تفوقهم الأخلاقى على غيرهم من الإغريق.

وعندما كانت المدن الإغريقية تعمل كى تقيم سلطتها على أنقاض نظام الأسرة وأن تحل الالتجاء الإجبارى إلى القضاء محل الأخذ بالثأر الفردى وأن تجعل مسئولية الجرائم الخاصة فردية كانت كلها تسير معاً بخطى متساوية تقريباً فى طريق القانون، ولكنه عندما حاول "صولون" أن يعطى مبدأ الحرية الشخصية قيمة مطلقة، وأن ينظم دعاوى عامة لحماية الضعفاء، وعندما قوى كلستينيس وبركليس سلطة القضاء الشعبى نرى أننا - وقد دفعناها حماسة الإيمان الديمقراطى - تنطلق فى الطريق الذى ساقتها إليه تقاليدنا مجلية على كافة المدن الأخرى. وفى أواخر القرن الخامس نراها تعترف وحدها للفرد بحرية التصرف فى أمواله عن طريق الوصية، وقد ألغت وحدها امتياز الدولة فى مسألة المسئولية الجماعية، وهى وحدها ندفع الشعور بمحبة البشر إلى حد تحطيم الأساس العقلى لنظام الرق الذى كان يلوح أن المدينة لا تستطيع الحياة بدونه.

الفصل السابع

اتساع المدينة فى القرن الخامس

(١)

الأجانب والمواطنون

إن الفكرة القديمة التي كانت ترى أن الأجنبي يظل عدواً ما لم يُعترف بأنه ضيف، قد تركت أثراً كثيرة في بلاد الإغريق أثناء عصورها الكلاسيكية. فحق المدينة في أن تقوم بغزوات، وأن تغتصب الأشخاص والأموال في أراضى مدينة أخرى، قد ظل قائماً لا يعوقه غير إبرام اتفاق ثنائي رسمي يحظره. وكانت شعوب الشمال الغربى الغليظة تستخدم هذا الحق دون أى تورع. وفي كل مكان آخر كانوا يلجأون إليه إذا لم يوجد لهم طلب يعتبرونه مشروعاً، وبخاصة عندما يعتقدون أنفسهم في حل من الانتقام العادل ومن أخذ رهائن. وفي داخل كل مدينة لم يكن للأجانب غير حقوق محدودة حتى ولو كان وضعهم غير محدد بالقانون وحده بل بمعاهدة، وحتى إذا كانوا يقيمون في المدينة إقامة مستمرة كأجانب مستوطنين، وتلك كانت دائماً المبادئ، ولكنهم خففوا من شدتها في القانون الدولى، وفي القانون العام دون أن يمسا سيادة الدولة.

لقد كانت العادات التي تحتل مكانها بين القوانين غير المكتوبة، وهى القوانين المشتركة بين جميع الإغريق، والتي كانت موضوعة تبعاً لذلك تحت حماية الآلهة، كانت تلك العادات تنظم أصول الحرب، فالمنادون الذين يعطيهم الصولجان حصانة منيعة يلعبون فيها دوراً مهماً. والحرب لا تعتبر عادلة إلا إذا أعلنوها هم، كما أنهم هم الذين يستطيعون أن يوقفوا بين المتحاربين كممثلين للشعب، وأن يعطوا صفة التقديس للمفاوضين الذين يرسلون إلى العدو، وبعد المعركة يجمع المنتصرون الأسلاب في كومة ويعلقون بها أسلحة المنهزمين، وهذه الكومة تقوم حول عمود أو غصن بسيط من شجرة ولا يجوز أن يكون من الحجر أو من البرونز لما كانوا يعتقدونه من أن ذلك يخلد

الضعيفة. وفي هذا تطبيق جميل للحكمة اليونانية التي تقول "عامل عدوك كما لو كان سيصبح صديقك". والمنهزمون يعترفون عادة بهزيمتهم بأن يطلبوا هدنة لدفن موتاهم ولا يستطيع المنتصرون أن يرفضوا هذا الطلب، إلا إذا كان مقدماً من جيش لا يحترم الدين، وإذا لم يتقدم هذا الطلب لسبب قهري كان عليهم - أى على المنتصرين - أن يدفنوا قتلى الأعداء. وعندما تستسلم المدينة يحدد مصيرها تبعاً لشروط الاستسلام ولكن القاعدة تقضى فى الحرب بأن تحفظ حياة المتضرعين، وعندما تؤخذ مدينة عنوة يصبح كل ما فيها من أشخاص وأموال تحت رحمة المنتصرين، فالرجال يمرون على حد السيف، والنساء والأطفال يسقطون فى الاسترقاق، وأما عن الأسرى فإنهم يبدعون أولاً بعملية تبادل، وما يفيض عن التبادل تفتديه فى الغالب المدنية، أو يفتديه الأفراد وإلا بيعوا كرقيق، وأما عن تقسيم الغنائم فقد كانوا يتبعون تقليداً يرجع تاريخه إلى العصور الهوميرية، وإن كان استقطاع الجُعل المخصص للآلهة قد أخذ اعتباره إجبارياً يزداد تأكيداً شيئاً فشيئاً.

ومن البديهي أن قواعد الرحمة والاعتدال كثيراً ما كانت تنتهك، وبخاصة إزاء شعب يغدر بحلفائه؛ فيتخلى عنهم فى الحرب أو ينضم إلى العدو. ومع ذلك فإننا نلاحظ من جهة أخرى أن القواد اللاتينيين أو الإسبرطيين، كانوا يرفضون - وحرب البليبونيزيا فى عنفوانها - أن يستخدموا حقهم إلى النهاية بأن يُنزلوا الإغريق منزلة الرقيق - والدين أيضاً لم يخل من تأثير على أصول الحرب فهم يسلمون بحصانة المعابد بشرط ألا تستخدم لغرض حربى وهدنة الإله التى يعلنها حملة القرابين تحمى الحجيج الذين ينزحون إلى الأعياد الإغريقية من كل اعتداء حتى فى البلد الذى يحتله جيش محارب وعلاوة على ذلك كان الدوريون فى البليبونيزيا متفقين على ألا يقودون حرباً خلال الشهر المقدس المخصص لأعياد كارنيا، بل كانوا يمتنعون عن القيام بأى زحف ضد أى مدينة فى الفترة التى تقع بين إعلانها عن عيدها واحتفالها بذلك العيد. وهذا تخرج كان يستغله البعض أحياناً، فيبيعثوا بتقويمهم على نحو يمكنهم من طلب إرجاء القتال الذى يخشون نتائجه.

وما دامت الحرب كانت تلوح الحالة الطبيعية للعلاقات بين المدن، فإن معاهدات السلام لم تكن غير وقف للقتال، ومعاهدات التحالف نفسها لم تكن تمثل ضمانات أكيدة. وقد اعتبر تقدماً أن تحدد للمعاهدات مدة وإن كان من الممكن أن لا تزيد تلك المدة عن خمس سنوات، ومع ذلك فقد كانت فى الغالب ثلاثين عاماً أو خمسين وأحياناً مائة عام وكان من الأحلام الجميلة أن يفكروا فى سلم دائم.

ومع ذلك فقد حاولوا تسوية المنازعات بالطرق السلمية، وكانت المنازعات بين المدن تعرض أحياناً على التحكيم فمئذ حوالى آخر القرن السابع أو أوائل القرن السادس طلب الآتينيون والميتيلينيون إلى برياندروس حاكم كورنثى المستبد تسوية الخلاف الذى نشب بينهم حول سيجياً وعهد الكورنثيون والكورسيريون إلى تيموستوكل بالفصل فى ادعاءاتهم الخاصة بليكادا، وكانت المدن المتنازعة تختار فى الغالب للتحكيم مدينة ثالثة لا شخصية شهيرة، وفى بعض الأحيان كانت تختار كهنة دلف فعندما تنازعت آتينا مع ميجارا على ملكية سلامين؛ عهدتا إلى إسبرطة بمهمة الفصل بينهما فقضى خمسة إسبرطيين لمصلحة آتينا. وبوجه عام كانت معاهدات السلام والهدنة التى أبرمت فى النصف الثانى من القرن الخامس بين اللاسيديمونيين والآتينيين تنص على أنه فى حالة الاختلاف يجب عليهم وعلى حلفائهم أن يلتجئوا إلى الطرق القانونية وفى معاهدة سنة التزم اللاسيديمونيون والارجيون بأن يطرحوا كل خلاف مهما كانت طبيعته على دولة ثالثة للفصل فيه، ولكنه لسوء الحظ لما كان المحكم لا يمتلك أية وسيلة للتنفيذ الجبرى، فإن الطرف المنهزم لم يكن يقبل دائماً تنفيذ الحكم، فطبية التى قبلت تحكيم الكورنثيين فى فض نزاعها مع آتينا حول بلاتبا، نراها ترفض الحكم الذى لم يأت لصالحها كما نرى الإيليين يرفضون حكماً اقترحه لبريون كمحكم فى مسألة ديون ومثل هذه الوقائع هى التى تفسر فى الراجع سبب اختفاء التحكيم الدولى فى القرن الرابع وعدم عودته إلى الظهور إلا فى العصر الهلينستيكي.

ومع ذلك، فيجب على الأقل أن نعترف بالأثر الفعال الذى كانت تحدثه على نحو أكثر بقاء الاتفاقات المتواضعة التى كانت تهدف إلى وضع حد للمضايقات المتنوعة التى

كان يتعرض لها التجار، عندما كانوا يجازفون بالسفر إلى مدينة أجنبية دون ضمان، وقد كان يحدث حتى القرن الخامس أن تضطر مدينة إلى عقد معاهدة مع مدينة مجاورة كي تحمى رعاياها ضد أعمال العنف وتضمن لهم عند الضرورة حق اللجوء إلى الحكام وإلى المحاكم، وهذا هو ما يسمى بمعاهدة الإقامة.

ولقد وصلت إلينا وثيقة من هذا النوع نطالع فيها أن مدينتين من لوكريدا الغربية وهما شالييون وأويانتيا قد وضعتا حداً حوالى عام ٤٥٠ لنظام عتيق خاص بتبادل الانتقامات، وبدلاً من أن يتم الاتفاق مباشرة بين المدينتين المختصتين كان من الممكن أن يحدث بواسطة مدينة "ثالثة" تعمل كأى مشتركة وتلك هى الحالة التى قامت فيها أرجوس بالتوفيق بين كنوسوس وتيليسوس، بل لقد استدعى الأمر فى أوائل القرن تدخل ساتراب لإرغام مدن أيونيا كي تضمن بعضها للبعض خبرات أمن متبادل. ولا نظن أن هناك فى تاريخ الإغريق واقعة أكثر دلالة من هذه على تعلق الإغريق باستقلالهم الذاتى وعن الفكرة التى كانت لديهم عن ذلك الاستقلال حتى أثناء خضوعهم لسيادة أجنبية.

وبفضل هذه المعاهدات البدائية الخاصة بالإقامة، تعلمت المدن الإغريقية كيف تعقد معاهدات حقيقية تتعلق بالقانون الدولى الخاص، وهى المسماة "سمبولاً"، وكانت الصعوبة الكبيرة تأتى من أن حق الاحتكام إلى المحاكم كان من حيث المبدأ امتيازاً خاصاً بالمواطنين. وقد وجبوا أنفسهم، فى مواجهة هذه الصعوبة منذ أن أخذت تتكون فى المدن التجارية جاليات قوية من الأجانب المستوطنين، ولقد حلوا عندئذ هذه المشكلة بإخضاع الأجانب المستوطنين لقضاء حاكم خاص كان يسمى "كوزم" فى كريت و"بوليماركوس" فى أثينا، ولكنهم إذا كانوا لم يريدوا أن يخضعوا الأجانب المستوطنين على قدم المساواة مع المتقاضين من المواطنين، فإنهم لم يريدوا أيضاً التسوية بين الأجانب المستوطنين بنية الإقامة فى بلادهم وبين الأجانب العابرين أى جميع أولئك الذين لم يكونوا يتوقفون فى بلادهم إلا للفترة اللازمة لتسوية صفقة أو لشحن أو تفريغ حمولة، وأحسّت المدن التجارية بأن مصلحتها المشتركة تقتضى هذا النقص.

جاءت تلك الاتفاقات التي كانت تهدف قبل كل شيء إلى تنظيم إجراءات التقاضي الخاصة بأنواع محددة من القضايا، هي:

١- المنازعات التجارية التي تنشأ بين رعايا الطرفين المتعاقدين أو بين أحد الطرفين ومواطني الطرف الآخر.

٢- الجنح التي يشتبك فيها كمدع ومدعى عليه رعايا مدينة مع رعايا مدينة أخرى.

وعلى ذلك فهذه الاتفاقات التي لدينا منها أمثلة طيبة عن القرن الخامس، كانت تعالج مسائل خاصة يمكن أن توصف بأنها مهنية، ولذلك نرى الإكليزيا الآتينية - بالرغم من تداولها في كافة المسائل الخارجية - تكتفى بالموافقة الشكلية عليها ثم تحليلها للفحص العميق أمام محكمة من قضاة الهيلىا تنعقد تحت رئاسة المشرعين، وكانت تلك الاتفاقات تنص بوجه عام على جعل الاختصاص لمحكمة المدينة التي ينتمى إليها المدعى عليه. وهكذا كان الآتينيون كثيراً ما يضطرون في القرن الخامس إلى التقاضى في مدن لا تنتظر إليهم نظرة طيبة، فقرروا بواسطة مراسيم بسيطة أن يكون الاختصاص في المنازعات التجارية التي تنشب بين الآتنيين ورعايا الإمبراطورية من اختصاص المحاكم الآتينية تحت رئاسة البوليماركوس إذا نتجت تلك المنازعات عن عقود أبرمت في آتينا، وفيما عدا هذا الاستثناء الذي تفسره الظروف السياسية وتفق التجارة والقانون التجارى الآتينيين يمكن القول بأن القواعد المألوفة في هذه الاتفاقات وفي الإجراءات القضائية التي تنظمها تنم عن روح سمحة ودولية بمعنى الكلمة.

وبدلاً من الاستناد إلى المعاهدات المطبقة على جميع المواطنين على جميع المواطنين في مدينتين كان الأجانب يستطيعون تحسين وضعهم بإجراءات فردية من جانب واحد والواقع أن كل مدينة كانت تمنح في سحاء القليل أو الكثير من الامتيازات الكبيرة أو الصغيرة إلى التجار المتجولين، وكانت هناك مراسم كما كانت هناك معاهدات إقامة تمنحها الحصانة التي كانت تمنح للشخص بتطبيقها على أمواله وحقوق تملك العقارات من أراض وبيوت، والإعفاء من الضرائب النقدية والعينية المفروضة على الأجانب خاصة أو الحق في دفع الضرائب النقدية والعينية على قدم المساواة مع

المواطنين. وكل هذه الحقوق لم تكن تمنح إلا كمكافأة على خدمات أدت، ولكن أكبر شرف كان يمكن أن يناله الأجنبي هو "الباروكسينيا" أى ضيافة الأجنبي، وخلال قرون كانت تلك الضيافة وظيفة. فرجال كل مدينة- أفراداً عاديين كانوا أو سفراء- كانوا فى حاجة عندما يمرون بمدينة أخرى إلى أن يجدوا شخصاً يقدم لهم العون والمساعدة. ولهذا المضيف العام الشبيه بالقنصل كانت المدينة تعترف بالجميل بمنح لقب باروكسية الذى كانت تزيده فخاراً عندما يكون شخصية كبيرة بأن تضيف إليه لقب جواد. ولما كان هذا اللقب وراثياً كما أنه منح فيما بعد لكثير من المواطنين فى المدينة الواحدة، ولما كان من يحمله كثيراً ما يذهب للإقامة فى وطنه الثانى، فإن الباروكسينيا لم تعد غير لقب فخري وإن لم يمنعها ذلك من القيام بدورها فى العلاقات الدولية، كما أنها ظلت تحقق لبعض الأجانب الممتازين أسمى مكانة يستطيع أن يحصل عليها الرجال فى مدينة إغريقية عندما لا يكونون مواطنين فيها، وكان الباروكسية يستطيعون أن يصبحوا مواطنين فى سهولة لا تتوفر لغيرهم.

فما هو إذن الحد الدقيق الذى يفصل بين الأجانب من كافة الطبقات مستوطنين وغير مستوطنين، وبين المواطنين؟ وكيف تمنح حقوق المواطن لمن لا يتمتعون بها بحكم الميلاد؟

إننا نلاحظ فى الغالب متناقضات ظاهرية فى مسلك الإغريق، وبخاصة الآتنيين فيما يختص بتملك واستخدام الحقوق المدنية. ففي العصر الهوميرى بالرغم من أن العداوة الفطرية نحو الأجنبي كانت أثارها لاتزال باقية، فإن الملك والرؤساء لم يكن لديهم أى سبب يدعوهم إلى معارضة الترابط بين المواطنين والأجانب، وذلك لأنهم كانوا يدأبون فى البحث لأنفسهم عن التصاهر مع البيوتات النبيلة الفنية مهما يكن أصلها، ولم يكونوا يرون أى مبرر لحرمان أفراد الشعب العاديين المحرومين من الحقوق السياسية من أن يتزوجوا كما يريدون. ولقد احتفظت الأسر الكبيرة بهذا التقليد لزمان طويل حتى فى المدن الديمقراطية نفسها وهكذا نرى أشهر المواطنين فى آتينا يولدون من أمهات أجنبيات. فالمرشح كليستينيس ابن ميجاكليس الألكيميونى كان يحمل اسم جده عن أمه طاغية "سكيون"، وكان لبيزستراتوس ولدان من تيموناسا الأرجية الأصل

وسيمون المولود من إحدى أميرات تراقيا قد تزوج بلا شك من زوجة أركدية، وكانت زوجة توسيديد من "هيجيسيبيل" وكانت تحمل نفس الاسم وتنتمي إلى نفس القبيلة التي تنتمي إليها أم سيمون، وكانت أم تيموستوكل من تراقيا أو أرجوس أو أكارنايا.

وعلى أية حال، فقد كانت أجنبية، وبالرغم من هذا الاتجاه نحو الزواج المختلط، فإن الأوليجاركيات كانت من حيث المبدأ شحيحة في منح حقوق المواطنين، وذلك لأنها لما كانت حريصة على أن تنقص من قيمة هذه الحقوق فإنها لم تكن تميل إلى التوسع في منحها، وبعد سقوط أسرة بيزستراتوس نرى إيزاجوراس رئيس الحزب الأوليجاركى يحذف من قائمة المواطنين جميع أولئك الذين كان الطغاة قد أدرجوا أسماءهم فيها بغير وجه حق، وإسبرطة التي كانت تبعد الأجانب في سهولة لم تكن تمنح شهادات بالتجنس. وهيرودوت لم يعرف غير مثلين اثنين لهذا التجنس في إسبرطة، وفي القرن الرابع نرى إيجينا وميجارا ولاسيديمونيا بل ومدينة صغيرة مثل أوريوس تتشدد في هذه المسألة تشدداً جامحاً. وعلى العكس من ذلك كان التقليد في المدن الديمقراطية يجرى في مصلحة الأجانب على الأقل قبل منتصف القرن الخامس، وقد رأينا صولون يجتذب إلى أتيكا رجال المهن، بمنحهم حق المواطنة. وقد أظهر بيزستراتوس نفس التسامح وأدرج كليستينيس في القائمة التي طهرها خصومه عدداً كبيراً من الأجانب المستوطنين بل ومن الأرقاء.

وقد ظلت الأمور تجري على هذا النحو إلى أن حقق الرخاء التجارى في بيريه وقوة الإمبراطورية البحرية مزايا كبيرة لصفة المواطن، وعندئذ رأى الشعب أن من مصلحته تحديد عدد الشركاء، فرأينا بيركليس نفسه يستصدر قانوناً يقضى بأن لا يعتبر مواطناً الابن الذى يولد لأب أو أم أتيانية، فأصبح حق المواطن امتيازاً لا يمنح إلا في صعوبة. وقد أحيط بإجراءات شكلية معقدة. ومع ذلك فإنهم لم يكتفوا بكل هذه الاحتياطات فكانت الإكليزية تأمر في المناسبات الكبيرة بمراجعة عامة للقوائم المدنية في النجوع، وهذا ما حدث في عام ٤٤٥ - ٤٤٤ كى يمنعوا الدخلاء من الاشتراك في توزيع غير عادى للقمح.

إذن، فالشعب لم يكن قط يجنح - فى القرن الخامس - إلى إساءة استعمال الحق الذى احتفظ لنفسه به، فى أن يمنح الأجانب حق المواطنين، فكان يمنحه إما إلى أفراد، وإما إلى طوائف ولكنه كان يمنحه دائماً عن بينة. حتى لقد اضطر بركليس أن يطلبه لابنه الذى كان هو نفسه قد حرمه بقانون من هذا الحق، وهو ابن أسبازيا الميليزية. ولقد حصل عليه فى سنة ٤٠٩ ترازيبولوس الكاليدونى مكافأة له على عمله المجيد بقتل فرينيكوس روح النحس المحركة للأربعمائة. وفى سنة ٤٠٦ رفع إلى مرتبة المواطنين جميع الأجانب الذين تطوعوا كمجدفين فى الأسطول الذى انتصر عند جزر الأرجينيز وفى عام ٤٠١ - ٤٠٠ كل الذين خفوا إلى فيليه كى ينضموا إلى محررى الديمقراطية.

وأهم من كل ذلك ما كان من الممكن أن يؤول إليه منح الحقوق المدنية لجميع أعضاء جالية أجنبية، أو على الأقل لأعضاء تلك الجالية الذين يطلبون تلك الحقوق، ولكن هذه الحالة لم تعرض إلا فى ظروف استثنائية. وفى منتصف القرن الرابع نرى الدلفيين اعترافاً بالجميل للهدايا الفاخرة التى أرسلها إليهم كريزوس - يقررون منح حق المواطن لجميع الليديين الذين يطلبونه فى المستقبل، ولكن هذا القرار كان عرضاً فخرياً لم يكن من المتوقع أن تكون له نتائج، ولكن الأمر يختلف فى القرن الخامس عندما نرى الآتينيين تدفعهم المصلحة السياسية إلى تقرير استثناءات من قانون ٤٥١ - ٤٥٠ لمصلحة بعض المدن، فنراهم يمنحون لأهل جزيرة إيبيا لا حق المواطن كله بل جزءاً أساسياً من هذا الحق وهو الإيجاميا أى التزاوج، وبذلك يعترفون بشرعية الزواج بين الآتينيين ونساء إيبيا أو بين الآتينيات ورجال إيبيا، ويمنحون بالتبعية حق المواطن للأبناء الذين ينتجون عن هذا التزاوج.

وفى أثناء حرب البولونيزيا ذهبت آتينا إلى أبعد من ذلك ففتحت أذرعها لاستقبال سكان المدن التى قاست من أجلها. وفى سنة ٤٤٧ نرى البلاتينيين الذين ألبسوا إلى آتينا بعد تحطيم مدينتهم يمنحون حق "المواطن". وبعد أن فحصت السلطة القضائية حالاتهم الفردية، وزَّعوا بين النجوع والقبائل ووضعوا على قدم المساواة مع الآتينيين فيما عدا حق الوصول إلى منصب الأركونت وإلى مناصب الكهنوت. وفى سنة ٤٠٥ بعد هزيمة إيجوس بوتاموس أرادت آتينا أن تكافئ ساموس على وفائها، فوضع أهلها فى مستوى الآتينيين مع احتفاظهم بدستورهم وقضائهم واستقلالهم الذاتى. وبذلك

استهلوا سياسية كان من الممكن أن تغير الاتحاد الآتينى تغييراً تاماً، بل وأن تغير مجرى التاريخ، لو أنها لم تمل في آخر لحظة نتيجة لحالة تدعو إلى اليأس، بل اتخذت من قبل وطبقت على نحو واسع.

ولكننا قد أسهبنا الإسهاب الكافى عن الوسائل التى استخدمها الإغريق فى القرن الخامس كى يخففوا فى القانون الدولى والقانون العام والخامس من حدة التعصب القديم ضد الأجنبى، مع عدم المساس بالاستقلال الذاتى للمدن، ولنتظر الآن كيف استطاعوا أن يجمعوا المدن التى كانت ذات سيادة فيما مضى فى عصب أو اتحادات دائمة دون المساس بتلك المدن.

(٢)

العُصب الكبيرة (سيماكيا)

لقد تكونت فى القرن الخامس عصبتان كبيرتان تعتبران محاولتين جريئتين لوضع حد لعزلة المدن. ولما كانت على رأسهما لاسيديمونيا وأثينا، فقد كان من الممكن أن تبدأ عملاً جميلاً فى التوحيد لو أن المنافسة التى أثارت إحداهما على الأخرى لم تؤد إلى خلود التجزئة.

أ - العصابة اللاسيديمونية

إن العصابة اللاسيديمونية التى لعبت دوراً كبيراً خلال قرنين لم تحظ قط بالرغم من ذلك بتنظيم قوى حقاً، ولقد أنشأتها إسبرطة حوالى منتصف القرن الرابع بعد الاستيلاء على مسينيا، وبعد هزيمة أرجوس، فاحتفظت دائماً بطابعها الحربى الأصيل وبالروح الأوليجاركية التى ترجع إلى نشأتها. وبعد أن امتدت إلى كورنثه بعد سقوط عشيرة كيبسيليس وإلى ميجارا بعد سقوط تياجينيس، وربما إلى أثينا خلال برهة من الزمن بعد سقوط عشيرة بيزيستراتس، وكانت إسبرطة تستمد منها قوة ضخمة ولكن

دون أن تجرؤ على المساس باستقلال المدن الذاتى، بل ولا على وضع فرق جيوشها تحت إمرة الضباط الإسبرطيين. وعندما وقع الغزو الميذى رأت العصابة الأنظار تتجه إليها من كافة المدن التى أخذت تعد نفسها للمقاومة، وهكذا تحولت من تلقاء نفسها إلى عصابة لجميع الإغريق الذين عهدوا بالقيادة العليا إلى الإسبرطيين فى البر والبحر، ولكن هذه العصابة الجديدة التى لاح أنها توحد أكبر جزء من بلاد الإغريق.

كانت أقل صلاحية من القديمة لتحقيق المركزية، فالوفود التى اجتمعت فى البرزخ لم تستطع أن تتفق إلا على الفرق التى ستقدم، وعلى البعثات التى سترسل إلى المستعمرات، والأيمان التى ستتبادل، واللغات التى ستطلق ضد المدن الخائنة للقضية الوطنية، ثم اختفت ولم يعد هناك غير تذكر اشتراك الإغريق فى العمل وغير مجالس حرب يتداول فيها القواد تحت رئاسة القائد الإسبرطى العام، وبعد النصر استطاع الأثينيون دون الخروج على أن التزام ودون التحلل من أى عهد ودون الانفصال عن العصابة أن يؤسسوا عصابة منافسة، ولم تأسف إسبرطة عندما انطوت خلف البرزخ، وأرادت على الأقل أن تحكم قبضتها على البليونيزيين، والراجح أنه قد تم حوالى منتصف القرن الخامس ذلك الإصلاح الذى سوف تظهر نتائجه بعد ذلك بنحو عشرين عاماً.

وكان اسم العصابة الرسمى هو "اللاسيديمونيون وحلفاؤهم"، أو "اللاسيديمونيوس والمتحدون معهم"، وهو يدل على نظام ثنائى، وعلى تبعية المدن غير المسماة للمدينة المسيطرة، كما يدل على وجود الاتحاديين الذين لا يرتبطون مع إسبرطة فحسب بعقد ذى طرفين، بل يرتبطون أيضاً فيما بينهم بروابط متبادلة. وإذا كان هذا النظام لا يفيد تحالفاً بسيطاً فإنه لا يفيد أيضاً قيام دولة اتحادية، وإنما يفيد قيام عصابة من المدن المتفقة على ضرورة القيام على نحو مستمر بعمل مشترك نحو المدن الأخرى مع الاعتراف لأقوى مدينة من بينها بالتفوق أو السيطرة، فليس هناك حق للمواطن خاص بالاتحاد كله، والعصابة لا تصدر أوامر للمواطنين؛ وإنما تصدرها فقط فى حالات محصورة محددة إلى السلطات فى المدن المشتركة. وهذه المدن مضمون لها الاستقلال الذاتى. وهى تحتفظ بدستورها وقوانينها وإدارتها وقضائها. وهى فوق كل ذلك تقيم بينها من العلاقات ما يلائمها وهى فى الغالب علاقات عدائية.

وعبئاً حاولت إسبرطة تغليب مبدأ التحكيم لتسوية منازعتهم وقد يحدث أن يلجأ إلى السلاح. حتى لنرى العصبية تضطر إلى أن تحظر على كل مدينة اتحادية الدخول فى حرب ضد مدينة أخرى أثناء القيام بحملة اتحادية. وفضلاً عن ذلك فبالرغم من أن إسبرطة لم تكن تستطيع قانوناً أن تتدخل فى السياسة المحلية، فإننا نراها تعمل باستمرار فى الاتجاه الأوليجاركى، إما بالمثل الذى تضربه وإما بضغط أدبى بل وأحياناً بالقوة السافرة ولكن هدف العصبية الأصلى هو الدفاع المشترك حتى ليكن القول بأن المجلس وهو أداتها الرئيسية لم يكن ينعقد قط إلا للاتفاق على إعلان حرب أو هدنة أو اقتراحات سلم، ومن ثم فلم يكن له وجود دائم، وعندما تقضى الظروف كانت إسبرطة تدعو المدن كى ترسل إليها ممثلين التداول فى المسائل المشتركة.

والطريقة التى أعلنتها فى الحرب على الأثينيين فى عام ٤٣٢ توضح الحقوق التى كانت لكل من اللاسيديمونيين والحلفاء، فالكورنثيون هم الذين ابتدأوا فأرسلوا ممثليهم إلى إسبرطة كى يتهموا الأثينيين بالخروج على المعاهدات، ولكن هذا الإجراء لم يكن كافياً لتحريك المجلس، وإنما أخذ الكورنثيون يعرضون أسبابه شكواهم أمام جمعية الإسبرطيين ورد عليهم سفراء أتيناء وكان لابد من أن ينسحب الأجانب كى يتحول هذا الاجتماع غير العادى إلى جمعية عادية، وتداول الإسبرطيون فيما بينهم ثم قرروا الحرب، ولكن هذا القرار لم يكن نافذاً إلا بالنسبة للاسيديمونيين وبقي الحصول على موافقة الحلفاء الذين تستدعى إسبرطة ممثليهم المزودين طبعاً بتفويض محدد، ويجتمع هؤلاء الممثلون تحت رئاسة الإيغور، وكل مدينة مهما تكن أهميتها لا تمتلك غير صوت واحد. والمدن الصغيرة تميل إلى التصويت فى الاتجاه الذى تتخذه الدولة المسيطرة وهكذا أعلنت الحرب أغلبية كبيرة، وفى هذه المرة كان القرار قد اتخذ وأخذ المجلس على الفور يعد الأهبة للتجنيد.

وهكذا لا تستطيع قرارات الحلفاء أن تتغلب على قرارات اللاسيديمونيين، ولكن القرارات العامة لها قوة القانون، وهى ملزمة لجميع المدن. وكان هناك قسم قديم يلزمهم باحترام قرارات الأغلبية ما لم يقيم عائق من الآلهة أو من الأبطال، وبمجرد أن يتخذ المجلس قراره ينتهى دوره وينحل نون أن يترك وراءه لجنة تنفيذية.

واللاسيديميونيون وحدهم هم المنوط بهم تنفيذ القرارات المتخذة. بل إنهم مفوضون- فى حالة الاستعجال كى يدافعوا عن مدينة ضد اعتداء مفاجئ؛ أو يؤدبوا مدينة انشقت على العصبية- أن يخوضوا الحرب وأن يستدعوا الفرق التى يرونها ضرورية نون استشارة سابقة للمجلس. ولكنه من الواجب أن تكون حالة القوة القاهرة ثابتة وذلك لأن روح الاستقلال الذاتى كانت بالغة الحساسية. والالتزام بإرسال جنود استجابة لأمر رئيس أجنبى يشبه شعباً قوياً أقسى أنواع التبعية إذلالاً.

وفى الأوقات العادية يرسل اللاسيديميونيون رسلاً يعلنون لكل مدينة عدد الجند الذين يجب عليها أن تقدمهم، وموعد البدء فى الحرب. وأما بالنسبة إليهم هم فكل شىء تعده الأبللا ومعها الإيفور. وفى أثناء الحرب الميدية كانت الفرق موضوعة تحت قيادة رؤساء معينين من المدن، وفى أثناء حرب البليبونيزيا كان على رأسها منذ يوم استدعائها ضباط من هيئة أركان حرب إسبرطة يسمون "قواد الأجانب" xenago ولما كان مبدأ الاستقلال الذاتى يتعارض مع تقرير فريضة اتحادية، فإن كل مدينة كانت تتولى الإنفاق على جنودها، ولا تدفع عند الحاجة غير مساهمات اختيارية.

والخلاصة أن المنظمة التى كانت تقودها إسبرطة تستحق أن يسميها المؤرخون حيناً بالعصبية اللاسيديمونية وحيناً بالعصبية البليبونيزية، وذلك لأن سيطرة إسبرطة القوية كانت ملزمة للمدن فى المسائل الدبلوماسية والحربية، ولكنها تركت لها استقلالاً حقيقياً فيما عدا ذلك.

ب - الاتحاد الأثينى

لقد أعطى الاتحاد الأثينى الذى تكون فى داخل العصبية الإغريقية العامة فى عام ٧٧٨ ولم ينفصل عنها رسمياً إلا بعد عام ٤٦٤ - أعطى هذا الاتحاد للإغريق أكثر مما أعطت العصبية اللاسيديمونية، مثلاً لما يمكن أن تكون عليه الوحدة السياسية لعدد كبير من المدن تحت سيطرة مدينة واحدة.

بعد الانتصار فى ميكا، نرى سكان الجزر الذين نقضوا نير الفرس ينضمون إلى العصبة الإغريقية العامة، ولكن اللاسيديمونيون الذين ملوا الحرب البحرية عهدوا إلى الآتينيين بمهمة حماية الإيونيين المقيمين فى القارة. والفرق واضح بين الخدمات التى أداها الأسطول الآتينى للقضية المشتركة، وبين الخيانة فى طموح بوزيناس الإسبرطى الذى دعا قوات المدن الواقعة على ساحل بحر إيجه فى خارج البليبونيزيا إلى أن يقدموا للآتينيين الزعامة والقيادة العليا طوال مدة الحرب. ولم يلبث هذا الحلف بين المدن البحرية أن انقلب إلى اتحاد كان مركزه معبد أبولون فى جزيرة ديلوس. وقد شمل إيبه وجزر السيكلاد وجزر الشاطئ الآسيوى وموانئ إيونيا وإيوليدا، والهلسبون، والبروبونتيد، ثم معظم الموانئ الإغريقية فى مقاطعة تراقيا، وفيما بعد موانئ كاريا.

وفى البدء كان اتحاد آتينا البحرى يشبه فى نواحي عدة من نظمه عصبة بيلوبونيزيا الغاربة، وفى اسمه الرسمى "الآتينيون وحلفاؤهم" ما يدل على طابعه الثنائى، وحق المواطن فيه ليس مشتركاً، وهو لا ييسط سلطاته على الأفراد إلا بواسطة المدن المعترف لها بالاستقلال الذاتى. وأداته الرئيسية هى المجلس الذى تتساوى فيه جميع الوفود عند التصويت، ولكنه يحمل منذ البدء طابعه المميز. وبما أن هدفه لم يكن الكفاح ضد كل معتد بل الحرب ضد الميديين فحسب، كما أنه كان مكوناً من المدن الحربية فقط فإنه كان فى حاجة إلى أسطول كبير، وإذا كان من السهل ومن المفيد طلب أساطيل متكاملة من المدن الكبيرة، فقد كان من الحمق أن يطلب إلى مدن المرتبة الثانية أو الثالثة سفينة، بل ولا عدة سفن، وذلك لأن هذه الوحدات ستكون متناثرة وغير متكافئة بحيث لا تؤدى أية خدمة. ولذلك كان لابد للمدن التى لا تؤدى التزامها الاتحادى بتقديم سفن من أن تفقدى هذا الالتزام العينى بالمال.

وهكذا كان للاتحاد دائماً خريضة تمولها فريضة سنوية تسمى "فوروس phoras". وقد أتى أرسيتيد عملاً عظيماً، بل معجزة حققة من الحكمة السياسية، عندما قام بحصر موارد هذا العدد الكبير من المدن وتقدير مقدرة كل منها فى دفع الفريضة، وتوزيع جملة المبلغ اللازم عليها وقدره ٤٦٠ تالنتاً، وكل ذلك مع إرضاء الجميع، ولكن بمجرد

أن اختفى الفرس من بحر إيجة أخذت المدن الاتحادية تتساعل عما يدعوها إلى الاستمرار في القيام بالتزاماتها، وأخذ يزداد في سرعة تعارض المصالح بينها وبين مدينة القيادة، ولم يعد يقدم سفناً غير عدد قليل من المدن، وكلما نقصت الموارد البحرية للاتحاديين أخذت أثينا تزيد في مواردها الخاصة.

وبالرغم من أن الفريضة كانت في النادر أعلى، بل وكثيراً ما ظلت أدنى من المجموع الذي حدده أرسيتيد، وبالرغم من توزيعها على عدد أكبر من المدن - فإنها قد كانت مع ذلك موضع شكوى وأنين. ولم تكن لأثينا أية رغبة في التدخل في منازعات المدن الداخلية أو الاعتداء على استقلالها الذاتي، ولكن عندما ينتهي الأمر إلى الحرب الأهلية ويأخذ أنصار الأوليجاركية في مفاوضة إسبرطة، كان لابد من الاستجابة لنداء الديمقراطيين، وعندما يؤدي سوء النية إلى الانشقاق، كان لابد بعد عملية القمع من اتخاذ احتياطات للمستقبل. وعندما يصبح التأخر في الدفع فضيحة كان لابد من اللجوء إلى التنفيذ الجبري. وهكذا تحول الاتحاد الآتيكي الديلوسي إلى إمبراطورية أثينية. وفي اللغة الدبلوماسية ظلت أثينا تتحدث عن الحلفاء أو "الاتحاديين" أو تستخدم لفظ "مدن" الدارج الغامض، ولكن اللغة العامية كانت تتحدث عن "الرعايا"، ودافعى الفريضة. وابتدأ التحول في عام ٤٦٩ عندما ضربت نكسوس المثل فانشقت، وأصبح هذا التحول حقيقة واقعة في عام ٤٥٤ عندما تقرر نقل الخزائن إلى الأكروبول بأثينا، ووضعها تحت حماية الآلهة أثينا بعد أن كانت مودعة في معبد أبولون بديلوس وإن يكن يديرها موظفون أثينيون. وقد اتخذ هذا الإجراء بناء على اقتراح أهل ساموس، وكان هذا العمل هو بلا ريب آخر إجراء اتخذته المجلس الاتحادى الذى لم نعد نسمع عنه بعد ذلك.

وتحولت جميع نظم العصابة من نظم اتحادية إلى نظم إمبراطورية، فقديمًا كانت المعاهدات الثنائية هي التي تحدد مركز المدن، وكانت الإجراءات العامة تصدر بها قرارات من المجلس، وكانت مهمة الإكليزيا الأثينية تقتصر بلا ريب على اعتماد هذه الإجراءات وجعلها تنفيذية، ولكنها أصبحت بعد التحول تنظم كل شىء، فالمدينة النائرة

التي تجبر على التسليم، والمدينة المضطربة بالمنازعات الداخلية تمنح الفرصة للمدينة المتولية القيادة كي تتدخل في أمورها، وفي أية مناسبة، ولأية حجة يحرر الأثينيون للحلفاء مواد الدستور وقواعد إداره الداخلية ونصوص الاتفاق بين الطوائف، ولدينا سلسلة من الوثائق تظهرهم وهم يشرعون للمدن المتمردة أو المثيرة للشبهات. وما أن استطاعت السلطة المركزية أن تدرب المدن على تلقي الأوامر حتى رأت من الأوفق ضمها في مجموعات بحسب مواقعها. وقد خلقت في عام ٤٤٦ - ٤٤٥ خمس مجموعات، هي جزر مكاريا وإيونيا وهلسيون وتراقيا، ولم تتردد عندئذ في أن تتخذ قرارات تنطبق على مجموعة بأكملها ثم انتهت بأن أخذت تشرع للإمبراطورية كلها، فأخذت تصدر قواعد عامة للإدارة الداخلية ولدفع الفريضة والبواكير المستحقة لإلهات أوليزيس ولوحدة العملة.

وقد أدخل تعديل له مغزاه على صيغة القسم الذي كانت المدن الاتحادية تتعهد بمقتضاه بعدم الانشقاق. فحوالي عام ٤٦٥ كانوا لا يزالون يرتبطون إزاء "الأثينيين والحلفاء" ولكنهم أخذوا ابتداء من عام ٤٥٠ يتعهدون بالإخلاص والطاعة "للشعب الأثيني". والأمر لم يعد أمر مدن اتحادية تتعهد بتبادل العون ضد الميديين، بل أمر مدن تابعة تلتزم بأن يكون لها نفس الأصدقاء ونفس الأعداء الذين للمدينة صاحبة القيادة، وأن تقدم لها فرق الجند لتقاتل في إيجينيا وساموس وضد البليونيزيين وضد سيراقوزا. ولم يعد الأمر خاصاً بدفع مساهمة في ديلوس لتحقيق الدفاع المشترك - بل أصبح أمر فريضة ترسل إلى أثينا، وكل مدينة تقدر عليها الضريبة بواسطة البولية الأثيني تبعاً لتقديرات موظفين أثينيين، ودعاوى المطالبة بهذه الضرائب كانت تقدم إلى القضاء الأثيني بواسطة موظفين أثينيين آخرين. وكانت المبالغ المحددة يحملها مندوبو المدن في أعياد ديونيزوس الكبيرة، حيث كانت تدفع إلى المحصلين، وهؤلاء يسلمونها إلى أمناء خزانة الإلهة، تلك الحارسة اليقظة التي تستحق مقابل ما تبذل من جهد؛ جزءاً من ستين من مجموع المبالغ المحصلة، وكل مهلة للدفع تعتبر امتيازاً لا يمكن منحه إلا بواسطة الإكليزيا، وكل تأخير لا مبرر له يستتبع عقوبة تضاف إلى الفريضة الأصلية باسم الفريضة الإضافية. وكى يحصل على الفريضة كان الشعب الدائن يرسل

محضرين يقومون بعمل المحصلين، وإذا توقعوا مقاومة كلف بالتنفيذ القواد على رأس وحدة من الأسطول، وكان ما يزيد هذا الإجبار ثقلاً على النفوس أن حصيلة تلك الفريضة لم يعد استخدامها قاصراً على بناء الأسطول وصيانتها.

وقد وضع بركليس مبدأً يقول بأن المبالغ المدفوعة من المدن تكون ثمناً جزائياً لتولى أثينا الدفاع عن تلك المدن بأسطولها الخاص. وما دامت هذه المدن تعيش فى سلام، فإن أثينا حرة التصرف فى خزينة الاتحاد. ولقد كانت هذه النظرية موضع نزاع كثير من المختصين، وموضع نزاع الأوليجاركيين فى أثينا، ولكنها انتصرت ولا بد أن مديرى الفريضة الاتحادية قد ساهموا جزئياً فى نفقات المبانى التى أقيمت فوق الأكروبول وهم وإن لم يقوموا بتسليم مبالغ كبيرة فى كل دفعة تقدم لهذا الغرض، إلا أنه مع ذلك كان شيئاً عجيباً من حيث المبدأ أن تساهم المدن فى نفقات بذخ الديمقراطية الآتينية.

ومن السهل أن نتصور فى مثل هذه الظروف ما آل إليه ذلك الاستقلال الذاتى الذى وعد به الاتحاديون فى أول الأمر إنه لم يعد له وجود إلا فى المدن النادرة التى كانت حالتها تسمح لها بالتخلص من الفريضة بتقديم سفن حربية، وأما المدن الأخرى فإن أثينا لم تعد تعدها بهذا الاستقلال إلا مكرهة بضغط الحوادث، وفى المدن التى لم يكن فيها محل للتدخل ظل النظام الأوليجاركى قائماً لزمناً طويلاً، فاحتفظت به ميليه مثلاً حتى عام ٤٥٠، ولكن بمجرد أن كانت تدعى أثينا لإقامة الأمن المدنى فى أية جهة، وبخاصة منذ أن أخذت تتبين أن معاملتها الرفيعة للمدن الأوليجاركية لم تصلح من شعور تلك المدن نحوها، فإننا نراها تجعل من نفسها فى صراحة وقوة البطل المناصر للديمقراطية. ومنذ عام ٤٦٥ نرى الآتنيين يرسلون إلى إيريتريا بعد قيام ثورة حامية برئاسة قائد ومشرفين مدنيين، ويون تباطؤ نراهم ينظمون بولية إيريتريا على غرار مجلسهم ويحددون صيغة اليمين التى يقسمها الأعضاء كى يتعهدوا بمزاولة مهمتهم. وفى سبيل المصلحة العامة للإريتريين والآتنيين والاتحاديين.

وفى المرة الأولى يعين البولييه بالقرعة، وتعد داره بواسطة القائد والمشرقيين الآتينيين. وفى المستقبل يعينه كل عام القائد والمجلس المنتهية مدته وإذا كانت المدن تخضع لإشراف آتينا إلى هذا الحد عندما كانت تلك المدن لا تزال عليها التزامات نحو مجموعة الاتحاد، فمن الواضح أن هذا الإشراف قد زاد عندما أصبحت تلك المدن خاضعة لآتينا، ففى كل مكان نرى حاميات دائمة على رأسها قائد phrouque يضم إلى اختصاصاته الحربية الإشراف السياسى. وبمساعدة أو عدم مساعدة القوة الحربية كان المشرفون phrouque الذين يعينون بالقرعة من بين الآتينيين، والذين يتناولون رواتب من المدن التى يعملون فيها يزودون بالسلطات القضائية ليفصلوا محلياً فى المنازعات التى تنشأ عن تطبيق المعاهدات وقد جعل أرسطوفان لهم شعاراً صندوقين من صناديق التصويت. وفى ظروف أخرى يتدخل الآتينيون بإرسال موظفين أو مندوبين فوق العادة، مثل "المختارين" الذين نعلم دورهم، أو بعض المندوبين الذين يكلفون بعد حرب أهلية بعمل تحقيق واتخاذ الإجراءات الضرورية، بل انتهى الأمر بأن تضع فى بساطة على رأس الحكومة فى عدد كبير من المدن حاكماً أو أكثر من الآتينيين أركونت أو هيئة من الأركونت، أى عمدة أو رؤساء مصالح يمثلون السلطة المركزية.

ولم يكن بين مظاهر التبعية ما هو أكثر مساساً بالكرامة وأبلغ ضرراً بمصالح المدن المادية من الالتزام الذى يقضى بمنح إقطاعيات إلى المستعمرين الذين يرسلون من آتينا، فقد كان فى هذا الالتزام اعتداء مباشر على حق المواطن، إذ كان ينزع منه الامتياز الأساسى المقصور عليه فى الملكية العقارية. وكان هذا الاغتصاب يزيد من بشاعته أن ضحاياه يظلون مقيمين إلى جوار أرضهم المغتصبة، أو يستمرون فى العمل فيها كى يدفعوا الجبل إلى رجال الحامية المكلفين بحملهم على الطاعة. والواقع أن أصحاب الإقطاعيات من المستعمرين كانوا يقيمون أحياناً بإقطاعيتهم ويتولون زرعها بأنفسهم، بينما كان مالكوها القدماء يصبحون فى أحيان أخرى مزارعين ويلتزمون بدفع مائتى درخم سنوياً للإقطاعى الذى يجعل منه هذا الدخل عضواً فى طبقة "الزيجت"، ويلزمه بأن يخدم فى الجيش كهيبوليت فى نفس المكان الذى توجد به إقطاعيته، وهؤلاء الإقطاعيون سواء أكانوا مُلاكاً أم من نوى الدخل - كانوا يكونون

قسماً من الشعب الآتينى المنفصل عن جمهورته كانوا يكونون "الشعب الآتينى المستوطن فى سكيروس" الشعب الآتينى المستوطن فى أمبروس "الآتينيون المستوطنون فى هيفايستيا" ... إلخ، وكانت لهم إكليزيا وبوليه خاصين بهم وخاضعين فى كافة القرارات المهمة إلى إكليزيا آتينا لقد كانوا يكونون جالية استعمارية مكلفة بالإشراف على المدينة التى تحملها على دفع ثمن ذلك الإشراف بفوائده الربوية المركبة.

وفى نفس الوقت كانت سيادة المدن القضائية تتمزق إرباً. وفى بادئ الأمر أعطى الشعب الآتينى حق الفصل فى كافة الجرائم الموجهة ضد ميثاق الاتحاد أو ضد النظام الإمبراطورى، كأعمال الخيانة العظمى والانشقاق على الاتحاد والتحريض العدائى، وعدم الوفاء بالالتزامات المقررة، فكان هذا النوع من الدعاوى يرسل إلى آتينا، حيث يقدم إلى مندوبين خاصين، وهذا هو الإجراء الذى اتبع فى عام ٤٢٥ لضممان تنفيذ المرسوم القاضى بمضاعفة الفريضة. ثم خطوا خطوة أخرى فلما كانت آتينا تخشى فى الجرائم السياسية صدور أحكام عدائية نحو الديمقراطية أو الإمبراطورية، فإنها انتزعت من معظم المدن انتزاعاً كلياً أو جزئياً القضايا التى يمكن أن يحكم فيها بالإعدام. وفى سنة ٤٤٦ - ٤٤٥ يعد إخضاع كاليكس أصدر الشعب مرسوماً بتنظيم محاكمة المجرمين، وهو لا يذكر أية جهة اختصاص غير البوليه والهليا فى الدرجة الأولى ويحتفظ بسيادة الإكليزيا بالنسبة لكل قرار يتضمن الحرمان من الحقوق المدنية بسير محاكمة، وكل إدانة بالنفى أو السجن أو الإعدام أو مصادرة الأموال. وهناك تعديل نوطابع عام يقضى بالاعتراف - من حيث المبدأ - لكاليكس بالاختصاص الجنائى، ولكن بشرط الالتجاء الإجبارى إلى محاكم آتينا الشعبية فى كل إدانة بإهدار الكرامة أو بالإعدام.

وأخيراً استمرأ الشعب الآتينى المرعى، فأخذ يعتدى حتى على اختصاص مدن الإمبراطورية بنظر القضايا الخاصة، وإن يكن من الحق أن هذا الاغتصاب ربما كان له ناحيته المفيدة عندما كان المتقاضون ينتمون إلى مدينتين مختلفتين. والظاهر أن التضحية التى أمليت على المدن قد اقتصرت على هذه الطائفة من القضايا، بل وقيدت أيضاً بأن تكون قيمة القضية تتجاوز مبلغاً معيناً. ومن الواجب فوق ذلك أن نعترف بأنه

عندما كان الأمر يتعلق بمنازعات تجارية كان ذلك المصنع الكبير المتمثل في آتينا يصدر عن نزاهة كاملة. وسواء أعقدت مع المدن الاتحادية أو غيرها اتفاقات تتعلق بالقانون الدولي الخاص، أو اكتفت بالعلاقات التي ينظمها العرف فإنها قد حاولت دائماً تغليب مبدأ القانون القنصلى الذى يقضى بأن يرفع المدعى الدعوى فى مدينة المدعى عليه، ولكن لما كان الآتينيون تجاراً سيئين، فقد رأوا أنفسهم مضطرين إلى الحد من تطبيق هذا المبدأ بأن أوجبوا أن تكون المحكمة الآتينية هى المختصة بنظر كل قضية تنشأ عن عقد مبرم فى أثينا.

وسارت آتينا فى سياسة التوحيد إلى النهاية، فأخذت تملى على الإمبراطورية نظامها الخاص بالموازين والمكايل والعملة، وكانت المدن الصغيرة منذ دخولها فى الاتحاد قد توقفت من نفسها عن صك أية عملة، عدا العملة البرونزية اللازمة لسوقها المحلى وكثير من المدن الكبيرة التى ارتكبت جريمة الانشقاق رأت نفسها محرومة من هذا الحق وثيق الصلة بسيادتها. والواقع أن "بومات" لوريون كانت تقريباً العملة الفضية الوحيدة التى كان بحارة الأسطول يحملونها فى المدن والتى كانت المدن ترسلها كفريضة. وكانت عملتا "التالت" و"القدم" الأتيكيتان مألوفتين عند التجار فى جميع الموانئ.

وصدر مرسوم بناء على اقتراح المدعو كليباركوس يلزم جميع مدن الإمبراطورية باستخدام أعيرة آتينا دون غيرها، ويحظر عليها صك العملة الفضية، والظاهر أن هذا المرسوم قد لقى مقاومات جدية، وذلك لأنهم اضطروا قبل عام ٤٢٠ إلى إصدار مرسوم آخر كى يلزموا الأفراد باستبدال الفضة بالفضة الأجنبية.

وبسبب إهمال كل مظهر من مظاهر الاستقلال الذاتى لاحت إمبراطورية آتينا لجميع رعاياها حكومة طغيان، وكان الآتينيون أول المعترفين بهذه الحقيقة، وهم يبررون سيادتهم بالاستناد مع بركليس إلى الخدمات التى أنوها والتى استمروا فى أدائها، أو بأن يعلنوا فى فظاظة كليون أنه لم يعد هناك محل للتراجع فى الطريق الذى سلكوه، ولا بد من تحطيم كافة العقبات. وهكذا نرى المدن التى اتحدت كى تضمن حريتها تحس بأنها قد استعبدت ونرى أحد الآتنيين أنفسهم يثيره معاملة تلك المدن معاملة الأرقاء

المشدودين إلى الطاحون، فكانت تدفع فريضة لتجميل أتيننا وإثراء إلهتها، وكانت تلتزم بإرسال مندوبين إلى أعياد ديونيزوس كي يحملوا المبلغ المطلوب إلى أعياد باناتينية، ليقدّموا الضحايا بأعلى ثمن، وإلى أعياد أوليزيس ليهدوا إلى الإلهات بواكير المحصول السنوي، وكانت تجبر على البقاء في نهج الديمقراطية المستقيم كما تجبر على الطاعة والولاء بواسطة حملة القوس والهوبليت الذين يعسكرون في أكروبول تلك المدن، وبواسطة السفن الحربية التي ترسو في موانئها، وبواسطة آلاف الإقطاعيين الذين يقيمون في أراضيها، فكان السخط في كافة أجزاء الإمبراطورية. ولزمن طويل ظل هذا السخط عاجزاً فالمدن المنعزلة التي تفصل بينها مسافات واسعة كان يستحيل عليها أن تقوم بأي مجهود مشترك ضد أسياذ البحر. وأخيراً أطلق الإسبرطيون صيحة الكفاح الأكبر ضد أثينا، ومنذ اليوم الأول أعلنوا حرب الخلاص. وفي الواقع كانت الإمبراطورية معرضة للانحيار نتيجة للنشاط الهدام الذي يواله الأعداء الداخليون في غير هواده أكثر من الهجمات العاتية التي توجه إليها من الخارج.

لقد أخذ الاستقلال الذاتي ينتقم من مركزية بغيضة عند الإغريق، فكانت نزعة الاساتقلال الذاتي عند المدن الصغيرة بالغة من الجموح حدّاً لم تكن تقبل معه بالسهولة التي يظنها البعض التضامن الدولي بين الأحزاب، فلكيون لا يقبل التمييز بين الديمقراطيين والأوليغاركيين من أهل ميتيلينا الثائرين. وعنده أنهم جميعاً مجرمون، وعندما يطلب إلى الشعب الاتيني في سبيل السلام العام أن يسمح للدول المتحالفة بتغيير دستورها في الاتجاه الأوليغاركي، نرى فرينيكوس يعارض في ذلك متسائلاً عن جدوى هذا التصريح بقوله "لن يكون في هذا داع إلى خضوع المدن الثائرة علينا ولا ضمان ولاء من المدن الباقية معنا وذلك لأنها بدلاً من أن تستعبدنا الأوليغاركية أو الديمقراطية تفضل أن تكون حرة في ظل أي من هاتين الحكوميتين".

ومع ذلك فإن نزعة السيطرة الإمبراطورية عند الاتينيين لم تكن تخلو من فائدة وإن كانت قد ظهرت سابقة لأوانها. وخطأ أثينا الكبير - وهو خطأ لم يكن منه مفر في ذلك العصر - هو أنها لم تدرك أن الواجب كان يقضى بأن تفتح الطريق أمام المدن

الأخرى لتصل إلى حق المواطن الآتينى، بعد أن تلمت حق المواطن فى تلك المدن. وقد حاولت ذلك بعض النفوس الجريئة تحت تأثير الهزيمة. ولكن تلك المحاولة أتت متأخرة وبعد فوات الأوان، فانتظروا إلى أن حلت الكوارث العظمى كى يطبقوا على نحو استثنائى اضطرارى، تلك الفكرة التى جنت من ورائها روما يوماً خيراً الثمار.

ومع ذلك فإن محاولة بركليس وخلفائه كما هى قد كانت لها نتائج كبيرة ليس فقط بالنسبة لآتيننا التى لم يكن من الممكن أن تترك اسماً فى هذه العظمة لو أنها لم تكن عاصمة لمثل هذه الإمبراطورية الكبيرة - ولكن بالنسبة للإمبراطورية ذاتها ولجميع بلاد الإغريق. وعيوب النظام هى التى تلفت دائماً النظر، وذلك لأن القدماء والمحدثين من بعدهم لم ينظروا قط إلا إلى الجانب السياسى من الأحداث، وذلك مع أن الإمبراطورية الأثينية قد أدت من النواحي الأخرى، بل ومن هذه الناحية أيضاً أكبر الخدمات بخلقها عناصر ثمينة للوحدة وبواسطة المدن الاتحادية قدمت الديمقراطية بالرغم من كل شىء إلى جميع الإغريق أنموذجاً أستمّر يملئ نفسه. وبفضل الحرية التجارية التى لم يتخل عنها الآتيونيون فى معمرة الحرب إلا ليضمنوا تموينهم، ويحصلوا على المواد اللازمة لبناء السفن - أصبح حوض البحر الأبيض المتوسط سوقاً فريداً لم يؤد استغلالها إلى إثراء بيرييه وحدها، وفوق ذلك فإن كل هؤلاء الحلفاء الذين كانوا يأتون كل عام لحضور احتفالات الأعياد الديونيزية الكبيرة ومواكب الباناتينية كانوا ينقلون إلى بلادهم وينشرون كل مكان تذوق أدب وفن رفيعين.

وأخيراً، فكما أن فرنسا المنهزمة فى عام ١٨١٥٠ قد تركت لهازميها قانون نابليون، فإن آتيننا قبل أن تتحطم كانت قد نشرت عند الاتحاديين الذين كانت تجرهم إلى محاكمها مبادئ تشريعها، حتى لنرى الكثيرين منهم لا يأخذون عن آتيننا نهائياً فنّها القانونى فحسب، بل ومبادئ الحرية والمسئولية الشخصيين. وهكذا عملت آتيننا الكثير لتوحيد الجنس الإغريقى سياسياً واقتصادياً وثقافياً وقانونياً بفضل السيطرة التى فرضتها خلال ثلاثة أرباع قرن.

المدن المتحدة – aympolities

لقد أدى الخطر المنبعث من جشع العصابات ذات الأهداف الاستعمارية في جميع بلاد الإغريق، إلى تبادل الضمانات بين المدن المتجاورة المترابطة، وذلك بالتجمع في وحدات أوسع. وقد تولدت عن نفس الحاجة اتحادات بالغة التنوع. وهناك لفظان يطلقان عادة على هذه الاتحادات، وهما "سيمبوليتية" و"سينويكية" وقد ظلا مترادفين لزمان طويل، وهذا هو السبب في أن اتحاد أتيكا حول عاصمتها قد ظل يسمى في التاريخ سينويكية (وحدة الديار). ولكن ابتداء من وقت معين أصبح لكل من اللفظين معنى مختلف. وفي جميع الأحوال تتم الوحدة باتخاذ دستور مشترك، وفي جميع الأحوال يستمرون في تسمية تلك الوحدة سيمبوليتية (وحدة المدن). ولكن عندما تتم الوحدة بنقل جميع السكان أو جزء منهم إلى أهم مدينة في الوحدة، أو عندما تتساوى أهمية السكان في مدينة جديدة يطلق على هذا التجمع الجغرافي والسياسي لفظ السينويكية (وحدة الديار) الذي تخصص بهذا المعنى.

ومع ذلك، فإن وحدات المدن المعروفة لها من الصور ومن الدرجات الوسطى ما يلقي بنا إلى الحيرة عندما نريد تعريفها. وذلك ليس فقط لأن هناك حالات تدعو إلى التردد في إعطائها الوصف الملائم، بل لأننا أيضاً لا نستطيع أن نرى دائماً إلى أي حد يحل التحالف محل سيادة المدن المتحالفة سيادة عليا، أو على العكس عند أي حد يبتدىء ذلك التحالف في تكوين اتحاد حقيقي. ومع ذلك فإن وحدة المدن تكون من حيث المبدأ دولة تجمع عدة مقاطعات تسلبها جزءاً كبيراً أو صغيراً من استقلالها الذاتي، وأساسها حق المواطن الذي يمكن أن يكون رسمياً بل يمتلكه ضمناً جميع المواطنين في المقاطعات الخاصة. ودستور يمكن ألا يكون إلا مجموع الأحكام التي ارتبطت بها المدن فيما بينها وحكومة مزودة بمجلس وفي الغالب بجمعية وقضاء مكلف بتطبيق القوانين ذات النفع العام وإدارة مناصب الحكم فيها قليلة العدد. والسينويكية أي

(وحدة الديار) تفترض فوق ذلك وحدة المكان وإلغاء الحدود بين عدة مقاطعات وتركيز السكان في عاصمة تُبنى أحياناً لهذا الغرض.

وبعض أجزاء البليبونيزيا التي أرادت أن تفلت من سيطرة إسبرطة، أخذت تنظم نفسها في عام ٤٧١ وقد كانت تعمل بتأثير أثينا، وربما عند البدء بتوجيهات تيمو ستوكل نفسه. فمدن الإيليين الريفية الصغيرة كانت تكون ضد زمن طويل دولة أرستقراطية ذات روابط متراخية، وإذا بالديمقراطيين يسيطرون على السلطة ويقررون إنشاء دولة مركزية يضمون إليها المقاطعات الخاضعة، وقد قسموها إلى عشر قبائل محلية، يمثل كل منها رئيس وخمسون عضواً في المجلس وفي نفس الوقت بنوا المدينة التي كانت تنقصهم وأصبحت إيليس مقر الجمعية العامة ورأت عدداً كبيراً من السكان ينسابون بين جدرانها.

وحوالي نفس التاريخ قامت أركاديا بمحاولتين مشابهتين، ورعاة تلك الهضاب كانوا يعيشون دائماً منتثرين بالأكواخ والقرى أو الكفور المستقلة، ونذر أن نرى في بعض المقاطعات، ذات الحدود الطبيعية سكان تلك المقاطعات المنتثرة يحملون اسماً موحداً ويتجمعون في المناسبات الكبيرة، فكانت هناك مثلاً تسع قرى خاصة بالهيراين، ومثلها بالتيجيات، وخمس للمنتينيين وعشر للمايناليين وست على الأقل للبرهاسيين، وأربع للكيناريين، وكان لكل من هذه الجماعات جنسيته، وعندما كان أحد الأركاديين يفوز في الألعاب الأولمبية، كانوا يعلنون اسمه كأحد الاستنفاليين أو الميناليين وكانت كل جماعة لها سياستها، ففي القرن الرابع عقد الهيرانيون مع الإيليين هدنة لمدة مائة عام، وما إن أحس "التيجيات" بالأمان من ناحية لاسيديمونيا حتى أخذوا يقاتلون المنتينيين. ومن هنا أو هناك نشأت بعد زمن طويل أو قصير مراكز أكثر أهمية، ففي الشمال لعبت أوركومونا دوراً خلال حرب مسنيياً. وبنت كفور التيجيات التسع مدينة تيجيا كي تستطيع مقاومة أعدائها بل إن ذكرى وحدة الأصل لم تكن قد إمحت، فكان الأركاديون يأتون إلى برهاسيا كي يقدموا معاً الضحايا إلى آلة سابقة على العصر الهليني تمثل "الأرض الأم"، وهي "يسبونيا الليكوسورية" كما كانوا

يحتفلون بعيد إله أكي فوق جبل ليكايون. وهو زوس الليكاوس وعلى طول الزمن أخذ الإحساس بالتضامن الجنسي يحدث أثره.

وفي القرن السادس حاربت تيجيا وحدها ضد الإسبرطيين، ولاقى جميع الأركاديين نفس المصير واضطروا إلى الاعتراف بسيادة المنتصرين. وفي سنة ٤٧٣ كَوَّنوا ميعهم تقريبا جبهة موحدة ولم يلبثوا أن أسسوا اتحاداً. وقطع العملة التي تقدم لنا معلومات عن هذا الاتحاد السياسى تمكنا أيضاً من معرفة اتساعه فقد صكت عملات اتحادية تحمل على أحد وجهيها صورة "زيس الليكيوس"، وعلى الوجه الآخر رأس دسبونيا مع عبارة "أر" أو "أركا" أو "أركاديكون"، وفي نفس الوقت أمسكت هيرايا عن صك عملات خاصة على العكس من "مانتينيا" وبعض المدن الأخرى التي لم تنضم للاتحاد. وبعد ذلك بعشرين عاماً دخلت تيجيا - بعد أن هزمها الإسبرطيون في العصابة اللاسيديمونية وكان في هذا ما يكفي كي تخرج مانتينيا من تلك العصابة التي ظلت حليفة لها حتى ذلك الحين. وباتفاق "وحدة ديار" ضمت إليها سكان أربع قرى مجاورة بأن أهدت إليهم قلعة قوية يلجأون إليها في حالة الغزو، وعندئذ أخذ اتحاد أركاديا يفقد كل أهمية. وعندما نشبت حرب البليبونيزيا اضطر هذا الاتحاد أن يدخل بدوره في عصابة لاسيديمونيا واضطر أن يقدم ضماناً لولائه رهائن ذبحها ومزقها أنصار مانتينيا وأنصار تيجيا؛ فزال من الوجود وعادت المدن تصك العملة وأما وحدة الديار التي حققها مانتيونية فإنها لم تسطع أن تحتفظ بها إلا بفضل هدنة لمدة ثلاثين عاماً منحها إياها إسبرطة في سنة ٤١٨.

وبعد الاتحادات المعادية بحكم مولدها لعصابة البليبونيزيا، تكونت اتحادات أخرى كان هدفها الرئيسى أو الوحيد مقاومة نزعة أتينا الاستعمارية.

وقد تكون أول هذه الاتحادات على حدود أتيكا ذاتها كما تكون اتحاد أركاديا على حدود لاكونيا، وقد أعطى البيوسيون أنفسهم دستوراً محكم البناء، وإن كانوا قد سلموا وقتاً طويلاً قبل أن يصلوا إلى هذه النتيجة، فمنذ أن أقاموا في تلك البلاد كانوا مشتتين في عدد كبير من القرى الريفية، ومع ذلك فقد كانوا ينعشون ذكرى وحدة

أصلهم فى العيد السنوى الذى كان يجمعهم فى صعيد بوزابدون بمدينة أوركستوس وفى أعياد بابنيوسيا التى كانوا يقيمونها فى كورونيا تمجيداً لأثينا إثيونيا، وفوق ذلك فإن القرى المستقلة قد كانت كلها خاضعة للملاك الأوليجاركيين، ومن ثم نستطيع أن نلاحظ منذ النصف الأول من القرن السادس بواخر الاتحاد. فالعملات المحلية تحمل رمزا اتحاديا هو الدرع البيوسى.

وفرق المشاة فى المدن تكون عند الضرورة جيشاً موحداً تحت رئاسة قائد بيوس وكانت طيبة وهى أهم مركز فى البلاد فى طريقها لتصبح عاصمة عندما أدى موقفها خلال الحرب الميدية الثانية إلى تحطيم آمالها. وبعد معركة بالاتييه انحل الاتحاد بأمر من إسبرطة فى عام ٤٧٩ ولكن فى عام ٤٥٧ عدلت إسبرطة عن قرارها كى تحاصر أتيكا، ولدة عشر سنوات كان الاتحاد المبعوث محور المعارك التى دارت بين اللاسيريومنيين والبيوسيين فى طيبة. وفى عام ٤٤٧ أدت هزيمة آتينا فى كورونية إلى تثبيت دعائم النظام الاتحادى.

والدستور الذى وضعه البيوسيون عندئذ لا يعتبر عملاً رائعاً فى ذاته فحسب بل إن له قيمة كبيرة من حيث إنه أحد الدساتير الإغريقية التى نعرفها جيداً، إذ وصفها بدقة أحد المؤرخين الذين عاصروها، وهو المؤلف المجهول لمخطوط أوكسيرينكوس. ولقد كان الاتحاد البيوسى يختلف اختلافاً كبيراً عن عصبة لاسيديمونيا وعصبة آتينا، فكان يحدد حقوق والتزامات المدن التى تؤلفه على أساس نسبة عدد السكان ومواردهم، ولم تكن هناك سيادة قانونية، والسيادة الفعلية التى كانت تتمتع بها طيبة لم تكن تستند إلا إلى قاعدة عامة حتى ليصح القول بأنه كان اتحاد بيوسيا لا عصبة طيبة، ولما كانت النظم الاتحادية تقوم على أساس المقاطعات التى تضم عدداً متفاوتاً من المدن المستقلة، فقد كانت تلك النظم وثيقة الارتباط بنظم هذه المدن، فأولاً لم يكن هناك حق مواطن اتحادى خارج وفوق حق المواطن المستمد آلياً من أية مدينة. وثانياً كانت روح الاتحاد هى بالضرورة روح المدن ما دامت جميعها خاضعة لأوليغياركية معتدلة وبناءً على ذلك كان تنظيم الاتحاد مشابهاً لتنظيم المدن.

ففى كل مدينة كان على كل مواطن - كى يصبح مواطناً فعالاً يمتلك قطعة من الأرض تغل حدا قانونيا أدنى من الدخل، يسمح له على الأرجح أن يتسلح بسلاح الهوبليت، وأما التجارة فلم تكن تعطى هذا المركز، وكان جميع المواطنين المؤهلين يوزعون بالتساوى بين أجزاء المجلس الأربعة المسماة المجالس الأربعة، وكان كل من هذه الأجزاء يقوم بالتناوب بوظائف المجلس، وكانت الأجزاء الأربعة مجتمعة تكون الجمعية والقسم المتولى العمل كان يحضر الاقتراحات ويعرضها على الأقسام الثلاثة الأخرى ولا بد من موافقة الأجزاء الأربعة على أى مرسوم كى تصبح له قوة القانون.

وكانت المدن موزعة بين إحدى عشرة مقاطعة، وبعد تحطيم بلاتيا وجدت طيبة نفسها على رأس أربع مقاطعات مقسمة إحداها إلى خمس مدن صغيرة، وكانت كل من أوركومينا وتزيبيا على رأس مقاطعتين. وتناجرا على رأس مقاطعة. وهليارت وكورونيا وليباديا جميعاً على رأس مقاطعة واحدة أيضاً وكذلك أكرافيا، وكوباي وكيرونيا وكان لجميع المقاطعات نفس الحقوق، وعليها نفس الواجبات التى توزعها بالعدل بين قراها، وكان المجلس الاتحادى يتكون من ٦٦٠ عضواً، وذلك لأنه كان لابد من أن تمثل إحدى عشرة مقاطعة بعدد متساو من الممثلين. وأن تمثل جميع المدن فى كل مقاطعة بالنسبة لأهميتها وأن يكون لكل قسم من أقسام السكان الأربعة فى داخل كل مدينة عدد متساو من الممثلين، وعلى هذا النحو كان لطيبة وبلاد مقاطعاتها ٢٤٠ ممثلاً. وكان لإركومنيا ١٢٠ ... إلخ.

وكان المجلس يجتمع فى طيبة، وكان أعضاؤه يتقاضون تعويضاً يومياً من خزينة الاتحاد. ولما كان كل وفد يمثل بنوع أخص جزءاً من أجزاء مدينة الأربعة، فإن أعضاء المجلس الاتحادى بدورهم كانوا ينقسمون بالطبيعة إلى أربعة أقسام، أى أربعة مجالس، وعلى نحو ما يحدث فى المدن كان كل قسم يقوم بالتناوب بعمل المجلس، وكانت المراسيم تصدر من الأقسام مجتمعة كى تكون لها قوة الإلزام لجميع المدن. والسلطة القضائية للاتحاد كانت منظمة كتنظيم السلطة التشريعية، فالمحكمة العليا التى تنظر فى جرائم الاعتداء على ميثاق الاتحاد وأعمال العصيان، وربما أيضاً

المنازعات بين المدن كانت تتكون من قضاة يؤخذون من المقاطعات بعدد متساو، ومن المدن بعدد نسبي. والسلطة التنفيذية كان يزاولها من يسمون حكام بيوسيا. وكانت مجالس المدن هي التي تختارهم. وكان عددهم أحد عشر، بواقع واحدٍ عن كل مقاطعة، أى أربعة من طيبة واثنين من أركومينا واثنين من تزيبيا وواحد من تناجرا وواحد تقدمه بالتناوب كل من المدن الثلاث الموجودة في المقاطعتين الآخرين، وكانت وظيفتهم الأساسية قيادة القوات الحربية، وعندما كانوا يجتمعون سوياً أثناء الحرب كانت القيادة العليا يتولاها في الغالب واحد فقط، إما بالتناوب، أو بناء على طلب زملائه، أو بتعيين من المجلس، وبصفتهم رؤساء للجيش كانوا يمثلون الاتحاد أمام الأجانب ويستقبلون أو يرسلون السفراء ويفاوضون ويقدمون تقريرهم إلى المجلس صاحب الرأي النهائي، وكان الجيش يتكون من فرق تقدمها المقاطعات الإحدى عشرة، وقد حدد لكل منها ألف هوبليت ومائة فارس. وأما مصاريف الحرب وتعويضات أعضاء المجلس، فكان لابد لها من وجود خزانة للاتحاد تمويلها الفرائض المسجلة التي كان مقدارها متساوياً بالنسبة لكل المقاطعات، وكانت فرقة الجند والفريضة المالية توزعان بين المدن في كل مقاطعة وفقاً للنسبة الدستورية.

وهكذا لم يكن شيء يتم في الاتحاد إلا بواسطة المدن، وكان لكل مدينة في الاتحاد المكانة التي يهيئها لها عدد مواطنيها الفعالين، وكان تأثير طيبة لا يرجع إلا إلى أنها تضم ضعفاً أو أربعة أمثال أو اثني عشر أو عشرين ضعفاً من الملاك الذين يملكون النصاب القانوني بالنسبة إلى المدن الأخرى، وكان لها بالتبعية نفس النسبة من الممثلين في المجلس، ومن الحكام، ولكنها كانت ملزمة أيضاً بأن ترسل إلى الجيش عدداً أكبر من الرجال، وإلى الخزانة كمية أكبر من المال. ومن الناحية الرسمية لم يكن لسيطرتها غير إمارتين الأولى انعقاد المجلس فوق "الكادميتا" والثانية أن عملة الاتحاد وهي العملة الوحيدة المتداولة كانت تحمل إلى جوار الدرع الرمزي الأحرف "ط طى" أو "طيبة" فليس هناك أى شبه بين وحدة المدن البيوسية وبين العصابات الخاضعة لسيطرة إسبرطة أو أثينا.

هذا هو الاتحاد الذى تكون بروح عدائية ضد أثينا خلال الحرب البليبونيزية الأولى وفى عصر الحرب الثانية دفعت نفس الروح إلى تنظيم وحدتى ديار، إحداهما على حدود مقدونيا وأخرى على شاطئ أسيا الصغرى.

فى سنة ٤٢٢ عندما حاصر الأثينيون مدينة بوتيديا نرى جميع إغريق كالسيديا تقريباً يتعصبون لها. وسكان القرى الساحلية يستجيبون لنصائح الملك بيرديكاس فيهجرون قراهم ويهدمون أسوارها، ويرحلون ليلتجئوا فى الداخل فى أولينتا المنيعه. ومن وحدة الديار هذه نشأت وحدة المدن وعلى رأسها أولينتا، العاصمة ومنحت الدولة الجديدة نفسها فوراً جميع اختصاصات السيادة، فأخذت تتعامل مع السلطات الأجنبية وترسل إليها السفراء كما تصدر مراسيم بتنظيم ضيافة الأجانب، وأصبح لها جيشها، ودخلت فيها جميع المدن المجاورة التى تخلت عن الاتحاد الآتينى، ولم تلبث أولينتا أن أصبحت أهم مدينة على شاطئ تراقيا.

وفى سنة ٤٠٨ أراد أهل رودس أن يضعوا حداً للمنافسات التى فرقت زمناً طويلاً بين مدنها الثلاثة إياليسوس وكاميروس وليندوس فبنوا عاصمة مشتركة هى رودس التى قدر لها مستقبل زاهر، وانضمت الجزر المجاورة مثل كالكيه وسيميه إلى الجزيرة الكبيرة، كما انضمت فيما بعد جزر تيلوس وكارباتوس وكاسوس. وبالرغم من نمو العاصمة الجديدة نمواً سريعاً، فإن المجموعات القديمة صغيرة كانت أو كبيرة قد ظلت باقية فى شكل قبائل أو نجوع داخل المدينة، ولم يعد هناك غير شعب رودسى واحد يجتمع فى جمعية عامة ويمثله مجلس، ولكن سكان لاندوس وكاميروس وإياليسوس استمروا يصدرن مراسيم ويعيّنون حكاماً، وقد حدث هنا كما حدث فى أتيكا قديماً إذ نشأت دولة موحدة توحيداً حقيقياً عن وحدة الديار، ولم تعد المدن القديمة غير مجرد بلديات.

وهذه الأمثلة، حتى تلك التى كبح فيها جماح النزعة الإستقلالية، تظهر إلى أى حد كانت الروح الإغريقية تنفر من تقييد السيادة المحلية. ففكرة المركزية السياسية قد انتصرت فى بقاع صغيرة عندما هدد خطر مشترك بعض المدن المتجاورة أو القرى العاجزة عن الدفاع عن نفسها، ولكنها مركزية لم تتجاوز النظم الاتحادية الغامضة التى انهارت الواحدة تلو الأخرى وكان انهيارها بسبب ضربات عدو خارجى، أقل حدوثاً من انهيارها بسبب قوة داخلية طاردة لا سبيل إلى مقاومتها.

الجزء الثالث

تدهور المدينة

الفصل الأول

الأخلاق والأفكار الجديدة

(1)

الحياة الخاصة

إن التوازن الموفق الذى عرفت بلاد الإغريق، فى عصرها الذهبى، كيف تقيمه بين السلطة العامة وحقوق الفرد، لم يكن من الممكن أن يدوم إلى الأبد، فالنزعة الفردية بعد أن أعانت المدينة على السيطرة على الأسرة الأبوية، كانت قد قبلت لزمن ما الحد من سلطانها من ناحية بواسطة نظام الأسرة الصغيرة الذى ظل ثابتاً، ومن ناحية أخرى وبنوع خاص بواسطة قانون الدولة الذى كان يلوح راسخاً. ولكن حق الفرد كان لابد أن ينحل فيصير أثراً. فباعتداءات مستمرة وشهوات تزداد تكالفاً من يوم إلى يوم أخذ هذا الحق يقوى من الأسرة ويدمر المدينة. فابتداءً من القرن الرابع أخذنا نشهد فى المدن الكبيرة ما يسمونه بحق "أزمة الزواج" و"عصر الغانيات"، وإن لم يكن معنى هذا أن الناس لم يكونوا يشعرون - فى عصر كانوا يبحثون فيه عن السعادة فى الحياة الخاصة- بسحر الزواج المنسجم.

ومؤلفات أرسطو- الذى كان هو نفسه يحمد حظه إذ تزوج من بنت أخ صديقه هرمياس - مليئة بالفقرات التى يظهر فيها الزواج لا كصفة عادية ولا كمصاهرة ترمى إلى الاحتفاظ بالجنس، ولكن كوحدة بين الأرواح تهدف إلى إشباع مطالب الحياة الروحية وتحقيق مزايا وعذوبة المودة المتبادلة بين الزوجين. وأما الجديد الذى يدخل على تغير خطير فى الأخلاق، فهو أن الزواج لم يعد يعتبر التزاماً محدداً على كل فرد ملزم بأن ينقل بدوره الحياة التى تلقاها وديعة من أجداده، بل أصبحت كثيراً ما تعتبر نظاماً مصطنعاً ومجرد مواضعة. وعند مؤلفى المذاهب أنه من الممكن أن تحل محلها

اشتراكية النساء وعند العوام لم تعد إلا إحدى الوسائل التي تعرض للفرد عند بحثه عن السعادة واللذة الشخصيين، حتى لنرى أحد المتقاضين يستطيع أن يصيح في ساحة المحكمة بقوله: "إن لدينا زوجات لتخليد أسمائنا وخليلات للعناية بنا وغانيات لتسليتنا".

ولا شك أن الغانيات والخليلات قد لعبن في بلاد الإغريق في كافة العصور دوراً كبيراً. ولم يكن الأزواج شديدي الحرص على الوفاء الزوجي. وقوانين دراكون تذكر بعض الخليلات دون تثريب. كما أن علاقة بركليس بأسبازيا كانت ذائعة الصيت بين الناس. ولكن المعاشرة التي كان التشريع القديم يعترف لها بنوع من الشرعية كان لها على الأقل هدف واحد هو إنجاب أبناء طبيعيين في حالة الزواج العقيم. ونحن نعلم تمام العلم كيف أن رجل الدولة العظيم لم ينجح برغم مكانته العظيمة في أن يملأ على المجتمع الأثيني فتاة ميليه الجميلة المثقفة.

ولكن كل إنسان يستطيع الآن أن يسمح لنفسه بكل شيء دون أن يرتكن إلى عذر أو يسبب فضيحة. والزواج الحر لم يعد يثير سخط أحد، والأعزب المتبلد، والغانية قد أصبحت الشخصيات المألوفة وفي الغالب المحبوبة في الكوميديا. وفي مقارنة بين الحب غير الشرعي وحالة الزواج نرى إحدى شخصيات الشاعر "أمفيس" لا تخفى ميولها، فتقول: "أليست الخلية ألطف من الزوجة؟ إحداهما لها القانون الذي يرغبك على الاحتفاظ بها مهما تكن منفرة، بينما تعلم الأخرى أنه لا بد لها من أن تستبقى الرجل بالطرق الكيسة، أو أن تبحث عن سواه". ولم تكن هذه خطبة مسرحية للتأثير على المشاهدين، بل كانت حكمة شائعة. وكان رجال الأدب والفن في الغالب يعتنقون تلك الحكمة، فبراكسيتيل كان من المعروف أن خليلته فرينيه هي أنموذجه الحي. وميناندر كان يعيش مع جليسير، وديفيل مع جناتانيا. وكانت هذه الطبقة المتهاففة على الترف هي التي تلمع في الصفوف الأولى في المجتمع، كما كانت القدوة التي تحتذى. كما أن الشباب البراق لم يعد وحده الذي يدعو الغانيات إلى ولائمه، فسقراط الملتهب حماسة للجمال كان يذهب لمغازلة تيودوتي. وفرينيه لا تثير فضيحة عندما تهدى إلى دلف تمثالها أو عندما تضع صورتها إلى جوار أفروديت في معبد إيروس بتزييا، أكثر مما يثير عشيقها ومحاميتها هيبيريد عندما يقدمها عارية في وسط المحكمة.

وهذه الأخلاق لم تكن تروق أفلاطون، وهو - الذى لم يتزوج - كان يميل إلى حظر أية علاقة مع امرأة غير الزوجة الشرعية، ولكنه لابد من أن يعيش المرء فى عصره وأن يسلم بما ليس منه بد. والسياسى يتسامح فى العلاقات التى لا تروق رجل الأخلاق بشرط أن تكون خفية. وأما عن الفلاسفة الذين يدعون إلى مذهب اللذة، فإنهم لم يكونوا يعرفون مثل هذا التدلل، ولم يكونوا يؤدون للفضيلة مثل هذه التحية، لا بمبادئهم ولا بالمثل الذى يضربونه، فهم يبغضون الزواج فى صراحة، وأرستيب يفضل أن يكون خليلاً للأيس، كما كان إبيقور خليلاً لليونتيون.

ولذا كانت هذه هى الأفكار التى أحاطت بالزواج، فماذا كان مصير النسل؟ لم تكد تستقر قاعدة تقسيم الميراث فى بلاد الإغريق القليلة الخصوبة، والمفتتة بحكم الطبيعة حتى أخذ آباء الأسر يستشعرون الخوف على مستقبل أبنائهم، ويميلون إلى طرق تحديد النسل. فالشاعر هزيود أحد صغار الملوك فى بيوسيا يتمنى ألا يكون له غير طفل واحد. ومن ناحية أخرى كانت التشريعات القديمة تدفع فى الغالب الطبقات العليا إلى تحديد عدد أبنائها فى كريت بحجب النساء وإباحة العلاقات الجنسية بين الرجال. وفى إسبرطة كان تشريع ليكرج وفى طيبة تشريع فيلولادوس يقضيان بتحديد عدد ثابت لأكبر الأبناء من الإقطاعات التى لا تتجزأ، ولا يمكن التصرف فيها. وابتداء من القرن الرابع نراهم يتأبون ما استطاعوا على واجبات الأبوة "ليس هناك ما هو أشقى من الأب إلا أب أكثر أولاداً"، "لا يجب أن يكون للمرء أولاد"، هذه هى أقوال الحكمة السائدة، فهم لا يريدون بناتٍ على الإطلاق وأكثر من ابن واحد يعتبر إسرافاً، والابن الواحد هو المثل الأعلى لمن يريد أن يعقب نسلًا. وكى يبرروا هذا السلوك نراهم يلجئون إلى سفسطة الرعاية الأبوية، فالرجل القليل الثروة يرفض أن يكون أصلاً للفقراء، والغنى يرى من واجبه أن يمنع تجزئة الثروة من بعده. وهم يقولون إنهم لا يريدون أطفالاً أكثر من ذلك لأنهم يفرطون فى حب الأطفال. وفى الحقيقة كان الآباء يخضعون فى الغالب لدوافع من الأثرة فهم يحجمون أمام المضايقات والهموم اليومية التى تسببها الأسرة كثيرة العدد. والعبء الذى يفرضه الآباء حتى تتم تربيتهم.

ولم يكونوا يحجمون عن أية وسيلة لتحديد النسل أو للتخلص من الأطفال، فالإجهاض لم يكن معاقباً عليه إلا إذا ارتكبه امرأة للتخلص من حملها قبل الميعاد رغم إرادة زوجها، أو إذا أحدثه شخص ثالث يتسبب في ضياع الجنين، وأما إذا كان رب الأسرة هو الذى أمر به فليس للقضاء أن يتدخل. وإذا لم يستطيعوا أن يمنعوا الطفل من المجرى إلى الوجود، بقيت وسيلة لم تكن تعتبر هي الأخرى جريمة، وهي قتله أو طرحه في العراء. وكان هذا الطرح عادة منتشراً. وقد أصبح الطفل الذى يطرحه أباه وتلقاه نفس خيرة إحدى الشخصيات المفضلة في الكوميديا الحديثة. ولقد يُظن أن هذه الوسائل التى اخترعها الأفراد وسلمت بها الدولة، قد كانت على الأقل موضع احتجاج الفلاسفة. ولكن العكس هو الصحيح فلأسباب مذهبية، ولأنهم كانوا يريدون وقاية المدينة من كارثة كثرة النسل؛ نراهم يحبذون كل وسيلة لتحديد النسل. فافلاطون لى يحافظ على نقاء الجنس؛ وكى يمنع الشهوة الحيوانية من أن تزيد عدد المواطنين إلى أكثر من ٥٠٤٠ يطالب بقتل جميع الأطفال نوى العاهات، أو المولودين لآباء مسرفين فى الانحطاط أو موغلين فى الشيخوخة. وأرسطو كى يمنع تكوين طبقة معدمة لا يرى خيراً من أن تملى السلطات العامة الإجهاض وطرح الأطفال. ومن هنا نرى فى أى اتجاه كان يمكن أن تعمل الدولة لو بدا لها التدخل فى الموضوع، فقد كانت أفكار تحديد النسل بالغة الانتشار.

وفى بعض أجزاء بلاد الإغريق كان لأثرة الأفراد من الآثار المدمرة ما سبب تمزيقاً حقيقياً للأسرة. ولعل أروع مثل فى هذا الصدد ما ساقه بوليب فى تصويره لحالة بيوسيا حوالى أواخر القرن الثالث، حيث يقول: والأفراد الذين لم يكن لهم أبناء بدلاً من أن يتركوا أموالهم للحواشى من أقاربهم كما جرى العرف، كانوا يتصرفون فيها من أجل الولائم ومجالس الشراب، ويتخلون عنها لأصدقائهم كملكية مشتركة، بل إن عدداً كبيراً ممن لهم أولاد كانوا يحتفظون بالجانب الأكبر من مالهم لجمعيات من الندمان حتى أن عدداً كبيراً من البيوسيين كان لديه من ولائم العشاء عدد أكبر من أيام الشهر.

ويعرض نفس بوليب للمسألة بوجه عام فيبين لنا خطورة آفة وصلت في عهده إلى حد الاستفحال وإن تكن ترجع إلى ما قبل ذلك بقرنين. وقد كتب في ذلك الأسطر المعبرة الآتية: "إننا نلاحظ في أيامنا نقصاً بالغاً في النسل وانقراضاً في السكان حتى لنرى المدن خالية والأرض بوراً دون أن تكون هناك حروب متصلة ولا أوبئة. وسبب هذه الآفة واضح فالفرور والبخل والجبن تدفع الرجال إلى عدم الزواج وتربية الأطفال بغير زواج، وقلما يحتفظ الواحد منهم بطفل أو اثنين على الأكثر كي يتركوا له الثراء ويضمنوا لهم حياة مترفة. وهكذا نما الوباء نمواً سريعاً خبيثاً. ومثل تلك الأسر ذات الطفل الواحد أو الطفلين لاتكاد الحرب أو الأمراض تأخذ نصيبها منها حتى نرى البيوت يخبو ضياؤها والمدن كخلايا النحل لاتكاد تقفر من سكانها حتى تفقد وشيهاً قوتها".

وبينما كان الفلاسفة يؤمنون بخطر زيادة النسل زيادة كبيرة، نرى في الواقع أن زيادة الوفيات على المواليد تظهر الأثر المحزن لوسائل تحديد النسل، وكان عدد السكان يتناقص في المدن الديمقراطية والأرستقراطية على السواء؛ فأتينا التي كان عدد سكانها في عصر الحروب الميمنية ثلاثين ألفاً بلغت أربعين ألفاً في عصر ازدهارها. وإذا كانت حرب البليونيوزيا قد أفقدتها ما كسبته، فإن وسائل تحديد النسل الإرادية قد كلفتها في القرن الرابع من الخسائر البشرية قدر ما كلفتها الأوبئة والمعارك مجتمعة في القرن السابق. والإحصاء الذي أمر به ديمتريوس الفاليري عاد بعدد السكان إلى واحد وعشرين ألف مواطن.

وفي إسبرطة كانت الحالة أكثر سوءاً فإنهم بتحويلهم ملكية الأسرة إلى ملكية لا تتجزأ للابن الأكبر، وبتحريمهم على المواطنين مزاولة أية مهنة دفعوا الأسرة إلى أن تحدد ما استطاعت نسلها وكان من المفضل عندهم ألا يكون للأسرة غير ابن واحد. وإذا شاء سوء الحظ أن تترك عدة أبناء، فإن هؤلاء الأبناء - فيما عدا الابن الأكبر - كانوا يقيمون في عيشة مشتركة فوق أملاك غير ملك الأسرة ولا يتخذون غير امرأة واحدة لهم جميعاً. ومن هنا نشأ الانقراض المروع في السكان. ولقد حاولت الدولة أن

تقاوم هذا الوباء بتوقيع عقوبة الإهانة الأدبية على كل رجل عَزَب، ومنح بعض المزايا للآباء الذين لهم ثلاثة أو أربعة أطفال، ولكن أية نتيجة كان يمكن الحصول عليها بمثل هذا العلاج الهين والدولة نفسها كانت تطيح بنتائج هذا العلاج بسبب الشروط التي كانت تضعها للدخول في الطبقة العليا وفضلاً عن ذلك، فإن الدولة كانت تعرض على مجلس فحص خاص الأطفال الذين يريد أبوهم تربيتهم قبل أن تعترف لهم بحق الميراث في ملكية الأسرة، وإذا رأى المجلس عدم صلاحيتهم للخدمة العسكرية أرسلهم إلى الأبوتيت أى إلى الموت.

وهكذا كان القحط في الرجال في اسبرطة داءً لا يمكن علاجه إلا بتغيير لا في الأخلاق فحسب، بل وفي الدستور وهو أمر لم يكن من الممكن التفكير فيه ولذلك كان الإسبرطيون القادرون على حمل السلاح يرون صفوفهم تجذب في سرعة مدمرة ففي سنة ٤٨٠ كان عددهم ثمانية آلاف وفي سنة ٣٧١ لم يعودوا غير ألفين وبعد ذلك بأربعين عاماً قدر أرسطو عدد الأفراد بسبعمائة وليس من شك في أن نقص عدد الطبقة العليا لم يكن خسارة فعلية للسكان، وذلك لأن عدداً من الأفراد كان ينحدر بسبب اضمحلال الدخل إلى الطبقة الدنيا، ولكن النقص بوجه عام كان مستمراً وقد ظل مرتفعاً.

وكان الريف بنوع خاص هو الذى يقفر، وكانت للمدينة جاذبية قوية ولم يكن الأمر دائماً على هذه الحالة فحتى حرب البليبونيزيا كان الملاك في أتيكا أغنياء أو فقراء يحتفظون في الغالب بعادة الحياة في الحقول، ففي تلك العصور كان رجل كاستربسياد "يحيا حياة ريفية ساحرة مغطاة بالعفونة والتراب مقضياً عليها بالعزلة تعج بالنحل والنعاج وزيت الزيتون"، وكان يتنسم ملء خياشيمه "النبيذ الجديد وحصيرة الجبن والصوف والخير العميم"، وكان لابد من زوجة رفيعة المحتد ابنة أخ لميجاكليس كي تجره إلى المدينة، وتحمله على التخلي عن أمله في أن يرى ابنه "يعود متدحرجاً بالماعز فوق الصخور مثله، وقد تدثر بجلد نعجة. وعندما أخذ بيركليس يرحل السكان إلى المدينة كي يترك الأرض خالية خربة أمام العدو، وكان الريفيون يجدون ألماً محضاً في

أن يتركوا البيوت والمعابد التي تربطهم بها ذكريات الأسرة "لقد كان عليهم أن يتخلوا عن طريقة حياتهم، وكان كل منهم يودع وطنه الوداع الأخير" - وعلى العكس من ذلك أصبحت المدينة الآن مرتعاً محبوباً فالزراع الموسرون كانت تدفعهم إليها الحاجة إلى وسائل الراحة ولذة العلاقات الاجتماعية أو السياسية واسكوماكوس الذى يمثل كبار الملاك كان فى حاجة إلى مدير يشرف على عماله بينما يقيم هو فى المدينة ويأخذ نفسه بأن يذهب كل يوم إلى ضيعته منذ الصباح الباكر على الأقدام أو على ظهر حصان. وأما صغار الفلاحين فقد كانت المقاومة تزداد عليهم صعوبة يوماً بعد يوم، وما أن كان الدائنون الذين لا يرحمون يضيّقون عليهم الخناق أو ينصتون إلى العروض المغرية التى يقدمها تجار الأراضى فى عام كساد، حتى يتخلوا عن أرضهم، وفى بلاد "كاركاديا وأكايا" كان كل موردها هو الزراعة أو تربية الماشية لم يكن لديهم غير الهجرة والالتحاق بإحدى فرق الجند المرتزقة، وفى غير تلك البلاد كانوا يذهبون إلى المدينة للاشتغال بالتجارة، وهكذا كنا نشاهد إلى جوار نقص السكان هجرة من الريف تغير توزيعهم.

* * *

(٢)

الفنون والآداب

فى الهيئات الاجتماعية التى تدمر فيها النزعة الفردية مطلقة العنان الروح المدنية، لابد أن تنطق الفنون والآداب فى قوة بمثل هذا التحول. ومن أية ناحية ننظر نلاحظ فى بلاد الإغريق خلال القرنين الخامس والرابع فروقا كبيرة فى هذين المجالين.

والأزمة التى قلبت بلاد الإغريق حتى وصلت إلى أسسها كيف كان من الممكن ألاّ تغير المقومات المادية والأدبية للفن؟ فلم يعد هناك ذكر للعمل الجماعى لتجميل المدينة إذ أصبح انحلال الروح الوطنية أكثر من فقر الخزانة العامة إعاقة لهذا التجميل، وأصبحت الطلبات تأتى للفنانين من الأفراد الذين تسمح لهم ثروتهم بإشباع تذوقهم للأشياء الجميلة وحبهم للبذخ أو غرورهم كما تأتى أيضاً فى الغالب من أمراء الإغريقين أو الشرقيين الذين يريدون فى قبرص وهاليكارناس وصيدا وبيللا وسيراكوزا أن يجميلوا عاصمتهم بالنصب التى تخلد ذكراهم، وفى هذا العالم الجديد كان أساتذة الفن يهدرون التقاليد ويطالبون بالحرية فى تنمية ملكاتهم الخاصة تبعاً لوحى نفوسهم وللتذوق السائد وذلك كى يصيبوا النجاح.

فحتى القرن الرابع كان فن العمارة لا يُعنى إلا بإقامة المعابد التى كانت تتبارى فى الفخامة من مدينة إلى أخرى. وأما المساكن فكانت ريفية المظهر صغيرة سيئة البناء خالية من معدات الراحة ومنتشرة بغير نظام على طول الأزقة الضيقة المتعرجة. وفى ذلك يقول ديموستين: "لقد أقيم عندئذ بأوامر من الشعب من النصب البالغة الجمال ومن المعابد المزينة بعيون الفن ما لم يدع لى جيل لاحق فرصة للتفوق عليها. وفى الحياة الخاصة كانت الأخلاق من التواضع والتمشى مع طابع الجمهورية بحيث أن من يعرف اليوم أين يوجد منزل ارستيد وملتيادس أو منازل معاصريهم المشهورين سيجد أن هذه المنازل لا يتجاوز بهاؤها فى شىء المنازل المجاورة".

هذه البساطة القديمة التي ترجع إلى عصور الأجداد الطيبة، يقارنها الخطيب "ببيوت الأفراد التي تبذ بفخامتها بعض المباني العامة". ولا شك أنه كمحام قد بالغ في هذه المقارنة ففي القرن الخامس كان أثرياء الأثينيين يقيمون في ضياعهم وإذا كانوا يهملون في الغالب المسكن الذي يملكونه في المدينة، فإن مسكنهم بالريف كان أحياناً جميلاً ومؤثراً تأثيثاً حسناً بل لقد كانت في المدينة منذ ذلك العصر بعض القصور التي تتميز بغرفة للبواب، ومدخل ملون وبهو داخلي ذي أعمدة وحمام وغرف سقوفها مغطاة بالزخارف والجزء السفلي من حوائطها مغطى بالخشب المنحوت وبقية الحوائط محلاة بالصور المرسومة عليها، وقد فرشت بالطنافس اللامعة، ووضعت بها أسرة ميلية وأصص من الفخار والبرونز أو المعادن النفيسة، ولكن هذا البذخ كان استثناء تختص به بعض الأسر الكبيرة وإن يكن قد انتشر فيما بعد، فتيموتيه يبني منزلاً يشهد بثرائه حتى ليسمونه برجه، ومنزل ميدباس في بليزيس يحجب الضوء عن جميع الجيران، ومسكن فوكيون الذي يعد متواضعاً كانت جدرانه مغطاة بالبرونز.

وكان ذوو اليسار يحرصون على أن تكون لديهم أجنحة يستضيفون فيها ضيوفهم وأن يحيطوا الدور الأرضي بحديقة، والدور الأعلى بأروقة ذات أعمدة. كما كانوا يرسمون الصور الجميلة على الجدران بواسطة مشاهير الفنانين، وفي أثناء ذلك كانت مباني الأكروبول لا تزال ناقصة والشعب لا يجد مالاً إلا للأعمال الحربية كالتحصينات والترسانة أو للمباني التي تصلح للذاته، أو راحة كمسرح من الحجر وممشاة ذات أعمدة ورواق فيلون، فأين هذا من السنين الطيبة التي كان فيها بيركليس وأكتينوس وفيدياس تتضافر جهودهم كي يقيموا المجد لآلهة أثينا معبداً يليق بها.

وفن النحت البنائي لم يعد له إلا أن يتقلص فيما عدا كاربا البعيدة، حيث يريد أحد ذوى البيوتات الثرية أن يساهم هذا الفن في أن يجعل من مقبرة العظماء فيها إحدى عجائب العالم، فقد حل فن نحت التماثيل محله وأخذ طابعاً فردياً واضحاً وأصبحت السيطرة في الفن كما هي في الأدب لصور الأفراد، وأي موضوع يمكن أن يطرب له أكثر من هذا حماة الفن من الأثرياء المحسنين الذين يريدون أن يحصلوا على

مقابل ما ينفقون أو الشعب الذى لا يهتم إلا بمشاهير الرجال من عصره أو من من العصر الماضى وبدلاً من النحت البارز الذى كان يمثل على واجهات المعابد وإطاراتها الأساطير الدينية ومعارك الأبطال ومواكب الأعياد الوطنية، أصبحنا نرى الآن فى الميادين العامة وفى ساحات الرياضة والحدائق المخصصة لرياضة الفنون وفى الدور والقصور رؤوساً أو تماثيل نصفية للتجار الذين أثروا والغانيات والقواد والفرسان والشعراء والفلاسفة والزعماء والمحسنين وأخيراً الملوك، بل إن ليوكاريس ليقبل أن تنحت فى الرخام قسّمات ليكيسكوس تاجر الرقيق. ومنذ أواخر القرن الرابع أصبح جميع النحاتين بل وأشهرهم مثل سكوياس وبراكستيل وليزيك صانعى رجال، والآلهة نفسها يصنعون منها كائنات بشرية، وينقصون من جلالها فى مناظر من ذلك النوع الذى يظهر هرميس حاملاً الرضيع الإلهى، أو أبولون وهو يقتل السحالى. وهم يفضلون الآلهة التى تمثل النشوة والخمر واللذة مثل ديونيزوس وأفروديت وكما كان النحاتون فرديين بموضوعاتهم كانوا أكثر فردية أيضاً بطريقة علاجهم لتلك الموضوعات وكل منهم يحاول بدوره أن يعبر عن حالات نفسية. وهم يمزجون بين نفوسهم ونفوس نماذجهم وصورهم مؤلة كانت أو مستهترة تستوحى إحساساً عاطفياً أو لذة شخصية بحتة، وقد وصل تاريخ الفن إلى مرحلة لم يعد يرتبط فيها بأية فكرة جماعية، فانحل إلى تاريخ للفنانين.

ولما كان التصوير أكثر صلاحية للتعبير الواقعى، فقد أخذ يتفوق على فن التجسيم وكانت لا تزال لديه فرصة لتنفيذ مناظر زخرفية مثل تلك التى صورها إفرانور فى معبد زيس حامى الحرية فى أثينا، وزكسيس فى قصر أركيلايوس فى بيليا. ولكن بوجه عام اختفت صور الجدران لتحل محلها اللوحات ذات الحامل التى تلائم الأفراد والأثرياء كما تلائم الملوك ومهما تكن المدرسة التى ينتمون إليها فإن المصورين قد أعطوا الميثولوجيا المظهر الإنسانى الذى أعطوه للمسرح، وحولوا الأفكار السائدة إلى رمزيات وصوروا معارك العصر وبحثوا فى الحياة الدارجة عن مناظر للوحات تمثل الجوانب الفريدة فى الحياة وأخذ ميلهم يزداد شيئاً فشيئاً نحو الملاحظة الدقيقة كما أخذوا

يفضلون فوق كل شىء الصور الشخصية. وقد كانوا فى كل ذلك يجارون عصرهم كما يجارونه بالثمن الذى يطلبونه لأعمالهم. وهم يروون أن إكزيكيس تقاضى من إركيلادوس أربعمئة مَن (أربعون ألف فرنك فضة) وإن أرسيتد تقاضى عشر منات عن كل شخص فى منظر حربى يجمع مائة شخص أى مائة ألف فرنك، وأن "أبيلا" حصل من أهل "ايفيز" على عشرين تالنتا من الذهب (مليون وأربعمئة ألف فرنك) ثمناً لصورة للإسكندر.

وتطورت الآداب فى نفس الاتجاه

فالدراما التى ولدت فى أثينا انتشرت فى جميع بلاد الإغريق التى غصت بالمسارح. وإذا كان الإنتاج قد استمر وفيراً فإنه لم يعد وفياً لماضيه وتنظيم المسابقات والحفلات نفسه يدل على حالة نفسية جديدة. وفى القرن الخامس كان المسرح يدعو المدينة كلها إلى شعائر التناول أمام مذبح ديونيزوس وكانت مسابقات الأناشيد والدراما تقوم بين القبائل، أو بين المتعهدين الذين يختارهم الأركونت وفى قوائم المنتصرين وفوق النصب المهداة لتخليد الانتصارات كان اسم القبيلة يوضع فى المكان الأول قبل اسم المتعهد وذلك فى جائزة الأناشيد، وكان اسم المتعهد يسبق اسم الشاعر فى جائزة الكوميديا والتراجيديا. وفى القرن الرابع بالرغم من احتفاظ التنظيم المسرحى بطابعه العام، فإن اسم المتعهد المنتدب من الدولة قد اختفى وحل محله اسم الشاعر والممثل الرئيسى، بل ولم يلبث اسم المنشد واسم عازف الناي أن يتقدما فى مسابقات الأناشيد على اسم المؤلف، فالأمر قد أصبح عندئذ أمر جماعات مجهولة والأفراد الذين كانت تحجبهم فيما مضى تلك الجماعات أصبح كل منهم يحاول اليوم أن يبرز إلى المكان الأول حتى أن تمثيل الممثلين أصبح يثير الاهتمام أكثر من قيمة المسرحيات وأصبحت مهارة العازفين تبذ قيمة المؤلفين.

وهكذا لم يعد المشاهدون يذهبون إلى المسرح لالتماس نفس اللذة التى كانوا يلتمسونها قديماً، فالتراجيديا لم تعد فناً عصرياً وأصبحوا يكتفون بإعادة تمثيل

الكوميديات التي رفعت شعراء القرن الخامس الثلاثة الكبار إلى مستوى الكلاسيكيين، ولكنهم إذا كانوا يظهرون إعجاباً بإيسكيلوس وسفوكليس وفاءً منهم للنظرة الدينية والوطنية المرتبطة بالأساطير القديمة فإنهم يتحمسون حماسة كبيرة ليوربيدس وفي ذلك أكبر شاهد على تغير الزمن فهذا شاعر كان قد وضع نفسه خارج عصره بنفوره من الحياة العامة وطبيعته المتقلبة القلقة وولعه بالتفكير والحالات النفسية الدقيقة وميله إلى تمجيد الشهوات وحمله شخصياته على التحدث بما يتلاءم وخلقه الخاص - هذا الشاعر الذي لم يحظ بأول انتصار إلا في الأربعين من عمره بعد كفاح دام خمسة عشر عاماً ولم ينتصر في حياته كلها غير خمس مرات، وذلك لأنه ظل حتى النهاية يكافح ضد مقاومة الجمهور - هذا الشاعر حاز بعد موته نجاحاً خارقاً وأصبحت مسرحياته تلائم الروح الجديدة إلى درجة أن نراها مفضلة على جميع المسرحيات الأخرى عند إعادة تمثيلها، وقد اتخذت أنموذجاً للمحاكاة على نحو يثير قسوة أرسطو في الحكم فيقول: "لقد كان الشعراء قديماً ينطقون شخصياتهم الروائية كمواطنين أما اليوم فإنهم ينطقونهم كمتشدين".

وكان تطور الكوميديا على نحو أكثر وضوحاً، فعند ارسطوفان كانت الكوميديا تبحث عن موضوعات من الحياة العامة وبواسطة الاستطراد (الباراباز) كان المشاهدون يستمعون إلى خطبة سياسية عن أحداث اليوم، ولما كانت خاصة بالأتينيين الأصليين فإن الكوميديا القديمة لم يكن من الممكن أن يؤلفها الأجانب المستوطنون وعلى العكس من ذلك نرى هؤلاء الأجانب هم الذين يؤلفون الكوميديا المتوسطة وقد عدلوا عدولاً تاماً عن أن يعرضوا بيئة اجتماعية كي يجمعوا حوادث المسرحية حول حادثة من الحياة الخاصة ويكتفوا بتصوير الشخصيات الفردية.

وهذه التغيرات مظاهر لحقيقة رئيسية فالأجيال الجديدة لم تعد تطلب إلى الشعر التعبير عن أفكارها وإرضاء حاجاتها العقلية بل إلى النثر، فهم كواقعيين فرديين يحتاجون إلى لغة حرة من كل قيد - لغة الحياة اليومية وفي المدارس التي كانوا قديماً ينشدون فيها أغاني هوميروس أصبحوا يتدربون على القول تحت إشراف معلمى

الخطابة، وفي الولائم التي كانوا يغنون فيها مقطوعات الشعر الغنائى أصبحوا يأخذون فى المناقشات السياسية والفلسفية وفى الاحتفالات الكبرى لتمجيد الوطن لم يعد رواة الشعر ينشدون الملاحم، بل أصبحنا نرى لأول مرة رجلاً كجورجياس يلقي- بنفحة لا تزال مصطنعة- خطبة عن المسائل القومية، وأفلاطون أكبر ناثر فى ذلك القرن بل وربما فى كافة القرون نراه ينفى من جمهوريته أكبر شاعر ظهر بين الشعراء.

لقد أصبحت النفوس تتكون فى القاعات التي يعلم فيها السفسطائيون فن الجدل والمحااجة، وأصبح كل فرد يأتى إلى تلك القاعات ليتعلم كيف يؤيد قضيته أمام الجمعية أو المحكمة وأصبحت الفصاحة فناً أدبياً ومهنة، وكان بيركليس يعتبر فى عصره أروع خطيب سمعه الناس ومع ذلك لم يبق من خطبه إلا بعض الأفكار العظيمة والصور المشرقة التي استحق بها لقب الأولبى والقليل النادر من سهامه الخطابية التي ظلت عالقة بالنفوس وكأنها المهاميز، ولكن الخطب أصبحت تدون الآن كتابة قبل الإلقاء أو بعده، وأصبحت الفصاحة تهدف إلى إثارة عواطف جمالية عند القراء وإلى إشباع روح الغرور عند الكاتب كما أصبحت لها فوق ذلك منفعة عملية، فمحررو المرافعات والخطباء يعيشون من كتاباتهم التي يبيعونها وخطبهم التي ينتجونها.

وكما سيطرت النزعة الفردية على الحياة العامة نراها بحكم الضرورة تؤثر على النظرة التاريخية، فإيزوقراط يطالب للناثرين بالحق الذي كان محتفظاً به حتى ذلك الحين للشعراء فى تدبيج مدائح عظماء الرجال، ولذلك نرى تواريخ حياة الموتى يكثر عددها لا لتمجيد الشخصيات التي لعبت حقيقة دوراً مهماً مثل "اجيزيلاس" أو "اياجوراس"، بل ولتمجيد شبان كانوا يبشرون بمستقبل زاهر، مثل "جريلوس" ابن "أكزينفون". وقد جعل قلم "فيليستوس" من تاريخ صقلية، فى وقت، تاريخاً للطاغية "دينيس" ولم يكتف اكرزينوفون بأن يضفر تاجاً لتمجيد بطله اجيزيلاس، بل نراه يركز حوادث كتابه "الانسحاب" (انابازيس) حول قارون الصغير (كيروس الصغير) وكليارك وحوله هو نفسه وحتى فى تاريخ مسلسل مثل "الهلينيات" نراه يدخل عدداً لا يحصى من العناصر الشخصية وصور الشخصيات التي كانت نادرة وقاصرة على التخطيطات الحية عند توسيديد، نراها تحتل مكاناً كبيراً فى مؤلفات خلفه.

والفلسفة نفسها لم تعد شيئية فى شكلها، وفى الموضوع نراها تأخذ فى تأييد حقوق الشخصية البشرية. وبفضل طريقته فى المناقشة مع السفسطائيين ومذهبه فى توليد النفوس وتطبيقه على أفراد الشعب؛ قاد سقراط تلاميذه إلى عرض أفكاره وأفكارهم فى محاورات تظهر فيها خصائص شخصياتهم كما تظهر فى الدراما، وكان اكزيوفون فى الفلسفة كما كان فى التاريخ صانعاً للصور وكذلك كان أفلاطون إلى حد الكمال. وعندما أخذ مذهب سقراط يحل محل التفكير المجرد، وفلسفة الكون الطموحة ليتناول بالدرس العملى النفس البشرية، فإنه بالرغم من قصده إلى إخضاع رغبات الفرد لخير المدنية قد يسر ذلك انتشار نظريات عكسية ومدارس السفسطائيين مهدت أيضاً الطريق للنزعة الفردية، وبفضلها استطاعت تلك النزعة أن تسفر عن نفسها فى أفعال وأن تبررها بالتفكير النظرى. وقد أحدث ثورة خطيرة فى النفوس ما قاموا به من المعارضة بين النظام الضرورى الخالد فى الطبيعة، والنظام المتغير المشروط فى القانون ومن اعتبار قانون المدينة مجرد مواضعة والتصريح للفيلسوف بتجاهله "إن المفيد فى نظر القانون قيد للطبيعة والمفيد فى شرعة الطبيعة هو الحرية".

وهذا هو المبدأ و"كاليكليس" فى "يورجياس" يستخلص منه نتائج. ففى الطبيعة يتفوق القوى على الآخرين وما يعتبره القانون ظلماً هو حق مطلق لكل شخصية قادرة على تخطى المستوى العادى. فالقانون قد وضع للضعفاء ولمصلحتهم مع أن رجلاً واحداً عاقلاً يفضل ملايين من الرجال الذين لا يعقلون ذلة أن يقود؛ وعليهم أن يطيعوا، ومادامت هناك نفوس سادة ونفوس عبيد، فالقاعدة الواحدة الجديرة بالاعتبار هى تلك التى تعترف بتفوق البعض على الآخرين والأخلاق الحقيقية هى أخلاق السادة. وكان تبرير سيطرة الأقوياء يعنى منطقياً تحرير جميع الأفراد وفصلهم عن الدولة وجعل هدفهم الوحيد فى الحياة البحث عن السعادة، و"أرستيب السيريني" و"ديوجين الكلبى" لم يفعلوا غير تعميم أفكار رجل كـ"كاليكليس" وهكذا لم يترك طغيان النزعة الفردية شيئاً قائماً من النظريات التى كانت مصدر قوة المدينة حتى لقد بلغ بها الأمر حد القول بشرعية سيطرة رجل طاغية كان أو ملكاً كما أخذت ترهص بانتصار النزعة العالمية.

* * *

الفصل الثانى

تطور الحياة الاجتماعية والسياسية

(١)

الطبقات

مادام الشعور بالأسرة، والشعور القومى قد أخذوا يضمحلان، فإن المصلحة الاجتماعية لم يكن بد من أن تتخذ صوراً جديدة وأن تدفع الأفراد، بل والمدن إلى أنواع جديدة من التضامن.

ولقد كانت بلاد الإغريق تضم دائماً وفى كل زمن، جمعيات خاصة. فبين الهيئة الكبيرة التى تشمل جميع الأسر والهيئة الصغيرة التى هى الأسرة ذاتها، كانت توجد جمعيات حرة ذات طابع نفعى أو عاطفى. وكان لبعضها سمة أرستقراطية بينما كان البعض الآخر متجهاً نحو العامة. ومنذ العصور الهوميرية كان بعض المحاربين من ذوى الشهرة الواسعة تجمع بينهم روابط خاصة، ويتناولون وجبات طعامهم معاً، ويؤمنون باتخاذ نفس الأصدقاء ونفس الأعداء، وكانوا يسمون فيما بينهم "بالهيتيروس" أى الرفاق. وفيما بعد أخذ الأغنياء والنبلاء يكونون "جماعات رفاق" (هيتيريا) كانت عبارة عن أندية حقيقية يتبادل أعضاؤها المساعدة فى الانتخابات وفى القضايا، أو يجتمعون فى ولائم مريحة، كى يسخروا من المعتقدات الشعبية أو يتناقشوا فى الفلسفة والسياسة. وكانت هناك أنواع أخرى من الجمعيات المخالفة للنوع السابق من حيث طبقة أعضائها، ومن حيث هدفها. وكان أقدم نوع منها يسمى "تيازيس". وكانت هذه الجمعيات تضم منذ العصر السابق على العصر الهللىنى صغار الناس الذين أرادوا أن يحتفظوا بعبادة الآلهة المقصيين عن مجمع الآلهة الرسمى. وقد بذلت قديماً جهوداً كبيرة لنشر الاعتقاد فى الأسرار الدينية، ومبدأ الفداء والبعث، والاعتقاد فى الحياة الأخرى وفى الحساب بعد الموت.

وهذه الجمعيات أرسنقراطفة وشعبفةؑ كانت ثلاثم بنوع خاص أوفالاً مشبفة بالنزفة الفردفة. وأما ما ألت إلفه عندئذ جمعفات الرفاق "الهفففراف" عندما أخذت تنفشرف كى تشبف المل إلف اللذات المادفة فذلك ما سبف أن رأفناه فف المثل الذى ضربناه بأولئك البفوسفن الذفن كانوا فحرمون أقاربهم من الحوافى من مفرافهم؁ بل وفى الغالب أبنافهم؁ كى فرسلوا ثروفهم على مؤسسات للولائم ومجالس الشراب؁ وأما الجمعفات الدفنفة فقد وفتد المجال فزءاد أمامها اتساعاً فف المدن التفارفة وبخاصة فف الموانف والضواحف فف كان الأجانب المستوطنون ففجذبون باستمرار موفات فففة من الأجانب. ولما كانت حرية تكوفن الجمعفات كاملة؁ فقد أخذوا ففجمعون فف سهولة حسب الجنسفات والمهن؁ ثم الأدفان بنوع خاص. ففلامفذ ساحات الرفاضة القدماء فكونون جمهورفات صغفرة بحكامهم وجمعفاتهم العامة.

والفلاسفة الذفن كانوا فزاولون تأملاتهم الفلسففة فف أى مكان فف الطرفق أو فف الأجورا؁ وفف ساحة رفاضفة أو فف حانوف؁ أصبحوا الآن مفررف مدارس فعترفون مع تلامفذهم فف حدفقة خاصة مثل "الففسفه" و"الأكافمفة". فالفجار ذوو الملابس الفرفبة؁ والأرقاء البسطاء ففجمعون فف صوامع فففمون ففها احتفالات دفنفة فففر فف ففمفف الحاضرفن إحساساً عمفقا. وقد كانوا دائماً فرحبون بألهة البرابرة. ففمنذ القرن الخامس كانت الأم الكفبرة للفرففففن وأمون للمصرفن لهما أتباف لا فف أسفا الصغرف وسفرنا وحقهما؁ ولكن أيضاً فف عدة مدن من بلاد الإفرق ذاتها. ولقد هرع إفلاطون نفسه مع الجمهور الأففنف إلف بفرفهؑ كى فحضر موكب "البنفففة التراقفة" وقد ففر الموقف بعد أن أصبحت العبادات العامة بفخامتها الباردة عاجزة عن أن تشبف الحاجات الدفنفة وأن فففر الففال وفدففى القلب. فأصبح الرجال والنساء ففنتشون حماسة فف أعباء الشرقفن الحارة؁ وفف أسرار الدفانات الأجنبية كإفزفس المصرفة وأدونفس السورف. ومن أعلى الأكروبول أخذت آلهة المففنة ففس بالهجران وفرف شعبها ففجمع فف جمعفات دفنفة؁ وكل فرد ففطلع إلف أن فضمن السلامة فف العالم الآخر؁ وقد انصرف عن أن ففجه بفكره نحو وطنه الأرضف.

وكان التضامن الذى يربط المواطنين بأحد الأحزاب أشد خطراً، وهنا كان الوباء الإغريقى. ولقد وجد دائماً هذا الوباء، ولكنه لم يبلغ قط ما بلغه فى القرن الرابع من احتقار كامل للمصلحة العامة، وإن تكن أثينا قد تماسكت بعض الشيء من هذه الناحية. وذلك بحكم أن قرناً ونصف من التقاليد الديمقراطية قد احتفظ لها رغم كل شيء ببعض المبادئ الوطنية كما أن بقايا الرخاء المادى التى أفلقت من سيطرة السياسة منعت الضغائن من أن تحتدم، ولكنه من الواجب أن ننظر إلى ما حدث فى مجموع البلاد الإغريقية، ففى كل مكان انفجر التعارض بين المساواة التى يبشر بها الدستور وعدم المساواة الناتجة عن الظروف الاقتصادية والاجتماعية.

وقد امتدت سطوة المال وأفسدت الضمائر، فمن لديهم ما يكفى معاشهم يريدون أن يصبحوا أثرياء، والأثرياء يريدون أن يزدادوا ثراء. وكان فى ذلك انتصار لشهوة الكسب التى لا تشبع والتى يسميها الإغريق "الترف"، ولم تعد هناك مهنة تفلت من الرأسمالية، فالزراعة نفسها أصبحت عملاً تجارياً. وقد عادت الملكية الكبيرة إلى التكون باختفاء صغار الفلاحين اختفاء تدريجياً وتركيز القطع الصغيرة بين نفس الأيدي ومعلمو الخطابة والمحامون والفنانون الذين كانوا فيما مضى يرون فى الاتجار بمواهبهم ما يخدش كرامتهم لم يعودوا يشعرون بأى حرج فى أن يبيعوا بضاعتهم بأعلى ثمن مستطاع، فكل شيء يباع وكل شيء ثمنه. والثروة هى معيار القيم الاجتماعية وبالجشع والبذخ تتكون الثروات، وتتبدد فى سرعة بالغة ومن يمتلكونها يتهاكون على الملذات ويتلمسون الفرص للمباهاة ببذخ وقح ومحدثو النعمة يتربعون فى القمة، وهم يضاربون ويسعون وراء الذهب كى يبنوا القصور الفخمة ويؤثثوها ويعرضوا فيها الأسلحة الفخمة، ويقدموا لنساء الأسرة وللغانيات الحلى والأثواب الثمينة والعطور النادرة ويقدموا للضيوف الممتازين وللطفيليين البارعين النبذ الفاخر وألوان الأطعمة التى يعدها مشاهير الطهاة ويطلبوا إلى المثالين المعروفين نحت تماثيل نصفية لهم.

وما مصير المسائل العامة "عندما لا يترك حب الثروة للفرد أى فراغ كى يهتم بشيء آخر حتى لنرى روح كل مواطن معلقة كلها بهذا الهدف، ولم يعد يشغلها غير

كسبه اليومي"، وقد أصبحت السياسة هي الأخرى عملية تجارية، فأشرف المواطنون يعملون من أجل طبقة، وأما الآخرون فيبحثون لأنفسهم وحدهم عن مغنم الحكم ولا يكابون يخفون ارتشاعهم. ولما كنا في عصر "تفوز فيه الثروة ويفوز الأثرياء بالشرف، فقد كانت الفضيلة وكان الفضلاء موضع احتقار"، ولم يكن أحد يستطيع أن يثرى بسرعة إذا لزم جادة الاستقامة". وقد يقال إن هذه عبارات تنذر صادرة عن فيلسوف متشبع بالمثل الأعلى أو عن إحدى شخصيات المسرح، ولكن دعنا ننصت إلى هذه الأقوال القاسية التي صدرت أمام المحكمة: "إن المواطنين بالمولد الذين يعتقدون أن الوطن هو المكان الذي توجد به مصالحهم، من الواضح أنهم أناس لا يلبثون أن يتخلوا عن المصلحة العامة كي يجروا وراء منفعتهم الخاصة، وذلك لأن المدينة ليست وطنهم وإنما وطنهم ثروتهم".

وماذا نرى تحت تلك الطبقة التي تلهث خلف الصفقات والملاذات؟ لقد أدى عسر الخزانة ونمو الرأسمالية إلى انتشار الفقر في جزء كبير من السكان، فالمزارعون يفلحون الأرض بعرق جبينهم، دون أن يجنوا ما يقوتهم، وفي المدينة ناء العمل الحر تحت منافسة الرقيق وأصبحت فيالق من المواطنين تعتمد على مكافأة الجندية أو مكافأة الحضور في الهيئات العامة، وتتدافع أيام الأعياد أمام المعابد لتختطف حفنة من دقيق الشعير وآلاف من الآثينيين يمكن أن نتعرف عليهم في ذلك البائس الذي يصفه أفلاطون بقوله: "إنه يقيم في المدينة دون أن ينتمى إلى أية طائفة، فلا يمكن أن نسميه تاجراً ولا صانعاً ولا فارساً ولا جندياً في المشاة، ولكن فقط فقيراً أو معدماً". وبالنسبة لهؤلاء تحدد القرعة التي تجرى على أبواب المحاكم لاختيار الحكّمين مسألة ما إذا كانوا سيتناولون عشاءهم أم لا، ومن يرقص في المسرح بحلته المذهبة نراه يرتعد في الشتاء تحت أثماله. وهذه الطبقة الكادحة تنطلق منها باستمرار أنات على أهبة التحول إلى صيحات تمرد ونسبة من لا يمتلكون شيئاً تزداد في اضطراب مخيف، ففي سنة ٤٢١ كان عددهم بين ١٩ ألفاً و ٢٠ ألفاً من بين ٤٢ ألف مواطن (حوالي ٤٥٪)، وحوالي سنة ٣٥٥ أصبحوا أغلبية، وبعد ذلك بأربعين عاماً أصبحوا اثني عشر ألفاً من بين واحد وعشرين ألف مواطن (٥٧٪).

وبالرغم من أن الاستعمار لم يعد قادراً على امتصاص المتضورين جوعاً، فقد ظلوا مع ذلك يهاجرون "فهم يهيمنون فوق الأرض الأجنبية مع نساءهم وأطفالهم، وعدد كبير منهم ترغمه الضرورات اليومية على التطوع كجندى مرتزق، ويموتون وهم يحاربون مع الأعداء ضد المواطنين، وعبثاً كانوا يبعدون تلك العصابات الضارية، فسرعان ما يتكون غيرها دائماً من جديد. وفي الشرق نرى سيروس الصغير بعد حرب البليبونيزيا يجند في خدمته أكثر من ألف جندى مرتزق أتى معظمهم من أكايا وأركاديا وكريت ورودس كما نرى تيبرون الإسبرطى ينقض على آسيا مع من تبقى معه من المائة، وأخيراً نرى الملك الكبير وقواد الفرس الثائرين وملك مصر وأمراء قبرص يستعينون باستمرار بالجند المرتزقة من الإغريق. وفي الغرب نرى الطاغية دينيس يجمع جيشاً كبيراً مستعيناً بالبليبونيزيين بنوع خاص، ولم يكن في هذا الأمر غير علاج جزئي للداء فبلاد الإغريق كانت تتخلص من الفائض من المعدمين، ولكنها كانت تحتفظ بالكثيرين من أولئك المخاطرين الرهيبيين "فجازون ألفيري" يحذو حذو "دينيس" ورؤساء فوسيدا يحصلون خلال عشر سنوات - بفضل ذهب دلف - على كل ما يريدون من جند مرتزقة وجميع المدن كانت تسعى إلى ملء الفراغ في جيوشها بالاستعانة بفرق أجنبية، وهكذا كانت تتجول هنا وهناك قوات وحشية أصبحت كتلتها المتزايدة خطراً يهدد بلاد الإغريق كلها.

وأما الجماهير التي بقيت في مسقط رأسها، فقد كانت تبرر المثل السائر "الفقر والاستجداء صنوان"، فالبؤس المعروض في ملتقى الطرق كان مسببة المدن، وكان فيه تكذيب صارخ للمبادئ الجميلة التي كانت تزهبها الديمقراطية وما أترفه عزاء ذلك الذي كان يجده المتضورون جوعاً في لقب "المواطن" فقد كانوا يؤكدون لهم هذا أن النظام قائم على الحرية والمساواة وأنه لا تمييز غير ما يقوم على الموهبة وإن الفقر لا يعيب من يحاول التخلص منه، ولكن ما تلك الحرية التي لا تسمح بالمساهمة في المسائل العامة إلا إذا كانت لدى الفرد الوسائل التي تمكنه من الحصول على وقت فراغ. وما المساواة التي تضع الطبقة العاملة تحت سيطرة من يملكون المال؟ الحرية؟ ليست لها

بالنسبة للضعيف نفس القيمة التى لها بالنسبة للقوى وبواسطتها يصبح البعض مسرفين فى الثراء، بينما يمعن الآخرون فى الفقر حتى لنراها تهدم نفسها وتحطم المساواة، وإزاء الحقوق النظرية البحتة تنهض حقيقة خادعة وفى هذا الشعب الذى يسمونه سيداً نرى أغلبية خاضعة لأسياد مفروضاً عليها نوع من الرق وهى أشد بؤساً من الأرقاء فى النظم الأوليجاركية، وبالنسبة لجانب كبير من الشعب السيد كان حضور الجمعية أو المجلس أو المحكمة لا يعتبر أداء واجب أو مزاولة حق بقدر ما يعتبر كسب عيش. فباله من تعارض كبير بين النظرية السياسية والنظام الاجتماعى!

ومما كان يزيد هذا التعارض حدة التناقض الصارخ بين البذخ والفقر، فمن ناحية نرى الغنى الجشع المتهالك على اللذات المرفه بالتربية يظهر غطرسة جارحة، ويحاول تبرير هذه الغطرسة بجهل وفضاظة الجماهير الحقيرة، ومن جهة أخرى نرى الطبقة العاملة- التى تعتقد أن كل ثروة لم تكتسب بطريق شريف - وقد ملأها الحسد والمرارة تكره أن تبذل مجهوداً بدعوى أنه لا فائدة من بذل الجهد، وتحمل العناء كى يتمتع آخر ويسيطر، وفى المدن الصغيرة حيث الاحتكاك مستمر والمقارنة لا مفر منها" يدرك الفقير مدى بؤسه وشقائه، عندما يرى المستغل المحظوظ الذى يستطيع أن يظل مستريحاً لا يعمل شيئاً". وقد كان فى هذا ما يجرح فى قوة وباستمرار الشعور الديمقراطى بحيث أصبح اللزوم للانتظام الحياة الدستورية غير متوفر تماماً.

ولقد وصف أرسطو هذه الظاهرة بقوله: "إن الثراء المفرط يمنع الرجال عن الطاعة كما أن الفقر المفرط يهدر كرامتهم، فهؤلاء لا يعرفون كيف يحكمون ولكنهم يطيعون كالعبيد، وأولئك لا يعرفون الخضوع لأية سلطة ولكنهم يحكمون باستبداد الأسياد وهكذا نرى مدينة من الأرقاء والأسياد، لا مدينة من الرجال الأحرار. فهنا الغيرة وهناك الاحتقار وتلك مشاعر تبعد- فى الغالب- عن التعاطف المتبادل وعن التضامن السياسى الذى ينتج عنه".

ولقد أصاب الفيلسوف شاكلة الصواب، فأولئك الذين تمتنهم الحياة يولد لديهم وعيهم بالكرامة الشخصية إفراطاً فى الإحساس الأدبى، وانحرافاً مرضياً فى التأثير

وهكذا يصبح حب الحرية والمساواة نوعاً من الصرع الجماعى، وينتهى به الأمر إلى عدم قبول أى خضوع ولو للعقد الاجتماعى. وفى ذلك يقول أفلاطون: "إن نفوس المواطنين أصبحت من الحساسية بحيث نرى أقل مظهر من الاستعباد يثيرها ويدعوها إلى التمرد، وينتهى بها الأمر إلى ألا تعود تعباً بأية قوانين مكتوبة أو غير مكتوبة مادامت تتخلص من كل سيد". والتخلص من كل سيد يتضمن فكرة عن الشخصية البشرية بالغة الحساسية، وكبرياء بلغ من النفور من كل تبعية حداً جعل صديقاً لسقراط هو إيتيروس، يرفض- وقد عضه البؤس فى أيام شيخوخته- وظيفة مربٍ لأنها تنزله منزلة المعتوق، ويفضل أن يعيش من يوم إلى يوم بعمل يدوى. وأما عن الحساسية فى مسألة المساواة، فقد كان كل شىء يثيرها ويجرحها، حتى لترى دينارك يعيب على "ديموستين" انتقاله إلى بيريه على سرير محمول لما فى ذلك من إهانة للمشاة من الدهماء. كما أن ليكيرج أصدر قانوناً يحرم على النساء الثريات الذهاب إلى عيد "أوليزيس" فى عربة حتى لا تتأذى مشاعر الفقيرات من رؤية السيدات الثريات.

وهكذا وجد إحساس طبقى لأنه كانت هناك مصالح طبقية وهذا الإحساس وتلك المصالح أخذت تتعارض فى قوة مضطردة مع الإحساس الأوسع الذى ظل يوحى به لزمّن طويل روح التضامن فى المدينة. وأرسطو الذى عرف الإنسان بأنه "كائن سياسى" لاحظ أيضاً أن الإنسان "كائن اقتصادى" كذلك.

ومنذ أن استقر لدى الطبقتين اللتين تقتسمان المدينة وعى واضح بهذه الحقيقة، قامت هوة سحيقة بينهما. فهناك تعارض خفى أو صراع علنى. وكل منهما لم تقبل أى قيد على المبدأ الذى تراه أكثر فائدة لها، فأحدهما تريد أن تمتد إلى المجال الاقتصادى المبادئ الدستورية التى تعطى للأغلبية السيطرة فى المجال السياسى. والأخرى ترى أن الثروة يجب أن تعطىها السلطة. ولنستمع هنا أيضاً إلى أرسطو يقول: "المساواة هى القاعدة العامة، وهى فى الواقع كذلك، ولكن لا بالنسبة للجميع بل فقط بين الأنداد. وعدم المساواة هو أيضاً القاعدة وإنه كذلك، ولكن لا بالنسبة إلى الجميع، بل بين الأفراد غير المتساويين فحسب. والعيب فى ذلك يرجع إلى القضاة أطراف فى

الخصومة. والمرء فى العادة قاض غير صالح فى قضيته الخاصة. ولما كان الحق فى جانب الطرفين إلى حد ما فإن كلا منهما يعتقد أن هذا الحق إلى جواره بصفة مطلقة، فالبعض يعتقدون أنهم متساوون مساواة مطلقة بحكم تميزهم فى أحد النواحي كالحرية مثلاً. وقد أخذ هذان المذهبان يعملان متحاذيين فى اتجاهين متضادين لا يمكن التوفيق بينهما، فنشأ عن ذلك صراع لا يقبل التسوية، وأصبحت المدينة تتكون منذ ذلك الحين من فريقين متحاذيين متعارضين أى مدينتين متعاديتين.

ولم يكن هذا الوضع جديداً فى بلاد الإغريق، ولكنه لم يصل قط إلى مثل هذه الخطورة. فقديمًا عندما أدى نظام فاسد للملكية العقارية إلى اشتباك عنيف بين الدائنين والمدينين رأينا البعض "يطفحون بالثراء"، والآخرين "يهرولون للنهب" مليئين بأحلام الثراء.

ولكننا رأينا عندئذ رجلاً كصولون ينهض بين الفريقين المتنازعين، وقد أخذ يغطى الفريقين الواحد بعد الآخر بدرعه المتين. "ويقف ثابتاً بين الجيشين كالحـد الفاصل"، وقد استطاع ذلك لأنه كان يستند إلى برجوازية متوسطة. وفى القرن الخامس كانت الدولة لا تزال قادرة على أن تسند وتصون وتستبقى تلك الطبقة من الملاك القادرين على كفاية أنفسهم. ولم تكن تكاليف الحياة غالية، وكانت أثينا تجد فى إمبراطوريتها المصادر التى تكفى لمساعدة الفقراء بل وتمكين طبقة "التيت" من الارتفاع فى السلم الاجتماعى إلى مستوى طبقة "الزيجيت". وكانت ترسل آلاف المواطنين كإقطاعيين مستعمرين لأراضى البلاد الاتحادية، وكانت تقوم بتوزيع كميات ضخمة من اللحم والقمح، وتدفع أجور المجدفين والموظفين، كما تدفع أجراً مناسباً للصناع والعمال الذين كانوا يعملون باستمرار فى أعمال ذات نفع عام أو أعمال التجميل.

ولكن فى القرن الرابع أخذت الطبقة الوسطى تتضاغل من يوم إلى يوم. ولم يعد هناك ما يشبه الطرف الثالث. وإن وجد أحياناً بعض رجال منعزلين يقومون فى بعض المناسبات بدور الوسطاء الموفقين. وها هو مثلاً خطيب (ديموستين) يصيح بفصاحة

العقل الذى يرهبه الخطر العام المصدق، فيقول : "إنه لمن العدل أن نبحث عن جميع الوسائل التى لا تترك مواطناً فى حاجة إلى شىء. وإنى لأرى أن الأثرياء بسيرهم على هذه المبادئ لا يتصرفون تصرفاً عادلاً فحسب، بل يعملون أيضاً ما فيه خيرهم الخاص، واستخدام السلطة العامة لحرمان الفرد من الضروريات يؤدى إلى زيادة عدد الساخطين.

وأما أولئك الذين يحسون بالحاجة، فإنى أنصحهم بالعدول عن كل سلوك يثير الملك ويبرر شكاياتهم. وأعود فأكرر لمصلحة الأغنياء ما سبق أن قلته بون أن أخشى التعبير عن الحقيقة. وأنا لا أستطيع أن أقبل وجود إنسان واحد، ومن باب أولى أثينى، يبلغ من التعاسة والقسوة حد النظر شذراً إلى المساعدة التى تقدم إلى الفقراء، الذين يعوزهم الضرورى، ولكن من أين يأتى الامتناع والسخط؟ إنهما يأتيان من أننا نرى بعض الرجال يطبقون على الثروات الخاصة ما هو متبع بالنسبة للأموال العامة، وهذا هو ما يثير عدم الثقة ويثير الغضب. والواجب أيها الآثنيون هو أن نكون جميعاً عادلين فى نظرتنا إلى المصلحة العامة للمدينة. وأن يحس الأغنياء باطمئنانهم على وسائل عيشهم وألا يخشوا شيئاً على أموالهم، ولكن على أن يضعوا فى حالة الخطر ثروتهم فى خدمة الوطن وسلامته، وألا يعتبر الآخرون مالأً عاماً إلا ما هو كذلك، وأن يأخذوا منه نصيبهم. وأما المال الخاص بكل فرد، فيجب أن يكون ملكاً خاصاً له، وهذه بلا شك هى الطريقة التى يمكن بها تحديد الواجبات المتبادلة بين البعض والبعض الآخر."

وإننا لنجد بالطبع نفس النصائح الداعية إلى الاعتدال منتشرة فى كتاب "السياسة" لأرسطو الذى كان دائماً من أنصار التوسط الدقيق. وعنده أن المدينة مهما تكن تحقق للإنسان نعمة إشباع غريزة الحياة الاجتماعية المتأصلة فى طبيعته. والمدينة الكاملة هى تلك التى تحقق للجميع أكبر قدر من السعادة والمدينة التى تفهم واجبها وتنهض بالتزامها، هى تلك التى تسهر على توفير الضرورى والرخاء إذا وجدت إليه سبيلاً. وإذا كان لا يقبل جماعية الملكية عن طريق الجبر، فإنه يدعو إلى جماعية الانتفاع عن طريق الاختيار. وإذا كان يثور ضد المهرجين الشعبين الذين يقسمون على الشعب فائض

الإيرادات دون أن يكون فى ذلك نفع لأحد، فإنه يريد أن يتلافى اتحاد الشعب اتحاداً مخلصاً (البؤس المفرط الذى يفسد الديمقراطية)، وأن تتوفر الجهود على نشر الرخاء وأن يودع الفائض من الإيرادات فى صندوق للاحتياطى تمنح منه اعتمادات لشراء أرض أو لإنشاء تجارة أو استغلال زراعى.

ولكن أرسطو لما كان رجل ملاحظة بقدر ما هو رجل تفكير نظرى لم يكن بد من أن يلاحظ أنه يصيح فى الصحراء وأن الأوليجاركيين والديمقراطيين يرتكبون فى كل مكان نفس الخطأ، عندما لا يعنون بغير مصالحهم الخاصة، وأن العنصر الاجتماعى الذى كان قادراً على التوفيق بين الشهوات المتطرفة قد أصبح فى حالة انحلال تام. ولذلك يرى أن العودة إلى ذلك الدستور المختلط، الذى يسميه الدستور المثالى، أمر مستحيل لأنه لا بد له من طبقة متوسطة وفيرة العدد والقوة بحيث تعادل الطبقة العاملة وتمتلك من الثروة العامة قدرًا تستطيع أن تعادل به القدر الذى يملكه الأثرياء، وهذان الشرطان ضروريان كي لا ينقلب دستوره المثالى إلى ديمقراطية أو أوليجاركية.

(٢)

صراع الطبقات

لقد كان تنظيم الملكية وتوزيع الثروة المشكلة الأساسية فى السياسة الداخلية ومنبع الصراع الداخلى والثورات. ففى كثير من المدن كان الفقراء يطالبون بتقسيم الأرض وإلغاء الديون. وعندما يصل شعب إلى هذا الحد، فإن الشعور بالواجب نحو الدولة يصبح لديه وشيك الاختفاء. وكل حزب يستغل السلطة لمصلحته، ويمحو كل ما يضايقه، فالديمقراطية لا تفكر إلا فى رعاية الفقراء، والأوليجاركية لا تعرف غير الأغنياء، والفريقان يفضان البصر عن حاجات ومصالح المدينة، ويعملان لتدميرها. وفضلاً عن ذلك، فإن الصراع الاجتماعى يبلغ من العنف حدًا لا يصبح هدفه الوصول إلى المغنم المادية فحسب. بل وشفاء الضغائن البشعة. وفى بعض المدن كان

الأوليباركيون يقسمون اليمين التالي: "سأكون عدواً للشعب وسأُنزل به في المجلس كل ما أستطيع من ضرر". وكان الديمقراطيون في حالة عدااء سافر أو خفى، ضد جميع من تجعلهم الثروة هدفاً للشبهات. وعندما يجردونهم من أموالهم كانوا يفعلون ذلك للذة التي يجدونها في إفقارهم بقدر ما يفعلونه بقصد إثرائهم هم أنفسهم. ولقد لخص إيزوقراط هذه المشاعر المتبادلة في فقرات كبيرة الدلالة على حالة بلاد الإغريق في عصره: "لقد بلغوا من التنكر لمشاعر الحياة الاجتماعية حداً نراهم معه لا يحاولون أن يصلوا باتفاق قلبي إلى رخاء مشترك، بل يفضل المالكون منهم إلقاء أموالهم في البحر عن التخفيف عن المعوزين. والمحرومون لا يستشعرون من الرضا للاستيلاء على أموال الأغنياء قدر ما يستشعرون لحرمانهم منها".

ولقد ساق منطق المبادئ والشهوات جزءاً من الديمقراطيين إلى تمنى المساواة الكاملة، والتسوية المطبقة! وكان قد مضى زمن طويل لم يعد يعترف فيه بامتياز للمولد، وكان السفسطائي ليكوفرون يقول إن نبالة الدم ليست إلا لفظاً أجوف، فالأشخاص الذين يقول رأى سقيم بأنهم كريمو المحتد، قد ولدوا كما ولد الآخرون. وكان المفهوم من ذلك ضرورة طرح أى تمييز شخصي بين المواطنين. وقد التقى في هذه النقطة إحساس الشعب مع تفكير المفكرين. ولكنه كانت هناك اختلافات في نقط أخرى وذلك بسبب دفع مبدأ المساواة إلى حد التطرف في اتجاهين مختلفين. فالسفسطائيون كانوا يرون أنه مادام الناس متحدون في المولد فإن البربري قد خلق كما خلق الإغريقى "والطبيعة لا تصنع أرقاء" وليس لسلطة السيد أساس غير حق القوة الذي حماه القانون. وكانت العالمية وإلغاء الرق في نظر بعض رجال الفقه من نتائج المساواة. وأما الجماهير فكانت تتعلق بنوع آخر من التفوق، وهو ذلك الذي يمثله السفسطائيون، والذي يأتى من التربية.

التهذيب..؟ التعليم..؟ ما قيمة كل هذا بالنسبة لأناس يعتقدون أنهم متساوون؟ أليست هذه أيضاً وسيلة للخروج من صفوف العامة؟ وكان المثل السائر يقول إن التعليم يصاحبه الحسد. ومنذ القرن الخامس كان كليون لا يرى شيئاً أفضل من الجهل المتواضع، وكان يعلن في شموخ أن الدول تحكم بواسطة البسطاء العاديين خيراً مما

تحكم بواسطة الأذكىاء الأفذاذ. وقد وجد أرسطوفان فى هذه الحكمة متعته فلم ينسها قط. فجزار الخنازير الذى يسعى فى كوميديته كى يحل محل الصعلوك البافلاجونى فى السلطة يعرف الأبجدية ولكن معرفة قليلة جداً، وسيئة جداً. ومع ذلك فإن خادم الشعب يرى أن هذه المعرفة أكثر مما يجب. وهكذا نراهم لا يقيمون أى وزن بين الفروق الطبيعية والمكتسبة الموجودة بين الناس من الناحية العقلية، ويريدون تقرير نوع من المساواة التى تمنح نصيباً متساوياً للمتساوين ولغير المتساوين. وبالجمله فإن فكرة الكيف أخذت تضيق، كما أخذ يختفى سلم القيم الاجتماعية. وهكذا أدت الرغبة فى تحويل المساواة القانونية إلى مساواة فعلية إلى إسقاط وعدم اعتبار الفوارق الطبيعية.

والنفوس الخرافية التى تصورت التسوية بين الذكاء، كان من الطبيعى أن تفكر من باب أولى فى تسوية الثروات. وفى القرن الرابع تفتحت فى بلاد الإغريق عدة مذاهب شيوعية واشتراكية، ولكنها لما كانت بلاداً لم تعرف بعد الصناعة الكبيرة. وكانت غالبية السكان لا تزال تعيش على الزراعة، فإن هذه النظريات قد اتخذت بالضرورة طابعاً خاصاً.

والفلاسفة الذين صاغوا تلك النظريات قد كانوا فى الغالب مشبعين بالاحتقار نحو التجار والصناع وكذلك العمال. وكانوا يرون فى مساواة الثروة خير وسيلة للرجوع إلى النظام العشائرى القديم. أو على الأقل لحصول المدن- التى أفسدتها النزعات الديمقراطية المضللة- على مزايا النظم الإمبرطية. فأفلاطون يرمى من وراء هذا النظام إلى محو الأثرة، ومنع الانقسام وتحقيق العدالة بتضحية الأفراد فى سبيل الدولة. وفى كتاب "الجمهورية" لا يزال مشبعاً بالخيالات بالرغم من التجربة القاسية التى تمخضت عنها رحلته الأولى إلى صقلية. وهو يزهو باستطاعته تأسيس نظام ثابت بواسطة الشيوعية. ولكن هذه الشيوعية التى تمتد إلى النساء والأطفال كما تمتد إلى الثروات المادية، لا تمتد إلا إلى الطبقتين العلويتين المكونتين من الفلاسفة والمحاربين، دون الطبقة الدنيا المكونة من المنتجين الذين تقتصر مهمتهم على مد الطبقتين الآخرين بحاجياتهما، فالامتياز والرق من أسس نظريته. وفى كتاب "القوانين" كانت آماله قد

خابت فى محاولتين جديدتين قام بهما فى صقلية، كما كان قد أوغل فى الشيخوخة. فوافق هذا المثالى- كى يجعل مثله الأعلى أكثر واقعية - على أن يسلم بما فى نظريته من تخيلات، وأن يخفف منها بعض العناصر المستعارة من إسبرطة. فالملكية ستكون شخصية، ولكنها ستكون على الأقل للأسرة لا للفرد، وكى لا تتجزأ ولا تتنقل؛ فإنها ستكون وقفاً على عدد ثابت من المواطنين قدره ٥٠٤٠، وستتخذ الاحتياطات اللازمة كى لا يستطيع الشعب بإساءة استخدام سلطته القضائية والتشريعية النيل من هذه المبادئ الأساسية، وهكذا نرى كيف أن هذه النظريات الشيوعية قد كان طابعها عند الفلاسفة أخلاقياً أكثر منه اقتصادياً. وقد احتقرت ملاحظة الوقائع فأخذت تعتمد على المنهج النظرى وكأنها تسعى إلى مجرد إرضاء نوايا أرستقراطية.

ولكن هذه الآراء نفسها عند انحدارها إلى الجماهير الشعبية، كانت ترجع صدى مختلفاً تمام الاختلاف. ولنعد بالفكر إلى سنيّ البؤس الذى اضطرت فيها الدولة إلى إلغاء رواتب الموظفين ومكافآت القضاة وإيقاف الأعمال العامة التى تفسح مجال العمل أمام أصحاب المهن. وتوقف بأمر من المنتصر بناء السفن الذى كان يضمن الأجور للكثير من العمال والمجدفين. فالرؤوس تغلى، والبؤس يختمر فى النفوس، ونهم المطامع يلهب الخيال ويرنحه بأمال مضللة. وما أصلحه موضوعاً للكوميديا عندما تتحسن الحال. ولقد وضع أرستوفان عليه يده سنة ٣٩٢ فرأينا براكساجورا تعرض النظام فى "جمعية النساء": "يجب أن تعتبر جميع الأموال ملكاً مشتركاً، حتى يأخذ كل فرد منها نصيبه ليعيش به، ولا ينبغى أن يكون فرد ثرياً والآخر بائساً، وأن يزرع فرد مساحة واسعة من الأرض بينما لا يجد الآخر منها ما يكفى لدفعه. ولا أن يخدم فرداً حشداً من الرقيق، بينما لا يجد آخر خادماً واحداً، إننى أريد حياة مشتركة، حياة واحدة بالنسبة للجميع. وأريد أن تكون النساء مشاعاً بين الرجال، وأن ينجبن أطفالاً ممن يردن. وأن يعتبر الأطفال أباءً لهم كل من هم أكبر منهم سناً". وإذا كان الزوج البليد قد وجد بعض الاعتراضات على الآراء المسرفة التى أبدتها زوجته المسترجلة، فإن "بونا كيشوت" قد انتصرت فى سهولة على "سانكو بانسا"!!

ومع ذلك فإن أحد تلك الردود يجب أن يستوقف نظرنا. فإذا كان الجميع سيذهبون من وليمة إلى أخرى ولا يضطر أحد إلى العمل، فمن الذى سيزرع الأرض إذن؟ الأرقاء.... وهكذا لن تكون الديمقراطية الشيوعية إلا أرستقراطية تعتمد فى عيشها على طبقة ملحقه بالأرض، وهكذا نعود دائماً إلى نفس المبدأ القائل بأنه لا يمكن أن تنشأ مدينة بدون رق. ولكن أرستوفان يذهب إلى أبعد من ذلك. وفى سنة ٣٨٨ عندما عادت قوة أثينا البحرية إلى التكون من جديد وأخذ الجُعل المفروض على سفن البحر الأسود يغذى الخزانة من جديد نراه يتناول أساس العضلة. ففي مسرحية "بلوتس" نراه يثور ضد أولئك الحمقى الذين يريدون رد البصر إلى إله الثروة الأعمى، وأن يطردوا "الفقر". فإذا استرد بلوتس بصره وقسم الثروة على الجميع بالتساوى فإنه لن يعود هناك أحد لمزاولة مهنة أو تعلم فن وذلك لأنهم جميعاً يدينون بقوتهم للفقير المصدر الوحيد لكافة الخيرات. وقانون العمل المقدس الذى أكد هزيون مصدره الإلهى وعظمته الجليلة يجب أن يظل الحافز للأفراد وباعث الهيئة الاجتماعية إلى الحياة.

وكى يمسك شاعر كوميدى عن إطلاق نكاته المبتذلة، ويصطنع نغمة الوعظ دون أن يخشى صفير الجمهور، لابد أن نصائحه كانت تتلاقى مع أفكار المشاهدين العميقة. والواقع أنه قد كانت هناك هوة سحيقة بين المدن العديدة التى انسأقت إلى فظائع الحروب الاجتماعية، وبين أثينا التى حمتها من الشطط ثروتها النسبية وتقاليدها. ولننظر فى هذا الفرق.

وبوليب عندما يحذو حذو أرسطو فيرسم لوحة للثورات، نراه يصف بلاد اليونان فى القرن الرابع كما يصفها فى عصره، فيقول: "بمجرد أن يتخم بالرخاء الشعب النهم لا تلبث الديمقراطية أن تمحى ليحل محلها نظام من العنف والقوة الوحشية، وذلك لأنه عندما يعتاد الجمهور أكل مال الغير والاعتماد فى حياته على مال الجار، فإنه يكفى أن يوجد رئيس طموح جسور محروم لفقره من المناصب العامة، كى نصل إلى نظام قبضة اليد فلا نعود نرى غير مجازر واضطهادات وتوزيع للأراضي". والأمثلة عديدة لمثل هذه الثورات. ولنذكر منها ثلاثة فى شرق ووسط وغرب العالم الإغريقى. ففي ميتيلينا نرى

المدينين يذبحون الدائنين بالجملة، ثم يحاولون بعد ذلك تبرير تصرفهم بالغضب وحالة القوة القاهرة الناتجة عن مركزهم المالى. وفى سنة ٣٧٠ نرى الديمقراطيين ينقضون فى أرجوس على المواطنين الأغنياء نوى المناصب الرفيعة بحجة التآمر، وفى قورة جنون صاحب نراهم يقتلون أكثر من ألف ومائتين ويصادرون أموالهم. ثم يعود كل شىء إلى الهدوء بينما تتردد فى جميع بلاد الإغريق- رغم تَعُودها مثل هذه المناظر- صيحة انتكار طويلة.

وفى صقلية كانت الملكية العقارية محور الصراع الاجتماعى. وكان دينيس القديم قد سبق إلى تجريد الفرسان من أراضيهم كى يوزعها قطعاً متساوية على جنوده القدماء وعلى أرقائه، وبهذا الإجراء مكن لسلطانه. وبعد طرد دينيس الصغير فى سنة ٣٥٦ نرى ديون زعيم التحرير مضطراً إلى الكفاح ضد حزب متطرف كان المدعو هيبون يدفعه إلى المطالبة بتقسيم جديد للأراضى. فنرى هذا المهرج الشعبى يصيح فى عزم "إن المساواة، بالنسبة للمحرومين هى بدء الحرية كما أن الفقر هو بدء الاسترقاق".

وبالفعل صدر مرسوم بنزع الملكية، وغادر "ديون" سيراقوزا، ولولا الهزيمة وعودة ديون لنفذ هذا المرسوم. وبعد سنوات لمدة جيل عادت المشكلة الاجتماعية إلى يقظة مزعجة. وفى سنة ٣١٧ أطلق "أجاكتوكليس" جنده ودهمء الشعب ضد الستمائة وأنصارهم، وابتدأت المطاردة التى أسفرت خلال يومين عن هلاك أربعة آلاف مواطن ونفى ستة آلاف. واستطاع أجاتوكليس عندئذ أن يحصل على السلطة المطلقة وان يوقف إراقة الدماء. ولما كان يعرف كيف يجتذب الشعب فإننا نراه يأتى إلى الجمعية كى يعد بإلغاء الديون وتوزيع الأراضى على الفقراء.

وتاريخ أثينا لا نرى فيه فى أى وقت مثل تلك المناظر، فالمدينة التى احتفظت بالسيطرة الاقتصادية فى عالم البحر الأبيض المتوسط لم يكن هناك ما يدعو الديمقراطية المسيطرة فيها على الحكم إلى الانسياق نحو الثورة الاجتماعية. وقد اكتفت بأن تقوم من يوم إلى يوم فى الجمعية وفى المحكمة بنوع من الثورة الجزئية غير المركزة. وقد يقررون فى غيرها من المدن توزيع العقارات، ورؤوس الأموال والدخول أو

يكتفون بتحويل التركات إلى خزانة الدولة. وأما فى آثينا فلا شىء من هذا النوع، وفى كل سنة يعلن الأركونت عند توليه السلطة أن كل فرد سيحتفظ ما دام متولياً منصبه بالملكية التامة الكاملة لأمواله. ولكن الثروة المكتسبة تخضع لأتاوات مختلفة وبخاصة لتكاليف البذخ. وفى عدد وفير من القضايا يصدر القضاة الشعبيون أحكاماً طبقية بمعنى الكلمة. ومنذ القرن الخامس كان شعورهم غير طيب نحو الأغنياء.

وقد كانوا يحسسون بلذة ملكية أو إلهية فى أن يبعثوا الرعدة فى نفوس "الشخصيات الكبيرة التى تبلغ من الارتفاع أربعة أذرع!!" وأن ينصتوا فى مرح ساخر إلى شكواهم وتملقاتهم. ومع ذلك فمن الواجب أن نعتقد أنهم قد ظلوا لزمان طويل يصدرون عن فكرة سامية عن مهمتهم، بحيث لا يقبلون عن طيب خاطر أن ينساقوا نحو التنكر للعدالة، بدليل أنه فى الوقت الذى يعرض فيه أرسطوفان "فيلوكسيون" متألها كأنه زيس، نرى أحد الأوليجاركيين يشكو من أن عدد الإدانات الظالمة ليس بالكثرة الكافية، لتضخيم حزب الساخطين. ولكن ابتداء من القرن الرابع وبخاصة فى السنين السيئة التى تلت حرب البليبونيزيا والحرب "الاجتماعية" نرى النفوس - وقد حطمها البؤس - تجد مشقة فى أن تظل فى حدود النزاهة. حتى لنرى الخطيب ليزياس يقول فى سذاجة تقرب من الوقاحة: "إنها لحقيقة ومعروفة، أن مجلسى كل عام لا يرتكب مظالم عندما تكون لديه موارد كافية للإدارة، ولكنه فى أيام الضيق يضطر إلى تقبل المفتريات ومصادرة أموال المواطنين والاستماع إلى إيماءات أقل الخطباء شرفاً".

وقد وجد المفترون فى هذا النظام بغيتهم فراؤا المجال أمامهم واسعاً لإثارة الحسد ضد الكبراء والمطالبة بأحكام فى صالح الصغار. كما نسمع بعض المتقاضين يعتذرون عن ثروتهم أو يذكرون ما خصصوه لمساعدة الشعب أو الترفيه عنه. كما يستدر البعض الآخر عطف القضاة بالتحدث عن فقرهم فى نفمة وقحة. وإذا سنحت فرصة لاستصدار حكم بغرامة طيبة، أو مصادرة تامة للثروة فإن متولى الاتهام لا يتردد فى أن يظهر كيف أن الخزانة خاوية، وأنه من الواجب تمكينها من توزيع الأجور على الجند. وإنها بلا ريب لمبالغة محام، القول بأن الظهور فى مظهر الثراء قد كان فى

أثينا أكثر خطراً من أن يكون المرء مجرمًا، كما أنه لا شك لعب بالألفاظ ذلك الرثاء لسوء حظ الغنى وهو مستعبد كالرقيق، والإشادة بسعادة الفقير وهو سيد كالمملك. ومع ذلك فإن مثل تلك التناقضات كانت تأخذ أحياناً مظهرًا من المعقولية بسبب كثرة مراسيم الضرائب في بعض الأوقات، وتعدد الاحتفالات والأعمال العامة والالتزامات التي تبهظ كاهل الأثرياء الذين يكلفون بها. وكذلك الخوف الدائم من أن يرى الفرد نفسه مرغماً بواسطة دافع ضرائب آخر على استبدال ثروته.

وهكذا كان لأثينا وضع خاص بالنسبة لصراع الطبقات، وإن تكن المحنة العامة قد اجتاحتها. وفي القرن الرابع كان أخطر شيء على نظام المدينة هو تغلب الروح الحزبية على الروح الوطنية. وقد حدث قبل ذلك مراراً أن رأينا المنفيين يبحثون عن سند في الخارج كي يعودوا إلى وطنهم ويستولوا فيه على السلطة. ولقد تعرضت أثينا لهذه المحنة مرتين خلال القرن الخامس، عندما دفع الطموح والرغبة في الانتقام أحد أفراد عشيرة بيزيستراتس إلى محالفة الملك الكبير، كما دفعت ألسبياد إلى أن يضع نفسه بالتتابع في خدمة الإسبرطيين والفرس. والشئ الجديد هو أن نرى أفراداً لا يحفزهم أى دافع للانتقام من إهانة لحقتهم يمتشقون السلاح ضد مسقط رأسهم لمجرد الميل إلى نظم مدينة أخرى. وقد كانت هناك أحزاب تفضل فقد الاستقلال الوطنى على انتصار حزب معاد.

وأكسينوفون هو النموذج الكامل للإغريقى المتحلل من كل رابطة بوطنه الأصلي، فهو إسبرطى بميوله السياسية والاجتماعية. وقد ابتداء يشتهر كرئيس للمحرومين من الوطن الذين ضلوا الطريق بموت قائدهم فى قلب آسيا. وعندما عاد إلى أوروبا لم يستشعر أى حرج - وهو الآثينى الأصل - فى أن يحارب ضد أثينا إلى جوار صديقه أجزيلاس. وعندما نال منه التعب نراه ينسحب إلى ضيعة جميلة فى سكيلونتى بأرض إيليدا حيث يعيش على نتاج غنيمته فى هدوء وبذخ عيشة أمير مولع بالصيد ومأخوذ بالعبادة. وأخيراً عندما طردته الحرب من ضيعته نراه يرفض العروض التى تقدم إليه بها مواطنوه - وقد عفوا عن كل ما عمله - وطلبوا إليه العودة إلى الوطن، ولكنه أثر أن يقيم فى كورنثا حيث مات.

وبرود إكسينوفون وعدم مبالاته، أشد دلالة من حفيظة ألسبياد. وأمعن من كل ذلك فى الدلالة ما نراه من تضامن بين أحزاب كاملة من مدينة إلى أخرى. ولم يكن هذا التضامن يكتفى بمد روابط أدبية، بل كان يهدف إلى إلغاء الحدود إلغاءً فعلياً. فمنذ القرن الخامس كان الديمقراطيون فى كل مكان قد اعتادوا التماس المساعدة من أثينا. وانسأقت أثينا رغم إرادتها فى أول الأمر إلى الحد بتدخلاتها من استقلال المدن الاتحادية، ثم أخذ "ليزاندرا" على عاتقه تجميع الأوليجاركيات فى بلاد الإغريق كلها تحت زعامة إسبرطة، ولكنها كانت محاولات سابقة لأوانها كما كانت أوسع نطاقاً مما يسمح به ذلك العصر.

ولكن واقعة خاصة لم تلبث أن أظهرت بدقة كيف أن الشهوات السياسية يمكن أن تعمل ضد المدينة. ففي سنة ٣٩٢، كانت كورنثا ممزقة بالصراع الداخلى، فالديمقراطيون كانوا يريدون الحرب ضد إسبرطة باتفاق مع طيبة وأثينا وأرجوس، بينما كان الأوليجاركيون من أنصار السلام والتحالف مع إسبرطة. وأعد الأوليجاركيون الأهبة لانقلاب، ولكن الديمقراطيون سبقوهم وانقضوا عليهم فى أحد الأعياد وذبحوا منهم عدداً كبيراً. وبعد ذلك رأوا أنفسهم عاجزين عن الاحتفاظ باستقلال المدينة دون مساعدة أجنبية، فقرروا ضمها إلى أرجوس فى دولة موحدة. ونزعوا معالم الحدود بين البلدين وأصبح اسم أرجوس يظهر وحده على الأوراق الرسمية. وبذلك اختفى اسم كورنثا بمحض اختيارها من قائمة المدن الإغريقية. وإن يكن غيظ الأوليجاركيين الذين أفلتوا من الموت لم يلبث أن حطم هذا العمل الثورى، ولكن بأية وسيلة؟ لقد فتحوا باباً فى أسوار المدينة الضخمة للجيش الإسبرطى. وبين أرجوس وإسبرطة لم تستطع كورنثة أن تحتفظ باستقلالها إلا بنوع من التوازن بين أحزاب لم تعد تبالى بها.

الفصل الثالث

فساد النظم الديمقراطية

لما كانت النظم الإنسانية لا يمكن أن تكون إلا ما يصنعه بها الناس، فإن تحول الأفكار الاجتماعية يؤدي بالضرورة إلى تغييرات خطيرة في النظام السياسي. ولقد مرت بلاد الإغريق في القرن الرابع بهذه التجربة. وبينما كانت المدن الأخرى تعصف بها ثورات مصحوبة بالمجازر والنفي والمصادرات الجماعية، فإننا نرى أثينا - وسط الصراع الذي لم يؤد فيها على الأقل إلا إدانات قلبية - تستخلص من المبدأ الديمقراطي نتائج جديدة.

(١)

جمعية الشعب فى القرن الرابع

لم يكن من الممكن أن تظل جمعية الشعب كما كانت قبل حرب البليبونيزيا والانقلابات الأوليجاركية. وفى حدود ما يسمح به التاريخ من العثور على معالم للطريق يمكن القول بأن السنة (٤٠٣-٤٠٢) التى تولى فيها إيوقليدس منصب الأركونت تعتبر من جميع وجهات النظر نهاية وبدءاً. ومنذ تلك اللحظة نرى الإكليزيا تباشر سلطة استبدادية أخذة فى التزايد. ولكنها كانت تغلب شيئاً فشيئاً المصالح الخاصة على المصلحة العامة. حتى ليصح القول بأن المدينة لم تصل قط من القوة إلى مثل ما وصلت إليه، عندما أخذ الأفراد باستغلالهم لها يمهدون السبيل لخرابها.

وإنه لمنظر فريد؛ ما رأينا فى القرن الرابع، السيادة الشعبية وقد ظلت تتخبط باستمرار بين نزعة الحكم المطلق المنبعثة عن طبيعتها، وبين الحاجة الوراثية لوقف القوانين ضد نزوات المراسيم.

ولقد كانت الدعوة العمومية بعدم الشرعية قديماً وسيلة الدفاع الأساسية عن الدستور الديمقراطي. ولقد دلت التجربة مرتين على أن أنصار الأوليجاركية لا يستطيعون الاستيلاء على السلطة إلا بإزالة هذا العائق. وأسفرت هزيمتهم النهائية عن وضع هذا النظام بمنأى عن كل اعتبار. ولكن فى نفس الوقت الذى تحصن فيه هذا النظام أثناء تولى إيوقليدس منصب الأركونت، أدت مراجعة القوانين مراجعة عامة إلى التقليل من ضرورة هذا النظام، وأصبح منذ ذلك الحين يساء استعماله فى الصراع بين الأحزاب. وبدلاً من أن يستخدم كسوط إرهاب لحماية الدستور حماية مطلقة، نراه يصبح سلاحاً مبتذلاً بين أيدي الخصوم الذين يلتقون فوق البينيكس، ولذلك لم يلبث أن

فقد مضاه بل وفسد. وإن ظل قادراً على أن يجلب الإعدام كما يستخدم أيضاً لإنزال غرامة مبتذلة بخمس وعشرين درهماً. وثمة واقعة ذات مغزى كبير في هذا الصدد، وهي الخاصة برئيس حزب هو أرسيتيفون الأزينى الذى أُتهم بعدم الشرعية خمساً وسبعين مرة. حتى انتهى الأمر بأن رأينا دعوى عدم الشرعية لا تمنع الإكليزيا من أن تتخبط في التشريع شرقاً وغرباً، وعلى العكس من ذلك أصبحت عائقاً للتجديدات الحكيمة وغير الحكيمة، وقيداً على حرية الكلام التى كان يعتز بها المواطنون.

وثمة دعوى أخرى كان يبدو أنه من الممكن أن تسد النقص الذى تتركه الدعوى السابقة وتلك هى الإيسانجاليا "Eisangegia" ولكنها تعرضت لنفس الامتهان. وفي القرن الخامس كان القصد منها هو ردع الجرائم التى لم ينص عليها فى القوانين والتى كانت تهدد سلامة الدولة كالخيانة والخيانة العظمى، بما فى ذلك محاولة قلب الحكومة الديمقراطية، بالأفعال وبالأقوال. ولما لم تكن هناك قوانين لتنظيمها، فإن المحاكم لم تكن تستطيع نظرها مباشرة، وكان على جمعية الشعب أو على المجلس اتخاذ الإجراءات اللازمة لسلامة الدولة. وكانت العقوبات التى تستتبعها من الخطورة بحيث نرى المتهمين لا ينتظرون صدور الحكم بل يسارعون إلى المنفى. وقد كان الشعب متعلقاً بهذا النظام الذى يرجعه إلى صولون. وكانت فيه وسيلة فعالة لتحقيق حق الشعب فى القضاء العالى، وقد ألغيت هذه الدعوى مع دعوى عدم الشرعية فى نفس الوقت بواسطة الأربعمئة وكذلك بلا ريب، بواسطة الثلاثين. وهى لم تبعث عند تولى إقليدس لمنصب الأركونت فحسب، بل صدر عندئذ قانون خاص بها، وهو وإن لم يضع لها تعريفاً محدداً إلا أنه عدد الحالات التى تطبق فيها وفقاً للسوابق، ولكن هذا التعداد لم يُجد شيئاً. فبسلسلة من الأقيسة انتهى الآثينيون أن اعتبروا فى عداد الجرائم الموجهة ضد الجمهورية جنایات وجنح أو مخالفات بسيطة ليست لها أية علاقة بالأعمال التى تستحق قانوناً تطبيق إجراءات "الإيسانجاليا" عليها.

وقد احتج "هبريد" على أمثال تلك الحالات التعسفية وضرب لها أمثلة وصفها بحق بأنها مضحكة. "فليوكوفرون" يَتهَم "بالأيس إنجليا" لصرفه امرأة عن واجبها الزوجي.

و"أجازكليس" لتقييد اسمه فى قائمة خاصة بنجع غير نجعه، و"ديوجنيس" و"أنتدوروس" لتأجيرهما لاعبات ناى بأجر أزيد من التسعيرة القانونية، و"إكزينبوزس" لتقديمه تقريراً مزوراً عن حلم ارتآه فى معبد. وهكذا نرى درعاً آخر للمدينة تفسده الأحقاد السياسية.

فما العمل إذن لإقامة سد ضد فيضان الاقتراحات غير المشروعة؟ لقد تذكروا عندئذ لجنة المشرعين التى أعادت قوانين الديمقراطية بعد محتى عامى ٤١٠، ٤٠٣، وكانت قد زودت عندئذ بسلطات غير عادية بناء على إجراءات أملتھا الظروف، فجعلوا من تلك اللجنة هيئة نظامية، ووجود هؤلاء المشرعين على النظام الجديد يقوم عليه الدليل منذ خطبة ديموستين ضد لبتينيس فى عام ٣٥٥-٣٥٤ إلى نقش يرجع تاريخه إلى عام ٣٢٩-٣٢٨ وفى هذه المرة نرى الشعب يتخلى باطراد وانتظام عن سلطته التشريعية دون أن يجنح إلى إساءة استخدامها، فقد كان المبدأ واضحاً وهو "محذور إلغاء أى قانون قائم إلا بواسطة المشرعين".

ولذلك فإنه منذ الجلسة الأولى للسنة فى "١١ هيكاطومبايون" يجب على الجمعية أن تأخذ رأى على كافة القوانين كى يتبين ما إذا كان هناك محل لإلغاء إحداها. وفى هذه العملية يعتمد الشعب على تقارير الحكام التى توضح كل عيب أو نقص أو تناقض يكون قد ظهر خلال العام المنصرم فى التشريع القائم. وإذا قررت الأغلبية المراجعة فإن كل مواطن يستطيع أن يقترح النصوص الجديدة فى الموضوع المثار حوله الجدل بشرط أن يعلق مشروعه على قواعد تماثل أبطال المدينة، وأن يتحمل المسؤولية بوضع اسمه على اقتراحه. وفى الجلسة الرابعة العادية خلال فترة البريتان الأولى يصدر مرسوم بتحديد عدد المشرعين الذين يكونون اللجنة ومدة توليهم لمهمتهم والإجراءات التى سيتبعونها، والاعتمادات التى ستصرف منها مكافآتهم ويحدد جدول الأعمال بذكر النصوص التى قد تغير أو تستكمل. وهكذا تعطى الجمعية تعليماتها إلى المشرعين كما تعين فوق ذلك أربعة أو خمسة مندوبين مكلفين بالدفاع أمام المشرعين عن القوانين المعروضة، ولكنها بمجرد أن تعين مندوبيها يعتبر دورها منتهاً وحققها منقضيًا.

ومنذ ذلك الوقت لم تعد الإكليزيا هي الشعب المشرع بل محكمة المشرعين. وكان عدد هؤلاء المشرعين خمسمائة وواحد، أو ألف وواحد يعينون من بين قضاة الهليا الشعبين الذين أقسموا اليمين، وهم رجال سن وتجربة. وكان البريتان هم الذين يدعونهم إلى الاجتماع، كما كانت لهم لائحهم الخاصة، وكان مكتبهم يتكون كمكتب الجمعية من مراقبين يتغير رئيسهم في كل جلسة. وأما عن إجراءاتهم فهي شبيهة بإجراءات الهليا. فليست هناك مناقشة تدور بينهم، بل دعوة تعرض عليهم وهم قضاتها فمندوبو الجمعية يقومون بالدفاع عن القانون المطعون فيه، وواضع القانون الجديد يوضح أفضليته وبعد ذلك يأخذ الرئيس رأى المحكمة في كل من القانونين بالتتابع. والقانون الذى يحصل على أصوات أكثر يصبح نافذاً من تلقاء نفسه وبدون أى إجراء آخر أو تدخل جديد من البوليه أو الإكليزيا ينسخ سكرتير محفوظات الدولة هذا القانون كى يدرجه مع الوثائق التى لها قوة القانون.

وفى النصوص التى وصلت إلينا نرى نظام المشرعين مطبقاً فى حالتين: إعطاء الشرعية للمراسيم التى صدرت خلال العام المنصرم بتقرير مصروفات لم تكن مدرجة فى قانون الميزانية، والسماح بالتغييرات التى أدخلت على القوانين المقدسة مثل الأوامر التى تصدر خاصة ببواكير إيلوزيس وبعيد "أمفياراؤوس". ولكننا لا نرى لماذا لم يكن من الممكن أن تلائم أنواعاً أخرى من الحالات. وإننا لنميل إلى الظن بأن هذا النظام كان مجاله عاماً.

ولكن كيف نفسر إذن أن أرسطو لم يذكر عن هذا النظام شيئاً عند وصفه للدستور الأثيني. هل السر فى ذلك هو ما ذكره البعض من أن الأستاذ قد احتفظ بكل ما يختص بالتشريع لتلميذه تيوفراست، الذى كان من المقرر أن يكتب موسوعة عن "القوانين"؟ لا، وإلا كان معنى هذا أنه قد عمد إلى تزيف اللوحة التى رسمها بإغفاله كلمة كانت تكفى لوضع الأمور فى نصابها. وفضلاً عن ذلك فإنه فى كتاب "السياسة" لا يدخل السلطة التشريعية فى السيادة فحسب، بل ويلوم الديمقراطية الأثينية فى عدة مواضع لإصدارها التشريعات بواسطة مراسيم. وفى هذا ما يرجح أنه لم يكن يسلم

لنظمة المشرعين بأهمية كبرى، كما كان يرى أن قرارات هؤلاء المشرعين كانت من نوع مراسيم الإكليزيا بالرغم من الشكليات المعقدة التي كانت تحيط بها. وخير النيات وأعدل الأفكار لم تكن لها قيمة إزاء عادات الاستهتار والتحكم، "وما قيمة القوانين بدون أخلاق".

ومع ذلك فإن هذا الشعب المعترف بسيادته نراه يعمد إلى قبض ثمن المجهود الذي يبذله في مزاولة تلك السيادة نقداً رناناً. وهنا نلاحظ أحد الفروق البارزة بين أثينى العصر القديم وأثينى العصر الحديث. ففي القرن الخامس كان المواطنون أكثر اهتماماً بالمسائل العامة من أن يتقاعسوا عن الذهاب إلى الإكليزيا وفيرى العدد بينما نرى كل واحد منهم فى أوائل القرن الرابع مشغولاً بمسائله الخاصة إلى حد يترك البينكس مهجوراً. ولا يجوز أن نعتقد أن التخلف كان قاصراً على الطبقات الموسرة بالرغم مما يقال غالباً من أن الأغنياء انسحبوا من الحياة السياسية لما أصابهم من فقرز، عندما كانوا يكتسحون فى كافة المناقشات. فالفقراء أيضاً كانوا يظلون بمنأى عن الجمعيات حتى أصبح من الضرورى العودة بهم إليها وإلا تغير طابع النظام وانقلبت الديمقراطية أى حكومة الجميع، إلى أوليجاركية أى حكومة الأقلية.

وفى السنين القاسية التى تلت سقوط آثينا وطغيان الثلاثين، عندما كان أصحاب الحرف- وهم أكثر المواطنين حماسة فى الدفاع عن الدستور- يجدون أكبر مشقة فى الحصول على قوتهم، ولم يكونوا يستطيعون أن يضيعوا عدة أيام من العمل فى الشهر، "تخيل البريتان أنواعا من الحيل كى يحصلوا على العدد اللازم لصحة صدور المراسيم". وأخيراً اتخذوا علاجاً حاسماً لوباء التخلف. ولما لم يكن من الممكن الالتجاء إلى الإجراء الذى اتخذته بعض المدن الأوليجاركية وهو فرض غرامة على المتغيبين، فقد التجأوا إلى طريق عكسية، فقرروا صرف مكافأة للحاضرين. ولم يكن هذا القرار يستلزم أكثر من أن يطبق على الإكليزيا نظام المكافأة الذى كان مطبقاً منذ ستين عاماً على الهليا. فقرر أجريوس فى أول الأمر صرف صك بأوبول واحد. وبعد ذلك بقليل، رفع هيراكليديس الكلازومينى هذا الأبول إلى اثنين. وعندما عاد أجريوس إلى منصبه

رفع الأبولين إلى ثلاثة. وعندما ارتفعت تكاليف الحياة خلال القرن الرابع لم يقفوا عند هذا الحد. ففي عصر أرسطو ارتفع الصك إلى درخم عن الجلسات العادية وإلى درخم ونصف عن الجلسات الأساسية.

ولقد أثارت هذه الأبولات ومن باب أولى هذا الدرخم نقدا كثيرا. ففي العصر القديم نرى أعداء الديمقراطية يتهمونها بحمل الجماهير على الكسل والثرثرة والجشع، وتبعهم في هذا النقد الكثير من المحدثين. ومع ذلك فإن الرد عليه ميسور. ولقد رأينا الأسباب المادية والأدبية التي تبرر هذا النظام، فقد كان فيه ما يضمن للمواطنين الأقل يسراً الفراغ اللازم للمساهمة في الحياة السياسية. ولو أنه أدى إلى خراب الدولة لحق أن يوصف بأنه إجراء معيب. ولكن نتائجه المالية لم تكن خطيرة. وعندما كان أجر العامل اليومي درخماً ونصفاً لم تكن الأبولات الثلاثة غير مجرد تعويض، كما أنها لم تكن تعطى لجميع المواطنين. فقد كان يدرج في الميزانية اعتماد إجمالي يحدد من قبل ويوزع على جلسات العام، والمبلغ الذي يخصص لكل جلسة كان يحدد عدد الصكوك التي ستوزع على أوائل الحضور. وكى يقبض المواطن الأبولات الثلاثة كان لابد من أن يأتى مبكراً "عندما يغرد الديك تغريدته الثانية"، ومن أن ينتظر حتى نهاية الجلسة كى يستطيع استبدال صك الحضور بقطعة الفضة الصغيرة. وفي الجملة لقد حصلوا على نتائج كبيرة بثمن زهيد.

ولكنه إذا كانت مكافأة الإكليزيا لا تستحق ما يوجه إليها من نقد مثير، فإنها مع ذلك تعتبر إمارة واضحة على التغير الذي حدث أثناء القرن الرابع في الأخلاق وفي الروح العامة. فقد مضى الزمن الذي كان فيه المواطن يكرس نفسه للمدينة، دون أى جزاء غير استشعار الرضا بأداء الواجب والإحساس بالمساهمة فى الخير المشترك. وأما الآن فعلى المدينة أن تؤمن بأنها لا تعيش إلا بشرط أن تسهر على مصالح الأفراد الذين يهتمون بأمرها، وكى تحصل من الأفراد على المساهمات الضرورية لئلا لها أن تدفع.

وفى القرن الرابع نضجت أيضاً قيادة الجمعية لتغييرات يجب توضيح معناها..

فمن عصر كلستينيس كان مكتب البولييه والإكليزيا يتكون بواسطة البريتان، وكانت الرئاسة يتولاها رئيس يعين بالقرعة لكل جلسة، وابتداء من تاريخ لا يحدده أى نص تحديداً صريحاً أصبح المجلس يتكون تكويناً تام الاختلاف؛ فرييس البريتان يعين بالقرعة قبل كل جلسة تسعة مراقبين، واحداً عن كل قبيلة ما عدا تلك التى تتولى مناصب البريتان، ومن بين هؤلاء التسعة مراقبين رئيساً آخر. ثم يعهد إليهم بجدول الأعمال وبمهمة قيادة المناقشات. فلماذا حل هؤلاء المراقبون محل البريتان؟ لقد أرجعوا هذا أحياناً إلى الحذر الملازم للديمقراطيات المستعدة دائماً لتجزئة السلطات وإضعافها كى تضمن لنفسها السيطرة.

ومن الممكن تأييد هذا التفسير بما نلاحظه من أن أى عضو فى المجلس لم يكن يستطيع أن يتولى منصب المراقب أكثر من مرة واحدة فى كل فترة بريتان. ولا رئاسة المراقبين أكثر من مرة واحدة فى السنة، ومع ذلك فإن هذا التفسير لا يستقيم. فالمراقبون لهم فى الواقع أسلاف شبه أوليجاركيين إذ أن نظامهم قد وجد خلال عدة أشهر فى عام ٤١١-٤١٠ أثناء نظامى الخمسة آلاف. ولو أننا من ناحية أخرى دققنا النظر فى عبارات المراسيم الصادرة فى الربع الأول من القرن الرابع، لأمكننا أن نستنتج أن مكاتب المراقبين قد أنشئت فى شتاء ٣٧٨-٣٧٧. وكانت أثينا فى ذلك الوقت آخذة فى تعديل نظمها كى توفق بينها وبين النظام الاتحادى الجديد الذى كانت آخذة فى تكوينه. وقد أصبحت البولييه حلقة الاتصال بين الإكليزيا الأثينية وجمعية المدن الأخرى. وأصبح القسم الدائم فى البولييه ورئيس ذلك القسم لديهم من الأعمال ما لا يترك لهم فراغاً للتربع فى المكتب وفى رئاسة الجمعيات. وأصبح من الأجدى فى شغل تلك الوظائف المظهرية تعيين أشخاص لديهم الفراغ اللازم بواقع ممثل لكل قبيلة من القبائل عدا تلك التى تتولى مناصب البريتان. وكان لهذا النظام فوق ذلك ميزة أخرى وهى التوسع فى تمثيل الجمهورية داخل الهيئة التى ترأس المجالس الشعبية وعلى هذا لا يكون هناك محل لإقحام نزعات السياسة الداخلية فى إصلاح استوجبت ضرورات السياسة الخارجية.

ولكننا عندما نصرف النظر عن الرسميات كى ننظر إلى الحقيقة لن نلبث أن نتبين أن الرؤساء الحقيقيين للشعب المجتمع، كانوا فى الغالب يكونون صورة منفردة. فإنهم لم يعوبوا من كبار الملاك الذين انتخبوا قوادا مثل بركليس، إذ أن التقدم فى تقسيم العمل السياسى قد أدى فى الغالب إلى حصر القواد داخل حدود الوظائف الحربية البحتة. بل إنهم لم يعوبوا من رجال الصناعة والتجارة.. فدباغ الجلود "أنتيوس" الذى يمتد تاريخه السياسى من ٤١٠ إلى ٣٩٩ قد كان آخر ديماجوجى من هذه الفصيلة. وقد أصبحت السياسة حرفة خاصة تشمل وظائف متنوعة. وكانت نخبتها المختارة تتكون من البلغاء أو الخطباء الذين كانوا فى الغالب ينتمون إلى أسر ثرية لها مكانتها، وكانوا جميعاً تقريباً من ذوى الذكاء وبعضهم من الممتازين، وكانوا يقومون بتقسيم الاختصاصات فيما بينهم ويتنازعون على السلطة فى تكالب.

وقد كان إيبول وليكيرج وزراء حقيقيين للمالية والأشغال العامة. وكالليستراتوس الأفيدنى وديموستين للشئون الخارجية، وخلف رجال الدولة كانت تدب أسراب من الدهماء الحقراء: البلغاء من الدرجة الثانية "سلاطين الشغب والمهاترات"، والسياسيون الذين يتعهدون- فى عناية - فن إثارة الجماهير لإشباع أطماعهم بتحريك مطامع الآخرين والصيادين فى الماء العكر والمهرجين وأساتذة الافتراء فهم يسمون أنفسهم "كلاب الشعب" ويفتخرون بأنهم يدافعون عنه ضد الذئاب ثم يكتنزون الشحم على حسابه. وما أن يتتسموا رائحة رجل غنى حتى ينبحوا ويحاولوا العض. وهم كجواسيس متطوعين ومحترفى افتراءات يدعون لأنفسهم حقاً عاماً فى مطاردة الناس باسم الدولة وكأنهم نوع من النيابة العامة، وهم ينفثون بمهارة - فوق البنكس وفى الهيليا - الريب والحسد ويزايدون فى الدعاوى المشروعة بل وفى الادعاءات المسرفة وهدفهم الأسمى ليس الحصول على موارد للمحرومين منها وإنما هو النزول بمن يملكون شيئاً إلى مستوى من لا يملكون وذلك لأنه لابد لهم كى يثروا من أن يتركوا الجرح دامياً باستمرار من البؤس وأن يحتفظوا بالفرقة التى هى سبب وجودهم.

وهؤلاء الرجال صغاراً كانوا أم كباراً ممن يعيشون من السياسة نراهم باستمرار يهاجم بعضهم البعض بسبب اختلاف الأحزاب وبسبب المنافسة المهنية، ولا مفر من أن يلتمسوا الانتصارات الشخصية بدلاً من مصلحة الدولة ونحن نعلم الصفحة التي يسخر فيها أفلاطون من المنافسات الناشئة بين أولئك العاجزين الذين يريدون السيطرة على الحكومة، تلك الصفحة المسلية التي تترنح فيها العبارة على نحو ما تترنح السفينة التي يصف سيرها المضطرب: "تصور ما يمكن أن يحدث لأسطول صغير أو لسفينة واحدة، فمن ناحية ربان يفوق جميع من فى السفينة جسماً وقوة، ولكن به قليل من الصمم وقليل من قصر النظر ومعلوماته البحرية ضحلة. ومن ناحية أخرى بحارة يتنازعون قيادة السفينة وكل منهم يعتقد أنه الأولى بها دون أن يكون قد تعلم يوماً هذا الفن، ودون أن يستطيع ذكر أستاذه ولا حتى تلقى دروسه، وهم يدعون أن هذا الفن لا يحصل بالعلم وهم على استعداد لأن يمزقوا من يقول بغير ذلك. وهم لا يفكرون إلا فى أن يفنوا ربانهم الطيب ويفعلوا كل شىء كى يسلمهم دفعة القيادة، وإذا لم ينصت إليهم من وقت إلى آخر وأنصت إلى غيرهم قتلوا ذلك الغير، وألقوا به من ظهر السفينة وهم يحطمون ربانهم الكريم بالمخدرات والنبىذ أو بأى شىء آخر، ويستولون على قيادة السفينة ويتحكمون فى كل ما يوجد بها ويسكرون ويتخمون بطونهم ويستمررون فى إبحارهم حسبما يستطيعون، وهم فى تلك الحالة ويصفون فوق ذلك كل ملاح أو ربان بالتفوق والتعمق فى معرفة الفن البحرى ما دام يستطيع أن يساعدهم فى الاستيلاء على القيادة بالرضا أو بالعنف بدلاً من الربان، ويصمون من يعارضهم بأنه لا يصلح لشىء وليست لديه أية فكرة عن الربان الحقيقى غير مدرك أن ذلك الربان يجب أن يهتم بالسنة وبالفصول وبالسما والنجوم والرياح وكل ما يتعلق بفنه وعندما تكون السفن بقيادة على هذا النحو أو ما تظن أن الربان الحقيقى يوصف بأنه رجل يعيش فى القمر وأنه كائن ثرثار لا فائدة منه".

ولا شك أن هذا النقد اللاذع الصادر عن مفكر مثالى يدعو إلى تحفظات كبيرة، فهو فضلا عن صدوره عن فكرة دفيئة ترى أن الفيلسوف وحده هو الذى يجب أن يتولى

مهمة حكم الناس، فإنه من الواجب أن لا يضللنا هذا النقد عن حقيقة واقعة وهى قدرة الشعب الأثينى التى أقام عليها عدة أدلة فى كل عصر على حسن الاختيار. ومع ذلك فإن لهذا النقد ما يبرره فى كثير من الحالات بسبب الصراع الذى يقوم فى الإكليزيا والذى يطالعنا من ثنايا خطب الخطباء. وإذا كانت الفصاحة - عند تصارع الآراء - تصل أحيانا إلى القمة فى البنكس، فإنها تنحدر فى المناقشات الشخصية إلى مستوى بالغ الانحطاط فأكبر الخطباء كديموستين وغيره يجدون لذة حقودة فى أن يقذفوا خصمهم بأخط السباب وأدنى المفتريات وأقسى الاتهامات التى لا تنجو منها حياتهم الخاصة، بل ولا حياة الأسرة ولم يكن من الممكن أن يحركوا كل هذا الوحل لو أنهم كانوا يخشون الاستنكار العام. ولكن هذه المبارزات القاتلة كانت تثير فيما يبدو نفس الانفعالات التى تثيرها المصارعات الرياضية ولا بد أنهم كانوا قلة نادرة أولئك الأفراد العقلاء الذين يدركون أن مثل هذه الأخلاق لا تحط من كرامة الخطباء والمستمعين فحسب بل وتسبب إلى شرف المنصة وشرف المدينة ذاتها.

وإحدى التهم المألوفة البالغة الخطورة التى كان يتبادلها رجال الأحزاب ويتقبلها راضيا فضول الشعب الخبيث كانت تهمة الفساد أو الرشوة، وهنا نلمس إحدى رذائل الإغريق، ومنذ القرن الخامس كنا نرى أبرز الشخصيات فى إسبرطة بل والملوك أنفسهم يمدون أيديهم إلى حقائب الذهب التى يقدمها الأجنبى وعند الأثينيين لم تكن حرية الكلام فى المناقشات التى تدور حول السياسة الخارجية مشلولة بسبب الشبهات السهلة فحسب، بل إن التصرف فى الاعتمادات العامة وبخاصة الاعتمادات السرية كان مصدر خطر على من يقومون بتلك المهمة.

ومع ذلك فقد كان لابد فى ذلك الزمن من وقائع محددة للأخذ بالشبهات، ولكن فى القرن الرابع عندما أصبح السياسيون يزاولون مهنة وأصبح الكثيرون منهم يدخلون السياسة فقراء ثم لا يلبثون أن يتباهوا ببذخ وقح ويمتلكون القصور. ماذا كان يستطيع الشعب أن يظن عندما يرى تلك الثروات الفاضحة؟ لقد كان يغضب من حين إلى حين فيشهر السلاح الذى تمده به ترسانة القانون الجنائى مثل الأيس أنجليا والدعاوى

الجنائية الخاصة باختلاس الأموال العامة أو قبول الهدايا، ولكن ذوى الضمائر السقيمة كانوا يصطنعون النفاق أو الاستهتار كى يتخيروا- ككبش فداء- أحد محررى المرافعات الذين يكسبون عيشهم من كتابة خطب للآخرين وكانت مهنة أولئك المحامين الكتاب لم تعد بعد أشرف مهنة ولدتها ضرورات الحياة السياسية والقضائية.

وتضل يقظة الشعب السبيل فلا تدرى أين تتجه ولا ماذا تفعل وتأخذ فى الترنح بين الغضب والشك. ولما كان الشعب ميالاً دائماً إلى الرحمة الإنسانية، فإننا نراه يطبق بطريقته الخاصة القوانين التى تحرم على الخطباء الاستفادة المادية من التدخل فوق المنصة فيسلم بأن حرية الفكر والقول تتضمن الحق فى قبول المال مقابل الدفاع عن رأى بشرط أن يكون المرء مخلصاً وأن لا يسىء عامداً إلى البلاد، وهذا تفسير سيكون بعيد الشوط عندما يكون المال مرسلأً من الخارج وقد أفسح لإيشين المجال، فالحمار المحمل بالذهب الذى أرسله المقدونى فى المدن كما يحلو له قد استطاع أن يخترق أسوار أثينا على مرأى ومسمع من الجميع ولم يكن فى هذا أضعف الأسباب التى أدت إلى تدمير نظام المدينة.

ولما كانت الجماهير يقودها رجال كانوا فى الغالب يبيعون ملكاتهم بالمال دون أية رعاية للمصلحة العامة، فإن تلك الجماهير قد أخذت هى الأخرى تستغل سيادتها على نحو تجنى من ورائه الأرباح المادية ولو كان ذلك على حساب الخزائنة العامة. والمبدأ الذى طبقته الديمقراطية الأثينية لم يكن- بعد كل ذلك- خاصاً بأثينا ولا بالديمقراطية، ففى كافة العصور وفى جميع المدن الإغريقية، وفى ظل كافة النظم كانت السيادة السياسية تتضمن مزايا اقتصادية. فقد كانوا مثلاً يسلمون دائماً بأن بعض موارد الدولة غير العادية مثل إنتاج المناجم يمكن أن يقسم بين المواطنين. وهذا هو ما كان يفعله الفنيون فى القرن السادس، ولكن الطريقة المغايرة التى سلكها الأثينيون فى تطبيق تلك القاعدة بعد مائة وأربعين سنة من ذلك التاريخ تلقى ضوئاً ساطعاً على التحول الذى حدث فى الروح العامة. ففى سنة ٤٨٢ وبناء على طلب تيموستوكل نراهم يرفضون الاقتراحات الصادرة عن أثرة؛ كى يخصصوا الفضة المستخرجة من منجم

لوريون لبناء أسطول وهو ذلك الأسطول الذى سيحرز النصر فى سلامين وقبل هزيمة كيرونيا بقليل عندما تمكن الخطيب ليكرى من استصدار حكم بالإعدام والمصادرة ضد شخصية كانت قد كونت ثروة ضخمة من استغلال غير مشروع لأحد الامتيازات نراهم يقتسمون أموال المحكوم عليه بواقع خمسين درهما لكل شخص.

وكل حزب متولٍ السلطة كان يرى من الطبيعى أن يحتفظ بكل الثمرات التى تنتج عن مثل هذا المبدأ ولكن فيم الاكتفاء بهذه الاحتمالات، ولم لا تغير النظم القديمة بحيث تتلاءم مع الحاجات الجديدة؟ ومنذ عصر بركليس كانت الدولة تمنح من يطلب من المواطنين الأبولين اللذين يدفعان عند دخول المسرح وتلك كانت إعانة المسارح وفيما بعد على أثر كارثة صقلية واحتلال الإسبرطيين لديساليا قررت الدولة بناء على اقتراح كليوفون منح المعوزين مساعدة يومية كانت تساوى هى الأخرى أوبولين وفضلاً عن ذلك فقد كانوا فى كافة العصور يقدمون بانتظام الضحايا العديدة للآلهة، كما كانوا يتسلمون أحياناً من الأمراء الأجانب حمولات سفن من القمح كهدايا دبلوماسية وهذه كلها كانت مناسبات طيبة لتوزيع كميات سخية من اللحم والحبوب، فلماذا لا يضعون نظاماً نهائياً دائماً للمساعدة العامة بحيث يقدمون العون للمواطنين المحتاجين، أو على الأقل يرفهون عنهم فى ايام الأعياد، وأى باب خير من هذا يمكن أن ينفق فيه فائض الميزانية! وهكذا أصبح لمكافأة المسرح صندوق خاص يتغذى من سنة إلى سنة وكل مرة على نحو واسع. ولم لا يوفر الخبز والمسرح؟

وفى القرن الخامس عندما كانوا لا يزالون يحرصون على التوفيق بين حقوق المواطنين وحقوق المدينة، كانوا يرون فى مكافأة حضور الجمعيات العنصر الأساسى فى الحكومة الديمقراطية حتى لنرى الأوليجاركية المنتصرة تستهل عهداً بإلغاء هذه المكافأة ولكن عندما لم تعد الجماهير تفكر فى غير إشباع غرائز الأثرة فى نفوسها فقد أصبحت مكافأة المسرح القطعة الأساسية فى هيكل النظام السياسى. وإن يكن بعض الوطنيين قد عاد يحاول التذكير بضرورات الدفاع الوطنى ويعارض بين مكافأة الدفاع ومكافأة المسرح وأصبح فائض الميزانية محور الصراع الذى يدور فوق البنكس ذلك

الصراع الحامى الوطنى الذى يدور بين المصالح الخاصة والمصلحة العامة- تلك الدراما التى تتعلق بها مصير أثينا التى تتلخص فى المنافسة بين صندوقين، ولكن أبطال الدفاع عن المدينة أنفسهم لم يلبثوا أن تبينوا أن المدينة لا يمكن أن تبقى إلا بالوصول إلى اتفاق بين الأغنياء والفقراء، مما اضطرهم إلى إعطاء مكافأة المسرح قيمة شبه دستورية ولم يقبلوا أن يتناولها أحد بسوء أو أن يوجه لها أى لوم أو تشريب كما طلبوا إلى الجميع اعتبارها غير قابلة للمساس. وكان المهرجون يلوحون بتزويد ذلك الصندوق المحبوب بموارد جديدة يستخلصونها من مطاردة الثروات ومن الألاعيب المالية، وكى يستطيع الجميع حضور عروض التراجيديات الثلاثة كانوا يعطون كل فرد دراخمة - إذا استطاعوا - بدلاً من أوبولين ثم رفعت تلك المكافأة إلى خمس دراخمات ولم تعد توزع لمناسبة الأعياد الديونيزية والباتاتينية فحسب بل فى الأعياد بوجه عام. وخير من ذلك كله أن نرى ديماد يفتخر باستطاعته الحصول لكل مواطن على نصف "مين" كى يستطيع الاحتفال اللائق بيوم "البوت المرح".

ولم تكن هناك حاجة إلى مبادئ أخلاق قاسية لاستنكار هذا النظام، وقد كان هو نفسه يحمل فى طياته سبب إدانته وذلك أعجزه عن الوصول إلى أهدافه رغم المزايدات وملاحظة الوقائع على نحو دقيق ومراجعة الأرقام تبرر الآراء المتشائمة التى أبدىها عنه أرسطو، عندما قال: "إن الشر المتأصل عند الناس يجعل نهمهم لا يشبع، ففى البدء كانوا يكتفون بأوبولين، ولكن ما أن استقر هذا التقليد حتى رأينا حاجاتهم تزداد بلا انقطاع حتى لم يعودوا يعرفون حدوداً. وذلك لأن النهم لا يشبع بطبيعته ومعظم الناس لا يعيشون إلا لإرضائه. وقد أخذوا يقتسمون الفائض ولكن حاجاتهم ظلت كما هى وإن مساعدة المعوزين لتشبه البرميل الذى لا قاع له". وديماد نفسه الذى اختبر التوزيعات الديماجوجية كان يسمى مكافأة المسرح "غراء" الديمقراطية واعتماد المساعدة الاجتماعية التى لا تكفى رغم زيادتها باستمرار نراه يفسد النظام ويبدد هباءً الموارد الضرورية للمصالح الأساسية ويقود الخزانة والمدينة إلى الهاوية.

والى الإكليزيا ترجع مسئولية هذا الداء، ولدينا شاهد غير منتظر عن هذه الواقعة وهو إيشين خصم ديموستين. ففي يوم غضب لم تثره فضيلة بل مصلحة شخصية يجد الخطيب الماهر كلمة نافذة فيتحدث عن الجلسات التي يحمل فيها رجال السياسة الشعب على منحهم كافة أنواع التشريف؛ فيقول: "إنهم يخرجون منها وكأنها ليست جمعيات مداولة شعبية، بل اجتماعات مساهمين بعد توزيع فائض الأرباح". وهذا حق فالجمهورية قد أصبحت شركة أو جمعية تعاون متبادل تطلب إلى البعض ما تستطيع تقديمه إلى الآخرين ليعيشوا منه. وقد انقلبت العلاقات التي كانت تلوح طبيعية فيما مضى على نحو عجيب، فلم يعد المواطنون ملزمين بأداء واجبهم البنوى نحو المدينة بل أصبحت المدينة ملزمة بالنفقة نحو المواطنين على نحو ما يلتزم الأطفال نحو آبائهم.

(٢)

الالتزامات القضائية والمالية والحربية

إن الحياة العامة سلسلة متصلة الحلقات، وسيطرة المصلحة الخاصة التي وصل تأثيرها إلى فكرة المدينة ذاتها فغيرتها، لم يكن من المستطاع أن تثقل مناقشات الإكليزيا بون أن تخل بدولاب العمل في الإرادات التي كان الشعور المدنى محركها الأساسي. وكان لابد أن تصيب بالضرر عملية اختيار القضاة، وأن تفسد بنوع خاص نظام الجيش ومالية المدينة. وفي السنوات الأولى من القرن الرابع عندما حال نضوب الخزانة بون إعادة المكافأة القضائية نرى القضاة الشعبيين يصلون من الندرة حداً يؤدي إلى السماح لهم بتقييد اسمهم في عدة دوائر قضائية. ولقد أمكن الاستغناء عن هذا الحل المعقد بالعودة إلى دفع الأبولات الثلاث، ولكنهم بالرغم من ذلك ظلوا عاجزين عن أن يوفرُوا للمحاكم عدداً كافياً من القضاة مثمناً كانوا يفعلون قديماً في سهولة. وبدلاً من أن يظل عدد المحكمين محدداً بستة آلاف، نراهم يضطرون إلى السماح لكافة

المواطنين الذين تتوفر لهم الشروط القانونية لقيد أسمائهم وحلف اليمين كقضاة. وبدلاً من تقسيمهم على أساس القبائل كما كانوا يفعلون في كافة الإدارات الأخرى فقد اضطروا إلى توزيعهم بالتساوى تقريباً بين الدوائر دون أى اعتبار آخر غير ضرورات العمل، ولدينا فوق ذلك وثيقة تحمل معلومات دقيقة عن النفور الذى كان يستشعره الآثينيون فى النصف الثانى من القرن الرابع من القيام بواجبهم كقضاة. فقائمة القضاة العموميين الذين كانوا يتولون مهمة القضاء فى سنة ٣٢٥-٣٢٤ كان مائة اسمٍ وثلاثة. ولما كان من الواجب أن يشمل أسماء جميع المواطنين الذين بلغوا فى ذلك العام سن الستين أى ٨٪ تقريباً من عدد سكان أثينا البالغين عندئذ من ٢٣ إلى ٢٥ ألفاً، فإنه يتبين لنا من هذا المثل أن أكثر من نصف من كانوا ملزمين بالنهوض بأعباء وظيفة إجبارية كانوا يجدون وسيلة للتخلص منها.

وكان الآثينيون فى القرن الرابع أكثر نفوراً أيضاً من الواجب المالى، والتاريخ المالى لتلك الفترة يمثل فى الواقع مشهداً فريداً، فالدولة التى قادتها الحروب المستمرة إلى نضوب مستمر فى الخزانة، تبذل كل جهد كى تجد موارد جديدة فتضاعف الضرائب غير المباشرة والضرائب الإضافية على الصادرات والواردات وعلى البيوع العقارية، فتلجأ فى الغالب كلما أمكنها ذلك إلى ضريبة الحرب غير العادية التى تكاد تصبح ضريبة عادية. وتنظم فريضة تقديم السفن على نحو يحولها من فريضة عينية إلى ضريبة مباشرة كما تدعو إلى الضرائب الاختيارية، ويضطرها اليأس إلى أن تكثّر من المصادرات، كما تكلف القواد بأن يقوتوا الجيش ويغطوا نفقات الحرب على حساب بلاد الأعداء بل وبلاد الأصدقاء، لذلك نلاحظ أن رجال الدولة الذين بقوا فى الحكم أكبر مدة قد كانوا من الطراز الأول من رجال المال، فكالإستراتوس الآفيدنى ينظم خزانة الاتحاد الثانى وأيوبولوس ينقذ أثينا من الإفلاس بعد الحرب الاجتماعية، وليكيرج يعالج كافة المصاعب التى ولدتها كارثة كيرونيا.

وقادت التجربة الديمقراطية الآثينية إلى العدول بالنسبة لكبار الموظفين المختصين بالإدارة المالية عن اختيارهم بالقرعة وعن تحديد مدتهم بسنة واحدة. وعن تعدد هؤلاء الموظفين فى هيئات فمديرو صندوق مكافأة المسارح، والمدير الوحيد للصندوق الحربى

ينتخبون لمدة أربع سنوات. بينما نرى الفلاسفة والكتاب كأفلاطون وأرسطو وإكسينيفون وإيزوقراط تدفعهم المشكلة العامة إلى وضع أسس علم الاقتصاد السياسي. كما يتفنن بعض الأفراد في البحث عن وسائل ملء الخزانة العامة؛ فيقترحون على الدولة أن تقوم ببناء فنادق شعبية، وحوانيت، وسفن تجارية، وأن يؤجروا للمناجم آلافاً من الرقيق، وأن تستغل الدولة الملاحات وتحتكر الرصاص، ويا لها من مجهودات جميلة لمساعدة الوطن!! لقد انتهت بكارثة. فدافعوا الضرائب يزدادون تفنناً في التهرب، ووعاء الضرائب يتبدد هباء.

وهذا- الصراع بين مقتضيات المصلحة العامة وتخلف الجيوب المتهربة وهو صراع أخلاقي أكثر منه صراع اقتصادي- هو الذي يفسر التغيرات المتعاقبة التي أدخلت على ضريبة "الأيسفورا".

منذ أن حوّل تدخل الذهب الفارسي حرب البلبونيزيا إلى حرب مال، اضطرت أثينا راضية أو كارهة أن تلجأ مرات عديدة إلى تلك الضريبة غير العادية. وعندما قررت في سنة ٣٧٨ أن تعيد تكوين الاتحاد البحري، كانت تهدف إلى الوسائل التي تستطيع بها أن تستخلص منه كل ما تستطيع. ولكننا لا نعلم هل زيد عدد دافعي الضرائب في السنين الحالكة التي انتهى بها القرن الخامس، أم بعد ذلك بحوالى ثلاثين عاماً، ولكننا نعلم على أية حال أن النصاب الذي كان يرسم الحد بين طبقة الزيجيت وطبقة التيت، وبين دافعي الضرائب والمعفين من أفراد الطبقة الأخيرة قد خفض من مائتي درخم إلى مائة وخمسين. وازدادت بنفس النسبة قوائم دافعي الضرائب وجند المشاة المسلحين سلاحاً خفيفاً (هوبليت). وما دامت الضرائب قد أخذت تفرض على عدد أكبر من المواطنين، فقد اقتضت روح العدالة أن يفرضوا في نفس الوقت ضريبة تصاعدية أو على الأصح تنازلية. ولما كانوا يسلمون في ذلك الوقت بأنه رأس المال يساوي دخل اثني عشر عاماً فقد قدروا الدخول على أساس اثني عشر دخلاً سنوياً بالنسبة للطبقة الأولى ذات الخمسمائة ميديمن، وعشرة دخول سنوية بالنسبة لطبقة الفرسان، وستة وثلاثين بالنسبة لطبقة الزيجيت، مع عدم اعتبار الثروات التي تقل عن

١٨٠٠ درخم. وبذلك كان رأس المال الخاضع للضريبة يطابق رأس المال الحقيقي بالنسبة للطبقة الأولى، ولكنه ينقص بمقدار السدس بالنسبة للطبقة الثانية والثالث بالنسبة للثالثة. وقد كان هذا الرأسمال فى حده الأدنى تبعاً للطبقات المتتابعة هو ٦٠٠٠-٣٠٠٠-١٠٠٠ درخم.

ولما كانت تلك الضريبة نسبية على رأس المال، وكانت تقرر إعفاءات للثروات الضئيلة، فإنها كانت تعتبر لذلك تنازلية إلى حد كبير. وهى وإن كانت تبدو من ناحية أخرى ضريبة على رأس المال إلا أنها فى الواقع كانت ضريبة على الدخل. ونحن نعلم أن جملة الجداول- عند أول إحصاء تم فى عام ٣٧٨-٣٧٧ - قد بلغت ٥٧٥٠ تالنتاً. وظلت دائماً خلال القرن الرابع فى حدود ٦٠٠٠ تالنت. وحتى مع هذه الفئة المعتدلة كانت ضريبة "الإيسفورا" بهذا التنظيم تستطيع أن تضمن للمدينة موارد إضافية.

ولكنه كان من الواجب أن يحسب حساب للهروب التدليسى أو غيره. وفى تحرير الجداول كانوا يعتمدون على إقرارات دافعى الضرائب. والضريبة العقارية كان من الممكن أن تخضع لرقابة جدية بواسطة "الديمارك"، الذى كان يمسك ما يشبه سجلاً للأراضي. وكان يستطيع أن يقدر الغلة، وقيمة العقارات المبنية كان من الممكن تحديدها تحديداً معقولاً على أساس قيمة الإيجار وكذلك الماشية والأرقاء كان يمكن تقويمها تبعاً لعددتها وحالتها الصحية. ولكن أى ضمان كانت تملكه الخزانة العامة للتحقق من صدق الإقرارات الخاصة بدخل الأموال المنقولة والأموال غير المرئية؟

والواقع أن تزكية المتقاضين لأنفسهم بأنهم يدفعون بانتظام الضرائب المفروضة عليهم، إنما يدل على أن الناس عندئذ لم يكونوا يتخرجون من الإخفاء والتهرب. ومع ذلك فى سنة ٣٧٨-٣٧٧ . وفى نفس الوقت الذى أعادوا فيه تنظيم الطبقات ذات النصاب، نراهم يتخذون إجراءً حازماً لتسهيل جباية "الإيسفورا" وتحسين فرصها. وقد جمع الممولون فى عشرين "سيموريا" (مجموعات) بحيث كانت كل منها تدفع عن مبلغ متساوٍ من رؤوس الأموال مبلغاً متساوياً من الضريبة، وكانت كل منها تنهض بعبء

الجباية ما دامت مسئولة عن الضريبة المفروضة عليها. وظنت الدولة عندئذ أنه لم يعد عليها إلا أن تحدد مبلغاً إجمالياً وأن تقبض، على شرط أن تراجع من وقت إلى آخر هذه المجموعات على أساس تنقلات الثروة وتقسيم الشركات، وعلى تلك المجموعات أن تنظم أمورها. ولكن الأمر لم يكن بهذه السهولة، فصغار المولدين كانوا يجدون دائماً مبررات مواتية لإعفائهم، وكان كبارهم يضطرون إلى أن يبرهنوا على روحهم الوطنية بأن يتجاوزوا في تدرج رأس المال الخاضع للضريبة الحدود القانونية. فنرى تيموتين الذي كان واسع الثراء يتعهد بأن يدفع خمس دخله. كما نرى الأوصياء على ديموستين تدفعهم حماسة الكرم إلى دفع نفس النسبة من دخل الصبي القاصر دون أن يفرموا بذلك شيئاً من جيوبهم الخاصة. وبالرغم من كل ذلك فقد كان هناك متهربون لم يكن بد من مقاضاتهم ومعسرون تركتهم مجموعاتهم ليتحملوا مسئوليتهم الخاصة. وبالجمله كانت المتأخرات تمتد بون جدوى من سنة إلى أخرى.

وفي سنة ٣٦٢ على الأكثر اضطروا إلى إعادة النظر في هذا النظام بحيث يحمى الدولة من كل عجز في ميزانيتها. فالألف ومائتا مواطن وزعوا في المجموعات بواقع ستين في كل مجموعة، أخذ من بينهم الأكثر ثراء وعددهم ثلاثمائة وزعوا بين المجموعات بواقع خمسة عشر مواطناً في كل مجموعة. وكان على هؤلاء الثلاثمائة أن يدفعوا مقدماً إلى خزانة الدولة هذه الضريبة (الإيسفورا)، على أن يحصلوها خلال السنة من دافعي الضرائب من الطبقة الثانية. وبذلك ألزموا بفريضة غير عادية تماثل فريضة السفن (بروايسفورا)، وفي هذه المرة نرى الدولة واثقة من الحصول على المبالغ المطلوبة في التاريخ المحدد، ولكن في هذه المرة أيضاً حدثت بعض الخيبة في الآمال، بحيث اضطروا في سنة ٢٥٥ إلى تعيين لجنة برياسة أندروتيون كي يحصل المتأخرات التي تراكمت منذ سنة ٣٧٨ وأخذ أندروتيون يطارد بواسطة البوليس المتأخرين ويقتحم منازلهم ويستولي على أثاثهم، ويقودهم إلى السجن عندما لم ينجحوا في الاختفاء تحت الأسرة أو الهرب من فوق السطوح.

ولكن الإدارة المالية مهما أظهرت من مهارة، واستخدمت من حزم، فإن سوء نية دافعي الضرائب كانت تتغلب في النهاية، حتى لنرى ديموستين في سنة ٣٥٤ يصرخ في يأس قائلاً: «انظروا إلى مدينتنا كلها، فهي بما تضم من ثروات تساوى تقريباً جميع المدن الأخرى مجتمعة. ولكن من يملكون تلك الثروات جبلت نفوسهم بحيث لو أن جميع الخطباء أعلنوا ذلك النبأ المروع القائل بأن الملك آت، وأنه لا سبيل إلى تحويل مجرى الأمور فإنهم لن يمتنعوا عن دفع "الأيسفورا" فحسب، ولكنهم سيخفون ثروتهم ذاتها وينكرون وجودها».

وهذا الانحطاط في الأخلاق الوطنية يظهر بوضوح في تاريخ ذلك النظام الذي كان يتضمن معاً الواجب المالى والواجب الحربى، ونعنى به فريضة السفن الحربية "ترياركيًا".

فى البدء كانت فريضة السفن تفرض على المواطن الواحد ليقدم سفينة واحدة، ولم يكن من الجائز أن يعاد فرضها عليه، إلا بعد مرور فترة عامين، ولكنه فى خلال حرب ديسيليا سمح لهؤلاء الممولين بأن يشترك كل اثنين منهم فى النهوض بهذا العبء الثقيل. وهذا هو ما يسمى بفريضة السفن المشتركة. وظل نظام الضريبة الفردية والضريبة المشتركة يعملان جنباً إلى جنب. وكان على الممولين أن يسووا باتفاقات حرة فيما بينهم مسائل إعداد السفن وقيادتها. والواقع أن التخفيف عنهم لم يكن كبيراً فالفريضة باقتسامها بين اثنين كانا يعودان إلى تحملها مرتين على نحو أسرع. وقد تحملوها عندما ظل الأسطول لا يشمل غير مائة سفينة، وكانت الأسلحة نادرة. ولكن عندما أعادت أثينا تكوين الاتحاد البحرى ٣٧٨-٣٧٧ اضطرت أن تبني السفن بكافة الوسائل، وأن توافق على حملات سنوية، وعندما انفجرت الحرب الاجتماعية سنة ٣٥٦-٣٥٧ كانت أثينا تمتلك ٢٨٣ سفينة بل ربما ٣٨٣. وعبئاً كانت تستثير نخوة المواطنين الأخيار الذين يقبلون - كما قال ديموستين - التقدم لأداء تلك الفريضة قبل أن يحل دورهم. فهؤلاء الأخيار أصبحوا نادرة. وقد كان معظمهم يحاول أداء هذه الضريبة بأقل ثمن. وتدخلت المضاربة فى الموضوع، فرأينا مقاولين يتعهدون مقابل مبلغ

معين بأداء هذه الفريضة. وإذا كانوا يكسبون، فإنما يأتى كسبهم من تقديم أدوات من سقط المتاع. ونحن نعلم مثلاً أن ديموستين قد اضطر بالتدليس إلى تحمل مسئولية عقد كهذا. وأخطر من كل ذلك أم المكلفين بالسفن كانوا يأتون ببديل عنهم وقت الحرب، حتى لنرى أرسطوفان الأزينى يتهم عدداً كبيراً منهم بالخيانة والجبن، ويطلب الحكم عليهم بالإعدام.

وكان لابد من البحث عن علاج، ولذلك نراهم يزيدون عدد المكلفين، بأن يطلبوا نصيباً نسبياً من الثروات الصغيرة. وكان هذا هدف القانون الذى اقترحه برياندر. وقد طبق هذا القانون على فريضة السفن نظام المجموعات (السيموريا)، الذى كان قائماً منذ سنة ٣٦٢ وبذلك وجدت عشرون مجموعة لفريضة السفن. وكانت كل مجموعة تضم ستين عضواً مرتبين فى طبقات تبعاً للثروة. خمسة عشر منهم فى رأس القائمة. وكان لكل منها رئيس (هيجيمون) تسمى المجموعة باسمه، ولها مدير أو مشرف، وكانت لجنة من عشرين (العشرون رئيساً أو العشرين مشرفاً) تنضم إلى القواد لتوزيع فريضة السفن على المجموعات، والسفن التى كانت قديماً توزعها الدولة مباشرة واحدة فواحدة على واحد أو اثنين من المكلفين، أصبحت المجموعات تقوم الآن بتوزيعها على النحو الذى تراه. والمجهود الذى كانت المجموعات تبذله كان متفاوتاً تبعاً لأهمية التسليح المطلوب. فهذه السفينة وبخاصة وقت السلم عندما كانت المصاريف غير باهظة تعين المجموعة مكلفاً واحداً لتقديمها. ولكن هذه السفينة الأخرى وبخاصة وقت الحرب تعيد لها المجموعة عدداً مختلفاً من الشركاء الذين نرى عددهم يصل إلى ستة عشر.

وعند النظرة الأولى يبدو إصلاح برياندر تقدماً مالياً، وذلك لأنه يوزع على عدة أفراد تلك الفريضة التى كانت تثقل فيما مضى كاهل فرد واحد أو اثنين، أى أنه حول فريضة إلى ضريبة مباشرة. ومع ذلك فإنه من الناحية المالية ذاتها، ظلت نتائج هذا النظام أقل مما كان متوقعاً. فمن بين الألف ومائتى مكلف مسجل نرى عدداً كبيراً يستفيدون من إعفاءات مؤقتة مثل الأرامل، والبنات الوحيدات وأصحاب الإقطاعيات الاستعمارية، والورثة الذين يبقون فى الشيوخ. ولقد عد ديموستين ٤٨٠ إعفاء من هذا

النحو. كما كان آخرون يطلبون حذف أسمائهم لكارثة مالية. وفي الواقع أن القائمة لم تكن قط كاملة، كما أن مئات من الأسماء لم تكن مسجلة بها إلا للذكرى ولكن هذا النظام كان يحمل عيوباً أخرى. فمن الناحية السياسية كان يخفف عن الطبقة الأكثر ثراءً كي يثقل الجزء الأكثر يسراً من الطبقة المتوسطة؟ ومن الناحية القومية كانت له نتائج أكثر خطورة؛ لأنه ببعثرة مسئولية القيادة نراه يمحوها ويسبب منازعات مستمرة وبدلاً من أن تحرك المكلفين روح المنافسة الوطنية التي كانت تبيح قديماً لكل منهم حق الاعتزاز بعمله، أصبحنا نراهم لا يصدرون إلا عن أحقر الدوافع الصادرة عن مصلحة شخصية.

تاريخ فريضة السفن يكفى إذن وحده كي يظهر إلى أى حد كانت أثينا تجد مشقة خلال القرن الرابع فى أن تنظم الدفاع عن نفسها تنظيمًا جدياً، وذلك بسبب تخاذل الروح العامة. وهذه حقيقة خطيرة تستحق أن تفحص عن قرب.

فالتربية التى تقدم للشبان لم تعد تضمن للجمهورية القوات الحربية التى هى فى حاجة إليها. ومنذ القرن الخامس كان الآثينيون - عندما يقارنون أنفسهم بالإسبرطيين - يفتخرون بأنهم فى ساعة الخطر لا يعتمدون على تدريبهم الطويل على الحرب قدر اعتمادهم على شجاعتهم الطبيعية. وهذه الثقة كانت مبعث الخطر. ولقد كان من الممكن تبرير هذه الثقة على نحو ما فى العصر الذى كانت فيه ثقافة النفس لا تزال تلتئم مع الإقبال على العمل والتعود على التمرينات الرياضية، ومع ذلك فإننا نرى أرسطوفان يفيض بالشكوى المرة من الأخلاق التى أدخلها السفسطائيون ويأسف على الزمن الذى كان فيه الأطفال يذهبون إلى المدرسة بدون معطف تحت الثلج المنهمر، وكان الشبان يمرحون فى ساحات الرياضة تحت أشجار الزيتون، ويستطيبون عطر البراعم فيربون صدوراً قوية وبشرة مشرقة وأكتافاً عريضة، وازدادت الأمور سوءاً فيما بعد.

وحاولت مدرسة سقراط أن تقاوم ما استطاعت، فحاول الأستاذ إيقاظ الروح الحربية عند مواطنيه ملحاً على الصفات والمعارف الضرورية للضابط والقائد وطالباً إلى رجل السياسة أن يدرس المصادر المادية للدول المختلفة ومناشداً الأفراد العاديين بأن يعدوا أنفسهم جميعاً بحيث يستطيعون تقديم العون لمدينتهم ورأى التلاميذ أن من

واجبهم أن يهاجموا مصدر الشر، وهو حق أب الأسرة في أن يوجه كما يريد تربية أطفاله وأفلاطون الذي كان يريد أن ينحى كل عنصر شخصي عن الجمهورية المثالية، بل الجمهورية السليمة فحسب نراه ينادى بالتعليم الإجباري بموافقة الآباء، وبغير موافقتهم وأرسطو يعلن أن القانون هو المختص بتنظيم مسائل التربية، ويرى أن تنظيم المدرسة العامة الموحدة التي يؤيدها وفقاً لمبادئ الدستور، وكلا الفيلسوفين يعول أهمية كبيرة على التمرينات البدنية، ويطلب أن تهدف إلى إعداد قوى للخدمة العسكرية، وذلك لأن "التربية تجلب النصر".

ولكن الفلاسفة كانوا يأسفون لأن حرية الأسر كانت كاملة، وقد استخدموا تلك الحرية كي يطبعوا التربية بطابع نفعى بحت، وذلك ما كان ينتقده أرسطو، وإنها لأسباب تتعلق بالمصلحة الخاصة تلك التي تدعو إيزوقراط إلى الدفاع عن نظام التربية الخاصة حيث يقول: "إنه لمن المستحيل أن تفرض نفس التمرينات على الجميع وذلك بسبب تفاوت الثروات، ولذلك يجب أن يتلقى كل فرد التربية التي تتناسب مع وسائله المادية، فذوو المراكز الصغيرة يجب أن يوجهوا نحو الزراعة والتجارة وأبناء الأثرياء يجب أن يشتغلوا بركوب الخيل والرياضة البدنية والصيد والفلسفة". وفي الواقع كانت الرياضة البدنية مهمة عند جميع طبقات الهيئة الاجتماعية، وكان إيزوقراط أول محتقر لها حتى لنراها تصبح يوماً بعد يوم وقفاً على المتخصصين والمحترفين الذين يعارضون بينهم وبين الهواة.

وتدهور الروح الحربية والتربية المدنية لم يكن ظاهرة خاصة بالآثينيين إذ نلاحظه في جميع بلاد الإغريق تقريباً، وذلك بحكم أنه لا بد أن يظهر في جميع الهيئات الاجتماعية ذات النمو الاقتصادي والثقافي فالأيوينيون كان الثراء قد أتلفهم منذ زمن طويل حتى لنراهم يستسلمون إلى الاستعباد ونفوراً من الجهل ومن وهج الشمس، وكان من المسلم به عندهم أنه لا يمكن الاعتماد إلا على الجند، وكان بقية الإغريق يحتقرونهم في ذلك الوقت ولكنهم الآن يحاكونهم وفي سنة ٢٨٣، بينما كانت إسبرطة تجاهد في سبيل السيطرة، نرى عصابة البليبونيزيا تصرح للمدن بأن تدفع فدية عن

الخدمة العسكرية تفرض غرامة على كل رجل يتخلف عن فرقة مدينته والألعاب الرياضية التي كانت فن الإغريق القومى لم نعد نراها تزاوُل إلا فى البلاد الفقيرة أو المنعزلة. وإذا كانت الجماهير تخف من كل مكان لمشاهدة المسابقات الإغريقية العامة، فإن المنتصرين فى أوليمبيا كانوا جميعاً من أهل أركاديا وتساليا. وإذن فقد كان الداء قد أصبح عاماً ولكنه كان أكثر عمقاً، وعلى الأقل أكثر وضوحاً فى عاصمة التجارة والثقافة.

ولما كانت أثينا قد اضطرت تحت سيطرة إسبرطة إلى أن تلغى لوقت ما كل استعداد للحرب، ثم أجبرتها الأحداث السياسية على أن تعيد تكوين جيشها لم تسفر مجهوداتها عن نتائج يعتد بها. فجماهير المواطنين أخذت تسخر من أولئك الذين يلفتون الأنظار بمحاولتهم تقوية أجسامهم والمشاة والفرسان أحرص على راحتهم من أن يخضعوا للنظام الحربى وهم يلتمسون كل الأعذار للتهرب من الالتزامات العسكرية، ويتخذون من تأديتها مادة للتفاخر. فإيشين فى مطلع دفاعه عن نفسه يذكر العامين اللذين قضاهما فى الخدمة العسكرية كسند فخار فريد ويتحدى ديموستين تحدياً فنياً لأنه لا يستطيع أن يدعى مثل هذا الفخار. وينسبة تضاول عدد المواطنين فى الجيش يزداد عدد الجند المرتزقة، وكانت بلاد الإغريق كلها تغص عندئذ بالمتشردين والمنفيين الذين يؤجرون أذرعهم لمن يدفع أكبر ثمن وهم يتبعون فى حماسة كل متعهد بتوريدهم يعدمهم بأجر منتظم وبانتصارات مريحة.

وأخذت أثينا كغيرها من المدن تلجأ إليهم، وكم ارتفعت من احتجاجات ضد هذه الحالة. فعندما فقد الآثينيون إمبراطوريتهم لثانى مرة نرى إيزوقراط يدلهم على السبب الأساسى لمحتهم وهو الاستعاضة عن جيشهم الوطنى بجماهير من المشردين والأفاقيين والمجرمين، وإغداق الأجور على الأجانب من خزانة عاجزة عن أن تخفف من بؤس الشعب وهو يقترح كعلاج العودة إلى التقاليد الوطنية أى إلى قيام المواطنين بالدفاع عن وطنهم بأنفسهم بدلاً من أن يلصقوا بأنفسهم عار الخدمة كمجدفين بينما يتركون للغير مهمة القتال. وحوال نفس العصر نرى كزينوفون يقترح الاستغناء عن الأجانب كجند من المشاة، وذلك لأن الفرق التى لا يختلط فيها المواطنون مع حثالة غير

متجانسة لا يمكن إلا أن تكون أفضل كما أنه من الأشرف للشعب أن لا يعتمد على العون الخارجى أكثر من اعتماده على شجاعة الشخصية. ولقد أنفق ديموستين عمره فى الدعوة إلى هذا الإصلاح، ولكن كرجل دولة مضطر أن يدخل فى حسابه الوقائع والآراء ويعرف ضرورات الحرب وعدد الرجال الذين تتطلبهم.

كان يرى أنه لم يعد يمكن التخلي تخلياً كاملاً عن الجند المحترفين وإعادة تكوين جيش قومى بحت فهو يريد نواة من المواطنين قوية حسنة التدريب مرتفعة الأجر تنضم إليها فى الزمان والمكان اللازمين فرق من المرتزقة. ومنذ ذلك الحين- كما سبق أن رأينا- كانت المسألة الكبيرة التى يقف أمامها ضمير كل فرد والتى تقتتل من أجلها الأحزاب السياسية هى معرفة ما إذا كان فائض الميزانية سيحتفظ به لصندوق المسارح أم لصندوق الجيش؟ وهل يخصص للذات الشعب الصغيرة أم للدفاع عن الوطن؟ ولم يستطع ديموستين أن يتغلب فى الوقت المناسب كى تتجنب بلاده كارثة كيرونيا، ولم تحاول أثينا أن تضمن سلامتها بتنظيم قوى لتربية اليافعين والعودة إلى التمرينات الرياضية والتدريب على السلاح إلا وهى على حافة الهاوية، وبعد فوات الوقت الملائم.

الفصل الرابع

توحيد بلاد الإغريق

(١)

فكرة الوحدة

لم يكن بد من أن يؤدي التطور العام للنفوس في كل مدينة إغريقية، إلى فتح أبوابها للتبادل على نحو أسهل من ذي قبل، وإلى تنظيم علاقاتها بالمدن الإغريقية الأخرى، وفقاً لآراء أقل ضيقاً، أقل تعصباً. وكل مدينة نمت فيها التجارة والصناعة كانت تجتذب كتلة غير متجانسة من أرباب المهن الذين يلتمسون الرزق، كما كانت ترسل تجارتها لزيارة جميع شواطئ البحر الأبيض المتوسط. وبهذه الحركة حدث تبادل مستمر بين الرجال والبضائع والأفكار، فاختلطت الدماء وتساقطت النعرات الواحدة بعد الأخرى.

وفي داخل كل قطر انتهى المواطنون والأجانب المستوطنون بحكم التجاور خلال أجيال، وبحكم ضرورات الحياة الاقتصادية والاجتماعية، إلى أن يستشعروا نفس الحب نحو وطن مشترك. وكانت الموانئ بنوع خاص بواثق تنصهر فيها - من يوم إلى يوم - سبائك قوية، ومن قطر إلى آخر تتكون - على نحو يزداد دقة ووعياً - فكرة "الوحدة الهلينية".

وتلك الفكرة كانت هي التي جمعت قديماً - المقاتلين في سلامين وبلاتيا وهيميرا وكيوم ضد الفرس والقرطاجينيين والأترسك. وقد تغنى الشعراء المعاصرون في حماسة بأخوة السلاح التي أنقذت بلاد الإغريق. فبانندرا وإن يكن ابناً لمدينة خائنة للقضية

القومية قد عثر مع ذلك على نغمات رائعة كى يحيى أثينا "المتوجة بالورود وسياج بلاد الإغريق"، وكى يشرك معها فى المجد إيجيينا وإسبرطة وسيراكوزا. وفى مسرحية الفرس لإيسكيلوس نرى النشيد المتسامى الذى يمهد للنصر، يشيد بأبناء الهلنيين المتجمعين لتحرير معابد الآلهة ومقابر الأجداد. ولقد نقل هيرودوت كل هذه الذكريات إلى الخلف كى يمجد - قبل كل شئ - هذه المدينة الأثينية التى كان يعزها كام بالتبنى. ولكن كى يظهر أيضاً أن محور الصراع كان مصير جنس ولغة ودين وحضارة كاملة.

وأثناء اشتعال الحرب البليبونيزية؛ وبينما كانت أيد إغريقية تريق الدم الإغريقى أنهاراً نرى أصواتاً ترتفع لتعلن أن ذلك الصراع يقوم بين أخوة، وأن الشرف يقتضى أن يسير الجميع صفّاً واحداً ضد الفرس بدلاً من أن يتسابقوا فى استجداء الذهب منهم. وإذا كان أرسطوفان لا يمل الدعوة إلى السلام، فإن ذلك لم يكن لأنه يعتقد ضرورته للفلاحين فى جميع المدن التجارية ولكن أيضاً لأنه كان يفكر فى تلك القرابة التى تجمع بين الإغريق والتى تتأكد فى المعابد الأمفكتيونية والتى لم يكن بد من أن تجمعهم ضد البرابرة.

ولا شك أن توسديد كانت لديه نفس الآراء وعلى الأقل فى مواجهة الفرس إذ نراه - رغم النظرة السامية التى لديه عن الحقيقة التاريخية وعن الواجبات التى تفرضها - لا يجرؤ - بدافع من الحياء الوطنى - على ذكر سلام كارياس، وبينما يقص مساعى اللاسيديمونيين المخجلة لدى الملك الكبير نراه يلزم الصمت بالنسبة للمفاوضات المتساوية الخزى التى يقوم بها الأثينيون بدورهم. ومن الجانب الآخر نرى "كاليكراتيداس" - وهو من أنبل شخصيات ذلك العصر - يحمر خجلاً من التحالف مع الفرس، ويجابه الضغائن المستعرة بين المدن بشعور التضامن الإغريقى، ويعمل لوافق عام.

وبالرغم من المصادمات العديدة التى تلت حرب البليبونيزيا الكبيرة، فإن فكرة الوحدة الإغريقية، قد تقدمت تقدماً كبيراً فى النفوس خلال القرن الرابع. وكما حدث فى دقة خالية من الاعتقادات الغامضة وعلى أساس من التفكير المنطقى، نرى الهلينية

تتحدد بالمعارضة مع البربرية. فهم يسلمون بأن لبلاد الإغريق بحكم جوها ذاته وفكرتها عن المدينة، تتفوق تفوقاً أساسياً على الملكيات في البلاد الحارة، وعلى الشعوب الفطرية في البقاع الباردة، وأن الطبيعة قد وضعت بين الإغريق والبرابرة نفس المسافة التي تقوم بين الإنسان والحيوانات، وأنها على أية حال قد خلقت جنساً من السادة وأجناساً من الأرقاء بحيث يصبح لكل ما هو إغريقي حقوق واضحة على كل ما ليس إغريقياً، ولكن أولئك الذين أسسوا فكرة الهلينية على أساس مادي هو وحدة الجنس؛ نراهم هم أنفسهم يضيفون مبدئاً أكثر سمواً وهو التربية والتكوين الفكري وبالجمله الحضارة.

وبناء على ذلك فإن الإغريق وإن يكن ابناً لمدينة بذاتها، إلا أنه كان بالضرورة يعتبر نفسه جزءاً من وحدة تضم جميع المدن ذات الأصل والأخلاق الإغريقية حتى لنرى أفلاطون يريد تحقيق مشروعاته في الإصلاح السياسى بواسطة طغاة صقلية، وعندما يبحث إيزوقراط عمن يستطيع أن يقدم إليهم مشروعاته عدا أثينا وإسبرطة، نراه يتجه إلى أمير من قبرص قبل أن يسلم بأن مقدونيا يمكن أن يعتبر إغريقياً أيضاً. وبالرغم من اتساع بلاد الإغريق على هذا التحديد، فإن الوحدة الجنسية والأخلاقية بين سكانها كانت تظهر الحروب التي تقوم بين المدن في مظهر الحرب الأهلية، فيصفها أحدهم بأنها مرض، ويصفها الآخر بأنها جنون وهي دائماً حرب بين أخوة، وفي هذا من الدلالة ما يكفى. وهذا هو اللسان الذى يتحدث به أشهر الخطباء إلى الجماهير المحتشدة في محافل أوليمبيا.

وقد ضرب جورجياس المثل في سنة ٣٩٢ عندما نراه يدعو الإغريق إلى أن يضعوا حداً للمنازعات التي تضعفهم جميعاً، وإلى أن يشنوا متحدين في الشرق الحرب الوحيدة التي تليق بهم. وعلى أساس نفس الأفكار أصبحت خطب المحافل لونا من الأدب يتداوله بالتناوب ليزياس وإيزوقراط، ولا يخشى جورجياس من أن يقدم للآتينيين أفكاره في خطبة خصصها لذكرى المواطنين الذين استشهدوا في ساحة الشرف، وهو يأسف لأنهم بذلوا حياتهم في سبيل انتصارات أقل مجداً من انتصارات ماراثون وسلامين، ونفس المديح والأسف نجدهما في خطبة رثاء أخرى ألقاها أحد المعاصرين لليزياس.

وكان من المستحيل أن لا يظهر هذا المثل الأعلى للوحدة في بعض النواحي الواقعية، ففي كافة العصور كانت الفنون والآداب تكون بالنسبة لجميع الإغريق نوعاً من التراث المشترك، فأصبح معنى هذا الاشتراك أكثر توثقاً، فمدارس النحت كانت تتميز قديماً ببعض الخصائص المحلية، ولكنه لم يعد هناك بعد الآن غير تطور عام للنحت مع سمات فردية ونحن نعلم مدى الاختلاف الذي كان يقوم من قبل بين الأبجديات المختلفة ولكن الأبجدية الأيونية، وهي أكملها أخذت تتغلب على الأبجديات الأخرى. ففي بلاد اتيكا أخذت في الربع الأخير من القرن الخامس تسيطر على الاستعمال الخاص، كما أخذت تنفذ إلى الوثائق العامة حتى أصبحت الأبجدية الرسمية أثناء تولى إيكليس لمنصب الأركونتي في سنة ٤٠٣-٤٠٢، ولكن أثينا هي التي تربعت بغير منازع على رأس الهلينية.

وقد كانت تفتخر منذ عصر بيركليس بأنها مدرسة الإغريق، كما سمت نفسها فوق قبر إيروبديدس باسم "إغريقيا الإغريق". وفي كتابات إيزوقراط ما يبرر ألقابها، فهي "عاصمة الحضارة الإغريقية؛ لأنها تجمع عناصرها الأساسية في صورة بارزة. ولأن كل ما يكون عظمة الإغريق من إنسانية وعلم وعقل تركزه لديها كي تنشره بين الآخرين، وإنه لمديح رائع تؤيده الوقائع. ولهجة أتيكا قد أصبحت لغة الثقافة عند جميع الإغريق بينما استمرت اللهجات الأخرى تستعمل في الأغراض المحلية. ولهجة هيبوقراط الأيونية احتفظ بها في كتب الطب ولهجة فيثاغورث الدورية احتفظ بها في كثير من كتب الرياضة، ولكن اللهجة الأتيكية هي اللغة الأدبية، اللغة المشتركة بين جميع المثقفين. وكى يوثق ملوك مقدونيا الصلة بين بلدهم والعالم الإغريقي توثيقاً أتم نراهم يستعملونها كلغة للدولة.

ولكن هل كان من الممكن أن تمتد فكرة الوحدة من المجال الفكرى والأخلاقى إلى المجال السياسى؟ هنا لسوء حظ بلاد الإغريق نجد أن هذه الفكرة قد ظلت لزمن طويل بعد ذلك تصطدم بعقبات لا يمكن التغلب عليها، وقد رأينا أنها كانت ترمى إلى تجميع الإغريق ضد العالم الخارجى. ومع ذلك فكيف حدث بعد أقل من ربع قرن من انتهاء الحروب الميدية أن رأينا المدن الإغريقية تبدأ، وتظل باستمرار تطلب كل منها من الفرس

العون ضد المدن الأخرى. كما نرى أمراً يرسل من سوس فى ربيع سنة ٣٨٦ إلى جميع مدن الإغريق وكأنه قانون يفرض عليها لسنين طويلة "سلام الملك"؟ ذلك لأن الإغريق كان متأصلاً فى قلوبهم إحساس كفىل بأن يعادل كبرياء لفظة الهلينية واحتقار البرابرة، وهو حب لا يقهر للاستقلال الذاتى والوطنية النقية لم تكن تستطيع أن تقبل رؤية المدينة التى أسسها الآلهة واحتفظ بها الأجداد لا تظل وحدة حرة مستقلة مطلقة السيادة فى دستورها وقوانينها وجيشها وماليتها. ومن الواجب أن لا ننسى أن أكبر العقول سواء فى التفكير المجرد أو فى النظريات الواقية، لم تكن تعتقد أن علم السياسة يمكن أن يطبق فى دولة غير المدينة. وهكذا تأخذ قوتان متعارضتان فى الاصطدام وهما: فكرة الوحدة الأدبية وشهوة النزعة الذاتية.

وبلاد الإغريق كانت عاجزة عن أن تغلب بنفسها فكرة المركزية، ودفعة خارجية كانت وحدها تستطيع أن تحطم الحواجز التى كانت قائمة فى كل نواحيها، ولذلك فهى لن توحد إلا بالغزو وكان لابد لبلاد الإغريق من أن تسقط كى يختفى نظام المدينة السياسى. ولكنه قبل أن يختفى لم يكن بد من أن يتحور بفعل الأفكار الجديدة والحاجات الجديدة وسوف ترى المجموعات الصغيرة التى كانت مقفلة فيما مضى تتفتح فى سهولة أكبر، أما الأفراد وقد اضطرتها ضرورات الدفاع عن نفسها ضد أعداء أقوىاء إلى أن تتخلى عن جزء من سيادتها كى تقوم بمحاولات اتحاد جزئى وتنظيمات اتحادية.

(٢)

منح حق المواطن واستقلال المدينة

عندما نعلم ماذا كان- من حيث المبدأ- حق المواطن فى المدن الإغريقية، ثم ماذا كان فى الواقع فى القرن الرابع وبخاصة فى أثينا؛ لا تلبث أن ندرك أن أية نصوص قانونية لا يمكن أن تقف أمام الأخلاق العامة.

فبعد عودة الديمقراطية مباشرة فى سنة ٤٠٣ نرى الشعب الأثينى يعود إلى قانون بيركليس الذى كان يحمى مجموعة المواطنين ضد تسلل الأجانب المستوطنين، وقد كان هذا القانون يعتدى عليه أو يعبث به باستمرار فى السنوات الأخيرة من حرب البليبونيزيا نتيجة للضرورات الحربية والاضطرابات السياسية. وبناء على اقتراح لأرسطو، فوق المعدل باقتراح لنيكوميديس تقرر العودة إلى تطبيق هذا القانون دون أثر رجعى، وبالنسبة للمستقبل اتخذت كافة الاحتياطات الممكنة، وبالرجوع إلى هذه النصوص التشريعية وحدها نلاحظ أن منح حق المواطن لم تحط به قط إجراءات فى مثل هذا التعقيد وهذه الصعوبة، فالمرسوم الذى يمنحه كان يجب أن يكون مسبباً بخدمات استثنائية أبدت إلى الشعب كما يجب أن تعتمد جمعية عامة بأغلبية لا تقل عن ستة آلاف صوت. وأخيراً كان من الممكن أن يهاجم بدعوى عامة بعدم الشرعية.

وكان اختلاس حق المواطن يقع تحت طائلة اتهام بالغ الخطورة يستتبع جزاءً لا يقل عن الاسترقاق ومصادرة الأموال، ومن وقت إلى آخر عندما كان يظهر عدداً كبيراً من المحتالين قد استطاع أن يفلت من شبكة القانون، كانوا يحاولون تدارك الأمر بمراجعة السجلات، فسجلات النجوع التى تقابل عندنا الدفاتر المدنية تقرر مراجعتها مراجعة عامة فى سنة ٢٤٦-٢٤٥، على نحو ما روجعت قبل هذا التاريخ بقرن، وسجلات العشائر التى كان يعتمد عليها عند الضرورة أيضاً كان من الممكن أن يخضع كل منها لمراجعة مماثلة.

ولكن بالرغم من هذا البذخ فى الاحتياطات، وبالرغم من بعض صيحات الاستنكار الشعبية، فإن حالات التزوير قد ظلت باقية، فالأجانب المستوطنون الأثرياء، وذوو النفوذ لم يكونوا يجدون مشقة فى أن يقعوا على نجع لطيف لا يبهظهم أن يسجلوا أسماءهم فى سجله انربح، ولقد كان لقرية أوتاموس الفاسدة شهرة واسعة فى هذا الصدد وفى هذه القرية أو غيرها، كان الديماركوس نفسه يستطيع أن ينهض بهذه العملية، وأن يجد الشركاء اللزيمين مقابل خمس دراهمات لكل رأس، وإذا لم يوجد النجع كانوا يلجأون إلى العشيرة. كما أن الرجل الماهر كان يستطيع أن ينفذ إلى أسرة من المواطنين الأصليين بحيلة التبنى أو أن يتسلل فى ثنایا إحدى دفعات التجنس الشرعى، وهكذا كانت تتكون مرة ومرة وباستمرار طبقة من المواطنين المزيفين.

ولم تمنع فورتان أو ثلاث من الغضب خلال قرنٍ الشعب نفسه من أن يتوسع في منح حق المواطن، وأن يزرى به بواسطة العدد المتزايد من المراسيم الفخرية، ومنذ السنوات الأخيرة من القرن الخامس كان هذا النوع من الإسراف يثير الضحك أو الصياح، فكانت الكوميديا تسخر في صخب من كليوفون لاعب الناي، ذلك المهرج القظ الجاهل المولود لأم من تراقيا وأب مجهول، ولم تلبث انتقادات الخطباء أن تصل إلى نفس العنف ونفس الكثرة ضد سهولة التجنس وضد التزوير في السجلات على السواء، وإيزوقراط يعلن حزنه لما يراه من امتهان هذا الحق النبيل الذي كان من الواجب أن يوحى بالاحترام البالغ، والاعتزاز الكبير، وفي إحدى الفقرات التي كان يحفظها عن ظهر قلب، وينقلها من خطبة إلى أخرى، نرى ديموستين يعارض بين الزمن الذي كانت فيه أكبر مكافأة يمكن أن يحصل عليها ملوك الأجانب هي الإعفاء الصوري من الضرائب، وبين هذه الأيام المحزنة التي لم يعد فيها حق المواطن غير بضاعة حقيرة تقدم للأرقاء وأبناء الأرقاء، فيقول: "إنكم لا تعتبرون بالطبيعة أقل من آبائكم في الجمعية فحسب ولكنهم كانوا أيضاً يعتزون باسمهم وهذا الاعتزاز قد فقدتموه".

ولا شك أن المعجبين بالماضي ينقلبون في سهولة إلى محتقرين للحاضر. وفي القرن الرابع لم نكن نرى بعد على نحو ما سوف نرى في العصر الهلينستيكي رجال البنوك يجمعون من الجنسيات بقدر ما لهم من فروع، والمدن تباع رسمياً بثمن محدد شهادات التجنس، ولا شك أن إيزوقراط يببالغ عندما يصل إلى حد القول بأن الأجانب يحلون محل المواطنين في الحرب، ومع ذلك فإن في مبالغاته شيئاً كثيراً من الصدق والأمثلة التي يقدمها لنا الخطباء كما تقدمها النقوش، تحملنا على الإحساس الواضح بأن المراسيم التي تمنح حق المواطن كانت أخذة في التزايد من حيث عددها، وفي التناقض من حيث قيمتها، وقد ظلوا في حدود التقاليد عندما وافقوا على ذلك المرسوم الصاخب الذي اقترحه هيبيريد بعد هزيمة كيرونيا لمنح صفة الأثيني إلى الأجانب المستوطنين الذين سيحملون السلاح للدفاع عن الوطن، ولكن أثينا ستأخذ في السخاء في منح الامتيازات الفردية، فنراها تمنح حق المواطن مقابل خدمات من كافة الأنواع

فتمنح لرجل سياسى، مثل هيراكليديس الكلازومينى، وإلى رئيس المرتزقة مثل كاريديموس، وهو أجنبى عادى، مستوطنًا فى أوريوس، كما تمنحه إلى رجال بنوك من أصل رقيق، مثل بازيون وفورميون وإيبيجينيس وكونون، وإلى تجار مخلات مثل كايريفيلوس أبناء الثلاثة، بل لقد منحت بواسطة مراسيم حقوق مواطن فخرية يمكن أن تكون لها قيمة عملية بالنسبة لأصدقاء أثينا المطرودين من وطنهم، مثل إستكراتيس الدافى وبيستيديس الديلوسى، ولكنها لا تعتبر فى الغالب غير امتيازات فخرية ومجرد أنواط مخصصة للخارج بالنسبة إلى أفراد مثل ستوريس من مدينة تاسوس ودينيس القديم وتاريس وأريباس ملكى المولوس. وثمة واقعة غريبة كانت جديرة بأن تثير حفيظة ديموستين وهى تظهر إلى أى حد من الاستخفاف بلغت الأمور فى مثل هذه المنح فحق المواطن نراه يمنح بالتتابع إلى كوتيس ملك تراقيا وقاتليه.

ولم يكن يغيب عن الأثينيين أنهم يخرجون على المبادئ التى كانوا يدعون احترامهم لها، وقد أخذوا يكسبون ويعقدون ما استطاعوا الإجراءات الشكلية التى تتبع فى التجنس وكذلك الصيغ التى ترد فى هذا التجنس، ولكن الإجراءات والمحاضر لم تكن هى التى تستطيع أن تقف أمام ذلك السيل الجارف من الآراء والأخلاق الجديدة.

فهما يكن من مغزى الاتجاه نحو التوسع فى حالات التجنس الشخصى، فإنها لم تكن إلا إحدى إمارات العصر، وأما ما كان يمكن أن تكون له قيمة كبيرة فى المستقبل لتغييره نظام السیادات الصغيرة، فقد كان إدماج مدينة بأكملها فى مدينة أخرى، وما حدث فى القرن الخامس من منح جميع أهل بلاتيا وساموس لقب المواطنين الأثينيين لم يظل الحادث الوحيد، ففي نفس العصر نرى مدينتين من آسيا الصغرى تفتحان أبوابها لمواطنى مدينتين من صقلية، فانتندروس تفتح أبوابها لمواطنى سيراكوزا وأيفيز لمواطنى سيلينونثا ولم يكن هذا الإجراء فى الواقع غير طريقة لتكريم رجال حرب أتوا ليؤدوا خدمة إلى حلفائهم فى موطنهم، ولكن الصيغة العامة التى اتخذها هذا التشريف تدل مع ذلك على ميل نحو التوسع غير المحدود فى منح حق المواطن، وفى القرن الرابع نعثر على حالات مشابهة وإن كانت تحمل نتائج سياسية؛ فأهل

سيرينا يوثقون الروابط التي تجمعهم بتيرا باعترافهم بالأخوة لأبناء الأم القديمة. ولأول مرة لا نرى مدينة تمنح حق المواطن إلى مدينة أخرى بواسطة مرسوم من جانب واحد فحسب، بل نرى مدينتين تتبادلان حق المواطن باتفاق ثنائى فحوالى سنة ٣٦٥ عقدت معاهدة بين كيوس وهستيا، تعلن أن كلاً من الدولتين المتعاقبتين تمنح مواطنى الدولة الأخرى حرية التجارة كما تمنح بناء على طلب فردي _الحقوق المدنية، وتبادل المواطنين بين الدول التى تظل على قدم المساواة وتحفظ كل منها بسيادتها ودستورها وقوانينها هو ما سيسميه القانون الإغريقى العام فيما بعد استقلال المدينة (إيزوبوليتيا).

(٣)

العُصبات والاتحادات

وثمة نظام آخر يمثل خطوة إلى الأمام، وهو تجمع عدة مدن فى وحدات أكبر. ولقد سبق أن رأينا عصبات واتحادات تتكون فى القرن الخامس، نراها تؤدى إلى تعدد محاولات التركيز السياسى حيث تظهر لأول مرة عناصر نظام تمثيلى. وبينما نرى إيليدا ورودس تحتفظان فى سلام تام أو بالوحدة التى جمعت بينهما بواسطة وحدة الديار، وبينما نرى وحدة المدن بين أركاديا وكاليدسديا تضطرب حياتها نرى عدداً من الجماعات غامضة الوضع تتخذ صورة محددة. وفى نفس الوقت نرى لاسيديمونيا وأثينا وطيبة تبذل مجهودات كبيرة كى تعيد على أسس جديدة تكوين العصبات أو الاتحادات التى كانت تقودها خلال حرب البليبونيزيا، وتحاول أن تجد فيها القوات اللازمة للسيطرة على العالم الإغريقى.

فإسبرطة عقب انتصارها مباشرة على أثينا نراها تقوى مركزها فى عصابة البليبونيزيا، فهى تتصرف فى كل القوة التى تتجمع تحت إمرتها فى جميع بلاد الإغريق بفضل سلطة مندوبيها الساميين وتنظيمها للحكومات العشرية، وهى تقتضى

من جميع المدن، التي أخرجتها الإمبراطورية الآثينية، الأتاوات التي كانت تدفعها من قبل، بل وتقتضى أتاوة من أثينا نفسها. ومن ثم نرى وطأتها تثقل على جميع البليبونيزيين، ويستمر اتخاذ القرارات بواسطة مجلس الحلفاء وجمعية إسبرطة معاً. ولكن المجلس لم يعد يتناقش منفرداً قبل أخذ الرأى، بل يشترك فقط فى مناقشات الجمعية، وهذا وضع لا يترك له حرية كاملة كما كانت.

وفى هذه الأثناء كانت كل محاولة لتكوين وحدة ديار أو وحدة مدن أو نظام اتحادى خارج العصبة اللاسيديمونية، يلقى مقاومة مزدوجة من الأحزاب الأوليجاركية التي لم تعد الآن تأمل الحصول على الامتيازات التقليدية، إلا داخل الإطارات الضيقة للمدن المستقلة. ثم مقاومة الإسبرطيين المنتظمة الذين كانوا يحرصون على أن يعوقوا بكافة السبل تكوين دول واسعة. قوية تستطيع أن تقف أمامهم. ولم يستطع البلوبونيزيون أن يفكروا فى مثل هذه المشروعات إلا خلال حرب كورنثة التي تعتبر أول هجوم وجه ضد سيطرة إسبرطة. وفى سنة ٢٩٣ عندما سقطت إسبرطة تحت سيطرة الديمقراطية نراها تقرر الاندماج مع أرجوليدا. وفى سنة ٢٩٠ نرى مدن أكايا- التي كانت تنتهز دائماً فرصة الاحتفال بالأعياد فى الغابة المقدسة الخاصة بزيس هوماريوس، كى تتفق على الموقف الواجب اتخاذه بالنسبة للدول الأجنبية- نراها تحول هذا النظام الجماعى إلى اتحاد يبسط حق المواطن الخاص به على إحدى مدن أكارنانيا. ولكن إسبرطة لا تقف مكتوفة اليدين، إذ يستتجد بها أوليجاركيو كورنثا، فتسارع إلى إعادة النظام الثنائى الذى يحقق مصالحهم ومصالحها.

ولكن ما العمل إزاء طيبة التي أخذ اتحاد سنة ٤٤٦ يزيد قوة باضطراد؟ وكيف السبيل إلى إيقاف أثينا التي أخذت تمهد لإعادة تكوين إمبراطوريتها بمعاهدات تحالف دفاعية والتي أخذ يسمح لها بالتدخل فى السياسة الداخلية للمدن المتحالفة، وتغيير دساتيرها وإرسال فرق عسكرية وحكام إليها ومطالبتها بدفع أتاوات ومنعها من إيواء المنفيين من أثينا؟ لقد كانت معاهدة أنتلكيداس فى سنة ٣٨٦ نصراً رائعاً لسياسة إسبرطة. فقد فرضت على جميع المدن الإغريقية الاستقلال الذاتى كالتزام مطلق.

وسلام الملك لم يحطم فحسب الإمبراطورية الآثينية الناشئة التي كانت تقلق الفرس كما كانت تقلق الإسبرطيين بل وضع أيضاً حداً لاتحاد بيوسيا، وأجبرت كورنثا التي انفصلت نهائياً عن أرجوس على الدخول فى عصبة لاسيديمونيا. وأخيراً فتح السبيل لحل كل وحدات الديار باعتبارها مخالفة للقانون الدولى الجديد.

وفى بيوسيا ألغيت الإحدى عشرة مقاطعة اتحادية، وأصبحت المدن تحكم نفسها، كل منها منفردة على نحو ما تريد، أى وفقاً لما تتطلبه سيطرة إسبرطة الحربية. وفصلت عن طيبة كافة ملحقاتها. وكى يكبح جماح لاتيا أعيد بناؤها، ولم تعد هناك عملة مشتركة، وأصبحت لكل مدينة عملتها من جديد. ومن الممكن أن تحمل تلك العملة على أحد وجهيها الدرع البيوسى كشارة جغرافية، ولكنها تحمل على الوجه الآخر الرمز الخاص بكل مدينة واسمها. وبسلسلة من المعاهدات الخاصة تضخم الجيش البليبونيزى بفرق جديدة. ومنذ سنة ٢٨٤ اغتبط الأوليجاركيون أعظم اغتباط إذ رأوا سكان ماتينية يشتقون فى القرى الخمس، بل إن أخبار هذا التشيت هي التي نعرف منها وحدة الديار السابقة.

وكانت مقاطعة كالسيديا البعيدة تعتقد أنها بمنأى. وكانت نظمها قد استقرت منذ نصف قرن كما كانت فى سبيل التحول من وحدة مدن إلى دولة متحدة. وبدون أن تنشئ رسمياً حق مواطن اتحادى، منح قانون مشترك ما يعادله إلى جميع الكسيديين. وفى الواقع كان يكفى أن يمتلك الفرد الحقوق المدنية فى مدينة؛ كى يكون له فى كافة المدن الأخرى حق الزواج وحق الملكية. وبذلك كانت المساواة المدنية مضمونة على نحو مستقل عن المساواة السياسية فى جميع أراضى الهيئة.

ومثل هذا النظام الذى فرض على كافة المدن يدل وحده على فرض قيود شديدة على الاستقلال الذاتى، وهى قيود كانت متساوية بالنسبة للجميع على الأقل من حيث المبدأ. وفى الواقع كانت هذه الجمهورية تسمى رسمياً "مُجمَع الكسيديين" (كينون) وكانت تحتكر سك العملة، وقد كان استثناء بحثاً إضافة اسم أولينتوس إلى اسم الكسيديين على بعض قطع تلك العملة، ولكن العاصمة— وإن تكن قد وضعت على قدم

المساواة مع المدن الأخرى- إلا أنها لم تستطع أن تحسن إخفاء ما لها من سيطرة حقيقية. والجمعية الاتحادية التي كانت تتعقد في أولانت لم تكن تختلف عن الجمعية الأولانتية، وكانت سلطاتها كبيرة فكانت تنظر في المسائل الخارجية والمعاهدات السياسية والاتفاقات التجارية، وتسوى المسائل الحربية بما في ذلك قيادة العمليات واختيار القائد الذي يعتبر أكبر حاكم في الاتحاد.

وأخيراً تقرر الضرائب الاتحادية المكونة من رسوم جمركية تحصل في الموانئ وأسواق التجارة البحرية. وبفضل تنظيمها القوى اكتسبت الدولة الكسيدية قوة محترمة. وقد اشترت مقدونيا محالفتها بثمن كبير من المزايا التجارية والتنازلات الإقليمية. وقد اتسعت ببسط نفوذها على شبه جزيرة بلينا عن طريق بوتيديا، وعلى شبه جزيرة سيتونيا عن طريق طورونا. ونجحت في كل شيء إلى أن رأينا مدينتين يطلب إليهما الدخول في الاتحاد قسراً، فيستنجدان بإسبرطة، ويخف إليها الجيش الإسبرطي. وبعد حرب دامت ثلاث سنوات اضطر هذا الاتحاد إلى الانحلال.

ولقد نجحت جهود إسبرطة، ففي أركاديا وبيوسيا وكالسيديا، وفي كل مكان من القارة كانت تخشى أن تتكون فيه وحدات معادية من المدن، نراها تعيد الاستقلال الذاتي، ولكنها بانتصارها ذاته قوّت الرغبة في الاتحاد في جميع أنحاء بلاد الإغريق التي قاومت فيها تلك الرغبة.

وكان الزحف على أولنتا قد ابتدأ باحتلال طيبة، وفي سنة ٣٧٩ تحررت طيبة بهجوم ليلي، وعند بزوغ النهار اجتمعت الجمعية على وجه الاستعجال وعينت أربعة حكام بيوسيين. وكان معنى ذلك أن الاتحاد البيوسى سيعاد تكوينه، كما كان معناه أن هذا الاتحاد لا يمكن أن يعود إلى الحياة إلا باتفاق الشعب أجمعه، وأن من الواجب لهذه المرة أن يكون ديمقراطياً. وكان لابد من جهد شاق كي يعود إليه اتساعه السابق، فلم يكن بد من إعادة تدمير بلانيا وإخضاع تزيبيا وأركومينا، ثم سحقهما عندما تحين الفرصة بذبح جميع سكانهما الذكور.

ومن الناحية الشكلية والقانونية، كان الاتحاد الجديد يشبه القديم، فكان يقوم على مبدأ استقلال المدن دون الحط من قيمة حق المواطن المدنية، بحق مواطن جماعى. وترك كل مدينة تتولى مهمة تقديم فرقته إلى الجيش، وإن يكن الاتحاد قد سلب المدن حق سك العملة، ولكن البيوسيين فى الواقع قد ازدادوا قرباً عما مضى من نظام الدولة الموحدة بفضل سيطرة أعظم، وبإلغاء مقاطعتى تزيبا وأركومينا وإلحاق أراضيها بالمدن الأخرى، أنقص عدد الحكام، البيوسيين من أحد عشر إلى سبعة. ولما كان لطيفة وحدها أربعة من هؤلاء الحكام فقد كانت لها الأغلبية فى لجنة القيادة وبذلك أصبحت هى التى تدير السياسة الخارجية، وأصبح ممثلوها يزعمون فى المؤتمرات الدولية أن اسم البيوسيين مرادف لاسم الطيبين.

وثمة تغيير آخر بالغ الأهمية يعمل فى نفس الاتجاه، فالشعب المكون من مجموع المواطنين لم يعد يمثل فى المجلس بعدد من الممثلين يتناسب مع أهمية المدن، ويجتمع هذا المجلس كجمعية فى أيام محددة. ولما كانت تلك الجمعية تجتمع فى طيبة فإن غالبيتها كانت تتكون من الطيبين، وبذلك كانت كل المسائل وبخاصة مسائل السياسة الخارجية تعالج مباشرة بين الشعب والحكام البيوسيين، وذلك لأن الرئيس الرسمى للاتحاد، وهو الأركونت الذى يعطى اسمه للسنة لم تكن له أية سلطة.

والحكام البيوسيون الذين كانوا فيما مضى يدعون المجلس، نراهم الآن يدعون الجمعية، ويقدمون إليها تقاريرهم، ويعدون قراراتها وينفذونها. وهم يفاوضون مع الأجانب، ويتولون قيادة الفرق الحربية للمقاطعات السبع. ولكنهم خاضعون دائماً لإشراف الجمعية وهى التى تنتخبهم، وكان من الجائز إعادة انتخابهم. ولم يكونوا يقدمون إليها حساباتهم فى آخر كل سنة فحسب، بل كانوا يعتبرون مسئولين أمامها أثناء توليهم العمل كما كان من الممكن عزلهم. ومع أن الجمعية كانت مختصة بمسألة الاعتداء على ميثاق الاتحاد، فإنه كانت تقوم إلى جوارها - كما كانت تقوم من قبل - محكمة عليا يعين أعضاؤها بالقرعة، وتقضى فى التهم الموجهة للحكام الاتحاديين عن الغدر. وهذا الدستور كان من الممكن أن يقود بيوسيا بتدرج حكيم إلى وحدة أتم، ولكن طيبة لسوء الحظ لم تر فيه غير نقطة ارتكاز فى السياسة الخارجية وأداة للسيطرة.

ولم تكن بيوسيا لتستطيع قط أن تعيد وحدتها فى سنة ٣٧٨ ولو أنها لم تغطِ حدودها الجنوبية، ولكن أثينا التى استفزها كما استفز طيبة عنف إسبرطة وخيانتها، أعادت هى الأخرى تكوين اتحادها، وعند اللحظة الأولى عقد الشعبان المتجاوران معاهدة ضد العدو المشترك. وعادت أثينا إلى نظام المحالفات الذى كانت قد ابتدأته فى سنة ٣٨٩ واضطرت إلى التخلّى عنه فى سنة ٣٨٦ فعقدت معاهدات مماثلة مع كيوس وميتيلينا وميتيمنا ورودس وبيزانس. وهذه الاتفاقات الثنائية بين المدينة وست مدن أخرى لم تلبث أن تحولت إلى اتفاق متبادل بين سبع. وخلال عدة سنوات أخذت هذه العصبية الأصلية تضم إليها شركاء جدد؛ وبذلك بعث اتحاد أثينا البحرى.

ولقد تم الاتفاق فى أول الأمر على أن تحتفظ المدن المشتركة باستقلالها الذاتى وأن تتمتع بحقوق متساوية فى المجلس الاتحادى، وبذلك احترم "سلام الملك" ووضعت مقدماً حدود لسيطرة أثينا، ولطمأنة كل من كان يخشى العودة إلى وسائل الاتحاد الأول أصدر الآثينيون فى فبراير أو مارس من سنة ٣٧٧ مرسوم "أرستوتوليس"، وبه يضمنون الاستقلال المسلم به للمدن، ويتعهدون بالألا يتدخلوا قط فى حكوماتها الداخلية وألا يرسلوا إلى أية مدينة منها حاكماً ولا حامية، وأن لا يطلبوا أتاوة، وأن يحترموا الهيئات القضائية المحلية. وأعطيت ضمانات خاصة بعدم انتزاع إقطاعيات للمستعمرين. ولم يتنازل الآثينيون عن كل ملكياتهم المكتسبة من قبل فى الأراضى الاتحادية بل حرموا على أنفسهم الحصول على مثل تلك الملكيات فى المستقبل، ملكيات عامة كانت أو خاصة، وبطريق الشراء أو الرهن أو أية وسيلة أخرى، وكل هذه الشروط كانت نافذة وملزمة إلى الأبد، وكل من يقدم اقتراحاً بتغييرها كان يتعرض لإهدار الكرامة وللمصادرة الوقائية قبل أن يحكم عليه بالإعدام أو بالنفى.

ومع ذلك، فإن الاتحاد الجديد لم يكن يستطيع إلا أن يخضع استقلال المدن لسيطرة أثينا، فكان هناك مبدأ أن لابد من التوفيق بينهما، فالاتحاد كان يتضمن ثنائية تظهر بوضوح فى الاسم الرسمى الذى أطلق عليه، وهو "الآثينيون والحلفاء". وكان على الحزب الاتحادى إذن أن ينظم عملاً مزدوجاً فيدير معاً أو بالأشتراك هيئات أثينا

الشعبية والمجلس الاتحادي أي "مجلس الحلفاء" الذي لم يكن الآثينيون ممثلين فيه، ولكنه كان يجتمع اجتماعاً دائماً في أثينا. وعلى هذا النحو اتخذت "قرارات الحلفاء والشعب الآثيني" تلك القرارات التي حددت الدستور الاتحادي، وكانت كل مدينة تستطيع أن تمثل بواسطة عضو أو أكثر في مجلس الاتحاد، ولكنها لم تكن تملك غير صوت واحد، ولما كانت القرارات تتخذ بالأغلبية البسيطة، فإن أثينا كانت تستطيع في سهولة أن تضمن أصوات المدن الصغيرة، ومن البين أن مثل هذا النظام الذي كان من الممكن أن يظل قائماً مادامت قائمة ضرورة الدفاع عن السلامة المشتركة، ولكنه لم يكن من الممكن أن يستمر قائماً إلى الأبد.

وظلت الأمور تسير على خير حال حتى سنة ٣٧١، فالعلاقات بين مجلس الاتحاد (سندريون) والإكليزيا والبوليه الآثينيين، كانت تسير وفقاً لأحكام ميثاق الاتحاد. فأثينا لها حق اقتراح وإدارة المفاوضات مع الخارج، ولكنها لم تكن تبرم شيئاً دون أن تستشير الحلفاء. ولما كانت هي التي كونت الاتحاد بمعاهدات منفصلة فقد استمرت تعقد مثل هذه المعاهدات مع المدن التي تطلب الدخول في الاتحاد، وكان قبولها يتم بواسطة مرسوم تصدره الجمعية الآثينية بناء على اقتراح المجلس. ولكن الأمر كان يهم مجلس الاتحاد مادام يتعلق بانضمام عضو جديد له حق التصويت وما دام جميع أعضاء الاتحاد ملزمين في حالة الاعتداء على أحدهم بمساعدته برأ وبحراً بجميع قواتهم وبكل سلطانهم.

ولذلك كان تبادل الأيمان التي بدونها لا يكون الالتحاق كاملاً، يتطلب اشتراك الحلفاء المقسمون للأيمان وبالتالي موافقة مجلس الاتحاد. وأما المعاهدات التي تعقد مع الدول التي كانت وظلت خارج الاتحاد، فإنها لم تكن تعرض على الجمعية الآثينية إلا بتقرير من البوليه مستند إلى قرار من مجلس الحلفاء، ولا تستوجب التنفيذ إلا من كل مدينة أقسمت عليها اليمين.

وفي سنة ٤٧١ عند انعقاد مؤتمر إسبرطة، بينما نرى اللاسيديمونيين يقسمون وحدهم عن أنفسهم وعن حلفائهم، نرى حلفاء الآثينيين يقسمون بعدهم مدينة بعد

مدينة، وكان هذا عكس ما حدث تماماً عند عقد معاهدة نيكياس للسلام. وليس هناك ما هو أوضح دلالة على مدى الشوط الذى قطعته إسبرطة وأثينا منذ نصف قرن، وبالجمله فإن جميع القرارات التى تهم الاتحاد كانت تتخذ فى ذلك العصر على نحو ما اتخذت أحكام الدستور، فمجلس الاتحاد لم يكن يستطيع شيئاً بدون الإكليزيا، والإكليزيا لم تكن تستطيع شيئاً بدون مجلس الاتحاد، ونتج عن ذلك سبيل وفاق أقام بين أثينا والحلفاء توزيعاً للاختصاصات.

وكانت سيطرة أثينا تتمثل بنوع خاص فى إدارة المسائل الخارجية وقيادة الجيش الاتحادى وحرية التصرف فى الأسطول، الذى كان مؤلفاً كله تقريباً من سفن أثينية. وأما فيما عدا ذلك، فقد كانت لمجلس الاتحاد اليد العليا. ولما كان ميثاق الاتحاد يحظر جباية ضريبة فإن الاتحاد لم يكن يستطيع أن يحصل على أموال إلا بموافقة أعضائه وكانت الخزانة المشتركة لا يملكها "الأثينيون والحلفاء"، بل يملكها الحلفاء فقط، وليست هناك أتاوة ولا اشتراكات وأموال الاتحاد التى كانت تحدد، وتوزع وتجبى وتدار بواسطة مجلس الاتحاد لم يكن يجوز ولا يمكن أن تستخدم إلا فى النفقات ذات النفع المشترك وبخاصة فى الحرب. وإذا كانت تلك الأموال قد ازدادت بسرعة، فإنما كان ذلك لأن معظم المدن أسرع إلى طلب دفع فدية عن الخدمة العسكرية التى كانت فى الأصل الالتزام الأساسى المفروض عليها. وإلى خزانة الاتحاد كانت تتول أيضاً الغرامات التى يوقعها القضاء الاتحادى، وذلك لأن الاتحاد كان له حق فى القضاء العالى، فكان مجلس الاتحاد ينعقد كمحكمة عليا للنظر فى التهم التى توجه للأفراد أو للأشخاص المعنوية عن الخروج على ميثاق الاتحاد.

وبناء على مرسوم أرسوتوتيليس الذى يحمى الميثاق، كان مجلس الاتحاد يتسلم البلاغات التى تقدم ضد الأثينيين المتهمين بالحصول على عقارات فى أراضى المدن المتحالفة، وينزع الملكيات المتنازع عليها ويوزع ناتج البيع بين المبلغ والخزانة المشتركة، ويموجب نفس المرسوم كان كل مواطن أو حاكم يقترح أو يطلب أخذ رأى على اقتراح يرمى إلى إلغاء أى نص "يحاكم أمام الأثينيين والمتحالفين بجريمة السعى إلى حل

الاتحاد لكى يعاقب بالإعدام أو النفي من الأراضى الخاضعة للآثينيين وللحلفاء"، وذلك فضلاً عن مصادرة أمواله التى تسبق المحاكمة، وتلك كانت نصوص بالغة الأهمية، وهى تدل على تطامن من آثينا نحو الاتحاديين بلغ حداً لم يكن معه بد من أن تكون هناك بعض القيود حتى لا يخرج الأمر عن نطاق المعقول. ومن الواجب أن نسلم بأنه عندما يكون مجلس الاتحاد قاضياً وخصماً، لم يكن الآثينيون يسلمون مواطنيهم مكتوفى الأيدي والأرجل. وهذا المجلس الذى كان بوجه عام على قدم المساواة مع البولييه الآثينى، لم يكن بلا ريب يستطيع هو الآخر أن يعطى القوة التنفيذية لكل الأحكام. فإذا تجاوز الحكم بعض حدود العقوبات الجنائية استطاع المدان إذا كان آثينياً أن يستأنف هذا الحكم أمام القضاء ومهما يكن من شىء فإن ميثاق الاتحاد الآثينى الثانى يمثل تقدماً رائعاً فى القانون الدولى.

ولم تجد إسبرطة بدءاً من التسليم بكل هذا، وإن تكن حاولت أن تقاوم، فاستخدمت فى أول الأمر نفس الوسائل التى استخدمها خصومها، فأرادت أن تواجه الطيبين والآثينيين بعصبة أكثر قوة من اتحاداتهم، وذلك بتقوية سيطرتها، ولكنها كمدينة حربية لم تفكر إلا فى الجيش. ومنذ عام ٣٨٣-٣٨٢ أثناء استعدادها لحرب كالسيديا، نراها تصرح بواسطة قرار من مجلس دول البليبونيزيا بدفع الفدية عن الخدمة العسكرية، وكان هذا تجديداً خطيراً مكن من جمع جند محترفين، ولكنه أفقد المواطنين إلف الحروب.

وكى تضلل إسبراطة كلاً من طيبة والاتحاد الآثينى، نراها تقسم فى سنة ٣٧٨ جميع البلاد التابعة لها إلى عشرة مناطق للتجنيد هي: ١- لاسيديمونيا، ٢- أركاديا، ٣- إيليدا، ٤- أكايا، ٥- كورنثا وميجاريدا، ٦- سيكيون وفليونت والمدن الساحلية فى أرجوليدا، ٧- أكارنانيا، ٨- فوسيدا ولوكريدا، ٩- كالسيديا، ولكن منذ سنة ٣٧٥ نرى وحدة مدن كالسيديا التى كانت إسبرطة قد حطمتها تتكون من جديد. لكى تأمن كل انتقام، تدخل فى اتحاد آثينا. وكان الأكارنانيون مششتين فى قرى لم تتحد منذ زمن طويل إلا من أجل الحرب، ولكنها قررت أن تمثل فى استراتوس بواسطة

هيئة مشتركة وأن تسك عملة موحدة. وكانوا قد اضطروا إلى قبول سيطرة إسبرطة في سنة ٣٩٠، ولكنهم سلكوا نفس الخطة التي سلكها الكالسيديون في نفس الوقت.

وفي سنة ٣٧١ قررت إسبرطة أن تلجأ إلى طرق أخرى، فدعت ممثلين لكافة الدول إلى مؤتمر كان من المقرر أن يعقد فيه اتفاق سلام عام مؤسساً على "سلام الملك". وكان الجميع متفقين على هذه الخطة. وإن يكن من الواجب أن نتبين كيف كان كل منهم يتصور مبدأ الاستقلال الذاتي ويوفق بينه وبين النظام الاتحادي. وعندما حل يوم تبادل الأيمان نرى اللاسيديمونيين يؤدون القسم عن أنفسهم وعن جميع حلفائهم، ولا يحتاج على ذلك أحد، وأما الآثينيون، فقد أقسم بعدهم جميع حلفائهم بالتتابع. ومن بينهم الطيبينيون الذين أقسموا ووقعوا وثيقة السلام، مضيفين إلى لفظة "الكيبيين" ملاحظة تنص على أن قسمهم وتوقيعهم يسريان على جميع البيوسيين، وإذا بالاحتجاجات ترتفع ضد هذا التفسير. وعندئذ يطلب الطيبينيون تغيير اسم الطيبين باسم البيوسيين وكان في هذا اعتراف قاطع من جميع بلاد الإغريق بالدولة الاتحادية. وهذا ما رفضه اللاسيديمونيون رفضاً مطلقاً. ولكن الطيبين أصرروا على اقتراحهم الأخير، ورفضوا معاهدة كانت ستحطم في يوم نتيجة مجهودات ثمانية أعوام، وكان هذا بدء القطيعة النهائية بينها وبين إسبرطة وآثينا. وبعد ذلك بشهر انهارت قوة إسبرطة في سهل "لوكر" (أغسطس سنة ٣٧٠).

وبدأ عهد جديد بالنسبة لكل تجمعات المدن، فطيبة مطلقة اليدين لا في بيوسيا فحسب، بل وفيما وراء حدودها الشمالية، وفوق الاتحاد الذي تستوثق منه، نراها تبنى اتحاداً آخر أكثر اتساعاً، وتكونه في إغريقيا الوسطى. فالفوسيديون واللوكريون والهيركليوت يفصلون عن عصابة لاسيديمونيا كي يتحدوا مع جيرانهم المالين والآينيانيين، ثم ينضاف إليهم جزء من الأكارنانيين، ثم الإيبيون، وبعد قليل البيزنطيون المنفصلون عن الاتحاد الآثيني، وكل هذه الشعوب تتعهد بتبادل الدفاع في حالة العدوان، وترسل مندوبين إلى مجلس اتحاد (سندريون) يجتمع في طيبة، وتقبل الالتزام بالقرارات التي يتخذها ممثلوها بالاتفاق مع ممثلي البيوسيين.

ولكن هذا العمل كان يفترض أكثر مما يمكن افتراضه من حسن النية عند البعض، ومن الاعتدال عند الآخرين. فالفوسيديون لم يكونوا يوماً على وفاق مع الطيبين. وعندما اتهمهم أعداؤهم بإهانة الآلهة أمام المجلس الأمفكتيوني، وحكم عليهم بغرامة كبيرة، لجأوا إلى السلاح (٣٥٦) وعادوا إلى تأسيس اتحاد كان موجوداً على نحو غامض منذ قرنين على الأقل، ومواطنو مدنها الاثنتي والعشرين كانوا يجتمعون في جمعية لمزاولة حق السلام والحرب، ولتعيين الحكام وعزلهم أحياناً. وفي أثناء الحرب المقدسة كان القواد هم حكامهم الأساسيون. وكانت لأحد هؤلاء القواد وهو القائد المفوض، القيادة العليا للجيش، وكان مزوداً بسلطات دكتاتورية. وقد حل اسمه على العملة محل لفظة الفوسيديين التي كانت تنقش عليها في الماضي. بل كان له حق تعيين خلفه، وهو حق وضع البلاد في الواقع تحت سيطرة أسرة، وفي سنة ٣٤٦ نرى فوسيديا منهزمة مجردة من السلاح ونصفها خراب، ورؤساؤها أركونت، وقد اقتصر واجبها الاتحادي على أن تقدم للمنتصرين كل ستة أشهر أتاوة حرب باهظة.

وعند الأركاديين كانت هزيمة إسبرطة تبشر بكافة الآمال، ولم يكد يظهر ايبامينونداس في البليبونيزيا في ربيع سنة ٣٧٠ حتى نراهم يأخذون ثأرهم والمنتصرون سكان القرى الخمسة يعيدون بناء مدينتهم وتكوين وحدة الديار بينهم، ويختارون نظام الديمقراطية المعتدلة الذي يوافق فلاحين منهمكين في مشاغلهم إلى حد لا يسمح لهم بكثرة التردد على الجمعية، ويجعلهم يفضلون أن يعهدوا بالمسائل العادية إلى حكام منتخبين.

وبعد ذلك مباشرة يستجيب جميع الأركاديين، ما عدا الشماليين منهم، إلى نداء من ليكوميديس أحد مواطني مانتينيا؛ فيؤلفون دولة على غرار الاتحاد البيوسي، وكان لابد لهذه الدولة من عاصمة. ولتجنب المنافسة بين مانتينيا وتيجيا المدينتين المتنافستين منذ الأزل نراهم يعينون لجنة من عشرة مشيدين كي يبنوا مدينة جديدة وفي سنة ٣٦٩ تنهض المدينة الكبيرة ميجالابوليس وقد كانت مساحتها من الاتساع بحيث تستطيع أن تأوي عند الضرورة جميع أركاديين الجنوب الغربي والوسط مع قطعان مواشيهم وأخذ

سكانها يتكونون فوراً من بين الميناليين والأبتريزيين والبرهاسيين الكينيريين والإيجيت والإسكريت وأهالى تريبوليس... إلخ، وكان من المقدر أن تستوعب على الأقل سكان أربعين ناحية.

تأسست الدولة الجديدة باسم أركاديكون على أساس وحدة الديار، ووضعت لنفسها نظاماً اتحادياً، فاحتفظت المدن باستقلالها الذاتى ونظمها القديمة ومجلسها وحكامها وظلت لها عملتها الخاصة إلى جوار العملة المشتركة، ولم يكن هناك حق مواطن اتحادى فوق حق مواطن المدينة المحلى، وكان الفرد اركادياً بصفته مواطناً فيتيجياً أو ملتينياً.... إلخ، ولكن الاتحاد كانت لديه من الوسائل اللازمة للحد من سيادة المدن ما استطاع من أن يوزع تلك المدن فى مقاطعات سياسية على غرار النظام الأثينى. وكان للدستور الاتحادى طابع واضح من الديمقراطية المهجنة، وهو لا يعترف بأية سيطرة بل يضمن لكافة المدن تمثيلاً يتناسب مع عدد سكانها ومجموع المواطنين يتكون من العشرة آلاف، أى على الأرجح من الملاك الذين يستطيعون الخدمة على نفقتهم الخاصة كجند فى المشاة دون الفقراء، وهم وحدهم الذين لهم حق الحضور فى الجمعية أو الإكليزيا، وقد شيّدوا لهذه الجمعية بناء ضخماً فى ميجالابوليس سموه ترسليون. وكانت اختصاصاتها تمتد إلى جميع المسائل المهمة، فهى تعقد معاهدات السلام أو التحالف، وتعلن الحرب وترسل وتستقبل السفراء وتحدد أجور الجند وضرائب سجلات المدن، كما تمنح امتيازات فخرية، وهى تضم السلطة القضائية إلى جوار سلطتها التشريعية، فتصدر أحكاماً ضد حكام الاتحاد أو المدن أو الأفراد العاديين الذين يدانون بالخروج على نظام الاتحاد أو لمقاومة المراسيم الاتحادية. وهى تتولى التحكيم فى المنازعات التى تقوم بين المدن.

ولما كانت الجمعية لا تنعقد إلا فى فترات وكان عددها أكبر من أن يمكنها من تحضير الأعمال التشريعية، فقد كان يساعدها مجلس أوبوليه ولكن الهيئة الوحيدة التى كانت تعمل على الدوام هى اللجنة التنفيذية المكونة من خمسين عضواً وهى تمثل المدن على نحو غير متساو إذ تضم خمسة ممثلين عن كل مدينة من سبع مدن وممثلين وثلاثة عن مدينتين أخريين وعشرة ممثلين عن ميجالابوليس. وكان اسم كل منهم الرسمى هو

مفوض شعبى "ديميوجوس" ولكنهم لما كانوا يقتسمون فيما بينهم الإدارات المختلفة وبذلك يكونون هيئات من الحكام. فقد كانوا يسمون أحياناً أركونت، ولما كانت للمسائل الحربية والدبلوماسية أهمية خاصة فقد كان القائد هو الحاكم الأول فى الاتحاد وكانت تحت أمره فرقة دائمة من الجيش مكونة من الأيباريت أى جند الاتحاد.

ومثل هذا الخروج على مبادئ الاستقلال الذاتى والعزلة المتوارثة عن الماضى وانتقال كتل بشرية كبيرة انتقالاً إجبارياً وإعادة توزيع الضرائب، كل هذا كان لابد أن يثير صعوبات وأن يولد مقاومات، فبعض القوى لم تقدم إلى ميجالابوليس غير جزء من الجند المطلوبين، وظلت تحتفظ بكيانها كوحدة حرة إلى حد ما، كما أن منها من رفض سكانها رفضاً باتاً التخلّى عن مساكنهم وأراضيهم، وكان لابد من إرغامهم بالقوة وتوجيه جند الاتحاد ضدهم.

ونحن نعلم أن إحدى هذه القرى وهى ترابيزوس ذبح سكانها أو هاجروا إلى أقصى بقاع البحر الأسود، ومنذ سنة ٣٦٣ أخذت الضغائن القديمة تستيقظ بين مدينة وأخرى وقد أخذت تغذيها الخلافات حول السياسة الداخلية حتى حدث الانشقاق، فعادت مانيتينيا إلى النظام الأوليجاركى، وأظهرت ميلها إلى إسبرطة؛ بينما ظلت تيجيا باتفاق مع العاصمة وفيّة للديمقراطية وللتحالف الطبى. وفى معركة مانيتينيا سنة ٣٦٢ تقاوت الأركاديون فيما بينهم تحزباً "لإيبانينونداس" أو ضده ثم حدث صلح ولكنه لم يكن عاماً ولا دائماً، وفى سنة ٣٦١ أخذت كتل من الفلاحين تعود إلى مساكنها القديمة. وكى ترد إلى العاصمة اضطر جيش طبى إلى أن يقوم بتدمير تام للقرى. والسبب فى كل ذلك هو ما كان يجده الإغريق من مشقة فى التخلّى عن استقلالهم المحلى فى سبيل اتحاد ولو كان هذا الاتحاد محدوداً.

ومع ذلك، فإن تكوين اتحاد ميجالابوليس يعتبر تقدماً جدياً فى الكفاح ضد قوى التشتيت، فلأول مرة أصبحت لأركاديا مدينتها الكبيرة التى تضم مقاطعتها ثلث أرض الاتحاد. وأحدث هذا المثل تأثيره فى البقاع المجاورة، بل وفى أجزاء أركاديا التى ظلت بمعزل عن هذه الحركة فانضمت قرى تريفيلىا إلى البريون ثم اشتركت - فيما بعد -

فى الاتحاد الأركادى وكونت مقاطعة إيرايا الواقعة بين أركاديا وإيليدا مدينة ذات تسعة نجوع، ولما كانت ثلاثة محلات متجاورة فى أوركومينا قد انضمت إلى الاتحاد، فإننا نرى أهل أوركومينا يعوضون ما أصابهم من ضعف بسبب هذا الانشقاق بأن يضموا باسم وحدة الديار أهالى إيايميا بأن يعقدوا معهم اتفاقاً عجيباً يتناول الديانة والزواج والقضاء وتوزيع الأراضى والاشتراك فى الديون العامة.

والاتحاد الآثينى لم يكن يستطيع أن يفلت من إثر الحوادث الكبيرة التى وقعت فى سنة ٣٧١ ومؤتمر إسبرطة قد كان بدءاً لقطيعتها مع بيوسيا، ووضعت معركة لوكر حداً لخطر إسبرطة وحاولت أثينا كما حاولت طيبة بعد ذلك مباشرة أن تستفيد من الموقف فدعت جميع المدن التى أرادت أن تحتفظ بسلام الملك، ومن ثم باستقلالها المفهوم على نحو ضيق بأن ترسل إليها مندوبين فوق العادة وكان فى هذا تنحية للطيبين الذين أخذوا ينفرون عن هذه التنحية بتكوين اتحاد بلاد الإغريق الوسطى بينما قرر مؤتمر أثينا تكوين عصبة هليينية كان من المقرر أن تضم فى وحدة كبيرة لاسيديمونيا مع عصبيتها وأثينا مع اتحادها. هذه الفكرة العظيمة المليئة بالأمل فى الظاهر كانت فى الحقيقة انتصاراً دبلوماسياً صغيراً لا مستقبل له. فإسبرطة لم تعد تُخشى، وطيبة كان يزداد عداؤها يوماً بعد يوم، مما جعل أعضاء الاتحاد الآثينى يشعرون فى سرعة بالخرج من الروابط التى تربطهم بهذا الاتحاد، وأدى التبرم إلى الانشقاق، كما أدى الكفاح ضد هذا الانشقاق إلى تبرير التبرم وزيادة خطورته وسيطرة أثينا التى كانت هيئة فى جملتها فى الفترة من سنة ٣٧٨ إلى سنة ٣٧١ أخذت وطأتها تثقل على دستور الاتحاد وتفسد أحكامه التى كانت فى الأصل عادلة.

ومنذ ذلك الحين أخذ الحذر المتبادل يسيطر على العلاقات القائمة بين مجلس الاتحاد والإكليزيا، فاثينا كان لها الحق فى أن تتعامل بمفردها مع الدول غير المشتركة فى الاتحاد بشرط أن لا يلتزم ذلك الاتحاد بشيء، ولكنه كان من الصعب أن لا تؤدى الالتزامات التى تتعهد بها المدينة إلى ارتباط المدن الأخرى على نحو غير مباشر، وعلى العكس من ذلك كان من السهل على أثينا أن تسيء استخدام حقها كى تعقد وحدها

معاهدات تمس مباشرة شركاؤها. وإذا كانت بعض المراسيم الخاصة بأحلاف لا يرتبط بها غير آثينا لم تعتمد رغم ذلك إلا بعد استشارة الحلفاء، فمن الواجب أن لا ترى فى هذا الإجراء غير محاولة شكلية لإرضاء كبرياء الشركاء الحساسين، وعندما يشترك مجلس الاتحاد اشتراكاً فعلياً فى مفاوضات تمس مصلحة الاتحاد، فإن كل ما يستطيعه الآن هو أن يقدم آراءه إلى الإكليزيا بواسطة البولييه أو على الأكثر أن يحملها بنفسه إلى الإكليزيا إذا وافق البولييه.

وعلى أية حال، فإن مراسيم الشعب قد كانت لها وحدها القوة التنفيذية وسواء أكانت موافقة لرأى مجلس الاتحاد أو معارضة له، فإن أعضاء هذا المجلس كانوا ملزمين بأن يقسموا اليمين المعتادة، بالاشتراك مع الآثنيين الذين يؤدون هذا القسم، وإذا كان أحدهم يجب أن يشترك فى وفد من السفراء تقرر أن يرسل لإجراء مفاوضات جديدة فإن الإكليزيا كانت هى التى تختاره، ولذلك نرى مجلس الاتحاد يعدل أحياناً عن إخفاء حقيقة الواقع، فبعض قراراته تعلن مقدماً أن ما تقررته جمعية الآثنيين ستعتبر "قراراً مشتركاً للحلفاء"، وبالجمله فإن مجلس الاتحاد بدلاً من أن يعتبر هيئة تشريعية على قدم المساواة مع الإكليزيا قد أصبح مجرد هيئة استشارية مثل البولييه.

وفى مثل هذه الظروف كيف كان للضمانات الأخرى المعطاة للحلفاء أن تقاوم سطوة سيطرة زاده طغياناً أنها لم تعد موضع مناقشة؟

وانقلب النظام المالى رأساً على عقب، فمن حيث المبدأ، لم يكن يدفع الأتاوة غير المدن التى تعدل عن تقديم حصة فى الأسطول، والواقع أن انشقاق المدن الكبرى التى كانت وحدها تستطيع أن تمتلك أسطولاً قد أدى بجميع المدن التى ظلت وفية للاتحاد إلى أن تؤدى التزامها نقداً حتى أصبحت الأتاوة تشبه الجزية وأصبح هناك ارتباط بين حق الاشتراك فى مجلس الاتحاد وبين الالتزام بإرسال الأتاوة، ولم يعد هذا المجلس هو الذى يحدد قيمة المبالغ الواجب دفعها، فالجمعية الآثنية هى التى تنظم السياسة الخارجية وهى التى تقدر نفقاتها، وإذا حدث أن اتفقت مدينة مع قائد على الحصة المفروضة عليها، فإن هذا الاتفاق لم يكن يعتبر نافذاً إلا بعد مراجعة الإكليزيا وآثينا

وحدها هي التي كانت تأمر كل مدينة بأن تحمل المبالغ إلى صندوق الاتحاد وأن تدفعها إلى أحد القواد من أجل جملة معينة، أو أن تسلمها إلى قائد الحامية ليدفع منها رواتب الجند، وفي حالة التأخير كان الشعب الآثيني أيضاً هو الذي يختار الموظفين المكلفين بجباية المتأخرات مع استخدام القوة إذا لزم.

وأما عن اختصاص مجلس الاتحاد في القضاء فالظاهر أنه لم يعد له وجود، ففي سنة ٢٥٧-٢٥٦ حدث أن اشترك بعض أعضاء الاتحاد في هجوم موجه ضد إحدى مدن هذا الاتحاد وهي أرتيريا وكانت هذه خير فرصة ليبشر الاتحاد اختصاصه القضائي، ولكننا نرى أن الإكليزيا هي التي قامت عندئذ بكافة الإجراءات، فصدر مرسوم يكلف البولييه أن يعد الإجراءات الجنائية اللازم اتخاذها ضد المذنبين كما يقضي- بالنسبة للمستقبل- بأن شن الحرب على إرتيريا أو أية مدينة أخرى من مدن الاتحاد يستوجب الحكم بالإعدام والمصادرة التامة لحساب خزانة الاتحاد.

واستقلال المدن ذاته أخذت تسدد إليه طعنات نجلاء منذ أن أخذت الانشقاقات تستوجب الردع، فاثينا ترسل حاميات وحكام إلى جميع الجهات التي تستوجب المراقبة وهي تتدخل في المنازعات الداخلية لصالح الديمقراطية، وتقتضى عن خدماتها ثمناً سخياً، وبعد أن أعادت السلام في كيوس نراها تصرح للمتمردين بأن يستأنفوا أحكام قضائهم المحلي أمام محاكمها، ثم تمد هذه القاعدة إلى كافة الأحكام، وفي نفس الوقت تحصل على احتكار لتصدير أكسيد الرصاص. ومع ذلك فقد احترمت أثينا في هذا المجال الوعود التي قطعتها في سنة ٢٧٨-٢٧٧ بأن لا ترسل مستعمرين إقطاعيين إلى أراضي الاتحاد، ولكنها ابتداء من سنة ٢٦٦-٢٦٥ لم تحجم عن أن تضع هؤلاء المستعمرين في المواضع الاستراتيجية التي لم تكن تدخل في الاتحاد أو التي أعيد إخضاعها بعد انشقاقها مثل ساموس وبوتيديا وكيرونيذا، وكان في هذا ما يقلق حتى أولئك الذين لم يكونوا مهديين.

والتحول العام الذى طرأ على سيطرة لم تكن تخفى مواضع ضعفها إلا بوسائل العنف كان لابد أن تنتهى بإثارة المقاومة والتمرد، وحدثت فى أول الأمر حركات تمرد جزئية أخمدت ثم أخذت المدن تكون اتحادات محلية، فمدن كيوس وكارتيا وبوييسا وايوليس ومعها كوريسوس تؤلف وحدة مدن كى تستطيع أن تنشق وقد احتفظت كل منها بمجلسها وجمعيتها التى ظلت تمنح حق المواطن الخاص، ولكنها كانت تملك مجتمعة مجلساً وجمعية وحق مواطن مشترك ثم عملة مشتركة تعتبر رمزاً لسيادة عليا. وحوالى نفس التاريخ منحت بيزانس حق المواطن الخاص بها إلى مدينتين ثانويتين، هما سيلمبريا وكالسيونيا. وأخيراً انفجرت الحرب الاجتماعية- حرية الانفصال- وفى خلال عامين (٣٥٧-٣٥٥) تحطم الاتحاد، ولم يبق بين يدي أثينا غير أشلاء لم يلبث الغزو المقدونى أن انتزعها منها.

(٤)

عُصْبَةُ كورنثة

إزاء كل هذه المحاولات التى كانت تهدف دائماً إلى إدخال شىء من الوحدة على الفوضى التى كانت تسود علاقات المدن والتى كانت تنتهى بتصادم هذه المدن بعضها ضد بعض فى مجموعات يهولنا أن نجد أنفسنا إزاء أفواج من الموج الذى يرتفع ويصطدم ويحطم بعضه بعضاً، ومع ذلك فإننا لو أهملنا الملابس التاريخية التى ولدت وحطمت هذا العدد الكبير من التجمعات نستطيع أن نميز تيارين كبيرين.

فمن ناحية نرى نظام العصابات الاتحادية كعصبة لاسيديمونيا والاتحاد الأثينى، فهى تضم على مسافات بعيدة مدناً متحالفة، وتحقق لها أقل قدر من الحكومة المشتركة لكون حق مواطن خاص، ودون أى سلطان مباشر على الأفراد وهى تترك لكل مدينة - من الناحية النظرية- استقلالها الذاتى كاملاً تقريباً فيما يختص بحياتها الداخلية وسيادتها تنحصر فى إدارة المسائل الدبلوماسية والحربية، ولما كانت نواتها دولة أكبر قوة من الآخرين، فإنها تعترف لتلك الدولة بالسيطرة، وبذلك كانت تلك الاتحادات تخضع لنظام مزيج لا مفر من أن يختل فيه التوازن.

ولما كانت الهيئة الرئيسية فى العصابة هى مجلس تتساوى فيه آراء المدن وتلتزم جميعها بقراراته، فإن المدينة المسيطرة كانت تنجح إلى زمن ما فى أن تجمع حولها أغلبية، ولكن بمجرد أن تصل العصابة الاتحادية إلى الهدف الذى تكونت من أجله (صراع ضد الفرس أو ضد إسبرطة أو ضد أثينا) فإن السيطرة لا تعود وتؤدى خدمة تبررها، بل تبدو وتصبح ظالمة، ولكى تدوم نراها تؤازر حزباً فى كل مدينة حتى يحين وقت يثار فيه مبدأ الاستقلال لنفسه وينتصر.

ومن ناحية أخرى نلاحظ عدداً كبيراً من الدول الاتحادية التى تجمع مدناً متجاورة متحدة الجنس (بيوسيين وكلسيين وأركاديين... إلخ) وتلك هى وحدات المدن وهى تحترم فى المجموع الحقوق السابقة لهذه المدن، ولكنها إذا لم تصل قط إلى الوحدة الكاملة فإنها كانت تقترب منها، وكان لها حق المواطن الاتحادى الذى يقوم على أساس من حق مواطن المدينة المحلى أى أن كل مواطن فى مدينته يعتبر مواطناً فى الاتحاد، فالطبيبى يعتبر بيوسياً، والفرد يعتبر أركادياً بحكم أنه من أهل تيجيا، ومن مدينة إلى أخرى يضمن دستور الاتحاد لحقوقه المدنية دون الحقوق السياسية. ومن الراجح أن معظم اتحادات المدن مثل اتحاد الكلسيين واتحاد الأوركومينيين كان مواطنو الاتحاد فيها يتمتعون بحق حرية الإقامة والزواج الشرعى والملكية، فى جميع بقاع الاتحاد.

وهذا الوضع وحده يكفى ليدل على أن الاتحاد يبسط فى بعض الحالات سلطانه على رعايا المدن الخاصة بغير واسطة السلطات المحلية. ومن الواضح فوق ذلك أن هذه النظم كانت تعمل تلقائياً فى اتجاه التوحيد بحكم طابعها السياسى، وذلك لتعزيزها للديمقراطية أو الأوليجاركية، ومهما تنوعت سيادة الاتحاد بتنوع الدستور والمعاهدات الخاصة، فقد كان رمزها دائماً هو الحق فى سك العملة الذى يفترض فوق ذلك نظاماً مشتركاً للموازن والمكايل، وكانت وظيفتها الرئيسية إدارة السياسة الخارجية وإدارة الجيش وضماتها القضاء العالى، وحسبما كان النظام أوليجاركياً أو ديمقراطياً أو نصف ديمقراطى، فإن السلطة التشريعية كانت منوطة بمجلس أو جمعية أو بهما معاً، بينما السلطة التنفيذية لم يكن يزاولها قط غير كبار الحكام الديبلوماسيين أو الحربيين:

الحكام البيوسيون أو القواد. وفي هذه الحقيقة وحدها ما يمنع من أن نسرف في تقدير التقدم الذى تحقق بواسطة اتحاد المدن فى مجال المركزية. وفى الواقع أن الأمر كان يتعلق بتحالف ودفاع مشترك وتجمعات فى وجه تجمعات أخرى، وكان المثل الأعلى هو الوصول إلى تكوين دولة صغيرة على غرار أتيكا أو لاكونيا، لا التقدم نحو الوحدة الهلينية.

ولم تحقق الوحدة الهلينية إلا بعد كارثة كيرونيا على يد فيليب المقدونى بحد السيف، ولم يكتف المنتصر لإخضاع إغريق أوروبا، بل أراد أن يجعل من نفسه بطلاً لفكرة الوحدة الهلينية كى يبسط سلطانه على إغريق آسيا، وكى يجمع معاً قوات أعدائه القدماء وأصدقائه القدماء، كان لابد له من سلام عام ومن تحالف متبادل فنراه يدعو إلى كورنثة مندوبين عن كافة المدن، وفى هذه الجمعية التأسيسية، نراه يصدر تعليماته التى كانت بمثابة أوامر. وهكذا تكونت عصابة تذكرنا من عدة نواح بالعصابات القديمة ذات السيادة المفروضة من مدينة كبيرة، وإن تميزت بخصائص أساسية مثل السلطة المطلقة لرئيس أوحد والتدخل الحاسم فى السياسة الداخلية للمدن.

والاسم الرسمى لهذه العصابة المسماة باسم "كورنثة" فى غاية البساطة، فهو "الهلينيون" واللغة العامة وحدها هى التى تسميها "اتحاد الهلنيين"، والمقدونيون لا يكونون جزءاً منها، وذلك لأن رأى العام لا يعتبرهم هلينيين ولكن ملكهم بكل قوته هو رئيس العصابة (هيجيمون). وفى مطلع ميثاق الاتحاد تاتى تلك الكلمات المضللة: جميع المدن حرة ومستقلة ولن تقيم فيها حاميات، كما أنها لن تدفع جزية. ولكن ها هى قيود عجيبة للمبدأ المفروض فالعصابة يجب أن تقاوم كل محاولة تبذل لقلب الدساتير القائمة (وهى دساتير كان معظمها أوليجركيا بسبب الضغط القوى الذى قام به فيليب منذ بضعة أشهر)، وهى تحظر الإعدام والنفى غير المشروع والمصادرة وكل توزيع جديد للأراضى أو إلغاء للديون أو تحرير جماعى للأرقاء، وفى كلمة واحدة لها الحق وعليها الواجب فى أن تتدخل كلما دعت الحاجة لحماية الطبقات المالكة ضد الثورة.

ومن ثم فكل مدينة كانت ملزمة بأن تمنع المنفيين من أن يعدوا فوق أرضها العدة لهجوم مسلح ضد أية مدينة أخرى من مدن العصبة، وبوجه أعم كانت المدن- في علاقاتها المتبادلة - ملزمة بأن تظل وفيه للسلام الذي أقسمت على احترامه وألا تقيم أى عائق فى سبيل حرية البحار وأن تسوى خلافاتها بالطرق القضائية أى بتحكيم مدينة ثالثة. ولم تكن جميعها ملزمة بأن تحظر على نفسها كل عمل مضاد للسلام فحسب، بل وأن تساعد بفرقها العسكرية فى رد كل عدوان على إحداها، وأن تعتبر كل من يخرج على المعاهدة مطروداً من ميثاق السلام وعدواً مشتركاً.

وكانت أداة العصبة هى المجلس: مجلس اتحاد الهلننيين وهو يمثل المدن ومع ذلك فإن الوفود التى تكونه لم يكن لها جميعها صوت كما كان الأمر قديماً فى دساتير عصبة بليبونيزيا أو الاتحاد الأثينى ولكن كان للمدينة الواحدة أو لعدة مدن صوت واحد تبعاً لنسبة عدد السكان الممثلين، وفقاً للمبدأ المعتمد عند البيوسيين والأركاديين، وكان المجلس يجتمع عادة فى كورنثة وينظر فى المسائل الاتحادية، مسائل السلام والحرب أولاً ثم كافة المسائل المتعلقة بالإشراف على الحياة السياسية والاجتماعية فى المدن وكى يحافظ على النظام الشرعى ويفصل فى المنازعات التى تنشأ بين المدن، نراه يعمل بالاشتراك مع الحكام الخاصين. وهو يعمل كمحكمة عليا كى يقضى فى كل اعتداء على ميثاق الاتحاد وفى كل عمل يعتبر خيانة عظمى فيحاكم مثلاً كل مواطن فى بلد اتحادى يؤدى خدمة فى جيش أجنبى ضد العصبة أو ضد رئيسها، ويستطيع أن يحكم عليه بالنفى أو المصادرة، ولكن مجلس اتحاد الهلننيين لم يكن غير أداة بين أيدي سيد، فهذا السيد هو الذى يدعو أو يكلف وكيلاً بدعوته، وهو فى الراجح الذى يعين الرسل الذين يرسلون للإشراف مع المجلس على المدن المريبة، وهو كل شئ لأن اسمه فيليب أو الإسكندر، ولأنه كما سيظل قائد الجيش ورئيس الحرب حتى لنراه يبدأ بالأمر بإجراء إحصاء للرجال القادرين على حمل السلاح فى كافة المدن كى يحدد نسبة الفرق المطلوبة من كل منها، مع العلم بأن ما يلزمه هو ٢٠٠ ألف من جند المشاة و١٥ ألفاً من الفرسان.

وهذه هى الوحدة كما تحققت بأمر فيليب المقدونى، ولم يعد الأمر أمر عصابات تقتسم بلاد الإغريق إلى قسمين، ولا أمر اتحادات صغيرة تسعى إلى حماية مصالحها المحلية بل أمر بلاد الإغريق كلها التى تكون وحدة فتعلنه وفاقاً إجبارياً.

ولكنه من الواجب أن نتبين حقيقة السلام الذى أعلن والقيمة السياسية والاجتماعية للاتحاد الذى تحقق، فأما عن السلام فإن أول عمل صاحب إنشاء العصبة قد كان تقرير إعلان الحرب ضد الفرس، وتعيين فيليب قائداً مفوضاً ودون أن تتخلص بلاد الإغريق من الهزات الداخلية، فإنها ستتعرض باستمرار لرد الفعل الناتج عن المحن التى تجتاح العالم، وأما عن المبادئ التى ستعيش وفقاً لها الأجيال الجديدة، فإننا نستطيع أن نرخص بها عندما نقرأ نصوص الميثاق الاتحادى الذى دفعه الحرص على المحافظة على النظام القائم إلى اعتبار تحرير الأرقاء إجراءً ثورياً.

خاتمة

نهاية المدينة الإغريقية

إن انتصار فيليب المقدوني في كيرونيا، وتكوين عصبة هيلينية عامة في كورنثة، يعتبران مرحلة في تاريخ العالم، فهما يؤرخان تاريخاً دقيقاً لحدث كبير هو نهاية المدينة الإغريقية. ولا شك أن موت هذا النظام كانت ترهص به منذ زمن بعيد صعوبة حياته ذاتها، ولكن هذا الموت لم يكن كاملاً بحيث يمنع استمرار النظم القديمة في النظام الجديد. ومع ذلك فإن سنة ٣٣٨ تعتبر بدءاً لانقضاء استقلال المدن الإغريقية استقلالاً حقيقياً، فمنذ ذلك التاريخ أصبحت بلاد الإغريق كلها لأول مرة تابعة لدولة أجنبية.

ولكن هل كان هذا خيراً أم شراً؟ هذه مسألة لا يحق للمؤرخين أن يتناولوها إلا بشرط أن يجدوا مقياساً موضوعياً لحلها.

وبالنسبة لمعظمهم لا تحتل المسألة شكاً، فإلغاء الحدود التي لا حصر لها، قد بلغ ببلاد الإغريق إلى نوع من الوحدة الإقليمية، وبغزو آسيا وجدت حضارتها أمامها حقلاً شاسعاً. وقد أسهب العلماء الألمان في هذا الرأي منذ أواخر القرن التاسع عشر، ولكنهم يعطون المسألة معنى خاصاً. فهم يتعصبون لفيليب ضد ديموستين والملكية الحربية ضد جمهورية المحامين. وفي ذلك يقول أحدهم: لقد كان من الممكن قديماً أن يخطئوا الحكم، وأما اليوم فإننا نعرف قيمة قوة الشمال في العصور القديمة، تلك القوة التي حققت الوحدة القومية بالحديد والنار، ووثقتها بالحرب ضد العدو ثم يختتم بقوله: إن من الطبيعي أن عصرراً كعصرنا الذي يمجّد إرادة القوة ويبرر الخروج على الحق السياسى من أجل حق أسمى، ويحاول توسيع السياسة القومية إلى سياسة عالمية، من الطبيعي أن يجد خصائصه في عمل فيليب وابنه العظيم، وأن ينحاز في غير تحفظ إلى جانب مقدونيا، ولعل هذا هو المقياس الموضوعى الذى نبحت عنه.

وعلى أية حال، فمن الحق أن إطار التاريخ الإغريقى بعد سنة ٢٢٨ قد اتسعت أبعاده اتساعاً هائلاً عن ذى قبل. وهذه حقيقة مضطردة وهى عند النظرة الأولى- التى كثيراً ما يقتصرون عليها- تدل على تقدم كبير، وإن يكن من الواجب أن ندقق فى التحديد، إذ أنه لا يكفى أن نقارن مساحة الدولة الجديدة وعدد سكانها بمساحة وعدد سكان المدن القديمة كى نفصل فى المسألة، وذلك لأن تقدير المسائل بالأرقام يعتبر تناولاً لها من ناحيتها السيئة؛ فتقدم الحضارة لا يقاس بالكيلومتر المربع، ولا بعدد آلاف السكان. ومع ذلك فإن وجهة النظر الكمية لا يصح إغفالها عندما تظهر الانتشار الكبير لحضارة راقية، ومن المؤكد أن بؤرات جديدة قد أشتعلت فى كل ناحية خلال العصر الهلينستىكى، وأن هذه البؤرات قد أعطت للحضارة الإغريقية إشعاعاً كان مجهولاً حتى ذلك الحين.

والعلاقات بين بلاد الإغريق والشرق، كانت بلا شك قد تعددت قبل الغزو المقدونى، ففى خلال القرن الرابع كله كانت لىديا وكاريا وفينيقييا ومصر والفرس ذاتها قد خضعت لتأثير الحضارة الهلينية، وفى عصر المرمنايين محبى الإغريق كانت مدينة سارد نصف إغريقية، كما كلف حكام هاليكارناس المهندسين الغربيين بتجميل عاصمتهم بآثار فخمة، وطلب أشهر هؤلاء الحكام إلى سكوباس وبراكسيثيل تزيين الموزوليه. وفى موانئ فينيقييا كانت راقصات قبرص وأيونيا لهن الحظوة، وكان ملوك صيدا يستقدمون فنانى الغرب كى ينحتوا لهم توابيت فخمة، وعلى ضفاف النيل رأينا الفن الإسكندرى يبرز قبل تأسيس الإسكندرية، وفى جميع أنحاء الإمبراطورية تدل الآثار التى أقامها أرشميدس وأضرابه، كما تدل تلك العملة الذهبية الجميلة المسماة "الداريك" التى كان الستراب والأمراء والملك يسخون بها على جندهم المرتزقة. على أن الفن الإغريقى قد مر بتلك الجهات ووجود الطبيب كيتزياس فى بلاط اناكزارسيس والتصريح الذى أعطى لهذا الأجنبى كى يرجع إلى وثائق البلاد لكتابة التاريخ. كل هذا يدل على أن العالم الإغريقى والعالم الشرقى كانا متأهين لتبادل الاتصالات فى خدمة العلوم والآداب، وكل هذه الحقائق كانت بشائر المستقبل فالحضارة الإغريقية كانت ناضجة كى تصبح عالمية.

ولكن نظام المدينة لم يكن النظام الذى يحقق لها الشروط السياسية، وكى تؤدي رسالتها كانت بلاد الإغريق فى حاجة إلى إطار آخر، وقد أعطتها مقبونيا هذا الإطار. ومنذ ذلك الحين أصبحت البلاد التى كانت فيما مضى تمثل الحد الأقصى للحضارة الهلينية، هى مركز انتشارها بعد أن كانت لا تحس بآثار تلك الحضارة إلا على فلتات متقطعة فمن الهند إلى خليج ليجيريا ومن الأستير إلى أثيوبيا، لم يعد هناك غير سوق واحد يحتل التجار الإغريق جميع مراكزه، وتساقطت الحواجز الأدبية التى كانت تفصل الإغريق عن البربرى والفلاسفة الذين لم يكن يخطر ببالهم غير تعزيز تلك الحواجز ورثهم المفكرون الداعون إلى العالمية.

وبقى أن نعرف ما إذا كانت بلاد الإغريق قد حصلت بواسطة الوحدة على كافة المزايا التى كان من الممكن أن تتوقعها؟ وهل الحضارة الإغريقية لم تفقد بانتشارها بعضاً من خصائصها الأساسية؟

إن القرون التى تلت الغزو المقدونى لم تتمتع بالسلام الذى وعدت عصابة كورنثة، وكانت المدن قد قاست الأمرين من منافساتها التى لا تنتهى. ومن الحروب التى كانت تتسلسل على نحو ما كان يتسلسل قديماً الأخذ بالتأريين الأسر، ولكن بالرغم من أنها أصبحت الآن تكون جزءاً من دول كبيرة وأصبحت محصورة فى استقلال إقليمى، فإنها قد ظلت مع ذلك تتشاحن فيما بينها وتكون وحدات مدن تشتبك بدورها فى منازعات لا تنتهى. والعصبتان الكبيرتان اللتان اقتسمتا فى النهاية بلاد الإغريق كلها تقريباً، دخلتا فى صراع انتهى بالنسبة لكليهما بفقد الاستقلال على نحو كامل ونهائى. والفرق الكبير بين هذا العصر والزمن الماضى، هو أن الحروب التى يشتبك فيها الإغريق فيما بينهم تمتد علاوة على ذلك؟ إلى الحروب التى يحاول رؤساء الدول الكبيرة أن يوسعوا من ميدانها. وهكذا أصبح "سلام" كورنثة إراقة دائمة للدماء ولكن فى ميادين شاسعة، حتى يمكن أن نطبق عليها الكلمات التى اختتم بها اكزينوفون قصة معركة مانيتينيا واختتم بها الهلينيّات، فقال: "وبعد ذلك كان هناك من الفوضى ومن الاضطرابات فى بلاد الإغريق أكثر مما كان من قبل".

ولكننا لو نظرنا إلى داخل الدول لوجدنا أننا فى عالم جديد، فالصين السياسية مختلفة تمام الاختلاف فالمدينة الجمهورية قد خلفتها الملكية.

وهذا أيضاً تغيير لم يكن من الممكن أن يتم فجأة دون أن يمهد له فى النفوس وفى الواقع وقد ابتدأ التمهيد له منذ أواخر القرن الخامس، فالتضامن الطبقي قد كان فى الحقيقة أثره جماعية، وكان الطريق قد مهد للأثرة الفردية وانفسح المجال أمام من يشعرون بقوة ترفعهم فوق الأحزاب وتمكنهم من السلطة المطلقة، وكان الطغيان قد مات فى بلاد الإغريق منذ أن وجدت المدن توازنها الدستوري بسيطرة النظام الديمقراطي دائماً ولكن هذا الطغيان بعث بسبب الأفكار الجديدة التى تجعل المصلحة الشخصية هى القاعدة وتجعل دليل الكفاءة تلك الأمانة الأكيدة للحماية الإلهية وهى النجاح، ومادام المثل الأعلى للإنسان هو أن يعيش تبعاً لهواه، وأن يتنعم بالملذات، فآية وسيلة أنجح للوصول؛ التخلص من القانون العام، وتنصيب الفرد نفسه سيداً على الأجسام والأرواح؟ وعندما يتناقش فى هذا الموضوع بولباركوس أحد رجال بلاط دينيس القديم مع أركيناس التارنتى الفيلسوف ورجل الدولة؛ نرى الأول يصرح فى غير موارد بأن أكبر سعادة يمكن أن يصيبها كائن بشرى هى تلك التى يتذوقها فى قصره ملك الفرس، وعندما نلاحظ المكان الضخم الذى يحتله فى المدينة "الرجال الممتازون": السبياد وليزاندر وإجيزيلاس ندرك أن "الرجال الخارقين" قد أخذوا يسيطرون. وهكذا تنتهى مبادئ أخلاق كمبادئ نيتشه إلى سياسة كسياسة ميكافيللى، وأصبحت الدولة تتركز فى شخصيات قوية تسلح طموحها بالمر والنف. وعلى هذا النحو ظهر دينيس فى سيراكوزا وايفاجوراس فى قبرص وهرمياس فى أتانريا وليكوفرون وجازون فى فيريس وكلياركوس فى هوكلية وكثيرون غيرهم حتى: "لقد أصبحت عادة مستقرة فى المدن أن لا يريدون المساواة بل أن يدفعوا أنفسهم إلى الحكم أو أن يستسلموا إلى الطاعة إذا أخفقوا".

هذه الأخلاق التى يكتفى أكبر ملاحظ فى العصور القديمة بملاحظتها، أخذ المفكرون يبررونها ويمجدونها، وكانت فكرة الملكية فى الجو وكان أكبر المفكرين فى ذلك العصر يرون فيها الخير فالحكم الاستبدادى المستنير يستطيع أن يطبق النظم المحكمة

وأن يحقق الأحلام الرائعة. إكزينوفون يبحث عن الرجل الذى يستطيع "أن يقود الرجال"، ويوضح فى كتابه "تربية كيروس" كيف يمكن تكوين ذلك الرجل وفقاً لنموذج أصبح فى عداد الأساطير، وهو يقدم صورته حية فى ملامح سيروس وأجيزيلاس. وإذا كان يصور فى صورة هيرون الشر الذى يرتكبه الطاغية الفاسد، فإنما يفعل ذلك كي يعارض بينه وبين الخير الذى يمكن أن يأتى به الطاغية الصالح الذكى.

وأفلاطون لا يريد أن يكتفى بالكتابة فنراه يجرى خلف الملك الذى سيقوم بحماية جمهوريته ولذلك يقوم بثلاث رحلات فى صقلية يتحمل خلالها ما لا حصر له من المضايقات والإهانات والآلام؛ اقتنع بعدها أنه لن يجد فى بلاط سيراكوزا من يملك "الفن الملكى" الذى يؤهله لأن يملأ على الجميع سلطة مطلقة وأن يؤسس الدولة النموذجية، وعندما قادته خيبة الآمال فى أيام شيخوخته إلى أن يستسلم فيطلب من القوانين ما كان يود أن يحصل عليه من إرادة فردية نراه رغم ذلك يحن إلى الطاغية الشاب المتعلم الشجاع العالى الروح. وكان إيزوقراط أكثر الجميع إعجاباً بالأبطال الحامين للحضارة الهلينية والعاملين على انتشارها، وبالجملعة لعظماء الرجال الذين تبعثهم العناية الإلهية كي يحققوا إرادتها. وقد ظل خلال نصف قرن فى مدرسته وقلمه بيده يبحث رجل القيادة الذى سيحقق وحدة بلاد الإغريق بتجنيدها ضد الفرس، وعندما خابت آماله فى تيموثيه الآثينى لم يعد يعتمد إلا على ملك ذى سلطة مطلقة، ولم لا وقد كان صديق ومستشار أميرى قبرص ايفاجوراس ونيكوكليس كما أن طاغية هيراقليا كان تلميذه. وقد ظل يدفع إلى الأمام دوراً بعد دور جازون وإلكسندر فى فيريز ودينيس فى سيراكوزا وأرسكيداموس ابن أجيزيلاس، حتى إذا أضناه الفشل نراه يستنجد بفيليب المقدونى.

لقد كانوا يتلمسون رئيساً وحتى أولئك الذين لم يكونوا يريدون رئيساً واحداً لجميع بلاد الإغريق، ولا أن يكون هذا الرئيس أجنبياً والذين كانوا يدافعون فى استماتة عن وطنهم الصغير أخذوا يرون ماذا تفعل قوة المقدونى، فهو يقرر وهو ينفذ وقوته لا تتبدد

فى شكليات، بل تتركز فى قيادة وفى أعمال. وهذا هو ما كان يراه أكبر أعدائه عندما كان يضطر هو نفسه إلى أن يبذل مجهودات فوق طاقة البشر كى يقنع أولئك الذين يريد إنقاذهم. وعندما ألقى منافسه "هيبريد" رثاء المحاربين الذين ماتوا من أجل آثينا نفسها بقوله: "إن مدينتنا كانت فى حاجة إلى رجل، وكانت بلاد الإغريق كلها فى حاجة إلى مدينة قادرة على تولى القيادة".

وهكذا ولد النظام السياسى الذى كانت له الغلبة فى جميع العالم الهلينستى قبل أن ينتشر فى العالم الرومانى، وكان مولده بعد التمنى والانتظار والاقتناع بضرورته. فالدول الكبيرة التى ضمت هذا العدد الضخم من المدن المستقلة المفككة لم يكن من الممكن أن تنشأ إلا فى الصورة الملكية، فالملكية وحدها هى التى تجسمت فيها تلك الآمال المختلطة والرغبات الحاسمة لعدة أجيال.

وقد ظهرت كما تصورتها الأحلام، فكانت حقاً إلهية، ومنذ القدم كان الإغريق يعتبرون مؤسسى المدن أبطالاً، وفى أوائل القرن الرابع كان الأوليجاركيون يعبدون ليزاندر كمنقذ، وقد أقاموا له تماثيل كأنه الإله، وقد قارن إيزوقراط مقدماً رسالة فيليب برسالة هرقل وغيره من أنصاف الآلهة. وفى الخطاب الذى أرسله إلى بطل كيرونيا، نراه يعده فى ألفاظ صريحة بأن فتحه لآسيا سيكون جزاءه التآليه. وهكذا كانت الفكرة الإغريقية مهياة لأن تلحق بالفكرة الشرقية لى تولد عبادة الملك.

والخدمة التى كانت مطلوبة من الملكية مقابل حقوقها الإلهية هى أن تقيم السلام لا بين المدن فحسب بل والنظام فى داخل كل مدينة، فالطبقات المضطربة فى التمتع الهادئ بأموالها كانت قد ضاقت ذرعاً بالاستبداد الشعبى. نعم إن القلق والخطر لم يكونا مسيطرين على نفس النحو فى كل مكان، فآثينا الديمقراطية مثلاً عرفت كيف تحمى الوظائف العامة من مساوئ القرعة كما حمت فى كل مناسبة بواسطة القسم الذى كان يطلب من قضاة الشعب، وبالتصريح الذى يدلى به الأركونت كل عام حق الملكية من كل اعتداء.

ولكن فى كثير من الجهات كان الأغنياء الذين تتمثل ثروتهم فى عقارات أو قيم منقولة أو أرقاء يشعرون بتزايد الخطر الذى يتهدهم يوماً بعد يوم من الثورة، ولقد أصاب فيليب شاكلة الصواب عندما حذر فى ميثاق اتحاد كورنثه كل تغيير فى الدستور وكل انتقام سياسى وكل انقلاب اجتماعى، فقد أدرك مهمة الملكية على النحو الدقيق الذى عرفها به معلم ابنه، عندما قال: "إن مهمة الملك هى أن يسهر على أن لا يصاب الملك بأى أذى فى ثروتهم، وأن لا يصاب الشعب بأية إهانة لشرفه".

لقد كان انتصار الملكية العسكرية إذن انتصاراً للحزب المحافظ، وبذلك انتصرت الأوليجاركية على الديمقراطية، وكان ديموستين يعرف منذ أمد طويل هدف الصراع ضد فيليب، وعندما نراه يستثير دون كل الشرف القومى وتنقله العزة الوطنية من الأئم إلى الجلال، فإنه كان يصوغ إحساسه أفكاراً إذ كان مقتنعاً بأن الدفاع عن أثينا، إنما هو دفاع عن الديمقراطية ولنستمع إليه يقول يوماً لمواطنيه: "لقد خضتم عدة حروب ضد مدن ديمقراطية أو مدن أوليجاركية، ولكن أحداً منكم ربما لم يفكر فى البواعث التى دفعت إلى هذين النوعين من الحرب. فما هى تلك البواعث؟ إذا كانت الحرب ضد الديمقراطية، فإنها كانت مطالب خاصة لم تستطع الحكومة أن تحققها ومنازعات على الأراضى والحدود ومسائل منافسات وصراع على السيطرة. أما إذا كانت حروباً ضد الأوليجاركية، فإن الأمر يختلف كل الاختلاف، إذ كان محور القتال هو النظام السياسى والحرية ولذلك لا أتردد فى أن أعلن بأنه من الأفضل فى نظرى أن يكون جميع الإغريق المتحدين فى الديمقراطية أعداء لكم عن أن تكون بلاد الإغريق الأوليجاركية صديقة لكم، فمع الرجال الأحرار لن تجدوا _ فيما أعتقد _ مشقة فى عقد السلام عندما تريدون، بينما الصداقة ذاتها مع أنصار الأوليجاركية لا تخلو من خطر، وذلك لأنه لا يمكن أن يوجد تعاطف بين الأرستقراطيين وجمهرة الشعب أى بين من يريدون أن يكونوا أسياداً أو من يحبون المساواة".

وكما فشلت الملكية فى تحقيق السلام فقد فشلت أيضاً الأوليجاركية خليفتها فى حفظ النظام ولم يمزق الصراع الداخلى بلاد الإغريق قط، كما مزقها فى القرنين اللذين

مرأً بين الغزو المقدونى والغزو الرومانى. فصراع الطبقات كان مستعراً فى أبشع صوره ولكى ندلل على هذا الصراع فى القرن الرابع سبق أن تعجلنا، فاستعرنا الوصف الذى وصفه به بوليب، ولا نريد أن نورد هنا الأمثلة العديدة التى ذكرها المؤلف فى مجرى كتابه، ونكتفى بأن نقول إن فوستيل دى كولانج قد استخدمها فى توضيح الأسباب العميقة التى أدت إلى الخاتمة، وهى تحويل بلاد الإغريق إلى مقاطعة رومانية.

وإذا كان النظام الذى قضى على استقلال المدن لم ينجح فى إقامة التوازن الاجتماعى، فقد كانت له مع ذلك من القوة ما استطاع به أن يوقف تطوراً كان يبشر بالخير العميم.

فأثينا كانت قد أحرزت بقانونها تقدماً كبيراً على باقى بلاد الإغريق ومبادئ دراكون وصولون التى طبقها معاصرو بيركليس على نحو يمزج بين السلطة العامة والحرية، كانت قد ولدت قوانين فردية وديمقراطية لا تسلم إلا بالدعاوى والمسئوليات الشخصية البحتة وتهدف إلى العدالة عن طريق حب الإنسانية ومنذ أوائل القرن السادس كانت الدولة الأثينية قد حظرت الاسترقاق من أجل الديون وعن طريق التبعية الاسترقاق الجنائى وفى نظام الملكية كانت قد أقامت حق الوصية لتعويض إلغاء الثروات كما عدلت فيما بعد عن مسئولية الأسرة الجماعية فى الجرائم السياسية وحققت حماية قانونية للأرقاء.

كانت أثينا قد أصبحت فى القانون، كما هى فى كل شىء آخر، مدرسة الإغريق. واستمر استحقاقها لهذه الصفة يزداد على مر الأيام وديموستين الذى كان دائم الحرص على إبراز أمجاد وطنه لم ينس أن يقول: "لقد قرر كثير من المدن الإغريقية فى مرات عديدة أخذ قوانينكم، وفى هذا ما يحق لكم أن تفخروا به؛ وذلك لأن قوانين أية مدينة هى طريقة حياتها". ونحن نجد فى الواقع فى الجزر مثل أمورجوس وكوس وكيوس وفى أسيا الصغرى (فى إريتريا وزيليا) نفس تنظيم المحاكم وتقسيم الدعاوى العامة الذى نجده فى أثينا. وقد احتفظت ثلاثة قوانين من قوانين صولون على الأقل

بحيوية خارقة، وهى قانونه الخاص بدفن الموتى الذى نسخه البيوسيون، وحاكاه أهل إيوليس وأهل كمبريون فى نيسيا، ثم أهل روما. وقانونه الخاص بحق الزرع والبناء والحفر، الذى أخذ به كثير من المشرعين قبل أن يحتل مكانه فى مجموعة قوانين الإسكندرية. وفى قانون الألواح الاثنى عشر، وأخيراً قانونه الخاص بالوصية وهو الذى لم تجرؤ أية مدينة أخرى على أن تحاكيه قبل القرن الرابع، ولكنه حاز بعد ذلك شيئاً فشيئاً الموافقة الإجماعية.

ولقد أرادوا أن يستفيدوا من تجربة أثينا فى بعض الحالات التى وجدت فيها وسيلة لتسهيل عمل القضاء وتحديد الإجراءات وإصدار قوانين مدنية ولوائح عملية للبوليس سهلة وحكيمة، ولكن الأوضاع التى تتجلى فيها على خير وجه روح التشريع الآثينى والتى تظهر نزعتها الفردية القوية وحبها الجميل للإنسانية. هذه الأوضاع لقيت مقاومة حتى فى البلاد الديمقراطية ومع ذلك فبعض المدن التى كانت داخلية فى نفوذ أثينا المباشرة غامرت فسارت فى الطريق الذى كانت أثينا قد سلكته فى جسارة، وفى جزيرة أمورجوس لم يعد الحرمان من الحقوق المدنية وراثياً والديمقراطيون فى جزيرة كيوس لم يعودوا يقبلون الجمع فى العقوبات السياسية بين عقوبة الإعدام والمصادرة، وهكذا يبدو التطور واضحاً، ولكن هل سيستمر فى خلال العصر الهلينستيكي؟

وفى الهيئات الاجتماعية الجديدة التى تختلط فيها الأجناس، ويعتبر عدد كبير من المواطنين مواطنين فى عدة مدن وتتحد الهيئات المهنية من دولة إلى أخرى، وتسيطر الروح العالمية ووحدة التفكير على الفلسفة والدين ويتحدث جميع المتعلمين بنفس اللغة كان لابد للقانون أيضاً - فيما يبدو - من أن يتوحد فى أصول مشتركة على الغرار الأتيكى. والواقع أنهم قد استمروا فى تنظيم قضائهم من الناحية الفنية على غرار أثينا وكذلك الإصلاحات التى تتفق مع النظام الملكى، ولكنه لما كان هذا النظام يقوم على عدم المساواة الاجتماعية، فإنه كان يرفض كل تغيير يتفق مع مبدأ الفردية وحب

الإنسانية لدى الديمقراطيين، وجميع المدن التي كانت قد احتفظت بالعقوبات الجماعية لم تتخل عنها وظلت أثينا وحدها ودون غيرها تحمي الحرية الفردية بحماية شخص الإنسان، فاستمرت تحظر على الدائنين الاستيلاء على أجسام مدينهم وتقييد الحبس الاحتياطي، بل وعقوبة السجن بحالات استثنائية وتحدد لصالح الأرقاء أنفسهم سلطة الإكراه البدني والعقوبات المقيدة للحرية التي يتسلح بها الحكام، وفي كل هذا لم يكن لآثينا أتباع.

ونحن نعلم اليوم ماذا كان قانون الإسكندرية، فبينما يختص بإدارة القضاء كان التقدم لا شك فيه، فقد تخصصت المحاكم وأنشئ نظام الاستئناف وفصل بين الرئاسة والتحقيق وعُيِّن موظفون مختصون بالتنفيذ، وازداد التحديد في تعريف الجناح وتحديد العقوبات، وفي كل هذه المسائل استخدم قانون الإسكندرية القانون الآثيني وتفوق عليه، ولكننا لو فحصنا الروح بدلاً من الناحية شبه المادية للاحظنا أنه قد كان هناك تدهور. ففي ميدان الحرية الشخصية ظل المبدأ هو "يحظر استرقاق المواطن" ولكن كيف طبق؟ لقد كان الآثينيون الديمقراطيون لا يمسونه في أية حالة. وأما الإسكندريون والإغريق الآخرون فقد كان هذا المبدأ يجتمع عندهم مع الحبس الاحتياطي ما لم تدفع كفالة كما يجتمع مع التنفيذ على جسم المدين في حالة الإعسار. وهكذا لم تعد حرية المواطن محصنة لا تمس.

وهناك خاصية أخرى تميز الآثينيين وقد سبق أن رأينا كيف أنهم، وإن يسلموا للرقيق بأهليته القانونية، إلا أنهم قد وفروا له الحماية القانونية. فالرقيق عندهم محمي ضد السيد وضد الأشخاص الآخرين بل وضد الدولة ذاتها، فالحاكم ممنوع من أن يقضى على الرقيق بضربات من السوط أكثر مما يقضى على الرجل الحر بدراخمتين بينما يمكن أن يجلد الرقيق في غير آثينا أي عدد من الجلادات. والقانون الإسكندري يتظاهر بأنه يعتمد قاعدة تحويل الدراخمتين إلى جلادات، ولكنه لما كانت الغرامة قد رفعت إلى مائة دراخم، فإن عقوبة الجلد قد سايرت نفس الارتفاع وبينما الرقيق في

أثينا يجلد خمسين جلدة "على الأكثر" فإنه فى الإسكندرية كان يجلد مائة "على الأقل" وفى نظام لا يسلم بالمساواة تدهورت الحرية واختفت المشاعر الإنسانية.

وهكذا تقوم الدلائل الأكيدة على أن الحضارة الإغريقية بمرورها من المدن الصغيرة إلى الملكيات الكبيرة قد اكتسبت فى الاتساع، ولكنها خسرت فى القيمة وكانت أثينا قد رسمت برنامجاً للإصلاحات السياسية والاجتماعية كان حرياً بأن يقود جميع رجال الإغريق إلى عمل تحريرى ضخم، وكانت شرعيته إن لم تكن ضرورة الرق قد أخذت توحى بالشكوك وأخذ التطور تتضح معالمه والهدف يتراعى للأنظار، ولكن الفيلق المقدونى أوقف كل شىء وكان من بين أوائل الإجراءات التى اتخذها المنتصر حظر تحرير الرقيق. وقد سقطت أثينا قبل أن تتم رسالتها وقد ظلت بقوانينها الجميلة عن الحرية الشخصية استثناء. وأنبى الأفكار التى أطلقتها فى العالم قد التجأت بعد أن طردت من القانون العام، إلى نظريات الفلاسفة كى تحتفظ على الأقل بطريق غير مباشر بشىء من التأثير على الجماعات الإنسانية.

هذه هى الوقائع.. فالمقدونى لم يمثل- فى الصراع الحاسم- التقدم، والأثينى كان يستطيع أن يقسم بأن المنهزمين فى كيرونيا لم يتقاعسوا فى الدفاع عن ثروة وطنهم الأدبية كما لم يتقاعس المنتصرون فى مراثون وسلامين وبلاتيا.

عن المترجم

عُرف د. "محمد مندور" للسواد الأعظم من دارسى الأدب العربى ونقده كشيخ للنقاد العرب المحدثين، أو كرائد للنقد العربى الحديث، منذ صدور كتابه "فى الميزان الجديد" ١٩٤٤ وكتابته المؤسس "النقد المنهجى عند العرب" الذى كان أطروحته لنيل الدكتوراه عام ١٩٤٣ تحت إشراف أستاذه أحمد أمين عن تيارات النقد العربى فى القرن الرابع الهجرى.

أما محمد مندور الإنسان الذى ولد وعاش معظم عمره - الذى لم يكن طويلاً - فى وطن محتل، سواد شعبه من فقراء الفلاحين؛ فقد ولد فى ٥ يوليو ١٩٠٧ فى قرية بمحافظة الشرقية، وشاهد فى طفولته قمع المظاهرات التى تنادى بالحرية والاستقلال أثناء ثورة ١٩١٩، وشارك فى المظاهرات التى اندلعت عام ١٩٢٥ إثر مقتل السيدار وإقالة حكومة سعد زغلول، ورفت من مدرسته الثانوية لتزعمه المظاهرات الوطنية، فتولد لديه إحساس بالغضب من الاستعمار وأعوانه، وأحس بحاجته لمعرفة حقوقه كإنسان؛ فقرر أن عليه أن يتسلح بدراسة القانون ليساعده على التعبير عن نفسه والدفاع عن وطنه وأهله ضد الظلم والاستبداد، فالتحق بكلية الحقوق التى كانت الدراسة بها خمس سنوات وكان الدكتور طه حسين العائد من بعثته يُدرّس اللغة العربية لطلبة الحقوق وقد أقنعه طه حسين بأن يلتحق بكلية الآداب بالإضافة إلى الحقوق، حيث لمح لديه استعداداً أدبياً قوياً، وبالفعل أصبح طالباً بالحقوق والآداب قسم اللغة العربية فى أن واحد، بل ألحقه بقسم الاجتماع الأستاذ "هوستيليه" أستاذ علم الاجتماع فجمع بين الدراسات الثلاث معاً.

ولما كانت دراسة الحقوق خمس سنوات، فقد تخرج عام ١٩٢٩ فى الآداب وعام ١٩٣٠ فى الحقوق وسافر الى فرنسا فى بعثة إلى السربون للحصول على ليسانس فى الآداب واللغات اليونانية القديمة واللاتينية والفرنسية، وفقهاها المقارن، مع حضور محاضرات المستشرقين وتحضير الدكتوراه فى الأدب العربى مع أحدهم، ولكنه عاد من فرنسا عام ١٩٣٩ بسبب الحرب العالمية الثانية دون أن يحصل على الدكتوراه، ولكنه حصل بالإضافة إلى الليسانس المذكور على دبلوم فى القانون والاقتصاد السياسى والتشريع المالى، ودبلوم الصوتيات من معهد الفونطيقا، ودراسات فى العمارة والموسيقا وغيرهما، كما كان يحضر بظماً للمعرفة محاضرات الفلسفة والاجتماع وعلم النفس بالسربون .

ولما كانت الثقافة اليونانية القديمة هى الأم للثقافة الأوربية الحديثة، فإنه من شدة شغفه بفلسفتها وفنونها وآدابها أحس برغبة عارمة لزيارة اليونان عام ١٩٣٦ للبحث عن الأماكن التى وردت فيما قرأ من آدابها ونظمها وفلسفتها؛ فسافر إليها مع زميل دراسة له "جاك تريليه" إلى الجزر المتناثرة فى بحر إيجه وجزيرة صقلية باعتبارها جزءاً من بلاد الإغريق القديمة. ويقول مندور: إن هذه الرحلة هى التى ثبتت فى ذهنه جميع ما عرف عن التراث اليونانى الذى يكون أضخم معجزة بشرية. ويذكر أنه عندما زار الاكروبول فى أثينا وبقايا المعابد التى لاتزال قائمة فوق هذه الربوة، خيل إليه أنه يرى مواكب ديونيزوس ومسابقات التمثيل المسرحى، وأنه يلمح على البعد ربات الفنون التسع فوق قمة الهليكون بل إنه فى ضواحي أثينا بحث مع صديقه عن أكاديمية أفلاطون التى كان تلاميذه يتلقون فيها الفلسفة، ثم ليسيه أرسطو ومماشيها التى كان يسير فيها ومن حوله تلاميذه يناقش معهم أعوص مسائل الفلسفة والمنطق والأخلاق والسياسة، وكافة فروع المعرفة، وبالرغم من أن مندور لم يعثر إلا على بعض الحجارة المتناثرة فى مكان الأكاديمية ومكان الليسية، إلا أنه يقول إن قراءاته السابقة حركت خياله وغمرت روحه بعطرها العبق.

ويتحدث مندور عندما رسا زورقه الصغير على شاطئ جزيرة "تيلوس" الصغيرة ووجدها مغطاة ببقايا المعابد القديمة، وخاصة معابد آلهة الفنون "ابوللو"، أحس أنه وسط أنقاضها قد تشرب الروح الهيلينية التي تمتاز بالصفاء وهدوء القلب وحرارة الفكر وانفعاله لأن اليونانى القديم حسب رأيه يحس بعقله ويدرك بقلبه، ففي عقله حرارة العاطفة وفي قلبه ضوء العقل.

هكذا تحدث مندور عن اليونان القديم، ودائماً ما كان يستشهد فى مقالاته النقدية والسياسية والثقافية أثناء نشاطه السياسى الكبير فى الأربعينيات بسياسي وخطباء أثينا القديمة، وكان دائم الاستعانة بالتاريخ والآداب اليونانية القديمة لتمرير آرائه السياسية بعد منعه من الترشح فى انتخابات مجلس الأمة عام ١٩٥٧ وما بعدها، واستخدامه الدائم لمقولات سقراط وأرسطو. وإعرابه عن صداقته القديمة العميقة لفكر أفلاطون . بل وكتب العديد من المقالات عن خطباء اليونان وسياسيها وأفرد مقالاً عن "ديموستين" خطيب الحرية، وآخر عن "بركليس" ومعانى الديمقراطية، وكذلك عن "صولون" وغيره؛ ليفلت من أسر لا ديمقراطية النظام.

كان حلم مندور الدائم الذى يسعى حثيثاً لتحقيقه هو "الديمقراطية الشعبية" التى تتم بالضرورة العضوية من خلال الاشتراكية التى تحقق العدالة، ولا تلغى التميز والكفاءة الشخصية وحرية التعبير، ويؤمن أن الحارس لهذه الديمقراطية هو تسليح الجماهير بالثقافة السياسية وتهذيب نفوسها بالأدب والفن، ليتكون رأى عام مستنير يكون سنداً قوياً للبنيان الديمقراطى الشعبى الاشتراكى، وقد قال صديقة ورفيق دربه د. لويس عوض (إن مندور ديمقراطى اشتراكى بينما أنا اشتراكى ديمقراطى) .

ومن هنا كان اهتمام الدكتور مندور بترجمة هذا الكتاب المهم الذى يرصد تكون المدينة الإغريقية ويفسر نشأة الديمقراطية وأسباب ازدهارها وانهارها؛ ليكون نبزاً وزاداً للأجيال الحالية والقادمة.... وإن كان قد ترجم ونشر له من قبل كتاب "تاريخ

إعلان حقوق الإنسان" عام ١٩٥٠ لابير بابيه، وقبله كتاب "من الحكيم القديم إلى المواطن الحديث" لبوجليه ودي لأكروا وغيرهم عام ١٩٤٤، فأخيرا ها قد صدر الكتاب الأكبر في إسهامات مندور الخاصة بترجمة أهم الكتب التنويرية للمسار الديمقراطي ليضاف لمقالاته وكتابه المهم الذي كتبه في ديسمبر ١٩٥٢ باسم "الديمقراطية السياسية".

وفي النهاية أقول إن الدكتور مندور قد ألزم نفسه أخلاقياً بأن يحاول أن يرد الجميل إلى أهله فور عودته من بعثته عام ١٩٣٩، ففي مخطوط له بعنوان "اليوم وقد أصبح البصر حديداً" الذي يبدوه بقول الشاعر "وطنى لو شغلت بالخلد عنه.. نازعتني إليه في الخلد نفسى" ويقول: توسم فينا الخير أناس سنذكر لهم فضلهم أبد الدهر فبعثونا إلى أوروبا نطلب العلم والنفس مفتحة والضمير مثقل بالتبعات، فما خطوت مدخل السربون حتى أخذتني نوبة المحموم، فهناك علم كثير تنقطع دونه الحياة والعقد منعزم على تحصيل كل ما نستطيع تحصيله؛ لأننا نعلم أننا ننفق أموال الملايين من بؤساء الفلاحين، وأن الفرصة التي مكّنا منها لن تعود؛ فعلياً أن نستغلها أتم الاستغلال لنرد الجميل إلى أهله.

ورحل مندور كالشهاب بعدما أنار الظلمة في ١٩/٥/١٩٦٥، وفي حياته كم صارع وسُجن وأبعد وحُصر من أجل دفاعه عن الديمقراطية السياسية التي تستتبع بالضرورة الحقوق الديمقراطية والدستورية وحقوق الإنسان الأساسية من حق العمل، وحق التحرر من الفقر، وحق السكن، وحق العلاج، وحق التعليم وكافة الحقوق والحريات التي تسمح للمواطن بالمشاركة السياسية الفاعلة في مجتمعه.

ولعل كتاب "المدينة الإغريقية" هذا يكون إضافة لمسيرة الديمقراطية الشعبية من أجل مستقبل أفضل للإنسان.

د. طارق مندور

الاعمال السابقة

للدكتور محمد مندور (١٩٠٧ - ١٩٦٥)

اسم المؤلف	دار النشر	سنة النشر
نماذج بشرية	دار المعارف	١٩٤٣
فى الميزان الجديد	نهضة مصر	١٩٤٤
النقد المنهجى عند العرب	نهضة مصر	١٩٤٨
فى الادب والنقد	لجنة التأليف والترجمة والنشر	١٩٤٩
الديمقراطية السياسية	كتاب المواطن	١٩٥٢
مسرحيات شوقى	معهد الدراسات العربية	١٩٥٤
خليل مطران	معهد الدراسات العربية	١٩٥٤
ابراهيم المازنى	معهد الدراسات العربية	١٩٥٤
الشعر المصرى بعد شوقى (ج١)	معهد الدراسات العربية	١٩٥٥
إسماعيل صبرى	معهد الدراسات العربية	١٩٥٥
الأدب ومذاهبه	معهد الدراسات العربية	١٩٥٦
ولى الدين يكن	معهد الدراسات العربية	١٩٥٦
الشعر المصرى بعد شوقى (ج٢)	معهد الدراسات العربية	١٩٥٧
جولة فى العالم الاشتراكى	جماعة البعث الجديد	١٩٥٧
مسرحيات عزيز أباطة	معهد الدراسات العربية	١٩٥٨
الثقافة وأجهزتها	دار المعارف	١٩٥٨
قضايا جديدة فى أدبنا الحديث	دار الاداب	١٩٥٨

اسم المؤلف	دار النشر	سنة النشر
الكلاسيكية والأصول الفنية للدراما	نهضة مصر	١٩٥٨
المسرح النثرى	معهد الدراسات العربية	١٩٥٩
المسرح	دار المعارف	١٩٥٩
فن الشعر	المكتبة الثقافية	١٩٦٠
مسرح توفيق الحكيم	معهد الدراسات العربية	١٩٦٣
الأدب وفنونه	معهد الدراسات العربية	١٩٦٣
النقد والنقاد المعاصرون	نهضة مصر	١٩٦٤
كتابات لم تنشر	كتاب الهلال	١٩٦٥
فى المسرح المصرى المعاصر	نهضة مصر	١٩٧٢
فى المسرح العالمى	نهضة مصر	١٩٧٤
معارك أدبية	نهضة مصر	١٩٨٤
فى حياتى أساتذة وزملاء	هيئة قصور الثقافة	٢٠٠٧
الصحافة وحريتها الفنون ووحدتها	مكتبة الأسرة	٢٠٠٧
تأسيس فنون السرد	هيئة قصور الثقافة	٢٠٠٨
محاكمة الضمير الوطنى	الهيئة العامة للكتاب	٢٠٠٩
كتابات مندور المجهولة	المجلس الأعلى للثقافة	٢٠١٠
فى الأخلاق والضمير (تحت الطبع)	الهيئة العامة للكتاب	٢٠١٠

مترجمات دكتور مندور:

اسم المؤلف	دار النشر	سنة النشر
دفاع عن الادب "جورج ديهاميل"	لجنة التأليف والترجمة والنشر	١٩٤٢
"من الحكيم القديم الى المواطن الحديث" للاستاذ "بوجليه وبريبه ودى لاكروا وبارودى"	لجنة التأليف والترجمة والنشر	١٩٤٤
منهج البحث فى الادب واللغة "جوستاف لانسون وأنطون برييه"	دار الملايين	١٩٤٦
تاريخ اعلان حقوق الانسان "ألير بايه"	لجنة التأليف والترجمة والنشر	١٩٥٠
نزوات ماريان وليالى اكتوبر ومايو واغسطس "ألفرد دى موسيه"	سلسلة من الشرق والغرب	١٩٥٩
مدام بوفارى "جوستاف فلوبيير"	كتابى	١٩٦١
قصص رومانية	نهضة مصر	١٩٥٨
نظرية مندور النقدية (تحت الطبع)	الهيئة المصرية العامة للكتاب	

المؤلف في سطور:

جوستاف جلودت (١٨٦٢ - ١٩٣٥) .

- مؤرخ وعالم اجتماع لتاريخ اليونان القديم .
- عضو المعهد الفرنسي .
- أستاذ بجامعة باريس .
- ولد في مدينة أجيونو الفرنسية .
- تخرج في المدرسة العليا للتاريخ سنة ١٨٨٢ .
- سنة ١٩٠٤ تخصص في القانون الجنائي في اليونان القديم .
- سنة ١٩٠٧ رشح رئيساً لقسم التاريخ اليوناني .
- سنة ١٩٢٣ ألف كتاب (حضارة بحر إيجه) .
- سنة ١٩٢٣ ألف كتاب (العمل في اليونان القديم) .
- سنة ١٩٢٨ ألف كتاب (المدينة الإغريقية) .
- له كتاب (التاريخ الاقتصادي لليونان القديم منذ هوميروس حتى الغزو) .

المترجم فى سطور:

د. محمد مندور (1907 - 1965)

- أكمل دراسة الدكتوراه فى فرنسا عام 1939 م ومن ثم قفل عائداً إلى مصر .
- تنقل أستاذاً محاضراً بين جامعتى القاهرة والإسكندرية، واستقال من الجامعة عام 1944م ليتفرغ للكتابة والتأليف بل المحاماة.
- تنقل ما بين مجلتى الثقافة والرسالة ثم الأهرام والمصرى والوفد المصرى المسائية، وأصدر مجلة البعث الأسبوعية. كما تولى تحرير صوت الأمة بعد سقوط إسماعيل صدقى.
- افتتح مكتباً للمحاماة ورشح للبرلمان، وفى ثنايا ذلك دخل الحبس الاحتياطى أكثر من عشرين مرة، وسجن فى زنزانة انفرادية لمدة 46 يوماً بتهمة الشيوعية.
- شارك فى العديد من الخصومات السياسية الحادة والقضايا التى رفعها على خصومه، بالإضافة إلى معاركه الفكرية النقدية المحتدمة، ومواجهة إغلاق أكثر من مجلة وجريدة كتب فيها أو رأس تحريرها.
- أصدر العديد من الكتب والمراجع التى تعتبر أساسية فى تأطير مفهوم النقد العربى الحديث.
- مع ثورة 1952م انتقل إلى مرحلة أخرى من نقد الشعر، ركز فيها على دراسة الشعر المصرى الحديث ابتداء من ولى الدين يكن وانتهاء بروافد حركة أبوللو التجديدية وحركة الشعر الحر، وذلك من خلال محاضراته التى ألقاها فى معهد الدراسات العربية منذ إنشائه عام 1953م.
- قدم فى تلك المحاضرات محاولة لتأريخ الشعر العربى الحديث فى مصر، والتمييز بين مراحله التاريخية واتجاهاته الفنية .

- ركّز في مطلع الستينيات على المسرح مع ما صاحب هذا التركيز من حوار مع الاشتراكيين والجمالين من النقاد، وأدى تأثره بالتطورات الاجتماعية في مصر خلال تلك السنوات إلى تبنيه لمفهوم الواقعية الاشتراكية، وإلى الإيمان بأن للأدب بوجه عام وظيفة سياسية متصلة باستخلاص القيم المحركة التي تكمن خلف مظاهر التطور الاقتصادي والاجتماعي والكشف عنها، مما يحول هذه القيم إلى قوة إيجابية فاعلة.

- تصاعد تركيزه على الوظيفة الاجتماعية للأدب تدريجياً في تناسب طردي مع خطى المجتمع المصري في مجال التطبيق الاشتراكي الذي أصبح شعاراً رسمياً للقيادة السياسية، حتى يصل هذا التركيز إلى أقصى درجة في أواخر حياته.

التصحيح اللغوى : حسن خضر

الإشراف الفنى : حسن كامل



هذا الكتاب يتتبع فيه المؤرخ (جوستاف جلوتز) تطور
النظم الإغريقية، التي حدد خصائصها الأساسية
وغاص وراء تفصيلات حركتها العامة، وكان حريصاً
حرصاً بالغاً على المصادقية الواقعية حرصه على
التفسير العميق للهيئات الاجتماعية التي تعزز توزيع
العمل الذي يؤدي بدوره لنمو الشخصية البشرية
الفردية.. وحسبه أنه القائل إن الهيئات الاجتماعية
"ليست أشكالاً هندسية بل كائنات حية".
وفي النهاية، هذا الكتاب عن شروق الديمقراطية
اليونانية القديمة وغروبها.

Bibliotheca Alexandrina



1209527